المعلومات الواردة في مذكرة الطرح التمهيدية هذه غير مستوفاة وهي قابلة للتغيير. لا تشكّل مذكرة الطرح التمهيدية هذه عرضاً لبيع هذه الأوراق المالية كما أنها ليست حثاً لعرض بشراء هذه الأوراق المالية في أي بلد يكون فيه الطرح أو البيع محظوراً.

مذكرة الطرح التمهيدية **خاضعة للاستكمال، بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٠**

ألمنيوم البحرين ش. م. ب. (مقفلة)
(شركة تأسست في مملكة البحرين)

طرح عدد ١٦٣,٣٠٠,٠٠٠ سهم عادي
سعر طرح التجزئة الأولي: ١.٢٥٠ دينار بحريني لكل سهم عادي
سعر طرح التجزئة الأولي المُخفَّض: ١.١٢٥ دينار بحريني لكل سهم عادي

نطاق السعر المؤسسي: بين ٠.٩٠٠ دينار بحريني و١.٢٥٠ دينار بحريني لكل سهم عادي

تطرح شركة ممتلكات البحرين القابضة ش. م. ب. (مقفلة) ("ممتلكات" أو "المُساهم القائم بالبيع")، وهي شركة مساهمة مقفلة تأسست بموجب قوانين مملكة البحرين، أسهماً عادية ، كل منها بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ فلس ("الأسهم العادية") في شركة ألمنيوم البحرين ش. م. ب. (مقفلة) ("ألبا" أو "الشركة")، وهي كما في تاريخ هذه المذكرة شركة مساهمة مقفلة تأسست بموجب قوانين مملكة البحرين ("الطرح"). يجري الطرح قبل إكمال تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة ("التحويل"). **تتوقع الشركة أن يتم التحويل في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب. وفي حالة عدم إتمام تحويل الشركة وعدم قبول تداول الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية في ١٧ يناير ٢٠١١ أو قبل ذلك، فسوف يتم إلغاء الطرح وسوف تُعاد عوائد الطرح الإجمالية إلى المشترين بأسرع وقت ممكن بعد ذلك.** وكما في تاريخ إعداد مذكرة الطرح هذه، فإن المساهم القائم بالبيع يمتلك ٧٧% من رأس المال الصادر للشركة، كما أن مملكة البحرين هي مالك بنسبة ١٠٠% للمُساهم القائم بالبيع. وبعد حصول التحويل، فإن أي إشارة في هذه المذكرة إلى "ألبا" أو "الشركة" تعني الشركة كشركة مساهمة عامة وأي إشارة إلى "الأسهم العادية" يُقصد بها الأسهم العادية للشركة كشركة مساهمة عامة. لن تحصل ألبا على أي عوائد من بيع الأسهم العادية في الطرح.

سوف يتم توجيه طرح وبيع الأسهم العادية إلى (أ) مستثمري تجزئة في مملكة البحرين، ورهنا بموافقة الهيئات التنظيمية، إلى مستثمري تجزئة في سلطنة عمان ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة و(ب) مستثمرين مؤسسيين خارج الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على النظام S وفق قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣ وتعديلاته ("قانون الأوراق المالية") ("النظام S"). وكما في تاريخ إعداد مذكرة الطرح هذه، لم يتم الحصول على موافقة الجهات التنظيمية على طرح التجزئة في سلطنة عمان ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. سوف تتألف حصة الطرح المقدمة إلى مستثمري التجزئة من طرح محدود للأسهم العادية إلى المواطنين البحرينيين فقط بسعر طرح التجزئة الأولي المخفَّض و طرح عام للأسهم العادية إلى جميع مستثمري التجزئة المؤهلين الآخرين بسعر طرح التجزئة الأولي.

لم ولن يتم تسجيل الأسهم العادية بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي أو أي قوانين متعلقة بالأوراق المالية بأي ولاية أمريكية. لا يجوز طرح الأسهم العادية وبيعها إلا في صفقات معفية أو غير خاضعة للتسجيل بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي وقوانين الأوراق المالية لأي بلد آخر غير مملكة البحرين. لا يُشكّل الطرح عرضاً لبيع، أو حثاً لتقديم عرض شراء، أوراق مالية في أي بلد يكون فيه ذلك العرض أو الحث محظوراً بموجب القانون. وبالتزامن مع الطرح، يطرح المساهم القائم بالبيع أسهماً عادية في شكل شهادات إيداع دولية، تمثل كل منها خمسة أسهم عادية إلى المستثمرين المؤسسيين ("طرح شهادات الإيداع الدولية" يشار إليه مع الطرح مجتمعين بـ "الطرح العالمي"). يجري طرح ١٦٣,٣٠٠,٠٠٠ سهم عادي بحد أقصى في الطرح العالمي وسوف تُخصص ما بين هذا الطرح وطرح شهادات الإيداع الدولية.

لا يوجد حاليًا أي سوق عام للأسهم العادية. تقدمت الشركة بطلب إلى مصرف البحرين المركزي من أجل قبول تداول جميع أسهمها العادية في سوق البحرين للأوراق المالية تحت الرمز "ALBH". وتتوقع الشركة بدء إرسال إشعارات تخصيص الأسهم العادية في ١٨ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب، كما تتوقع تداول الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية في ٥ ديسمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب ("تاريخ الإدراج").

يعمل بنك الخليج الدولي ش. م. ب. ("بنك الخليج الدولي" أو "مدير الإصدار الإقليمي") ومصرف السلام - البحرين ش. م. ب. وبنك البحرين الإسلامي ش. م. ب. و بنك البحرين الوطني ش. م. ب. (يشار إليهم مجتمعين مع بنك الخليج الدولي بـ "المدراء") بصفة حصرية لصالح الشركة والمساهم القائم بالبيع وليس لأي شخص آخر فيما يتصل بالطرح وهم ليسوا مسؤولين ولن يتحمل أي منهم مسؤولية تجاه أي شخص آخر بشأن تقديم النصيحة فيما يتصل بالطرح أو تقديم وسائل الحماية الممنوحة لعملائهم، كما تعمل جي بي مورغان سيكيوريتيز المحدودة مع شركائها التابعة ("جي بي مورغان") بصفة حصرية كمنسق عالمي حصري ومدير سجل أسهم الاكتتاب للطرح العالمي والمدير الرئيسي لطرح شهادات الإيداع الدولية، ولا تقوم جي بي مورغان بطرح أسهم عادية في الطرح.

وقد تم تسليم نسخة من مذكرة الطرح هذه، والتي أُعدت وفق معايير الإفصاح بمصرف البحرين المركزي ODG/407/03، إلى مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية من أجل التسجيل.

الاستثمار في الأسهم العادية ينطوي على مخاطر. راجع "عوامل المخاطرة" بدءً من الصفحة ٣٢.

لا يتحمل مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية أية مسؤولية عن صحة وإكتمال البيانات والمعلومات الواردة في مذكرة الطرح هذه ولا يتحملان صراحة أية مسؤولية من أي نوع بخصوص أية خسارة أو ضرر قد ينتجان بأي شكل من الأشكال من الاعتماد على كل محتويات مذكرة الطرح هذه أو جزء منها.

سوف يطرح المدراء الأسهم العادية عند تسليمها إليهم وقبولها بواسطتهم، إذا حصل ذلك، على أن يخضع ذلك لحقهم في رفض الطلبات كلياً أو جزئياً.

بنوك الاكتتاب التي ستُقدم إليها طلبات شراء الأسهم العادية

بنك ستاندرد تشارترد ـــ بنك أبوظبي التجاري ـــ البنك الأهلي المتحد ـــ بنك البركة الإسلامي
بنك الخليج التجاري ش. م. ق. ـــ بنك نور الإسلامي ـــ بنك صحار ش. م. ع. ع

مدير الإصدار الإقليمي

بنك الخليج الدولي

المتعهدون

مصرف السلام ش.م.ب. ـــ بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب. ـــ بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

المنسق العالمي الحصري ومدير سجل الاكتتاب ● المدير الرئيسي لطرح شهادات الإيداع الدولية

جي بي مورغان

تاريخ إعداد مذكرة الطرح هذه هو ٢٠١٠.

بيان مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة

يقبل أعضاء مجلس إدارة الشركة المسؤولية عن المعلومات الواردة في هذا المستند. ووفق أفضل معلومات وآراء أعضاء مجلس إدارة الشركة، الذين توخوا كل الحذر لضمان أن ذلك هو الحال، فإن المعلومات الواردة في هذا المستند تتفق مع الحقائق ولا تغفل أي شيء من المحتمل أن يؤثر على أهمية وإكتمال مثل تلك المعلومات.

التوقيع:

قام كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة بالتوقيع بصفته الفردية.

السيد محمود هاشم الكوهجي، رئيس مجلس الإدارة

السيد فوزي أحمد كانو

الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة

السيد أسامة محمد العريض

السيد ديفيد إ. مين

السيد يوسف تقي

السيد مطلق المريشد

السيد عبدالعزيز الحميد

السيد حمود التويجري

معلومات هامة بشأن مذكرة الطرح الماثلة

تتضمن مذكرة الطرح هذه تفاصيل مُقدمة بما يتفق مع معايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي. يشير مصطلحا "ألبا" و"الشركة" الواردان في مذكرة الطرح هذه إلى ألمنيوم البحرين ش. م. ب. (مقفلة)، وهي شركة مساهمة مقفلة تأسست بموجب قوانين مملكة البحرين. وبعد تحوّل الشركة إلى شركة مساهمة عامة، فإن أي إشارة إلى "ألبا" أو "الشركة" أو أي كلمات تحمل معنى مماثل يُقصد بها الشركة بصفتها شركة مساهمة عامة. يشير مصطلحا "المساهم القائم بالبيع" و"ممتلكات" إلى شركة ممتلكات البحرين القابضة ش. م. ب. (مقفلة)، وهي شركة مساهمة مقفلة تأسست بموجب قوانين مملكة البحرين.

تتحمل الشركة المسؤولية عن المعلومات الواردة في مذكرة الطرح هذه. وبعد توخي كل العناية والحذر لضمان أن ذلك هو الحال، فإن المعلومات الواردة في مذكرة الطرح هذه، وفق أفضل المعلومات المتوفرة لدى الشركة، تتفق مع الحقائق ولا تتضمن أي إغفال من شأنه أن يؤثر على محتواها. لقد استخلصت الشركة معلومات محددة واردة في مذكرة الطرح هذه، بما في ذلك تقديرات وتقريبات معينة، من معلومات متاحة للجمهور، مثل المنشورات الصناعية والأبحاث السوقية والبيانات الصحفية والوثائق الواردة ضمن قوانين الأوراق المالية المختلفة والبيانات الرسمية المنشورة بواسطة وكالات حكومية ودولية محددة. تقوم مذكرة الطرح هذه على المعلومات التي قدمتها الشركة ومصادر أخرى تعتقد الشركة بموثوقيتها. وتشمل مصادر هذه المعلومات مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية ووزارة المالية بالبحرين والهيئة الوطنية للنفط والغاز بالبحرين .لقد استخلصت الشركة معلومات محددة واردة في مذكرة الطرح هذه، بما في ذلك تقديرات وتقريبات معينة، من معلومات متاحة للجمهور، مثل المنشورات الصناعية والأبحاث السوقية والبيانات الصحفية والوثائق الواردة ضمن قوانين الأوراق المالية المختلفة والبيانات الرسمية المنشورة بواسطة وكالات حكومية ودولية محددة. طلبت الشركة إعداد تقرير من قبل الشركة الاستشارية CRU Strategies المتخصصة في صناعة المعادن وقد تضمن ذلك التقرير معلومات محددة خاصة بالسوق والصناعة بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٠ تم إدراجها في مواضع مختلفة من مذكرة الطرح هذه. اعتمدت الشركة على دقة تلك المعلومات التي تم الحصول عليها من أطراف أخرى بدون التحقق بشكل مستقل من تلك المعلومات أو التقديرات أو التقريبات. تؤكد الشركة أنه أُعيد تقديم تلك المعلومات بدقة، وأنه بحسب معرفة الشركة وقدرتها على التأكد من المعلومات التي نشرتها تلك الأطراف الأخرى، لم يتم إغفال أي حقائق مما من شأنه أنه يجعلها غير دقيقة أو مُضللة. وبالإضافة إلى ذلك، حددت الشركة مصدر (أو مصادر) تلك المعلومات في مذكرة الطرح هذه.

وقد ضمَّنت الشركة تقديراتها وتقييماتها وتعديلاتها وآراءها في إعداد بعض معلومات السوق، والتي لم يتم التحقق منها بواسطة طرف آخر مستقل. كما أن معلومات السوق ذاتية بطبيعتها إلى حد ما. ورغم أن تقديرات الشركة وتقييماتها وتعديلاتها وآراءها معقولة وأن معلومات السوق التي قامت الشركة بإعدادها تعكس بشكل ملائم الصناعة والأسواق التي تزاول بها الشركة نشاطها، إلا أنه لا يوجد أي ضمان بأن تقديرات الشركة وتقييماتها وتعديلاتها وآراءها هي الأكثر ملاءمة لاتخاذ قرارات فيما يتصل بمعلومات السوق أو بأن معلومات السوق التي أعدتها مصادر أخرى لن تختلف جوهرياً عن معلومات السوق الواردة في هذا المستند.

لا تُشكل محتويات مواقع الشركة الإلكترونية أي جزء من مذكرة الطرح هذه.

لا يقدم أي من المدراء ولا جي بي مورغان (يشار إليهما مجتمعين بـ**"البنوك"**) ولا المساهم القائم بالبيع أي تعهدات أو ضمانات، سواء كانت صريحة أم ضمنية، فيما يتعلق بدقة أو استيفاء المعلومات المبينة في مذكرة الطرح هذه. ولا يتحمل أي من البنوك أو المساهم القائم بالبيع أية مسؤولية عن محتويات مذكرة الطرح هذه، بما في ذلك دقتها وإكتمالها أو التحقق منها، أو عن أي بيان آخر مُقدَّم أو يُزعم أنه مُقدَّم من قبله أو نيابة عنه فيما يتصل بالشركة أو الطرح أو الأسهم العادية.

ونلفت الانتباه إلى أنه إلى حين حلول تاريخ الإدراج، يمكن الحصول على نسخة من مذكرة الطرح هذه وعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وقوائمها المالية الواردة ضمن هذا المستند أثناء ساعات العمل المعتادة من مكاتب الشركة الكائنة في شارع الملك حمد، منطقة عسكر الصناعية، المنامة، مملكة البحرين، الهاتف: 0000 1783 973+. علماً بأن المعلومات المبينة في مذكرة الطرح هذه دقيقة فقط في التاريخ المبين على الغلاف الأمامي لمذكرة الطرح هذه. وقد يكون قد طرأ تغيير بالفعل على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية منذ ذلك التاريخ.

يجب عليك الاعتماد فقط على المعلومات الواردة في مذكرة الطرح هذه. لم تقم الشركة أو أي من البنوك أو المساهم القائم بالبيع بتفويض أي شخص لتزويدك بمعلومات مختلفة. إذا قام أي شخص بتزويدك بمعلومات مختلفة أو غير متسقة، فيجب عدم الاعتماد عليها.

لا يجب على أي مستثمر مُحتمل في الأسهم العادية أن يعتبر أياً من المعلومات الواردة في مذكرة الطرح هذه مشورة استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو خلافه. يجب على كل مُستثمر مُحتمل أن يرجع إلى مستشاره ومحاسبه ومستشارين آخرين للحصول على مثل تلك المشورة. يتعين على أي شخص يُفكر في الاستثمار بالأسهم العادية أن يجري تحقيقاته وتحليلاته الخاصة بشأن الشركة ويجب أن يتخذ قراره الخاص فيما يتعلق بملاءمة أي استثمار من هذا القبيل، مع الاستناد على نحو خاص إلى أهدافه وخبراته الاستثمارية وأي عوامل أخرى قد تكون ذات أهمية لمثل ذلك الشخص فيما يتصل بذلك الاستثمار، بما في ذلك المميزات والمخاطر التي ينطوي عليها. يجب أن تدرك أنك ستكون مطالباً بتحمل المخاطر المالية لاستثمارك، والتي قد تستمر لفترة زمنية غير محددة. لم يقم أي من الشركة أو المساهم القائم بالبيع أو أي بنك بتقديم أي تعهد إلى أية جهة أو مُشترٍ للأسهم العادية بشأن قانونية الاستثمار في مثل تلك الأسهم العادية من قبل تلك الجهة أو المشتري.

للاطلاع على مناقشة لمخاطر محددة يجب على المستثمرين وضعها في الاعتبار قبل القيام بأي استثمار في الأسهم العادية، راجع "عوامل المخاطرة".

يعمل كل بنك بصفة حصرية لصالح الشركة ولصالح المساهم القائم بالبيع وليس لأي طرف آخر فيما يتصل بالطرح ولا يتحمل أي منهم المسؤولية تجاه أي شخص آخر فيما يتعلق بتقديم المشورة فيما يتصل بالطرح أو توفير وسائل الحماية الممنوحة لعملاء كل منهم.

قد يكون توزيع مذكرة الطرح هذه وطرح الأسهم العادية وشهادات الإيداع الدولية وشراؤها محظوراً بموجب القانون في بلدان معينة. لا يقدم أي من الشركة أو المساهم القائم بالبيع أو أي بنك عرضاً لبيع أي أسهم عادية أو يحث على عرض لشراء أسهم عادية لأي شخص في أي بلد باستثناء تلك التي يكون ذلك العرض أو الحث مسموحاً به فيها. لا يجوز استخدام مذكرة الطرح هذه لأجل، أو فيما يتصل، بأي عرض على أو حث من قبل أي شخص في أي بلد أو في ظل أي ظروف يكون فيها مثل ذلك العرض أو الحث غير مرخص به أو غير قانوني. يتطلب كل من الشركة والمساهم القائم بالبيع والبنوك أن يكون الأشخاص الحائزون لمذكرة الطرح هذه على علم بمثل هذه القيود وأن يلتزموا بها. لم يقم أي من الشركة أو المُساهم القائم بالبيع أو أي بنك باتخاذ أي عمل من شأنه أن يسمح، بخلاف ما يكون جزءاً من الطرح، بعرض الأسهم العادية أو فيما يتصل بهما في أي بلد يتطلب اتخاذ إجراءات لهذا الغرض.

البيانات الاستشرافية

بعض البيانات الواردة في مذكرة الطرح هذه ليست حقائق تاريخية بل هي بيانات "استشرافية" ترتبط بأحداث مستقبلية تكون بطبيعتها عرضة لمخاطر ضخمة وشكوك وتنبؤات وتوقعات جمّة.

كافة البيانات الواردة، بخلاف البيانات التي توضح حقائق تاريخية واردة في مذكرة الطرح هذه، بما في ذلك تلك المرتبطة بالتنبؤات أو التوقعات بشأن الإيرادات المستقبلية أو الدخل أو الأرباح أو الخسائر لكل سهم أو الأرباح أو هيكل رأس المال أو البنود أو النسب المالية الأخرى أو الاستراتيجية أو الخطط أو الأهداف الرئيسية أو الأهداف الفرعية وأي بيانات تسبقها، أو تعقبها أو تتضمن كلمات من قبيل "ترى"، "تتوقع"، "تهدف"، "سوف"، "ربما"، "تتنبأ"، "تسعى"، "ينبغي"، "تُقدر"، "تهدف" و"تخطط" والكلمات أو العبارات المماثلة، هي بيانات استشرافية.

الأحداث المستقبلية المشار إليها في هذه البيانات الاستشرافية تنطوي على مخاطر معلومة وغير معلومة وشكوك وعوامل أخرى، بعضها خارج عن نطاق سيطرة الشركة، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية أو الأداء أو الإنجازات أو النتائج الصناعية بشكل جوهري عن تلك المُذكورة صراحة أو المشار إليها ضمناً بهذه البيانات الاستشرافية. تستند هذه البيانات الاستشرافية إلى افتراضات عديدة بخصوص استراتيجيات عمل الشركة الحالية والمستقبلية والبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تزاول بها الشركة عملها في المستقبل وهي ليست ضماناً للأداء المستقبلي.

لا تتحدث تلك البيانات الاستشرافية إلا عن الفترة في تاريخ تقديمها. وبناءً عليه فإن الشركة لا تتحمل أي التزام بتحديث أو مراجعة أي منها، سواء كان ذلك نتيجة معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو خلافه، باستثناء ما يتطلبه القانون بخلاف ذلك. لا تقدم الشركة أي تعهد أو ضمان أو تنبؤ بأن النتائج المتوقعة في تلك البيانات الاستشرافية سوف تتحقق، وتشكل تلك البيانات الاستشرافية، في كل حالة، أحد السيناريوهات المحتملة فقط ولا يجب النظر إليها على أنها السيناريو القياسي أو الأكثر احتمالاً.

لمزيد من المعلومات بشأن المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في الأسهم العادية، راجع "عوامل المخاطرة". هناك عوامل مهمة قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية للشركة أو أدائها أو إنجازها بشكل جوهري عن الخطط والأهداف والتوقعات والتقديرات والنوايا المذكورة في مثل تلك البيانات الاستشرافية. تشمل هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر:

- التضخم وتقلبات أسعار الفائدة والصرف؛
- سعر الألمنيوم؛
- أسعار الألومينا والفحم البترولي الخام والقار وفلوريد الألمنيوم والغاز الطبيعي وتوافرها ؛
- أحوال الطقس والكوارث الطبيعية؛
- التأثيرات والتغيرات التي تطرأ على سياسة حكومة البحرين؛
- تأثيرات المنافسة في المناطق الجغرافية والتجارية التي تزاول بها الشركة نشاطها؛
- تأثيرات التغييرات في القوانين أو التشريعات أو الضرائب أو المعايير أو الممارسات المحاسبية؛
- قدرة الشركة على زيادة الحصة السوقية لمنتجاتها والتحكم في النفقات؛
- وصول الشركة إلى وسائل نقل المواد الخام والألمنيوم ومنتجات الألمنيوم؛
- التغيرات في كفاءة وفعالية التقنية التي تستخدمها الشركة؛ و
- نجاح الشركة في إدارة مخاطر العوامل المذكورة آنفاً.

جدول المحتويات

بيان مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة i
معلومات هامة بشأن مذكرة الطرح الماثلة ii
البيانات الاستشرافية iv
تحديد هوية المستثمر ومكافحة غسيل الأموال vi
إشعار إلى مُستثمرين مُحددين vii
تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات xi
الأطراف المعنية xiv
الجدول الزمني للطرح xv
مسرد المصطلحات xvi
القرارات والموافقات xix
ملخص ١
الطرح ٥
الأعمال التجارية ١٠
الإجراءات القانونية ٣٠
عوامل المخاطرة ٣١
استخدام العوائد ٤٢
معلومات مالية تاريخية مختارة ومعلومات أخرى ٤٣
تقرير مدققي الحسابات إلى السادة أعضاء شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) ٤٥
البيانات التشغيلية الأساسية والبيانات المالية الأخرى ٥٥
مناقشة الإدارة وتحليل الوضع المالي ونتائج العمليات ٦١
نظرة عامة على الصناعة والاقتصاد البحريني الكُلي ٨٤
الإدارة والحوكمة ١١٠
المساهمون الرئيسيون والمساهم القائم بالبيع ١١٥
معاملات متعلقة بأطراف ذات صلة ومعاملات محددة أخرى ١١٧
بيان رأس المال ١١٨
سوق الأوراق المالية في البحرين ١٢٥
الضرائب ١٢٦
شروط الطرح ١٢٧
مسائل أخرى ١٢٩
معلومات عامة ١٣٠
القانون المعمول به ١٣١
المستندات المعروضة ١٣٢
فهرس القوائم المالية م١
الملحق أ: عقد التأسيس والنظام الأساسي أ١

تحديد هوية المستثمر ومكافحة غسيل الأموال

تحتفظ الشركة والمدراء وبنك ستاندرد تشارترد وبنك أبوظبي التجاري والبنك الأهلي المتحد وبنك البركة الإسلامي وبنك الخليج التجاري ش. م. ق وبنك نور الإسلامي وبنك صحار ش. م. ع. ع. (**"بنوك الاكتتاب"**) بالحق المطلق في المطالبة بتحقق إضافي من هوية كل مستثمر محتمل أو هوية الشخص أو الجهة التي يتقدم المستثمر المحتمل نيابة عنها لشراء الأسهم العادية (**"المستثمر"**). سوف يُقدم كل مستثمر مُحتمل أدلة كافية تُثبت هويته كما سيقدم، عند الضرورة، ما يثبت مصدر أمواله، وذلك خلال فترة زمنية معقولة تحددها الشركة. وإلى حين تقديم مثل تلك الأدلة، سيتم إرجاء أي طلب لشراء الأسهم العادية. إذا أخفق مُستثمر مُحتمل في توفير أدلة كافية خلال الفترة الزمنية المحددة، أو إذا قدّم مُستثمر محتمل أدلة لم تكن كافية بالنسبة للشركة، فيجوز عندها رفض الطلب على الفور، وفي تلك الحالة سيتم إرجاع أي أموال تم الحصول عليها عن طريق تقديم طلب الاكتتاب إلى المستثمر المحتمل من خلال تحويل بنكي إلى الحساب الذي وردت منه الأموال، بدون أية إضافة عليها وعلى مسؤولية ونفقة المُستثمر المُحتمل.

سوف تلتزم الشركة والمدراء وبنوك الاكتتاب بالمرسوم بقانون رقم (٤) لعام ٢٠٠١ بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال الصادر في البحرين والقرارات الوزارية المختلفة الصادرة بموجبه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قرار وزير المالية رقم (٧) لعام ٢٠٠١ فيما يتصل بالتزامات المؤسسات بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وقرار محافظ مؤسسة نقد البحرين رقم (١) لعام ٢٠٠٤ بشأن التعليمات الخاصة بإجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال في سوق البحرين للأوراق المالية. تخضع الشركة والمدراء وبنوك الاكتتاب أيضاً للمتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال المطبقة من وقت لآخر. وبموجب المتطلبات المحلية والدولية الواردة أعلاه، قد تكون الشركة والمدراء وبنوك الاكتتاب ملزمين بإبلاغ معلومات محددة إلى الجهات الرقابية.

إشعار إلى مُستثمرين مُحددين

يجب على كل مُكتتب أو مُشترٍ للأسهم العادية أن يتقيد بجميع القوانين والنظم السارية في كل بلد يقوم فيها بشراء مثل تلك الأسهم العادية أو طرحها أو بيعها أو يمتلك فيها مذكرة الطرح هذه، ويجب عليه أن يحصل على أي موافقة أو اعتماد أو تصريح مطلوب لكي يقوم بشراء أو طرح أو بيع تلك الأسهم العادية بموجب القوانين والنظم السارية في أي بلد يخضع لها أو يقوم فيها بمثل ذلك الشراء أو الطرح أو البيع. لا تتحمل الشركة ولا أي بنك ولا المساهم القائم بالبيع أي مسؤولية فيما يتعلق بذلك. لا يجوز لأي مستثمر مرتقب أن يقوم بتسليم مذكرة الطرح هذه أو توزيعها على أي شخص بأية صيغة.

إشعار إلى المستثمرين المحتملين في مركز دبي المالي العالمي ودولة الإمارات العربية المتحدة

لا يجوز ولا يتم ولن يتم مستقبلاً بيع الأسهم العادية أو الاكتتاب بها أو تحويلها أو تسليمها، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أي شخص في مركز دبي المالي العالمي ما لم يكن عميلاً مهنياً ضمن معنى وحدة قواعد ممارسات العمل الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية أو لم يكن مستثمراً مهنياً ضمن معنى قواعد الأوراق المالية المطروحة الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية.

لا تتحمل سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي أية مسؤولية بشأن محتويات مذكرة الطرح هذه ولا يقدمان أي تعهدات بشأن دقة وإكتمال المعلومات الواردة في مذكرة الطرح هذه، ولا يتحملان صراحة أية مسؤولية من أي نوع بخصوص أية خسارة تنشأ بأي شكل من الأشكال من الاعتماد على أي جزء من محتويات مذكرة الطرح هذه.

لا يجوز ولا يتمّ ولن يتم مستقبلاً بيع الأسهم العادية أو الاكتتاب بها أو تحويلها أو تسليمها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أي شخص داخل الإمارات العربية المتحدة بخلاف ما يتفق مع قوانين الإمارات العربية المتحدة السارية المتعلقة ببيع الأوراق المالية والاكتتاب بها وتحويلها وتسليمها.

لا يتحمل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وهيئة الأوراق والسلع في الإمارات العربية المتحدة أية مسؤولية بشأن محتويات مذكرة الطرح هذه ولا يقدمان أي تعهدات بشأن دقة وإكتمال المعلومات الواردة في مذكرة الطرح هذه، ولا يتحملان صراحة أية مسؤولية من أي نوع بخصوص أية خسارة تنشأ بأي شكل من الأشكال من الاعتماد على أي جزء من محتويات مذكرة الطرح هذه.

إن قيام الشركة والمساهم القائم بالبيع والمدراء وبنوك الاكتتاب بتوزيع مذكرة الطرح هذه لا يعني أنهم يسدون المشورة إلى الأفراد المقيمين في الإمارات العربية المتحدة (بما في ذلك مركز المالي العالمي) بشأن ملائمة الاستثمار أو شراء أو بيع الأوراق المالية أو غيرها من المنتجات المالية. لا يوجد في مذكرة الطرح هذه ما يُقصد به أن يُشكل مشورة استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو مشورة مهنية أخرى فيما يتصل بدولة الإمارات العربية المتحدة (بما في ذلك مركز دبي المالي العالمي).

إشعار إلى المستثمرين المُحتملين في دولة قطر

باستلامك لمذكرة الطرح هذه، فإن الشخص أو الكيان المُقدم إليه يفهم ويقر ويوافق على ما يلي: (١) لم يتم تسجيل مذكرة الطرح هذه أو الأسهم العادية أو دراستها أو اعتمادها أو الموافقة عليها من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو هيئة تنظيم مركز قطر المالي أو أي سلطة أو وكالة أخرى في دولة قطر؛ و(٢) لم يتم تفويض أي من المساهم القائم بالبيع أو الشركة أو المدراء أو ترخيصهم من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو هيئة تنظيم مركز قطر المالي أو أي سلطة أو وكالة أخرى في دولة قطر، لتسويق أو بيع الأسهم العادية داخل دولة قطر. لا يتحمل مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر المالي أية مسؤولية عن محتويات مذكرة الطرح هذه، ولا يقدم أي منهم تعهدات بشأن دقة أو شمول المعلومات الواردة في مذكرة الطرح هذه، وتخلي مسؤوليتها صراحة عن أية مسؤولية من أي نوع عن أية خسارة قد تنتج عن أو تأتي نتيجة الاعتماد على أي جزء من محتويات مذكرة الطرح هذه.

لا تقدم الشركة والمساهم القائم بالبيع والمدراء وبنوك الاكتتاب، من خلال توزيع مذكرة الطرح هذه، مشورة إلى الأفراد المقيمين في دولة قطر فيما يتعلق بملاءمة الاستثمار في الأوراق المالية أو المنتجات المالية أخرى أو شرائها أو بيعها. لا يوجد في مذكرة الطرح هذه ما يُقصد به أن يُشكل مشورة استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو مشورة مهنية أخرى فيما يتصل بدولة قطر.

لا يجوز ولا يتم ولن يتم مستقبلاً بيع الأسهم العادية أو الاكتتاب بها أو تحويلها أو تسليمها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أي شخص في دولة قطر بخلاف ما يتفق مع قوانين دولة قطر السارية المتعلقة ببيع الأوراق المالية والاكتتاب بها وتحويلها وتسليمها.

إشعار خاص بالمملكة العربية السعودية

لا يجوز توزيع مذكرة الطرح هذه في المملكة العربية السعودية باستثناء الأشخاص المسموح لهم بموجب تشريعات طرح الأوراق المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية ("**هيئة السوق المالية**").

لا تُقدم هيئة السوق المالية أي تعهدات بشأن دقة وإكتمال مذكرة الطرح هذه، ولا تتحمل صراحة أي مسؤولية من أي نوع عن أي خسارة تنشأ أو يتم تكبدها نتيجة الاعتماد على مذكرة الطرح هذه أو أي جزء منها. يجب على المشترين المحتملين للأوراق المالية المطروحة بموجب هذه المذكرة اتباع إجراءات العناية الواجبة الخاصة بهم بشأن دقة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية. إذا كان هناك مشترٍ محتمل لا يفهم محتويات مذكرة الطرح هذه، فيجب عليه الرجوع إلى مستشار مالي مُعتمد.

من خلال قبول مذكرة الطرح هذه والمعلومات الأخرى المرتبطة بطرح الأسهم العادية في المملكة، يتعهد كل مُستلم في المملكة بأنه "مُستثمر مُحنّك"، حسبما هو مبين في قسم "القيود على التحويل".

إشعار إلى المستثمرين المُحتملين في سلطنة عمان

لا يجوز ولا يتم ولن يتم مستقبلاً بيع الأسهم العادية أو الاكتتاب بها أو تحويلها أو تسليمها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أي شخص في سلطنة عمان بخلاف ما يتفق مع قوانين سلطنة عمان السارية المتعلقة ببيع الأوراق المالية والاكتتاب بها وتحويلها وتسليمها.

لا يتحمل البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال بعمان أية مسؤولية عن محتويات مذكرة الطرح هذه، ولا يقدمان أي تعهدات بشأن دقة أو إكتمال المعلومات الواردة في مذكرة الطرح هذه، ولا يتحملان صراحة أية مسؤولية من أي نوع فيما يتعلق بأية خسارة قد تنتج عن أو تأتي نتيجة الاعتماد على أي جزء من محتويات مذكرة الطرح هذه.

لا تقدم الشركة والمساهم القائم بالبيع والمدراء وبنوك الاكتتاب، من خلال توزيع مذكرة الطرح هذه، مشورة إلى الأفراد المقيمين في سلطنة عمان فيما يتعلق بملاءمة الاستثمار في الأوراق المالية أو المنتجات المالية الأخرى أو شرائها أو بيعها. لا يوجد في مذكرة الطرح هذه ما يُقصد به أن يُشكل مشورة استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو مشورة مهنية أخرى فيما يتصل بسلطنة عمان.

إشعار إلى المستثمرين المُحتملين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية

مذكرة الطرح هذه وهذا الطرح للاكتتاب موجهان فقط إلى الأشخاص في الدول الأعضاء بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية ممن هم "مستثمرون مؤهلون" ضمن تعريف المادة ٢(ط)(هـ) من توجيه نشرات الاكتتاب (2003/71/EC **"توجيه نشرات الاكتتاب"**)). أي شخص في أي دولة عضو بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية (**"المنطقة الاقتصادية الأوروبية"**) بخلاف المملكة المتحدة ليس مستثمراً مؤهلاً يجب عليه عدم العمل أو الاعتماد على مذكرة الطرح هذه أو أي من محتوياتها.

أُعدت مذكرة الطرح هذه على أساس أن جميع طروح الأسهم العادية ستكون وفق إعفاء بموجب توجيه نشرات الاكتتاب، حسبما هو مُطبق في الدول الأعضاء بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية، من مطلب تقديم نشرة اكتتاب لطرح الأسهم العادية. وبناءً عليه، فإن أي شخص يقدم طرحاً أو ينوي تقديم طرح داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية للأسهم العادية موضوع الطرح يجب عليه القيام بذلك فقط في ظل الظروف التي لا ينشأ معها أي التزام على الشركة أو على المساهم القائم بالبيع أو أي من المدراء لتقديم نشرة اكتتاب لمثل ذلك الطرح. لم يتم تفويض الشركة ولا المساهم القائم بالبيع ولا أي من المدراء كما لا يفوِّض أي من المذكورين تقديم أي طرح للأسهم العادية من خلال أي وسيط مالي، بخلاف الطرح بواسطة المدراء الذين يقومون بالتخصيص النهائي للأسهم العادية المذكورة في مذكرة الطرح.

القيود المتعلقة بالبيع

لم ولن يُتخذ أي إجراء في أي بلد في غير مملكة البحرين ، ورهناً بموافقة السلطات التنظيمية، في سلطنة عمان ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بطرح التجزئة (المُعرّف أدناه) من شأنه أن يسمح بالطرح العام للأسهم العادية في أي بلد تتطلب اتخاذ إجراءات لهذا الغرض.

الولايات المتحدة

لم ولن يتم تسجيل الأسهم العادية وفقًا لقانون الأوراق المالية، ورهناً ببعض الاستثناءات، لا يجوز طرحها أو بيعها في الولايات المتحدة. يجري طرح الأسهم العادية وبيعها خارج الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على النظام S.

القيود المتعلقة ببيع الطرح العام بموجب توجيه نشرات الاكتتاب

فيما يتعلق بكل دولة من الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي نفذت توجيه نشرات الاكتتاب (يطلق على كل منها "**الدولة العضو ذات الصلة**")، وذلك ابتداء من وبما في ذلك التاريخ الذي تم خلاله تنفيذ توجيه نشرات الاكتتاب في الدولة العضو ذات الصلة ("**تاريخ التنفيذ ذو الصلة**")، ولم ولن يتم طرح أي أسهم عادية للجمهور في الدولة العضو ذات الصلة قبل نشر نشرة اكتتاب تتعلق بالأسهم العادية تمت الموافقة عليها من قِبل السلطة المختصة في تلك الدولة العضو ذات الصلة أو ، حيثما كان ذلك مناسبًا، تمت الموافقة عليها في دولة عضو أخرى ذات صلة، وتم إخطار السلطة المختصة بشأنها في تلك الدولة العضو ذات الصلة، وكل ذلك وفق توجيه نشرات الاكتتاب؛ باستثناء أنه، اعتبارًا من وبما في ذلك تاريخ التنفيذ ذي الصلة، قد يتم إجراء عمليات طرح للأسهم العادية للجمهور في تلك الدولة العضو ذات الصلة في أي وقت:

- للأشخاص الإعتبارية المصرح لها أو المنظمة للعمل في الأسواق المالية أو، إذا لم يكن مصرح لها أو منظمة لذلك، التي يتمثل الغرض المؤسسي لها في الاستثمار في الأوراق المالية فقط؛ أو.
- لأي سخص إعتباري يتوفر لديه عنصران أو أكثر مما يلي (١) متوسط ٢٥٠ موظفًا على الأقل خلال السنة المالية الأخيرة، و(٢) ميزانية عمومية كلية تزيد على ٤٣,٠٠٠,٠٠٠ يورو، و(٣) صافي دخل سنوي يتجاوز ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو، كما هو مبين في حساباته السنوية أو الموحدة الأخيرة؛ أو
- في أي ظروف أخرى تخضع للمادة ٣(٢) من توجيه نشرات الاكتتاب.

شريطة ألا يؤدي أي طرح من هذا القبيل للأسهم العادية إلى طلب نشر نشرة الاكتتاب من قِبل الشركة أو أي مدير وفقًا للمادة ٣ من توجيه نشرات الاكتتاب أو أي إجراء لتنفيذ توجيه نشرات الاكتتاب.

لأغراض هذا البند، يعني التعبير "طرح أي أسهم عادية للجمهور" فيما يتعلق بأي أسهم عادية في أي دولة عضو ذات صلة الإبلاغ بأي شكل وبأي وسيلة عن معلومات كافية بشأن شروط الطرح لأي أسهم عادية يتعين طرحها من أجل تمكين أحد المستثمرين من اتخاذ قرار بشراء أي أسهم عادية، حيث قد يختلف ذلك في الدولة العضو ذات الصلة بواسطة أي إجراء يُنفذ توجيه نشرات الاكتتاب في الدولة العضو ذات الصلة، ويعني التعبير "توجيه نشرات الاكتتاب" التوجيه 2003/71/EC ويشمل على أي إجراء تنفيذ ذي صلة في كل دولة عضو ذات صلة.

في حالة طرح أي أسهم عادية على وسيط مالي كما يُستخدم هذا المصطلح في المادة ٣(٢) من توجيه نشرات الاكتتاب، فسيُنظر إلى هذا الوسيط المالي على أنه تعهد ووافق على وأقر بأن الأسهم العادية التي حصل عليها في الطرح لم يتم الحصول عليها على أساس غير تقديري بهدف طرحها أو إعادة بيعها أو الحصول عليها بالنيابة عن أشخاص في ظروف قد يترتب عليها طرح أي أسهم عادية للجمهور بخلاف طرحها أو إعادة بيعها في دولة عضو ذات صلة لمستثمرين مؤهلين بالتعريف المحدد لذلك أو في الظروف التي تم فيها الحصول على موافقة مسبقة من الشركة وكل مدير من المدراء على هذا الطرح أو عملية إعادة البيع المقترحة.

قيود البيع المتعلقة بقوانين الأوراق المالية الإضافية بالمملكة المتحدة

قام كل من المدراء بالإبلاغ أو تسبب في الإبلاغ فقط وسيقوم بالإبلاغ أو سيتسبب في الإبلاغ في المملكة المتحدة عن أي حث أو دعوة للمشاركة في النشاط الاستثماري (بالمعنى الوارد في القسم ٢١ من قانون الخدمات والأسواق المالية لعام ٢٠٠٠ ("**FSMA**"))، والتي تلقاها المدير فيما يتصل بإصدار أو بيع أي أسهم عادية فقط في الظروف التي لا يُطبق خلالها القسم ٢١(١) من قانون الخدمات والأسواق المالية على الشركة؛ وامتثل كل من المدراء أو سيمتثل لجميع الأحكام المعمول بها في قانون الخدمات والأسواق المالية فيما يتعلق بأي عمل قام به يتعلق بالأسهم العادية في المملكة المتحدة أو منها أو ترتبط بها بطريقة أخرى.

مركز دبي المالي العالمي

لا يجوز ولا يتم ولن يتم بيع الأسهم العادية أو الاكتتاب بها أو تحويلها أو تسليمها، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أي شخص في مركز دبي المالي العالمي ما لم يكن عميلاً محترفًا بالمعنى الوارد في وحدة ممارسة الأعمال ضمن قواعد سلطة دبي للخدمات المالية أو لم يكن مستثمرًا محترفًا ضمن معنى قواعد الأوراق المالية المطروحة الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية.

سلطنة عمان

لا يجوز ولم يتم ولا يتم بيع الأسهم العادية أو الاكتتاب بها أو تحويلها أو تسليمها داخل سلطنة عمان بخلاف ما يتفق مع قوانين سلطنة عمان السارية المتعلقة ببيع الأوراق المالية والاكتتاب بها وتحويلها وتسليمها.

الإمارات العربية المتحدة

لا يجوز ولم يتم ولا يتم بيع الأسهم أو الاكتتاب بها أو تحويلها أو تسليمها داخل الإمارات العربية المتحدة بخلاف ما يتفق مع قوانين الإمارات العربية المتحدة السارية المتعلقة ببيع الأوراق المالية والاكتتاب بها وتحويلها وتسليمها.

دولة قطر

لم يتم الموافقة على مذكرة الطرح هذه من قِبل مصرف قطر المركزي أو سوق الدوحة للأوراق المالية أو أي هيئة تنظيمية أخرى ذات صلة في دولة قطر. ولن يتم القيام بأي طرح عام للأسهم العادية في دولة قطر إلى حين الحصول على مثل تلك الموافقات.

المملكة العربية السعودية

لا يجوز توزيع هذا المستند في المملكة باستثناء إلى أولئك الأشخاص المسموح لهم بموجب لوائح طرح الأوراق المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية.

لا تُقدم هيئة السوق المالية أي تعهدات بشأن دقة وإكتمال هذا المستند، ولا تتحمل صراحة أي مسؤولية من أي نوع عن أي خسارة تنشأ أو يتم تكبدها نتيجة الاعتماد على هذا المستند أو أي جزء منه.

يجب على المشترين المحتملين للأوراق المالية المطروحة بموجب هذا المستند اتباع إجراءات العناية الواجبة الخاصة بهم بشأن دقة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية. إذا كنت لا تفهم محتويات هذا المستند فيجب عليك الرجوع إلى مستشار مالي مُرخَّص.

تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات

تقديم المعلومات المالية

لقد كانت الشركة تتولى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ إدارة عمليات التسويق والبيع لحصص الألمنيوم المخصصة لمساهمَيها الحاليَين، شركة ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية، وذلك بموجب اتفاقية الحصص الموضحة بمزيد من التفصيل أسفل عنوان "الأعمال التجارية – عقود المواد – اتفاقية الحصص" ، وذلك نيابة عن هذين المساهمين ولصالحهما، من خلال شركة مشتركة غير مُسجلة هي شركة ألبا للتسويق. وفي ٢٨ مارس ٢٠٠٧، قرر مجلس إدارة الشركة دمج أنشطة ألبا للتسويق في عمليات الشركة. وبناءً عليه قامت الشركة في ١ يناير ٢٠٠٨ بالاستحواذ على جميع موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق بقيمها الدفترية اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، بما في ذلك المبالغ مستحقة الدفع إلى المساهمين، والتي تم تسجيلها على أنها "مبالغ مستحقة للمساهمين" في بيان الشركة الافتتاحي للمركز المالي كما في ١ يناير ٢٠٠٨.

تتضمن مذكرة الطرح هذه القوائم المالية المُدققة للشركة عن العامين المنتهيين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وقد تم إعدادها وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهي تتضمن نتائج العمليات والموجودات والمطلوبات السابقة للأعمال التي كانت تديرها في السابق ألبا للتسويق. ونظراً لأن أعمال الشركة قبل ١ يناير ٢٠٠٨ لم تكن تتم ككيان واحد، فقد أدرجت الشركةً أيضاً في مذكرة الطرح هذه القوائم المالية المُدمجة والمدققة لألبا وألبا للتسويق للعام المنتهي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. لقد جرى إعداد القوائم المالية المُدمجة والمدققة لألبا وألبا للتسويق للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، باستثناء أنه تم إعدادها على أساس موحّد ومن ثم فهي لا تتطابق مع المعيار ٢٧ من معايير المحاسبة الدولية (*القوائم المالية الموحدة والمنفصلة*). وفي حين أنها تبين النتائج الموحدة الفعلية للشركتين عن عام ٢٠٠٧ واللتين تشكلان الآن الشركة الموسعة، إلا أنها لا تقدم نتائج عمليات ألبا وألبا للتسويق كما لو أنهما شركة واحدة أثناء الفترة المعنية.

تتضمن مذكرة الطرح هذه أيضاً قوائم الشركة المالية الموجزة المرحلية المراجعة وغير المدققة كما في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠، والتي تم إعدادها وفق المعيار ٣٤ من معايير المحاسبة الدولية (*التقارير المالية المرحلية*)، وقد خضعت للمراجعة وفق المعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم ٢٤١٠ (*مراجعة المعلومات المالية المرحلية*) بواسطة شركة إرنست آند يونغ البحرين، وهي شركة تدقيق محاسبية مستقلة، كما هو مبين في تقارير المراجعة الواردة بهذه المذكرة.

هناك اختلافات كبيرة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها. كما وأن القوائم المالية الواردة ضمن مذكرة الطرح هذه تختلف عن تلك التي يتم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها. ولم تحدد الشركة أو تقف على مقدار تأثير تلك الاختلافات. لم يتم توفيق أي من القوائم المالية الواردة ضمن مذكرة الطرح هذه وفق المبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها لأغراض هذا الطرح أو لأي أغراض أخرى. لا يوجد أي ضمان بأن ذلك التوفيق لن يُظهر اختلافات كمية جوهرية بين قوائم الشركة المالية المُعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتلك القوائم المالية المُعدة وفق المبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها.

التدابير المالية خلاف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تم تضمين عدد من التدابير المالية غير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في القسم الوارد تحت عنوان "الملخص - البيانات التشغيلية الأساسية والبيانات المالية الأخرى" وفي "معلومات مالية تاريخية مختارة ومعلومات أخرى - البيانات التشغيلية الأساسية والبيانات المالية الأخرى" وأدناه. تُفصح الشركة عن هذه المقاييس لأنها تستخدمها في تقييم أدائها ولأنها تراها مقاييس مفيدة غالباً ما يستخدمها محللو الأوراق المالية والمستثمرون وغيرهم لتقييم الشركات من قبيل ألبا، والعديد منها يقدم تلك المقاييس المالية غير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند رفع تقارير بنتائجها. ورغم ذلك، لا يتم حساب هذه المقاييس باستخدام منهج قياسي وقد لا تكون مماثلة لتعريف مقاييس ذات عناوين مماثلة تستخدمها شركات أخرى.

الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك

لأغراض مذكرة الطرح هذه، تقوم الشركة باحتساب الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك كربح (خسارة) عن العام/الفترة قبل تكاليف التمويل والأرباح (الخسائر) غير المحققة على المشتقات والإهلاك ("**EBITDA**"). ونلفت الانتباه إلى أن الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك ليس مقياساً للأداء المالي أو السيولة يتم حسابه وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولا يجب اعتباره بديلاً عن الدخل الصافي كمؤشر على الأداء التشغيلي، كما لا يجب اعتباره بديلاً عن التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية كمؤشر على السيولة. ترى الشركة أن الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك يُسهل مقارنة الأداء التشغيلي من فترة لأخرى وبين شركة وأخرى من خلال التخلص من الاختلافات المحتملة الناجمة عن التغييرات في هياكل رأس المال (بما يؤثر على الفائدة ورسوم التمويل) والأوضاع الضريبية (مثل التأثير على الفترات أو الشركات نتيجة التغييرات في معدلات الضريبة السارية أو خسائر التشغيل الصافية) والعمر والإهلاك والاستهلاك الدفتري للموجودات (بما يؤثر على الإهلاك والاستهلاك النسبي للنفقات). ورغم ذلك، فإن استخدام الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك كمقياس لأرباح الشركة ينطوي على قيود لأنه لا يتناول تكاليف محددة تنجم عن عمل الشركة والتي ربما يكون لها تأثير كبير على نتائج عمليات الشركة والسيولة المتوفرة لديها، من قبيل المصروفات المالية والضرائب والإهلاك والأرباح (الخسائر) غير المحققة على المشتقات المالية والرسوم الأخرى ذات الصلة. لتوفيق "الربح (الخسارة) عن العام/الفترة" مع الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك، راجع "معلومات مالية تاريخية مختارة ومعلومات أخرى - البيانات التشغيلية الأساسية والبيانات المالية الأخرى".

الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك

الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك هو عبارة عن الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك قبل إجراء التعديلات بسبب تكاليف إعادة الهيكلة التي تكبدتها الشركة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. لتوفيق "الربح (الخسارة) عن العام/الفترة" مع الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك، راجع "معلومات مالية تاريخية مختارة ومعلومات أخرى - البيانات التشغيلية الأساسية والبيانات المالية الأخرى".

صافي الدخل المعدّل

صافي الدخل المُعدّل هو الربح (الخسارة) عن العام/الفترة المُعدَّل للخسارة (الربح) بناءً على إعادة تقييم المشتقات والتعديلات الناجمة عن تكاليف إعادة هيكلة الشركة المتكبدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

التكاليف النقدية لكل طن من الألمنيوم

التكاليف النقدية (لكن طن من الألمنيوم)، استناداً إلى أحجام المبيعات، هي تكاليف المبيعات والمصروفات العامة والإدارية مخصوماً منها أي دخل آخر من مبيعات المياه والفحم المكلسن والمنتجات الثانوية الأخرى بما فيها مبيعات النفايات ومخصوماً منها الإهلاك. وهي تعكس متوسط الشركة النقدي لإنتاج كل طن من مبيعات الألمنيوم الأساسي عن الفترة المشار إليها. إن التكاليف النقدية لكل طن ليست مقياساً للأداء المالي يتم حسابه وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية، ولا يجب اعتبارها بديلاً لأي من المقاييس المالية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كمؤشر على الأداء التشغيلي. ترى الشركة أن التكاليف النقدية لكل طن تُسهل مقارنات الأداء التشغيلي من فترة لأخرى وبين شركة وأخرى من خلال التخلص من الاختلافات المحتملة الناجمة عن مبيعات المعادن غير الأساسية والتغييرات في هياكل رأس المال (بما يؤثر على الفائدة ورسوم التمويل) والأوضاع الضريبية (مثل التأثير على الفترات أو الشركات نتيجة التغييرات في معدلات الضريبة السارية أو خسائر التشغيل الصافية) والعمر والإهلاك والاستهلاك الدفتري للموجودات (بما يؤثر على الإهلاك والاستهلاك النسبي للنفقات). ورغم ذلك، فإن استخدام التكاليف النقدية لكل طن كمقياس لأرباح الشركة ينطوي على قيود لأنه لا يتناول تكاليف محددة تنجم عن عمل الشركة والتي ربما يكون لها تأثير كبير على نتائج عمليات الشركة والسيولة المتوفرة لديها، من قبيل المصروفات المالية والضرائب والإهلاك والأرباح (الخسائر) غير المحققة على المشتقات المالية والرسوم الأخرى ذات الصلة. لتوفيق "تكلفة المبيعات" مع التكاليف النقدية لكل طن من الألمنيوم، راجع "معلومات مالية تاريخية مختارة ومعلومات أخرى" ـــ البيانات التشغيلية الأساسية والبيانات المالية الأخرى – بيانات التشغيل الأساسية والبيانات المالية الأخرى للأعوام المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩" و"معلومات مالية تاريخية مختارة ومعلومات أخرى ـــ البيانات التشغيلية الأساسية والبيانات المالية الأخرى – بيانات التشغيل الأساسية والبيانات المالية الأخرى لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠".

التحويلات بهدف التسهيل

تتضمن مذكرة الطرح هذه تحويلات لمبالغ محددة إلى الدولار الأمريكي بسعر محدد وذلك لغرض التسهيل على القارئ فقط لا غير. مبالغ الدولار الأمريكي المحولة الواردة ضمن مذكرة الطرح هذه تم تحويلها من الدينار البحريني بسعر صرف ١.٠٠ دولار أمريكي = ٠.٣٧٦ دينار بحريني، وهو السعر الثابت منذ عام ١٩٨٠. ولم يتم تقديم أي تعهد بأن مبالغ الدولار الأمريكي المشار إليها في مذكرة الطرح هذه كان من الممكن أو من الممكن تحويلها إلى الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي، حسبما يكون الحال، بسعر الصرف المبين أعلاه، أو أنه يمكن تحويلها أصلاً.

تقديم معلومات محددة أخرى

تكاليف العمل

في مذكرة الطرح هذه، يشير المصطلحان "تكاليف العمل" و"تكاليف العمل التشغيلية" إلى المقاييس التي تستخدمها **CRU Strategies** لمقارنة الأداء والوضع التنافسي لمصاهر الألمنيوم على مستوى العالم. وتُذكر تكاليف العمل بأرقام إجمالية وعلى أساس الطن، كما تُقدَّم تكاليف العمل على أساس مختلف وغير مماثل للتكاليف النقدية للشركة لكل طن من الألمنيوم.

عملات محددة

جميع الإشارات الواردة في مذكرة الطرح هذه إلى:

- "الدينار البحريني" و"الدينار" يُقصد بها العملة القانونية لمملكة البحرين؛
- "الدولار الأمريكي" و"الدولار" يُقصد بها العملة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية؛ و
- "اليورو" يُقصد بها العملة القانونية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

بيانات تتعلق بالقطاع والسوق

استُخلصت بيانات وتوقعات السوق والقطاع المبينة في مذكرة الطرح هذه، بما في ذلك تلك الواردة أسفل العنوان " نظرة عامة على الصناعة والاقتصاد البحريني الكُلي" من مصادر رسمية وصناعية ومصادر أخرى تعتقد الشركة بموثوقيتها. بيّنت الشركة أيضاً خلال مذكرة الطرح هذه إحصائيات محددة، تشمل الإحصائيات المتعلقة بأحجام مبيعات المنتجات والحصة السوقية، من مصادر صناعية ومصادر أخرى تعتقد الشركة بموثوقيتها. تذكر بعض المنشورات الصناعية والدراسات والتوقعات بشكل عام أن المعلومات الواردة بها قد تم الحصول عليها من مصادر يسود اعتقاد بموثوقيتها، لكن لا يمكن ضمان دقة أو إكتمال تلك المعلومات الواردة بها. ورغم أن الشركة قد توخت كل الحذر لضمان استخلاص تلك المعلومات على نحو دقيق وضمان وضعها في السياق المناسب، إلا أن أيا من الشركة أو المساهم القائم بالبيع أو البنوك لم يتحقق على نحو مستقل من أي بيانات من مصادر الأطراف الأخرى كما لم يقم بالتأكد من الافتراضات الأساسية التي تم الاعتماد عليها في تلك المنشورات. ومن ثمّ، فنحن نحذرك من الاعتماد المفرط على تلك المعلومات.

التقريب

خضعت معلومات مالية وتشغيلية معينة واردة في مذكرة الطرح هذه للتقريب، وبناءً عليه، فإن الأرقام المبينة لنفس الفئة المُقدمة في جداول مختلفة قد تتباين بشكل طفيف كما وأن الأرقام المبينة كإجماليات في جداول معينة قد لا تكون تجميعاً حسابياً للأرقام التي تسبقها.

الأطراف المعنية

مدير الإصدار الإقليمي والمتعهد

بنك الخليج الدولي ش. م. ب.

المتعهدون

مصرف السلام- البحرين ش.م.ب. ـــ بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب. ـــ بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

بنوك الاكتتاب

بنك ستاندرد تشارترد

بنك أبوظبي التجاري ـــ البنك الأهلي المتحد ـــ بنك البركة الإسلامي

بنك الخليج التجاري ش. م. ق. ـــ بنك نور الإسلامي ـــ بنك صحار ش. م. ع. ع.

المنسق العالمي الحصري ومدير سجل الاكتتاب ● المدير الرئيسي لطرح شهادات الإيداع الدولية

جي بي مورغان سيكيوريتيز المحدودة

مدققو حسابات الشركة

إرنست آند يونغ
ص. ب. ١٤٠
الطابق ١٤، البرج
مجمع البحرين التجاري
المنامة، مملكة البحرين

المستشاران القانونيان للشركة والمُساهم القائم بالبيع

فيما يتعلق بالقانون الأمريكي
كليري غوتليب ستين آند هاميلتون ذات المسؤولية المحدودة
سيتي بليس هاوس
٥٥ شارع باسينغول
لندن إي سي ٢ في ٥ إيه إتش
المملكة المتحدة

فيما يتعلق بالقانون البحريني
حاتم الزعبي وشركاه
بناية باب البحرين، الجناح رقم ١
١٥٠ شارع الحكومة
المنامة، مملكة البحرين

المستشاران القانونيان للبنوك

فيما يتعلق بالقانون الأمريكي
لينكليترز المحدودة
شارع وان سيلك
لندن إي سي ٢ واي ٨ إتش كيو
المملكة المتحدة

فيما يتعلق بالقانون البحريني
حسن رضي ومشاركوه
٦٠٥ برج الدبلوماسية
المنطقة الدبلوماسية
المنامة، مملكة البحرين

الجدول الزمني للطرح

الأحد الموافق ١٧ أكتوبر ٢٠١٠	• الإعلان عن سعر طرح التجزئة الأولي
الأحد الموافق ٢٤ أكتوبر ٢٠١٠	• تاريخ افتتاح فترة الطرح
الخميس الموافق ٤ نوفمبر ٢٠١٠	• تاريخ إغلاق فترة الطرح
الاثنين الموافق ٨ نوفمبر ٢٠١٠	• الإعلان عن سعر الطرح النهائي، والذي سيستند إلى سعر طرح شهادات الإيداع الدولية
الأربعاء الموافق ١٠ نوفمبر ٢٠١٠	• السعي للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على تخصيصات الأسهم العادية
	• وفق الفقرة ٣٦-١ من معيار الإفصاح لمصرف البحرين المركزي ("**معايير الإفصاح**")، توافق الشركة على تخصيص الأسهم العادية خلال سبعة (٧) أيام تقويمية من تاريخ الإغلاق، أو خلال تلك الفترة التي يحددها مصرف البحرين المركزي
الخميس الموافق ١١ نوفمبر ٢٠١٠	• يُتوقع الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على تخصيص الأسهم العادية
الخميس الموافق ١٨ نوفمبر ٢٠١٠	• بدء إرسال إشعارات تخصيص الأسهم العادية وإرسال فائض أموال الاكتتاب إلى المستثمرين في الطرح
	• وفق الفقرة ٣٦-١ من معايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي، توافق الشركة على إرسال الإشعارات خلال أربعة عشر (١٤) يوماً تقويمياً من تاريخ الإغلاق، أو خلال تلك الفترة التي يسمح بها مصرف البحرين المركزي
الثلاثاء الموافق ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠	• التاريخ المتوقع فيه الحصول على موافقة وزارة الصناعة والتجارة على التحويل
الأحد الموافق ٥ ديسمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب	• تاريخ إدراج وبدء تداول الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية

التواريخ المبينة أعلاه إرشادية فقط وهي قابلة للتغيير.

مسرد المصطلحات

تحمل جميع المصطلحات الواردة في مذكرة الطرح هذه المعاني المحددة لها فيما يلي:

- **"ألبا للتسويق"** تعني ألبا للتسويق، وهي شركة مشتركة سابقة غير مسجلة بين كل من ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية، وقد تم دمجها في عمليات ألبا في عام ٢٠٠٨؛
- **"الألومينا"** تعني أكسيد الألمنيوم، وهي عبارة عن مادة بلورية بيضاء أو عديمة اللون تقريباً تُستخدم كمادة أولية لصهر الألمنيوم. كما أنها تُستخدم كمادة خام لمجموعة عريضة من منتجات السيراميك المتقدمة وكعامل نشط في المعالجة الكيميائية؛
- **"الأنود"** هو طرف موجب أو إلكترود خلية إليكتروليتية تتم فيها الأكسدة؛
- **"خط إنتاج خلايا إلكتروليتية يعمل بتقنية AP-30"** يعني خط إنتاج ألمنيوم يعمل بتقنيات الاختزال AP-30 التي تملكها شركة رايو تينتو ألكان؛
- **"مواطن بحريني"** تعني أولئك المستثمرين المحتملين الذين يملكون ويمكنهم أن يقدموا إلى الشركة، عند الطلب في حينه، وثائق إثبات صالحة تفيد بأنهم مواطنون لمملكة البحرين؛
- **"بابكو"** تعني شركة نفط البحرين ش. م. ب. (مقفلة)، وهي شركة متخصصة في صناعة النفط ومملوكة بالكامل لحكومة البحرين؛
- **"البوكسيت"** يعني معدن، يتألف من مزيج من أكسيدات الألمنيوم المهدرج الذي يتضمن عادة أكسيدات الحديد والسيليكون بكميات متباينة، وهو يتألف عادة من حصوات صغيرة ومستديرة الشكل.
- **"الدينار البحريني"** و**"الدينار"** يُقصد بها العملة القانونية لمملكة البحرين؛
- **"الكتلة"** تعني قطعة من الألمنيوم شبه المكتمل ذات طرف مربع تقريباً يتم تصنيعها من خلال درفلة سبيكة أو قضيب؛
- **"تكاليف العمل"** و**"تكاليف العمل التشغيلية"** يُقصد بهما المقاييس التي تستخدمها CRU Strategies لتحليل أداء العمل والوضع التنافسي لمرافق الإنتاج الفردية. تُعرِّف CRU Strategies هذه التكاليف بأنها مجموع تكاليف المواد الخام وتكاليف موقع محددة متكبدة في سبيل تحويل المواد الخام إلى منتجات فعلية ونقل السلع وبيعها وتسويقها والقيمة المعدَّلة بواسطة CRU Strategies لإتاحة المقارنة مع سعر مرجعي**:**
- **"التكليس"** هو عملية تسخين مادة ما، لكن إلى ما دون درجة الذوبان، مما يؤدي إلى فقدان الرطوبة والتأكسد والتحول إلى مسحوق أو كِلس. يؤدي هذا التفاعل أيضاً إلى تحلل الكربونات؛
- **"المصروفات الرأسمالية"** يُقصد بها نفقات رأس المال؛
- **"الخلية"** تعني خلية اختزال إلكتروليتية في عملية إنتاج الألمنيوم، وعادة ما تسمى بـ"الخلية"، حيث يتم بها اختزال الألمنيوم المنحل في كريولايت مصهور إلى ألمنيوم معدني. ويُطلق على مجموعة الخلايا المرتبطة ببعضها كهربائياً "خط إنتاج الخلايا الإلكتروليتية" (انظر أدناه)؛
- **"فحم الكوك"** هو مادة صلبة متبقية بعد تسخين أنواع معينة من الفحم القاري إلى درجة حرارة مرتفعة نتيجة ملامسة الهواء إلى حين احتراق جميع المكونات المتطايرة بشكل جوهري؛
- **"القدرات الإنتاجية الإضافية"** هي القدرات الإضافية التي يمكن إضافتها إلى منشأة إنتاج حالية؛
- **"CRU Strategies"** يُقصد بها ***CRU*** Strategies، وهي مجموعة مستقلة متخصصة في مجالات تحليل واستشارات الأعمال تُركز على قطاعات التعدين والمعادن والطاقة والكبلات والأسمدة والقطاعات الكيميائية؛
- **"مركز دبي المالي الدولي"** يُقصد به مركز دبي المالي الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- **"اليورو"** يُقصد به العملة القانونية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- **"فلس"** يُقصد به ١٠٠٠ وحدة فرعية من كل دينار بحريني؛

- **"مجلس التعاون الخليجي"** يُقصد به مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو الكيان السياسي والاقتصادي الذي يضم الدول الأعضاء الست التالية: مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة؛

- **"إجمالي الناتج المحلي"** يُقصد به الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة؛

- **"حكومة البحرين"** تعني حكومة مملكة البحرين؛

- **"جيجاواط"** جيجاواط من الكهرباء؛

- **"المُصلِّبات"** تعني مواد كيميائية تُستخدم في عملية إنتاج السبائك؛

- **"سبيكة"** تعني قالب ألمنيوم يأخذ شكل *P1020*؛

- **"معايير المحاسبة الدولية"** يُقصد بها معايير المحاسبة الدولية؛

- **"المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"** يُقصد بها المعايير الدولية لرفع التقارير المالية؛

- **"كيلو أمبير"** يُقصد به مقياس يمثل ١٠٠٠ أمبير من الكهرباء؛

- **"بورصة لندن للمعادن"** يُقصد بها بورصة لندن للمعادن وهي بورصة للعقود الآجلة تضم أضخم سوق على مستوى العالم في عقود الخيارات والعقود الآجلة للمعادن، بما فيها الألمنيوم؛

- **"معدل تكرار وقوع الإصابات المُقعدة"** يشير إلى معدل تكرار حوادث الإصابة المؤدية إلى غياب العمال وتعطيل العمل؛

- **"مليون وحدة حرارية بريطانية"** تعني مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز الطبيعي؛

- **"منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"** تعني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق والأردن ولبنان وسوريا وتركيا واليمن في الشرق الأوسط؛ والجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس في شمال أفريقيا؛

- **"الهيئة الوطنية للنفط والغاز"** تعني الهيئة الوطنية للنفط والغاز بالبحرين؛

- **"الغاز الطبيعي غير المصاحب"** يعني الغاز الطبيعي الخام الذي لا يتضمن سوائل الهيدروكربونات والذي يتم الحصول عليه عادة في حقول الغاز الطبيعي بدلاً من حقول النفط الخام؛

- **"أكسيد النيتروجين"** يعني مجموعة من الغازات عالية التفاعل تتضمن النيتروجين والأوكسجين بكميات متباينة؛

- **"القار"** يعني مادة لزجة سوداء أو قاتمة يتم الحصول عليها كمادة من مخلفات تقطير المواد العضوية وخصوصاً القطران؛

- **"خط إنتاج الخلايا الإلكتروليتية"** يُقصد به مجموعة فردية ومنفصلة من خلايا الاختزال الإلكتروليتية المتصلة كهربائياً بشكل متسلسل، والتي يتم اختزال الألومينا بها لتشكيل الألمنيوم؛

- **"الألمنيوم الأساسي"** يُقصد به الألمنيوم الذي يتم إنتاجه مباشرة في أحد المصاهر من مواد خام والموزع في شكل سائل أو المعالج بشكل إضافي لإنشاء منتجات مختلفة شبه مكتملة قبل الاستخدام النهائي في التصنيع؛

- **"المقوِّم المحوِّل"** يُقصد به المُقوِّم والمحوِّل المصمم والمُعدّ كوحدة فردية لتحويل التيار المتناوب إلى تيار مباشر؛

- **"القضيب"** يُقصد به عمود ألمنيوم مستدير ورقيق شبه مُكتمل تجري درفلته من كتلة ولفّه لمزيد من المعالجة؛

- **"قالب درفلة"** يشير إلى الألمنيوم المستطيل شبه المكتمل، والذي يتم إنتاجه من خلال سبيكة مُشكَّلة للدرفلة على الساخن ويكون ملائماً لمزيد من الدرفلة؛

- **"المنتجات شبه المكتملة"** يُقصد به منتجات الألمنيوم شبه المكتملة؛

- "**سبيكة معيارية**" تعني سبائك الألمنيوم الصغيرة نسبياً (بكتلة ٦-١٥-٢٢ كجم) ذات الأشكال الخاصة والمسبوكة على ناقلات سبك خاصة والمُجمَّعة على شكل حزَم للشحن؛
- "**الطن**" يُقصد به الطن المتري وهو مقياس يمثل ١٠٠٠ كيلوجرام؛
- "**الإمارات العربية المتحدة**" يُقصد بها دولة الإمارات العربية المتحدة؛ و
- "**الدولار الأمريكي**" و"**الدولار**" يُقصد به العملة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية.

القرارات والموافقات

لقد تلقت الشركة أو سوف تتلقى القرارات والموافقات التالية:

١- قرار المساهمين

قرر المساهمون في شركة ألبا خلال جمعيتهم العمومية غير العادية المنعقدة في ٩ يونيو ٢٠١٠ تحويل الشركة من شركة مساهمة مقفلة إلى شركة مساهمة عامة، والتصريح ببيع المساهم القائم بالبيع لعدد ١٦٣,٣٠٠,٠٠٠ سهم عادي بحد أقصى من خلال طرح عام أولي، وإدراج جميع الأسهم العادية للشركة في سوق البحرين للأوراق المالية.

٢- موافقات وزارة الصناعة والتجارة ومجلس الوزراء في البحرين

في سبيل تحضيرها للطرح، قدمت الشركة في ١٢ يوليو ٢٠١٠ طلباً إلى وزارة الصناعة والتجارة من أجل التحوّل إلى شركة مساهمة عامة. وقد تمت الموافقة على عقد التأسيس و النظام الأساسي للشركة المبينين في الملحق أ بمذكرة الطرح هذه من قبل وزارة الصناعة والتجارة في ٥ سبتمبر ٢٠١٠ وتم نشرهما في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٠، حيث بدأت فترة تلقي الإعتراضات التي تمتد لـ٦٠ يوماً والمنصوص عليها في القانون البحريني. ومن المتوقع منح الموافقة النهائية على عملية التحوّل بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة يصدر في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب.

وافق مجلس الوزراء على طرح ما يصل إلى ١١.٥٪ من الأسهم العادية للشركة والتي تحوزها شركة ممتلكات إلى مستثمري تجزئة ومستثمرين مؤسسيين بحرينيين وغير بحرينيين وفقًا للخطاب المرسل من وزير ديوان رئيس الوزراء.

٣- مصرف البحرين المركزي ـــــــ إدارة الإشراف على أسواق رأس المال

حصل المساهم القائم بالبيع على خطاب عدم ممانعة من إدارة الإشراف على أسواق رأس المال التابعة لمصرف البحرين المركزي بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٠ ينص على أنه ليس هناك أي اعتراض على استخدام مذكرة الطرح هذه في الطرح للاكتتاب العام.

٤- سوق البحرين للأوراق المالية

سيُقدم طلب إلى سوق البحرين للأوراق المالية من أجل الموافقة على إدراج جميع الأسهم العادية لألبا. وسوف يبدأ تداول الأسهم العادية للشركة بمجرد الانتهاء من كافة إجراءات التسجيل. وسيتم إجراء إعلان رسمي بواسطة سوق البحرين للأوراق المالية للإعلان عن بدء التداول.

[صفحة فارغة]

ملخص

يجب قراءة هذا الملخص باعتباره مُقدمة لمذكرة الطرح التي بين يديك، وأي قرار بالاستثمار في الأسهم العادية يجب أن يستند إلى دراسة مذكرة الطرح في مجملها. يُبرز هذا الملخص معلومات محددة عن الشركة قد تكون هامة بالنسبة لك لإتخاذ القرار بالاستثمار في الأسهم العادية الخاصة بالشركة. يجب عليك قبل القيام بالاستثمار أن تقرأ مذكرة الطرح هذه كاملة بعناية بالغة، بما في ذلك المعلومات الواردة تحت عناوين "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات" و"ملخص المعلومات المالية والتشغيلية" و"عوامل المخاطرة" و"مناقشة الإدارة وتحليل الوضع المالي ونتائج العمليات" وقوائم الشركة المالية والملاحظات ذات الصلة الواردة بمذكرة الطرح هذه.

نظرة عامة

الشركة هي رابع أكبر مُنتج للألمنيوم من حيث القدرة الإنتاجية كما أنها تقوم بتشغيل مصهر يصنف ضمن فئة الربع الأول عالمياً لمصاهر الألمنيوم على نطاق العالم من حيث تكلفة العمل التشغيلية لكل طن وفق ما أوردته CRU Strategies في تقرير لها صدر في يوليو ٢٠١٠. ولقد أنتجت الشركة منذ عام ١٩٧١ مجموعة متنوعة من منتجات الألمنيوم في موقعها بمملكة البحرين، بما في ذلك قضبان السحب وسبائك البروبرزي والسبائك المعيارية وقوالب الدرفلة والمعدن السائل. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط مستوى نقاء المعادن بالشركة يفي بل ويتجاوز المعيار الصناعي المعتاد البالغ ٩٩.٧% بحسب ما حددته بورصة لندن للمعادن، وغالباً ما يصل إلى ٩٩.٩%. كما أن متوسط إنتاج الشركة السنوي على مدار الأعوام الثلاثة الماضية تجاوز حاجز ٨٦٠,٠٠٠ طن، ليصل إلى الذروة متجاوزاً حاجز ٨٧٢,٠٠٠ طناً في عام ٢٠٠٨. ووفق تقرير CRU Strategies، كانت الشركة تاسع أكبر مُنتج من حيث الطاقة الإنتاجية بالطن على مستوى العالم، كما شكّل إنتاج الشركة للألمنيوم ما يقرب من ٢.٢% من الإنتاج العالمي للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بينما كانت الشركة ثاني أكبر مُنتج من حيث الطاقة الإنتاجية بالطن في الشرق الأوسط حيث شكّل إنتاج الشركة ٣٥.١% من إنتاج الشرق الأوسط في نفس الفترة المشار إليها. إن الشركة تحقق استفادة من بيئة العمل المعفية من الضرائب داخل مملكة البحرين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حصلت الشركة على جائزة ذهبية من الجمعية الملكية البريطانية للوقاية من الحوادث على مدار كل من الأعوام الأربعة الماضية بفضل المستوى المرتفع للأداء التشغيلي وإدارة الصحة والسلامة.

تقع منشآت الشركة على موقع مساحته ١.٢ كيلومتراً مربعاً وتتألف حالياً من خمسة خطوط لإنتاج الخلايا الإلكتروليتية، وثلاث محطات لإنتاج أنود الكربون ومسبكين. وتجدر الإشارة إلى أن أحدث خط إنتاج استكملته الشركة، والذي دخل حيز التشغيل في عام ٢٠٠٥، هو منشأة متقدمة للغاية تُنتج ما يقرب من ٣٨% من إجمالي إنتاج الشركة. تستفيد منشآت الشركة من مستويات مرتفعة من التكامل حيث إن الشركة تمتلك واحداً من بين مصاهر الألمنيوم المعدودة التي تشتمل على مصنع داخلي لتكليس الفحم. وهذا يتيح درجة أعلى من التحكم في جودة الفحم المكلسن، وهو مُدخل حيوي لإنتاج الأنود، مما يترتب عليه زيادة فعالية خطوط إنتاج الخلايا الإلكتروليتية. يستطيع مصنع التكليس بالشركة إنتاج ما يقرب من ٥٥٠,٠٠٠ طن من الفحم المكلسن سنوياً، يُستخدم ٣٢٥,٠٠٠ طن منها تقريباً للاستهلاك الداخلي فيما تتوافر الكمية الباقية للتصدير. وعلاوة على ذلك، لدى الشركة أربع محطات طاقة في الموقع تعمل بالغاز الطبيعي الذي يتم شراؤه من شركة نفط البحرين (بابكو) والمستخرج من حقل غاز مجاور لموقع الشركة. تصل الطاقة الإجمالية لهذه المحطات إلى ٢.٢ جيجاواط، بما يتجاوز متطلبات الكهرباء الحالية لمصهر الشركة. يجري نقل غالبية واردات الشركة من المواد الخام وصادراتها من الفحم المكلسن عن طريق البحر من خلال المرفأ البحري الواقع على بعد ١٠ كيلو مترات من مصهر الشركة.

تتضمن محفظة منتجات الشركة المتنوعة مجموعة عريضة من المنتجات، بدءاً من المعدن السائل وانتهاءً بالمنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، مثل قضبان السحب وسبائك البروبرزي وقوالب الدرفلة، بحسب قيمتها من الأعلى إلى الأدنى وفق سعر الألمنيوم ببورصة لندن للمعادن، مما يمنح الشركة الفرصة لاستغلال الطلب المتغير بالسوق للصناعات والمناطق المختلفة. جدير بالذكر أنه خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ شكّلت المنتجات ذات القيمة المضافة العالية ٦٢% من حجم إنتاج الشركة الإجمالي. وتحظى الشركة بقدرات هائلة خاصة في مجال إنتاج قضبان السحب التي تستخدمها شركات المنتجات الإنشائية، بمتوسط إنتاج بلغ ٣٠٠,٠٠٠ طن تقريباً سنوياً على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، كما أن الشركة تحظى الآن بحصة أغلبية في السوق البحريني والسوق السعودي سريع النمو فيما يتعلق بقضبان السحب. تشمل القطاعات الجوهرية التي يعمل فيها عملاء الشركة صناعات السيارات والإنشاءات التجارية والسكنية والمنتجات الاستهلاكية والنقل والتعبئة.

ولدى الشركة بالأخص قاعدة عملاء قوية داخل مملكة البحرين، والتي شكّلت ما يقرب من ٤١% من مبيعات الشركة الإجمالية من حيث الحجم للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وكان أفضل خمسة عملاء لدى الشركة في عام ٢٠٠٩ من داخل مملكة البحرين أو المملكة العربية السعودية وشكّلوا ٣٨% من مبيعات الشركة الإجمالية عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بينما شكّلت المبيعات في ذلك العام إلى العملاء في آسيا وأوروبا ما يقرب من ٤١% و٥% من مبيعات الشركة الإجمالية، على التوالي. وقد ركزّت الشركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على المبيعات المباشرة، وهي تطبق المنهج ذاته منذ ١ يناير ٢٠١٠ على عملائها الأوروبيين. وقد عمدت الشركة في آسيا إلى استعمال وكيل حصري لبيع المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، مثل قضبان السحب وسبائك البروبرزي نظير عمولة وذلك استناداً إلى نسبة مئوية من المبيعات المتعاقد عليها، فيما تقوم الشركة بالبيع المباشر للسبائك المعيارية إلى عملائها في آسيا.

في عام ١٩٩٠، أبرمت الشركة اتفاقية حصص مع مساهميها في ذلك الحين. هذا ولا تزال اتفاقية الحصص سارية مع مساهمَي الشركة الحاليين، شركة ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية، وهما يمتلكان ٧٧.٠% و٢٠.٠% من رأس مالها الصادر، على التوالي، وذلك قبل إنفاذ هذا الطرح وبما لا يشمل الأرباح المقرر توزيعها بشكل أسهم على الفور عقب تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة. وبموجب شروط اتفاقية الحصص، يحق للشركة كما أنها مطالبة ببيع إنتاجها من الألمنيوم ويحق أيضاً لمساهمي الشركة شراء وهم مطالبون بشراء إنتاجها من الألمنيوم بشكل يتناسب مع النسبة المئوية لملكيتهم في رأس مال الشركة الصادر بسعر محدد يستند إلى هامش محدد، قد يكون في شكل علاوة أو خصم، حسبما يقرره مجلس إدارة الشركة، على التكاليف الإجمالية للمواد الخام والتشغيل ورسوم التمويل وسداد القروض ورسوم أية مطلوبات وموجودات ثابتة ورسوم حقوق الامتياز ومصروفات رأسمالية وأرباح الأسهم. وقبل ١ يناير ٢٠٠٨، كانت ألبا للتسويق، وهي شركة مشتركة غير مسجلة بين كل من ممتلكات

وشركة سابك للاستثمارات الصناعية، تقوم بتسويق وبيع حصص ممتلكات وسابك من الألمنيوم إلى أطراف أخرى مشترية نيابة عن الشركتين. ولأجل ضمان عمل ألبا كشركة تصنيع تبيع إنتاجها الخاص، ونتيجة لقرار صدر عن مجلس الإدارة ودخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٠٨، تم دمج عمليات ألبا للتسويق في عمليات الشركة، وبدأت الشركة بيع وتسويق حصة ممتلكات وسابك (لكن دون بريتون) من الإنتاج لصالحها. وقد قامت ممتلكات في مايو ٢٠١٠ بالتنازل عن حقها في شراء حصتها من إنتاج الشركة. ولم ترسل سابك للاستثمارات الصناعية إلى الشركة تنازلاً خطياً مماثلاً حتى هذا الوقت. تقوم الشركة حالياً بتسويق وبيع جميع إنتاجها من الألمنيوم إلى أطراف أخرى وفق شروط تجارية. راجع "عوامل المخاطرة – المخاطر المرتبطة بالأطراف ذات العلاقة بالشركة وعملائها وموردیها – اتفاقية الحصص تُحد من قدرة الشركة على بيع الألمنيوم إلى أطراف أخرى مشترية" و"الأعمال التجارية – عقود المواد – اتفاقية الحصص."

يبين الجدول أدناه مجموعة منتجات مبيعات الشركة (والنسبة المئوية المناظرة) للأعوام المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وعلى مدار الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠:

	للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر،			لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠
	(بالألف طن (نسبة مئوية % من إجمالي مبيعات الألمنيوم))				
قضبان السحب.....	٣٧٠ (٤٢%)	٣٠٧ (٣٦%)	٢٠٠ (٢٣%)	٨٨ (٢٠%)	١٤٩ (٣٥%)
سبائك البروبرزي.....	٤٥ (٥%)	٥٤ (٦%)	٤٦ (٥%)	٢٢ (٥%)	٥٤ (١٣%)
قوالب الدرفلة.....	١٤٤ (١٦%)	١٣٦ (١٦%)	١١٤ (١٣%)	٤٥ (١٠%)	٦١ (١٤%)
السبائك المعيارية.....	١٣٢ (١٥%)	١٦٥ (٢٠%)	٣٢٠ (٣٧%)	٢٠٢ (٤٥%)	٤٧ (١١%)
المعدن السائل.....	١٨٩ (٢٢%)	١٨٤ (٢٢%)	١٩٠ (٢٢%)	٨٨ (٢٠%)	١١٦ (٢٧%)
الإجمالي.....	**٨٨٠ (١٠٠%)**	**٨٤٦ (١٠٠%)**	**٨٧٠ (١٠٠%)**	**٤٤٥ (١٠٠%)**	**٤٢٧ (١٠٠%)**

يبين الجدول أدناه مبيعات الشركة (والنسبة المئوية المناظرة) في أسواقها المختلفة عن الأعوام المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وعلى مدار الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠:

	العام المنتهي في ٣١ ديسمبر،			فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
المنطقة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠
	(بالألف طن (نسبة مئوية % من إجمالي مبيعات الألمنيوم))				
البحرين.....	٣٧٤ (٤٢%)	٣٩٦ (٤٧%)	٣٥٣ (٤١%)	١٥٣ (٣٤%)	٢١٥ (٥٠%)
آسيا.....	١٤٨ (١٧%)	١٦١ (١٩%)	٣٥٥ (٤١%)	٢١٣ (٤٨%)	٨٧ (٢١%)
الدول الأخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....	١٨٦ (٢١%)	١٩٩ (٢٣%)	١١٩ (١٣%)	٥٣ (١٢%)	٨٥ (٢٠%)
أوروبا....	١٣٧ (١٦%)	٨٠ (١٠%)	٤٣ (٥%)	٢٦ (٦%)	٤٠ (٩%)
أمريكا الشمالية.....	٣٥ (٤%)	١٠ (١%)	— (٠%)	— (٠%)	— (٠%)
الإجمالي.....	**٨٨٠ (١٠٠%)**	**٨٤٦ (١٠٠%)**	**٨٧٠ (١٠٠%)**	**٤٤٥ (١٠٠%)**	**٤٢٧ (١٠٠%)**

يوضح الجدول أدناه معلومات مالية وتشغيلية أساسية محددة للفترات المشار إليها:

	للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر،			لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
	٢٠٠٧[1]	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠
صافي الإنتاج المكتمل (بالطن).....	٨٦٥,٠٤٨	٨٧١,٦٥٨	٨٤٧,٧٣٨	٤٢٣,٨٤٥	٤٢١,٦٦١
حجم المبيعات (بالطن).....	٨٧٩,٦٤٧	٨٤٦,١٢٧	٨٦٩,٦٠٤	٤٤٤,٥٠٢	٤٢٧,٠٦٦
المتوسط النقدي لسعر الألمنيوم (بالدولار الأمريكي لكل طن)[2].....	٢,٦٣٦	٢,٥٨١	١,٦٢٥	١,٤٦٠	٢,١٢٠
متوسط علاوة المبيعات (بالدولار الأمريكي لكل طن)[3].....	١٤١	١٢٩	٩٦	٨٨	١٣٢
إجمالي المبيعات (بالألف دينار بحريني).....	٩٤٠,١٥٢	٩٠٥,١٦٣	٥٨٢,٥٣٤	٢٦٩,١١٥	٣٧٢,٥٣٩
تكلفة المبيعات (بالألف دينار بحريني).....	(٥٦٢,٣٠٠)	(٦٤٠,٤٢٤)	(٥٣٨,١٢١)	(٢٦١,٣٧٩)	(٢٦٨,٦١٨)
إجمالي الأرباح (بالألف دينار بحريني).....	٣٧٧,٨٥٢	٢٦٤,٧٣٩	٤٤,٤١٣	٧,٧٣٦	١٠٣,٩٢١

[1] البيانات المالية لعام ٢٠٠٧ مستخلصة من القوائم المالية الموحدة والمدققة لألبا للتسويق وألبا. استحوذت ألبا على موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨. كما أن البيانات المالية للعام ٢٠٠٧ تم إعدادها على أساس مختلف عن البيانات المالية المقدمة في هذا الجدول للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. راجع "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات."

[2] متوسط السعر النقدي للألمنيوم هو المتوسط الفعلي لسعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن الذي حققته الشركة.

[3] متوسط علاوة المبيعات للطن هو المتوسط المختلط من علاوة المبيعات فوق سعر المعادن ببورصة لندن للمعادن لجميع مبيعات منتجات الشركة عن الفترة المشار إليها.

نقاط القوة التنافسية

ترى الشركة أن نقاط قوتها التنافسية الأساسية تتضمن ما يلي:

- الإنتاج منخفض التكلفة؛
- الإنتاج بكميات كبيرة؛
- الخبرة الصناعية والعمليات المتكاملة بشكل جيد؛
- السجل الممتاز فيما يتعلق بالسلامة والبيئة؛ و
- السمعة القوية والاندماج في سوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سريع النمو.

الاستراتيجية

تتضمن الاستراتيجية الحالية للشركة الجوانب الخمسة الرئيسية التالية:

- مبادرات التنمية الذاتية المستمرة؛
- التركيز على التوسع في إنتاج منتجات الألمنيوم ذات القيمة المضافة الأعلى؛
- الحفاظ على ثقافة التحسين المستمر لأداء التكلفة؛
- التأكيد على منهج المبيعات المباشرة وتوسيع قاعدة العملاء في آسيا وأوروبا مع الحفاظ على وضع الشركة المهيمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- تعزيز وجود قوة عاملة مستقرة من خلال سياسة البحرنة.

ملخص الطرح

يطرح المُساهم القائم بالبيع ١٦٣,٣٠٠,٠٠٠ سهم عادي بحد أقصى. سيُقدم طرح وبيع الأسهم العادية إلى (١) مستثمري تجزئة في مملكة البحرين، ورهنا بموافقة السلطات التنظيمية، في سلطنة عمان ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة و(٢) إلى مستثمرين مؤسسيين محددين خارج الولايات المتحدة بالاعتماد على النظام S. **وكما في تاريخ إعداد مذكرة الطرح هذه، لم يتم بعد الحصول على موافقة الجهات التنظيمية على طرح التجزئة في سلطنة عمان ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة**. يُجرى الطرح قبل استكمال تحوّل الشركة إلى شركة مساهمة عامة. وفي حالة عدم تحوّل الشركة إلى شركة مساهمة عامة وعدم قبول تداول الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية في ١٧ يناير ٢٠١١ أو قبل ذلك، فسوف يتم إلغاء الطرح وسوف تُعاد عوائد الطرح الإجمالية إلى المستثمرين بأسرع وقت ممكن بعد ذلك. ولن تحصل الشركة على أي عوائد من بيع الأسهم العادية في الطرح.

وبالتزامن مع الطرح، يطرح المساهم القائم بالبيع أسهماً عادية في شكل شهادات إيداع دولية. تتعلق مذكرة الطرح هذه بالطرح فقط وليس بطرح شهادات الإيداع الدولية. علماً بأن جي بي مورغان لا تطرح أسهماً عادية في الطرح للاكتتاب.

لا يوجد حاليًا أي سوق عام للأسهم العادية. تقدمت الشركة بطلب إلى مصرف البحرين المركزي من أجل قبول تداول جميع أسهمها العادية في سوق البحرين للأوراق المالية تحت الرمز "ALBH"، والتي سيتم إصدارها في **تاريخ الإدراج**. تتوقع الشركة بدء تداول الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية في ٥ ديسمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب. وفيما يتعلق بطرح شهادات الإيداع الدولية، فقد تم تقديم طلب إلى (١) هيئة الخدمات المالية بالمملكة المتحدة (**"FSA"**) لإدراج شهادات الإيداع الدولية التي ستمثل الأسهم العادية والتي سيتم إصدارها في ١٢ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب، وذلك لكي يتم قبول تسجيلها في القائمة الرسمية و(٢) إلى سوق لندن للأوراق المالية لقبول تداول شهادات الإيداع الدولية تلك في سوق الأوراق المالية المدرجة الخاضعة لتنظيم سوق لندن للأوراق المالية. ومن المتوقع قبول تداول شهادات الإيداع الدولية بسوق لندن للأوراق المالية في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب وهو الأمر الذي لن يحدث إلا بعد تحوّل الشركة.

ملخص المعلومات المالية التاريخية والمعلومات الأخرى

يوضح الجدول التالي قائمة موجزة لبيانات الدخل الإجمالي وبيانات المركز المالي. لقد تم استخلاص قائمة بيانات الدخل الشامل وقائمة بيانات المركز المالي كما في العامين المنتهيين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ من القوائم المالية المدققة للشركة كما في العامين المنتهيين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، والتي تم إعدادها وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما تم استخلاص ملخص قائمة بيانات الدخل الشامل وقائمة بيانات المركز المالي كما في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ من القوائم المالية الموحدة والمدققة لألبا وألبا للتسويق كما في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، والتي تم إعدادها وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، باستثناء أنه تم إعدادها على أساس مُدمج ومن ثم فهي لا تتفق مع المعيار ٢٧ من معايير المحاسبة الدولية (*القوائم المالية الموحدة والمنفصلة*). لقد تم استخلاص قائمة بيانات الدخل الشامل وقائمة بيانات المركز المالي كما في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠ من القوائم المالية المرحلية الموجزة المراجعة وغير المدققة للشركة كما في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠، والتي تم إعدادها وفق المعيار ٣٤ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (*إعداد التقارير المالية المرحلية*). بيد أن نتائج الشركة لأي فترة مرحلية قد لا تعد بالضرورة مؤشراً على نتائجها للعام الكامل أو لأية فترة مرحلية أخرى.

يجب قراءة المعلومات المالية المبينة أدناه، والمقيدة في مجموعها، بالاقتران مع ومن خلال الرجوع إلى القوائم المالية والملاحظات ذات الصلة الواردة في مواضع أخرى من مذكرة الطرح هذه، "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات" و"مناقشة الإدارة وتحليل الوضع المالي ونتائج العمليات".

قائمة ملخصة لبيانات الدخل الشامل وقائمة بيانات المركز المالي

	كما في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر،				كما في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو		
	٢٠٠٧[1]	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩[2]	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠[2]
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
إجمالي المبيعات	٩٤٠,١٥٢	٩٠٥,١٦٣	٥٨٢,٥٣٤	١,٥٤٩,٢٩٢ دولار أمريكي	٢٦٩,١١٥	٣٧٢,٥٣٩	٩٩٠,٧٩٥ دولار أمريكي
تكلفة المبيعات	(٥٦٢,٣٠٠)	(٦٤٠,٤٢٤)	(٥٣٨,١٢١)	(١,٤٣١,١٧٣) دولار أمريكي	(٢٦١,٣٧٩)	(٢٦٨,٦١٨)	(٧١٤,٤١٠) دولار أمريكي
إجمالي الأرباح	**٣٧٧,٨٥٢**	**٢٦٤,٧٣٩**	**٤٤,٤١٣**	**١١٨,١١٩ دولار أمريكي**	**٧,٧٣٦**	**١٠٣,٩٢١**	**٢٧٦,٣٨٥ دولار أمريكي**
الربح (الخسارة) عن العام/الفترة قبل المشتقات	**٢٩٨,٩٢٥**	**١٩٥,١٨١**	**(١٦,٤٨٣)**	**(٤٣,٨٣٨) دولار أمريكي**	**(١٨,٢٧٨)**	**٧٩,٣٥٧**	**٢١١,٠٥٦ دولار أمريكي**
التقدير المناسب لـ (الخسارة) الربح على إعادة تقييم / تسوية المشتقات المالية (الصافي)	(٦٢,٠٢٠)	٩٨,٣٩٢	(٦٦,١٩٣)	(١٧٦,٠٤٥) دولار أمريكي	٣,٤٥٩	٣٦,٠٣٣	٩٥,٨٣٢ دولار أمريكي
الربح (الخسارة) عن العام/الفترة	**٢٣٦,٩٠٥**	**٢٩٣,٥٧٣**	**(٨٢,٦٧٦)**	**(٢١٩,٨٨٣) دولار أمريكي**	**(١٤,٨١٩)**	**١١٥,٣٩٠**	**٣٠٦,٨٨٨ دولار أمريكي**
دخل شامل آخر (المصروفات)							
صافي الحركة في تحوط التدفقات النقدية	(١١,٢٤٧)	٠	—	—	—	—	—
(خسارة) إجمالي الدخل الشامل عن العام/الفترة	**٢٢٥,٦٥٨**	**٢٩٣,٥٧٣**	**(٨٢,٦٧٦)**	**(٢١٩,٨٨٣) دولار أمريكي**	**(١٤,٨١٩)**	**١١٥,٣٩٠**	**٣٠٦,٨٨٨ دولار أمريكي**
إجمالي الموجودات	١,٥٣٦,٦٣٨	١,٥١٧,٤٥٠	١,٣٩٠,٩١٧	٣,٦٩٩,٢٤٧ دولار أمريكي	١,٤٣٤,٠٥٤	١,٣٨٥,٤٣٧	٣,٦٨٤,٦٧٣ دولار أمريكي
إجمالي حقوق الملكية	٤٥٦,١٦٨	٦٦٠,٤٠٧	٦٥٣,٦٨٥	١,٧٣٨,٥٢٤ دولار أمريكي	٦٤٥,٥٨٨	٧٥٥,٥٣٩	٢,٠٠٩,٤١٢ دولار أمريكي

[1] البيانات المالية لعام ٢٠٠٧ مستخلصة من القوائم المالية الموحدة والمدققة لألبا للتسويق وألبا. استحوذت ألبا على موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨. كما أن البيانات المالية للعام ٢٠٠٧ تم إعدادها على أساس مختلف عن البيانات المالية المقدمة في هذا الجدول للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. راجع "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات."

[2] لأجل التسهيل، تم تقديم بيانات مالية محددة بالدولار الأمريكي وتحويلها بسعر صرف يبلغ ١.٠٠ دولار أمريكي = ٠.٣٧٦ دينار بحريني. المبالغ الواردة في هذا الجدول بالدولار الأمريكي هي مبالغ محولة ولم يتم استخراجها من القوائم المالية. جميع البيانات المالية الواردة بالدولار الأمريكي هي بالألف دولار أمريكي.

الطرح

الشركة	ألمنيوم البحرين ش. م. ب. (مقفلة) (**"الشركة"**) ، وهي شركة مساهمة مقفلة تأسست بموجب قوانين مملكة البحرين كما في تاريخ مذكرة الطرح هذه. ومن المتوقع منح الموافقة النهائية على تحويل الشركة من شركة مساهمة مقفلة إلى شركة مساهمة عامة بموجب قوانين مملكة البحرين ("التحويل") بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة يصدر في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب.
نوع الطرح	بيع أسهم عادية.
رأس المال المصرح به للشركة بعد التحويل	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني تتألف من ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي، لكل سهم قيمة اسمية تبلغ ١٠٠ فلس.
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل للشركة بعد التحويل	١٤٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني تتألف من ١,٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي، لكل سهم قيمة اسمية تبلغ ١٠٠ فلس.
المُساهم القائم بالبيع	شركة ممتلكات البحرين القابضة ش. م. ب. (مقفلة) (**"ممتلكات"**)، وهي شركة مساهمة مقفلة تأسست بموجب قوانين مملكة البحرين. يمتلك المساهم القائم بالبيع كما في تاريخ إعداد مذكرة الطرح هذه ٧٧% من رأس المال الصادر للشركة، كما أن مملكة البحرين هي مالك بنسبة ١٠٠% للمُساهم القائم بالبيع.
الطرح للاكتتاب العام	يعتزم المساهم القائم بالبيع طرح وبيع ١٦٣,٣٠٠,٠٠٠ سهماً عادياً بحد أقصى (تمثل ١١.٥ % من رأس مال الشركة الصادر بعد التحويل). تعتزم ممتلكات تخصيص الأسهم العادية (بما في ذلك الأسهم العادية التي تمثلها شهادات الإيداع الدولية في طرح شهادات الإيداع الدولية) ما بين المستثمرين المؤسسيين من جانب ومستثمري التجزئة من جانب آخر، كنسبة من إجمالي عدد الأسهم العادية المطروحة (باستثناء الأسهم العادية المباعة وفق ممارسة خيار التخصيص الزائد) بنسبة ٧٥% و٢٥% تقريباً على التوالي. ورغم ذلك، تحتفظ ممتلكات بالحق في تعديل هذه النسبة لضمان الاكتتاب بكامل أسهم الطرح، شريطة أن تخصص ممتلكات ما لا يقل عن ٢٥% من الأسهم العادية في الطرح لصالح مستثمري التجزئة وذلك في حالة تجاوز الإكتتاب لعدد الأسهم المطروحة لكل من الستثمرين المؤسسيين ومستثمري التجزئة.

طرح الأسهم العادية

يتألف الطرح من شريحتين: الشريحة الأولى ("**الطرح المؤسسي للأسهم العادية**") والشريحة الثانية ("**طرح التجزئة**")، والذي يتألف بدوره من شريحتين فرعيتين: ("**الطرح المحدود للمواطنين البحرينيين**" و"**الطرح العام لمستثمري التجزئة**"):

- ***الشريحة ١ – الطرح المؤسسي للأسهم العادية:*** يكون المستثمر في حكم مستثمر مؤسسي إذا اكتتب بعدد من الأسهم العادية يعادل سعرها الإجمالي ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. ويجب على المستثمرين في الطرح المؤسسي للأسهم العادية تقديم أوامر لشراء الأسهم العادية في نطاق سعر يتراوح من ٠.٩٠٠ إلى ١.٢٥ دينار بحريني لكل سهم عادي ("**نطاق السعر المؤسسي**").

- ***الشريحة ٢ ـــــ طرح التجزئة:*** يتألف من أسهم عادية متاحة وفق الشريحتين الفرعيتين التاليتين:

  - ***الطرح المحدود للمواطنين البحرينيين:*** يتألف من أسهم عادية مطروحة للمواطنين البحرينيين بسعر يساوي سعر طرح **التجزئة** الأولي (المُعرَّف أدناه) مطروحاً منه ١٠% كخصم لكل سهم عادي ("**سعر طرح التجزئة الأولي المخفّض**"). ينطبق سعر طرح التجزئة الأولي المخفض على شراء ١٠٠ سهم عادي كحد أدنى، ورهناً بتوافر عدد كافٍ من الأسهم العادية لطرح التجزئة، حتى ٢٠٠٠ سهم عادي كحد أقصى من الأسهم العادية لكل مستثمر تجزئة. يُتاح سعر طرح التجزئة الأولي المخفض فقط للمواطنين البحرينيين المتقدمين بكافة المستندات الداعمة اللازمة كما هو مبين في استمارة الطلب ("**استمارة الطلب**"). وفي حالة تقديم أمر شراء من قبل مواطن بحريني لأكثر من ٢٠٠٠ سهم عادي فسوف يدفع ذلك المستثمر قيمة الـ٢٠٠٠ سهم عادي الأولى بسعر طرح التجزئة الأولي المخفض بينما سيسدد قيمة أي أسهم عادية إضافية تزيد عن هذا العدد بسعر طرح التجزئة الأولي. وبموجب الطرح المحدود إلى المواطنين البحرينيين، يجب على كل مستثمر مؤهل أن يتقدم بطلب لشراء ١٠٠ سهم عادي بحد أدنى، لكن التخصيص النهائي للأسهم العادية من قبل المساهم القائم بالبيع وبنوك الاكتتاب قد يكون لعدد أقل من ١٠٠ سهم عادي.

  - ***الطرح العام لمستثمري التجزئة:*** يتألف من أسهم عادية بسعر طرح التجزئة الأولي مطروحة لمستثمري التجزئة في مملكة البحرين (بما فيهم أولئك المواطنين البحرينيين الذين تقدموا بطلبات لشراء ما يزيد عن الحد الأقصى للأسهم العادية المؤهلة لسعر طرح التجزئة الأولي المخفض)، ودولة قطر وسلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، والمملكة العربية السعودية ولمستثمرين محددين آخرين خارج الولايات المتحدة وكندا وأستراليا واليابان. وبموجب الطرح العام لمستثمري التجزئة، يجب على كل مستثمر مؤهل التقدم بطلب لشراء ٥٠٠ سهم عادي بحد أدنى ، لكن التخصيص النهائي للأسهم العادية من قبل المساهم القائم بالبيع وبنوك الاكتتاب قد يكون لعدد أقل من ٥٠٠ سهم عادي.

سيكون على المستثمرين في طرح التجزئة سداد قيمة الاكتتاب وقت تقدمهم بإستمارة الطلب، وسوف يتم الاحتفاظ بتلك الأموال في حساب تحصيل لدى بنوك الاكتتاب. وفي تاريخ تخصيص الأسهم العادية، سيتم تحويل ودائع المستثمرين الموجودة في حساب التحصيل إلى حساب ودائع يحتفظ به لصالح شركة ممتلكات وبالنيابة عنها.

يحق لمقدمي الطلبات القيام بشراء الأسهم العادية (١) بالدولار الأمريكي شريطة أن يكون إجمالي سعر شراء الأسهم العادية أكثر من ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو (٢) بعملة الدولة التي يتقدمون منها بطلبات الاكتتاب (الدينار البحريني أو الريال العماني أو الريال القطري أو الدرهم الإماراتي). وسوف يتحمل المستثمرون الذين يتقدمون بطلبات للحصول على الأسهم العادية في الطرح بعملات غير الدينار البحريني مخاطر تذبذب سعر الصرف، وقد ينجم عن هذا حصول هؤلاء المستثمرين على أموال أقل مما أودعوه في الأصل لدى بنك الاكتتاب. كما أن تذبذب أسعار الصرف قد يترتب عليه حصول المستثمرين على عدد أقل

من الأسهم العادية التي تقدموا للاكتتاب بها في إستمارة الطلب.

بمجرد تقديم إستمارة الطلب فلا يمكن سحبها وبمجرد إيداع أموال الاكتتاب في أحد بنوك الاكتتاب فلن يتم إرجاعها باستثناء أموال الاكتتاب التي يتم إرجاعها في ظل الظروف المبينة أسفل العنوان "سعر الطرح النهائي وعمليات رد فائض الأموال المحتملة" و" حالات رد فائض الأموال الأخرى" " أو في حالة رفض إستمارات الطلب.

وفي حالة عدم تحوّل الشركة إلى شركة مساهمة عامة وعدم قبول تداول الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية في ١٧ يناير ٢٠١١ أو قبل ذلك، فسوف يتم إلغاء الطرح وسوف تُعاد عوائد الطرح الإجمالية إلى المستثمرين بأسرع وقت ممكن من الناحية العملية.

لا توفر الشركة لأي مستثمر أي ضمانات بأنه سوف يحصل على التخصيص الكامل للأسهم العادية التي طلبها المستثمر في إستمارة الطلب.

يتطلب من المستثمرين المتقدمين لشراء الأسهم العادية بموجب الطرح المؤسسي للأسهم العادية ملء إستمارة الطلب المحددة مع بيان عدد الأسهم العادية التي يودون شراءها إلى جانب سعر الشراء. ويتعين على المستثمرين المؤسسيين سداد الأموال المطلوبة إلى بنك ستاندرد تشارترد عند تقرير سعر الطرح النهائي بالطريقة المبينة أدناه.

إذا تجاوز العدد الإجمالي للأسهم العادية التي تم التقدم بطلبات للحصول عليها في طرح التجزئة العدد النهائي الأقصى للأسهم العادية المخصصة للشراء بواسطة مستثمري التجزئة، فستتم إعادة الأموال الزائدة التي تم استلامها من مستثمري التجزئة الذين لم تُخصص لهم جميع الأسهم العادية التي تقدموا في البداية بطلبات لشرائها إليهم من خلال إيداع المبالغ المترتبة في حساباتهم البنكية (إذا كان قد تم استلام الأموال من خلال حوالة إلكترونية) أو من خلال شيكات بنكية باسم مستثمر التجزئة المعني.

طرح شهادات الإيداع الدولية ..... يجري تنفيذ هذا الطرح بالتزامن مع طرح شهادات الإيداع الدولية. سوف يتألف طرح شهادات الإيداع الدولية من طرح من قبل المساهم القائم بالبيع لشهادات إيداع دولية، تمثل كل منها خمسة أسهم عادية ومن المتوقع إدراجها في سوق لندن للأوراق المالية، إلى مستثمرين مؤسسيين خارج الولايات المتحدة في معاملات خارجية "أوفشور" اعتماداً على النظام S، وإلى "مؤسسات مشترية مؤهلة" في الولايات المتحدة الأمريكية، بحسب التعريف الوارد في القاعدة ١٤٤أ وبالاعتماد عليها، كما هو مبين في نشرة إصدار شهادات الإيداع الدولية التي أعدتها الشركة فيما يتصل بطرح شهادات الإيداع الدولية. علماً بأن مستثمري التجزئة لن يكونوا مؤهلين للمشاركة في طرح شهادات الإيداع الدولية.

لا يحق لأي مستثمر تجزئة المشاركة في طرح شهادات الإيداع الدولية.

نطاق السعر المؤسسي..... ١١.٩٧ دولار أمريكي – ١٦.٦٢ دولار أمريكي لكل شهادة إيداع دولية تمثل خمسة أسهم عادية.

سعر طرح التجزئة الأولي..... سيكون سعر طرح التجزئة الأولي في طرح التجزئة ١.٢٥٠ دينار بحريني لكل سهم عادي، وهو الحد الأقصى لنطاق السعر المؤسسي المشار إليه أعلاه.

سعر الطرح النهائي وعمليات رد فائض الأموال المحتملة سوف يتقرر سعر الطرح النهائي عقب عملية إنشاء سجل أوامر الاكتتاب لطرح شهادات الإيداع الدولية والطرح المؤسسي للأسهم العادية (أو في حالة عدم وجود طرح لشهادات الإيداع الدولية، فعقب عملية إنشاء سجل أوامر الاكتتاب للطرح المؤسسي للأسهم العادية فقط)، وسيتم نشره في وسائل الإعلام بالبحرين والبلدان الأخرى حسبما يكون مطلوباً في ٨ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب.

إذا لم يتم تحديد سعر الطرح النهائي من خلال عملية إنشاء سجل أوامر الاكتتاب، فسوف يكون سعر طرح التجزئة الأولي هو سعر الطرح النهائي. وإذا كان سعر طرح التجزئة النهائي أقل من سعر طرح التجزئة

الأولي فيجوز للمستثمرين في طرح الأسهم العادية اختيار الحصول على إما (١) فائض الأموال في شكل شيك أو من خلال أي وسيلة دفع أخرى أو (٢) أسهم عادية إضافية. وسيتم حساب عدد الأسهم العادية استناداً إلى سعر الطرح النهائي باستثناء أنه في حالة الطرح المحدود للمواطنين البحرينيين سيتم تخفيض سعر الطرح النهائي بنسبة ١٠% (على أن يخضع ذلك لحد الـ٢٠٠٠ سهم عادي المبين أعلاه)، وإذا اختار مستثمر تجزئة الحصول على أسهم عادية إضافية، فسوف يحصل فقط على عدد صحيح من الأسهم العادية، ولن يتم تخصيص أي كسور من أسهم عادية.

حالات رد فائض الأموال الأخرى

سيتم إلغاء طرح الأسهم العادية ورد العوائد الإجمالية لطرح الأسهم العادية (بدون أي فائدة مستحقة عليها) إلى المستثمرين في الحالات التالية:

- عدم تحوّل الشركة وإدراج الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية قبل ١٧ يناير ٢٠١١؛ أو
- عدم إتمام الشريحة التي تقدم المستثمر باستمارة طلب اكتتاب فيها أو إذا لم جري العمل فيها.

تاريخ الافتتاح ..... في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٠ على وجه التقريب.

تاريخ الإغلاق ..... في ٤ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب.

فترة الطرح..... بين تاريخ الافتتاح وتاريخ الإغلاق.

تاريخ الإدراج والتداول ..... في ٥ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب.

الإعلان عن نتائج طرح الأسهم العادية وأساس تخصيص الأسهم العادية ...

سيتم نشر نتائج الطرح، إلى جانب صيغة تخصيص الأسهم العادية، في وسائل الإعلام بالبحرين وبالبلدان الأخرى حسبما يكون مطلوباً في ١٨ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب. وسيتم إخطار المستثمرين بالطريقة التي يمكنهم من خلالها استلام إشعارات التخصيص الخاصة بهم من بنوك الاكتتاب ذات الصلة.

سيتعين على المستثمرين (بما في ذلك المستثمرين المؤسسيين) في الطرح تقديم مدفوعات وقت تقديم طلب لشراء الأسهم العادية وسيتم تسليم الأسهم العادية من خلال إشعارات تخصيص، حيث لن يكون هناك أي شهادات فعلية تمثل الأسهم العادية. سيتم إرسال إشعارات التخصيص خلال أربعة عشر (١٤) يوماً تقويمياً بعد تاريخ إغلاق فترة طرح التجزئة.

اتفاقيات الاحتجاز .....

تعتزم الشركة والمساهم القائم بالبيع إبرام اتفاقية مع مدير الإصدار الإقليمي وجي بي مورغان، مع مراعاة بعض الاستثناءات، يتفق بموجبها على ألا يقوم أي منهم لمدة ١٨٠ يوماً بعد تاريخ إغلاق طرح شهادات الإيداع الدولية بإصدار أو طرح أو بيع أو إبرام عقد للبيع أو الرهن أو الإقراض أو منح أي خيار للشراء أو إجراء أي بيع سابق للملكية أو التصرف بأي شكل آخر مباشر أو غير مباشر أو منح أي حقوق، في جميع الحالات فيما يتعلق بأيٍّ من الأسهم العادية أو شهادات الإيداع الدولية أو أي خيارات أو ضمانات لشراء أي أسهم عادية أو شهادات إيداع دولية أو أي أوراق مالية قابلة للتحويل أو الصرف أو التي تمثل الحق في استلام الأسهم العادية أو شهادات الإيداع الدولية.

إدراج الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية.....

تقدمت الشركة بطلب إلى مصرف البحرين المركزي لقبول تداول جميع الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية تحت الرمز "ALBH". وتتوقع الشركة بدء تداول الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية في ٥ ديسمبر ٢٠١٠.

يتعين على جميع المتقدمين بطلبات اكتتاب أن يكون لديهم حساب إيداع أوراق مالية مركزي ("**حساب إيداع الأوراق المالية المركزي**") لدى سوق البحرين للأوراق المالية. سيكون على مُقدمي طلبات الاكتتاب ممن ليس لديهم حساب إيداع أوراق مالية مركزي لدى سوق البحرين للأوراق المالية التقدم بطلب لفتح مثل

ذلك الحساب قبل أن يتمكنوا من تداول أسهمهم. وبصفة مبدئية، ستكون جميع الأسهم العادية المشتراة في الطرح مقيدة في حسابات إيداع الأوراق المالية المركزية الخاصة بمقدمي طلبات الاكتتاب في سوق البحرين للأوراق المالية. راجع "سوق الأوراق المالية في البحرين."

بنوك الاكتتاب بنك ستاندرد تشارترد وبنك أبوظبي التجاري والبنك الأهلي المتحد وبنك البركة الإسلامي وبنك الخليج التجاري ش. م. ق وبنك نور الإسلامي وبنك صحار ش. م. ع.

استمارات الطلب ..... سوف تتوافر إستمارات الطلب لجميع المستثمرين في الفروع المحددة لبنوك الاكتتاب. راجع "فروع بنوك الاكتتاب".

تقديم أكثر من إستمارة طلب واحدة من قبل مستثمر ستنتج عن إبطال جميع إستمارات الطلب باستثناء إستمارة الطلب التي يسعى بموجبها المستثمر لشراء أعلى عدد من الأسهم العادية، حيث ستظل إستمارة الطلب السارية خاضعة لمستويات الشراء الدنيا والقصوى للأسهم العادية.

وبمجرد قبول طلب الاكتتاب بواسطة الشركة وقيام المستثمر بالدفع، فلا يمكن سحب الطلب.

مسجلو الإصدار.....
كي بي إم جي فخرو

مسجلو الأسهم..... سوق البحرين للأوراق المالية

استخدام عوائد الاكتتاب سوف يحصل المُساهم القائم بالبيع على العوائد الصافية من الطرح. ولن تحصل الشركة على أي جزء من عوائد هذا الطرح.

عوامل المخاطرة ..... راجع "عوامل المخاطرة" ــ بدءاً من الصفحة ٣٤ والمعلومات الأخرى الواردة في مذكرة الطرح هذه لمناقشة العوامل التي يجب عليك دراستها قبل اتخاذ قرار بالاستثمار في الأسهم العادية.

الأعمال التجارية

نظرة عامة

الشركة هي رابع أكبر مُنتج للألمنيوم من حيث القدرة الإنتاجية كما أنها تقوم بتشغيل مصهر يأتي ضمن فئة الربع الأول لمصاهر الألمنيوم على مستوى العالم من حيث تكاليف العمل التشغيلية لكل طن، كما أن الشركة تقوم بتشغيل واحدة من أقل المصاهر تكلفة على نطاق العالم وفق تقرير CRU Strategies. ولقد أنتجت الشركة منذ عام ١٩٧١ مجموعة متنوعة من منتجات الألمنيوم في موقعها بمملكة البحرين، بما في ذلك قضبان السحب وسبائك البروبرزي وقوالب الدرفلة والسبائك المعيارية والمعدن السائل. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط مستوى نقاء المعادن بالشركة يفي بل ويتجاوز المعيار الصناعي المعتاد البالغ ٩٩.٧% بحسب ما حددته بورصة لندن للمعادن، وغالباً ما يصل إلى ٩٩.٩%. كما أن متوسط إنتاج الشركة السنوي على مدار الأعوام الثلاثة الماضية تجاوز حاجز ٨٦٠,٠٠٠ طن، ليصل إلى الذروة متجاوزاً حاجز ٨٧٢,٠٠٠ طناً في عام ٢٠٠٨. ووفق تقرير CRU Strategies، كانت الشركة تاسع أكبر مُنتج من حيث الطاقة الإنتاجية بالطن على مستوى العالم، كما شكّل إنتاج الشركة للألمنيوم ما يقرب من ٢.٢% من الإنتاج العالمي للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بينما كانت الشركة ثاني أكبر مُنتج من حيث الطاقة الإنتاجية بالطن في الشرق الأوسط حيث شكّل إنتاج الشركة ٣٥.١% من إنتاج الشرق الأوسط في نفس الفترة المشار إليها. إن الشركة تحقق استفادة من بيئة العمل المعفية من الضرائب داخل مملكة البحرين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حصلت الشركة على جائزة ذهبية من الجمعية الملكية البريطانية للوقاية من الحوادث على مدار كل من الأعوام الأربعة الماضية بفضل المستوى المرتفع للأداء التشغيلي وإدارة الصحة والسلامة.

تقع منشآت الشركة على موقع مساحته ١.٢ كيلومتراً مربعاً وتتألف حالياً من خمسة خطوط لإنتاج الخلايا الإلكتروليتية، وثلاث محطات لإنتاج أنود الكربون ومسبكين. أحدث خط إنتاج استكملته الشركة، والذي دخل حيز التشغيل في عام ٢٠٠٥، هو منشأة متقدمة للغاية تُنتج ما يقرب من ٣٨% من إجمالي إنتاج الشركة. تستفيد منشآت الشركة من مستويات مرتفعة من التكامل حيث إن الشركة تمتلك واحداً من بين مصاهر الألمنيوم المعدودة التي تشتمل على مصنع داخلي لتكليس الفحم. وهذا يتيح درجة أعلى من التحكم في جودة الفحم المكلسن، وهو مُدخل حيوي لإنتاج الأنود، مما يترتب عليه زيادة فعالية خطوط إنتاج الخلايا الإلكتروليتية. يستطيع مصنع التكليس بالشركة إنتاج ما يقرب من ٥٥٠,٠٠٠ طن من الفحم المكلسن سنوياً، يُستخدم ٣٢٥,٠٠٠ طن منها تقريباً للاستهلاك الداخلي فيما تتوافر الكمية الباقية للتصدير. وعلاوة على ذلك، لدى الشركة أربع محطات طاقة في الموقع تعمل بالغاز الطبيعي الذي يتم شراؤه من شركة نفط البحرين (بابكو) والمستخرج من حقل غاز مجاور لموقع الشركة. تصل الطاقة الإجمالية لهذه المحطات إلى ٢.٢ جيجاواط، بما يتجاوز متطلبات الكهرباء الحالية لمصهر الشركة. يجري نقل غالبية واردات الشركة من المواد الخام وصادراتها من الفحم المكلسن عن طريق البحر من خلال المرفأ البحري الواقع على بعد ١٠ كيلو مترات من مصهر الشركة.

تتضمن محفظة منتجات الشركة المتنوعة مجموعة عريضة من المنتجات، بدءً من المعدن السائل وانتهاءً بالمنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، مثل قضبان السحب وسبائك البروبرزي وقوالب الدرفلة، بحسب قيمتها من الأعلى إلى الأدنى وفق سعر الألمنيوم ببورصة لندن للمعادن، مما يمنح الشركة الفرصة لاستغلال الطلب المتغير بالسوق للصناعات والمناطق المختلفة. جدير بالذكر أنه خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ شكّلت المنتجات ذات القيمة المضافة العالية ٦٢% من حجم إنتاج الشركة الإجمالي. وتحظى الشركة بقدرات هائلة خاصة في مجال إنتاج قضبان السحب التي تستخدمها شركات المنتجات الإنشائية، بمتوسط إنتاج بلغ ٣٠٠,٠٠٠ طن تقريباً سنوياً على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، كما أن الشركة تحظى الآن بحصة أغلبية في السوق البحريني والسوق السعودي سريع النمو فيما يتعلق بقضبان السحب. تشمل القطاعات الجوهرية التي يعمل فيها عملاء الشركة صناعات السيارات والإنشاءات التجارية والسكنية والمنتجات الاستهلاكية والنقل والتعبئة.

ولدى الشركة بالأخص قاعدة عملاء قوية داخل مملكة البحرين، والتي شكّلت ما يقرب من ٤١% من مبيعات الشركة الإجمالية من حيث الحجم للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وكان أفضل خمسة عملاء لدى الشركة في عام ٢٠٠٩ من داخل مملكة البحرين أو المملكة العربية السعودية وشكّلوا ٣٨% من مبيعات الشركة الإجمالية عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بينما شكّلت المبيعات في ذلك العام إلى العملاء في آسيا وأوروبا ما يقرب من ٤١% و٥% من مبيعات الشركة الإجمالية، على التوالي. وقد ركزّت الشركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على المبيعات المباشرة، وهي تطبق المنهج ذاته منذ ١ يناير ٢٠١٠ على عملائها الأوروبيين. وقد عمدت الشركة في آسيا إلى استعمال وكيل حصري لبيع المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، مثل قضبان السحب وسبائك البروبرزي نظير عمولة وذلك استناداً إلى نسبة مئوية من المبيعات المتعاقد عليها، فيما تقوم الشركة بالبيع المباشر للسبائك المعيارية إلى عملائها في آسيا.

في عام ١٩٩٠، أبرمت الشركة اتفاقية حصص مع مساهميها في ذلك الحين. هذا ولا تزال اتفاقية الحصص سارية مع مساهمَي الشركة الحاليين، شركة ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية، وهما يمتلكان ٧٧.٠% و٢٠.٠% من رأس مالها الصادر، على التوالي، وذلك قبل إنفاذ هذا الطرح. وبموجب شروط اتفاقية الحصص، يحق للشركة كما أنها مطالبة ببيع إنتاجها من الألمنيوم ويحق أيضاً لمساهمي الشركة شراء وهم مطالبون بشراء إنتاجها من الألمنيوم بشكل يتناسب مع النسبة المئوية لملكيتهم في رأس مال الشركة الصادر بسعر محدد يستند إلى هامش محدد، قد يكون في شكل علاوة أو خصم، حسبما يقرره مجلس إدارة الشركة، على التكاليف الإجمالية للمواد الخام والتشغيل ورسوم التمويل وسداد القروض ورسوم أية مطلوبات وموجودات ثابتة ورسوم حقوق الامتياز ومصروفات رأسمالية وأرباح الأسهم. وقبل ١ يناير ٢٠٠٨، كانت ألبا للتسويق، وهي شركة مشتركة غير مسجلة تابعة لكل من ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية، تقوم بتسويق وبيع حصص ممتلكات وسابك من الألمنيوم إلى أطراف أخرى مشترية نيابة عن الشركتين. ولأجل ضمان عمل ألبا كشركة تصنيع تبيع إنتاجها الخاص، ونتيجة لقرار صدر عن مجلس الإدارة ودخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٠٨، تم دمج عمليات ألبا للتسويق في عمليات الشركة، وبدأت الشركة بيع وتسويق حصة ممتلكات وسابك من الإنتاج لصالحها. وقد قامت ممتلكات في مايو ٢٠١٠ بالتنازل عن حقها في شراء حصتها من إنتاج الشركة. ولم ترسل سابك للاستثمارات الصناعية إلى الشركة تنازلاً خطياً مماثلاً حتى هذا الوقت. تقوم الشركة حالياً بتسويق وبيع جميع إنتاجها من الألمنيوم إلى أطراف أخرى وفق شروط تجارية. راجع "عوامل المخاطرة – اتفاقية الحصص تُحد من قدرة الشركة على بيع الألمنيوم إلى أطراف أخرى مشترية" و"ـــــ عقود المواد ـــــ اتفاقية الحصص."

يوضح الجدول أدناه معلومات مالية وتشغيلية أساسية محددة للفترات المشار إليها:

	للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر،			لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
	٢٠٠٧[١]	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠
صافي الإنتاج المكتمل (بالطن)	٨٦٥,٠٤٨	٨٧١,٦٥٨	٨٤٧,٧٣٨	٤٢٣,٨٤٥	٤٢١,٦٦١
حجم المبيعات (بالطن)	٨٧٩,٦٤٧	٨٤٦,١٢٧	٨٦٩,٦٠٤	٤٤٤,٥٠٢	٤٢٧,٠٦٦
المتوسط النقدي لسعر الألمنيوم (بالدولار الأمريكي لكل طن)[٢]	٢,٦٣٦	٢,٥٨١	١,٦٢٥	١,٤٦٠	٢,١٢٠
متوسط علاوة المبيعات (بالدولار الأمريكي لكل طن)[٣]	١٤١	١٢٩	٩٦	٨٨	١٣٢
إجمالي المبيعات (بالألف دينار بحريني)	٩٤٠,١٥٢	٩٠٥,١٦٣	٥٨٢,٥٣٤	٢٦٩,١١٥	٣٧٢,٥٣٩
تكلفة المبيعات (بالألف دينار بحريني)	(٥٦٢,٣٠٠)	(٦٤٠,٤٢٤)	(٥٣٨,١٢١)	(٢٦١,٣٧٩)	(٢٦٨,٦١٨)
إجمالي الأرباح (بالألف دينار بحريني)	٣٧٧,٨٥٢	٢٦٤,٧٣٩	٤٤,٤١٣	٧,٧٣٦	١٠٣,٩٢١

[١] البيانات المالية لعام ٢٠٠٧ مستخلصة من القوائم المالية الموحدة والمدققة لألبا للتسويق وألبا. استحوذت ألبا على موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨. كما أن البيانات المالية للعام ٢٠٠٧ تم إعدادها على أساس مختلف عن البيانات المالية المقدمة في هذا الجدول للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. راجع "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات."

[٢] متوسط السعر النقدي للألمنيوم هو المتوسط الفعلي لسعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن الذي حققته الشركة.

[٣] متوسط علاوة المبيعات للطن هو المتوسط المختلط من علاوة المبيعات فوق سعر المعادن ببورصة لندن للمعادن لجميع مبيعات منتجات الشركة عن الفترة المشار إليها.

نقاط القوة التنافسية

تكمن نقاط القوة التنافسية لدى الشركة في الإنتاج منخفض التكلفة والإنتاج بكميات كبيرة والخبرة الصناعية والعمليات المتكاملة بشكل جيد والسجل الممتاز فيما يتعلق بالسلامة والبيئة والسمعة الطيبة والاندماج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سريعة النمو.

أحد المُنتجين الأقل تكلفة على مستوى العالم. بحسب ما أورده تقرير CRU Strategies الصادر في يوليو ٢٠١٠، جاءت عمليات الشركة ضمن فئة الربع الأول بالنسبة لتكلفة الألمنيوم في عام ٢٠٠٩. وهذا يعني أنه من خلال اتخاذ مملكة البحرين قاعدة لعملياتها، فإن ألبا قادرة على إنتاج الألمنيوم بتكلفة أقل عن العديد من منافسيها. فالشركة تتوافر لها طاقة منخفضة نسبياً – وهي أحد المدخلات الرئيسية في إنتاج الألمنيوم – نظراً لأنه يتم الوفاء بجميع متطلبات الكهرباء الخاصة بمصهر الشركة عن طريق محطات طاقة داخل موقع الشركة مخصصة للوفاء باحتياجاتها تعمل بالغاز الطبيعي المستخرج من حقل غاز مجاور لموقع الشركة، وتقوم الشركة بشرائها من شركة نفط البحرين (بابكو). ومن ثمّ فإن التكاليف المرتبطة بالطاقة شكّلت ١٩% من تكلفة الموقع للشركة عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، مقارنة بمتوسط بلغ ٣٢% لمصاهر الألمنيوم الأخرى عن الفترة ذاتها، بحسب CRU Strategies. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشركة تتمتع بحقوق محددة لاستغلال الأرض المملوكة لحكومة البحرين نظير أجرة رمزية، مما يعمل على خفض تكلفة الشركة التشغيلية بشكل أكبر.

إن موقع الشركة على طول مسارات الشحن الرئيسية وعلى مقربة شديدة من عملائها الداخليين وأسواق التصدير الكبرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا يعني أن الشركة تحظى بميزة هامة فيما يتعلق بالتكلفة والوقت المطلوبين لنقل وشحن منتجاتها إلى العملاء. كما أن المنشآت الإنتاجية لبعض من أكبر عملاء الشركة الداخليين تقع على مقربة شديدة من مصهر الشركة. ونتيجة لذلك يكون بوسع الشركة توصيل المعدن السائل إليهم مباشرة، مما يوفر عليهم تكلفة شراء وإذابة السبائك للوفاء بمتطلباتهم التصنيعية. وعلى نحو مماثل، بإمكان الشركة تسليم طلبيات الألمنيوم بالشاحنات مباشرة إلى المملكة العربية السعودية باستخدام الطريق السريع والممر الذي يربط بين البحرين والسعودية. ويتم تسليم هذه الطلبيات إلى العملاء في السوق السعودية أو شحنها من هناك باستخدام مسارات الشحن الدولية الرئيسية في موانئ المملكة العربية السعودية. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لوقوع منشآت الشركة على مقربة شديدة من الميناء الرئيسي بمملكة البحرين، فإن الشركة لا تتحمل تكاليف نقل إضافية كبيرة في سبيل نقل منتجاتها إلى الميناء من أجل شحنها. كما أن الشركة تستفيد من التدفقات التجارية المواتية استناداً إلى موقعها الاستراتيجي على طول المسارات البحرية الدولية الرئيسية، الأمر الذي من شأنه تسهيل استلام شحنات الألومينا الواردة من أستراليا فضلاً عن توصيل منتجاتها المكتملة إلى آسيا وأوروبا.

وعلاوة على الموقع المتميز، الذي يتيح للشركة ميزة خفض التكاليف التشغيلية، فإن الشركة تستفيد من بيئة العمل المعفية من الضرائب بمملكة البحرين.

مُنتج ذو أهمية عالمية وإقليمية. تستفيد ألبا من اقتصاديات الحجم الهائلة بصفتها رابع أكبر مصهر منفرد للألمنيوم في العالم من حيث السعة الإنتاجية بالطن. فلقد تجاوز متوسط إنتاج الشركة السنوي على مدار الأعوام الثلاثة الماضية ٨٦٠,٠٠٠ طن، وبلغ ذروته بوصوله إلى ٨٧٢,٠٠٠ طن تقريباً في عام ٢٠٠٨. كما أن قدرة الشركة على إنتاج ما يصل إلى ٣٥٠,٠٠٠ طن تقريباً من قضبان السحب سنوياً باستخدام المسبك المخصص الذي افتتحته الشركة في عام ٢٠٠٥ تتيح للشركة التركيز على كميات كبيرة من المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى. وفضلاً عما سبق فإن الشركة تعتقد أن الحجم الكبير لعملياتها منحها وضعاً تفاوضياً أقوى لتأمين عقود توريدات ضخمة للمواد الخام، مثل الألومينا والفحم البترولي الخام، كما أنه أتاح لها خفض تكاليفها لإنتاج الطن الواحد من الألمنيوم. ومع الانخفاض النسبي في المصروفات الرأسمالية الإضافية والوقت مقارنة بالطاقة الإنتاجية لمصهر مُنشأ حديثاً، فإن الشركة تعتقد أنه بوسعها زيادة طاقتها الإنتاجية الإجمالية بحوالي ٨٠,٠٠٠ طن من الألمنيوم سنوياً.

الخبرة الصناعية الموسّعة والعمليات المتكاملة بشكل جيد تتيحان التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية. تحظى الشركة بسجل حافل على مدار ٤٠ عاماً تقريباً في كل من الإنتاج والتوسع، كما أن فريق الإدارة التنفيذية المتمرس بالشركة والمكون من أربعة أشخاص يتمتع بما يزيد

عن ٨٠ عاماً من الخبرة الكُلية في صناعة المعادن. لقد بدأت الشركة أنشطتها في عام ١٩٧١ بخط إنتاج واحد تبلغ طاقته الإنتاجية ١٢٠,٠٠٠ طن تقريباً من الألمنيوم، ثم أتاح توسع الشركة تحقيق تكامل رأسي هائل في عملياتها الإنتاجية. ولقد نجحت الشركة في زيادة طاقتها الإنتاجية من خلال سلسلة من التوسعات والتحديثات، إذ قامت الشركة في عام ١٩٨١ بتشغيل الخط الثالث مما زاد من طاقتها الإنتاجية إلى ١٧٠,٠٠٠ طن تقريباً، كما قامت الشركة بتطويره في عام ١٩٩١ من خلال إضافة مراجل إضافية وزيادة طاقتها الإنتاجية إلى ٢٢٥,٠٠٠ طن تقريباً. كما تم تشغيل الخط الرابع في عام ١٩٩٢، مما زاد من طاقة الشركة الإنتاجية إلى ٤٦٠,٠٠٠ طن تقريباً، وجرى تطويره أيضاً ليصل إلى ٤٩٧,٠٠٠ طن في عام ١٩٩٧. ولم تكتف الشركة بهذا، فقامت في عام ٢٠٠٥ بإضافة الخط الخامس، وهو خط إنتاج خلايا إليكتروليتية يعمل بتقنية AP-30 تم تشغيله خلال فترة ٧٧ يوماً بدون وقوع أية إصابات مُقعدة، مقارنة بمتوسط ١٥٠ يوماً، وذلك بحسب تقارير CRU Strategies. وقد زاد الخط الخامس من طاقة الشركة الإنتاجية الاسمية إلى ما يزيد عن ٨٦٠,٠٠٠ طن، وتجاوز متوسط إنتاج ألبا السنوي على مدار الأعوام الثلاثة الماضية ٨٦٠,٠٠٠ طن.

لقد تمكّنت الشركة أيضاً خلال عملية زيادة طاقتها الإنتاجية من توسيع مجموعة عملياتها وكفاءاتها. والشركة تمتلك واحداً من مصاهر الألمنيوم المعدودة للغاية التي تستفيد من محطات التكليس والكربون الموجودة في الموقع الخاص بها، مما يوفر الفحم البترولي المكلسن وأنودات الكربون المطلوبة لعملية الصهر. وهذا يساعد الشركة على التحكم بشكل أكبر في جودة الفحم المكلسن، وهو مُدخل حيوي لإنتاج الأنودات، مما يترتب عليه زيادة فعالية خطوط إنتاج الخلايا الإلكتروليتية. إن خط إنتاج الشركة الخامس والأحدث هو منشأة تعمل بأحدث التقنيات وواحداً من أطول خطوط إنتاج الخلايا الإلكتروليتية في العالم.

وتقوم الشركة في المسبكين التابعين لها بتشكيل الألمنيوم المصهور إلى العديد من المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، مثل قضبان السحب وسبائك البروبرزي وقوالب الدرفلة. وقد قامت الشركة بتشغيل المسبك الثالث في عام ٢٠٠٥، وتصل طاقته في عمليات السبك إلى ٣٥,٠٠٠ طن تقريباً من قضبان السحب، وهو أحد أكبر المنشآت من نوعه على مستوى العالم. واعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٠، تحقق ٦٢% من مبيعات الشركة من المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى مقابل ٣٥% في عام ٢٠٠٩، مما حسّن من ربحية الشركة الإجمالية.

السجل الممتاز فيما يتعلق بالسلامة والبيئة. لقد جعلت إدارة الشركة من أولوياتها منذ فترة طويلة أن تبلغ أو تتجاوز جميع معايير السلامة والبيئة المحلية والدولية ذات الصلة كوسيلة للبرهنة على التزام الشركة بأفضل الممارسات والحفاظ على بيئة عمل صحية على المدى الطويل. والشركة معتمدة من المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. تتوافق منشآت ألبا الإنتاجية مع معايير الأيزو ١٤٠٠١، كما تخضع الشركة لمعايير بيئية محلية ومتطلبات مختلفة لرفع التقارير وضعتها وزارات الدولة المعنية بالبلديات وشئون البيئة في البحرين، والعديد منها قائم على الإرشادات البيئية التي وضعها البنك الدولي. كما حصلت الشركة على مدار كل من الأعوام الأربعة الماضية على جائزة ذهبية من الجمعية الملكية البريطانية للوقاية من الحوادث بفضل المستوى المرتفع للأداء التشغيلي والإدارة الرائعة للصحة والسلامة.

لقد كانت الشركة راعياً أساسياً للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، واستثمرت بدءاً من عام ١٩٧٨ حتى اليوم ما يزيد عن ٣٩٣ مليون دولار أمريكي بصفة أساسية لخفض الانبعاثات. ومنذ أن بدأت الشركة العمليات في عام ١٩٧١ فقد عملت بشكل دءوب على تحسين الاستدامة البيئية لعملياتها من خلال التحديثات التكنولوجية المتاحة. ورغبة من الشركة في مراقبة تأثير عملياتها على جودة الهواء والماء في البيئة المحيطة، فإنها تعمل على إدارة واحة الشيخة سبيكة، وهي عبارة عن منتزه بمساحة ١٠ كيلو مترات على طول مرافق الشركة التصنيعية.

السمعة القوية والاندماج في سوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سريع النمو. تُعدّ الشركة من بين أكبر أصحاب الأعمال في البحرين، حيث يُشكّل قطاع الألمنيوم حالياً ١٣% من إجمالي الناتج المحلي للمملكة. وبالإضافة إلى ذلك فإن ما يزيد عن ٨٧% من موظفي الشركة الحاليين هم مواطنون بحرينيون. ولذا فإن الشركة تلعب دوراً استراتيجياً رئيسياً في اقتصاد البحرين، كما أنها تحظى بسمعة قوية في مجتمعها التجاري وتستفيد من دعم قوي من حكومة البحرين، مساهم الأغلبية غير المباشر في ألبا، ومن السكان المحليين ككل.

عملت هذه السمعة الطيبة على تعزيز علاقات الشركة التجارية الراسخة مع عملائها، لا سيما في البحرين وفي المراكز الحضرية سريعة النمو بالمملكة العربية السعودية. وترى الشركة أنها تتبوأ مكانة قوية للاحتفاظ بقاعدة عملائها داخل منطقة مجلس التعاون الخليجي وما وراءها، حتى في ظل المنافسة الإقليمية المتزايدة في هذه الصناعة .إن الشركة تستفيد من الطلب الهائل من الصناعات التحويلية لمنتجاتها، لا سيما وأن ما يقرب من نصف الطاقة الإنتاجية الإجمالية للصناعات التحويلية بدول مجلس التعاون الخليجي يقع على مقربة شديدة من مصهر الشركة. وفي الواقع، فإن نشاط الصناعات التحويلية في البحرين يستحوذ على ٤٠% إلى ٥٠% من إجمالي مبيعات الشركة من حيث الحجم، ويتسم بعلاقات راسخة مع ألبا. والشركة لديها عقود لمدة ثلاثة أعوام مع معظم عملائها البحرينيين المحليين. وتحرص ألبا بانتظام على لقاء عملائها المحليين والدوليين للتأكيد على متطلباتهم وتقوم بناءً على ذلك بتعديل مزيج منتجاتها لضمان الوفاء باحتياجاتهم.

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، بحسب ما أوردته CRU Strategies، نمواً قوياً في الطلب على المنتجات ذات الاستخدامات النهائية، لا سيما في قطاعات المنتجات الإنشائية، مدفوعة بنمو اقتصادي ثابت. واستجابة لذلك، وكذا استجابة للنمو في قدرات الصهر المحلية، نمت قدرات تصنيع منتجات الألمنيوم شبه المكتملة في المنطقة بشكل ثابت في السنوات الأخيرة. وهو ما ترتب عليه زيادة الطلب على الألمنيوم، لاسيما الألمنيوم الأساسي. وفي عام ٢٠٠٩، عندما تجاوز الهبوط في استهلاك الألمنيوم في مناطق عديدة حاجز ٢٠%، كان استهلاك الألمنيوم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر مرونة نسبياً وتشير التقديرات إلى أن نسبة الهبوط السنوية بلغت فقط ٦% تقريباً، وهذا يرجع بدرجة كبيرة إلى انخفاض الطلب على الاستخدامات النهائية في أعقاب الأزمة المالية العالمية. رغم ذلك، تتوقع CRU Strategies أن يتعافى استهلاك الألمنيوم الأساسي في عام ٢٠١٠، وذلك بالنظر إلى التحسينات في نمو الطلب والمشاريع الجديدة لتصنيع منتجات الألمنيوم شبه المكتملة. ومن المتوقع أن يبلغ استهلاك الألمنيوم الأساسي في منطقة الشرق الأوسط إجمالي ١.٩ مليون طن في عام ٢٠١٠، وأن يرتفع إلى ٢.١ مليون طن في عام ٢٠١٣، بما يمثل معدل نمو سنوي متوسط يبلغ ٨.٢%. والشركة على يقين أنها تتبوأ مكانة جيدة للاستفادة من ذلك النمو. وبحسب ما أوردته CRU Strategies، تمثل حصة الشركة الحالية من سوق الألمنيوم ٩٩% في سوق مملكة البحرين وما يتراوح بين ٧٠% و٧٥% في المملكة العربية السعودية.

استراتيجية الشركة

تنطوي الاستراتيجية الحالية للشركة على خمسة جوانب رئيسية: (١) مواصلة مبادرات التنمية الذاتية للشركة؛ (٢) التركيز على توسيع إنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى؛ (٣) الحفاظ على ثقافة التحسين المستمر لأداء التكلفة؛ (٤) التأكيد على منهج المبيعات المباشرة وتوسيع قاعدة عملاء الشركة في آسيا وأوروبا مع الحفاظ على وضعها المهيمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ و(٥) تعزيز وجود قوة عاملة مستقرة من خلال سياسة البحرنة.

نمو الحجم: **مبادرات التنمية الذاتية المستمرة.** حدد مجلس إدارة الشركة ويعكف حالياً على استكشاف جدوى عدد من الخيارات لزيادة الطاقة الإنتاجية الإجمالية لألبا. وقد يؤدي الدمج بين كل هذه الخيارات إلى مضاعفة الطاقة الإنتاجية الحالية للشركة خلال العشر أعوام القادمة إلى نحو ١,٧٠٠,٠٠٠ طن سنوياً. ولم يتم رسمياً اعتماد أي خيار محدد من قبل مجلس إدارة الشركة حتى تاريخه، لكن هناك خياران على وجه التحديد قيد الدراسة. استناداً إلى طاقتها الإنتاجية الحالية، تهدف الشركة إلى تحقيق الطاقة الإنتاجية الإضافية التي حددتها من خلال استخدام منشآتها الحالية لإنتاج نحو ٨٠,٠٠٠ طن إضافي من الألمنيوم سنوياً بنفقات رأسمالية تبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي تقريباً، وهي تكلفة منخفضة بشكل ملحوظ عن تكلفة بناء منشآت جديدة مماثلة.

وبالإضافة إلى ذلك، أكملت الشركة دراسة جدوى تمهيدية لتوسيع طاقتها الإنتاجية من خلال إضافة خط إنتاج إضافي، وهو الخط السادس، إلى خطوطها الإنتاجية الخمسة الحالية. تعتقد الشركة بأن موقعها الحالي ومنشآتها وشبكات الإمداد والتوزيع الحالية توفر فرصة جليّة لتوسيع عملياتها. حددت الدراسة التوسيع المحتمل في الإنتاج بنحو ٤٠٠,٠٠٠ طن من الألمنيوم سنوياً بتكلفة تُقدر بـ ١,٨ مليار دولار أمريكي إلى ٢ مليار دولار أمريكي، وهو ما يشمل ٧٠٠ مليون دولار أمريكي مُقدَّرة يمكن استثمارها لبناء محطة طاقة جديدة. وتماشياً مع استراتيجية الشركة الحالية المتمثلة في التأكيد على إنتاج وبيع المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، فإن أي خطة لزيادة إنتاج الألمنيوم من خلال إضافة خط إنتاج جديد قد تتضمن أيضاً على الأرجح توسيعاً مماثلاً لمنشآت الشركة الحالية من أجل إنتاج قضبان السحب وسبائك البروبرزي وقوالب الدرفلة. ومن الممكن تطوير هذا المشروع داخل موقع ألبا الحالي.

مزيج المنتجات والتسعير: **التركيز على منتجات الألمنيوم ذات القيمة المضافة الأعلى.** شكّلت مبيعات الشركة ذات القيمة المضافة أثناء فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ ما نسبته ٦٢% من إجمالي المبيعات، حيث كانت النسبة الأعلى من المبيعات من نصيب قضبان السحب (٣٥% من إجمالي المبيعات)، مع بيع نسب إضافية بواقع ١٣% و١٤% من إنتاج الشركة في شكل سبائك بروبرزي وقوالب درفلة، على التوالي. ومن خلال التأكيد على مبيعات هذه المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، فإنه بوسع الشركة تحقيق الاستغلال الأمثل من خبرتها التصنيعية المتقدمة ومنشآت محطاتها الحديثة، مع التحسين من ربحية الشركة الإجمالية. ومع تشغيل مسبك جديد في عام ٢٠٠٥، يمكن تخصيصه لإنتاج ما يصل إلى ٣٥٠,٠٠٠ طن من قضبان السحب، شرعت الشركة في استراتيجية لإعطاء الأولوية لإنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى عند توسيع قدراتها الإنتاجية الإجمالية. وترمي الشركة إلى مواصلة هذا المنهج أثناء دراسة خطط التوسع المستقبلية بدون الإخلال بمزايا الحفاظ على مزيج منتجات متنوع بشكل جيد.

الهوامش: **ثقافة التحسين المستمر لأداء التكلفة.** قامت الشركة في عام ٢٠٠٩ بتطبيق برنامج إعادة هيكلة رئيسي بهدف تحديد جوانب تحسين الأداء والادخار في التكاليف المرتبط بالفعالية. وقد قامت الشركة بالتركيز كجزء من هذا البرنامج على خفض عدد العمالة وتحسين إدارة رأس المال العامل وخفض المخزون والمبيعات المباشرة إلى العملاء وتحديد القدرات الإضافية لزيادة الإنتاجية وتحسين إدارة سلسلة الإمداد. ولأجل تأمين سلسلة الإمداد وكاستجابة جزئية للتقلب المرتفع مؤخراً في أسعار المواد الخام على مستوى العالم، قامت الشركة بإعطاء الأولوية لجهود تحسين شروط ترتيبات التوريدات الخاصة بها. وترمي الشركة إلى التنويع الإضافي لموردي مُدخلاتها الرئيسية، مثل الألومينا والفحم البترولي الخام والقار، مع الدخول في عقود توريد طويلة الأجل. إن الشركة على يقين من أن هذه التغييرات سوف تضيف بعض الاستقرار والقدرة على التنبؤ بنتائج عملياتها، لا سيما في ظل ظروف السوق الصعبة أو الانكماش في دورة العمل، وذلك بالنظر إلى أن المواد الخام قد شكّلت ما يزيد عن ٦٨% من إجمالي تكاليف الشركة التشغيلية في المتوسط على مدار الأعوام الثلاثة الماضية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وكجزء من برنامج الشركة "التميز في العمليات"، قامت الشركة بتنظيم بعض من أوضاعها الإدارية وأوضاع القوة العاملة الإجمالية، كما أنها أجريت دراسة "رؤية ألبا" التي حددت جوانب النمو والتوسع المستقبليين. وترمي الشركة إلى تحقيق تحسينات في الأداء بما يقارب ١٠٠ مليون دولار سنوياً، بدءً من ٢٠١٠، بما يُشكّل ١٧% من الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك في المتوسط عن كل من الأعوام الثلاثة الماضية. يهدف البرنامج إلى زيادة تحسينات الأداء الدائمة إلى إجمالي يقارب ٢٥٠ مليون دولار أمريكي سنوياً حتى تتمكن الشركة من توسيع إنتاجها باستخدام قدراتها الإنتاجية الإضافية.

الحصة السوقية: **التأكيد على منهج المبيعات المباشرة وتوسيع قاعدة عملاء الشركة في آسيا وأوروبا مع الحفاظ على وضعها المهيمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.** لا تزال المبيعات المباشرة تمثل قناة المبيعات الوحيدة للشركة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد قامت الشركة في عام ٢٠١٠ بتوسيع هذا المنهج ليشمل أسواقها المستهدفة الأخرى في أوروبا وأجزاء من آسيا. إن المبيعات المباشرة تُمكّن الشركة من بناء علاقات مع عملائها؛ فهي تسهل الحوار الذي يساعد الشركة على التحقق من احتياجاتهم وتوقعها على نحو أفضل، وبناءً عليه تقوم الشركة بتعديل مزيج منتجاتها للوفاء باحتياجاتهم. إن الاستغناء عن الوسطاء يضمن أيضاً أنه بوسع الشركة خفض تكاليف المبيعات وتأمين هوامش أفضل من مبيعات المعادن. تمثل المبيعات المباشرة حالياً ما يقرب من ٨٠% من مبيعات الشركة الإجمالية، وتهدف إلى زيادة مبيعاتها المباشرة في السنوات القادمة مع مواصلة توسيع قدراتها التسويقية.

لقد نجحت الشركة في إقامة قاعدة عملاء قائمة على الثقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أثناء فترة إنتاجها للألمنيوم على مدار ما يقارب ٤٠ عاماً، وترمي الشركة إلى الاحتفاظ بحصة سوقية كبيرة في المنطقة. كما أنها تهدف إلى مواصلة التفاوض على عقود توريد متعددة السنوات مع عملائها الحاليين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فضلاً عن بناء علاقات مع عملاء جدد في المنطقة. أما فيما وراء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن الشركة تخطط إلى مواصلة التركيز على قاعدة عملائها في الأسواق الآسيوية والأوروبية. فخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠،

اتجهت ٢١% و٩% من مبيعات الشركة من الألمنيوم إلى عملاء في آسيا وأوروبا على التوالي. إن موقع الشركة على طول مسارات التجارة البحرية من آسيا، لا سيما كوريا وتايوان، يمنح ألبا ميزة تسيير شحنات بأسعار معقولة، وترمي الشركة إلى الاستفادة من تلك الميزة وتوسيع صادراتها إلى الأسواق الآسيوية على طول الطريق. لقد تمكّنت الشركة في أوروبا من زيادة مبيعاتها الإجمالية لقضبان السحب من خلال التركيز على كبار العملاء.

الموظفون: **تعزيز وجود قوة عاملة مستقرة من خلال سياسة البحرنة.** "البحرنة" سياسة اقتصادية هامة تنتهجها حكومة البحرين، وقد تجاوزت الشركة الأهداف التي وضعتها الحكومة لمستوى البحرنة المطلوب. ومن ثمّ فإن الشركة تحتفظ بطاقم عمل دائم يضم نسبة عالية من مواطني البحرين. حيث أن ما يزيد عن ٨٧% من موظفي الشركة الدائمين حالياً هم مواطنون بحرينيون.

هيكل ملكية الأسهم

عندما تأسست شركة ألبا في ١٩٨٦، كان المساهمون المؤسسون فيها حكومة البحرين، وشركة بريتش ميتالز إنترناشونال ليمتيد، وشركة ويسترن ميتالز كوربوريشن، وشركة أورروا إنكوربوريتد، وشركة بريتون إنفيستمينتز ليمتيد، وشركة جنرال كيبل إنكوربورشين. وعلى مدار السنين، ونتيجة لسلسلة من التحويلات في ملكية الأسهم، أصبح صندوق الاستثمارات العامة السعودي في ١٩٧٩ مساهماً فيها. وفي عام ٢٠٠٣، قام الصندوق بتحويل كافة الأسهم المملوكة له إلى شركة سابك للاستثمارات الصناعية، وفي عام ٢٠٠٦ قامت حكومة البحرين بتحويل كافة أسهمها إلى شركة ممتلكات. وفي عام ٢٠٠٦، كان لدى الشركة ثلاثة مساهمين: ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية وشركة بريتون، وبلغت ملكية كل منهم في رأس المال ٧٧% و٢٠% و٣% على التوالي. وفي أبريل ٢٠١٠، قامت الشركة بشراء كافة الأسهم المملوكة لشركة بريتون. وفي سبتمبر ٢٠١٠، وافق مجلس إدارة الشركة على توزيع تلك الأسهم كأرباح أسهم على شركتي ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية، بالتناسب مع نسبة حيازتهم من الأسهم في ذلك الوقت، وهو الأمر المقرر حدوثه فوراً عقب تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة.

ومن ثمّ، فإنه كما في تاريخ إعداد مذكرة الطرح هذه، تمتلك الشركة ٣% من رأسمالها الصادر في شكل سندات خزانة، وما تبقى من رأس مال الشركة الصادر مملوك لمساهميها ممتلكات وسابك بنسبة ٧٧% و٢٠% على التوالي.

تاريخ الشركة

بدءاً من ستينيات القرن العشرين، أيدت مملكة البحرين تأييداً فعالاً المبادرات الهادفة إلى الحد من اعتماد البلاد على صناعات النفط والغاز المحلية عن طريق الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى. علاوة على أنها منحت الأولوية لتنويع دخل التصدير، وتطوير البنية التحتية للدولة، وإيجاد فرص عمل لمواطنيها. وفي إطار سعيهم لتطوير الصناعات في المملكة، رأى مسئولون في الحكومة أهمية إنشاء صناعات يمكنها أن تستفيد من المزايا التنافسية التي تتمتع بها المملكة، مثل موارد الطاقة منخفضة التكلفة، وإمكانات الوصول إلى مسارات النقل البحري الدولية، والقرب من الأسواق الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا أوروبا. هذه الاعتبارات كانت ضمن الاعتبارات الرئيسية التي حدت بالحكومة إلى اتخاذ قرار بناء مصهر ألمنيوم بالقرب من عمليات شركة بابكو الواقعة إلى جنوب العاصمة، المنامة.

وقد تأسست الشركة كشركة مساهمة مقفلة عام ١٩٦٨ من أجل إنشاء وامتلاك وتشغيل ما سيصبح فيما بعد أول مصهر ألمنيوم في منطقة الخليج. ونظراً لمتطلبات الطاقة الكبيرة التي تحتاجها عملية إنتاج الألمنيوم، فقد تم اختيار موقع مصهر الشركة استناداً إلى قربه من مصدر الطاقة الرئيسي للشركة وهو حقل الخُف للغاز الطبيعي. وقد أنشئت المحطة البحرية الخاصة بالشركة على بعد حوالي ١٠ كيلو مترات من موقع التصنيع لتسهيل نقل المواد الخام المستوردة إلى وحدة الإنتاج ونقل صادرات الفحم المكلسن إلى الأسواق العالمية.

وبدأت الشركة الإنتاج التجاري رسمياً في مايو ١٩٧١ بقدرة إنتاجية سنوية مبدئية حوالي ١٢٠.٠٠٠ طن من الألمنيوم الأساسي عبر اثنين من خطوط الإنتاج. وعلى مدار ٣٩ عاماً من العمليات المتواصلة، أنتجت الشركة ما يزيد على ١٤ مليون طن من الألمنيوم. وكان التوسع المتزايد في قدرتها الإنتاجية نتاجاً لسلسة من زيادة عدد خطوط الإنتاج، وتطوير الخطوط الحالية، والتحسين المستمر للمعدات. وبدلاً من اللجوء إلى تنويع الإنتاج، فقد واصلت الشركة تركيزها على تصنيع منتجات الألمنيوم عالية النقاء باستخدام أحدث التقنيات وعمليات الإنتاج، وتمكنت الشركة بذلك من أن تحجز لنفسها مكاناً مميزاً بين أكبر مصاهر الألمنيوم العالمية.

في عام ١٩٧١، بدأت الشركة التشغيل بخط إنتاج واحد، وخلال الفترة من العام ١٩٨١ إلى العام ١٩٩٢ قامت الشركة بزيادة قدرتها الإنتاجية بإضافة خطين إنتاجيين آخرين هما الخط ٢ والخط ٣. وقد أدى هذا لزيادة قدرة الشركة الإنتاجية السنوية من حوالي ١٢٠.٠٠٠ طن في عام ١٩٧١ إلى حوالي ٢٢٥.٠٠٠ طن في عام ١٩٩١.

وفي عام ١٩٩٢، قامت الشركة بزيادة قدرتها مرة أخرى إلى حوالي ٤٩٧.٠٠٠ طن ببدء تشغيل الخط ٤. وكجزء من استراتيجية التكامل الرأسي التي تنتهجها، قامت الشركة كذلك ببدء تشغيل محطة الطاقة ٣ والتي تنتج ٨٠٠ ميجاوات من الكهرباء سنوياً. وفي عام ٢٠٠٢، واصلت الشركة العمل في استراتيجية التكامل الرأسي وأطلقت مصنعاً لتكليس فحم الكوك بقدرة إنتاجية حوالي ٤٥٠.٠٠٠ طن من الفحم المكلسن. وزيدت قدرة مصنع التكليس إلى ٥٥٠.٠٠٠ طن تقريباً في عام ٢٠٠٤.

وفي عام ٢٠٠٥، واصلت الشركة المضي في التوسعة بإضافة خط إنتاج جديد، الخط ٥، ومحطة الطاقة ٤ والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٦٥٠ ميجاوات، واستطاعت الشركة بذلك زيادة قدرتها الإنتاجية لأكثر من ٨٦٠.٠٠٠ طن في العام.

وفي إطار تعزيز التسويق التجاري لعمليات الشركة، سعى مساهموها في عام ٢٠٠٧ إلى دمج عمليات شركتي ألبا وألبا للتسويق. وفي أعقاب القرار الذي اتخذه مجلس إدارة الشركة، تم إتمام هذا الدمج في ١ يناير ٢٠٠٨، عندما قامت ألبا بالاستحواذ على كافة موجودات ألبا للتسويق على أساس القيمة الدفترية. وفي أبريل ٢٠١٠، أعادت الشركة شراء كافة الأسهم المملوكة لشركة بريتون. وفي سبتمبر ٢٠١٠، وافق مجلس إدارة الشركة على توزيع تلك الأسهم كأرباح أسهم على شركتي ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية، بالتناسب مع نسبة حيازتهما من الأسهم في ذلك الوقت، وهو الأمر المقرر حدوثه فوراً عقب تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة.

المنتجات

من منطلق كون الشركة واحداً من أكبر منتجي الألمنيوم على مستوى العالم، فإنها تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات التي تلبي الاحتياجات المتغيرة لعملائها مع التركيز بشكل متزايد على منتجات القيمة المضافة العالية. وقد مكنها حجم عملياتها من تنويع خط منتجاتها على مدار السنوات. وتشكل المنتجات الخمسة التالية في الوقت الحالي الجزء الأكبر من مبيعات الشركة، وهي مرتبة من المنتج الأعلى سعراً إلى الأقل سعراً:

- قضبان السحب: كتل اسطوانية من الألمنيوم المسبوك يتم إنتاجها بواسطة عملية سبك مباشرة رأسية، وتبلغ قدرة الشركة الإنتاجية السنوية منها في الوقت الحالي حوالي ٣٥٠.٠٠٠ طن؛ ويمثل هذا أعلى منتج من المنتجات ذات القيمة المضافة، وشكل ٤٢% و٣٦% و٢٣% من إجمالي إنتاج الشركة من حيث الحجم في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي، ونسبة ٣٥% من إنتاج الشركة خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠. وتوفر الشركة قضبان السحب إلى عملاء متنوعين، بما في ذلك كثير من العملاء في صناعات النقل والمنتجات الإنشائية والسيارات. تستخدم هذه الكتل غالباً في تصنيع المكونات في المباني السكنية والتجارية، مثل النوافذ وإطارات الأبواب وحوائط الدش والبواليع الحرارية لأجهزة الكمبيوتر وزخارف الديكور. وفي كافة أسواق التصدير الرئيسية للشركة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وأوروبا وآسيا والولايات المتحدة، يتوقع أن يفوق الطلب على قضبان السحب العرض المحلي، بما قد يؤدي إلى فرص نمو كبيرة في صادرات الشركة.

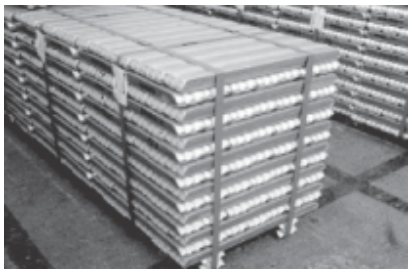

- سبائك البروبرزي: يبلغ إجمالي إنتاج الشركة السنوي من سبائك البروبرزي في الوقت الحالي حوالي ١٢٠.٠٠٠ طن؛ وشكل هذا الإنتاج ٥% و٦% و٥% من إجمالي إنتاج الشركة في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي، ونسبة ١٣% من إنتاج الشركة خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠. ويستخدم هذا الإنتاج بصفة رئيسية بواسطة صناعة السيارات لتصنيع عناصر مثل العجلات ومحاور الشاحنات وفوهات مضخات الغاز. وقد أنتجت الشركة أول دفعة من سبائك البروبرزي في ديسمبر ٢٠٠١.

- قوالب الدرفلة: تستخدم هذه الألواح بواسطة وحدات الدرفلة لتصنيع منتجات رقائق وألواح الألمنيوم، ويبلغ إجمالي إنتاج الشركة السنوي منها في الوقت الحالي حوالي ١٣٠.٠٠٠ طن؛ وقد مثل هذا الإنتاج ١٦% و١٦% و١٣% من إجمالي إنتاج الشركة في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي، ونسبة ١٤% من إنتاج الشركة خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠. ويُستخدم جزء كبير من الألمنيوم الذي تبيعه الشركة إلى العملاء في صورة قوالب درفلة في إنتاج مجموعة متنوعة من البضائع الاستهلاكية مثل رقائق الألمنيوم والأوعية والأواني. ويباع إنتاج الشركة بالكامل من قوالب الدرفلة في الوقت الحالي إلى شركة جارمكو. انظر "العملاء".

- السبائك المعيارية: إحدى أشكال الألمنيوم المتبقي، ويبلغ إجمالي إنتاج الشركة الحالي منها حوالي ٤٠٠.٠٠٠ طن؛ وقد مثل هذا الإنتاج ١٥% و١٩% و٣٧% من إجمالي إنتاج الشركة في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي، ونسبة ١١% من إنتاج الشركة خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠. وتباع السبائك المعيارية إلى العملاء الأصغر حجماً الذين يحتاجون المعدن لإعادة صهره في أفرانهم الخاصة. وتقوم الشركة حالياً ببيع سبيكة معاد صهرها في صورة قياسية زنة ٢٢.٥ كجم وسبيكة على شكل حرف T أكبر حجماً زنة ٧٥٠ كجم.

- المعدن السائل: يتألف من الألمنيوم المصهور والذي يباع قبل تحويله إلى منتج نهائي بواسطة العميل. وقد شكل حوالي ٢٢% من إجمالي إنتاج الشركة لكل عام من الأعوام الثلاثة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، و٢٧% من إنتاج الشركة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠. ويتسم سوق المعدن السائل بأنه محلي بصورة حصرية، وذلك بسبب القيود اللوجيتسية المتعلقة بنقل المنتج مصهوراً.

يبين الجدول أدناه مجموعة منتجات مبيعات الشركة (والنسبة المئوية المناظرة) للأعوام المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وعلى مدار الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠:

	للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر،			لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠
	(بالألف طن (نسبة مئوية % من إجمالي مبيعات الألمنيوم))				
قضبان السحب.....	٣٧٠ (٤٢%)	٣٠٧ (٣٦%)	٢٠٠ (٢٣%)	٨٨ (٢٠%)	١٤٩ (٣٥%)
سبائك البروبرزي.....	٤٥ (٥%)	٥٤ (٦%)	٤٦ (٥%)	٢٢ (٥%)	٥٤ (١٣%)
قوالب الدرفلة.....	١٤٤ (١٦%)	١٣٦ (١٦%)	١١٤ (١٣%)	٤٥ (١٠%)	٦١ (١٤%)
السبائك المعيارية.....	١٣٢ (١٥%)	١٦٥ (٢٠%)	٣٢٠ (٣٧%)	٢٠٢ (٤٥%)	٤٧ (١١%)
المعدن السائل.....	١٨٩ (٢٢%)	١٨٤ (٢٢%)	١٩٠ (٢٢%)	٨٨ (٢٠%)	١١٦ (٢٧%)
الإجمالي.....	**٨٨٠ (١٠٠%)**	**٨٤٦ (١٠٠%)**	**٨٧٠ (١٠٠%)**	**٤٤٥ (١٠٠%)**	**٤٢٧ (١٠٠%)**

عملية ومرافق الإنتاج

عملية الإنتاج

كما هو الحال بالنسبة لمعظم منتجي الألمنيوم، تحرص الشركة على تواصل عملياتها ٢٤ ساعة يومياً على مدار العام. وتشتمل عملية الإنتاج الإجمالية للألمنيوم الأساسي على تحويل مادة الألومينا، أو أكسيد الألمنيوم، إلى ألمنيوم أساسي في خطوط الاختزال عبر عملية إلكتروليتية. وفي المصهر الخاص بالشركة، تُستخدم عملية هول-هيرولت، والتي تقوم الشركة من خلالها بإضافة الألومينا إلى حوض من الكريوليت السائل المؤلف من فلوريد الألمنيوم والصوديوم عند درجة حرارة تبلغ ٩٦٠ درجة مئوية. ويُسال الألومينا في حوض السائل ويتحول إلى أيونات ذات جهدين مختلفين: أكسجين ve – وألمنيوم ve +. وفي هذه المرحلة، يتم تمرير تيار مباشر عبر السائل، وتتفاعل أيونات أكسجين ve – مع أنودات الكربون، فيما تتجه أيونات الألمنيوم ve + باتجاه الكاثود مما ينتج عنه ترسب معدن الألمنيوم. وتجرى العملية بالكامل داخل وعاء كبير من الصلب يطلق عليه "الخلية"، ويكون مبطناً بطبقات من الطوب العازل في القاع وألواح الكربون على الجوانب. هذه البطانة صممت بحرص لتحقيق التوازن الحراري الأمثل من أجل تقليل استهلاك الطاقة إلى أدنى حد وضمان متانة أكبر بما يحقق متوسط عمر مفيد أطول يبلغ خمس إلى ست سنوات في الخدمة. وتتصل هذه الخلايا فيما بينها كهربائياً في سلسلة، سواء طرف بطرف أو جانب بجانب في منطقة يطلق عليها عنبر الصهر. ويتصل كل عنبر صهر بعنبر آخر، وتشكل مجموعة عنابر الصهر معاً خط إنتاج. وفي موقع التصنيع الخاص بالشركة، توجد خمس خطوط إنتاج يحتوي كل منها على عدد يتراوح من ٢٢٨ خلية صهر (في الخط ١) إلى ٣٣٦ خلية صهر (في الخط ٥).

ومع استمرار عملية اختزال الألومينا، فإن الألمنيوم المعزول في صورة مصهورة أعلى ألواح الكاثود في الخلية يزداد في الارتفاع مع مرور الوقت. بعد ذلك، يتم تفريغ الألمنيوم من قاع الخلية ونقله إلى فرن تخزين في المسبك، حيث يتم غالباً خلطه وفق مواصفة معينة وتنظيفه وسبكه.

وعلى الرغم من أن الشركة تبيع المعدن السائل مباشرة والذي لا يصل أبداً إلى مرحلة السبك إلى بعض العملاء المحليين الموجودين بالقرب من مرفق الإنتاج، فإن غالبية منتجات الألمنيوم التي توفرها الشركة يتم سبكها وفقاً للمواصفات المحددة في طلبات العملاء.

مرافق الإنتاج الحالية

بُني عنبر الصهر الأول للشركة في عام ١٩٧١، وتبع ذلك إطلاق خطي الإنتاج ١ و٢. ومنذ ذلك الوقت، واصلت الشركة توسيع مرافقها الإنتاجية وتطويرها على نحو منتظم. وقد زادت قدرة الشركة الإنتاجية بشكل كبير إثر سلسلة من التوسعات في الأعوام ١٩٨١ و١٩٨٩ و١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٥، حيث وصلت الزيادة الإجمالية في الإنتاج من مستوى أولي كان يبلغ ٨٠,٠٠٠ طن في العام إلى متوسط إنتاج سنوي يتجاوز ٨٦٠,٠٠٠ طن في الوقت الحالي. ويمتد موقع المصنع على مساحة ١.٢ كيلو متر مربع في منطقة عسكر الصناعية والتي تمتلك الشركة فيها كذلك أراضٍ إضافية متاحة للتوسعات المستقبلية.

وتشمل مرافق الشركة الحالية:

- خمسة خطوط إنتاج لإنتاج الألمنيوم السائل تبلغ قدرتها الإنتاجية في الوقت الحالي ما يزيد على ٨٦٠,٠٠٠ طن سنوياً؛
- أربع محطات طاقة ذات طاقة تأسيس تزيد عن ٢.٢ جيجاوات من الكهرباء توفر كافة متطلبات الكهرباء اللازمة لعملية إنتاج الألمنيوم بالشركة؛
- ثلاث محطات كربون يجرى فيها خلط المواد الكربونية وكبسها وتشكيلها وتحويلها إلى أنودات؛
- مسبكين يتم فيهما سبك الألمنيوم المصهور في المنتجات الجاهزة؛
- مصنع تكليس الفحم البترولي وتبلغ قدرتها حوالي ٥٥٠,٠٠٠ طن سنوياً وتضم وحدة لتحلية المياه؛ و
- المرفأ البحري وبضم مرفأ يمكنه استيعاب سفن تصل حمولتها إلى ٦٠,٠٠٠ طن.

خطوط الإنتاج

تضم خطوط الإنتاج الخمسة بالشركة أعداداً مختلفة من خلايا الصهر تعمل بمستويات تيار كهربائي مختلفة. يضم كل من الخطين ١ و٢ عدد ٢٢٨ خلية صهر لكل منهما ويعملان بطاقة كهربائية تبلغ ١٢٥ كيلو أمبير، ويضم الخط ٣ عدد ٣٠٤ خلية صهر، ويعمل بطاقة كهربائية تبلغ ١٣٨ كيلو أمبير، ويضم الخط ٤ عدد ٢٨٨ خلية صهرٍ ويعمل بطاقة كهربائية ٣٣٨ كيلو أمبير، فيما يضم الخط ٥، وهو أحدثها، ٣٣٦ خلية صهر ويعمل بطاقة كهربائية ٣٤٥ كيلو أمبير. وتقدر الشركة بأن إجمالي الطاقة السنوية للمصهر الخاص بالشركة يمكن زيادته بحوالي ١٠٠,٠٠٠ طن من خلال تحديث الخطوط الحالية. يبين الجدول أدناه معلومات إضافية بشأن كل من خطوط الإنتاج الخمسة للشركة:

خط الإنتاج	سنة الإنتاج الأولي	التكنولوجيا	قوة التيار الكهربي بالأمبير (كيلو أمبير)	استهلاك الطاقة (ساعة ميجاوات/طن)	القدرة الإنتاجية (طن في السنة)	الحصة من الإنتاج
١	١٩٧١	ألوميكس مونتيكاتيني	١٢٥	١٤.٨٠٠	٧٨,٠٠٠	(%٩)
٢	١٩٧١	ألوميكس مونتيكاتيني	١٢٥	١٤.٨٨٠	٧٨,٠٠٠	(%٩)
٣	١٩٨١	كايزر	١٣٨	١٤.٨٠٠	١١٥,٠٠٠	(%١٣)
٤	١٩٩٢	AP-30	٣٣٨	١٢.٩٥٠	٢٧١,٠٠٠	(%٣١)
٥	٢٠٠٥	AP-30	٣٤٥	١٢.٩٩٠	٣٢٣,٠٠٠	(%٣٨)
الإجمالي					**٨٦٥,٠**	**%**(%١٠٠)

وتقوم أقسام الصيانة وخدمات الاختزال بالشركة بإجراء الصيانة اللازمة لخطوط الإنتاج ومحطات الكربون والمسابك، فيما تمتلك الشركة مختبراً حديثاً بالموقع يقوم بعملية تحليل المعادن لخطوط الإنتاج والمسابك.

ويعد قسم التحكم في عملية الاختزال وقسم البحث والتطوير بالشركة مسؤولين عن تحسين نظم التشغيل، واقتراح الأفكار المتعلقة بتحسين الإنتاجية وضبط الجودة في مناطق التشغيل بخطوط الإنتاج والمسابك ومصنع التكليس.

محطات الطاقة

تحتاج الشركة سنوياً إلى حوالي ١.٤٧٥ ميجاوات من الكهرباء، حيث يُستخدم ما يزيد على ٩٠% منها في عملية صهر الألمنيوم. وتمتلك الشركة قدرة حالية تبلغ ٢.٢ جيجاوات تضم محطتي الطاقة ١ و٢ اللتين توفران قدرة احتياطية تبلغ ٥٥٠ ميجاوات تستخدم في حالة حدوث انقطاع في الطاقة الرئيسية. ويتم توفير كافة متطلبات الطاقة التي تحتاجها عملية إنتاج الألمنيوم بالشركة من خلال أربع محطات طاقة منفصلة تضمن الإمداد المتواصل للشركة. وتزود محطات الطاقة عمليات الشركة بمصدر ثابت من الكهرباء إلى جانب احتياطات طاقة كافية لتغطية عمليات الصيانة الموسمية

المخططة ومقدار ثابت للتعامل مع أية أعطال طاقة غير متوقعة في الموقع. ومع ذلك، فإن الشركة لا تزال تقوم بشراء الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل مصنع التكليس من الشبكة الوطنية التي يتم تشغيلها بواسطة هيئة الكهرباء والماء البحرينية لكون مصنع التكليس يقع على بعد ١٠ كيلو مترات من محطات الطاقة الخاصة بالشركة.

وقد أنشأت محطات الطاقة الخاصة بالشركة وطورت تدريجياً، بما يتوازى مع الزيادة في خطط الإنتاج على مدار الأعوام الـ ٣٩ الأخيرة. وتضم محطة الطاقة ١ ثمانية عشر توربيناً غازياً صغيراً ذا دورة مفتوحة تم تركيبها في عام ١٩٧١. أما المحطات ٢ و٣ و٤ فهي أكثر كفاءة وتضم وحدات أكبر ذات دورة مركبة وقد دخلت حيز التشغيل في الأعوام ١٩٩٠ و١٩٩١ و٢٠٠٥ على التوالي. وفي الوقت الحالي، فإن المحطتين ٣ و٤ يعملان بتقنية Alstom/ABB، ويولدان معاً حوالي ٨٥% من طاقة الشركة الإجمالية. يبين الجدول أدناه معلومات إضافية بشأن الطاقة المولدة في كل من محطات الطاقة الأربعة للشركة:

محطة الطاقة	موجودات التوليد	العام الأول للتشغيل	القدرة الإنتاجية (ميجا وات)	الكفاءة (%)	وحدة حرارية بريطانية/كيلو واط ساعة
١	١٨ توربينات غاز	١٩٧١	٣٣٨	(%٢٠)	١٨,٩٥٥
	٥ توربينات غاز	١٩٨١	١٢٠	(%٢٦)	
٢	١ توربين بخار	١٩٩٠	٥٩	(%٣٨)	٩,٧٥٠
	٦ توربينات غاز	١٩٩١	٥٧٨	(%٣١)	
٣	٢ توربين بخار	١٩٩١	٢٣٠	(%٤٤)	٨,٧٤٩
	٤ توربينات غاز	١٩٩٧	٦٤٤	(%٣٥)	
٤	٢ توربين بخار	٢٠٠٥	٢٦٥	(%٥١)	٧,٩٣٥
القدرة الإنتاجية الإجمالية			**٢,٢٣٤**	**(%٤٦)**	**٨,٨٤٠**

[1] يتعلق عمود "الكفاءة" بتوربينات الغاز فقط ما لم تكن الأرقام محددة بعلامة النجمة وفي تلك الحالة فإن الأرقام تشير إلى كفاءة توربينات الغاز والبخار.

وتبلغ الطاقة الإجمالية الحالية لمحطات الطاقة بالشركة ١.٩٦٧ ميجاوات في ظروف الموقع (درجة حرارة محيطة تبلغ ٤٢ مئوية)، بما يعادل أكثر من ٢.٢ جيجاوات في ظروف الأيزو (درجة حرارة معيارية تبلغ ١٥ درجة مئوية). وتعتمد عملية توليد الطاقة بصفة أساسية على التوربينات الغازية التي تعمل بالغاز الطبيعي. وتحصل الشركة على الغاز الطبيعي من شركة بابكو عبر خطوط أنابيب مخصصة. والغاز خليط من الغاز المتبقي من عملية التكرير وغاز "الخف" ذي الضغط الأعلى الذي يأتي مباشرة من الآبار. وتتوافر وسيلة إشعال محدودة بزيت الديزل في بعض التوربينات الغازية لتلبية الطلب في حالة سيناريوهات التعطل الطارئة قصيرة الأمد.

وتنخفض قدرة التوربينات الغازية على التوليد مع ارتفاع درجات الحرارة. وفي شهور الصيف، فإن محطات الطاقة ذات الدورة المركبة عالية الكفاءة بالشركة تعمل بشكل طبيعي، فيما تتوقف المحطات الأقل كفاءة ذات الدورة المفتوحة، وهي محطة الطاقة ١، عن العمل، وتكون في حالة استعداد لتغطية أية عمليات صيانة أو تعطل غير متوقعة. ويتم تحديد المواعيد الزمنية للصيانة بشكل عام في خارج شهور الصيف، حيث تزداد قدرة التوربينات الغازية على التوليد في ظروف الطقس الأكثر برودة. وتتراوح كفاءة الوقود لمحطات الطاقة ذات الدورة المركبة في الشركة من ٣٥% إلى ٤٣%. وهذه المحطات مزودة بتقنية المحارق ذات أكاسيد النتروجين المنخفضة، وذلك للحد من الآثار الضارة على البيئة. وتحتاج التوربينات الغازية إلى صيانة سنوية يتم إجراؤها بواسطة فريق الصيانة المختص في الموقع.

ويتم التحكم في الكهرباء المولدة بواسطة محطات الطاقة الخاصة بالشركة على نحو مركزي وتوزيعها على خطوط الإنتاج من خلال نظام كهربائي مستقل، حيث تقوم محطات فرعية ذات فولتية عالية بتوزيع الكهرباء حتى ٢٢٠ كيلو فولت. وتستهلك كافة الطاقة المولدة بشكل أساسي في أحد الخطوط الإنتاجية الخمسة، والتي تتراوح في الحجم من ١٣٤ ميجاوات (الخط ١) إلى ٤٨٥ ميجاوات (الخط ٥). هذه الطاقة يتم توزيعها من خلال المقومات المحولة. ويحتوي كل خط إنتاج على مقوم محول إضافي فائض عن متطلبات التشغيل من أجل تسهيل إجراء عمليات الصيانة دون التأثير على الإنتاج.

وتمتلك الشركة ثلاث وصلات كبلية كهربائية عالية القدرة تمنحها الوصول إلى الشبكة الوطنية المشغلة بواسطة هيئة الكهرباء والماء البحرينية، اثنتين منها ذات قدرة٣٠٠ ميجا فولت أمبير لكل منها تعادل سدس إجمالي حمل المصهر. ويتيح هذا الترتيب للشركة الوصول إلى الكهرباء في حالة أي نقص أو إذا ما وجدت ذلك مفيداً من الناحية التجارية

محطة الكربون

تنتج محطات الكربون الثلاث وتوفر مجموعات أنودات الكربون المعالجة بالفرن سلفاً وعالية الجودة بتكلفة معقولة لخطوط الإنتاج. وبإمكان كل محطة كربون مستقلة إنتاج أنودات خضراء وأنودات معالجة بالفرن ومجموعات أنودات مكتملة، ويوجد بكل محطة وحدة عجن وأفران معالجة ومصنع قضبنة، إضافة إلى مناطق معالجة ملحقة. وتحتوي المحطات على المرافق الضرورية لعملية الخلط والتشكيل ومعالجة خليط الفحم المكلسن وتحويله إلى قوالب أنود تنقل إلى خطوط الإنتاج وفي ألواح التحميل.

وتعمل محطات الكربون ١ و٢ و٣ منذ الأعوام ١٩٧٢ و١٩٩٢ و٢٠٠٥، على التوالي. وتتميز المحطات الثلاث بدرجة عالية من التسيير الأوتوماتيكي وتدار معداتها عن طريق الكمبيوتر. وتنتج محطة الكربون ١ حوالي ١٥٠,٠٠٠ طن سنوياً من أنودات الكربون المعالجة بالفرن للخطوط ١ و٢ و٣، فيما تنتج المحطة ٢ حوالي ١٥٠,٠٠٠ طن سنوياً من أنودات الكربون المعالجة بالفرن للخط ٤، وتنتج المحطة ٣ حوالي ١٧٥,٠٠٠ طن سنوياً للخط ٥. وتعمل المحطة ٣ في الوقت الحالي بنصف قدرتها الإنتاجية، ويمكن الاستفادة من قدرتها المتبقية في خطط التوسع المستقبلية للشركة. وقد جهزت المحطات على نحو يضمن خفض توليد المخلفات إلى أدنى حد لتلافي الإضرار بالبيئة من الغازات المنبعثة وبما يضمن توافق مستويات الانبعاثات مع المعايير الفنية الدولية. وتتوافق المحطات كذلك مع المعايير الفنية للأيزو ١٤٠٠١ (١٩٩٦)، ومعايير السلامة الخاصة بسلسلة تقييم الصحة والسلامة المهنية (OHSAS).

المسابك

تملك الشركة أسطولاً من الشاحنات المخصصة لنقل الألمنيوم المصهور من خطوط الإنتاج الخمسة. ويتم توزيع بعض المعدن السائل مباشرة إلى الصناعات البسيطة المجاورة لموقع التصنيع الخاص بالشركة، فيما تنقل بقية المعدن إلى أحد المسبكين؛ ٢ أو ٣، من أجل السبك في المنتجات المحددة في طلبات العملاء.

وقبل توصيل المعدن السائل إلى المسابك، يتم استخلاص الألمنيوم المصهور ومعالجته في وحدة معالجة. وبصرف النظر عن المنتج الذي سيتم تشكيله، فإن المسابك الخاصة بالشركة توظف نظم مياه مدمجة في عملية تبريد تهدف إلى تصليب المعدن في أشكال متعددة من المنتجات الجاهزة. ويكون كل مسبك مخصصاً لإنتاج مجموعة مختلفة من المنتجات لعملاء الشركة.

وقد بدأ تشغيل المسبك ٢ في عام ١٩٩٢ كجزء من مشروع لإنشاء خط إنتاج رابع، ثم تم إجراء توسعة أخرى للمرفق عندما بدأت الشركة إنشاء مشروع الخط ٥. ويتضمن المسبك ستة مرافق سبك تتألف من مسبك مباشر واحد وأربعة خطوط سبائك معيارية وخط Properzi لإنتاج المنتجات التالية على أساس سنوي:

- قدرة تقريبية تبلغ ١٢٠,٠٠٠ طن من سبائك البروبرزي؛
- قدرة تقريبية تبلغ ١٣٠,٠٠٠ طن من قوالب الدرفلة لشركة جارمكو؛
- قدرة تقريبية تبلغ ٣٦٠,٠٠٠ طن من السبائك المعيارية.

وتعد قدرة الشركة في إنتاج السبائك المعيارية أعلى كثيراً من مبيعاتها الفعلية من هذا المنتج. وتحافظ الشركة على قدرة فائضة لإنتاج السبائك المعيارية بما يساعدها في إدارة التذبذبات الكبيرة في إنتاج منتجات القيمة المضافة أو في الطلب على منتجاتها بواسطة ميدال للكابلات وجارمكو، وهما أكبر عميلين للشركة.

وفي عام ٢٠٠٥ بدأت الشركة إنشاء المسبك ٣ وكان الغرض الأساسي منه خدمة احتياجات السبك لخط الإنتاج الجديد رقم ٥، وبلغت قدرته حوالي ٣٥٠.٠٠٠ طن من قضبان السحب عالية الجودة سنوياً. ويستخدم المسبك ٣ تقنية السبك المعروفة باسم Wagstaff والتي تعتبر أفضل التقنيات في الصناعة.

مصنع التكليس

تعد الشركة من بين مصاهر الألمنيوم القليلة في العالم التي تمتلك مصنع تكليس في الموقع. وقد بدأ مرفق مصنع التكليس العمل في عام ٢٠٠١، وهو يعتمد على تقنية نظام التحكم الموزع. وكانت القدرة الأصلية لمصنع التكليس الخاص بالشركة حوالي ٤٥٠.٠٠٠ طن من الفحم البترولي المكلس سنوياً في وقت بدء التشغيل، ومع ذلك، فقد قامت الشركة بتحسين القدرة الإنتاجية في فترات لاحقة لتصل إلى ٥٥٠.٠٠٠ طن سنوياً. وتفي هذه القدرة الإنتاجية بكافة احتياجات الشركة من الفحم البترولي المكلس (حوالي ٣٢٥.٠٠٠ طن سنوياً)، ويمكن للشركة تصدير الكمية المتبقية إلى مصاهر الألمنيوم الأخرى.

وتقوم الشركة باستيراد المادة الخام الرئيسية لمصنع التكليس، وهي الفحم البترولي الخام، من عدد من البلدان ويتم خلطه وتكليسه في اثنين من الأفران الدوارة العاملة بالغاز. ويقع مصنع التكليس الخاص بالشركة داخل مجمع المرفأ البحري، وهو ما يسهل الوصول الفوري إلى واردات المادة الخام والنقل البحري للإنتاج الزائد من أجل التصدير. وتقوم الشركة بنقل الفحم المكلسن الذي تستخدمه في إنتاج الشركة الخاص مباشرة إلى محطات الكربون على مسافة تمتد لحوالي ١٠ كيلو مترات في شاحنات صهريجية سعة كل منها ٣٠ طن. ونظراً لظروف الإنتاج المواتية في مصنع التكليس، فإنه يمكن للشركة إنتاج فحم مكلس عالي الجودة نسبياً. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية، قامت الشركة بتصدير حوالي ٤٥٠,٠٠٠ طن من الفحم المكلسن إلى مصاهر الألمنيوم في الإمارات العربية وجنوب أفريقيا وأستراليا وإيران وهولندا. ويسمح بيع الفحم المكلسن إلى المصاهر الأخرى أن تقوم الشركة بتشغيل مصنع التكليس بكامل طاقته تقريباً. وفي كل حال، فقد تستخدم الشركة القدرة الزائدة في إنتاج الفحم المكلسن في إنتاجها الخاص كجزء من خطط النمو والتوسع.

إضافة إلى ذلك، تملك الشركة محطة لتحلية المياه تشكل جزءاً من مصنع التكليس. وتستخدم الحرارة الناتجة عن عملية التكليس في توليد البخار للمحطة، وهو ما يسمح بإنتاج مياه الشرب من مياه البحر للاستخدام من قبل هيئة الكهرباء والماء البحرينية. ويستخدم المرفق أربعة أجهزة تقطير

متعددة الأثر يمكنها إنتاج ما يصل إلى ٤٠,٠٠٠ متر مكعب من مياه الشرب يومياً بما يتوافق مع معايير النقاء الخاصة بمنظمة الصحة العالمية. تنتج الشركة حالياً ما يقرب من ٣٨,٠٠٠ متر مكعب من المياه الصالحة للشرب يومياً، تُستخدم منها ٥٠٠٠ متر مكعب في مصنع التكليس بينما تُباع النسبة المتبقية إلى حكومة البحرين وأطراف أخرى.

المرفأ البحري

يضم مجمع المرفأ البحري بالشركة مرفأً يمكنه استيعاب سفن تصل حمولتها إلى ٦٠,٠٠٠ طن. ويقع المرفأ على بعد ١٠ كيلومترات تقريباً من موقع المصهر الرئيسي للشركة. كذلك فإن المرفأ البحري للشركة يعد بمثابة مرفق تخزين رئيسي للمواد الخام الأساسية، مثل الألومينا والفحم البترولي الخام عندما يتم تفريغها. وتقوم الشركة بنقل الألومينا إلى موقع المصهر براً، وتصدر الفحم المكلسن الزائد عبر المرفأ البحري.

المبيعات والتسويق

عملت الشركة تاريخياً بوصفها شركة تصنيع بموجب شروط اتفاقية الحصص المبرمة مع المساهمين. راجع "عقود المواد - اتفاقية الحصص". وبموجب شروط اتفاقية الحصص، فقد اعتاد مساهمو الشركة الحصول على إنتاج الألمنيوم بالكامل بالتناسب مع ملكيتهم في رأس المال الصادر للشركة. وفي عام ١٩٩٩، فوضت الشركة من قبل اثنين من مساهميها في ذلك الوقت، وهما حكومة البحرين وصندوق الاستثمارات العامة السعودي لتسويق الحصص الخاصة بهما من الألمنيوم، فيما استمر المساهم الثالث، وهي شركة بريتون، في الحصول على حصته من الألمنيوم مباشرة. وكان هذا التسويق يجرى من خلال شركة ألبا للتسويق والتي كانت شركة مشتركة غير مسجلة بين حكومة البحرين وصندوق الاستثمارات العامة السعودي. وقد استمر هذا الترتيب حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، وحتى بعد نقل كافة أسهم صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى شركة سابك للاستثمارات الصناعية عام ٢٠٠٣، وأسهم حكومة البحرين إلى شركة ممتلكات في عام ٢٠٠٦.

وفي عام ٢٠٠٧، في خطوة محفزة بالإصلاحات الاقتصادية في مملكة البحرين ومن أجل تعزيز التسويق التجاري لعملياتها، وافق مساهمو الشركة ومجلس الإدارة على الدمج الكامل لأنشطة شركة ألبا للتسويق في عمليات الشركة. وقد اكتمل ذلك الدمج في ١ يناير ٢٠٠٨، عندما بدأت الشركة تسويق وبيع حصة ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية (لكن باستثناء بريتون) من إنتاجها من الألمنيوم لصالحها. وفي عام ٢٠٠٩، وافقت الشركة على تسويق كامل حصة بريتون البالغة ٣% من إجمالي إنتاجها من الألمنيوم. وفي أبريل ٢٠١٠، قامت الشركة بشراء جميع أسهم بريتون وتوزيعها كأرباح أسهم في سبتمبر ٢٠١٠ على مساهميها الحاليين. ومن المقرر توزيع تلك الأسهم على الفور بعد التحويل. تقوم الشركة حالياً بتسويق وبيع جميع إنتاجها من الألمنيوم إلى أطراف أخرى وفق شروط تجارية. راجع "عوامل المخاطرة – اتفاقية الحصص تُحد من قدرة الشركة على بيع الألمنيوم إلى أطراف أخرى مشترية" و" – عقود المواد – اتفاقية الحصص."

عملية المبيعات

نظراً لكون الشركة أحد منتجي الألمنيوم المعروفين الذين يتميزون بقاعدة عملاء قوية، فإنها قادرة على بيع غالبية إنتاجها من المعادن، ومن ثم فإن مقدار الأطنان السنوية المبيعة يعتمد في الأساس على قدرتها الإنتاجية. وفي الوقت نفسه، يؤثر طلب السوق وأسعار منتجات معينة على مزيج مبيعات الشركة السنوية. وقبل إبرام العقود مع العملاء، يتلقى قسم التسويق تقديرات داخلية عن القدرة الإنتاجية للعام التالي من فريق إنتاج المعادن. وتقع مرافق الإنتاج لغالبية عملاء الشركة الكائنين في مملكة البحرين بالقرب من المصهر؛ ونتيجة لذلك، تعتقد الشركة أن بإمكانهم الاستفادة من منتجاتها في عمليات التصنيع لديهم بتكلفة منخفضة نسبياً مقارنة بمنتجات المصنعين الآخرين. على سبيل المثال، ميدال للكابلات وجارمكو، وهما اثنان من أكبر عملاء الشركة، يتمركزان بمكان قريب للغاية من مصهر الشركة. وتستخدم ميدال للكابلات المعدن السائل في مرافق الإنتاج الخاصة بها، ويمكن للشركة نقله بسرعة من مصهرها إلى مرافق الإنتاج لدى ميدال للكابلات. ويساعد هذا النهج في توفير التكاليف المرتبطة بشراء السبائك وإذابتها قبل الاستخدام. وبالمثل، فإن الشركة تقوم ببيع ونقل قوالب الدرفلة إلى جارمكو، والتي تستخدمها في مرافق التصنيع الخاصة بها. وبفضل هذا المستوى من التكامل بين مصهر الشركة ومرافق الإنتاج لدى عملائها، فقد استطاعت الشركة إبرام عقود مبيعات طويلة نسبياً لثلاث سنوات مع جميع عملائها باستثناء عميل واحد في مملكة البحرين. وقد تم تخصيص إنتاج الألمنيوم بالشركة في البداية إلى عملائها القدامى، بما في ذلك جارمكو (قوالب الدرفلة بشكل أساسي) وميدال للكابلات (المعدن السائل بشكل أساسي).

وتقوم الشركة ببيع الجزء المتبقي من إنتاجها إلى العملاء في أسواق مختلفة ولأنواع منتجات مختلفة استناداً إلى اعتبارات تشمل وضعها في السوق وقدرتها على تحقيق المستويات الأعلى من المبيعات لمنتجاتها ذات القيمة المضافة العالية. هذه المرونة تمكن الشركة من زيادة مزيج المنتجات ووضع الخطط المناسبة لإعادة تزويد معدات الإنتاج بالأدوات اللازمة للتحول من إنتاج منتج معين إلى آخر. وتجرى مفاوضات التعاقد السنوية مع عملاء الشركة في الفترة بين سبتمبر وديسمبر بشأن عمليات التسليم المقررة في العام التالي. وتقوم الشركة بالاتفاق على الأقساط التي سيتم حسابها على متوسط سعر الألمنيوم النقدي في بورصة لندن للمعادن مع عملاء الشركة استناداً إلى نوع المنتج، والمواصفة، وتكلفة الشحن، وشروط الدفع. وخلال هذه العملية، يساعد الشركة ووكلاءها في الأسواق الأسيوية في تأمين العقود.

استراتيجية المبيعات

تمثل المبيعات المباشرة إلى العملاء حالياً قناة المبيعات الرئيسية للشركة لمنتجات الألمنيوم، وهي تمثل ٨٠% تقريباً من المبيعات الإجمالية، وتنوي الشركة مواصلة توسيع مبيعاتها المباشرة. اعتمدت قنوات التسويق والتوزيع لدى الشركة بصفة تقليدية على التجار أو الوكلاء بشكل مكثّف فيما

يتعلق بجهود المبيعات خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن استخدام الوكلاء لم يترتب عليه فقط تكاليف إضافية للوصول إلى قاعدة عملاء كافية، لكنه حال أيضاً دون استحواذ الشركة على المزايا الكاملة لمنتجاتها في السوق كما حال دون تطوير خبرة محلية بالأسواق. ولقد عمدت الشركة في عام ٢٠٠٦ إلى إجراء مراجعة كاملة وإصلاح شامل لاستراتيجياتها التسويقية التي أكّدت على المبيعات المباشرة. ومن بين المزايا الهامة لنهج المبيعات المباشرة أنه يتيح تجميع معلومات عن السوق فيما يتعلق بالمنتجات المختلفة. تعمل هذه المعلومات على تحسين قدرة الشركة على تكييف مزيج منتجاتها على نحو ملائم للوفاء بالطلب السوقي من خلال إعادة تجهيز منشآتها الإنتاجية المرنة، وهذا يشمل المسابك بصفة أساسية.

تُمثل المبيعات المباشرة الآن قناة المبيعات الوحيدة للشركة إلى العملاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد قامت في عام ٢٠١٠ بمدّ تطبيق هذا المنهج على العملاء في أوروبا. وفي آسيا، تقتصر مبيعات الشركة المباشرة على إنتاج السبائك المعيارية. وفي ظل ترتيبات الوكالة للشركة من أجل بيع منتجات أخرى في آسيا، والتي يتم الاتفاق عليها عادة على أساس سنوي، فإنها تدفع عمولة للوكلاء عن كل طن من المبيعات، وهي عبارة عن نسبة من العلاوة التي يتم تأمينها لكل طن. ورغم استخدام وكلاء في آسيا، إلا أن الشركة عمدت مؤخراً إلى زيادة اتصالها المباشر مع العملاء في المنطقة.

وتهدف الشركة إلى تحسين استراتيجيتها للمبيعات بشكل أكبر من خلال إقامة علاقات طويلة الأجل مع العملاء، وتلك خطوة هامة على طريق استقرار حجم المبيعات في ظل بيئة اقتصادية مليئة بالتحديات أو في ظل الانكماش في دورة الأعمال. على سبيل المثال، اتسم حجم مبيعات الشركة بالمرونة والاستقرار على مدار الأعوام الثلاثة الماضية. ورغم أن غالبية عقود مبيعات الشركة الحالية تغطي فترات تصل حتى عام واحد، إلا أن الشركة تسعى إلى زيادة مدة جزء من مبيعاتها الإجمالية على الأقل بموجب هذه العقود إلى فترات تبلغ ثلاث سنوات تقريباً. وفي عام ٢٠٠٧، تمكنت الشركة من تأمين عقد مبيعاتها الأول لمدة ثلاث سنوات مع أحد العملاء، واعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٠، فإنه يجري بيع ٤٤% من المبيعات الإجمالية للشركة بموجب عقود طويلة الأجل.

العملاء الرئيسيون

تتألف قاعدة عملاء الشركة الرئيسيين من شركات تصنيع كائنة بصفة أساسية في دول مجلس التعاون الخليجي. ومتوسط طول العلاقات التجارية مع أفضل خمسة عملاء للشركة يزيد عن ٢٨ عام. يوضح الجدول أدناه أحجام المبيعات الإجمالية لعملاء الشركة الرئيسيين عن الفترات المشار إليها:

	العام المنتهي في ٣١ ديسمبر،			فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠
العميل			**الطن (%)**		
شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم (جارمكو)	١٥٣,٦١٨ (١٧%)	١٤٧,٦٢٠ (١٧%)	١٢٢,٤٦٤ (١٤%)	٤٩,٥٥٦ (١١%)	٦٩,٣٠٧ (١٦%)
ميدال للكابلات	١٤٨,٩٤٥ (١٧%)	١٤٢,٨٩٦ (١٧%)	١٣٤,٣٥٣ (١٦%)	٦٢,٤٥٨ (١٤%)	١٠١,٨٩٢ (٢٤%)
شركة منتجات الألمنيوم المحدودة (الوبكو)	٤٥,٦٦٧ (٥%)	٤٩,٥٠٣ (٦%)	١٩,٧٧٧ (٢%)	٩,٢٨٤ (٢%)	١٦,٩٧٧ (٤%)
التيسير	٢٩,٧٩٢ (٣%)	٣٣,٥١٢ (٤%)	٢٧,٠٨١ (٣%)	١٠,٦٤٣ (٢%)	١٣,١٧٤ (٣%)
شركة البحرين لتصنيع السبائك المعدنية (بامكو)	٢٢,٩٨٢ (٣%)	٢٢,٩٧٦ (٣%)	٢٣,٥٣٤ (٣%)	١٢,٤٩٩ (٣%)	١١,٥٧٩ (٣%)
آخرون	٤٧٨,٦٤٣ (٥٥%)	٤٤٩,٦٢٠ (٥٣%)	٥٤٢,٣٩٥ (٦٢%)	٣٠٠,٠٦٢ (٦٨%)	٢١٤,١٣٧ (٥٠%)
الإجمالي	٨٧٩,٦٤٧ (١٠٠%)	٨٤٦,١٢٧ (١٠٠%)	٨٦٩,٦٠٤ (١٠٠%)	٤٤٤,٥٠٢ (١٠٠%)	٤٢٧,٠٦٦ (١٠٠%)

مثلت المبيعات لعملاء الشركة الخمسة الرئيسيين ما نسبته ٣٨% من مبيعاتها في عام ٢٠٠٩ و٥٠% خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠. وقد كانت جارمكو وميدال للكابلات أكبر عميلين للشركة منذ ١٩٨٥ و١٩٧٨، على التوالي، وقد مثلت مبيعاتها لهما مجتمعين معاً ٢٩% من مبيعات الشركة الإجمالية في عام ٢٠٠٩، و٤٠% في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠، من قوالب الدرفلة والسبائك والمعدن السائل بصفة أساسية. ومنذ أن بدأت الشركة عملياتها في عام ١٩٧١ لعبت دوراً مباشراً في التنمية الاقتصادية للبحرين ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وتحظى الشركة بعلاقات عملاء قوية مع شركات التصنيع المحلية والإقليمية. يوجد موقع الشركة على مقربة شديدة من عمليات التصنيع الرئيسية لكل من جارمكو وميدال للكابلات وعلاقتها التجارية مع جارمكو مدعومة بإسهامات حالية متميزة ومتبادلة بواسطة كل من شركتي ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية. تُنتج جارمكو حالياً ما يقرب من ١٦٥,٠٠٠ طن سنوياً من الألمنيوم المدرفل على البارد وتشمل مجموعة منتجاتها: اللفائف المدرفلة على البارد ودوائر الألمنيوم في مجموعة من السبائك والألواح ورقائق الألمنيوم. ووفقاً لما تقوله ميدال للكابلات، تبلغ قدرة منشآتها الإنتاجية ما يقرب من ١٨٠,٠٠٠ طن سنوياً، وهي تُنتج مجموعة متنوعة من المنتجات، تشمل قضبان وأسلاك الألمنيوم وقضبان وأسلاك سبائك الألمنيوم ومجموعة من موصلات الخطوط العلوية والفولاذ المكسو بالألمنيوم والمنتجات المعالجة بالبثق. انظر "معاملات متعلقة بأطراف ذات صلة ومعاملات محددة أخرى." وبالإضافة إلى جارمكو وميدال للكابلات، فإن عملاء الشركة الرئيسيين في مملكة البحرين هم باليكسكو والوويل وبامكو. قد أكملت الشركة أثناء عام ٢٠٠٩ تقييماً كاملاً للأسعار في سوق البحرين، ونتيجة لذلك أعادت الشركة التفاوض في نهاية الأمر مع عملاء صناعاتها التحويلية في مملكة البحرين لضمان كون جميع العقود الجديدة قائمة على أساس تجاري محض.

ومنذ أن بدأت عمليات الشركة كانت أسواق مبيعاتها المستهدفة هي دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز بصفة خاصة على قاعدة عملائها الداخلية في مملكة البحرين. ففي المملكة العربية السعودية، يتمثل عملاء الشركة الرئيسيون في ألوبكو والتيسير وألينكو ودورال. وتماشياً مع خطة عملها الحالية، ترمي الشركة إلى مواصلة تحديد فرص إضافية لتوسيع أسواقها التصديرية إلى مناطق أخرى. على سبيل المثال، مثلت مبيعاتنا لأوروبا خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠ نسبة ٩% من مبيعاتها الإجمالية مقارنة بنسبة ٥% في العام السابق ٢٠٠٩ كاملاً. وقد كان توسع مبيعاتها مؤخراً إلى أوروبا مدفوعاً بجهود تسويقية مباشرة جديدة ومُركزّة في تلك المنطقة إلى جانب زيادة الطلب على منتجاتها ذات القيمة المضافة العالية، وهي بالتحديد قضبان السحب وسبائك البروبرزي. وعملاء الشركة الرئيسيون في الوقت الراهن في أوروبا هم سابا، ورونال ألومينيوز كورتيزو، وألكو إكسلبيسا، وهيرمان، وجوتمان، وبوربيت، وإيه تي إس أوروبا. ومن المتوقع أن تظل أوروبا سوقاً تصديرية جذابة في المستقبل القريب نظراً لزيادة الطلب عقب الوصول إلى الطاقات الإنتاجية القصوى في تلك المنطقة وانخفاض العرض من روسيا، إلى جانب الإلغاء المتوقع للرسوم على منتجات الألمنيوم القادمة من دول مجلس التعاون الخليجي.

كما أن الشركة أدركت فرص النمو المتواصل في الطلب على الألمنيوم في آسيا بفضل الأداء الاقتصادي القوي بشكل عام لتلك المنطقة واستقرارها السياسي على مدار السنوات الأخيرة. ورغم أن الشركة لم تعتد توجيه مبيعاتها إلى آسيا، إلا أن موقعها وقربها من مسارات النقل البحرية إلى المنطقة يوفر فرصاً سانحة لاستغلال الطلب القوي والمتواصل على الألمنيوم من عدد من الأسواق الآسيوية، ولا سيما الصين. ومن بين عملاء الشركة الرئيسيين في آسيا شركات دونج وا، وسونجوو، وواي شين، ويونايتيد ألومنيوم إنداستري، ويو بي إي إنداستري وتاي ميتالز وتويوتا. وفي عام ٢٠٠٩ ارتفعت مبيعات الشركة من السبائك المعيارية إلى آسيا بشكل كبير، وكان ذلك يرجع بصفة أساسية إلى الأزمة الاقتصادية العالمية. فقد نجم عن الركود الاقتصادي هبوط حاد في الطلب على منتجاتها ذات القيمة المضافة، مما أدى إلى زيادة تصنيعها للسبائك المعيارية بشكل كبير. إن الشركة تبيع السبائك المعيارية الزائدة إلى مخازن بورصة لندن للمعادن في آسيا لاستغلال أسعار الشحن المنخفضة نسبياً والعلاوات الأكثر ارتفاعاً على أسعار السبائك في تلك المنطقة. وبخلاف أسواقها التصديرية الرئيسية، فإن للشركة أيضاً عدد من العملاء في جنوب أفريقيا، من بينهم هولامين وويسبيكو.

يبين الجدول أدناه مبيعات الشركة الإجمالية (والنسبة المئوية المناظرة) في أسواقها المختلفة عن الأعوام المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وعلى مدار الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠:

	العام المنتهي في ٣١ ديسمبر،			فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
المنطقة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠
	(بالألف طن (نسبة مئوية % من إجمالي مبيعات الألمنيوم))				
البحرين.....	٣٧٤ (٤٢%)	٣٩٦ (٤٧%)	٣٥٣ (٤١%)	١٥٣ (٣٤%)	٢١٥ (٥٠%)
آسيا.....	١٤٨ (١٧%)	١٦١ (١٩%)	٣٥٥ (٤١%)	٢١٣ (٤٨%)	٨٧ (٢١%)
الدول الأخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....	١٨٦ (٢١%)	١٩٩ (٢٣%)	١١٩ (١٣%)	٥٣ (١٢%)	٨٥ (٢٠%)
أوروبا....	١٣٧ (١٦%)	٨٠ (١٠%)	٤٣ (٥%)	٢٦ (٦%)	٤٠ (٩%)
أمريكا الشمالية.....	٣٥ (٤%)	١٠ (١%)	—— (%)	—— (%)	—— (%)
الإجمالي.....	**٨٨٠ (١٠٠%)**	**٨٤٦ (١٠٠%)**	**٨٧٠ (١٠٠%)**	**٤٤٥ (١٠٠%)**	**٤٢٧ (١٠٠%)**

التوزيع واللوجستيات

تحتل الشركة موقعاً استراتيجياً للاستفادة من شبكات النقل البري للوصول المباشر إلى عملائها في مملكة البحرين والدول المجاورة فضلاً عن استغلال مسارات النقل البحرية لتسيير الشحنات إلى عملائها الدوليين، بما يتيح بعض التوفير في التكلفة من حيث النقل وشحن منتجاتها. ولدى الشركة منشآت تخزين في الموقع، تشمل ساحة تخزين كبيرة لمنتجاتها إلى حين توزيعها.

التوزيع المحلي

تنقل الشركة معظم منتجاتها من الألمنيوم إلى عملائها المحليين عن طريق البر. ويتطلب المعدن السائل معالجة خاصة أثناء النقل تتضمن نقل مراجل الصهر بالشاحنات باستخدام مركباتها المخصصة لنقل المعادن. ويوجد حالياً عميل واحد من عملاء الشركة داخل مملكة البحرين يقوم باستخدام وسائل النقل الخاصة به لنقل المعدن السائل من مصهر الشركة إلى وحدته التصنيعية.

التوزيع الإقليمي

تقوم الشركة بشكل عام بنقل منتجاتها عن طريق البر إلى عملاء كائنين في دول مجلس التعاون الخليجي ومواقع أخرى في الشرق الأوسط قريبة نسبياً من مصهرها. وفيما يتعلق بالعملاء الآخرين في الشرق الأوسط الذين لا تستطيع الشركة الوصول إليهم عن طريق البر، فإنها تبيع منتجاتها على أساس نظام سيف (CIF) (خالص التكلفة والتأمين وأجرة الشحن).

التوزيع الدولي

يجري نقل الألمنيوم الذي تقوم الشركة بتصديره خارج منطقة الشرق الأوسط عبر البحر في حاويات شحن وشحنات مجزأة. وتقوم الشركة في معظم الحالات باستعمال مقاولين لنقل منتجاتها على قاطرات إلى ميناء البحرين، حيث يتم وضعها في حاويات شحن بواسطة مُشغل الميناء.

وإذا تطلبت الشروط التعاقدية أن تقوم الشركة بتوصيل الألمنيوم إلى مصنع أو مستودع عميل دولي معين، فإنها ترتب إجراءات التخليص الجمركي والشحن من خلال وكيل. وتطبق الشركة حالياً ترتيبات التوزيع هذه على عملائها الأوروبيين.

شراء خدمات الشحن والنقل

تحصل الشركة على أسعار الشحن من خطوط شحن مختلفة في بداية كل عام وتسعى جاهدة لتسيير الشحنات عن طريق شركة النقل الأقل تكلفة إلى كل وجهة، وذلك يخضع لتوافر الحاويات ووقت النقل وتفضيلات العملاء وتوافر الشحنات المجزأة. وتقوم الشركة بالتعاقد على خدمات النقل البري من خلال سياستها وإجراءاتها القياسية الخاصة بالعطاءات والموضوعة لشراء البضائع والخدمات.

المنافسة

تُعد صناعة الألمنيوم العالمية صناعة محكمة نسبيًا وذات تنافسية عالية، وتتميز بمجموعة واسعة من المنتجين الجيدين الذين يسعون إلى تحقيق اقتصاديات الحجم من خلال توسيع النطاق الجغرافي لجهود مبيعاتها إلى أبعد ما يمكن. راجع "نظرة عامة على الصناعة والاقتصاد البحريني الكُلي". وتشمل المعوقات الرئيسية التي تواجه الدخول في صناعة الألمنيوم متطلبات النفقات الرأسمالية الكبيرة، والوقت المطلوب لبناء مصاهر الألمنيوم، والحاجة إلى تأمين الوصول إلى إمدادات طاقة ذات تكلفة منخفضة، والتكنولوجيا، والمواد الخام. وقد أسهمت تكاليف الطاقة والأرض والنقل المنخفضة نسبيًا في تكلفة إنتاج بالشركة قدرها ١٢٦٨ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٩ و١٣٨٩ دولار أمريكي للطن خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠، مقارنةً بمتوسط الصناعة والذي يساوي ١٤٥٣ دولار أمريكي، و١٦٠٧ دولار أمريكي للطن خلال تلك الفترات، على التوالي، وذلك وفقًا لـCRU Strategies. وأدى هذا إلى تصنيف الشركة في الربع الأول بالنسبة لتكلفة صناعة الألمنيوم في عام ٢٠٠٩ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، وفقًا لإحصاءات CRU Strategies.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط في وضعية تهيؤها للظهور كمركز رئيسي لإنتاج الألمنيوم، ويرجع ذلك أساسًا إلى الموثوقية والوصول السهل إلى مصادر الطاقة الرئيسية بها، والتي شكلت حوالي ٣٢٪ من متوسط تكاليف التشغيل بالموقع في هذه الصناعة خلال عام ٢٠٠٩. كما أن المنطقة في وضع مواتٍ من حيث تكاليف الوقود التنافسية وقربها الجغرافي من أسواق التصدير الكبيرة. ويكمن منافسو الشركة الرئيسيون في شركات إنتاج الألمنيوم الدولية الأخرى، ولا سيما تلك النشطة أو العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك دوبال في دبي والتي يُتوقع أن تتجاوز قدرتها الإنتاجية مليون طن بحلول عام ٢٠١١، والإمارات للألمنيوم في أبوظبي، والتي يُتوقع أن تبلغ قدرتها الإنتاجية نحو ٧٨٠.٠٠٠ طن (قضبان السحب، وسبائك البروبرزي، والسبائك المعيارية)، وشركة كاتالوم في قطر بقدرة متوقعة تبلغ نحو ٥٩٧.٠٠٠ طن بحلول عام ٢٠١١ (قضبان السحب، وسبائك البروبرزي، والسبائك المعيارية)، وصحار ألمنيوم في عمان بقدرة حالية تبلغ نحو ٣٦٠.٠٠٠ طن (السبائك المعيارية) إلى جانب المصهرين المزمع إنشاؤهما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبحسب CRU Strategies، تتوقع الشركة زيادة في التنافس على العملاء في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث يتصاعد الإنتاج في المصاهر الجديدة بالمنطقة، بما في ذلك الإمارات للألمنيوم وكاتالوم اللتين بدأتا عملياتهما في أواخر عام ٢٠٠٩.

المواد الخام والمورِّدون

وفقًا لمعايير صناعة الألمنيوم، تمثل المواد الخام أكبر عنصر في التكاليف التشغيلية لدى الشركة. في عام ٢٠٠٩، بلغت تكلفة المواد الخام بالشركة، بما في ذلك الغاز الطبيعي، كنسبة من مجموع تكاليف المبيعات ٦٣.٩٪، ووصلت ٦٧.٦٪ من تكلفة المبيعات خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠. وتتوقع الشركة أن ترتفع أسعار مدخلات المواد الخام الرئيسية في قطاع الألمنيوم، ولاسيما الألومينا والفحم البترولي الخام في السنوات المقبلة، ومن الممكن أن يؤدي هذا إلى ظهور تحديات تتعلق بالإمداد بالنسبة لمنتجي الألمنيوم في جميع أنحاء العالم. وباستثناء الغاز الطبيعي، تعتمد الشركة على الواردات في جميع مدخلات المواد الخام التي تستخدمها في عمليات الإنتاج، ولذلك فإن الشركة تسعى للتفاوض على عقود توريد بشروط مواتية، في المقام الأول على الغاز الطبيعي، والألومينا، والفحم البترولي الخام، والقار، وفلوريد الألمنيوم.

الغاز الطبيعي

المصدر الرئيسي للطاقة اللازمة لعمليات الشركة هو الكهرباء التي تولدها أربع محطات طاقة تابعة للشركة في الموقع، وتدار كل واحدة منها بالغاز الطبيعي. وتلبي الشركة جميع احتياجاتها من الغاز الطبيعي من خلال عقد توريد غاز طويل الأجل مع شركة بابكو. راجع "عقود المواد - عقد توريد الغاز الطبيعي من بابكو". وفي عام ٢٠٠٩، بلغت تكلفة الغاز الطبيعي ١٠٪ من تكلفة مبيعات الشركة.

الألومينا

الألومينا - المادة الخام الرئيسية المطلوبة في عملية إنتاج الألمنيوم – هي مادة بيضاء حبيبية تُسمى بتعبير أدق أكسيد الألمنيوم. ويتم إنتاج هذه المادة من خامات البوكسيت (سيليكات الحديد والألمنيوم) واستخراجها من المناجم في مواقع مختلفة في جميع أنحاء العالم، في المقام الأول في أستراليا والبرازيل وروسيا والهند وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتستخدم الشركة عملية التصنيع هول-هيرولت في إنتاجها للألمنيوم الأساسي التي تُستخدم

لفصل الألومينا من خلال الاختزال الإلكتروليتي إلى الأجزاء المكونة لمعدن الألمنيوم وغاز الأكسجين. يُستخدم نحو ١.٩٢ طن من الألومينا لإنتاج طن واحد من الألمنيوم.

ولتفادي الاعتماد على مورد واحد، تستورد الشركة ما يصل إلى ١,٧٠٠,٠٠٠ طن من الألومينا من موردين متعددين بموجب عقود بمدد تتراوح ما بين عام واحد وأربعة أعوام. بالإضافة إلى ذلك، تشتري الشركة كميات صغيرة من الألومينا من سوق البضاعة المتوفرة فيها حال الشراء. ويرتبط سعر سوق الألومينا ارتباطًا مباشرًا بسعر الألمنيوم، ومن ثَمَّ تضمن الشركة أن يشارك موردو الألومينا في مخاطر التقلبات في أسعار بورصة لندن للمعادن. وعلى مدار الفترة من العامين ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩، دفعت الشركة للألومينا معدل ارتباط بسعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن يتراوح بين ١٤% و١٥%. وفي عام ٢٠٠٩، بلغت تكلفة الألومينا ٦١٪ من تكلفة الشركة الإجمالية للمواد الخام.

الفحم البترولي الخام والفحم المكلسن

يُستخدم كلٌّ من الفحم المكلسن والقار لإنتاج الأنودات التي تستخدمها الشركة في عملية صهر الألمنيوم. وتعد الشركة واحداً من بين مصاهر الألمنيوم القليلة في العالم التي لديها مصنع داخلي لتكليس الكوك، ويتمتع هذا المصنع بالقدرة على إنتاج ما يقرب من ٥٥٠,٠٠٠ طن من الفحم المكلسن سنويًا. والمادة الخام الرئيسية المستخدمة في إنتاج الكوك المكلسن هي الفحم البترولي الخام المشتق من وحدات التكرير في معامل تكرير النفط. ولا تستورد الشركة سوى الفحم البترولي الخام عند درجة الأنود، وهذا يعني أنه يجب أن يحتوي على مستويات منخفضة نسبيًا من الكبريت والمعادن. وتقوم الشركة بتدبير هذه المادة الخام من جميع أنحاء العالم، حيث تحصل على الجزء الأكبر من الكويت والصين والبرازيل. ويتطلب إنتاج طن واحد من الكوك المكلسن ما يقرب من ١.٤ طن من الفحم البترولي الخام، فيما يتطلب إنتاج طن واحد من الألمنيوم ٠.٤ طن من الفحم المكلسن.

يسمح حجم مصنع التكليس الخاص بالشركة بتلبية جميع احتياجاتها التشغيلية الحالية وبيع فائض الإنتاج. وتستخدم الشركة حاليًا ما يقرب من ٣٢٥,٠٠٠ طن من الفحم المكلسن في عملية إنتاج الأنود سنويًا، بينما تصدر نحو ١٦٠,٠٠٠ طن. وتكفي السعة الزائدة لدعم خطط التوسع المستقبلية للشركة. وعند تشغيل مصنع التكليس الخاص بالشركة بسعته السنوية الكاملة التي تبلغ ٥٥٠,٠٠٠ طن، فإنه يتطلب ما يقرب من ٧٧٠,٠٠٠ طن من الفحم البترولي الخام.

القار

تستورد الشركة في الوقت الحاضر ثلاثة خلطات مختلفة من القار لاستخدامها في عملياتها، وتسمح هذه الإستراتيجية للشركة بالحد من تكاليف الشراء. والقار هو مشتق من قطران الفحم، ويُعد أحد المكونات الأساسية في الأنودات التي تنتجها الشركة وتستخدمها في مصهر الألمنيوم الخاص بها. وتلبي الشركة احتياجاتها من القار عبر الشراء من عدة موردين على أساس طويل الأجل، ويأتي الجزء الأكبر من الصين وكوريا وأوروبا. ويلزم حوالي ٠.٠٨ طن من القار لإنتاج طن واحد من الألمنيوم.

فلوريد الألمنيوم

يعمل فلوريد الألمنيوم كمذيب في صناعة صهر الألمنيوم، وعلى الرغم من أنه يمثل نسبة ضئيلة من المدخلات في عملية الصهر بالشركة، إلا أنه مهم جدًا لإدارة مستويات فعالة من استهلاك الكهرباء. وهو عبارة عن مادة كيميائية تُستخدم في صهر الألمنيوم، كإلكتروليت لتحويل أكسيد الألمنيوم إلى معدن الألمنيوم في عملية التصنيع هول-هيرولت. ولدى الشركة عقود لتوريد ما يقرب من ١٥,٠٠٠ طن من فلوريد الألمنيوم سنويًا. ويتطلب إنتاج طن واحد من الألمنيوم ٠.٠١٧٢ من فلوريد الألمنيوم.

وبفضل عمليات الشركة المتواصلة وطويلة الأجل في منطقة الخليج العربي، فقد نجحت في الحفاظ على علاقات إيجابية مع موردي فلوريد الألمنيوم. ونظرًا للاستهلاك المنخفض نسبياً من هذه المادة الكيميائية في عملية صهر الألمنيوم، فقد تحسنت قدرة الشركة على تصدير فلوريد الألمنيوم وفق شروط تجارية تنافسية بالتوافق مع ازدياد إنتاجها.

الممتلكات العقارية

توجد كافة الأراضي ومنشآت التشغيل التابعة للشركة في مملكة البحرين، وبشكل أساسي في موقع الشركة الصناعي في عسكر. وبدءًا من ٣٠ يونيو ٢٠١٠، صارت الشركة تمتلك قطعًا من الأرض تبلغ مساحتها الإجمالية نحو ١,٢٧٢,٦٢٨.١ متر مربع، وتستأجر قطع أراضي تبلغ مساحتها الإجمالية نحو ١,٣١٥,٠٠٥ متر مربع. وتشغل منشآت التصنيع معظم هذه الأراضي.

وتقع خطوط الإنتاج الأولية الثلاثة لدى الشركة (الخطوط ١ و٢ و٣) على الأراضي التي تم شراؤها من حكومة البحرين في عام ١٩٧١. ووفقًا لأحكام اتفاقية شراء الأراضي، لا يمكن للشركة استخدام الأرض لأي غرض آخر غير تشغيل مصهر الألمنيوم، ولا يمكنها التصرف في الأرض دون موافقة حكومة البحرين.

ويوجد خط الإنتاج رقم ٤ وإحدى محطات الطاقة (محطة الطاقة ٣) على أرض مملوكة لحكومة البحرين، ولكن الشركة حصلت على حق الانتفاع على هذه الأرض من حكومة البحرين. كما أنها تستأجر الأرض المقام عليها أكبر خط إنتاج تم تركيبه حديثًا، الخط ٥، بالإضافة إلى العقار الإضافي في الجزء الجنوبي من موقع الشركة، من حكومة البحرين وفقًا لعقود إيجار لفترات تتراوح بين ٢٥ و١٤ سنة، على التوالي. وتسمح هذه الاتفاقات للشركة بمواصلة عملياتها على الأرض مقابل دفع مبلغ رمزي إلى حكومة البحرين. راجع "- عقود المواد – عقود إيجار الأرض".

بالإضافة إلى الأرض التي تستخدمها الشركة في عمليات الصهر، فإنها تستأجر عقارات إضافية من بابكو مجانًا، بما في ذلك الأراضي المحيطة بمصنع التكليس، وفقًا لعقد إيجار مدته ٢٦ عامًا بدأت في ١ يناير ١٩٩٩، فضلاً عن الأرض التي تستخدمها لبعض طرق النقل في الموقع، وفقًا لعقد إيجار مدته ٣٣ عامًا بدأت في ١ يناير ١٩٩٢. كما أن الشركة تملك أو تستأجر الأرض التي تضم عددًا من المنشآت الإدارية والرياضية في الموقع. راجع "- عقود المواد – عقود إيجار الأرض".

التأمين

إن عمليات الشركة معرضة لمخاطر تشغيل عديدة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، الظروف المناخية، والاضطرابات السياسية، والأنشطة الإرهابية أو الأنشطة المماثلة، وانقطاع إمدادات الطاقة، والمخاطر البيئية، وجوانب القصور التقنية، والحرائق، والانفجارات، وحوادث أخرى في المصاهر أو غيرها من المنشآت. ويمكن أن تؤدي هذه المخاطر والأخطار إلى أضرار في منشآت الإنتاج بالشركة، والإصابة الشخصية، والوفيات، والأضرار البيئية، وانقطاع الأعمال، والمسؤولية القانونية المحتملة.

والشركة مطالبة بموجب القانون البحريني واتفاقات التمويل بالاحتفاظ بوثيقة تأمين تغطي مسؤولية صاحب العمل عن وفاة العمال أو إصابتهم، وتحتفظ الشركة بهذه الوثيقة من خلال شركة التأمين البحرينية الكويتية التي تضع غالبية التأمين في سوق لندن من خلال مجموعة ويليس. وشركة إعادة التأمين الرئيسية بالنسبة للشركة هي شركة إف إم غلوبال. وقد يسرت علاقات الشركة طويلة الأمد مع شركة التأمين البحرينية الكويتية وشركة إف إم غلوبال تقييمات المخاطر التشغيلية والتحسن التدريجي في بيان المخاطر بالشركة. كما أن الشركة تحتفظ بوثيقة تأمين لتغطية مسؤولية الطرف الثالث عن جميع السيارات والمركبات المتوفرة لديها والأشياء الخطرة المسجلة لدى السلطات في مملكة البحرين. بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ الشركة ببعض وثائق التأمين الطوعية، بما في ذلك تغطية ممتلكاتها، وانقطاع الأعمال، والشحن البحري، والمسؤولية القانونية عن المنتجات.

الموظفون

كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠، بلغ عدد الموظفين بالشركة ٢,٧٠٦ موظفاً بنظام الدوام الكامل. ويبين الجدول التالي إجمالي عدد الأشخاص الذين يعملون لدى كل إدارة من إدارات الشركة.

توزيع الموظفين حسب الإدارة

الإدارة	المواطنون البحرينيون	الأجانب	الإجمالي
الرئيس التنفيذي	٤٧	١٣	٦٠
الإدارة	١٩٢	٢٦	٢١٨
مصنع التكليس ومحطة الكربون	٤٥٥	١٠٥	٥٦٠
المسبك	٣٧٧	٣٨	٤١٥
الشؤون المالية	٢١	٤	٢٥
التسويق	٣٧	٢	٣٩
إنتاج المعادن	٩٣٠	٦٤	٩٩٤
الطاقة	١٨٠	٧٤	٢٥٤
الشراء	١١٨	٢٣	١٤١
الإجمالي	٢,٣٥٧	٣٤٩	٢,٧٠٦

بالإضافة إلى الموظفين المدرجين في الجدول أعلاه، توظف الشركة عددًا من المتعاقدين لعدد من المشاريع المؤقتة. وفي الوقت الحالي، يعمل لدى الشركة نحو ٩٠٠ متعاقد.

ووفقًا لسياسة الحكومة الرامية إلى دعم تشغيل القوى العاملة المحلية، فإن ٨٧٪ من موظفي الشركة هم من مواطني مملكة البحرين. وقد كانت الشركة دوماً شريكًا ثابتًا في تنفيذ برنامج الحكومة لإصلاح سوق العمل الذي يهدف إلى تحسين المهارات والقدرة التنافسية للقوى العاملة المحلية. ويبلغ معدل التدوير السنوي الحالي بالشركة أقل من ١٪.

وتضع الشركة سياسات الأجور على أساس مؤهلات كل موظف وأدائه، فضلاً عن مستوى صعوبة وظيفته. وتتم مراجعة الأجور بشكل عام لكل موظف سنويًا ويتم تعديلها وفقًا لتقييم الأداء وظروف سوق العمل المحلية.

وبالنسبة للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ إجمالي الأتعاب، بما في ذلك الأتعاب النقدية، التي دفعتها الشركة إلى أعضاء مجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية ٠.٢ مليون دينار بحريني و٢.٩ مليون دينار بحريني على التوالي، بينما دفعت إلى جميع موظفيها، بما في ذلك الإدارة التنفيذية، ٨٧.٧ مليون دينار بحريني، شملت ١٥.٤ مليون دينار بحريني تُعزى إلى تكاليف إعادة هيكلة الشركة المتكبدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وبالنسبة للفترة ذاتها، بلغ إجمالي المبلغ الذي خصصته الشركة أو قامت بتجميعه لتوفير معاشات التقاعد أو المزايا المشابهة وتعويضات ترك الخدمة ٠.٧ مليون دينار بحريني.

والشركة تطبق كذلك برنامج ادخار تشاركي للموظفين البحرينيين العاملين لديها وهو "برنامج ألبا للادخار والمزايا". ويتم خصم إسهامات الموظفين من رواتبهم، وتقدم الشركة إسهامًا إضافيًا في مدخرات كل موظف. والبرنامج منشأ كصندوق ائتمان يقوم على إدارته أمناء يمثلون الشركة والموظفين. ويدير الأمناء المخاطر المتعلقة بموجودات البرنامج من خلال الموافقة على الكيانات التي يمكن للبرنامج الاستثمار فيها ووضع حدوداً للاستثمار في الكيانات الفردية. وقد ينظر مجلس إدارة الشركة في أمر السماح للمواطنين البحرينيين بالاقتراض من برنامج ألبا للادخار والمزايا لتمويل شراء الأسهم العادية في الطرح المحدود للمواطنين البحرينيين.

كما يدرس مجلس إدارة الشركة إقتراحاً بشراء أسهم عادية في الطرح، تصل إلى إجمالي ٣,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي، باستخدام أموال الشركة الخاصة وأن يحتفظ بتلك الأسهم العادية في شكل أسهم خزينة إلى حين توزيعها في تاريخ لاحق على الموظفين المؤهلين. وبموجب هذا الإقتراح، سيتم منح كل موظف حالي بالشركة عدداً ثابتاً من الأسهم العادية بشرط عمل ذلك الموظف بشكل مستمر وبسيرة حسنة لدى الشركة أثناء فترة مستقبلية محددة، وعلى أن يخضع ذلك لشروط معينة أخرى.

وتنظم لوائح شؤون الموظفين علاقة الشركة بموظفيها. ولقد استثمرت الشركة موارد لخلق بيئة عمل آمنة ومحترمة توفر فوائد مختلفة عديدة لموظفيها، بما في ذلك توفير المنشآت الاجتماعية والصحية في الموقع، وخطط المعاشات والفعاليات الثقافية والوجبات المدعومة. كما تساعد الشركة موظفيها من خلال التطوير المهني، وبرامج التدريب، وبرامج تعزيز ملكية المنازل.

شؤون الصحة والسلامة والبيئة

كما هو الحال مع شركات التصنيع الأخرى المشاركة في مجال إنتاج المعادن، تؤدي عمليات الشركة إلى نشوء مخاوف عامة تتعلق بالصحة والسلامة لدى القوى العاملة، فضلاً عن النفايات الخطرة وغير الخطرة وبقايا المنتجات والنفايات المنبعثة إلى الجو والماء والتربة. راجع "عوامل المخاطرة – تعمل الشركة في صناعة تؤدي إلى نشوء مخاطر تتعلق بالصحة والسلامة والبيئة." وبالتالي، فالشركة مطالبة بالامتثال لمجموعة واسعة من القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة في مملكة البحرين. وتحافظ الشركة على مستويات عالية جدًا من الامتثال لتلك اللوائح المحلية، كما تراقب أفضل الممارسات الدولية في الصناعة وتسعى لتلبيتها بشكل منتظم.

وبدءًا من عام ١٩٧٨ وحتى الآن، أنفقت الشركة نحو ٣٩٣ مليون دولار أمريكي تقريبًا لضمان الامتثال للمعايير البيئية المتبعة في مملكة البحرين، بما في ذلك رفع كفاءة خطوط إنتاج الشركة، ومداخن الأفران، ومحطة الطاقة ٣ لجعلها متوافقة مع معدلات أكاسيد النيتروجين.

وتنظر الشركة إلى مسائل الصحة والسلامة على أنها ذات أهمية جوهرية بالنسبة إلى عملها. ولذلك، قامت بصياغة سلسلة من المبادئ والسياسات والمبادئ التوجيهية للصحة والسلامة، ووضعت نظاماً لإدارة الصحة والسلامة. وتهدف هذه المبادرات إلى الحد من أي ضرر يلحق بالموظفين في جميع جوانب أنشطة الإنتاج بالشركة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أشركت الشركة استشاريين ومراجعين من جهات خارجية للمساعدة في تطوير وتثبيت سياسات السلامة وبرامجها ومعاييرها وممارساتها وإجراءاتها، وأيضًا لمراجعة أداء نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية. في مايو ٢٠١٠، أقرت مؤسسة ديت نورسك فيريتاس بأن نظام إدارة الصحة والسلامة في المصهر يتوافق مع مواصفات الصحة والسلامة المهنية (OHSAS) ١٨٠٠١. وتمتثل منشآت الإنتاج لمعايير الأيزو ١٤٠٠١ البيئية، وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، حصلت الشركة على الجائزة الذهبية من الجمعية الملكية البريطانية للوقاية من الحوادث.

الصحة والسلامة عملية مستمرة، حيث لا يتوقف تحديث وتحسين البرامج التي تغطي كل منطقة. وفي حال وقوع حادث أو إصابة، يتم إجراء تحقيق لتحديد الأسباب واتخاذ الإجراء التصحيحي. وتستخدم الشركة مقياس الصناعة LTIFR لقياس أداء السلامة الداخلية ولقياس أدائها مقارنةً بنظرائها أو شركات التصنيع في الصناعات البديلة. وتحسب الشركة مقياس LTIFR كمجموع الوفيات والإصابات المُقعدة لكل ١,٠٠٠,٠٠٠ ساعة عمل، وهو أسلوب يُستخدم بواسطة غالبية منافسي الشركة وبواسطة وكالات جمع البيانات لصناعة الألمنيوم. في عام ٢٠٠٩، انخفض مقياس LTIFR إلى ١.٠٤ مقارنةً بمستوى ١.١٤ في عام ٢٠٠٨، وقد كان هذا المستوى أقل من مقياس LTIFR البالغ ١.٦٠ لكل ١,٠٠٠,٠٠٠ ساعة عمل والذي أبلغ عنه المعهد الدولي للألمنيوم في تقرير قياس أداء السلامة لعام ٢٠٠٨ للصناعة ككل في الفترة ما بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨.

والشركة مطالبة بالامتثال لعدد من القوانين واللوائح المتبعة في البحرين في مجال البيئة. ويخضع مصهر الشركة وغيره من المنشآت لقيود قانونية بشأن انبعاثات الهواء وتصريف السوائل والمواد الأخرى. ووفقًا للقوانين واللوائح البحرينية ذات الصلة، قد تسمح السلطات المختصة في مملكة البحرين لمنشآتنا بتجاوز حدود الانبعاثات القانونية خلال عمليات الانتقال المخططة للمعدات التشغيلية كنتيجة لعمليات إيقاف التشغيل المخططة، شريطة إبلاغ تلك السلطات مقدمًا وتقديم تقرير بمستويات الانبعاثات قبل عمليات الانتقال وخلالها.

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى الآن لم تُفرض على الشركة غرامة نتيجة لعدم الامتثال للقيود المفروضة على الانبعاثات. وتتوقع الشركة أن تواصل الامتثال للقوانين واللوائح القائمة المفروضة على مستويات الانبعاثات وأن تبقى مستويات الانبعاثات لديها أقل من القيود القانونية المفروضة على كلٍّ من الانبعاثات الغازية والجسيمية.

التكنولوجيا

توظف الشركة استثمارات وتقوم بتحسينات منتظمة للتكنولوجيا التي تستخدمها في إدارتها وعملياتها. وقد تم تركيز الجهود إلى حد كبير على زيادة القدرة الإنتاجية والوصول إلى مستوى أعلى من الكفاءة.

ولدى الشركة فريق بحث وتطوير متفانٍ يحدد مجالات التحسين التشغيلي المحتمل، ويزود إدارة الشركة بمقترحات لإدخال تعديلات جديدة ذات صلة بالتكنولوجيا أو العمليات. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، نجحت الشركة في دمج تقنيات تنفيذية جديدة في قطاع الألمنيوم، وكان آخرها من خلال الحصول على تراخيص لبناء خطي الإنتاج ٤ و٥ اللذين يستخدمان تكنولوجيا AP30.

ويتم تشغيل المسبك ٣ آليًا بالكامل، وهو أحد مسابك إنتاج قضبان السحب الكبرى على مستوى العالم. وتستخدم الشركة تكنولوجيا واجستاف وهيرتوش Wagstaff and Hertwich في المسبك ٣ التي تعتبر عمومًا الأفضل في فئتها من حيث تكنولوجيا سبك قضبان السحب.

عقود المواد

اتفاقية الحصص

في ٣ سبتمبر عام ١٩٩٠، أبرمت الشركة اتفاقية حصص مع مساهميها في ذلك الحين. حكومة البحرين، وصندوق الاستثمارات العام السعودي، وبريتون (وضامن بريتون، Eckart-Werke Standard-Bronzepulver-Werke Carl Eckart GmbH & Co.). تنتهي اتفاقية الحصص في ٣٠ يونيو ٢٠١٩. وبموجب شروط اتفاقية الحصص، يحق للشركة كما أنها مطالبة ببيع إنتاجها من الألمنيوم ويحق أيضاً لمساهمي الشركة شراء وهم مطالبون بشراء إنتاجها من الألمنيوم بشكل يتناسب مع النسبة المئوية لملكيتهم في رأس مال الشركة الصادر بسعر محدد يستند إلى هامش محدد، قد يكون في شكل علاوة أو خصم، حسبما يقرره مجلس إدارة الشركة، على التكاليف الإجمالية للمواد الخام والتشغيل ورسوم التمويل وسداد القروض ورسوم أية مطلوبات وموجودات ثابتة ورسوم حقوق الامتياز ومصروفات رأسمالية وأرباح الأسهم. وفي عام ١٩٩٩، فوضت الشركة من قبل اثنين من مساهميها في ذلك الوقت، وهما حكومة البحرين وصندوق الاستثمارات العامة السعودي في تسويق الحصص الخاصة بهما من الألمنيوم، فيما استمر المساهم الثالث، وهي شركة بريتون، في الحصول على حصته من الألمنيوم مباشرة. وكان هذا التسويق يجرى من خلال شركة ألبا للتسويق والتي كانت شركة مشتركة غير مسجلة بين حكومة البحرين وصندوق الاستثمارات العامة السعودي. وقد استمر هذا الترتيب حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، وحتى بعد تحويل كافة أسهم صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى شركة سابك للاستثمارات الصناعية عام ٢٠٠٣، وأسهم حكومة البحرين إلى شركة ممتلكات في عام ٢٠٠٦.

في ٢٩ يوليو ٢٠٠٣، تم تعديل اتفاقية الحصص لتعكس التغير الذي طرأ على مساهمي الشركة؛ حيث حلت شركة سابك للاستثمارات الصناعية محل صندوق الاستثمارات العامة السعودي، وحلت ECKA Granulate GMBH & Co. KG محل ضامن بريتون السابق. بالإضافة إلى ذلك، حوّلت حكومة البحرين ملكيتها في رأس المال الصادر للشركة، وبالتالي حقوقها بموجب اتفاقية الحصص إلى شركة ممتلكات، وذلك بموجب المرسوم رقم ٦٤ لعام ٢٠٠٦ لمملكة البحرين .

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، تولت شركة ألبا للتسويق أنشطة تسويق حصتي ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية من الألمنيوم، في حين واصلت بريتون شراء حصتها من الألمنيوم من الشركة. وفي عام ٢٠٠٧، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية في مملكة البحرين ولزيادة تسويق عملياتها، وافق مساهمو الشركة ومجلس الإدارة على الإدماج الكامل لأنشطة شركة ألبا للتسويق في عمليات الشركة. وبالتالي، استحوذت الشركة على جميع موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق بقيمتها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وقامت بدمج عمليات ألبا للتسويق في عمليات الشركة، وبدأت الشركة تسويق وبيع حصة ممتلكات وسابك (باستثناء بريتون) من الإنتاج لصالحها. ومنذ ١ يناير عام ٢٠٠٨، لم تمارس شركة ممتلكات ولا شركة سابك للاستثمارات الصناعية حقوقها بموجب اتفاقية الحصص. راجع "عوامل المخاطرة – اتفاقية الحصص تُحد من قدرة الشركة على بيع الألمنيوم إلى أطراف أخرى مشترية". وواصلت بريتون شراء حصتها من الألمنيوم من الشركة حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٨، ولكن ابتداءً من عام ٢٠٠٩، صرحت للشركة ببيع حصتها من الألمنيوم لمشترين خارجيين.

في ١٥ أبريل عام ٢٠١٠، قامت الشركة بشراء الأسهم المملوكة لشركة بريتون واحتفظت بها كأسهم خزانة. بعد ذلك، اعتمدت الشركة في سبتمبر ٢٠١٠ توزيع أسهم الخزينة كربح أسهم على شركة ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية بشكل يتناسب مع مساهمة كل منهما في أسهم الشركة. ومن المقرر توزيع تلك الأسهم على الفور عقب تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة.

في ٢٥ مايو ٢٠١٠، وقعت شركة ممتلكات خطابًا جانبيًا تنازلت فيه عن حقوقها على نحو غير قابل للإلغاء ودون قيد أو شرط بموجب اتفاقية الحصص عن مطالبة الشركة ببيع حصتها من الألمنيوم لشركة ممتلكات. ووفقًا لشروط اتفاقية الحصص، لا تزال شركة ممتلكات ملزمة بشراء حصتها من الألمنيوم إذا اختارت الشركة بيع هذه الحصة لشركة ممتلكات. وبناءً على ذلك، لم تعد الشركة من تاريخ مذكرة الطرح هذه ملزمة ببيع أي جزء من إنتاجها لشركة ممتلكات ، إلا أن سابك لم توقع تنازلاً عن أي من حقوقها بموجب اتفاقية الحصص. وتمتلك الشركة مطلق الحرية في بيع ٧٧% من إنتاجها لمشترين آخرين وفق الشروط التجارية.

لمزيد من المعلومات حول المخاطر المتصلة باتفاقية الحصص، راجع "عوامل المخاطرة – اتفاقية الحصص تُحد من قدرة الشركة على بيع الألمنيوم إلى أطراف أخرى مشترية".

عقد توريد الغاز الطبيعي من شركة بابكو

أبرمت الشركة عقد توريد غاز طبيعي مع بابكو (الشركة التي خلفت شركة نفط البحرين الوطنية) بتاريخ ٢٧ أبريل عام ١٩٨٨، وتم تعديل هذا العقد في وقت لاحق يوم ١٢ ديسمبر عام ١٩٩٢، وتم تعديله مرة أخرى في ٢٥ سبتمبر عام ٢٠٠٢. ووفقًا لشروط العقد، تشتري الشركة الغاز الطبيعي الذي توفره احتياطيات بابكو الموجودة في كلٍّ من حقل غاز الخف المجاور لموقع الشركة والمصادر المحلية الأخرى.

تنتهي مدة العقد الحالية في ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣. ويشتمل هذا العقد على آلية تسعير تدريجية يزيد بموجبها السعر الذي تدفعه الشركة مقابل الغاز الذي يتم تزويده وذلك كل ١٢ شهرًا حتى يصل إلى السعر الأقصى المحدد، وحينها يظل هو السعر الساري حتى نهاية العقد. شروط وأحكام توريد الغاز الطبيعي حددتها الهيئة الوطنية للنفط والغاز البحرينية، وهي تسري على جميع مستهلكي الغاز التجاريين في البحرين، بمن فيهم الشركة. ووفقاً لما أوردته الهيئة الوطنية للنفط والغاز، فإن سعر الغاز الطبيعي المفروض على المستهلكين في البحرين زاد إلى ١.١٠ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠٠٧ وسوف يستمر في الارتفاع تدريجياً بمقدار ٠.١٠ دولار أمريكي سنوياً. ووفق هذه الصيغة، من المتوقع أن يرتفع السعر إلى ١.٥٠ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠١١، وقد أعلنت وزارة شؤون النفط والغاز البحرينية عن أن الهيئة الوطنية للنفط والغاز تخطط لإجراءات تعديلات إضافية على سعر الغاز الطبيعي في البحرين بعد عام ٢٠١١. وهناك خيار لمدّ فترة العقد حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ إذا كان بوسع بابكو الوصول إلى مصادر إضافية للغاز الطبيعي، وهو ما قد يؤدي غالباً إلى إحداث آلية لزيادة السعر تمكن من فرض السعر الذي تدفعه الشركة إلى بابكو نظير الغاز.

أكدت وزارة شؤون النفط والغاز البحرينية أن الشركة سوف تستمر في الحصول على إمداداتها من الغاز الطبيعي عند المستوى الحالي من شركة بابكو حتى عام ٢٠٢٤ تقريباً. ورغم ذلك، فإنها أشارت إلى أنه بسبب القيود في المملكة، فقد لا يكون بوسع بابكو الوفاء بالزيادة المحتملة في طلب الشركة على الغاز الطبيعي بما يتماشى مع خطط توسيع الإنتاج. كما أشارت الوزارة إلى أنه من المتوقع تنفيذ الزيادة في سعر إمداد الغاز الطبيعي بعد عام ٢٠١١، مما سوف يؤثر على جميع المستهلكين، بما في ذلك الشركة، رغم أن عقد الشركة ينص على أن يظل سعر الغاز الطبيعي عند مستواه الحالي حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

لمزيد من المعلومات عن المخاطر المرتبطة بعقد توريد الغاز الطبيعي من بابكو، راجع "عوامل المخاطرة - عمل الشركة يتضمن معاملات محددة مع أطراف ذات علاقة من بينهم حكومة البحرين" و"عوامل المخاطرة - يعتمد مركز الشركة التنافسي في صناعة الألمنيوم العالمية اعتماداً كبيراً على الوصول المستمر وغير المتقطع إلى إمدادات الغاز الطبيعي الرخيصة".

اتفاقية الامتياز

في ١ أكتوبر عام ١٩٦٨، أبرمت الشركة اتفاقية امتياز (**"اتفاقية الامتياز"**) مع حكومة البحرين، وحصلت الشركة بموجب هذه الاتفاقية على حق غير حصري لبناء وتشغيل مصهر ألمنيوم لفترة أولية مدتها ٥٠ عامًا. وبموجب هذه الاتفاقية، فإن الشركة مطالبة بدفع رسم حق امتياز لحكومة البحرين، ويعتمد هذا المبلغ على حجم الألمنيوم الذي تم إنتاجه وبيعه.

بموجب اتفاقية الامتياز، فإن الشركة مطالبة بدفع رسوم امتياز لحكومة البحرين بسعر معين حتى عام ١٩٨١، وبسعر آخر بعد ذلك (وهو ما كان من شأنه أن يؤدي، نتيجة الصيغة المستخدمة، إلى دفعة رسوم مستحقة عن كل عام تعادل أو تزيد قليلاً عن رسوم الامتياز السنوية للفترة قبل عام ١٩٨١). وفي الفترة ما بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠٥، واصلت الشركة دفع حق رسم الامتياز بالنسبة الأصلية التي تمثل ٠.٦٥٪ من تكلفة مبيعات الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٩ وخلال الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو عام ٢٠١٠، دون اعتراض من حكومة البحرين. إلا أن الشركة تلقت إشعارًا في عام ٢٠٠٥ بأن حكومة البحرين تسعى لفرض شرط دفع رسوم حق الامتياز الأصلية الواردة في اتفاقية الامتياز بأثر رجعي. ولا تزال مفاوضات الشركة مستمرة مع وزارة المالية بشأن مستوى رسم حق الامتياز.

لمزيد من المعلومات حول المخاطر المتصلة باتفاقية الامتياز، راجع "عوامل المخاطرة – عمل الشركة يتضمن معاملات محددة مع أطراف ذات علاقة من بينهم حكومة البحرين، والتي لها تأثير كبير على معاملات الشركة مع جهات معينة خاضعة لسيطرة حكومة البحرين."

تراخيص وعقود إيجار الأرض

اتفاقية الترخيص مع حكومة البحرين بشأن الأرض المقام عليها الخط ٤ ومحطة الطاقة ٣

رخصت حكومة البحرين للشركة الانتفاع بالأرض التي تحمل رقم التسجيل ٦٣٢٢/١٩٨٥، وسند ملكية رقم ٥٣٢٨٠، بتاريخ ١٩ أغسطس عام ١٩٨٩ وشغلها. ويسري هذا الترخيص لفترة غير محددة والشركة ليست مطالبة بدفع أي رسم ترخيص للانتفاع بالأرض المذكورة. وفي الوقت الحاضر، فإن الخط ٤ ومحطة الطاقة ٣ مقامين على هذه الأرض.

اتفاقية إيجار مع حكومة البحرين للأرض المقام عليها الخط ٥

في ٨ أغسطس عام ٢٠٠١، أبرمت الشركة عقد إيجار مع حكومة البحرين لمدة ٢٥ عامًا لكي يتسنى للشركة استخدام وشغل بعض أراضيها لإقامة الخط ٥. وتستأجر الشركة هذه الأراضي مقابل إيجار سنوي قدره ١.٠٠ دينار بحريني لمدة ٢٥ عامًا بدأت في ١ نوفمبر عام ٢٠٠١. وتعتزم الشركة تجديد عقد الإيجار هذا عند انتهائه في أكتوبر عام ٢٠٢٦.

اتفاقية إيجار مع حكومة البحرين بشأن الأراضي الموصوفة بكونها "أراضي جنوب ألبا"

في ٨ أغسطس عام ٢٠٠٤، أبرمت الشركة عقد إيجار مع حكومة البحرين لمدة ١٤ عامًا لكي يتسنى لها استخدام وشغل بعض أراضيها التي وصفت بأنها أراضي جنوب ألبا. وتستأجر الشركة أراضي جنوب ألبا مقابل إيجار سنوي ١.٠٠ دينار بحريني لمدة ١٤ عامًا بدأت في ١ أغسطس عام ٢٠٠٤. وتعتزم تجديد عقد الإيجار هذا عند انتهائه في يوليو عام ٢٠١٨.

اتفاقية إيجار مع شركة بابكو بشأن الأراضي المقام عليها مصنع التكليس *الخاص بالشركة والأراضي المستخدمة في بعض طرق النقل في الموقع*

في ١ يناير عام ١٩٩٩، أبرمت الشركة عقد إيجار مع شركة بابكو لمدة ٢٦ عامًا حتى يتسنى لها استخدام وشغل بعض أراضيها لأغراض إنشاء مصنع التكليس وبناء مرافق النقل في الموقع. ووفقاً لاتفاقية الإيجار، يمكن للشركة استخدام الأراضي المذكورة مجانًا لمدة ٢٦ عامًا بدأت في ١ يناير عام ١٩٩٩. وتعتزم الشركة تجديد عقد الإيجار هذا بعد انتهائه في ديسمبر عام ٢٠٢٥.

الإجراءات القانونية

الشركة طرف مُدعي في الإجراءات القانونية التالية الحالية والهامة:

الكوا

في ٢٧ فبراير عام ٢٠٠٨، رفعت الشركة دعوى أمام المحكمة الإقليمية الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية ضد شركة الكوا للألومينا العالمية ذات المسؤولية المحدودة وأعضاء إدارتها العليا (يُشار إليهما معًا بشركة "الكوا"). وفي هذه الشكوى، تزعم الشركة أن شركة الكوا تآمرت لرشوة بعض الأعضاء السابقين في إدارة الشركة العليا كباراً ومسؤولين في حكومة البحرين لضمان استمرار استفادة الكوا من عمليات شراء الألومينا الخاصة بالشركة بأسعار مبالغ فيها. تسعى الشركة إلى الحصول على تعويض يتجاوز ١ مليار دولار أمريكي، إلى جانب تعويضات جزائية وفائدة وتكاليف رأسمالية ورسوم، عن الأنشطة غير المشروعة التي وقعت في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٨.

قدمت حكومة الولايات المتحدة طلباً دون معارضة للتدخل وإيقاف التحقيق في ٢٠ مارس عام ٢٠٠٨، وتم قبول الطلب. في ٢٧ مارس عام ٢٠٠٨، منحت المحكمة للولايات المتحدة إذناً للتدخل في هذه المسألة لغرض محدود هو التحرك لأجل إيقاف التحقيق. والغرض من الأمر هو السماح للولايات المتحدة بإجراء تحقيق جنائي في الادعاءات دون تدخل من التقاضي المدني الجاري. وعُلقت حاليا قضية الشركة ريثما يتم التوصل إلى نتيجة تحقيق حكومة الولايات المتحدة.

سوجيتز

في ١٨ ديسمبر عام ٢٠٠٩، رفعت الشركة دعوى أمام المحكمة الإقليمية الفيدرالية لمقاطعة تكساس الجنوبية ضد شركة سوجيتز (اليابان) وشركة سوجيتز الأمريكية (يُشار إليهما معًا بـ "سوجيتز"). زعمت الشركة في الشكوى أن شركة سوجيتز، عميل الشركة السابق، تآمرت لرشوة بعض أعضاء سابقين في إدارة ألبا العليا من أجل الحصول على تخفيضات كبيرة في الأسعار. حيث تسعى الشركة إلى الحصول على تعويض يتجاوز ٣١ مليون دولار أمريكي، إلى جانب تعويضات جزائية وفائدة وتكاليف رأسمالية ورسوم، عن الأنشطة غير المشروعة التي وقعت في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٦. وفي ٢٧ مايو ٢٠١٠، قدمت حكومة الولايات المتحدة طلباً دون معارضة للتدخل وإيقاف التحقيق في هذه القضية. في ٩ يونيو عام ٢٠١٠، منحت المحكمة للولايات المتحدة إذناً للتدخل في هذه المسألة لغرض محدود هو التحرك لأجل إيقاف التحقيق. والغرض من الأمر هو السماح للولايات المتحدة بإجراء تحقيق جنائي في الادعاءات دون تدخل من التقاضي المدني الجاري. وعُلقت حاليا قضية الشركة ريثما يتم التوصل إلى نتيجة تحقيق حكومة الولايات المتحدة.

غير ذلك

وباستثناء الإجراءات القضائية المبينة أعلاه، فإن الشركة لم تتورط خلال فترة الاثني عشر شهراً السابقة على تاريخ مذكرة الطرح هذه كما أنها ليست متورطة حالياً في أي إجراءات حكومية أو قانونية أو تحكيمية، والتي قد يكون لها، أو ربما تكون قد تركت في الماضي القريب، آثارًا ملموسة على وضع الشركة المالي أو ربحيتها، كما لا يوجد، على حد علم الشركة، أي إجراءات من هذا القبيل عالقة أو مُهدد باتخاذها ضد الشركة.

عوامل المخاطرة

ينطوي الاستثمار في الأسهم العادية على قدر كبير من المخاطرة. ويجب على المستثمرين المحتملين أن يراعوا بعناية كافة المعلومات الموضحة في مذكرة الطرح هذه، وبالأخص المخاطر المبنية فيما يلي، قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في شراء الأسهم العادية ضمن هذا الطرح. وفي حالة وقوع أي من الأحداث الموضحة أدناه، فقد تتأثر أعمال الشركة أو مركزها المالي أو نتائج عملياتها أو احتمالات تقدمها بشكل سلبي وجوهري. وقد يهبط سعر السوق للأسهم العادية بشكل كبير نتيجة أي من هذه المخاطر وقد تفقد جميع أو جزءاً من استثماراتك. وننوه إلى أن المخاطر المبينة في مذكرة الطرح هذه ليست كافة المخاطر التي تواجهها الشركة. فقد يكون لعوامل مخاطرة إضافية غير معروفة في الوقت الحاضر، أو ربما تعتبر غير مؤثرة حالياً، تأثير جوهري سلبي على الشركة وعلى أعمالها ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالات تقدمها. تتضمن مذكرة الطرح هذه أيضاً بيانات استشرافية تنطوي على مخاطر وشكوك. قد تختلف نتائج الشركة الفعلية بشكل جوهري عن تلك المتوقعة في البيانات الاستشرافية نتيجة عوامل من بينها المخاطر التي تواجهها الشركة المبينة أدناه وفي مواضع أخرى من مذكرة الطرح هذه.

المخاطر المرتبطة بالتحويل

لا يمكن إعطاء أي ضمانات بأن الشركة سيتم تحويلها إلى شركة مساهمة عامة أو بأنه سيتم إدراج الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية.

ينص القانون البحريني على أنه لا يجوز بيع أسهم في شركة مساهمة مقفلة في طرح للاكتتاب العام. ومن أجل أن تتحول شركة من شركة مساهمة مقفلة إلى شركة مساهمة عامة، يجب أن تحصل على موافقة من وزارة الصناعة والتجارة في البحرين. وتحضيراً لهذا الطرح، قامت الشركة في ١٢ يوليو ٢٠١٠ بتقديم طلب إلى وزارة الصناعة والتجارة من أجل تحويلها إلى شركة مساهمة عامة. وقد تم اعتماد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة من قبل وزارة الصناعة والتجارة في ٥ سبتمبر ٢٠١٠ وتم نشرهما في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٠، حيث بدأت فترة تقديم الإعتراضات التي تمتد لستين يوماً والمطلوبة بموجب القانون البحريني. وفي حالة تقديم أي اعتراض قانوني قبل ٢٢ نوفمبر ٢٠١٠، أو إذا لم تمنح وزارة الصناعة والتجارة موافقتها النهائية على تحويل الشركة لأي سبب من الأسباب، فقد تعجز الشركة عن التحوّل إلى شركة مساهمة عامة. ومن المتوقع صدور الموافقة النهائية على عملية التحويل بموجب قرار من وزارة الصناعة والتجارة في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب.

وعلاوة على ذلك، فإنه بموجب القانون والأعراف في البحرين، لن يتم منح الموافقة النهائية على إدراج الأسهم العادية إلى حين تخصيص الأسهم العادية وتقديم كافة المستندات ذات الصلة التي تخول إصدار الأسهم العادية إلى سوق البحرين للأوراق المالية. ولا يمكن إعطاء أي ضمان بأنه سيتم قبول إدراج الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية أو بأن هذا الإدراج لن يتأخر.

المخاطر المرتبطة بصناعة الألمنيوم

كانت الطبيعة الدورية التي تتسم بها صناعة الشركة تعني تاريخياً أن ثمة تقلب كبير في سعر الألمنيوم والطلب عليه ووجود فائض في القدرة الإنتاجية، وهو ما كان له مؤخراً أثر سلبي جوهري على عمل الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية وقد يستمر في أن يكون له ذلك الأثر السلبي.

تتسم صناعة الألمنيوم بأنها ذات طبيعة دورية وتعمل عادة بقدرة فائضة. ويصعب التنبؤ بأسعار منتجات الشركة والمواد الخام المستخدمة في عملية الإنتاج. وقد استفادت الشركة من دورة الأعمال عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨، حيث ارتفع متوسط سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن من ١,٩٠٠ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٥ إلى ٢,٥٦٨ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٦، ومن ٢,٦٣٩ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٧ إلى سعر أقصى بلغ ٣,٢٩٢ دولار للطن في منتصف يوليو ٢٠٠٨. ومع ذلك، فقد تراجعت أسعار الألمنيوم بشدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ حيث بلغ متوسط السعر ٢,٥٦٧ دولار أمريكي للطن، واستمرت الأسعار في التراجع في بداية ٢٠٠٩ (حيث وصل أدنى سعر إلى ١,٢٥٤ للطن وكان في فبراير ٢٠٠٩)، بما يعكس انخفاضاً ملموساً في الطلب على الألمنيوم نتيجة الركود الاقتصادي العالمي. وكان متوسط سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ هو ١,٣٦١ دولار أمريكي للطن، وكان أدنى من متوسط التكلفة السائد في ذلك الوقت لإنتاج الألمنيوم عالمياً. وقد أدى التراجع الحاد في أسعار الألمنيوم إلى انخفاضات كبيرة في أحجام إنتاج الألمنيوم عالمياً.

وبالرغم من أن سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن استقر عند متوسط ١,٦٦٨ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٩، فقد زاد في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠ إلى متوسط ٢,١٣٣ دولار أمريكي للطن. ولا يمكن توقع توقيت ومدى استرداد السعر والعودة إلى مستويات السعر السابقة. ومن المرجح أن يعتمد النهوض النهائي في أسعار الألمنيوم على التعافي بشكل كبير من الركود الاقتصادي العالمي الحالي، ورجوع المخزون الذي احتفظ به منتجو الألمنيوم أثناء الركود إلى الوضع الطبيعي، ونشوء توازن أفضل بين العرض والطلب، رغم أن طول وطبيعة دورات العمل التي تؤثر على صناعة الألمنيوم اتسمت تاريخياً بأنها غير قابلة للتنبؤ.

لقد كان للتغير غير المرغوب في سعر الألمنيوم، وقد يستمر في أن يكون له، تأثير جوهري سلبي على عمل الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالات تقدمها. وقد يؤثر التراجع الطويل في سعر الألمنيوم سلباً على قدرة الشركة على تحقيق أهداف معينة وتعهدات مالية بموجب اتفاقيات التمويل الخاصة بها وربما، علاوة على ذلك، يجعل عملياتها غير مربحة.

لا تملك الشركة السيطرة على عدد من العوامل التي تؤثر على سعر الألمنيوم

لا تملك الشركة السيطرة على عدد من العوامل التي تؤثر على سعر الألمنيوم، مثل:

- الظروف السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية؛
- العرض والطلب العالميان على البوكسيت والألومينا والألمنيوم وتوقعات العرض والطلب المستقبليين؛
- القرارات التي يتخذها منافسو الشركة لإعادة تنشيط الطاقات المعطلة وبناء طاقات جديدة، وبالأخص في دول مجلس التعاون الخليجي والصين؛
- عدم استقرار تكاليف الغاز والكهرباء والطاقة بشكل عام وتوافرها؛
- المخزون المحتفظ به لدى منافسي الشركة، ومصنعي الألمنيوم الآخرين، والمتعاقد عليه في مخازن بورصة لندن للمعادن؛
- الطلب على المنتجات الرئيسية التي يستخدم فيها الألمنيوم، مثل السيارات والمنتجات الإنشائية والطائرات والبنية التحتية ومواد تغليف الأغذية؛
- التداول الذي يتسم بالمضاربة في الألمنيوم كسلعة؛
- الإفراج عن الاحتياطات المتراكمة من السلع المصنوعة من الألمنيوم والتي يمكن استخدامها كبديل للإنتاج الجديد منه؛
- الاختلافات في تكاليف الشحن والنقل فيما يتعلق بالمواد الخام والمنتجات الجاهزة؛
- استخدام تقنيات جديدة، بما في ذلك التقنيات التي تمكن من استبدال السلع أو استخدام سلع خردة؛
- القواعد والإجراءات التنظيمية الحكومية، بما في ذلك التعريفات الجمركية والأنصبة والرسوم الجمركية والضرائب.

قد يكون لأي تغيير معاكس في أي من هذا العوامل تأثير جوهري سلبي على عمليات الشركة. ومن شأن استمرار ضعف الموقف المالي بين المستهلكين البارزين لمنتجات الألمنيوم، مثل مصنعي السيارات والطائرات، وموردي مواد البناء، والضعف المتواصل في مستويات الطلب على منتجاتهم، أن يؤدي إلى تفاقم الاتجاه السلبي في ظروف السوق الحالية التي تشهدها صناعة الألمنيوم.

تعمل الشركة في صناعة تؤدي إلى نشوء مخاطر تتعلق بالصحة والسلامة والبيئة

مثلما هو الحال مع شركات الألمنيوم الكبيرة الأخرى، تصدر عن عمليات الشركة انبعاثات ومنتجات ثانوية تمثل خطراً على البيئة وتخضع لإشراف رقابي يزداد صرامة في مملكة البحرين. ويخضع مصهر الشركة وغيره من المنشآت لقيود قانونية بشأن انبعاثات الهواء وتصريف السوائل والمواد الأخرى. راجع "الأعمال التجارية - مسائل الصحة والسلامة والبيئة".

وقد تتطلب التدابير التي تتخذها الشركة من أجل الامتثال للقواعد البيئية إنفاقاً إضافياً يفوق المتوقع. وفي حالة تكبد أية نفقات إضافية كبيرة غير مدرجة في الموازنة أو أية غرامات بسبب عدم الامتثال مع القواعد البيئية، فقد يكون لذلك تأثير جوهري سلبي على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية.

إضافة إلى ذلك، فحتى في حالة امتثال الشركة بشكل تام مع القوانين المطبقة في مملكة البحرين بشأن الصحة والسلامة والبيئة، فإن هذه المتطلبات قد لا تعكس أفضل الممارسات العالمية من كافة الجوانب. وفي حالة عدم عمل الشركة بمقتضى أفضل الممارسات العالمية عملاً كاملاً، فقد نتعرض للنقد العام لممارسات أعمالها في بلدان أخرى، على الرغم من كون الشركة ملتزمة تماماً بالقوانين المحلية. وقد يؤدي ذلك إلى الإضرار بسمعة الشركة وتعرض بعض عملاء الشركة لضغوط من أجل إيقاف التعامل مع الشركة و/أو التأثير على قدرة الشركة في الحصول على التمويل أو التكلفة التي يمكنها بها الحصول على التمويل.

المخاطر المرتبطة بالأطراف ذات العلاقة بالشركة وعملائها وموردیها

قد تؤثر ممتلكات على نتائج القرارات الهامة المرتبطة بأعمال الشركة، وقد تتطلب العلاقة بين ممتلكات وحكومة البحرين أن تسعى الشركة لتحقيق أهداف اقتصاد كلي وأهداف اجتماعية معينة، وهو ما قد يكون له تأثير سلبي على مركز الشركة المالي ونتائج عملياتها.

تمتلك شركة ممتلكات ٧٧% من الأسهم العادية الصادرة للشركة كما في تاريخ مذكرة الطرح هذه وسوف تستمر في امتلاك ٦٧% عقب الطرح، على افتراض عدم ممارسة خيار التخصيص الزائد وبما لا يشمل أرباح أسهمها التناسبية بواقع ٢.٣٨% من رأس مال الشركة المقرر توزيعها فوراً عقب تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة. ونتيجة لذلك، يمكن لشركة ممتلكات أن تمارس سيطرة معتبرة فيما يتصل بكافة المسائل التي تتطلب

موافقة المساهمين، بما في ذلك انتخاب المدراء، وإبرام أو اعتماد معاملات الأطراف ذات الصلة، أو المعاملات المؤسسية الكبيرة، ومقدار وتوقيت دفع أي توزيعات أرباح. وقد تختلف المصالح الخاصة بشركة ممتلكات عن مصالح الشركة أو مصالح المساهمين الأقلية.

تعتبر حكومة البحرين المساهم الوحيد في ممتلكات وتتمتع بسلطة التحكم في سياساتها. وبصفتها المساهم المتحكم في ممتلكات، فقد تسعى حكومة البحرين لتحقيق بعض أهداف الاقتصاد الكلي والأهداف الاجتماعية عبر ممتلكات وشركات الحقيبة الاستثمارية التابعة لها. ويتطلب القانون البحريني أن تتملك حكومة البحرين كل أسهم ممتلكات، وطالما بقيت كذلك، فسوف يكون لحكومة البحرين سلطة التحكم غير المباشر في غالبية أعضاء مجلس إدارة ممتلكات ومن ثمَّ يمكنها، من خلالهم، التحكم في غالبية أعضاء مجلس إدارة الشركة وسياساته. ونتيجة لذلك، قد تجد الشركة نفسها ملزمة بالمشاركة في الأنشطة التي تعكس أهداف حكومة البحرين بدلاً من الأهداف الاقتصادية والتجارية وأهداف الأعمال الخاصة بالشركة.

اتفاقية الحصص تحد من قدرة الشركة على بيع الألمنيوم إلى مشترين آخرين؛ وعلى الرغم من أن الشركة حصلت على تنازل من ممتلكات، فإن قابلية إنفاذ هذا التنازل تخضع للقيود المتعارف عليها المرتبطة بحالة الإعسار والسياسة العامة.

وبموجب شروط اتفاقية الحصص، يحق للشركة كما أنها مطالبة ببيع إنتاجها من الألمنيوم ويحق أيضاً لمساهمي الشركة شراء وهم مطالبون بشراء إنتاجها من الألمنيوم بشكل يتناسب مع النسبة المئوية لملكيتهم في رأس مال الشركة الصادر بسعر محدد يستند إلى هامش محدد، قد يكون في شكل علاوة أو خصم، حسبما يقرره مجلس إدارة الشركة، على التكاليف الإجمالية للمواد الخام والتشغيل ورسوم التمويل وسداد القروض ورسوم أية مطلوبات وموجودات ثابتة ورسوم حقوق الامتياز ومصروفات رأسمالية وأرباح الأسهم. وقبل ١ يناير ٢٠٠٨، كانت ألبا للتسويق، وهي شركة مشتركة غير مسجلة بين ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية، تقوم بتسويق وبيع حصص ممتلكات وسابك، والتي تمثل ٩٧% من إنتاج الألمنيوم الخاص بالشركة، إلى مشترين آخرين نيابة عن الشركتين. ولأجل ضمان عمل ألبا كشركة تصنيع تبيع إنتاجها الخاص، ونتيجة لقرار صدر عن مجلس الإدارة ودخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٠٨، تم دمج عمليات ألبا للتسويق في عمليات الشركة، وبدأت الشركة بيع وتسويق حصة ممتلكات وسابك (لكن دون بريتون) من الإنتاج لصالحها. ونتيجة لعملية الدمج، تقوم الشركة بتسويق وبيع الألمنيوم إلى أطراف أخرى حسب شروط تجارية.

ومنذ دمج عمليات ألبا للتسويق في عمليات الشركة، لم تمارس ممتلكات ولا سابك للاستثمارات الصناعية حقها في شراء الألمنيوم الذي تنتجه الشركة. في ٢٥ مايو ٢٠١٠، وافقت ممتلكات على نحو غير قابل للإلغاء على التنازل عن حقها في حصتها الإنتاجية وإعفاء الشركة من أية التزامات ذات صلة ببيع حصتها من الألمنيوم إليها، فيما بقيت ممتلكات ملتزمة بشراء هذه الحصة في حالة رغبة الشركة في بيعها إلى ممتلكات. وعلى الرغم من أن الشركة حصلت على رأي قانوني من مستشارها القانوني في البحرين فيما يتعلق بقابلية تنفيذ الاتفاقية المبرمة مع ممتلكات، فإن الرأي للقيود المتعارف عليها ذات الصلة بحالة الإعسار والسياسة العامة. ولا يمكن أن نحدد على وجه اليقين ما إذا كانت الاتفاقية ستكون قابلة للإنفاذ في محاكم البحرين و/أو ما إذا كان سيتم اعتبارها تتوافق مع السياسة العامة وقوانين مملكة البحرين.

ولأن شركة سابك للاستثمارات الصناعية لم تتنازل عن حقها في شراء حصتها بموجب اتفاقية الحصص، فإن الشركة ستبقى ملتزمة بأن تبيع إلى سابك حصتها البالغة ٢٠% من إجمالي إنتاج الشركة من الألمنيوم وذلك حسب ما نصت عليه اتفاقية الحصص، في حالة مطالبة سابك للشركة بذلك. لم تمارس سابك للاستثمارات الصناعية في أي وقت حقها في شراء حصتها بموجب اتفاقية الحصص ولم تتلق الشركة حتى تاريخه أي إشارة إلى أن سابك تخطط لممارسة ذلك الحق، ورغم ذلك فهناك خطورة من أن شركة سابك وفق تقديرها قد تمارس حقها في شراء حصتها بموجب اتفاقية الحصص في أي وقت قبل انتهاء اتفاقية الحصص في ٣٠ يونيو ٢٠١٩. وقد يكون سعر هذه الحصة، كما هو محدد في اتفاقية الحصص، أقل من السعر السائد في بورصة لندن للمعادن أو السعر (بما في ذلك أي علاوة) الذي يمكن للشركة الحصول عليه من خلال البيع لطرف آخر، وقد يكون لذلك تأثير سلبي على عائدات الشركة ومركزها المالي. إضافة إلى ذلك، فإن أي قرار تتخذه سابك للاستثمارات الصناعية بممارسة حقها في شراء حصتها قد يخل بترتيبات الشركة مع العملاء من الغير ولا يمكّنها من تلبية الطلبات أو الالتزامات الحالية الثابتة بموجب عقود المبيعات المبرمة. وقد يكون لذلك بدوره تأثير جوهري سلبي على علاقات الشركة بالعملاء المهمين وسمعتها في السوق، وبالتالي على مركزها المالي ونتائج عملياتها.

عمل الشركة يتضمن معاملات محددة مع أطراف ذات علاقة من بينهم حكومة البحرين، والتي لها تأثير كبير على معاملات الشركة مع جهات معينة خاضعة لسيطرة حكومة البحرين ومن ثم على تنافسية الشركة من حيث التكلفة مع نظرائها.

أبرمت الشركة اتفاقية الامتياز والتي حصلت بموجبها على حق بناء وتشغيل مصهر ألمنيوم، واستيراد الألومينا، وبيع الألمنيوم الخام المُصنَّع جزئياً والمصنع بالكامل في البحرين أو تصديره. وسوف تنتهي هذه الاتفاقية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، ولكن الشركة تعتزم القيام بتجديدها لدى انتهائها. راجع "الأعمال التجارية- عقود المواد - اتفاقية الامتياز".

بموجب اتفاقية الامتياز، كان على الشركة منذ عام ١٩٨١ أن تدفع رسوم حقوق امتياز بحيث تكون رسوم حقوق الامتياز المدفوعة هي الأكبر من مبلغ الحد الأدنى والمبلغ المقرر وفق صيغة مرتبطة بتكلفة الشركة الإنتاجية. وفي الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٥، وبدلاً من زيادة مدفوعات رسوم الامتياز، واصلت الشركة دفع حق رسم الامتياز بالمعدل الأصلي المنخفض. ويمثل هذا المعدل ٠.٦٥٪ من تكلفة مبيعات الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٩ وخلال الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو عام ٢٠١٠، دون اعتراض من حكومة البحرين. إلا أن الشركة تلقت إشعارًا في عام ٢٠٠٥ بأن حكومة البحرين تسعى لفرض شرط دفع رسوم حق الامتياز الأصلية الواردة في اتفاقية الامتياز بأثر رجعي من عام ١٩٨١. وقد واصلت الشركة منذ عام ٢٠٠٥ سداد رسوم الامتياز بالمعدل الأصلي المنخفض. ولا تزال مفاوضات الشركة مستمرة مع وزارة المالية بشأن مستوى رسم حق الامتياز. وإذا ما طولبت الشركة من حكومة البحرين بدفع قيمة امتياز زائدة، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على مركز الشركة المالي.

تستأجر الشركة، ولا تملك، جزءاً كبيراً من الأرض التي تستخدمها في عملياتها. وكافة الأراضي التي تستأجرها الشركة مملوكة لحكومة البحرين أو بواسطة كيانات تخضع لسيطرتها، وتستأجر الشركة هذا الأملاك بأسعار اسمية. راجع " الأعمال التجارية - عقود المواد – تراخيص وعقود

إيجار الأرض". وفي حالة رغبة حكومة البحرين في إدخال بنود تجارية محضة فيما يتعلق باستئجار الأراضي، فقد تكون الشركة مطالبة بتقديم مبالغ إيجار أعلى بكثير، وهو ما قد يكون له تأثير سلبي على قدرتها التنافسية من حيث التكلفة مقارنة بمنتجي الألمنيوم الآخرين وقد يكون له تأثيراً جوهرياً سلبياً على عمل الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها واحتمالات أعمالها المستقبلية. راجع "المخاطر المرتبطة بوصول الشركة إلى عوامل الإنتاج— قد تتأثر نتائج عمليات الشركة بشدة بانعدام الوصول المستمر إلى ترتيبات استئجار الأراضي بأسعار أقل من السوق؛ وقد يكون للزيادة في مدفوعات الإيجار تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية".

تعد محطات الطاقة المصدر الوحيد للكهرباء اللازمة لتلبية احتياجات مصهر الشركة من الطاقة. ولدى الشركة اتفاق تبادل مع هيئة الكهرباء والماء البحرينية يمكنها من خلاله الوصول إلى موارد كهرباء احتياطية في حالة تعطل محطات الشركة، غير أن هذا الوصول غير مضمون. ويتم تدبير الوقود اللازم لمحطات الطاقة الخاصة بالشركة بشكل حصري من الغاز الطبيعي المشترى من بابكو، وهي شركة مملوكة كليةً لحكومة البحرين. شروط وأحكام توريد الغاز الطبيعي حددتها الهيئة الوطنية للنفط والغاز البحرينية، والتي تسري على جميع مستهلكي الغاز التجاريين في البحرين، بمن فيهم الشركة. وقد أبرمت الشركة عقد توريد مع بابكو لتوفير الغاز الطبيعي بأسعار متفق عليها مسبقاً. وعقد الشركة هذا ستنتهي مدته في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ولن تكون بابكو مطالبة بتأمين إمدادات إضافية من الغاز الطبيعي من أجل مد العقد. ومع ذلك، إذا كان بمقدور بابكو توفير مصادر إضافية للغاز الطبيعي، فسيتم مد العقد حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩، وإذا لم يتم مد عقد الشركة، فلا يوجد ضمان بأن الشركة سوف تتمكن من إيجاد مصادر بديلة للغاز الطبيعة وفق شروط مقبولة تجارياً أو قد لا تتمكن من ذلك على الإطلاق. وعلى وجه الخصوص، هناك خطورة بأن الشركة قد تكون مطالبة بدفع سعر نظير الغاز الطبيعي أعلى بكثير عن السعر الذي تدفعه حالياً إلى شركة بابكو أو عن السعر الذي كانت ستدفعه بموجب عقدها لتوريد الغاز لو أنه تم تمديده حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وفق الشروط الحالية. وحتى لو تم تمديد عقد توريد الغاز من شركة بابكو، فإن السعر الذي تدفعه الشركة إلى بابكو من المرجح أن يزداد بموجب آلية لزيادة السعر. وأي زيادة جوهرية في أسعار الغاز الطبيعي قد يكون لها تأثير جوهري سلبي على عمل الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية. راجع "-المخاطر المرتبطة بوصول الشركة إلى عوامل الإنتاج - يعتمد مركز الشركة التنافسي في صناعة الألمنيوم العالمية اعتماداً كبيراً على الوصول المستمر إلى إمدادات الغاز الطبيعي الرخيصة وغير المتقطعة؛ ومن شأن أية زيادة في سعر الغاز الطبيعي أو توقف الإمداد به أن يؤدي إلى أثر سلبي وجوهري على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية" و"مناقشة الإدارة وتحليل الوضع المالي ونتائج العمليات – سعر الغاز الطبيعي." و"الأعمال التجارية – عقود المواد – عقد توريد الغاز الطبيعي من شركة بابكو" .

قد يكون لفقد أي من أكبر عميلين للشركة في الوقت الحالي، أو عدم قدرة الشركة على استرداد المستحقات منهما أو عدم القدرة على مد القرض طويل الأجل لشركة جارمكو، تأثير جوهري سلبي على مركز الشركة المالي، ونتائج عملياتها، واحتمالاتها المستقبلية.

تعد شركتا ميدال للكابلات والخليج لدرفلة الألمنيوم ("جارمكو") أكبر عميلين للشركة، وقد أسهما معاً بنحو ١٥% و١٤%، على التوالي، من مبيعات الشركة للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، و٢٤% و١٦% على التوالي، للشهور الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠. وإذا فقدت الشركة أياً من العميلين وإذا لم تتمكن من تأمين عملاء بدلاء بنفس مستوى الطلب على نفس المنتجات، أو لم تتمكن من ذلك على الإطلاق، فقد يكون لذلك تأثير جوهري سلبي على مركز الشركة المالي واحتمالات أعمالها المستقبلية. وفي حالة فقد أحد العميلين، فسيكون على الشركة تحويل إنتاجها المخصص لهم في الوقت الحالي إلى إنتاج السبائك المعيارية، وهو ما قد يمثل ضغطاً على إنتاج السبائك المعيارية الحالي. إضافة إلى ذلك، فقد يفضي ذلك إلى حصول الشركة على فروق أسعار أقل على سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن فيما يخص الإنتاج الذي كانت الشركة ستبيعه إلى ميدال للكابلات و/أو جارمكو. ونظراً لأن جزءاً من هذه الكميات الكبيرة أو جميعها ستحتاج على الأرجح إلى بيعها في مخازن بورصة لندن للمعادن، وهو ما قد يكون له تأثير جوهري سلبي على مركز الشركة المالي، ونتائج عملياتها، واحتمالات تقدمها.

في عام ٢٠٠٧، قامت الشركة بتحويل قرض مستحق للشركة قيمته حوالي ٢٧.٥ مليون دينار بحريني من شركة جارمكو، أحد أكبر عملاء الشركة، إلى قرض طويل الأجل يُسدد خلال فترة عشر سنوات. وتحوز شركتا ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية ملكيات متبادلة هامة في جارمكو، وقد لا تتمكن الشركة بسبب ذلك من التصرف بناءً على شروط تجارية واتخاذ خطوات ضد جارمكو لاسترداد المبالغ المستحقة للشركة لديها. وفي حالة عدم مقدرة الشركة على استرداد المبالغ المستحقة من جارمكو، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على مركز الشركة المالي.

تعتمد الشركة على موردين من الغير للحصول على بعض المواد الخام، وقد يؤدي أي توقف في سلسلة الإمداد أو فشل في تجديد هذه العقود إلى تأثير سلبي على عمل الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية؛

تعتمد الشركة على موردين من الغير للمواد الخام اللازمة لتصنيع الألمنيوم. وحتى عام ٢٠١٠، كانت الشركة تعتمد على مورد واحد في الحصول على كافة احتياجاتها من الألومينا، وهي المادة الخام الرئيسية في إنتاج الألمنيوم، لكن في الوقت الحالي تقوم الشركة بتدبير احتياجاتها من موردين متعددين. إضافة إلى ذلك، فإن الشركة تقوم بتدبير الفحم البترولي الخام والقار وفلوريد الألمنيوم من موردين في ست مناطق مختلفة.

ومع ذلك، فإن الشركة لا تملك عقود توريد طويلة الأجل للمواد الخام التي تحتاجها. ويتم تدبير الألومينا والفحم البترولي الخام والقار بموجب عقود تتراوح مدتها من عام إلى ثلاثة أعوام، فيما يتم تدبير فلوريد الألمنيوم بعقد مدته عام. وثمة اتجاه عبر الصناعة ككل بالانتقال من تسعير الألومينا بناءً على نسبة مئوية ثابتة من سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن إلى مؤشر السوق، حيث تكون عقود التوريد طويلة الأجل خاضعة كذلك للأسعار المتغيرة والتي يلزم أن يتم الاتفاق عليها لفترات محددة مسبقاً يتم تحديدها في عقود التوريد. وفي حالة حدوث توقف في إمداد المواد الخام، أو في حالة عجز الشركة عن تجديد أي من عقود التوريد، فقد يكون عليها أن تطلب هذه المواد الخام من موردين آخرين أو من سوق البضاعة المتوفرة فيها في حينه بأسعار لا تكون ضمن الحد الملائم، بما قد يكون له تأثيرات سلبية على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية.

المخاطر المرتبطة بوصول الشركة إلى عوامل الإنتاج

يعتمد مركز الشركة التنافسي في صناعة الألمنيوم العالمية اعتماداً كبيراً على الوصول المستمر وغير المتقطع إلى إمدادات الغاز الطبيعي الرخيصة؛ ومن شأن أية زيادة في سعر الغاز الطبيعي أو توقف الإمداد به أن يؤدي إلى أثر سلبي وجوهري على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية

تستأثر تكلفة الغاز الطبيعي وحدها، والذي يعد المصدر الرئيسي للطاقة في الشركة، بنسبة كبيرة من إجمالي تكلفة المبيعات، وفي العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، والشهور الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠، استأثرت تكلفة الغاز بحوالي ١٠% من تكاليف مبيعات الشركة لهذه الفترات. وتاريخياً، استفادت الشركة من الوصول إلى الغاز الطبيعي بسعر تنافسي من مورده الوحيد في البحرين، وهي شركة بابكو. وقد أبرمت الشركة عقداً طويل الأجل لتوريد الغاز الطبيعي مع بابكو في أبريل ١٩٨٨ لمدة ٢٥ عاماً تنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، مع إمكانية مد العقد إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٩، لكن ذلك لن يكون ممكناً إلا إذا استطاعت بابكو تأمين إمدادات إضافية من الغاز الطبيعي من مصادر خارجية، وهو ما قد يؤدي إلى إحداث آلية لزيادة السعر تمكن من فرض السعر الذي سوف تدفعه الشركة لبابكو مقابل الغاز.

وتجدر الإشارة إلى أن مصادر الغاز الطبيعي المتاحة لشركة بابكو هي مصادر محدودة. وبموجب العقد المبرم مع الشركة، فإن على بابكو حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ توريد الغاز الطبيعي إما من مصادرها الخاصة أو بالحصول عليه من مصادر خارجية. إلا أنه بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، لن تكون بابكو ملزمة بتوريد الغاز الطبيعي إلا إذا كان بإمكانها توفيره من مصادر خارجية. وعلى الرغم من أن تمديد عقد توريد الغاز الطبيعي الخاص بالشركة يتوقف على مقدرة بابكو على تأمين الإمدادات من مصادر خارجية، إلا أن بابكو غير ملزمة بتأمين هذه الإمدادات. أكدت وزارة شؤون النفط والغاز البحرينية أن الشركة سوف تستمر في الحصول على إمداداتها من الغاز الطبيعي عند المستوى الحالي من شركة بابكو حتى عام ٢٠٢٤ تقريباً، رغم أنها أشارت إلى أنه بسبب القيود في المملكة، فقد لا يكون بوسع بابكو الوفاء بالزيادة المحتملة في طلب الشركة على الغاز الطبيعي بما يتماشى مع خطط توسيع الإنتاج. كما أشارت الوزارة إلى أنه من المتوقع تنفيذ الزيادة في سعر إمداد الغاز الطبيعي بعد عام ٢٠١١، مما سوف يؤثر على جميع المستهلكين، بما في ذلك الشركة، رغم أن عقد الشركة ينص على أن يظل سعر الغاز الطبيعي عند مستواه الحالي حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفي حالة عدم مقدرة بابكو على توفير إمدادات إضافية من الغاز الطبيعي، فإن عقد توريد الغاز للشركة سينتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وسيكون عليها تدبير الغاز الطبيعي من موردين آخرين. وفي حين أن الشركة ترى أنها ستتمكن في مثل هذه الظروف من الحصول على الغاز الطبيعي من موردين آخرين للغاز الطبيعي (حيث إن الغاز الطبيعي سلعة يجري تداولها بشكل عالمي) أو بدلاً من ذلك، فإنها ستسعى لتوفير مصادر طاقة بديلة (مثل توفير كهرباء إضافية من الشبكة الوطنية التي تقوم على تشغيلها هيئة الكهرباء والماء البحرينية)، إلا أن هناك خطورة من أنه سيتعين عليها في تلك الحالة أن تدفع سعراً أعلى بكثير مما تدفعه حالياً لشركة بابكو، أو مما كانت ستدفعه الشركة في حالة تمديد العقد حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وفق الشروط الحالية. وقد يترتب على هذا زيادة كبيرة في تكلفة مبيعات الشركة.

وقد يؤدي أي توقف في إمداد الغاز أو عدم المقدرة على تدبيره بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ أو حدوث زيادة جوهرية في سعر توريد الغاز الطبيعي للشركة إلى تأثير سلبي على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية. راجع "- المخاطر المرتبطة بالأطراف ذات العلاقة بالشركة وعملائها وموردیها - عمل الشركة يتضمن معاملات محددة مع أطراف ذات علاقة من بينهم حكومة البحرين، والتي لها تأثير كبير على معاملات الشركة مع جهات معينة خاضعة لسيطرة حكومة البحرين ومن ثم على تنافسية الشركة من حيث التكلفة مع نظرائها".

قد تتأثر أعمال الشركة بالنقص في العمالة الماهرة، بما في ذلك فرق الإدارة، والتضخم في تكلفة العمالة، وتزايد معدلات الاستنزاف؛ وقد تقيد مستويات "البحرنة" المرتفعة قدرة الشركة على الوصول إلى أسواق العمالة الرخيصة، وإدخال التعديلات اللازمة لتحسين تكاليف العمالة.

نتيجة العدد الكبير من المصاهر التي تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الشركة، كأي مصهر آخر في المنطقة، تواجه نقصاً في العمالة الماهرة. ومع قيام المصاهر الجديدة في المنطقة، مثل الإمارات للألمنيوم في أبوظبي وكاتالوم في قطر، بزيادة مستويات إنتاجها، فقد يصبح النقص في العمالة الماهرة أكثر حدة. وقد تواجه الشركة معدلات استنزاف أكثر من المعتاد، حيث ستتنافس المصاهر الجديدة والقائمة على مجموعة محدودة من العمالة الماهرة، بما في ذلك فرق الإدارة. مثل هذه المنافسة قد تؤدي كذلك إلى تضخم تكلفة العمالة بشكل أكبر من المعتاد، وذلك أثناء سعي الشركة لاستبقاء عمالتها الماهرة وفرقها الإدارية الخبيرة.

وقد حققت الشركة معدلات مرتفعة من البحرنة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة، وتتجاوز نسبة المواطنين البحرينيين ٨٧% من قوة العمل الدائمة لدى الشركة. وبحسب ما يتطلبه القانون، فإن جميع العاملين بالشركة، باستثناء المسؤولين الإداريين والتنفيذيين، أعضاء في نقابة عمالية. وتتميز نقابة العمال بالشركة بأنها قوية ومؤثرة، ونتيجة لذلك، وعلى خلاف مصاهر الألمنيوم الأخرى في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تعجز الشركة عن إدخال تغييرات على السياسات والممارسات المتعلقة بالعمالة بغرض تحسين تكاليف العمالة. على سبيل المثال في عام ٢٠٠٧، مُنحت زيادة الأجور التي طالبت بها نقابة العمال بواسطة الإدارة بعد احتجاج العاملين خارج مرافق الإنتاج.

قد تتأثر نتائج عمليات الشركة بشدة بانعدام الوصول المستمر إلى ترتيبات استئجار الأراضي بأسعار أقل من السوق؛ وقد يكون للزيادة في مدفوعات الإيجار تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية.

تملك الشركة اتفاق تأجير طويل الأجل لاستخدام أراض مملوكة لحكومة البحرين ولكيانات تابعة لها تتضمن شروط أسعار أقل من السوق لحوالي ٥٠% من الأراضي المشغولة بواسطة مرافق الإنتاج والمكاتب التابعة للشركة. وينتهي عقد إيجار أرض جنوب ألبا وعقد إيجار الأرض المقام عليها مصنع التكليس وعقد إيجار الأرض المقام عليها الخط ٥ في الأعوام ٢٠١٨ و٢٠٢٥ و٢٠٢٦ على التوالي. راجع " الأعمال التجارية - عقود المواد – تراخيص وعقود إيجار الأرض". وإذا ما قررت حكومة البحرين أو الكيانات التابعة لها عند التجديد إعادة التفاوض بشأن بنود الإيجار على أساس أسعار السوق، فقد يكون لذلك تأثير جوهري سلبي على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالات أعمالها المستقبلية.

تستفيد الشركة كثيرًا من عدم فرض ضرائب على الشركات والمعدلات المنخفضة لضريبة المرتبات في البحرين، والإعفاء من رسوم الاستيراد والتصدير، وأية تغييرات في وضع الشركة الضريبي ستؤثر على بنية التكلفة

كان معدل الضريبة على الشركات بالنسبة للشركة صفرًا في المائة منذ أن بدأت الشركة عملياتها في عام ١٩٧١، ولا يخضع أي جزء من استيراد الشركة للمواد الخام أو تصدير منتجات الألمنيوم المكتملة لرسوم التصدير/الاستيراد المحلية. ويستند هذا الترتيب على دعم الحكومة الصريح للتصنيع المحلي. ومع ذلك، هناك مناقشة جارية في البحرين حول فرض ضريبة على الشركات يتم دفعها من قبل جميع الشركات العاملة في البحرين. وقد تتغير القوانين التي تسمح للشركة في الوقت الحاضر بالعمل دون ضرائب أو أية رسوم استيراد أو تصدير محلية في أي وقت، ويمكن فرض ضرائب على الشركات، مما قد يؤثر بشكل سلبي على تنافسية الشركة من حيث التكلفة مقارنة بمنتجي الألمنيوم الآخرين وهو ما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على مركزها المالي.

في عام ٢٠٠٧، فرضت حكومة البحرين ضريبة مرتبات على رواتب جميع الموظفين. وحاليًا تم تحديد هذه الضريبة بمعدل ١٪، وتم تحديد سقف المبلغ المستحق. وعلى الرغم من أنه من المتوقع خصم هذه الضريبة من رواتب الموظفين، ومن ثمَّ فإنها لن تترك تأثيرًا على أرباح الشركة، إلا أن الشركة قد اختارت دفع هذه الضريبة بالنيابة عن موظفيها. وأي زيادة مستقبلية في معدل ضريبة المرتبات هذه قد تترك تأثيرًا سلبيًا على مركزها المالي واحتمالاتها المستقبلية في حالة استمرار الشركة في اختيار دفع هذه الضريبة بالنيابة عن الموظفين أو في حالة مطالبة الشركة بزيادة المرتبات الإجمالية مستحقة الدفع للموظفين بحيث يستمرون في الحصول على نفس مقدار الراتب بدون هذه الضريبة.

المخاطر المرتبطة بعمليات الشركة

تعطل المعدات أو صعاب أخرى قد تؤدي إلى حالات تقليص الإنتاج أو توقف العمل

تعتمد عمليات التصنيع لدى جميع منتجي الألمنيوم على معدات هامة والتي، في بعض الأحيان، قد تتوقف عن الخدمة بشكل غير متوقع نتيجة لتعطلها أو الصيانة غير المخططة أو غير ذلك. بالإضافة إلى ذلك، تشتمل أعمال صهر المعادن على عدد من المخاطر والأخطار الأخرى، بما فيها الحرائق والانفجارات.

ومن شأن وقوع أيٌّ من هذه الأحداث أن يؤدي إلى حالات انخفاض في الإنتاج أو توقف عن العمل، أو انخفاض المبيعات، أو زيادة التكاليف، أو إلحاق أضرار كبيرة بالممتلكات أو البيئة أو تكبد نفقات رأسمالية أكبر من المتوقعة لمعالجة هذا الموقف.

يعتمد إنتاج الألمنيوم بشكل كبير على الإمداد الثابت بالكهرباء. ويعتمد تشغيل المصهر الخاص بالشركة اعتمادًا كليًا على محطات الطاقة الأربع التابعة لها لسد جميع احتياجاتها من الكهرباء. ويبلغ عمر اثنتين من هذه المحطات أكثر من ٤٠ سنة. وأي عطل في المحطتين الأحدث اللتين بدأتا العمل في عام ١٩٩٢ وعام ٢٠٠٥ سيتطلب من الشركة الاعتماد على المحطات القديمة والتي قد لا تكون قادرة على الوفاء بالطلب المتزايد على الطاقة. وعلاوة على ذلك، فإن ترتيبات تبادل الكهرباء لتوفير الطاقة الاحتياطية عند الطلب من الشبكة الوطنية التي تعمل على تشغيلها هيئة الكهرباء والماء البحرينية قد لا تكون متوفرة للوفاء بطلب الشركة عند الحاجة وبالكميات المطلوبة.

بدءًا من فبراير عام ٢٠٠٩، خفضت الشركة طوعاً التيار الكهربائي لأحد خطوط إنتاجها لمدة ١٤ شهراً كإجراء وقائي بعد فشل أحد المقومات المحولة لدى الشركة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاج الألمنيوم بنحو ٢٥.٠٠٠ طن. في يوليو ٢٠١٠، تم الانتهاء من استبدال المقومات المحولة المعطلة وأصبحت الشركة تعمل مرة أخرى بتيار كامل على الخط ٤. وعلى الرغم من أنه تتوفر لدى الشركة بوالص تأمين تغطي انقطاع العمل (راجع "الأعمال التجارية - التأمين")، إلا أن الأحداث المهمة قد تترك تأثيراً سلبياً جوهرياً على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها. بالإضافة إلى ذلك، فقد تكون بوالص التأمين المجتمعة لدى الشركة غير كافية لتغطية مسؤوليتنا المحتملة بالكامل أو فقدان الأعمال التجارية أو زيادة التكاليف.

تعتمد الشركة على توفير خدمات النقل غير المنقطعة لنقل المواد والمنتجات النهائية عبر مسافات كبيرة، ومن الممكن أن تزيد أسعار هذه الخدمات (لاسيما النقل البحري)

يتضمن إنتاج الألمنيوم في الشركة نقل المواد الخام من مواقع مختلفة عبر مسافات طويلة في الغالب، وتقع الأسواق الرئيسية لمنتجات الألمنيوم في أجزاء مختلفة من العالم. ويُعد النقل البحري وسيلة الشركة الرئيسية لاستلام المواد الخام، والألومينا بشكل أساسي، والفحم البترولي الخام، والقار في مصهر الشركة بالبحرين كما أنه قناة التوزيع الرئيسية لإنتاج الشركة من منتجات الألمنيوم الجاهزة على العملاء خارج البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي. وتستخدم الشركة بشكل خاص سفنًا ضخمة لنقل المنتجات المكتملة إلى الأسواق في أوروبا وآسيا. وقد يكون لفشل الشركة في نقل المواد الخام إلى المصهر أو أي حالات تأخير في التسليم أو أي زيادة في التكاليف نتيجة عدم القدرة على استخدام المحطة البحرية تأثير جوهري سلبي على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية.

تترك أسعار النفط تأثيرًا كبيرًا على أسعار الشحن؛ لأن شركات الشحن تحمل العميل أي زيادة في سعر النفط إلى العميل عن طريق زيادة رسوم وقود المستودع، وقد يؤدي هذا إلى زيادة أسعار الشحن بشكل جوهري ورفع تكاليف النقل. ورغم أن الزيادة في تكاليف النقل يتم تمريرها إلى العملاء، إلا أن تمريرها يعتمد على ظروف الأسواق السائدة. وإذا كانت هناك زيادة كبيرة في تكاليف النقل، فقد تفقد الشركة عملاء في أوروبا وآسيا لصالح مصاهر أخرى تنتج منتجات مماثلة تكون أقرب جغرافيًا لعملاء الشركة. كما قد يكون هناك فارق زمني بين تحمل الشركة للزيادة في تكاليف النقل واستعادة نفس التكاليف من عملائها، وقد يؤثر هذا سلبًا على نتائج عملياتها.

ربما لا تكون الضوابط الداخلية للشركة بنفس قوة الضوابط المستخدمة من قِبل شركات ذات طبيعة وحجم مماثلين عاملة في اقتصاديات أكثر تقدماً.

قد لا تكون عمليات تقديم التقارير المالية، وعمليات مراجعة الحسابات، والضوابط الداخلية، وأنظمة إدارة المخاطر بنفس قوة تلك الإجراءات التي تستخدمها شركة ذات حجم مماثل في اقتصاد أكثر نموًا. ورغم الخطوات الإضافية التي نتخذها لتحديث ضوابط الشركة الداخلية، مثل استحداث مدونة السلوكيات الداخلية لجميع الموظفين والتي تم تطبيقها في عام ٢٠٠٧ إلا أننا قد لا ننجح في إصلاح أي نقاط ضعف جوهرية أو الحيلولة دون ظهور أي نقاط ضعف جوهرية في المستقبل. وإذا لم نتمكن من القيام بذلك، فقد لا نتمكن من الحيلولة دون وقوع أو اكتشاف بيان خاطئ جوهري في قوائمنا المالية الموحدة المعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية. وقد يضر هذا بنتائج عمليات الشركة ويؤدي إلى أن يفقد المستثمرون الثقة في المعلومات المالية التي نقدمها، وهو ما قد يكون له تأثير جوهري سلبي على قيمة الأسهم العادية. ورغم أي شيء وارد في هذه الفقرة، فإن الخطورة المبينة لا يجب النظر إليها على أنها تشير إلى أن الشركة ستكون غير قادرة على التقيد بالتزاماتها كشركة لها أوراق مالية مسجلة في القائمة الرسمية للأوراق المالية المقبول تداولها في الأسواق المالية بالمملكة المتحدة ("**القائمة الرسمية**").

تعرضت الشركة لحالات رشوة وفساد نتيجة إخفاق بعض ضوابطها الداخلية

وقعت في الماضي حالات رشوة وفساد تضمنت موظفي الشركة وذلك يرجع بصفة أساسية إلى إخفاق الضوابط الداخلية للشركة. فعلى سبيل المثال، في فبراير عام ٢٠٠٨، رفعت الشركة دعوى في المحكمة الإقليمية الفيدرالية الأمريكية ضد شركة الكوا، وهي أحد موردي الشركة، وذلك بعد أن اكتشفت أنها تآمرت لرشوة بعض الأعضاء السابقين في إدارتها العليا ومسؤولين في حكومة البحرين لضمان استمرار استفادة الكوا من عمليات شراء الألومينا التي تُجريها الشركة بأسعار مبالغ فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في ديسمبر عام ٢٠٠٩، رفعت الشركة دعوى في المحكمة الإقليمية الفيدرالية الأمريكية ضد شركة سوجيتز، وهي أحد عملاء الشركة في آسيا، وذلك بعد أن اكتشفت أنها تآمرت لرشوة بعض الأعضاء السابقين في الإدارة العليا لشركة ألبا من أجل الحصول على تخفيضات كبيرة في الأسعار. بعد اكتشاف مثل هذه الحالات، قامت الشركة بفصل هؤلاء الموظفين وتابعت إجراءات للمطالبة القانونية بالتعويض ضد هذه الشركات. وقد اتخذت الشركة إجراءات (بما في ذلك وضع مدونة السلوكيات الداخلية لجميع الموظفين والتي تم تنفيذها في عام ٢٠٠٧) لتصحيح الإخفاقات في ضوابطها الداخلية وتجنب مثل هذه الحالات في المستقبل. ومع ذلك، من المحتمل أن تكون الخطوات التي اتخذتها الشركة غير كافية لمنع حالات مستقبلية من الرشوة والفساد وهو ما قد يكون له تأثير سلبي على سمعة الشركة ومركزها المالي. ورغم أي شيء وارد في هذه الفقرة، فإن الخطورة المبينة لا يجب النظر إليها على أنها تشير إلى أن الشركة ستكون غير قادرة على التقيد بالتزاماتها كشركة لها أوراق مالية مسجلة في القائمة الرسمية.

لدى الشركة عدد من عقود التحوط، وتعرضت سابقًا لتذبذبات كبيرة في الوضع السوقي وتكبدت خسائر من بعض مراكز المشتقات

لتجنب المخاطر التي تتعرض لها الشركة والمتعلقة بتقلب سعر الألمنيوم لدى بورصة لندن للمعادن، ومعدلات الفائدة وأسعار الصرف فيما يتعلق بتمويل الشركة لتوسيع الخط ٥، أبرمت الشركة عقود تحوط بالنسبة لأسعار المعادن لدى بورصة لندن للمعادن، ومعدلات الفائدة، وأسعار الصرف. وكجزء من أنشطة الشركة في المشتقات ذات الصلة بالسلع، قامت الشركة ببيع خيارات شراء. وخيارات الشراء هي إستراتيجية تحوط قائمة على المضاربة وذات مخاطر عالية بطبيعتها، لأنه من الناحية النظرية لا يوجد حد للخسائر التي يمكن تكبدها مع هذه الخيارات. غطى المبلغ الافتراضي المتبقي لهذه العقود ٥٠٠,٠٠٠ طن من إنتاج الشركة كما في ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٩. وكجزء من خيارات الشراء هذه، إذا تجاوز سعر الألمنيوم سعرًا معينًا محددًا للطن في سنة معينة، فسيتعين على الشركة دفع الفرق بين سعر السوق والسعر المحدد. وكان متوسط السعر المحدد لكل طن من الألمنيوم بموجب عقود خيارات الشراء الخاصة بالشركة هو ١,٦٧٦ دولار أمريكي، و١,٨٤٦ دولار أمريكي، و١,٧٧٩ دولار أمريكي لأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالي. وهذه الخيارات تتم تسويتها نقدًا على أساس شهري. وعلى الرغم من أن الشركة لم تبرم حتى الآن أي عقود تحوط للمعادن، فقد تركت تلك العقود الحالية تأثيرًا ملحوظاً على نتائج العمليات السابقة للشركة. وترتبط خيارات التحوط للمعادن هذه بـ ١١٣,٠٠٠ طن لكل عام من الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢؛ و٥٩,٠٠٠ طن لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤؛ و٤٠,٠٠٠ طن لعام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠٠٩، غطت عقود التحوط للمعادن ما يقرب من ٢٦٪ من إجمالي إنتاج الشركة، فيما تم خفض هذا المقدار للنصف الأول من عام ٢٠١٠ إلى ١٣٪.

في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٩، تكبدت الشركة خسارة بلغت ٦٦.٢ مليون دينار بحريني في إعادة تقييم المشتقات وتسويتها، وبصورة رئيسية نتيجة خسارة ٦١.٢ مليون دينار بحريني في إعادة التقييم، وخسارة ٥.٠ مليون دينار بحريني في تسوية المشتقات. وفي السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، حققت الشركة صافي ربح بمبلغ ٩٨.٤ مليون دينار بحريني في إعادة تقييم المشتقات وتسويتها، وبصورة رئيسية نتيجة ربح ١١٧.١ مليون دينار بحريني في إعادة التقييم، وخسارة ١٨.٧ مليون دينار بحريني في تسوية المشتقات. وعلى الرغم من أن الشركة حققت ربحًا من عقود التحوط خلال عام ٢٠٠٨، إلا أن هذه الأرباح ليست سوى نتيجة للقيد العكسي للخسائر التي تكبدتها الشركة في عام ٢٠٠٧، عند زيادة أسعار السوق للألمنيوم. ونظرًا لطبيعة عقود التحوط، لا يمكن للشركة التنبؤ بأنها ستحقق أرباحًا أو تتكبد خسائر في سنة بعينها في إطار هذه العقود. وإذا ما تكبدت الشركة أية خسائر في ظل عقود التحوط هذه في المستقبل، فقد يكون لها تأثير سلبي كبير على مركز الشركة المالي.

الشركة معرضة لتقلبات أسعار العملات الأجنبية بما قد يؤثر على مركزها المالي

تُقيم معظم تكاليف الشركة أو تُربط بالدولار الأمريكي. وبالنسبة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، والأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، قامت الشركة بمدفوعات مقيمة باليورو بلغت ٤٣.٨ مليون يورو، و١٠٣.٢ مليون يورو، و١٠٧.٦ مليون يورو، و٥٩.٤ مليون يورو، و٥٨.٤ مليون يورو على التوالي. وفي السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٩ والأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو عام ٢٠١٠، كانت الغالبية العظمى من مبيعات الشركة بالدولار الأمريكي، على الرغم من أن الشركة حققت من خلال مبيعات الألمنيوم المقيمة باليورو حوالي ٣٣.٧ مليون يورو و٥٠.٦ مليون يورو في تلك الفترات على التوالي. لقد تم تثبيت سعر الدينار البحريني بالدولار الأمريكي عند ١.٠٠ دولار أمريكي إلى ٠.٣٧٦ دينار بحريني منذ عام ١٩٨٠. وفي حالة تضخم تكاليف الشركة باليورو، إذا لم تتم موازنتها بزيادة مقابلة في أسعار الألمنيوم والمنتجات المرتبطة، سيؤثر ذلك يؤثر سلبًا على هوامش الشركة. وفي السنة المنتهية في ٢٠٠٩، سجلت الشركة ربحا من صرف العملة بلغ ٣.٥٩ مليون دولار (١.٣٥ مليون دينار بحريني)، كما سجلت خسارة من صرف العملة بلغت ٩.٨٦ مليون دولار أمريكي (٣.٧١ مليون دينار بحريني) في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠. وإذا لجأت حكومة البحرين إلى تعويم الدينار البحريني أو تغيير سعر الصرف المرتبط بالدولار الأمريكي، فقد يكون لذلك تأثير جوهري سلبي على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها.

وتدخل الشركة في مقايضات عملات أجنبية محدودة جدًا لتغطية التعرض فيما يتعلق بشراء المعدات الرأسمالية غير المقيمة بالدولار الأمريكي أو الدينار البحريني للتخفيف من مخاطر العملات الأجنبية التي تتعرض لها الشركة، ولكن ليس هناك ثمة تأكيد على أن هذا التحوط سيكون فعالاً في المستقبل. لمزيد من المعلومات حول التعرض لتقلبات أسعار العملات الأجنبية للشركة، راجع "مناقشة الإدارة وتحليل الوضع المالي ونتائج العمليات - بعض العوامل التي تؤثر على نتائج العمليات - التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" و"مناقشة الإدارة وتحليل الوضع المالي ونتائج العمليات – عمليات الكشف الكمية والنوعية عن مخاطر السوق – أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية".

يوجد مستوى عالٍ من المنافسة في سوق الألمنيوم بدول مجلس التعاون الخليجي، وقد تخسر الشركة حصتها في السوق بهذه المنطقة مع قيام منافسيها بزيادة مستويات إنتاجهم.

تم توجيه حوالي ٥٤٪ من مبيعات الشركة من الألمنيوم في عام ٢٠٠٩ للعملاء في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك ٤١٪ للعملاء في البحرين، مع زيادة إلى ٧٠٪ عن الأشهر الستة الأولى لعام ٢٠١٠، مما يجعله أهم سوق للشركة. ستزداد الضغوط التنافسية على منتجي الألمنيوم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لإبرام عقود مع عملاء إقليمين بشكل حاد؛ لأن الإنتاج يتصاعد في المصاهر الجديدة بالمنطقة، بما في ذلك، وفقًا لـCRU Strategies، الإمارات للألمنيوم في أبوظبي، بسعة متوقعة تبلغ حوالي ٧٨٠.٠٠٠ طن بحلول عام ٢٠١٢، وكاتالوم في قطر بسعة متوقعة تبلغ ٥٩٧.٠٠٠ طن تقريبًا بحلول عام ٢٠١١، وتشتمل منتجات هذه الشركات قضبان السحب، وتقع منشآتها على مقربة من المملكة العربية السعودية، أكبر سوق تصدير للشركة. ونتيجة لهذه المنافسة المتزايدة، فقد تفقد الشركة حصتها في السوق، مما قد يكون له تأثير سلبي على أعمالها ومركزها المالي ونتائج عملياتها.

تتضمن إستراتيجية الشركة تطوير وتوسيع عملياتها التي تعتمد على تطوير خطوط الإنتاج الحالية وإنشاء خطوط إنتاج إضافية وهو ما قد يتعذر تحقيقه في الوقت المحدد أو حسب الميزانية الموضوعة

من أجل الاستمرار في إستراتيجية النمو والتوسع التي تنتهجها الشركة، يجب على الشركة رفع مستوى منشآتها الحالية وإنشاء خطوط إنتاج إضافية. غير أن ذلك يتطلب مبالغ كبيرة من النفقات الرأسمالية. ولذلك، إذا لم تكن الشركة قادرة على الوصول إلى أسواق الائتمان والحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ خطط التوسع، فقد تتأثر خطط النمو والتوسع الخاصة بالشركة تأثرًا سلبيًا، وقد تخسر الشركة الفرص المتاحة لتوسيع نطاق عملياتها على النحو المنشود أو على الإطلاق.

وبالمثل، إذا تجاوزت خطط الشركة للنمو والتوسع النفقات المدرجة في الميزانية أو الوقت المخصص لبدء الإنتاج الموسع، فقد يُخل ذلك بخطط تحسين الأداء، ومن الممكن أن تتكبد الشركة تكاليف إضافية قد تؤثر بشكل كبير على نتائج عملياتها.

لا توفر الشركة تأمينًا ضد مخاطر معينة، وقد يكون بعض من تغطيتها التأمينية غير كاف لتغطية الخسائر الفعلية التي يتم تكبدها

إن عمليات الشركة معرضة لمخاطر تشغيل عديدة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، الظروف المناخية، والاضطرابات السياسية، والأنشطة الإرهابية أو الأنشطة المماثلة، وانقطاع إمدادات الطاقة، والمخاطر البيئية، وجوانب القصور التقنية، والحرائق، والانفجارات، وحوادث أخرى في المصاهر أو غيرها من المنشآت. ويمكن أن تؤدي هذه المخاطر والأخطار إلى أضرار في منشآت الإنتاج بالشركة، والإصابة الشخصية، والوفيات، والأضرار البيئية، وانقطاع الأعمال، والمسؤولية القانونية المحتملة.

وعلى الرغم من أن الشركة تحتفظ بوثائق تأمين تغطي المسؤولية تجاه الغير عن جميع السيارات والأشياء الخطرة المسجلة لدى السلطات في البحرين، إلا أن الشركة لا تقوم إلا بتأمين محدود ضد الحرب والإرهاب. وفي حالة تعرض الشركة لأي حادثة لديها تأمين محدود ضدها أو إذا كانت مدفوعات التأمين ضد المخاطر المؤَّمن عليها غير كافية لتغطية الخسائر الفعلية التي تكبدتها الشركة، فقد يؤثر ذلك سلبًا على مركزها المالي ونتائج عملياتها.

مخاطر متعلقة بالتشغيل في مملكة البحرين

يوجد موقع إنتاج الشركة بالكامل في البحرين، ومن المتوقع إدراج الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية. وهناك بعض المخاطر المرتبطة بكون كافة عمليات الشركة تقع في بلد واحد في سوق ناشئة، وإدراج الأسهم في سوق البحرين للأوراق المالية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر المحددة أدناه:

تقع مملكة البحرين في منطقة كانت عرضة لمخاوف سياسية وأمنية.

تقع مملكة البحرين في منطقة تشكل أهمية استراتيجية وقد شهدت أجزءا من هذه المنطقة، في بعض الأوقات، عدم استقرار سياسي. فالحروب الإقليمية، مثل حرب الخليج ١٩٩١ وحرب العراق ٢٠٠٣ وصراع ٢٠٠٦ في لبنان والأعمال الإرهابية والقرصنة البحرية والأشكال الأخرى لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط والمناطق المحيطة، مثل التوترات بين الولايات المتحدة وإسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية، والتي قد تشمل أو لا تشمل مملكة البحرين بشكل مباشر أو غير مباشر، قد يكون لها تأثير جوهري سلبي على عمليات الشركة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان بأن جميع حكومات الشرق الأوسط أو المناطق المحيطة سوف تنجح في الحفاظ على المستويات الحالية للنظام والاستقرار الداخلي. فالتدهور في الاستقرار السياسي أو تصاعد المخاوف الأمنية في منطقة الشرق الأوسط أو المناطق المحيطة قد يكون له تأثير جوهري سلبي على عمل الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية.

تخضع الأسواق الناشئة لمخاطر أكبر مما تخضع له الأسواق الأكثر نموًا، وقد يعطل الاضطراب المالي في أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي أعمال الشركة التجارية، كما قد يعمل على خفض سعر الأسهم العادية.

تُعد الاستثمارات في الأسواق الناشئة مناسبة فقط بوجه عام للمستثمرين المتطورين الذين يعرفون ويقدرون أهمية المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في هذه الأسواق. كما ينبغي على المستثمرين ملاحظة أن الأوضاع الاقتصادية في الأسواق الناشئة، مثل البحرين تخضع للتغير السريع وأن المعلومات الواردة في مذكرة الطرح هذه قد تصبح قديمة نسبيًا بسرعة. وعلاوة على ذلك، يميل الاضطراب المالي في أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى التأثير سلبًا على الأسعار في أسواق الأسهم في الدول الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي؛ لأن المستثمرين ينقلون أموالهم إلى الأسواق الأكثر نموًا واستقرارًا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تواجه الشركات المصنعة التي تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي في تلك الأوقات قيودًا شديدة على السيولة بسبب سحب مصادر التمويل الأجنبي أو عدم توافرها. ولذلك، وحتى إذا ظل اقتصاد البحرين مستقراً نسبيًا، يمكن للاضطراب المالي في أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي أن يؤثر سلبًا على أداء الأسهم المتداولة في سوق البحرين للأوراق المالية، ويؤدي إلى انخفاض في سعر الأسهم العادية.

النظام التشريعي في مملكة البحرين تم تعديله مؤخراً، وقد يختلف النظام القانوني المحلي والتشريعات المحلية عن تلك التي قد يكون بعض المستثمرين معتادين عليها

تأسست مجلس وطني مؤلف من مجلسين تشريعيين في البحرين عام ٢٠٠٢، وهو نفس العام الذي تم فيه إصدار دستور جديد. يختلف النظام والتشريع القانوني في مملكة البحرين عن النظم والقوانين الشائعة في الديمقراطيات الغربية. ولا تزال الدولة تطور الإطار القانوني والقوانين التجارية التي يحتاجها اقتصاد السوق. لا يتعين على محاكم مملكة البحرين تنفيذ القرارات الأجنبية في جميع الحالات، باستثناء في حالة وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف تنص على الاعتراف بالقرارات الصادرة من بلدان محددة، مثل تلك الصادرة في دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء في الجامعة العربية. إن أي عرقلة أو تراجع في سياسات الإصلاح أو وقوع أحداث عدم استقرار سياسي أو حكومي أو وقوع صراعات مع مجموعات اقتصادية قوية قد يكون له تأثير جوهري سلبي على الشركة وقيمة استثماراتها في البحرين، بما في ذلك الأسهم العادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الخبرة النسبية لبعض أعضاء النظام القضائي وصعوبة تطبيق قرارات المحاكم وتقدير الحكومة فيما يتعلق برفع مطالبات والانضمام إليها وتطبيقها قد يحول دون حصول الشركة أو المستثمرين في الأسهم العادية على تعويض فعال في الدعاوى القضائية، بما في ذلك ما يتعلق بنزع الملكية أو التأميم. وقد يكون لهذه العوامل تأثير جوهري سلبي على الشركة وعلى قيمة الأسهم العادية.

لم تخضع الشركات العاملة في مملكة البحرين سابقاً لقواعد حوكمة الشركات الرسمية، ومن ثم قد تتطلب السلطات التنظيمية وقتاً من أجل التنفيذ الفعال لنظام حوكمة الشركات الجديد

إن معايير حوكمة الشركات الرسمية أمر جديد على مملكة البحرين، وهي بشكل عام ليست بنفس جودة معايير حوكمة الشركات المطبقة في دول أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية وقد توفر حماية أقل للمستثمرين. لقد تأسست لجنة توجيهية وطنية معنية بحوكمة الشركات في عام ٢٠٠٦ من أجل وضع أول نظام وطني لحوكمة الشركات، وهو نظام حوكمة الشركات لمملكة البحرين (**"نظام حوكمة الشركات"**)، والذي صدر في صيغة مسودة في مايو ٢٠٠٨. يبين نظام حوكمة الشركات مبادئ وتوجيهات محددة تسري على جميع الشركات العامة، ولن تصبح التوجيهات إلزامية

للشركات العامة إلا بدءً من ١ يناير ٢٠١١. ولم يكن هناك حتى تاريخه أي أمثلة على مراقبة التقيد بنظام حوكمة الشركات، ومن ثم من غير الممكن تقييم فائدته في ضمان وجود معايير حوكمة شركات قوية بين الشركات العامة البحرينية.

التغييرات في القوانين أو الإخفاق في التقيد بأي قوانين أو نُظم قد يؤثر سلباً على عمل الشركة.

تخضع الشركة للقوانين والنظم البحرينية، وقد تكون تلك القوانين والنظم مرتبطة بمتطلبات الترخيص والالتزامات البيئية والالتزامات المتعلقة بالصحة والسلامة ومجموعة من المتطلبات الأخرى. وقد يكون التقيد بالقوانين والنظم السارية ومراقبتها أمراً بالغ الصعوبة فضلاً عن كونه مستهلكاً للوقت ومُكلفاً. وقد تتغير القوانين والنظم وتفسيراتها وتطبيقاتها من حين لآخر وقد يكون لتلك التغييرات تأثير جوهري سلبي على عمل الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالات أعمالها المستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإخفاق عن التقيد بالقوانين أو النظم السارية قد يكون له تأثير جوهري سلبي على عمل الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية.

مخاطر متعلقة بالطرح والأسهم العادية.

لم يكن هناك سوق تداول عام سابق للأسهم العادية وقد لا ينشأ سوق تداول نشط أو يستمر في المستقبل

لم يتم إدراج الأسهم العادية في السابق، ولم يكن هناك قبل الطرح أي سوق عام للأسهم عادية. يُعد نطاق سعر طرح التجزئة الأولي المقدَّم للجمهور فيما يتعلق بالأسهم العادية نتيجة للمناقشات التي دارت بين المساهم القائم بالبيع وبين المدراء. ويجب ألا يُنظر إلى سعر طرح التجزئة الأولي الذي حدده المساهم القائم بالبيع والمدراء على أنه يمثل أي إشارة إلى السعر الذي سيسود في سوق التداول. فقد ينخفض سعر السوق للأسهم العادية عن سعر طرح التجزئة الأولي. ولقد قدمت الشركة طلبًا بإدراج الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية والموافقة على تداولها. ومع ذلك فإن الإدراج في سوق البحرين للأوراق المالية لا يضمن نشوء أو استمرار سوق تداول نشط غني بالسيولة للأسهم العادية بعد الطرح أو في أي وقت في المستقبل، وقد تكون هناك حالات لا يتم فيها أي تداول للأسهم العادية.

يمكن لبيع كميات كبيرة من الأسهم العادية أو توافرها للبيع أن يؤثر سلبًا على أسعار تداول الأسهم العادية

فيما يتصل بطرح شهادات الإيداع الدولية، تنوي ممتلكات والشركة إبرام اتفاقية مع بنك الخليج الدولي وجي بي مورغان تنص على عدم إصدار أو طرح أو بيع أو التعاقد بشأن بيع أو التصرف بطريقة أخرى في أيٍّ من الأسهم العادية أو شهادات الإيداع الدولية أو أي خيارات أو ضمانات فيما يتعلق بالأسهم العادية أو شهادات الإيداع الدولية أو أي أوراق مالية قابلة للتحويل إلى الأسهم العادية أو قابلة الصرف بها أو تمثل حقًا في الحصول على الأسهم العادية أو شهادات الإيداع الدولية، وذلك إلا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ إغلاق طرح شهادات الإيداع الدولية. وبعد انتهاء هذه الفترة، ستكون هذه الأسهم العادية قابلة للبيع في السوق العامة. من الممكن لبيع كمية كبيرة من الأسهم العادية أو شهادات الإيداع الدولية أو الأوراق المالية التي يمكن التعامل فيها أو تبادلها مع الأسهم العادية أو شهادات الإيداع الدولية ، إن وجدت، في السوق العام بعد اكتمال الطرح، أو الاعتقاد بإمكانية حدوث هذه المبيعات أن يؤثر سلبًا على سعر السوق للأسهم العادية، ويمكن أن يضعف بشكل جوهري قدرة الشركة المستقبلية على زيادة رأس المال من خلال عمليات طرح الأسهم العادية أو شهادات الإيداع الدولية أو الأوراق المالية المرتبطة بالأسهم العادية أو شهادات الإيداع الدولية.

حملة الأسهم العادية قد لا يحصلون على أي أرباح

سوف تتوقف قدرة الشركة في الإعلان عن أرباح فيما يتعلق بالأسهم العادية على أدائها المالي المستقبلي، وهو ما سيعتمد بدوره على التنفيذ الناجح لاستراتيجية الشركة وعلى الأوضاع التنافسية والتنظيمية والفنية والبيئية وعوامل أخرى فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية العامة والطلب وأسعار البيع لمنتجات الشركة وعوامل أخرى خاصة بصناعة الألمنيوم، قد تكون خارجة عن سيطرة الشركة.

وفقًا لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، قد يحصل حملة الأسهم العادية على الأرباح، إذا ما تم الإعلان عن هذه الدفعات والاتفاق عليها في قرار يتم إتخاذه في اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين. وقد تكون مبالغ الأرباح التي تدفعها الشركة لمساهميها محدودة، إن وجدت، في ضوء الحاجة إلى الاحتفاظ بنسب معينة من صافي الأرباح كاحتياطات. بالإضافة إلى ذلك، قد يقرر اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين في سنوات معينة عدم الإعلان عن أي أرباح. وفي هذه الحالة، لن يحصل المساهمون على أية أرباح، ولن يكون لهم أي حق في مطالبة الشركة بأية أرباح. راجع "سياسة توزيع الأرباح والتوزيعات النقدية" و"بيان رأس المال".

قد تكون السيولة وأسعار السوق للأسهم العادية في أعقاب الطرح متقلبة

لا يوجد حاليًا أي سوق للأسهم العادية. وبعد الطرح، قد يكون حجم الأسعار والتداول للأسهم العادية شديد التقلب. وقد تتذبذب أسعار السوق للأسهم العادية بشدة استجابةً للعوامل التالية، من بين عوامل أخرى:

- الاحتمالات المتوقعة لأعمال الشركة وعملياتها ولصناعة الألمنيوم بشكل عام؛
- الاختلافات بين النتائج المالية والتشغيلية الفعلية للشركة وتلك التي يتوقعها المستثمرون والمحللون؛

- التغييرات في توصيات أو تصورات محللي الأوراق المالية؛
- الإعلان عن ابتكارات تكنولوجية من قبل الشركة أو منافسيها؛
- تصور المستثمرين للشركة ولبيئة الاستثمار الدولية؛
- التغيرات في الأسعار التي حددتها الشركة أو منافسوها أو موفرو المنتجات أو الخدمات البديلة؛
- عمق وسيولة السوق للأسهم العادية؛
- التذبذبات الكبيرة في أسعار سوق الأسهم؛ و
- الاقتصاد الكلي العام والعوامل الأخرى.

قد تحد هذه العوامل كثيرًا من قدرة حملة الأسهم العادية على البيع بالسعر الذي يرغبون فيه وفي الوقت الذي يريدونه، وقد يؤثر هذا سلبًا على سعر السوق للأسهم العادية. وقد يختلف السعر الأولي للسهم العادي عن الأسعار التي ستسود في السوق بعد الانتهاء من الطرح.

استخدام العوائد

سوف يحصل المُساهم القائم بالبيع على العوائد الصافية من الطرح. ومن المتوقع أن تصل النفقات الإجمالية فيما يتعلق بالطرح إلى نحو ٠.١ مليون دينار بحريني، يكون المساهم القائم بالبيع وحده مسؤولاً عنها، باستثناء نحو ٠.١ مليون دينار بحريني في شكل رسوم مرتبطة بأعمال المحاسبة تكون الشركة مسؤولة عنها. ولن تحصل الشركة على أي جزء من عوائد هذا الطرح.

من بين الأسباب الرئيسية وراء الطرح العالمي رغبة المساهم القائم بالبيع في توسيع قاعدة المساهمين في الشركة بحيث تشمل مستثمرين بحرينيين وإقليميين ودوليين. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى المساهم القائم بالبيع إلى تنويع محفظته من خلال مجموعة من الأساليب تتضمن التصرف في موجودات حالية والاستثمار في فئات موجودات جديدة. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الغالبية العظمى من الشركات التابعة للمساهم القائم بالبيع كائنة في مملكة البحرين أو داخل دول مجلس التعاون الخليجي. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى حصصه الكبيرة في العديد من الشركات الضخمة، فإن المساهم القائم بالبيع منفتح بصفة خاصة على قطاعات معينة مثل الألمنيوم والعقارات والاتصالات والخدمات المالية. والعنصر الأساسي في استراتيجية المساهم القائم بالبيع فيما يتعلق بمحفظته هو تنويع انفتاحه عبر مناطق جغرافية وفئات موجودات وقطاعات مختلفة. ومن الناحية الجغرافية، فإن الهدف طويل الأجل للمساهم القائم بالبيع هو بناء محفظة تضم نحو ٥٠% من موجودات دولية، مع توزيع النسبة المتبقية البالغة ٥٠% على الاستثمارات المختلفة في مملكة البحرين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما سيقوم المساهم القائم بالبيع بالتوسع في فئات موجودات أخرى، تشمل فئات موجودات أكثر سيولة وأقل ارتباطاً، من أجل استكمال محفظته الحالية من الاستثمارات الإقليمية طويلة الأجل. سوف يتم استخدام العوائد الصافية من الطرح من قبل المساهم القائم بالبيع بصفة أساسية من أجل توفير التمويل الأولي لإنشاء محفظة دولية أوسع نطاقاً خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتنفيذ عملية تخصيص الفئات الاستراتيجية ودعم أنشطته الاستثمارية الجديدة.

معلومات مالية تاريخية مختارة ومعلومات أخرى

معلومات مالية تاريخية مختارة ومعلومات أخرى للأعوام المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩

تتضمن مذكرة الطرح هذه في مواضع مختلفة منها في الصفحات F-31 إلى F-135 القوائم المالية للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وللأعوام المنتهية في تلك التواريخ والقوائم المالية الموحدة لألبا وألبا للتسويق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وللعام المنتهي في ذلك التاريخ فضلاً عن تقارير مدققي الحسابات المستقلين.

تبين الجداول التالية معلومات تاريخية مختارة ومعلومات أخرى، من بينها قائمة بيانات المركز المالي وقائمة بيانات الدخل الشامل وقائمة بيانات التدفق النقدي وبيانات التشغيل الرئيسية وغيرها من البيانات المالية كما في الأعوام المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩. ولقد تم استخلاص القائمة المختارة للمركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة بيانات التدفقات النقدية كما في العامين المنتهيين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ من القوائم المالية المدققة للشركة كما في العامين المنتهيين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، والتي تم إعدادها وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية. كما تم استخلاص قائمة المركز المالي وقائمة بيانات الدخل الشامل وقائمة بيانات التدفقات النقدية كما في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ من القوائم المالية الموحدة والمدققة لألبا وألبا للتسويق عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، والتي تم إعدادها وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، باستثناء أنه تم إعدادها على أساس مُدمج ومن ثم فهي لا تتفق مع المعيار ٢٧ من معايير المحاسبة الدولية (*القوائم المالية الموحدة والمنفصلة*).

ص. ب. ١٤٠
الطابق ١٤ - البرج
مجمع البحرين التجاري
المنامة، مملكة البحرين
الهاتف:5455 1753 973+ الفاكس:5405 1753 973+
manama@bh.ey.com
www.ey.com/me
رقم السجل التجاري ٦٧٠٠

تقرير مدققي الحسابات إلى السادة أعضاء شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) ["الشركة"] للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ("السنوات المالية") التي استخرجت منها البيانات الواردة في ملخص المعلومات المالية المرفق المشتمل على قوائم المركز المالي والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين في الصفحات من ٤٦ إلى ٤٩ لمذكرة العرض التمهيدية، وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد أبدينا في تقاريرنا المؤرخة في ٢٥ مارس ٢٠٠٩ و٣١ مارس ٢٠١٠ عن آراء غير متحفظة على القوائم المالية التي استخرج منها ملخص المعلومات المالية.

كما قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) وألبا للتسويق [ألما] للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، التي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد أبدينا في تقريرنا المؤرخ في ٢٥ مارس ٢٠٠٨، عن أراء غير متحفظة على القوائم المالية التي استخرج منها ملخص المعلومات المالية. وكما قمنا بتدقيق القوائم المالية المجمعة للشركة وألبا للتسويق ("المؤسسات") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. تم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لأسس الإعداد المبينة في إيضاح ٢ للقوائم المالية المجمعة، وفقط لغرض إدراجها في مذكرة العرض المبدئية لشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) فيما يتعلق بالعرض المقترح لأسهم الشركة ونشرة الاكتتاب لسندات الإيداع العالمية. تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، سوى أنها أعدت بناءً على أسس مجمعة وبالتالي، فأنها لا تلتزم مع معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ المتعلق *"بالقوائم المالية الموحدة والمنفصلة"*. لقد أبدينا في تقريرنا الخاص بهذا الغرض المؤرخ في ١ سبتمبر ٢٠١٠، عن رأي غير متحفظ على القوائم المالية التي استخرج منها ملخص المعلومات المالية لسنة ٢٠٠٧.

وفي رأينا، إن البيانات الواردة في ملخص المعلومات المالية المشتمل على قوائم المركز المالي والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين في الصفحات من ٤٦ إلى ٤٩ لمذكرة العرض المبدئية يتطابق من جميع النواحي الجوهرية، مع القوائم المالية التي استخرج منها.

من أجل فهم أفضل للقوائم المالية للشركة ونتائج عملياتها للسنوات المالية أعلاه ونطاق تدقيقنا، يجب أن يقرأ ملخص المعلومات المالية بالاقتران مع القوائم المالية التي استخرج منها ملخص المعلومات المالية وتقرير تدقيقنا بناءً عليه.

من أجل فهم أفضل للقوائم المالية المجمعة للشركة وألبا للتسويق للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ونطاق تدقيقنا، يجب أن يقرأ ملخص المعلومات المالية بالاقتران مع القوائم المالية المجمعة التي استخرج منها ملخص المعلومات المالية وتقرير تدقيقنا بناءً عليه.

تم إعداد هذا التقرير الخاص بغرض تضمينه في مذكرة العرض المبدئي لشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) فيما يتعلق بالعرض المقترح لأسهم الشركة.

١٨ أكتوبر ٢٠١٠
المنامة، مملكة البحرين

المعلومات المالية المبينة أدناه ليست عرضاً لبيانات مالية كاملة ويجب قراءتها بالاقتران مع، وهي مقيدة في مجملها من خلال الرجوع إلى، القوائم المالية والملاحظات ذات الصلة الواردة في مواضع أخرى من مذكرة الطرح هذه والأقسام الواردة تحت عناوين "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات" و"مناقشة الإدارة وتحليل الوضع المالي ونتائج العمليات".

	كما في ٣١ ديسمبر			
	٢٠٠٧[1]	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩[2]
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)			
الموجودات				
الموجودات غير المتداولة				
الممتلكات والآلات والمعدات	١,١٢٩,٠٠٥	١,٠٨٩,٧٢٣	١,٠٤٣,٠٢٣	٢,٧٧٣,٩٩٧ دولار أمريكي
الأدوات المالية المشتقة	٧٣٦	-	-	-
ذمم مدينة طويلة الأجل	٢٧,٥٠٦	٢٤,٠٦٨	٢٠,٦٣٠	٥٤,٨٦٧ دولار أمريكي
	١,١٥٧,٢٤٧	١,١١٣,٧٩١	١,٠٦٣,٦٥٣	٢,٨٢٨,٨٦٤ دولار أمريكي
الموجودات المتداولة				
المخزون	١٥٠,٢٤٥	٢٢٦,٩٨٥	١٦٨,١١١	٤٤٧,١٠٤ دولار أمريكي
الحصة المتداولة من الذمم المدينة طويلة الأجل	-	٣,٤٣٨	٣,٤٣٨	٩,١٤٣ دولار أمريكي
حساب الذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً	١٦٩,٣٤٩	١٢٤,٨٥٩	٩٢,٢١٥	٢٤٥,٢٥٣ دولار أمريكي
المبالغ المستحقة من مساهم	-	١,٩٢٥	٧٤٨	١,٩٨٩ دولار أمريكي
الأدوات المالية المشتقة	١٠٥	-	١٦,٣٩٥	٤٣,٦٠٤ دولار أمريكي
الأرصدة البنكية والنقدية	٥٩,٦٩٢	٤٦,٤٥٢	٤٦,٣٥٧	١٢٣,٢٩٠ دولار أمريكي
	٣٧٩,٣٩١	٤٠٣,٦٥٩	٣٢٧,٢٦٤	٨٧٠,٣٨٣ دولار أمريكي
الموجودات الإجمالية	١,٥٣٦,٦٣٨	١,٥١٧,٤٥٠	١,٣٩٠,٩١٧	٣,٦٩٩,٢٤٧ دولار أمريكي
حقوق الملكية والمطلوبات				
حقوق الملكية				
رأس المال	١٤٢,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠	٣٧٧,٦٦٠ دولار أمريكي
الاحتياطي القانوني	٢٥,٤٥٠	٥٤,٨٠٧	٥٤,٨٠٧	١٤٥,٧٦٣ دولار أمريكي
احتياطي رأس المال	٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩	٦٦٢ دولار أمريكي
مساهمات المساهمين	٨٩,٣٣٤	-	٧٥,٩٥٤	٢٠٢,٠٠٥ دولار أمريكي
الأرباح المحتجزة	١٩٩,١٣٥	٤٦٣,٣٥١	٣٨٠,٦٧٥	١,٠١٢,٤٣٤ دولار أمريكي
إجمالي حقوق الملكية	٤٥٦,١٦٨	٦٦٠,٤٠٧	٦٥٣,٦٨٥	١,٧٣٨,٥٢٤ دولار أمريكي
المطلوبات غير المتداولة				
القروض	٤٥٥,٨٤٢	٣٧٠,١٢٥	٢٩٥,٩٢٣	٧٨٧,٠٢٩ دولار أمريكي
الأدوات المالية المشتقة	٢٠٤,٩٨٩	٨٣,١١٨	١٢٩,٤٣٨	٣٤٤,٢٥٠ دولار أمريكي
مستحقات نهاية الخدمة للموظفين	٦٠٤	٩٢٦	٩٩١	٢,٦٣٦ دولار أمريكي
	٦٦١,٤٣٥	٤٥٤,١٦٩	٤٢٦,٣٥٢	١,١٣٣,٩١٥ دولار أمريكي
المطلوبات المتداولة				
القروض	١٧١,٢٧٨	١٥٦,٩١١	١٦٠,٦٨٤	٤٢٧,٣٥١ دولار أمريكي
القروض قصيرة الأجل	٧,٦٣٢	١١,٨١٦	٨,٨٢٣	٢٣,٤٦٥ دولار أمريكي
الذمم الدائنة والمستحقات	٨٩,٤٨٨	١٢٥,١٦٧	٩٧,٩٩١	٢٦٠,٦١٤ دولار أمريكي
الأدوات المالية المشتقة	١٥٠,٦٣٧	١٢,١٣٢	٤٣,٣٨٢	١١٥,٣٧٨ دولار أمريكي
المبالغ المستحقة للمساهمين	-	٩٦,٨٤٨	-	-
	٤١٩,٠٣٥	٤٠٢,٨٧٤	٣١٠,٨٨٠	٨٢٦,٨٠٨ دولار أمريكي
إجمالي المطلوبات	١,٠٨٠,٤٧٠	٨٥٧,٠٤٣	٧٣٧,٢٣٢	١,٩٦٠,٧٢٣ دولار أمريكي
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	١,٥٣٦,٦٣٨	١,٥١٧,٤٥٠	١,٣٩٠,٩١٧	٣,٦٩٩,٢٤٧ دولار أمريكي

[1] البيانات المالية لعام ٢٠٠٧ مستخلصة من القوائم المالية الموحدة والمدققة لألبا للتسويق وألبا. استحوذت ألبا على موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨. كما أن البيانات المالية للعام ٢٠٠٧ تم إعدادها على أساس مختلف عن البيانات المالية المقدمة في هذا الجدول للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. راجع "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات."

[2] لأجل التسهيل، تم تقديم بيانات مالية محددة بالدولار الأمريكي وتحويلها بسعر صرف يبلغ ١.٠٠ دولار أمريكي = ٠.٣٧٦ دينار بحريني. المبالغ الواردة في هذا الجدول بالدولار الأمريكي هي مبالغ محولة ولم يتم استخراجها من القوائم المالية. جميع البيانات المالية الواردة بالدولار الأمريكي هي بالألف دولار أمريكي.

	للأعوام المنتهية في ٣١ ديسمبر،			
	٢٠٠٧[١]	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩[٢]
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)			
المبيعات إلى العملاء	٩٢٣,٩٥٤	٨٨٤,٢٦٨	٥٨١,٧٨٦	١,٥٤٧,٣٠٣ دولار أمريكي
المبيعات إلى مساهم	١٦,١٩٨	٢٠,٨٩٥	٧٤٨	١,٩٨٩ دولار أمريكي
إجمالي المبيعات	٩٤٠,١٥٢	٩٠٥,١٦٣	٥٨٢,٥٣٤	١,٥٤٩,٢٩٢ دولار أمريكي
تكلفة المبيعات	(٥٦٢,٣٠٠)	(٦٤٠,٤٢٤)	(٥٣٨,١٢١)	(١,٤٣١,١٧٣) دولار أمريكي
إجمالي الأرباح	**٣٧٧,٨٥٢**	**٢٦٤,٧٣٩**	**٤٤,٤١٣**	**١١٨,١١٩ دولار أمريكي**
دخل آخر	٧,٦٩٦	٤,٧٦٦	٤,٢١٣	١١,٢٠٥ دولار أمريكي
مصروفات البيع والتوزيع	(٢٣,٣٦٤)	(٢٢,٦٩٩)	(١١,٩٠٨)	(٣١,٦٧٠) دولار أمريكي
المصروفات العامة والإدارية	(١٦,٢٤٥)	(٢٠,٥٣٤)	(٢٤,٠٢٤)	(٦٣,٨٩٤) دولار أمريكي
تكاليف التمويل	(٤٢,٣٨٢)	(٢٦,١٧١)	(٢٣,٣٨٥)	(٦٢,١٩٤) دولار أمريكي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(١٨٨)	(١٢٤)	(١٦١)	(٤٢٨) دولار أمريكي
شطب الممتلكات والآلات والمعدات	(٤,٩٥٥)	-	(٦,٩٨٠)	(١٨,٥٦٤) دولار أمريكي
الربح (الخسارة) من صرف العملات	٥١١	(٤,٧٩٦)	١,٣٤٩	٣,٥٨٨ دولار أمريكي
الربح (الخسارة) عن العام قبل المشتقات	**٢٩٨,٩٢٥**	**١٩٥,١٨١**	**(١٦,٤٨٣)**	**(٤٣,٨٣٨) دولار أمريكي**
التقدير المناسب لـ (الخسارة) الربح على إعادة تقييم / تسوية المشتقات المالية (الصافي)	(٦٢,٠٢٠)	٩٨,٣٩٢	(٦٦,١٩٣)	(١٧٦,٠٤٥) دولار أمريكي
الربح (الخسارة) عن العام	**٢٣٦,٩٠٥**	**٢٩٣,٥٧٣**	**(٨٢,٦٧٦)**	**(٢١٩,٨٨٣) دولار أمريكي**
دخل شامل آخر (المصروفات)				
صافي الحركة في تحوط التدفقات النقدية	(١١,٢٤٧)	-	-	-
(خسارة) إجمالي الدخل الشامل عن العام	**٢٢٥,٦٥٨**	**٢٩٣,٥٧٣**	**(٨٢,٦٧٦)**	**(٢١٩,٨٨٣) دولار أمريكي**

[١] البيانات المالية لعام ٢٠٠٧ مستخلصة من القوائم المالية الموحدة والمدققة لألبا وألبا للتسويق. استحوذت ألبا على موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨. كما أن البيانات المالية للعام ٢٠٠٧ تم إعدادها على أساس مختلف عن البيانات المالية المقدمة في هذا الجدول للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. راجع "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات."

[٢] لأجل التسهيل، تم تقديم بيانات مالية محددة بالدولار الأمريكي وتحويلها بسعر صرف يبلغ ١.٠٠ دولار أمريكي = ٠.٣٧٦ دينار بحريني. المبالغ الواردة في هذا الجدول بالدولار الأمريكي هي مبالغ محولة ولم يتم استخراجها من القوائم المالية. جميع البيانات المالية الواردة بالدولار الأمريكي هي بالألف دولار أمريكي.

قائمة ببيانات التدفقات النقدية

	للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر،			
	٢٠٠٧[١]	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩[٢]
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)			
الأنشطة التشغيلية				
الربح (الخسارة) عن العام	٢٣٦,٩٠٥	٢٩٣,٥٧٣	(٨٢,٦٧٦)	(٢١٩,٨٨٣) دولار أمريكي
التعديلات من أجل:				
الإهلاك	٦٩,٤٧٠	٧٢,٧٩٣	٧٤,٤٨٠	١٩٨,٠٨٥ دولار أمريكي
مخصصات مستحقات نهاية الخدمة للموظفين	٦٩٠	٨٩٤	٦٥٦	١,٧٤٥ دولار أمريكي
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	٢,٠٧٩	-	-	-
المكاسب (الخسارة) من إعادة تقييم المشتقات	(٤٨,٦٤٤)	(١١٧,٠٨٣)	٦١,١٧٥	١٦٢,٦٩٩ دولار أمريكي
احتياطي التحوط للتدفقات النقدية المحققة	(٤٩,٤٤٨)	-	-	-
الخسارة الناجمة عن التصرف في الممتلكات والآلات والمعدات	(٣,٨٨٧)	٣,٤٣١	٤٢٧	١,١٣٦ دولار أمريكي
شطب الممتلكات والآلات والمعدات - صافي القيمة الدفترية	٤,٩٥٥	٩٧٣	٦,٩٨٠	١٨,٥٦٤ دولار أمريكي
دخل الفائدة	(٥,٤٦٥)	(٢,٦٤٧)	(١,١٤٨)	(٣,٠٥٣) دولار أمريكي
تكاليف التمويل	٤٢,٣٨٢	٢٥,٧٦٧	٢٢,٧٣٤	٦٠,٤٦٣ دولار أمريكي
فائض التشغيل قبل تغييرات رأس المال العامل	٢٤٩,٠٣٧	٢٧٧,٧٠١	٨٢,٦٢٨	٢١٩,٧٥٦ دولار أمريكي
التغييرات في رأس المال العامل:				
المخزون	٣,٨٤٤	(٧٢,٣٨١)	٥٨,٨٧٤	١٥٦,٥٨٠ دولار أمريكي
حساب الذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً	٢,٤١٤	٤٣,٩٨٦	٣٢,٦٤٤	٨٦,٨١٩ دولار أمريكي
المبالغ المستحقة من مساهم		(١,١٣٤)	١,١٧٧	٣,١٣٠ دولار أمريكي
الذمم الدائنة والمستحقات	١٦,٣٢٧	٣٨,٦١٠	(٢٥,٢٩٦)	(٦٧,٢٧٧) دولار أمريكي
النقد من العمليات	٢٧١,٦٢٢	٢٨٦,٧٨٢	١٥٠,٠٢٧	٣٩٩,٠٠٨ دولار أمريكي
مستحقات نهاية خدمة الموظفين المدفوعة	(٦٩٢)	(٥٧٢)	(٥٩١)	(١,٥٧٢) دولار أمريكي
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**٢٧٠,٩٣٠**	**٢٨٦,٢١٠**	**١٤٩,٤٣٦**	**٣٩٧,٤٣٦ دولار أمريكي**
الأنشطة الاستثمارية				
شراء الممتلكات والآلات والمعدات	(٢٦,٤٧٣)	(٣٨,٧٣٦)	(٣٥,٣٤٢)	(٩٣,٩٩٥) دولار أمريكي
عوائد التصرف في الممتلكات والآلات والمعدات	٤,٣٢٣	٨٢١	١٥٥	٤١٢ دولار أمريكي
الفائدة المُستلمة	٥,٤٦٥	٢,٦٤٧	١,١٤٨	٣,٠٥٣ دولار أمريكي
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	**(١٦,٦٨٥)**	**(٣٥,٢٦٨)**	**(٣٤,٠٣٩)**	**(٩٠,٥٣٠) دولار أمريكي**
أنشطة التمويل				
سداد الذمم المدينة طويلة الأجل		-	٣,٤٣٨	٩,١٤٤ دولار أمريكي
القروض التي تمت الاستفادة منها	٢٤١,٣٧٦	١٨٤,٦٥٤	١٩٥,٤٤٦	٥١٩,٨٠٣ دولار أمريكي
القروض المُسدّدة	(٣١٧,٥٦١)	(٢٨٤,٧٣٨)	(٢٦٥,٨٧٥)	(٧٠٧,١١٤) دولار أمريكي)
القروض قصيرة الأجل	(٦,٤٢٧)	٤,١٨٤	(٢,٩٩٣)	(٧,٩٦٠ دولار أمريكي)
تكاليف التمويل المدفوعة	(٤٧,١٦٨)	(٢٨,٦٩٨)	(٢٤,٦١٤)	(٦٥,٤٦٣ دولار أمريكي)
الودائع بهامش	١٧,٦٨٢	٢٤,١٣٩	-	-
الأرصدة البنكية المحولة من قبل المساهمين		٢٤,٨٠١	-	-
الحركة في المبالغ المستحقة للمساهمين	(١٢٧,٨٤٠)	(١٣٩,٥٨٤)	(٢٠,٨٩٤)	(٥٥,٥٦٩ دولار أمريكي)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية	**(٢٣٩,٩٣٨)**	**(٢١٥,٢٤٢)**	**(١١٥,٤٩٢)**	**(٣٠٧,١٥٩ دولار أمريكي)**
الزيادة (النقصان) في النقد وما في حكمه	١٤,٣٠٧	٣٥,٧٠٠	(٩٥)	(٢٥٣ دولار أمريكي)
النقد وما في حكمه كما في ١ يناير	**٢١,٢٤٦**	**١٠,٧٥٢**[٣]	**٤٦,٤٥٢**	**١٢٣,٥٤٣ دولار أمريكي**
النقد وما في حكم النقد في ٣١ ديسمبر	**٣٥,٥٥٣**	**٤٦,٤٥٢**	**٤٦,٣٥٧**	**١٢٣,٢٩٠ دولار أمريكي**

[١] البيانات المالية لعام ٢٠٠٧ مستخلصة من القوائم المالية الموحدة والمدققة لألبا للتسويق وألبا. استحوذت ألبا على موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨. كما أن البيانات المالية للعام ٢٠٠٧ تم إعدادها على أساس مختلف عن البيانات المالية المقدمة في هذا الجدول للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. راجع "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات."

[٢] لأجل التسهيل، تم تقديم بيانات مالية محددة بالدولار الأمريكي وتحويلها بسعر صرف يبلغ ١.٠٠ دولار أمريكي = ٠.٣٧٦ دينار بحريني. المبالغ الواردة في هذا الجدول بالدولار الأمريكي هي مبالغ محولة ولم يتم استخراجها من القوائم المالية. جميع البيانات المالية الواردة بالدولار الأمريكي هي بالألف دولار أمريكي.

[٢] النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في القائمة المدمجة للتدفقات النقدية عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تتألف من ١٠,٧٥٢ ألف دينار بحريني تتعلق بألبا و ٢٤,٨٠١ ألف دينار بحريني تتعلق بألبا للتسويق. تم تحويل النقد وما في حكمه فيما يتعلق بألبا للتسويق بمقدار ٢٤,٨٠١ ألف دينار بحريني إلى شركة ألبا كما في ١ يناير ٢٠٠٨ وتم ذكره باعتباره أرصدة بنكية محولة بواسطة المساهمين إلى ألبا كأنشطة تمويلية في بيان التدفقات النقدية عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، فإن النقد وما في حكمه في ١ يناير ٢٠٠٨ ببيان التدفقات النقدية عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ استثنى مبلغ ٢٤,٨٠١ ألف دينار بحريني.

قائمة التغييرات في حقوق الملكية

	رأس المال	أسهم الخزينة	الاحتياطي القانوني	احتياطي رأس المال	احتياطي التحوط للتدفقات النقدية	مساهمات المساهمين	الأرباح المحتجزة	المبلغ المستحق (من) إلى المساهمين الرئيسيين[١]	الإجمالي
	(بالآلف دينار بحريني، أو بالآلف دولار أمريكي حيثما وردت الإشارة إلى ذلك)								
العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩									
(بالدينار البحريني)									
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	١٤٢,٠٠٠	-	٥٤,٨٠٧	٢٤٩	-	-	٤٦٣,٣٥١	-	٦٦٠,٤٠٧
التحويل من المبلغ المستحق للمساهمين	-	-	-	-	-	٧٥,٩٥٤	-	-	٧٥,٩٥٤
إجمالي الخسارة الشاملة عن العام	-	-	-	-	-	-	(٨٢,٦٧٦)	-	(٨٢,٦٧٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	**١٤٢,٠٠٠**	**-**	**٥٤,٨٠٧**	**٢٤٩**	**-**	**٧٥,٩٥٤**	**٣٨٠,٦٧٥**	**-**	**٦٥٣,٦٨٥**
العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩									
(بالدولار الأمريكي)									
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ (بالدولار الأمريكي)	٣٧٧,٦٦٠	-	١٤٥,٧٦٣	٦٦٢	-	-	١,٢٣٢,٣١٦	-	١,٧٥٦,٤٠١
التحويل من المبلغ المستحق للمساهمين (بالدولار الأمريكي)	-	-	-	-	-	٢٠٢,٠٠٥	-	-	٢٠٢,٠٠٥
إجمالي الخسارة الشاملة عن العام (بالدولار الأمريكي)	-	-	-	-	-	-	(٢١٩,٨٨٣)	-	(٢١٩,٨٨٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (بالدولار الأمريكي)	**٣٧٧,٦٦٠**	**-**	**١٤٥,٧٦٣**	**٦٦٢**	**-**	**٢٠٢,٠٠٥**	**١,٠١٢,٤٣٣**	**-**	**١,٧٣٨,٥٢٣**
العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨									
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	١٤٢,٠٠٠	-	٢٥,٤٥٠	٢٤٩	-	-	١٩٩,١٣٥	-	٣٦٦,٨٣٤
إجمالي الدخل الشامل عن العام	-	-	-	-	-	-	٢٩٣,٥٧٣	-	٢٩٣,٥٧٣
التحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	-	٢٩,٣٥٧	-	-	-	(٢٩,٣٥٧)	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	**١٤٢,٠٠٠**	**-**	**٥٤,٨٠٧**	**٢٤٩**	**-**	**-**	**٤٦٣,٣٥١**	**-**	**٦٦٠,٤٠٧**
العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧									
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	١٤٢,٠٠٠	-	٢٥,٤٥٠	٢٤٩	١١,٢٤٧	-	٢٦٣,٦٠٢	(٨٤,١٩٨)	٣٥٨,٣٥٠
إجمالي (الخسارة) الدخل الشامل عن العام	-	-	-	-	(١١,٢٤٧)	-	(٦٤,٤٦٧)	٣٠١,٣٧٢	٢٢٥,٦٥٨
الأموال النقدية المحولة إلى المساهمين الرئيسيين	-	-	-	-	-	-	-	(١٢٧,٨٤٠)	(١٢٧,٨٤٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	**١٤٢,٠٠٠**	**-**	**٢٥,٤٥٠**	**٢٤٩**	**-**	**-**	**١٩٩,١٣٥**	**٨٩,٣٣٤**	**٤٥٦,١٦٨**

[١] قامت الشركة في ١ يناير ٢٠٠٨ بالاستحواذ على جميع موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق بقيمها الدفترية اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، بما في ذلك المبالغ واجبة الدفع إلى المساهمين، والتي تم تسجيلها على أنها" مبالغ مستحقة للمساهمين "في بيان الشركة الافتتاحي للمركز المالي كما في ١ يناير ٢٠٠٨.

معلومات مالية تاريخية مختارة ومعلومات أخرى لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠

القوائم المالية الموجزة المرحلية وغير المدققة للشركة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ولفترة الست أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وتقارير المراجعة لمدققي الحسابات المستقلين المرفقة بها مدرجة في مواضع مختلفة من مذكرة الطرح هذه في الصفحات F-1 إلى F-30.

تبين الجداول التالية معلومات تاريخية مختارة ومعلومات أخرى، من بينها قائمة بيانات المركز المالي وقائمة بيانات الدخل الشامل وقائمة بيانات التدفق النقدي كما في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠. ولقد تم استخلاص قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة بيانات التدفقات النقدية كما في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠ من القوائم المالية الموجزة المرحلية وغير المدققة للشركة كما في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠، والتي تم إعدادها وفق المعيار ٣٤ من معايير المحاسبة الدولية (*التقارير المالية المرحلية*). بيد أن نتائج الشركة لأي فترة مرحلية قد لا تعد بالضرورة مؤشراً على نتائجها للعام الكامل أو لأية فترة مرحلية أخرى.

المعلومات المالية المبينة أدناه ليست تقديماً لبيانات مالية كاملة ويجب قراءتها بالاقتران مع، وهي مقيدة في مجملها من خلال الرجوع إلى، القوائم المالية والملاحظات ذات الصلة الواردة في مواضع أخرى من مذكرة الطرح هذه والأقسام الواردة تحت عناوين "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات" و"مناقشة الإدارة وتحليل الوضع المالي ونتائج العمليات".

ص. ب. ١٤٠
الطابق ١٤ - البرج
مجمع البحرين التجاري
المنامة، مملكة البحرين
الهاتف:5455 1753 973+ الفاكس:5405 1753 973+
manama@bh.ey.com
www.ey.com/me
رقم السجل التجاري ٦٧٠٠

تقرير مراجعة إلى السادة أعضاء مجلس إدارة شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)

المقدمة

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرحلية المختصرة المرفقة لشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) ("الشركة") للستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٣٠ يونيو ٢٠١٠ ("الفترات المالية") وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ الخاص بالتقارير المالية المرحلية التي استخرج منها البيانات الواردة في ملخص المعلومات المالية المرفق المشتمل على قوائم المركز المالي والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين في الصفحات من 52 إلى 55 لمذكرة العرض المبدئي، لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة رقم ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق مستقل عن المؤسسة". في تقريرنا المؤرخ في ١ سبتمبر ٢٠١٠، لم يرد إلى عملنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية المرحلية المختصرة للشركة للفترات المالية لم يتم إعدادها من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤.

في رأينا، إن ملخص المعلومات المالية المرفق يتطابق من جميع النواحي الجوهرية، مع القوائم المالية المرحلية المختصرة التي استخرجت منها.

من أجل فهم أفضل للمركز المالي للشركة ونتائج عملياتها للسنوات المالية أعلاه ونطاق مراجعتنا، البيات الواردة في ملخص المعلومات المالية المشتمل على قوائم المركز المالي والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين في الصفحات من ٥٢ إلى ٥٥ لمذكرة العرض المبدئي، يجب أن يقرأ ملخص المعلومات المالية بالاقتران مع القوائم المالية التي أستخرج منها ملخص المعلومات المالية وتقرير تدقيقنا بناءً عليه.

تم إعداد هذا التقرير الخاص لغرض تضمينه في مذكرة العرض المبدئي لشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) فيما يتعلق بالعرض المقترح لأسهم الشركة.

١٨ أكتوبر ٢٠١٠
المنامة، مملكة البحرين

	كما في ٣٠ يونيو،		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠[1]
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)		
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
الممتلكات والآلات والمعدات	١,٠٧٣,١٣٠	١,٠١٤,٨٧٤	٢,٦٩٩,١٣٣ دولار أمريكي
ذمم مدينة طويلة الأجل	٢٢,٣٤٩	١٨,٩١١	٥٠,٢٩٥ دولار أمريكي
	١,٠٩٥,٤٧٩	١,٠٣٣,٧٨٥	٢,٧٤٩,٤٢٨ دولار أمريكي
الموجودات المتداولة			
المخزون	١٨٦,٩٤٢	١٥٧,٤٢٨	٤١٨,٦٩١ دولار أمريكي
الحصة المتداولة من الذمم المدينة طويلة الأجل	٣,٤٣٨	٣,٤٣٨	٩,١٤٤ دولار أمريكي
حساب الذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً	٨١,٣٨٣	٩٧,٩٧٧	٢٦٠,٥٧٧ دولار أمريكي
المبالغ المستحقة من مساهم	٢,٧٢٦	-	-
الأدوات المالية المشتقة	-	٣,٣٥٢	٨,٩١٥ دولار أمريكي
الأرصدة البنكية والنقدية[2]	٦٤,٠٨٦	٨٩,٤٥٧	٢٣٧,٩١٨ دولار أمريكي
	٣٣٨,٥٧٥	٣٥١,٦٥٢	٩٣٥,٢٤٥ دولار أمريكي
الموجودات الإجمالية	١,٤٣٤,٠٥٤	١,٣٨٥,٤٣٧	٣,٦٨٤,٦٧٣ دولار أمريكي
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	١٤٢,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠	٣٧٧,٦٦٠ دولار أمريكي
أسهم الخزينة	-	(١٣,٥٣٦)	(٣٦,٠٠٠) دولار أمريكي
الاحتياطي القانوني	٥٤,٨٠٧	٥٤,٨٠٧	١٤٥,٧٦٣ دولار أمريكي
احتياطي رأس المال	٢٤٩	٢٤٩	٦٦٢ دولار أمريكي
مساهمات المساهمين	-	٧٥,٩٥٤	٢٠٢,٠٠٥ دولار أمريكي
الأرباح المحتجزة	٤٤٨,٥٣٢	٤٩٦,٠٦٥	١,٣١٩,٣٢٢ دولار أمريكي
إجمالي حقوق الملكية	٦٤٥,٥٨٨	٧٥٥,٥٣٩	٢,٠٠٩,٤١٢ دولار أمريكي
المطلوبات غير المتداولة			
القروض	٣٣٢,٨٣٩	٢٧١,٢٥٠	٧٢١,٤١٠ دولار أمريكي
الأدوات المالية المشتقة	٨٠,٤٣٥	٨٣,٨٦٠	٢٢٣,٠٣٢ دولار أمريكي
مستحقات نهاية الخدمة للموظفين	٩٨٣	٩٥٩	٢,٥٥٠ دولار أمريكي
	٤١٤,٢٥٧	٣٥٦,٠٦٩	٩٤٦,٩٩٢ دولار أمريكي
المطلوبات المتداولة			
القروض	١٦٥,٧١٢	١٥٤,٤١٢	٤١٠,٦٧٠ دولار أمريكي
القروض قصيرة الأجل	٢,٢١٢	٩,١٨٥	٢٤,٤٢٨ دولار أمريكي
الذمم الدائنة والمستحقات	٩٢,١٦١	٨٣,٣٣٢	٢٢١,٦٢٨ دولار أمريكي
الأدوات المالية المشتقة	٩,٣٤٤	٢٦,٩٠٠	٧١,٥٤٣ دولار أمريكي
المبالغ المستحقة للمساهمين	١٠٤,٧٨٠	-	-
	٣٧٤,٢٠٩	٢٧٣,٨٢٩	٧٢٨,٢٦٩ دولار أمريكي
إجمالي المطلوبات	٧٨٨,٤٦٦	٦٢٩,٨٩٨	١,٦٧٥,٢٦١ دولار أمريكي
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	١,٤٣٤,٠٥٤	١,٣٨٥,٤٣٧	٣,٦٨٤,٦٧٣ دولار أمريكي

[1] لأجل التسهيل، تم تقديم بيانات مالية محددة بالدولار الأمريكي وتحويلها بسعر صرف يبلغ ١.٠٠ دولار أمريكي = ٠.٣٧٦ دينار بحريني. المبالغ الواردة في هذا الجدول بالدولار الأمريكي هي مبالغ محولة ولم يتم استخراجها من القوائم المالية. جميع البيانات المالية الواردة بالدولار الأمريكي هي بالألف دولار أمريكي.

[2] قامت الشركة بتوزيعات نقدية تبلغ ٥٠.٠ مليون دولار أمريكي و٧٥.٠ مليون دولار أمريكي إلى كل من مساهميها في ٧ يوليو ٢٠١٠ و١٥ سبتمبر ٢٠١٠ على التوالي. وتتوقع الشركة أن تعلن عن توزيعات نقدية بمبلغ ٨٧.٥ مليون دولار أمريكي يتم توزيعها على كل من مساهميها في ١ نوفمبر ٢٠١٠ أو قبل ذلك التاريخ.

قائمة بيانات الدخل الشامل

	لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠[١]
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)		
المبيعات إلى العملاء	٢٦٨,٣٧١	٣٧٢,٥٣٩	٩٩٠,٧٩٥ دولار أمريكي
المبيعات إلى مساهم	٧٤٤	-	-
إجمالي المبيعات	٢٦٩,١١٥	٣٧٢,٥٣٩	٩٩٠,٧٩٥ دولار أمريكي
تكلفة المبيعات	(٢٦١,٣٧٩)	(٢٦٨,٦١٨)	(٧١٤,٤١٠) دولار أمريكي
إجمالي الأرباح	**٧,٧٣٦**	**١٠٣,٩٢١**	**٢٧٦,٣٨٥ دولار أمريكي**
دخل آخر	١,٧٠٢	٣,١٠٦	٨,٢٦١ دولار أمريكي
مصروفات البيع والتوزيع	(٤,٨١٦)	(٦,٤٦٥)	(١٧,١٩٤) دولار أمريكي
المصروفات العامة والإدارية	(١١,٥٠٥)	(١٢,٧٧٠)	(٣٣,٩٦٣) دولار أمريكي
تكاليف التمويل	(١١,٢٥٩)	(٣,٥٧٧)	(٩,٥١٣) دولار أمريكي
شطب الممتلكات والآلات والمعدات	-	(١,١٥١)	(٣,٠٦١) دولار أمريكي
الربح (الخسارة) من صرف العملات	(١٣٦)	(٣,٧٠٧)	(٩,٨٥٩) دولار أمريكي
الربح (الخسارة) عن الفترة قبل المشتقات	**(١٨,٢٧٨)**	**٧٩,٣٥٧**	**٢١١,٠٥٦ دولار أمريكي**
التقدير المناسب لـ (الخسارة) الربح على إعادة تقييم / تسوية المشتقات المالية (الصافي)	٣,٤٥٩	٣٦,٠٣٣	٩٥,٨٣٢ دولار أمريكي
الربح (الخسارة) عن الفترة	**(١٤,٨١٩)**	**١١٥,٣٩٠**	**٣٠٦,٨٨٨ دولار أمريكي**
دخل شامل آخر (المصروفات)			
صافي الحركة في تحوط التدفقات النقدية	-	-	-
(خسارة) إجمالي الدخل الشامل عن الفترة	**(١٤,٨١٩)**	**١١٥,٣٩٠**	**٣٠٦,٨٨٨ دولار أمريكي**

[١] لأجل التسهيل، تم تقديم بيانات مالية محددة بالدولار الأمريكي وتحويلها بسعر صرف يبلغ ١.٠٠ دولار أمريكي = ٠.٣٧٦ دينار بحريني. المبالغ الواردة في هذا الجدول بالدولار الأمريكي هي مبالغ محولة ولم يتم استخراجها من القوائم المالية. جميع البيانات المالية الواردة بالدولار الأمريكي هي بالألف دولار أمريكي.

قائمة بيانات التدفقات النقدية

	لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠[١]
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)		
الأنشطة التشغيلية			
الربح (الخسارة) عن الفترة	(١٤,٨١٩)	١١٥,٣٩٠	٣٠٦,٨٨٨ دولار أمريكي
التعديلات من أجل:			
الإهلاك	٣٦,٤٨٨	٣٧,٠٦٠	٩٨,٥٦٤ دولار أمريكي
مخصصات مستحقات نهاية الخدمة للموظفين	٣٤٦	٤١٤	١,١٠١ دولار أمريكي
المكاسب (الخسارة) من إعادة تقييم المشتقات	(٤,٥٨٥)	(٤٩,٠١٧)	(١٣٠,٣٦٤) دولار أمريكي
الخسارة الناجمة عن التصرف في الممتلكات والآلات والمعدات	-	(٢٤٨)	(٦٥٩) دولار أمريكي
شطب الممتلكات والآلات والمعدات - صافي القيمة الدفترية	-	١,١٥١	٣,٠٦١ دولار أمريكي
دخل الفائدة	(٦٦٩)	(٢٣٩)	(٦٣٦) دولار أمريكي
تكاليف التمويل	١١,٢٥٩	٣,٥٧٧	٩,٥١٣ دولار أمريكي
فائض التشغيل قبل تغييرات رأس المال العامل	٢٨,٠٢٠	**١٠٨,٠٨٨**	٢٨٧,٤٦٨ دولار أمريكي
التغييرات في رأس المال العامل:			
المخزون	٤٠,٠٤٣	١٠,٦٨٣	٢٨,٤١٢ دولار أمريكي
حساب الذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً	٤٣,٧٤٧	(٥,٧٦٢)	(١٥,٣٢٤) دولار أمريكي
المبالغ المستحقة من مساهم	(٨٠١)	-	
الذمم الدائنة والمستحقات	(٣١,٩٠٦)	(١٤,٣٢١)	(٣٨,٠٨٨) دولار أمريكي
المبالغ المستحقة للمساهمين	٦,٧٧٥	-	-
النقد من العمليات	٨٥,٨٧٨	٩٨,٦٨٨	٢٦٢,٤٦٨ دولار أمريكي
مستحقات نهاية خدمة الموظفين المدفوعة	(٢٨٩)	(٤٤٦)	(١,١٨٦) دولار أمريكي
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**٨٥,٥٨٩**	**٩٨,٢٤٢**	**٢٦١,٢٨٢ دولار أمريكي**
الأنشطة الاستثمارية			
شراء الممتلكات والآلات والمعدات	(١٩,٨٩٥)	(١٠,١٨٨)	(٢٧,٠٩٦) دولار أمريكي
عوائد التصرف في الممتلكات والآلات والمعدات	-	٣٧٤	٩٩٥ دولار أمريكي

	لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠[1]
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)		
الفائدة المُستلمة	٦٦٩	٢٣٩	٦٣٦ دولار أمريكي
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	**(١٩,٢٢٦)**	**(٩,٥٧٥)**	**(٢٥,٤٦٥) دولار أمريكي**
أنشطة التمويل			
سداد الذمم المدينة طويلة الأجل	١,٧١٩	١,٧١٩	٤,٥٧٢ دولار أمريكي
القروض التي تمت الاستفادة منها	٨٦,٩٣٢	١١٥,١٥٠	٣٠٦,٢٥٠ دولار أمريكي
القروض المُسدّدة	(١١٥,٤١٧)	(١٤٦,٠٩٥)	(٣٨٨,٥٥١ دولار أمريكي)
القروض قصيرة الأجل	(٩,٦٠٤)	٣٦٢	٩٦٣ دولار أمريكي
تكاليف التمويل المدفوعة	(١٢,٣٥٩)	(٤,٢٩١)	(١١,٤١٢ دولار أمريكي)
الودائع بهامش	-	(١٢,٤١٢)	(٣٣,٠١١ دولار أمريكي)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية	**(٤٨,٧٢٩)**	**(٤٥,٥٦٧)**	**(١٢١,١٨٩ دولار أمريكي)**
الزيادة في النقد وما في حكمه	١٧,٦٣٤	٤٣,١٠٠	١١٤,٦٢٨ دولار أمريكي
النقد وما في حكمه كما في ١ يناير	**٤٦,٤٥٢**	**٤٦,٣٥٧**	**١٢٣,٢٩٠ دولار أمريكي**
النقد وما في حكم النقد في ٣٠ يونيو	**٦٤,٠٨٦**	**٨٩,٤٥٧**	**٢٣٧,٩١٨ دولار أمريكي**

[1] لأجل التسهيل، تم تقديم بيانات مالية محددة بالدولار الأمريكي وتحويلها بسعر صرف يبلغ ١.٠٠ دولار أمريكي = ٠.٣٧٦ دينار بحريني. المبالغ الواردة في هذا الجدول بالدولار الأمريكي هي مبالغ محولة ولم يتم استخراجها من القوائم المالية. جميع البيانات المالية الواردة بالدولار الأمريكي هي بالألف دولار أمريكي.

قائمة التغييرات في حقوق الملكية

	رأس المال	أسهم الخزينة	الاحتياطي القانوني	احتياطي رأس المال	احتياطي التحوط للتدفقات النقدية	مساهمات المساهمين	الأرباح المحتجزة	المبالغ المستحقة (من) إلى المساهمين الرئيسيين	الإجمالي
	(بالألف دينار بحريني، أو بالألف دولار أمريكي حيثما وردت الإشارة إلى ذلك)								
فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ (بالدينار البحريني)									
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠	١٤٢,٠٠٠	-	٥٤,٨٠٧	٢٤٩	-	٧٥,٩٥٤	٣٨٠,٦٧٥	-	٦٥٣,٦٨٥
شراء أسهم الخزينة	-	(١٣,٥٣٦)	-	-	-	-	-	-	(١٣,٥٣٦)
إجمالي الدخل الشامل عن الفترة	-	-	-	-	-	-	١١٥,٣٩٠	-	١١٥,٣٩٠
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٠	**١٤٢,٠٠٠**	**(١٣,٥٣٦)**	**٥٤,٨٠٧**	**٢٤٩**	**-**	**٧٥,٩٥٤**	**٤٩٦,٠٦٥**	**-**	**٧٥٥,٥٣٩**
فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ (بالدولار الأمريكي)									
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠ (بالدولار الأمريكي)	٣٧٧,٦٦٠	-	١٤٥,٧٦٣	٦٦٢	-	٢٠٢,٠٠٥	١,٠١٢,٤٣٣	-	١,٧٣٨,٥٢٣
شراء أسهم الخزينة (بالدولار الأمريكي)	-	(٣٦,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	(٣٦,٠٠٠)
إجمالي الدخل الشامل عن الفترة (بالدولار الأمريكي)	-	-	-	-	-	-	٣٠٦,٨٨٨	-	٣٠٦,٨٨٨
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ (بالدولار الأمريكي)	**٣٧٧,٦٦٠ دولار أمريكي**	**(٣٦,٠٠٠)**	**١٤٥,٧٦٣**	**٦٦٢**	**-**	**٢٠٢,٠٠٥**	**١,٣١٩,٣٢١**	**-**	**٢,٠٠٩,٤١١**
فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩									
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩	١٤٢,٠٠٠	-	٥٤,٨٠٧	٢٤٩	-	-	٤٦٣,٣٥١	-	٦٦٠,٤٠٧
إجمالي الخسارة الشاملة عن الفترة	-	-	-	-	-	-	(١٤,٨١٩)	-	(١٤,٨١٩)
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩	**١٤٢,٠٠٠**	**-**	**٥٤,٨٠٧**	**٢٤٩**	**-**	**-**	**٤٤٨,٥٣٢**	**-**	**٦٤٥,٥٨٨**

البيانات التشغيلية الأساسية والبيانات المالية الأخرى

البيانات التشغيلية الأساسية والبيانات المالية الأخرى للأعوام المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩

يوضح الجدول التالي البيانات التشغيلية الأساسية والنسب المالية التي تستخدمها إدارة الشركة في تقييم أدائها:

	للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر،		
بيانات التشغيل الأساسية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
صافي الإنتاج المكتمل (بالطن)	٨٦٥,٠٤٨	٨٧١,٦٥٨	٨٤٧,٧٣٨
حجم المبيعات (بالطن)	٨٧٩,٦٤٧	٨٤٦,١٢٧	٨٦٩,٦٠٤
المتوسط النقدي لسعر الألمنيوم (بالدولار الأمريكي لكل طن)[١]	٢,٦٣٦	٢,٥٨١	١,٦٢٥
العائد على الموجودات[٢]	١٥	١٣	%٠
التكاليف النقدية لكل طن من الألمنيوم[٣]	٥٥٢	٦٤٢	٥٣٦

[١] متوسط السعر النقدي للألمنيوم هو متوسط سعر الألمنيوم الفعلي في بورصة لندن للمعادن الذي حققته الشركة.
[٢] العائد على الموجودات هو الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك (انظر جدول "البيانات المالية الأساسية بالدينار البحريني" أدناه) للفترة المشار إليها مقسوماً على الموجودات الإجمالية.
[٣] التكاليف النقدية لكن طن من الألمنيوم، استناداً إلى أحجام المبيعات، هي تكاليف المبيعات والمصروفات العامة والإدارية مخصوماً منها أي دخل آخر من مبيعات المياه والفحم المكلسن والمنتجات الثانوية الأخرى بما فيها مبيعات النفايات ومخصوماً منها الإهلاك. يوفر الجدول التالي توفيقاً "لتكلفة المبيعات" مع التكاليف النقدية لكل طن من الألمنيوم:

	للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر،		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)		
تكلفة المبيعات	٥٦٢,٣٠٠	٦٤٠,٤٢٤	٥٣٨,١٢١
المصروفات العامة والإدارية	١٦,٢٤٥	٢٠,٥٣٤	٢٤,٠٢٤
مخصوماً منها الإهلاك	(٦٩,٤٧٠)	(٧٢,٧٩٣)	(٧٤,٤٨٠)
	٥٠٩,٠٧٥	**٥٨٨,١٦٥**	**٤٨٧,٦٦٥**
مخصوماً منها:			
مبيعات الفحم المكلسن (بما في ذلك الواردة أسفل "المبيعات")	١٥,٧١٤	٣٨,١٠٠	١٦,٢١٣
مبيعات نفايات المعادن (بما في ذلك الواردة أسفل "المبيعات")	٥,٩٨٩	٤,٧٨٤	٣,٦٦٦
بيع المياه (بما في ذلك الواردة أسفل "دخل آخر")	٢,١٨٣	١,٩٢١	١,٧٨١
	٢٣,٨٨٦	٤٤,٨٠٥	٢١,٦٦٠
تكاليف التشغيل النقدية	**٤٨٥,١٨٩**	**٥٤٣,٣٦٠**	**٤٦٦,٠٠٥**
حجم المبيعات (بالطن)	٨٧٩,٦٤٧	٨٤٦,١٢٧	٨٦٩,٦٠٤
التكلفة النقدية لكل طن (بالدينار البحريني)	**٥٥٢**	**٦٤٢**	**٥٣٦**

	للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر،		
البيانات المالية الأساسية (بالدينار البحريني)	٢٠٠٧[١]	٢٠٠٨	٢٠٠٩
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)		
الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك[٢]	٣٠٠,١١٣	٢٧٥,٤٥٤	٧٦,٣٦٤
الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[٣]	٣٠٠,١١٣	٢٧٥,٤٥٤	٩١,٧٣٣
النسبة المئوية لهامش الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[٤]	(%٣٢)	(%٣٠)	(%١٦)
صافي الدخل المعدّل[٥]	١٨٨,٢٦١	١٧٦,٤٩٠	(٦,١٣٢)
النسبة المئوية % للهامش المعدل لصافي الدخل[٦]	(%٢٠)	(%١٩)	(%١-)
متوسط علاوة المبيعات للطن	٥٣	٤٩	٣٦
الدين الإجمالي[٧]	٦٣٤,٧٥٢	٥٣٨,٨٥٢	٤٦٥,٤٣٠
الدين الصافي[٨]	٥٧٥,٠٦٠	٤٩٢,٤٠٠	٤١٩,٠٧٣
صافي الدين/حقوق الملكية	x١.٢٦	x٠.٧٥	x٠.٦٤
صافي الدين/الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[٩]	x١.٩٢	x١.٧٩	x٤.٥٧

التدفق النقدي من التشغيل والاستثمار كنسبة مئوية من المبيعات[١٠]	(%٢٧)	(%٢٨)	(%٢٠)
المصروفات الرأسمالية كنسبة مئوية من الإهلاك[١١]	(%٣٨)	(%٥٣)	(%٤٧)
العائد على رأس المال المستخدم[١٢]	(%٢١)	(%١٨)	(%٠)
صافي الدين/رأس المال المستخدم[١٣]	(%٥١)	(%٤٤)	(%٣٩)

البيانات المالية الأساسية (بالدولار الأمريكي)[١٤]	للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر،		
	٢٠٠٧[١]	٢٠٠٨	٢٠٠٩
	(بالألف دولار أمريكي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)		
الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك[٢]	٧٩٨,١٧٣	٧٣٢,٥٩٠	٢٠٣,٠٩٦
الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[٣]	٧٩٨,١٧٣	٧٣٢,٥٩٠	٢٤٣,٩٧١
النسبة المئوية لهامش الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[٤]	(%٣٢)	(%٣٠)	(%١٦)
صافي الدخل المعدّل[٥]	٥٠٠,٦٩٤	٤٦٩,٣٨٨	(١٦,٣٠٩)
النسبة المئوية % للهامش المعدل لصافي الدخل[٦]	(%٢٠)	(%١٩)	(%١-)
متوسط علاوة المبيعات للطن	١٤١	١٢٩	٩٦
الدين الإجمالي[٧]	١,٦٨٨,١٧٠	١,٤٣٣,١١٧	١,٢٣٧,٨٤٦
الدين الصافي[٨]	١,٥٢٩,٤١٥	١,٣٠٩,٥٧٤	١,١١٤,٥٥٦
صافي الدين/حقوق الملكية	x١.٢٦	x٠.٧٥	x٠.٦٤
صافي الدين/الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[٩]	x١.٩٢	x١.٧٩	x٤.٥٧
التدفق النقدي من التشغيل والاستثمار كنسبة مئوية من المبيعات[١٠]	(%٢٧)	(%٢٨)	(%٢٠)
المصروفات الرأسمالية كنسبة مئوية من الإهلاك[١١]	(%٣٨)	(%٥٣)	(%٤٧)
العائد على رأس المال المستخدم[١٢]	(%٢١)	(%١٨)	(%٠)
صافي الدين/رأس المال المستخدم[١٣]	(%٥١)	(%٤٤)	(%٣٩)

[١] البيانات المالية لعام ٢٠٠٧ مستخلصة من القوائم المالية الموحدة والمدققة لألبا للتسويق وألبا. استحوذت ألبا على موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨. كما أن البيانات المالية للعام ٢٠٠٧ تم إعدادها على أساس مختلف عن البيانات المالية المقدمة في هذا الجدول للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. راجع "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات."

[٢] لأغراض مذكرة الطرح هذه، تقوم الشركة باحتساب الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك كربح (خسارة) عن العام/الفترة قبل تكاليف التمويل والأرباح (الخسائر) غير المحققة على المشتقات والإهلاك. ونلفت الانتباه إلى أن الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك ليس مقياساً للأداء المالي أو السيولة يتم حسابه وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولا يجب اعتباره بديلاً عن الربح كمؤشر على الأداء التشغيلي، كما لا يجب اعتباره بديلاً عن التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية كمؤشر على السيولة. ترى الشركة أن الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك يُسهل مقارنة الأداء التشغيلي من فترة لأخرى وبين شركة وأخرى من خلال التخلص من الاختلافات المحتملة الناجمة عن التغييرات في هياكل رأس المال (بما يؤثر على الفائدة ورسوم التمويل) والأوضاع الضريبية (مثل التأثير على الفترات أو الشركات نتيجة التغييرات في معدلات الضريبة السارية أو خسائر التشغيل الصافية) والعمر والإهلاك والاستهلاك المحجوز للموجودات (بما يؤثر على الإهلاك والاستهلاك النسبي للنفقات). تُفصح الشركة عن ربحها قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك لأنها تستخدمه في تقييم أدائها ولأنها تراه مقياساً مفيداً يستخدمه بكثرة محللو الأوراق المالية والمستثمرون وغيرهم لتقييم الشركات من قبيل ألبا، والعديد منها يقدم تلك المقاييس المالية غير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند رفع تقارير بنتائجها. ورغم ذلك، فإن استخدام الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك كمقياس لأرباح الشركة ينطوي على قيود لأنه لا يتناول تكاليف محددة تنجم عن عمل الشركة والتي ربما يكون لها تأثير كبير على نتائج عمليات الشركة والسيولة المتوفرة لديها، من قبيل المصروفات المالية والضرائب والإهلاك والاستثمارات الرأسمالية والأرباح (الخسائر) غير المحققة على المشتقات المالية والرسوم الأخرى ذات الصلة.

يوفر الجدول التالي توفيقاً "للأرباح (الخسائر) عن العام" مع الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك.

احتساب الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك (بالدينار البحريني)	للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر،		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
	(بالألف دينار بحريني)		
الربح (الخسارة) عن العام	٢٣٦,٩٠٥	٢٩٣,٥٧٣	(٨٢,٦٧٦)
الخصم			
المكاسب (الخسائر) غير المحققة من المشتقات المالية	٤٨,٦٤٤	١١٧,٠٨٣	(٦١,١٧٥)
الإضافة			
تكاليف التمويل	٤٢,٣٨٢	٢٦,١٧١	٢٣,٣٨٥

الإهلاك.....	٦٩,٤٧٠	٧٢,٧٩٣	٧٤,٤٨٠
الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك.....	**٣٠٠,١١٣**	**٢٧٥,٤٥٤**	**٧٦,٣٦٤**

[٣] الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك هو ذلك الربح قبل إجراء تعديلات بسبب تكاليف إعادة الهيكلة التي تكبدتها الشركة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. والربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك هو مقياس للأداء المالي تستخدمه إدارة الشركة. ونلفت الانتباه إلى أن الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك ليس مقياساً للأداء المالي يتم حسابه وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولا يجب اعتباره بديلاً عن الدخل الصافي كمؤشر على الأداء التشغيلي، كما لا يجب اعتباره بديلاً عن التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية كمؤشر على السيولة. انظر "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات – المقاييس المالية غير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية."

يوفر الجدول التالي توفيقاً "للأرباح (الخسائر) عن العام" مع الربح المعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك:

احتساب الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك (بالدينار البحريني)	**للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر،**		
	٢٠٠٧	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**
	(بالألف دينار بحريني)		
الربح (الخسارة) عن العام.....	٢٣٦,٩٠٥	٢٩٣,٥٧٣	(٨٢,٦٧٦)
الخصم			
المكاسب (الخسائر) غير المحققة من المشتقات المالية.....	٤٨,٦٤٤	١١٧,٠٨٣	(٦١,١٧٥)
الإضافة			
تكاليف التمويل.....	٤٢,٣٨٢	٢٦,١٧١	٢٣,٣٨٥
الإهلاك.....	٦٩,٤٧٠	٧٢,٧٩٣	٧٤,٤٨٠
التعديلات بسبب تكاليف إعادة الهيكلة.....	-	-	١٥,٣٦٩
الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك.....	**٣٠٠,١١٣**	**٢٧٥,٤٥٤**	**٩١,٧٣٣**

في الجدول أعلاه، تشير عبارة "التعديلات بسبب تكاليف إعادة الهيكلة" لعام ٢٠٠٩ إلى المعلومات الواردة بالجدول أدناه.

	٢٠٠٩	**٢٠٠٩**
تكاليف إعادة الهيكلة	**(بالألف دينار بحريني)**	**(بالألف دولار أمريكي)**
برنامج التقاعد المبكر في نهاية العام	٩,٧٣٠	٢٥,٨٧٨
الحالات الطبية في نهاية العام	٢,٨٣٥	٧,٥٤٠
حزم إعادة هيكلة المدراء	١,١١٣	٢,٩٦٠
حزم إعادة هيكلة الطاقم التنفيذي	١,٦٩١	٤,٤٩٧
إجمالي تكلفة إعادة الهيكلة	١٥,٣٦٩	٤٠,٨٧٥

في الجدول أعلاه، يشير "برنامج التقاعد المبكر في نهاية العام" إلى برنامج التقاعد المبكر للموظفين المؤهلين الذي أعلنه مجلس إدارة الشركة كجزء من إعادة الهيكلة. وقد قبل إجمالي ١٧٦ موظفاً عرض الشركة، ويمثل الرقم تراكماً للمبالغ المتوقع سدادها إلى هؤلاء الموظفين؛ بينما تشير "الحالات الطبية في نهاية العام" إلى المبلغ الذي يمثل تراكماً لعدد ٥٣ موظفاً سعوا إلى إعفائهم من العمل لأسباب طبية وفق سياسة حالية للشركة تم تطبيقها للمرة الأولى في ٢٨ يونيو ٢٠٠٧ وقد تم إنهاء توظيفهم لدى الشركة بموجب اتفاق متبادل، كجزء من إعادة الهيكلة وتم اعتماد ذلك من مجلس الإدارة؛ كما أن مصطلح "حزم إعادة هيكلة المدراء" يشير إلى المبلغ الذي تراكم للمدراء الذي انتهى عملهم بموجب اتفاق متبادل، كجزء من إعادة الهيكلة؛ أما "حزم إعادة هيكلة الطاقم التنفيذي" فتشير إلى المبلغ المدفوع إلى المدراء العموميين والتنفيذيين الذين انتهى عملهم بموجب اتفاق متبادل، كجزء من إعادة الهيكلة.

[٤] الهامش المُعدّل للربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك هو الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك مقسوماً على المبيعات الإجمالية.
[٥] صافي الدخل المُعدّل هو الربح (خسارة) قبل الأرباح (الخسائر) غير المحققة بسبب المشتقات المالية والتعديلات الناجمة عن تكاليف إعادة هيكلة الشركة المتكبدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.
[٦] الهامش المُعدّل لصافي الدخل هو صافي الدخل المُعدل مقسوماً على المبيعات الإجمالية.
[٧] الدين الإجمالي هو مجموع القروض غير المتداولة مضافاً إليه القروض المتداولة والقروض قصيرة الأجل.
[٨] الدين الصافي هو مجموع القروض غير المتداولة مضافاً إليه القروض المتداولة والقروض طويلة الأجل، ومخصوماً منه الأرصدة النقدية والبنكية.
[٩] الدين الصافي/الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك هو الدين الصافي، الذي يتألف من القروض المتداولة والقروض قصيرة الأجل والقروض غير المتداولة مخصوماً منه الأرصدة النقدية والبنكية ومقسوماً على الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك للفترة المشار إليها.
[١٠] التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية كنسبة مئوية من المبيعات هي مجموع التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية بالإضافة إلى التدفقات النقدية الصافية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية، مقسوماً على المبيعات الإجمالية.
[١١] المصروفات الرأسمالية كنسبة مئوية من الإهلاك هي عبارة عن تكاليف شراء الممتلكات والآلات والمعدات مقسومة على الإهلاك.
[١٢] العائد على رأس المال المستخدم هو الربح قبل الفائدة والضريبة، والذي يتألف من الربح (الخسارة) مخصوماً منه نفقات التمويل والربح (الخسارة) غير المحققة على المشتقات المالية، مقسوماً على الفارق بين الموجودات الإجمالية والموجودات المتداولة.
[١٣] الدين الصافي/رأس المال المستخدم هو مجموع القروض غير المتداولة إلى جانب القروض المتداولة والقروض قصيرة الأجل، مخصوماً منه الأرصدة النقدية والبنكية، مقسوماً على الفارق بين الموجودات الإجمالية والمطلوبات المتداولة.
[١٤] لأجل التسهيل، تم تقديم بيانات مالية محددة بالدولار الأمريكي وتحويلها بسعر صرف يبلغ ١.٠٠ دولار أمريكي = ٠.٣٧٦ دينار بحريني. المبالغ الواردة في هذا الجدول بالدولار الأمريكي هي مبالغ محولة ولم يتم استخراجها من القوائم المالية. جميع البيانات المالية الواردة بالدولار الأمريكي هي بالألف دولار أمريكي.

بيانات التشغيل الرئيسية والبيانات المالية الأخرى لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠

يوضح الجدول التالي البيانات التشغيلية الأساسية والنسب المالية التي تستخدمها إدارة الشركة في تقييم أدائها:

	لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
بيانات التشغيل الأساسية	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**
صافي الإنتاج المكتمل (بالطن)	٤٢٣,٨٤٥	٤٢١,٦٦١
حجم المبيعات (بالطن)	٤٤٤,٥٠٢	٤٢٧,٠٦٦
المتوسط النقدي لسعر الألمنيوم (بالدولار الأمريكي لكل طن)[١]	١,٤٦٠	٢,١٢٠
العائد على الموجودات[٢]	%٣	%٦
التكاليف النقدية (بالدينار البحريني لكل طن من الألمنيوم)[٣]	٥٠٦ دينار بحريني	٥٤٥ دينار بحريني

[١] متوسط السعر النقدي للألمنيوم هو المتوسط الفعلي لسعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن الذي حققته الشركة.
[٢] العائد على الموجودات هو الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك (انظر جدول "البيانات المالية الأساسية" أدناه) للفترة المشار إليها مقسوماً على الموجودات الإجمالية.
[٣] التكاليف النقدية لكن طن من الألمنيوم، استناداً إلى أحجام المبيعات، هي تكاليف المبيعات والمصروفات العامة والإدارية مخصوماً منها أي دخل آخر من مبيعات المياه والفحم المكلسن والمنتجات الثانوية الأخرى بما فيها مبيعات النفايات ومخصوماً منها الإهلاك. يوفر الجدول التالي توفيقاً "لتكلفة المبيعات" مع التكاليف النقدية لكل طن من الألمنيوم:

	لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
	٢٠٠٩	**٢٠١٠**
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)	
تكلفة المبيعات	٢٦١,٣٧٩	٢٦٨,٦١٨
المصروفات العامة والإدارية	١١,٥٠٥	١٢,٧٧٠
مخصوماً منها الإهلاك	(٣٦,٤٨٨)	(٣٧,٠٦٠)
	٢٣٦,٣٩٦	**٢٤٤,٣٢٨**
مخصوماً منها:		
مبيعات الفحم المكلسن (بما في ذلك الواردة أسفل "المبيعات")	٨,٣٨٦	٧,٧٥٧
مبيعات نفايات المعادن (بما في ذلك الواردة أسفل "المبيعات")	٢,٠٥٧	٣,٠٩٠
بيع المياه (بما في ذلك الواردة أسفل "دخل آخر")	٨٨٤	٧٥٥
	١١,٣٢٧	١١,٦٠٢
تكاليف التشغيل النقدية	**٢٢٥,٠٦٩**	**٢٣٢,٧٢٦**
حجم المبيعات (بالطن)	**٤٤٤,٥٠٢**	**٤٢٧,٠٦٦**
التكلفة النقدية لكل طن (بالدينار البحريني)	**٥٠٦**	**٥٤٥**

	لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
البيانات المالية الأساسية (بالدينار البحريني)	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)	
الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[١]	٢٨,٣٤٣	١٠٧,٠١٠
الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[٢]	٢٨,٣٤٣	١٠٧,٠١٠
النسبة المئوية لهامش الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[٣]	(%١١)	(%٢٩)
صافي الدخل المعدّل[٤]	(١٩,٤٠٤)	٦٦,٣٧٣
النسبة المئوية % للهامش المعدل لصافي الدخل[٥]	(%٧)	%١٨
متوسط علاوة المبيعات للطن	٣٣	٥٠
الدين الإجمالي[٦]	٥٠٠,٧٦٣	٤٣٤,٨٤٧
الدين الصافي[٧]	٤٣٦,٦٧٧	٣٤٥,٣٩٠
صافي الدين/حقوق الملكية	x٠.٦٨	x٠.٤٦
صافي الدين/الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[٨]	x٣.٩٤	x٢.٢٣
التدفق النقدي من التشغيل والاستثمار كنسبة مئوية من المبيعات[٩]	(%٢٥)	(%٢٤)
المصروفات الرأسمالية كنسبة مئوية من الإهلاك[١٠]	(%٥٥)	(%٢٧)
العائد على رأس المال المستخدم[١١]	(%٤)	(%٧)

صافي الدين/رأس المال المستخدم[١٢]	(%٤١)	(%٣١)

البيانات المالية الأساسية (بالدولار الأمريكي)[١٣]	لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
	٢٠٠٩	٢٠١٠
	(بالألف دولار أمريكي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)	
الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[١]	٧٥,٣٨٠	٢٨٤,٦٠١
الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[٢] ...	٧٥,٣٨٠	٢٨٤,٦٠١
النسبة المئوية لهامش الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[٣]	(%١١)	(%٢٩)
صافي الدخل المعدّل[٤]	(٥١,٦٠٦)	١٧٦,٥٢٤
النسبة المئوية % للهامش المعدل لصافي الدخل[٥]	(%٧-)	(%١٨)
متوسط علاوة المبيعات للطن.....	٨٨	١٣٢
الدين الإجمالي[٦]	١,٣٣١,٨١٦	١,١٥٦,٥٠٨
الدين الصافي[٧]	١,١٦١,٣٧٥	٩١٨,٥٩٠
صافي الدين/حقوق الملكية	x٠.٦٨	x٠.٤٦
صافي الدين/الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك[٨].....	x٣.٩٤	x٢.٢٣
التدفق النقدي من التشغيل والاستثمار كنسبة مئوية من المبيعات[٩]	%٢٥	%٢٤
المصروفات الرأسمالية كنسبة مئوية من الإهلاك[١٠]	%٥٥	%٢٧
العائد على رأس المال المستخدم[١١]	%٤	%٧
صافي الدين/رأس المال المستخدم[١٢]	%٤١	%٣١

[١] لأغراض مذكرة الطرح ، تقوم الشركة باحتساب الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك كربح (خسارة) عن العام/الفترة قبل تكاليف التمويل والأرباح (الخسائر) غير المحققة على المشتقات والإهلاك. ونلفت الانتباه إلى أن الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك ليس مقياساً للأداء المالي أو السيولة يتم حسابه وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولا يجب اعتباره بديلاً عن الربح كمؤشر على الأداء التشغيلي، كما لا يجب اعتباره بديلاً عن التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية كمؤشر على السيولة. ترى الشركة أن الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك يُسهل مقارنة الأداء التشغيلي من فترة لأخرى وبين شركة وأخرى من خلال التخلص من الاختلافات المحتملة الناجمة عن التغييرات في هياكل رأس المال (بما يؤثر على الفائدة ورسوم التمويل) والأوضاع الضريبية (مثل التأثير على الفترات أو الشركات نتيجة التغييرات في معدلات الضريبة السارية أو خسائر التشغيل الصافية) والعمر والإهلاك والاستهلاك المحجوز للموجودات (بما يؤثر على الإهلاك والاستهلاك النسبي للنفقات). تُفصح الشركة عن ربحها قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك لأنها تستخدمه في تقييم أدائها ولأنها تراه مقياساً مفيداً يستخدمه بكثرة محللو الأوراق المالية والمستثمرون وغيرهم لتقييم الشركات من قبيل ألبا، والعديد منها يقدم تلك المقاييس المالية غير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند رفع تقارير بنتائجها. ورغم ذلك، فإن استخدام الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك كمقياس لأرباح الشركة ينطوي على قيود لأنه لا يتناول تكاليف محددة تنجم عن عمل الشركة والتي ربما يكون لها تأثير كبير على نتائج عمليات الشركة والسيولة المتوفرة لديها، من قبيل المصروفات المالية والضرائب والإهلاك والاستثمارات الرأسمالية والأرباح (الخسائر) غير المحققة على المشتقات المالية والرسوم الأخرى ذات الصلة.

يوفر الجدول التالي توفيقاً "للأرباح (الخسائر) عن الفترة" مع الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك:

احتساب الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك (بالدينار البحريني)	لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
	٢٠٠٩	٢٠١٠
	(بالألف دينار بحريني)	
الربح (الخسارة) عن الفترة.....	(١٤,٨١٩)	١١٥,٣٩٠
الخصم		
المكاسب (الخسائر) غير المحققة من المشتقات المالية.....	٤,٥٨٥	٤٩,٠١٧
الإضافة		
تكاليف التمويل.....	١١,٢٥٩	٣,٥٧٧
الإهلاك.....	٣٦,٤٨٨	٣٧,٠٦٠
الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك.....	**٢٨,٣٤٣**	**١٠٧,٠١٠**

[٢] الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك هو ذلك الربح قبل إجراء تعديلات بسبب تكاليف إعادة الهيكلة التي تكبدتها الشركة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. والربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك هو مقياس للأداء المالي تستخدمه إدارة الشركة. ونلفت الانتباه إلى أن الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك ليس مقياساً للأداء المالي يتم حسابه وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولا يجب اعتباره بديلاً عن الدخل الصافي كمؤشر على الأداء التشغيلي، كما لا يجب اعتباره بديلاً عن التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية كمؤشر على السيولة. انظر "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات – المقاييس المالية غير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية."

يوفر الجدول التالي توفيقاً "للأرباح (الخسائر) عن الفترة" مع الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك:

احتساب الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك (بالدينار البحريني)	لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
	٢٠٠٩	٢٠١٠
	(بالألف دينار بحريني)	
الربح (الخسارة) عن الفترة.....	(١٤,٨١٩)	١١٥,٣٩٠
الخصم		
المكاسب (الخسائر) غير المحققة من المشتقات المالية.....	٤,٥٨٥	٤٩,٠١٧
الإضافة		
تكاليف التمويل.....	١١,٢٥٩	٣,٥٧٧
الإهلاك.....	٣٦,٤٨٨	٣٧,٠٦٠
الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك.....	**٢٨,٣٤٣**	**١٠٧,٠١٠**

[٣] الهامش المُعدّل للربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك هو الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك مقسوماً على المبيعات الإجمالية.
[٤] صافي الدخل المُعدّل هو الربح (خسارة) قبل الأرباح (الخسائر) غير المحققة بسبب المشتقات المالية والتعديلات الناجمة عن تكاليف إعادة هيكلة الشركة المتكبدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.
[٥] الهامش المُعدّل لصافي الدخل هو صافي الدخل المُعدل مقسوماً على المبيعات الإجمالية.
[٦] الدين الإجمالي هو مجموع القروض غير المتداولة مضافاً إليه القروض المتداولة والقروض قصيرة الأجل.
[٧] الدين الصافي هو مجموع القروض غير المتداولة مضافاً إليه القروض المتداولة والقروض طويلة الأجل، ومخصوماً منه الأرصدة النقدية والبنكية.
[٨] الدين الصافي/الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك هو الدين الصافي، الذي يتألف من القروض المتداولة والقروض قصيرة الأجل والقروض غير المتداولة مخصوماً منه الأرصدة النقدية والبنكية ومقسوماً على الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك للفترة المشار إليها.
[٩] التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية كنسبة مئوية من المبيعات هي مجموع التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية بالإضافة إلى التدفقات النقدية الصافية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية، مقسوماً على المبيعات الإجمالية.
[١٠] المصروفات الرأسمالية كنسبة مئوية من الإهلاك هي عبارة عن تكاليف شراء الممتلكات والآلات والمعدات مقسومة على الإهلاك.
[١١] العائد على رأس المال المستخدم هو الربح قبل الفائدة والضريبة، والذي يتألف من الربح (الخسارة) مخصوماً منه نفقات التمويل والربح (الخسارة) غير المحققة على المشتقات المالية، مقسوماً على الفارق بين الموجودات الإجمالية والموجودات المتداولة.
[١٢] الدين الصافي/رأس المال المستخدم هو مجموع القروض غير المتداولة إلى جانب القروض المتداولة والقروض قصيرة الأجل، مخصوماً منه الأرصدة النقدية والبنكية، مقسوماً على الفارق بين الموجودات الإجمالية والمطلوبات المتداولة.
[١٣] لأجل التسهيل، تم تقديم بيانات مالية محددة بالدولار الأمريكي وتحويلها بسعر صرف يبلغ ١.٠٠ دولار أمريكي = ٠.٣٧٦ دينار بحريني. المبالغ الواردة في هذا الجدول بالدولار الأمريكي هي مبالغ محولة ولم يتم استخراجها من القوائم المالية. جميع البيانات المالية الواردة بالدولار الأمريكي هي بالألف دولار أمريكي.

مناقشة الإدارة وتحليل الوضع المالي ونتائج العمليات

يجب قراءة المناقشة التالية لوضع الشركة المالي ونتائج العمليات بالاقتران مع القوائم المالية الموحدة والمدققة لألبا و ألبا للتسويق، شاملاً الملاحظات الملحقة بها، للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ إلى جانب قوائم الشركة المالية المدققة، شاملاً الملاحظات الملحقة بها، للعامين الماليين المنتهيين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، فضلاً عن قوائم الشركة المالية الموجزة المرحلية غير المدققة، شاملاً الملاحظات الملحقة بها، لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠، والمُدرجة في مواضع أخرى من مذكرة الطرح هذه. كما يجب قراءة المناقشة التالية بالاقتران مع المعلومات المُقدّمة أسفل العناوين "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات" و"ملخص العمليات المالية والتشغيلية" و"معلومات مالية وتشغيلية تاريخية مختارة"، إلى جانب معلومات مالية أخرى مُدرجة في مواضع أخرى من مذكرة الطرح هذه.

تتضمن القوائم المالية الموجزة المرحلية المراجعة وغير المدققة عن الفترات المشار إليها أعلاه جميع التعديلات، والتي تتألف من الاستحقاقات العادية المتكررة، والتي تُعتبر ضرورية للبيان العادل لنتائج الفترة المرحلية غير المدققة. بيد أن النتائج المرحلية لا تعد بالضرورة مؤشراً على النتائج التي يمكن توقعها لأية فترة أخرى أو للعام بأكمله.

تتضمن المناقشة التالية بيانات استشرافية تعكس وجهات نظر الشركة الحالية فيما يخص الأحداث المستقبلية والأداء المالي للشركة. ويرجى الالتفات إلى أن تلك البيانات الاستشرافية تنطوي أيضاً على مخاطر وشكوك، ولا يجب الاعتماد بشكل مُفرط على مثل تلك البيانات الاستشرافية. قد تختلف نتائج الشركة الفعلية بشكل جوهري عن تلك المتوقعة في البيانات الاستشرافية نتيجة عوامل من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، تلك الواردة أسفل عنوان "عوامل المخاطرة" وفي مواضع أخرى من مذكرة الطرح هذه.

نظرة عامة

الشركة هي رابع أكبر مُنتج للألمنيوم من حيث الطاقة الإنتاجية وهي تقوم بتشغيل مصهر يأتي ضمن فئة الربع الأول للمصاهر على مستوى العالم على أساس تكلفة العمل التشغيلية لكل طن، وفق CRU Strategies. ولقد أنتجت الشركة منذ عام ١٩٧١ مجموعة متنوعة من منتجات الألمنيوم في موقعها بمملكة البحرين، بما في ذلك قضبان السحب وسبائك البروبرزي وقوالب الدرفلة والسبائك المعيارية والمعدن السائل. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط مستوى نقاء المعادن لدى الشركة يفي بل ويتجاوز عادة المعيار الصناعي البالغ ٩٩.٧% بحسب ما حددته بورصة لندن للمعادن، وغالباً ما يصل إلى ٩٩.٩%. كما أن متوسط إنتاج الشركة السنوي على مدار الأعوام الثلاثة الماضية تجاوز حاجز ٨٦٠,٠٠٠ طن، ليصل إلى الذروة متجاوزاً حاجز ٨٧٢,٠٠٠ طناً في عام ٢٠٠٨. ووفق تقرير CRU Strategies، كانت الشركة تاسع أكبر مُنتج من حيث الطاقة الإنتاجية بالطن على مستوى العالم، كما شكّل إنتاج الشركة للألمنيوم ما يقرب من ٢.٢% من الإنتاج العالمي للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بينما كانت الشركة ثاني أكبر مُنتج من حيث الطاقة الإنتاجية بالطن في الشرق الأوسط حيث شكّل إنتاج الشركة ٣٥.١% من إنتاج الشرق الأوسط في نفس الفترة المشار إليها. تحقق الشركة استفادة من بيئة العمل المعفية من الضرائب في مملكة البحرين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حصلت الشركة على جائزة ذهبية من الجمعية الملكية البريطانية للوقاية من الحوادث على مدار كل من الأعوام الأربعة الماضية بفضل المستوى المرتفع للأداء التشغيلي وإدارة الصحة والسلامة.

في عام ١٩٩٠، أبرمت الشركة اتفاقية حصص مع مساهميها في ذلك الحين. ولا تزال اتفاقية الحصص سارية مع مساهمَي الشركة الحاليين، شركة ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية، وهما يمتلكان ٧٧.٠% و٢٠.٠% من رأس مالها الصادر، على التوالي، وذلك قبل إنفاذ هذا الطرح. وبموجب شروط اتفاقية الحصص، يحق للشركة كما أنها مطالبة ببيع إنتاجها من الألمنيوم ويحق أيضاً لمساهمي الشركة شراء وهم مطالبون بشراء إنتاجها من الألمنيوم بشكل يتناسب مع النسبة المئوية لملكيتهم في رأس مال الشركة الصادر بسعر محدد يستند إلى هامش محدد، قد يكون في شكل علاوة أو خصم، حسبما يقرره مجلس إدارة الشركة، على التكاليف الإجمالية للمواد الخام والتشغيل ورسوم التمويل وسداد القروض ورسوم أية مطلوبات وموجودات ثابتة ورسوم حقوق الامتياز ومصروفات رأسمالية وأرباح الأسهم. وفي مايو ٢٠١٠، تنازلت ممتلكات عن حقها في شراء حصتها من إنتاج الشركة، مما أتاح للشركة بيع ٧٧.٠% من إنتاجها إلى أطراف أخرى مشترية وفق شروط تجارية. ولم ترسل سابك للاستثمارات الصناعية إلى الشركة تنازلاً خطياً مماثلاً حتى هذا الوقت. تقوم الشركة حالياً بتسويق وبيع جميع إنتاجها من الألمنيوم إلى أطراف أخرى وفق شروط تجارية. راجع "عوامل المخاطرة – المخاطر المرتبطة بالأطراف ذات العلاقة بالشركة وعملائها وموردِيها - اتفاقية الحصص تُحد من قدرة الشركة على بيع الألمنيوم إلى أطراف أخرى مشترية" و"الأعمال التجارية – عقود المواد – اتفاقية الحصص."

عرض القوائم المالية

لقد كانت الشركة تتولى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ إدارة عمليات التسويق والبيع لحصص الألمنيوم الخاصة بمساهمَيها الحاليَين، شركة ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية، وذلك بموجب اتفاقية الحصص وذلك نيابة عن هذين المساهمين ولصالحهما، من خلال شركة مشتركة غير مُسجلة هي شركة ألبا للتسويق. وفي ٢٨ مارس ٢٠٠٧، قرر مجلس إدارة الشركة دمج أنشطة ألبا للتسويق في عمليات الشركة. وبناءً عليه قامت الشركة في ١ يناير ٢٠٠٨ بالاستحواذ على جميع موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق بقيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، بما في ذلك المبالغ مستحقة الدفع إلى المساهمين، والتي تم تسجيلها على أنها "مبالغ مستحقة للمساهمين" في بيان الشركة الافتتاحي للمركز المالي كما في ١ يناير ٢٠٠٨.

إن قوائم الشركة المالية المُدققة للعامين المنتهيين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، والتي جرى إعدادها وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تتضمن نتائج العمليات والموجودات والمطلوبات السابقة للأعمال التي كانت تديرها في السابق شركة ألبا للتسويق. ونظراً لأن أعمال الشركة قبل ١ يناير ٢٠٠٨ لم تكن تتم ككيان واحد، فقد عمدت الشركة إلى تقديم قوائم مالية مُدمجة ومدققة لألبا وألبا للتسويق للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. إن التعديلات على القوائم المالية المدققة المستقلة للشركة وألبا للتسويق كما في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في سبيل إعداد القوائم المالية

الموحدة والمدققة لألبا وألبا للتسويق كما في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ مبينة في الملاحظة ٢ من الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة والمدققة، وهي تعمل بصفة أساسية على توفيق بنود منفصلة محددة لتعكس أن ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية لا يُعتبران حالياً شركاء في شركة ألبا للتسويق المشتركة وأن ألبا وألبا للتسويق ليسا كيانين منفصلين حالياً. لم تقم الشركة بتضمين القوائم المالية المدققة والمستقلة للشركة وألبا للتسويق كما في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في مذكرة الطرح هذه، وذلك لأنها ترى أن القوائم المالية الموحدة والمدققة للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ستكون أكثر فائدة لتقييم موجودات الشركة ومطلوباتها ومركزها المالي وأرباحها وخسائرها وتوقعاتها. لقد تم إعداد القوائم المالية الموحدة والمدققة عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، باستثناء أنه تم إعدادها على أساس مُدمج ومن ثم فهي لا تتفق مع المعيار ٢٧ من معايير المحاسبة الدولية (*القوائم المالية الموحدة والمنفصلة*). ولا يُفهم من تلك القوائم أنها تقدم النتائج الفعلية لألبا وألبا للتسويق كعمل تجاري واحد أثناء الفترة المعنية.

وبالإضافة إلى قوائم الشركة المالية السنوية المدققة، فإن القوائم المالية المُضمّنة في مذكرة الطرح هذه تشمل قوائم الشركة المالية الموجزة المرحلية المراجعة وغير المدققة كما في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠، والتي تم إعدادها وفق المعيار ٣٤ من معايير المحاسبة الدولية (*التقارير المالية المرحلية*).

عوامل محددة تؤثر على نتائج العمليات

تتضمن العوامل الرئيسية التي تؤثر على عمليات الشركة ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

الطلب على الألمنيوم وسعره

تتأثر نتائج تشغيل الشركة كثيراً بالطلب على الألمنيوم وسعره الوارد في بورصة لندن للمعادن، كما أنها تتأثر إلى درجة أقل بالطلب على الألومينا وسعرها، وهي المادة الخام الأولية المستخدمة في صناعة الألمنيوم. لقد كانت أسعار الألمنيوم مرتفعة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، مقارنة بأسعارها التاريخية المتوسطة على مدار ٢٠ عاماً. ولقد زاد متوسط سعر طن الألمنيوم، بحسب أسعار بورصة لندن للمعادن، بنسبة ٣٥% من ١,٩٠٠ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٥ إلى ٢,٥٦٨ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٦، كما ازداد بنسبة إضافية تبلغ ٣% ليصل إلى ٢,٦٣٩ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٧، قبل أن ينخفض بنسبة ٣% ليصل إلى ٢,٥٦٧ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٨. وقد كانت زيادة سعر الألمنيوم في تلك الفترة ترجع بشكل كبير إلى نمو الطلب العالمي على منتجات الألمنيوم، لا سيما في قطاعات المنتجات الإنشائية والسيارات، والتي كانت تدفعها بصفة أساسية الأسواق الناشئة، مثل البرازيل وروسيا والهند والصين، والاستثمارات المرتفعة بواسطة صناديق الاستثمار في السلع؛ وتمرير تكاليف المُدخلات المرتفعة، مثل الغاز الطبيعي والألومينا والفحم البترولي الخام. وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، حدث هبوط كبير في الطلب على السلع، ومن بينها الألمنيوم، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية. وقد استمر هبوط هذا السعر في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وأثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٩، بلغ متوسط سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن ١,٤٢٤ دولار أمريكي للطن مقارنة بـ٢,٨٤١ دولار أمريكي للطن في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ورغم ذلك، شهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ تعافياً كبيراً في سعر الألمنيوم مع بلوغ متوسط الأسعار ١,٩١٢ دولار أمريكي للطن. وقد جاء ذلك التعافي في الأسعار نتيجة لزيادة طلب السوق وزيادة تدفقات أموال الاستثمارات وعودتها إلى السلع. لقد ارتفع متوسط سعر طن الألمنيوم بحسب أسعار بورصة لندن للمعادن ليصل إلى ٢,١٣٣ دولار أمريكي في النصف الأول من عام ٢٠١٠.

كما أن نتائج عمليات الشركة قد تتأثر بالتذبذبات في العرض والطلب على الألمنيوم والناجمة عن عوامل الاقتصاديات الكلية في أسواق الشركة التصديرية الرئيسية. على سبيل المثال، فإنه مع تعافي اقتصادات أوروبا الغربية عقب الأزمة المالية العالمية أثناء ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩، قد تؤدي زيادة الطلب على المنتجات الإنشائية وصناعات السيارات إلى زيادة إجمالية في الطلب على الألمنيوم. وفي ظل هذه الظروف، فإن قدرة الشركة على تنمية وتوسيع قدرتها الإنتاجية للبيع إلى عملاء جُدد سيكون لها تأثير إيجابي على نتائج عمليات الشركة. ومن ناحية أخرى، فإن التعافي الاقتصادي العالمي السريع نسبياً، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا، قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يؤدي بدوره إلى زيادة عرض الألمنيوم على مستوى العالم. وقد يترتب على هذا الوضع منافسة أكبر بين مُنتجي الألمنيوم داخل دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية، وقد نفقد حصة سوقية مما قد يكون له تأثير سلبي على نتائج عمليات الشركة.

كما أن التغييرات في السياسات والتشريعات الاقتصادية قد تؤثر أيضاً على نتائج عمليات الشركة. على سبيل المثال، قد يتم في أوروبا إيقاف رسوم الواردات على منتجات الألمنيوم القادمة من دول مجلس التعاون الخليجي، مما قد يكون له تأثير إيجابي على مبيعات الشركة إلى العملاء في تلك المنطقة.

تبين الجداول التالية معلومات عن أسعار الألمنيوم للفترات المشار إليها:

المتوسط النقدي لسعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن لكل طن	مرتفع	منخفض	متوسط[1]
		(الدولار الأمريكي)	
الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠	٢,٤٤٨	١,٨٢٩	٢,١٣٣
الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩	١,٦٤٧	١,٢٥٤	١,٤٢٤
العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٢,٢٦٦	١,٢٥٤	١,٦٦٨
العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٣,٢٩٢	١,٤٢٣	٢,٥٦٧
العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٢,٩٥٣	٢,٣١٧	٢,٦٣٩
العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	٣,٢٧٥	٢,٢٦٧	٢,٥٦٨
العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥	٢,٢٨٩	١,٦٧٥	١,٩٠٠

المصدر: بورصة لندن للمعادن

[1] *يمثل متوسط أسعار الإغلاق اليومية لكل فترة.*

تكلفة المواد الخام

تُعد تكلفة المواد الخام، والتي تشمل بصفة أساسية الألومينا والفحم البترولي الخام والقار، أكبر مكون في تكلفة مبيعات الشركة. فترتيبات الشركة التعاقدية لتوريد كل من هذه المواد الخام تتباين، وقد نجحت الشركة مؤخراً في تنويع مجموعة مورديها من أجل التفاوض على شروط تسعير أكثر ملائمة وتحسين استقرار توريداتها. إن إنتاج طن واحد من الألمنيوم يتطلب ما يقرب من ١.٩٢ طن من الألومينا، و٠.٤ طن من الفحم البترولي الخام، و٠.٠٨ طن من القار و ٠.٠١٧ طن من فلوريد الألمنيوم. وقد شكّلت تكلفة المواد الخام، بما في ذلك الغاز الطبيعي، ٦٣.٩% و٦٧.٦% من تكلفة مبيعات الشركة للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، ولفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ على التوالي. كما شكّلت تكلفة الألومينا ٦١% و٦٨% من تكلفة الشركة الإجمالية للمواد الخام، بما في ذلك الغاز الطبيعي، عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وعن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ على التوالي.

إن الزيادة في أسعار المواد الخام تؤدي إلى زيادة مشابهة في سعر منتجات الشركة، وعادة ما تقوم الشركة بتحميل العملاء هذه الزيادة وتسترد منهم تكلفة تلك الزيادة في أسعار المواد الخام. إلا أنه قد يكون هناك تأخير في تكبد الشركة لتلك التكاليف الزائدة ومن ثم استرداد تلك التكاليف الزائدة من عملائها. وهذا التأخر الزمني يعتمد على ظروف السوق السائدة وقد يصل حتى ستة أشهر قبل استرداد التأثير الكامل للزيادة في أسعار المُدخلات من خلال مبيعات الشركة إلى العملاء.

مزيج المنتجات

تُنتج الشركة بصفة أساسية خمسة منتجات مختلفة من الألمنيوم، ثلاثة منها منتجات ذات قيمة مضافة عالية، تشمل قضبان السحب وسبائك البروبرزي وقوالب الدرفلة، إلى جانب المنتجان الآخران وهما السبائك المعيارية والألمنيوم الأساسي المستخدم في شكله المصهور. تتباين العلاوة التي تتحصل عليها الشركة لكل طن فوق سعر بورصة لندن للمعادن بحسب المنتج والمنطقة، ومن ثمّ فإن مزيج منتجات الشركة يمثل عاملاً جوهرياً يؤثر على نتائج عملياتها. وقد حققت منتجات الشركة متوسط العلاوات الإجمالية التالية على سعر الألمنيوم ببورصة لندن للمعادن عن الفترات المبينة في الجدول أدناه:

متوسط العلاوة الإجمالية على سعر الألمنيوم لكل طن ببورصة لندن للمعادن	(الدولار الأمريكي)
الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠	١٣٢
الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩	٨٨
العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٩٦
العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	١٢٩
العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	١٤١

من بين استراتيجيات الشركة الرئيسية زيادة مبيعات المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، لا سيما قضبان السحب. ولهذا الغرض قامت الشركة بتشغيل المسبك الثالث في عام ٢٠٠٥، وتصل طاقته في عمليات السبك إلى ٣٥٠,٠٠٠ طن تقريباً من قضبان السحب، وهو أحد أكبر المنشآت من نوعه على مستوى العالم. إلا أن هناك بعضاً من أكبر عملاء الشركة بحاجة إلى المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل المعدن السائل، ومزيج أسعار الشركة يجب أيضاً أن يعكس علاقاتها الحالية مع العملاء ومعوقات الإنتاج وطلب السوق على كل من منتجات الشركة. كما أن العلاوة التي تفرضها الشركة لأنواع محددة من المنتجات فوق سعر الألمنيوم ببورصة لندن للمعادن تتباين أيضاً بحسب السوق، مما يترتب عليه أن تصبح بعض الأسواق أكثر ربحية للشركة من الأخرى.

وقُبيل نهاية عام ٢٠٠٨، ونظراً للأزمة المالية العالمية، انخفضت مبيعات الشركة من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية بشكل حاد، وهو ما جاء نتيجة خفض أو إلغاء طلبيات على تلك المنتجات من قبل بعض عملاء الشركة. ونتيجة لذلك، زاد مخزون الشركة بشكل كبير وتعين عليها تحويل

المعدن السائل الذي كان يجري إنتاجه بصفة أساسية للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية إلى صنع السبائك المعيارية. وقد كان ذلك بدوره عاملاً جوهرياً وراء الانخفاض في عائدات الشركة وربحها التشغيلي في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨، حسبما وردت مناقشته بمزيد من التفصيل أسفل العنوان "- نتائج العمليات" المبين أدناه. يمكن أيضاً أن يؤدي مثل ذلك التغير في طلب العملاء إلى اختناقات في قُدرات السبك الإنتاجية، حيث توجد قيود مادية على قدرة الشركة لتخصيص مسابكها لإنتاج أنواع منتجات معينة. وخلال الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠، تعافى مستوى منتجات القيمة المضافة العالية إلى مستويات ما قبل الأزمة، حيث شكّل ما يزيد عن ٦٠% من حجم المبيعات الإجمالية.

سعر الغاز الطبيعي

تتأثر نتائج عمليات الشركة كثيراً بسعر الغاز الطبيعي، حيث إنه مُدخل هام في إنتاج الكهرباء المطلوبة للتصنيع. لقد ارتفع متوسط السعر المُرجّح للغاز الطبيعي بنسبة ٧% في عام ٢٠٠٨، مقارنة بعام ٢٠٠٧، وبنسبة ٩% في عام ٢٠٠٩، مقارنة بعام ٢٠٠٨. شروط وأحكام توريد الغاز الطبيعي حددتها الهيئة الوطنية للنفط والغاز البحرينية، والتي تسري على جميع مستهلكي الغاز التجاريين في البحرين، بمن فيهم الشركة. ووفقاً لما أوردته الهيئة الوطنية للنفط والغاز، فإن سعر الغاز الطبيعي المفروض على المستهلكين في البحرين زاد إلى ١.١٠ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠٠٧ وسوف يستمر في الارتفاع تدريجياً بمقدار ٠.١٠ دولار أمريكي سنوياً. ووفق هذه الصيغة، من المتوقع أن يرتفع السعر إلى ١.٥٠ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠١١، وقد أعلنت وزارة شؤون النفط والغاز البحرينية عن أن الهيئة الوطنية للنفط والغاز تخطط لإجراء تعديلات إضافية على سعر الغاز الطبيعي في البحرين بعد عام ٢٠١١.

تحصل الشركة على كامل متطلباتها من الغاز الطبيعي بموجب عقد مع شركة بابكو، وقد استهلكت الشركة ٢٤% من إنتاج الغاز الطبيعي غير ذي الصلة في البحرين في عام ٢٠٠٩ . راجع "الأعمال التجارية - عقود المواد - عقد توريد الغاز الطبيعي من بابكو". تستمر فترة العقد، الذي يتضمن آلية لزيادة الأسعار، حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ويتاح للشركة خيار تمديد العقد حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩، لكن ذلك مرهون بقدرة بابكو على تأمين توريدات إضافية من الغاز الطبيعي من مصادر خارجية.

أكدت وزارة شؤون النفط والغاز البحرينية أن الشركة سوف تستمر في الحصول على إمداداتها من الغاز الطبيعي عند المستوى الحالي من شركة بابكو حتى عام ٢٠٢٤ تقريباً. ورغم ذلك، فإنها أشارت إلى أنه بسبب القيود في مملكة البحرين، فقد لا يكون بوسع بابكو الوفاء بالزيادة المحتملة في طلب الشركة على الغاز الطبيعي بما يتماشى مع خطط توسيع الإنتاج. وبموجب العقد المبرم مع الشركة، فإن على بابكو توريد الغاز الطبيعي إما من مصادرها الخاصة أو بالحصول عليه من مصادر خارجية. إلا أن شركة بابكو لن يكون عليها أي التزام بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بتوريد الغاز الطبيعي ما لم يكن بوسعها تأمين توريدات الغاز من مصادر خارجية، ولا يتعين على بابكو تأمين مثل تلك التوريدات. لو تمكنت بابكو من تأمين توريدات إضافية بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وهو مما قد يؤدي غالباً إلى إحداث آلية لزيادة السعر تمكن من فرض السعر الذي تدفعه الشركة إلى بابكو مقابل الغاز.

وإذا لم يكن بوسع بابكو تأمين توريدات إضافية، فسوف ينتهي عقد توريد الغاز الطبيعي معها في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وسوف يتعين على الشركة الحصول على الغاز من موردين آخرين قد يفرضون أسعاراً أعلى مما تدفعه الشركة حالياً إلى بابكو، أو مما كانت ستدفعه في حالة تمديد عقد توريد الغاز حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩. وقد يكون للسعر الذي تتمكن الشركة من التفاوض عليه مع المورد الجديد تأثير سلبي ملحوظ على نتائج عملياتها استناداً إلى ما إذا كان ذلك السعر أقل أو أعلى من السعر الذي تدفعه الشركة حالياً، أو السعر الذي كانت ستدفعه إلى بابكو في حالة تمديد عقد توريد الغاز الطبيعي. (راجع "عوامل المخاطر - المخاطر المرتبطة بوصول الشركة إلى عوامل الإنتاج - يعتمد مركز الشركة التنافسي في صناعة الألمنيوم العالمية اعتماداً كبيراً على الوصول المستمر إلى إمدادات الغاز الطبيعي الرخيصة وغير المتقطعة؛ ومن شأن أية زيادة في سعر الغاز الطبيعي أو توقف الإمداد به أن يؤدي إلى أثر سلبي وجوهري على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها واحتمالاتها المستقبلية").

تكاليف الشحن والضرائب

يجري تضمين تكاليف شحن المواد الخام في تكلفة الشركة للمواد الخام، ويتضمن سعر منتجات الشركة المكتملة تكاليف الشحن المرتبطة بنقل تلك البضائع. وفيما عدا الغاز الطبيعي، فإن الشركة تستورد جميع المواد الخام. على سبيل المثال، فإنه نظراً لقرب الشركة الجغرافي من المسارات البحرية القادمة من أستراليا، فإنها تستطيع تأمين الألومينا من غرب أستراليا بأسعار أكثر تنافسية من أسعار دول أخرى مثل البرازيل. ويعتمد مقدار تكاليف الشحن بصفة أساسية على أسعار الشحن، والتي تعتمد جزئياً هي الأخرى على سعر النفط، بالإضافة إلى ميزان العرض والطلب في سوق الشحن. ومن ثم فإن الزيادة في تكلفة شحن مواد الشركة الخام تؤدي إلى زيادة تكلفتها الإنتاجية. وتقوم الشركة عامة بتمرير هذه الزيادة إلى العملاء وتسترد منهم تكلفة تلك الزيادة في تكاليف الشحن، على أن يخضع ذلك لظروف السوق السائدة. وبالتالي، فإن تكلفة منتجاتها المكتملة في أسواقها التصديرية تتأثر أيضاً بأسعار الشحن المرتفعة. على سبيل المثال، تُمكّن تكاليف الشحن المنخفضة الشركة من تأمين الألومينا الأرخص سعراً من غرب أستراليا فضلاً عن تصدير السبائك بأسعار تنافسية إلى عملائها في آسيا. إن محطة الشركة البحرية وقربها من المملكة العربية السعودية يتيحان لها خفض تكاليف المسافنة (النقل عبر أكثر من وسيلة شحن). وتقوم الشركة بشحن الفحم المكلسن لتصديره من خلال محطتها البحرية، كما أنها تقوم بشحن منتجاتها من الألمنيوم من خلال الموانئ في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

تتضمن تكاليف الشحن سعر تحميل وشحن وتفريغ منتجات الشركة من خلال شركات الشحن. ونتيجة لذلك، يمكن أن يكون للتغيرات في أسعار الشحن تأثير ملحوظ على نتائج عمليات الشركة. والشركة تُصدِّر حالياً ما يقرب من نصف منتجاتها من الألمنيوم إلى العملاء من خلال النقل البحري. وقد شكّلت تكاليف شحن مبيعات المنتجات ١% و٢% من تكلفة مبيعاتها للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، ولفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ على التوالي. لقد كانت الزيادة الكبيرة في النصف الأول من عام ٢٠١٠ نتيجة زيادة عالمية في النشاط الاقتصادي إلى جانب جهود الشركة التسويقية المكثفة في نهاية عام ٢٠٠٩، مما أدى إلى زيادة تكاليف منتجاتها المشحونة في بداية ٢٠١٠، فضلاً عن الزيادة في الرسوم الإضافية لوقود السفن. إن شحن المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى أكثر تكلفة من المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة؛ وقد ترتب على ذلك زيادة تكاليف

الشحن في عام ٢٠١٠، وهو ما عوضه جزئياً أسعار البيع المرتفعة لتلك المنتجات. كانت الزيادة في تكاليف الشحن للشركة في عام ٢٠١٠ مدفوعة أيضاً بارتفاع تكاليف الشحن نتيجة التعافي في سوق الشحن.

والشركة مطالبة نظير شحن منتجاتها إلى الأسواق في الاتحاد الأوروبي أن تدفع رسوم واردات على المنتجات ذات القيمة المضافة، والتي شكّلت ٦% من سعر المبيعات في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وخلال الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠.

السعة الإنتاجية

إن زيادة قدرة الشركة الإنتاجية يعد سمة رئيسية لاستراتيجية النمو والتوسع التي تتبناها. حدد مجلس إدارة الشركة ويعكف حالياً على استكشاف جدوى عدد من الخيارات لزيادة قدرة الشركة الإنتاجية، بهدف الوصول بقدرتها الإنتاجية الحالية إلى الضعف تقريباً في غضون العشر سنوات القادمة بحيث تصل إلى مستوى يقدَّر بنحو ١,٧٠٠,٠٠٠ طن سنوياً. ولم يتم رسمياً اعتماد أي خيار محدد من قبل مجلس إدارة الشركة حتى تاريخه، لكن هناك خياران على وجه التحديد قيد الدراسة. وكجزء من برنامجها "التميز في التشغيل"، حددت الشركة مصادر للقدرات الإنتاجية الإضافية توفر إمكانيات لإنتاج ما يقرب من ٨٠,٠٠٠ طن إضافية من الألمنيوم سنوياً. سوف تتمثل الوسائل الأساسية لتحقيق القدرات الإنتاجية الإضافية للشركة في (١) زيادة التيار الكهربائي (قوة التيار الكهربائي) في الخطين ٤ و٥، وزيادة عدد خلايا الصهر في الخطين ٤ و٥، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحقق ٧٠,٠٠٠ طن إضافية من الألمنيوم سنوياً، و(٢) تحسينات أخرى على مرافق الإنتاج الحالية من المتوقع أن تحقق ١٠,٠٠٠ طن إضافية من الألمنيوم. تعتقد الشركة بأن السعة الإضافية في منشآتنا الحالية، بما في ذلك محطات الطاقة ومصنع التكليس والمسبك الثالث، ستكون كافية لدعم توسيع قدراتها الإنتاجية الإضافية، مما يؤدي إلى زيادة في إنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية. ورهناً بموافقة مجلس الإدارة، تشير تقديرات الشركة إلى أنها تستطيع الاستفادة من منشآتها الحالية والاستفادة من طاقتها الإنتاجية الإضافية بنفقات رأسمالية تبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي تقريباً وهي تكلفة أقل بكثير من تكلفة إنشاء منشآت جديدة مماثلة.

وبالإضافة إلى تحقيق قدراتها الإنتاجية الإضافية، أجرت الشركة دراسة جدوى مبدئية لتوسيع قدرتها الإنتاجية عن طريق إضافة خط إنتاج جديد، وهو الخط ٦. وترى الشركة أن موقعها الحالي ومنشآتها وشبكاتها للإمداد والتوزيع تمثل فرصة سانحة لتوسيع عملياتها. حددت الدراسة التوسيع المحتمل في الإنتاج بنحو ٤٠٠,٠٠٠ طن من الألمنيوم سنوياً بتكلفة تُقدر بـ ١.٨ مليار دولار أمريكي إلى ٢ مليار دولار أمريكي، وهو ما يشمل ٧٠٠ مليون دولار أمريكي مُقدَّرة يمكن استثمارها لبناء محطة طاقة جديدة. وتماشياً مع استراتيجية الشركة الحالية المتمثلة في التأكيد على إنتاج وبيع المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، فإن أي خطة لزيادة إنتاج الألمنيوم من خلال إضافة خط إنتاج جديد قد تتضمن أيضاً توسيعاً مماثلاً لمنشآت الشركة الحالية من أجل إنتاج قضبان السحب وسبائك البروبرزي وقوالب درفلة. ومن الممكن تطوير هذا المشروع على أرض واقعة داخل موقع الشركة الحالي.

ركّزت إدارة الشركة انتباهها على فرص توسيع قدرتها الإنتاجية من الألمنيوم من خلال زيادة قدرات الخطوط الحالية وإضافة خط إنتاج جديد، رغم أنها وضعت أيضاً قائمة مختصرة بعدد من الخيارات الأخرى للنمو. ويأتي من بينها احتمالية الاستثمار في استبدال الخطوط ١ و٢ و٣، إلى جانب محطتي الطاقة ١ و٢، مع استخدام تكنولوجيا أكثر تطوراً وكفاءة. وقد يتضمن المنهج الآخر للتوسع شراكة استراتيجية أو استحواذ على موجودات الإنتاج، مثل مرافق استخراج البوكسيت أو إنتاج الألومينا. ولا يوجد لدى إدارة الشركة حالياً أي خطط لمتابعة هذه الخيارات، لكنها تواصل استكشاف جدواها.

تحسينات الأداء

قامت الشركة في عام ٢٠٠٩ بتطبيق برنامج إعادة هيكلة رئيسي بهدف تحديد جوانب تحسين الأداء والادخار في التكاليف المرتبط بالفعالية. وكجزء من برنامجها "التميز في التشغيل"، قامت الشركة بتنظيم أكثر فعالية لبعض من المناصب بإدارتها وطاقم عملها الكلي، وأجرت دراسة "رؤية ألبا"، التي حددت جوانب النمو والتوسع المستقبليين. وترمي الشركة إلى تحقيق تحسينات في الأداء بما يقارب ١٠٠ مليون دولار سنوياً، بدءً من ٢٠١٠، بما يُشكّل ١٧% من الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك في المتوسط عن كل من الأعوام الثلاثة الماضية. يهدف البرنامج إلى زيادة تحسينات الأداء الدائمة إلى إجمالي يقارب ٢٥٠ مليون دولار أمريكي سنوياً حتى تتمكن الشركة من توسيع إنتاجها باستخدام قدراتها الإنتاجية الإضافية، وهو ما سيتأتى بصفة أساسية من خلال خفض عدد العمالة (نحو ٢٤% من الإجمالي البالغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي) وتحسين إدارة سلاسل الإمداد (نحو ٢٥%) وتحسين مزيج مبيعات المنتجات والأسعار (نحو ١٢%)، إلى جانب تحديد القدرات الإنتاجية الإضافية لزيادة الإنتاج وتحسين إدارة رأس المال العامل والمبيعات المباشرة إلى العملاء.

الأسعار الضريبية

لا يقع على عاتق الشركة أي التزام بدفع ضريبة شركات في البحرين، وهي تدفع حالياً ضريبة توظيف بواقع ١% على رواتب موظفيها. راجع "عوامل المخاطرة – المخاطر المرتبطة بوصول الشركة إلى عوامل الإنتاج - تستفيد الشركة كثيرًا من عدم فرض ضرائب على الشركات والمعدلات المنخفضة لضريبة المرتبات في البحرين، والإعفاء من رسوم الاستيراد والتصدير، وأية تغييرات في وضع الشركة الضريبي ستؤثر على بنية التكلفة".

الأدوات المالية المشتقة

لقد أبرمت الشركة ثلاثة أنواع من عقود الأدوات المالية المشتقة وهي – عقود خيارات السلع وعقود مبادلة أسعار الفائدة المختلطة والمبادلات القابلة للإلغاء بمجرد تجاوز أسعار الفائدة لحد معين وعقود الصرف الآجل. وقد تم إبرام هذه العقود كجزء من تمويل خط الإنتاج الخامس.

قامت الشركة كجزء من أدواتها الاشتقاقية المرتبطة بالسلع ببيع خيارات حق الشراء فيما يتعلق بالألمنيوم بدون أية حماية في حالة أي زيادة في سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن. وكجزء من خيارات السلع، إذا تجاوز سعر الألمنيوم في عام ٢٠١٠ لحاجز ١,٧٧٩ دولار أمريكي للطن، فستكون الشركة مطالبة بدفع الفارق بين سعر السوق ومتوسط السعر المتعاقد عليه البالغ ١,٧٧٩ دولار أمريكي للطن. ويجري تسوية خيارات تغطية المعادن هذه نقدياً بصفة شهرية. ورغم أن الشركة لم تُبرم أي عقود تحوط جديدة للمعادن منذ ٢٠٠٧، إلا أن هذه العقود الموجودة كان لها تأثير سلبي ملحوظ على نتائج عملياتها في الماضي. وبسبب التسوية النقدية الشهرية، لا تزال هذه العقود تؤثر على نتائج عمليات الشركة. وبسبب التسوية النقدية الشهرية، لا تزال هذه العقود تؤثر على نتائج عمليات الشركة. وتغطي هذه الخيارات حالياً ٥٠٠,٠٠٠ طن من الألمنيوم وهي ترتبط بـ١١٣,٠٠٠ طن لكل من ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢؛ و٥٩,٠٠٠ طن لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤؛ و٤٠,٠٠٠ طن لعام ٢٠١٥، عندما تنتهي صلاحيتها كلية.

وفي العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، حققت الشركة ربحاً صافياً بلغ ٩٨.٤ مليون دينار بحريني من إعادة تقييم وتسوية المشتقات المالية، وهذا يُعزى بصفة أساسية إلى تحقيق ربح بواقع ١١٧.١ مليون دينار بحريني لدى إعادة التقييم وخسارة ١٨.٧ مليون دينار بحريني لدى تسوية المشتقات المالية.

وفي العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، تكبدت الشركة خسارة بلغت ٦٦.٢ مليون دينار بحريني من إعادة تقييم وتسوية المشتقات المالية، وهذا يُعزى بصفة أساسية إلى خسارة ٦١.٢ مليون دينار بحريني لدى إعادة التقييم وخسارة ٥ مليون دينار بحريني لدى تسوية المشتقات المالية.

نتائج العمليات

المبيعات إلى العملاء

عوائد الشركة الإجمالية من المبيعات إلى العملاء تتألف من مبيعات المعدن السائل إلى جانب منتجات الألمنيوم ذات القيمة المضافة التي تُباع بصفة أساسية إلى السوق المحلية ودول أخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن الشركة تقوم بتصدير منتجات الألمنيوم إلى أوروبا وآسيا. وبالإضافة إلى مبيعات المعادن الأساسية، فإن الشركة تحقق جزءاً صغيراً من مبيعاتها إلى العملاء من خلال مبيعات الفحم البترولي المكلسن إلى المصاهر المجاورة بدول مجلس التعاون الخليجي.

المبيعات إلى مساهم

تتضمن مبيعات الشركة إلى أحد المساهمين بيع الألمنيوم الأساسي ومنتجات الألمنيوم ذات القيمة المضافة.

لقد كانت الشركة تتولى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ إدارة عمليات التسويق والبيع لحصص الألمنيوم الخاصة بمساهمَيها الحاليَين، شركة ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية، وذلك بموجب اتفاقية الحصص الموضحة بمزيد من التفصيل أسفل العنوان "العمل – عقود المواد – اتفاقية الحصص" أدناه، وذلك نيابة عن هذين المساهمين ولصالحهما، من خلال شركة ألبا للتسويق. كما قامت الشركة ببيع حصة الألمنيوم المخصصة لمساهمها الثالث السابق، بريتون، بموجب اتفاقية الحصص إلى بريتون مباشرة. وفي ١ يناير ٢٠٠٨ استحوذت الشركة على جميع موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق.

وقد بلغت مبيعات الشركة إلى بريتون في عام ٢٠٠٩ (وفق الطلبيات المقدمة في عام ٢٠٠٨ والتي تم تسليمها وإعداد فواتيرها في عام ٢٠٠٩) ٠.٨ مليون دينار بحريني. ولم تعد بريتون من بين مساهمي الشركة. ومُنذ ١ يناير ٢٠٠٨، فإن مُساهمي الشركة الحاليين، ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية، لم يمارسا حقوقهما بموجب اتفاقية الحصص. ومن ثَمّ، لم تقم الشركة ببيع أي من منتجاتها إليهما. وفي مايو ٢٠١٠، تنازلت ممتلكات عن حقها في شراء حصتها التناسبية من إنتاج الشركة من الألمنيوم، مما أتاح للشركة بيع ٧٧.٠% من إنتاجها إلى أطراف أخرى مشترية وفق شروط تجارية. ولم ترسل سابك للاستثمارات الصناعية إلى الشركة تنازلاً خطياً مماثلاً حتى هذا الوقت.

تكلفة المبيعات

يجري تسجيل تكاليف المبيعات لدى بيع الشركة للسلع ذات الصلة، وهي تتألف من (١) تكلفة المواد الخام، مثل الألومينا والفحم البترولي الخام والقار، فضلاً عن الغاز الطبيعي؛ و(٢) التكاليف الصناعية، بما في ذلك المرافق والإهلاك؛ و(٣) تكاليف العمالة؛ و(٤) قطع الغيار والمواد المستهلكة؛ و(٥) التصليحات المتعاقد عليها والصيانة الرئيسية؛ و(٦) رسوم حقوق الامتياز؛ و(٧) رسوم الاستشارات؛ و(٨) نفقات أخرى.

الربح الإجمالي

يجري حساب ربح الشركة الإجمالي من خلال طرح تكاليف المبيعات من المبيعات الإجمالية، والتي تتأثر بصفة أساسية بسياسة التسعير التي تنتهجها الشركة ومزيج منتجاتها.

ويُعد ربح الشركة الإجمالي مؤشراً هاماً على كفاءتها التشغيلية، ومن ثم تسعى الشركة إلى خفض التكاليف من خلال إعادة التفاوض مع الموردين وتركيز المشتريات من موردين محددين للاستفادة من اقتصاديات الحجم وذلك بالحصول على تخفيضات في الأسعار على الطلبيات ذات الكميات المرتفعة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركة تسعى باستمرار إلى تحقيق كفاءة تشغيلية أعلى من أجل خفض التكاليف الإنتاجية لكل وحدة.

المدخولات الأخرى

يتألف دخل الشركة الآخر من العوائد المحققة من بيع المياه التي يتم إنتاجها في محطة التحلية التابعة للشركة، والفائدة التي تتحصل عليها الشركة من القرض طويل الأجل الذي قدمته إلى شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم (جارمكو) والمستحق في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والفائدة التي تتحصل عليها الشركة من ودائعها البنكية وحسابات الذمم المدينة.

مصروفات البيع والتوزيع

تتألف مصروفات المبيعات والتوزيع بصفة أساسية من تكاليف الشحن واللوجستيات المرتبطة بتسليم المبيعات إلى العملاء، إلى جانب العمولات إلى وكلاء المبيعات في آسيا ومعالجة البضائع الجاهزة والرسوم المدفوعة نظير الصادرات إلى العملاء في الاتحاد الأوروبي وتكاليف أخصائيي التسويق والمصروفات الإضافية وتكاليف السفر والرسوم والتكاليف الأخرى نتيجة المشاركة في المعارض والفعاليات الصناعية ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ومصروفات الشحن ومصروفات الضمان إلى جانب مدفوعات طباعة الإعلانات والمنشورات الخاصة وتدريب وكلاء المبيعات، إلى جانب أمور أخرى.

المصروفات الإدارية العامة

تتألف مصروفات الشركة الإدارية العامة بصفة أساسية من تكاليف القوة العاملة (المرتبات والمستحقات) والتأمين والرسوم المهنية للمستشارين والخبراء الآخرين وتكاليف التدريب والعلاقات العامة وتكاليف السفر. لقد قامت الشركة بإقرار سياسة صارمة فيما يتعلق بالسيطرة على هذه المصروفات للإبقاء عليها ضمن نسبة معقولة من التكاليف الإجمالية مع دعم فريق عمل كفء ومؤهل ومُنضبط.

شطب الممتلكات والآلات والمعدات

تقوم الشركة بشطب القيمة المتبقية لممتلكاتها وآلاتها ومعداتها عندما تُخرج من الخدمة الموجودات الإنتاجية المعيبة التي تم الاستغناء عنها قبل انتهاء عمرها الافتراضي النافع، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، منشآت تصنيع الألمنيوم ومعدات محطات الطاقة ومركبات النقل.

الربح (الخسارة) من صرف العملات

الشركة مُعرضة للتذبذبات في أسعار الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو فيما يتصل بمبيعاتها من الألمنيوم إلى العملاء الأوروبيين بموجب الاتفاقات المُقوَّمة باليورو.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تتألف مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركة من المكافآت السنوية ومكافآت حضور الاجتماعات التي يتم دفعها إلى أعضاء مجلس الإدارة.

تكاليف التمويل

تتألف تكاليف الشركة التمويلية من الرسوم ومدفوعات الفائدة التي تُعزى مباشرة إلى قروضها المشتركة وقروض رأس المال العامل قصيرة الأجل والرسوم المصرفية.

ربح (خسارة) القيمة العادلة على إعادة تقييم / تسوية المشتقات المالية (الصافي)

تتألف عقود المشتقات المالية الخاصة بالشركة من عقود مبادلة أسعار الفائدة المختلطة والمبادلات القابلة للإلغاء بمجرد تجاوز أسعار الفائدة لحد معين وعقود الصرف الأجنبي الآجل وخيارات السلع. لمزيد من المعلومات، طالع "—السيولة والموارد الرأسمالية—ترتيبات الأنشطة خارج الميزانية العمومية."

الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ مقارنة بالستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩

المبيعات إلى العملاء

زادت المبيعات إلى العملاء بنسبة ٣٨.٨% خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٣٧٢.٥ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٢٦٨.٤ مليون دينار بحريني خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى زيادة بنسبة ٤٥.٣% في متوسط سعر الألمنيوم النقدي المحقق ببورصة لندن للمعادن، من ١,٤٦٠ دولار أمريكي للطن خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ إلى ٢,١٢٠ دولار أمريكي للطن عن نفس الفترة من عام ٢٠١٠. وقد انخفض حجم مبيعات الشركة الإجمالية على نحو طفيف من ٤٤٤,٥٠٢ طن في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٤٢٧,٠٦٦ طن في النصف الأول من عام ٢٠١٠ نتيجة انخفاض إنتاج المعدن الساخن. ورغم ذلك، كان هناك تحول كبير في مزيج منتجات الشركة مما

ترتب عليه زيادة مبيعات المنتجات ذات القيمة المضافة العالية إلى ٦٢% من حجم المبيعات الإجمالية، مقارنة بما يقرب من ٣٥% خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩. وقد كانت تلك الزيادة في مبيعات القيمة المضافة مدفوعة بتركيز الشركة المتزايد على التسويق إلى جانب زيادة النشاط الاقتصادي العالمي.

المبيعات إلى مساهم

لم تكن هناك أي مبيعات إلى أحد المساهمين خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠. وبالنسبة لنفس الفترة من عام ٢٠٠٩، شكّلت المبيعات إلى المساهمين ٠.٨ مليون دينار بحريني، وهو المبلغ النهائي المحتسب على المبيعات إلى مساهم الشركة السابق بريتون.

تكلفة المبيعات

زادت تكلفة مبيعات الشركة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ بنسبة ٢.٨% لتصل إلى ٢٦٨.٦ مليون دينار بحريني من ٢٦١.٤ مليون دينار بحريني خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩. وقد كانت الزيادة في تكلفة المبيعات مدفوعة بصفة أساسية بتكاليف الألومينا المرتفعة، وهو ما كان ناتجاً عن ارتفاع أسعار الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن. وقد عوّض تلك الزيادة في تكلفة الألومينا انخفاض تكاليف الفحم البترولي الخام خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٩. وقد نجمت تكلفة الفحم البترولي الخام المرتفعة في عام ٢٠٠٩ بصفة أساسية من الكميات الكبيرة من فحم الكوك الخام التي قامت الشركة بشرائها قبل تدني أسعار السوق، والتي استخدمتها بعد ذلك في عملية الإنتاج خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، زادت تكاليف طاقم العمل بشكل طفيف في عام ٢٠١٠ نتيجة تراكم مكافآت جميع العاملين المرتفعة، وهو ما كان ناجماً عن زيادة ربحية الشركة. وقد عوّض تراكم المكافآت في الغالب انخفاض عدد العمالة الإجمالي (بما يعكس خفضاً سنوياً بمقدار ٩%) نتيجة إعادة هيكلة الإدارة وبرنامج التقاعد المبكر الذي وضعته الشركة في عام ٢٠٠٩.

يتضمن الجدول أدناه مكونات تكلفة المبيعات لدى الشركة خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠:

	فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،			
	٢٠٠٩		٢٠١٠	
مكونات تكلفة المبيعات:	بالألف دينار بحريني	(النسبة المئوية % من تكلفة المبيعات)	بالألف دينار بحريني	(النسبة المئوية % من تكلفة المبيعات)
المواد الخام، بما في ذلك الغاز الطبيعي	١٧٥,٦٦٦	(٦٧.٢%)	١٨١,٤٩٦	(٦٧.٦%)
الإهلاك	٣٦,٤٨٨	(١٤.٠%)	٣٧,٠٦٠	١٣.٨%
تكاليف طاقم العمل	٢٩,٠٤٧	(١١.١%)	٣٠,٠٠٨	(١١.٢%)
قطع الغيار والمواد المستهلكة	١١,٧١٠	(٤.٥%)	١٠,٨٩١	(٤.٠%)
الإصلاحات المتعاقد عليها والصيانة الرئيسية	٦,١٧٤	(٢.٣%)	٧,١٢٢	(٢.٦%)
رسوم حقوق الامتياز	١,٧٥٧	(٠.٧%)	١,٧٤٨	(٠.٧%)
رسوم الاستشارات	١١٣	(٠.٠%)	٨٨	(٠.٠%)
المصروفات الأخرى	٤٢٤	(٠.٢%)	٢٠٥	(٠.١%)
الإجمالي	**٢٦١,٣٧٩**	**(١٠٠.٠%)**	**٢٦٨,٦١٨**	**(١٠٠.٠%)**

الربح الإجمالي

زاد الربح الإجمالي خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠ من ٧.٧ مليون دينار بحريني خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ إلى ١٠٣.٩ مليون دينار بحريني خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠، وذلك يرجع بصفة أساسية إلى زيادة قدرها ٤٥.٣% في متوسط سعر الألمنيوم النقدي ببورصة لندن للمعادن ومبيعات المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.

المدخولات الأخرى

زاد الدخل من مصادر أخرى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ بنسبة ٨٢.٥% ليصل إلى ٣.١ مليون دينار بحريني بعد أن كان ١.٧ مليون دينار بحريني خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ وذلك يرجع بصفة أساسية إلى زيادة دخل الفائدة نتيجة الودائع المصرفية المرتفعة.

مصروفات البيع والتوزيع

زادت مصروفات البيع والتوزيع بنسبة ٣٤.٢% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٦.٥ مليون دينار بحريني بعد أن كانت ٤.٨ مليون دينار بحريني خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وقد جاءت الزيادة في عام ٢٠١٠ نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن الإجمالية، حيث زاد الطلب على خدمات الشحن بسبب الانتعاش في النشاط الاقتصادي العالمي أثناء هذه الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة الملحوظة في مبيعات الشركة من منتجات القيمة المضافة المرتبطة بارتفاع الصادرات إلى أوروبا وآسيا أثناء النصف الأول من عام ٢٠١٠ أدت إلى زيادة في تكاليف الشحن. إن شحن منتجات القيمة المضافة يكون أيضاً أكثر كُلفة من شحن المنتجات الأخرى، ولا سيما إلى أوروبا.

المصروفات الإدارية العامة

نمت المصروفات الإدارية والعامة بنسبة ١١.٠% خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠ لتصل إلى ١٢.٨ مليون دينار بحريني، مقارنة بمبلغ ١١.٥ مليون دينار بحريني خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع تكاليف الاستشاريين إلى جانب تراكم المكافآت المرتفعة لجميع الموظفين.

شطب الممتلكات والآلات والمعدات

قامت الشركة بشطب معدات بقيمة ١.٢ مليون دينار بحريني خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، بينما لم يكن هناك أي شطب خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩. وقد كان الشطب في عام ٢٠١٠ مرتبطاً بالاستغناء عن معدات طاقة قديمة تخلصت منها الشركة أثناء هذه الفترة.

الربح (الخسارة) من صرف العملات

خسرت الشركة خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠ ما مقداره ٣.٧ مليون دينار بحريني في الصرف الأجنبي، بينما خسرت خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ ما مقداره ٠.١٤ مليون دينار بحريني. و يُعزى ذلك بصفة أساسية إلى تقلب أسعار الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو.

تكاليف التمويل

انخفضت تكاليف الشركة التمويلية بنسبة ٦٨.٢% خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٣.٦ مليون دينار بحريني، مقارنة بمبلغ ١١.٣ مليون دينار بحريني خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩. وقد جاء الانخفاض نتيجة هبوط حاد في سعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن ("الليبور") السنوي الخاص بالدولار الأمريكي وانخفاض ميزانية الدين الإجمالية للشركة مع استمرارها في سداد قروض تمويل الدين المرتبطة بالخط الخامس.

(الخسارة) الربح قبل حساب عقود المشتقات المالية

ربحت الشركة خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠ مبلغ ٧٩.٤ مليون دينار بحريني قبل احتساب عقود المشتقات المالية، بينما سجلت خسارة خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ مبلغ ١٨.٣ مليون دينار بحريني قبل احتساب عقود المشتقات المالية.

ربح (خسارة) القيمة العادلة على إعادة تقييم / تسوية المشتقات المالية

ربحت الشركة ٣٦.٠ مليون دينار بحريني خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بإعادة تقييم وتسوية عقود المشتقات المالية، بينما سجلت الشركة ربحاً بمبلغ ٣.٥ مليون دينار بحريني عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٩. والربح أو الخسارة فيما يتعلق بالمشتقات المالية هو مجموع المدفوعات الفعلية للتسوية الشهرية التي تقوم بها الشركة على أي خسائر محققة إلى جانب التغير في وضع القيمة السوقية لمركز المشتقات المالية المتبقية، وهذا يرتبط بخيارات حق شراء السلع التي قات الشركة ببيعها في عام ٢٠٠٥. راجع "- عوامل محددة تؤثر على نتائج العمليات ـــ الأدوات المالية المشتقة." وقد كان هناك هبوط في عام ٢٠١٠ في الأسعار الآجلة ببورصة لندن للمعادن بنهاية شهر يونيو مقارنة بنهاية ديسمبر ٢٠٠٩. فيما شهدت نهاية ٢٠٠٩ انتعاشاً في النشاط الاقتصادي العالمي مما ترتب عليه زيادة في الأسعار الآجلة ببورصة لندن للمعادن وزيادة موافقة في مركز الشركة السوقي السلبي. وقد كانت الأسعار الآجلة ببورصة لندن للمعادن أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٩ مستقرة نسبياً مما ترتب عليه تحقيق ربح ضئيل بواقع ٣.٥ مليون دينار بحريني في النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

الربح (الخسارة) عن العام

حققت الشركة ربحاً بواقع ١١٥.٤ مليون دينار بحريني خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠، بينما سجلت خسارة بواقع ١٤.٨ مليون دينار بحريني خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٩ للأسباب التي وردت مناقشتها أعلاه.

العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مقارنة بالعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

المبيعات إلى العملاء

تدنت المبيعات إلى العملاء بنسبة ٣٤.٢% في عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٥٨١.٨ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٨٨٤.٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى الهبوط بمقدار ٣٧.١% في متوسط سعر الألمنيوم النقدي ببورصة لندن للمعادن من ٢,٥٨١ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٦٢٥ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٩، وهو ما شكّل هبوطاً بمقدار ٣٠٢.٥ مليون دينار بحريني. لقد هوت أسعار بورصة لندن للمعادن على خلفية الأزمة المالية العالمية التي أثرت على جميع أسعار السلع. وقد عوّض عن هذا التدني جزئياً الزيادة في حجم مبيعات الشركة الإجمالية، والتي شكّلت ١٥ مليون دينار بحريني. وقد ارتفع إجمالي المبيعات الإجمالية من ٨٤٦,١٢٧ طن في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى

٨٦٩,٧٣٨ طن في عام ٢٠٠٩. وقد جاءت الزيادة في مبيعات عام ٢٠٠٩ نتيجة جهود كبيرة بذلها فريق التسويق لتقليص مخزون الشركة من السلع المكتملة من أجل إتاحة المزيد من رأس المال العامل.

المبيعات إلى مساهم

لم تتضمن المبيعات إلى أحد المساهمين أي مبيعات إلى شركة ممتلكات أو شركة سابك للاستثمارات الصناعية منذ ١ يناير ٢٠٠٨، لكنها شملت فقط مبيعات إلى مساهم الشركة السابق، شركة بريتون. وقد شكّلت تلك المبيعات ٠.٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٩، مقارنة بمبلغ ٢٠.٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨، وقد نجم ذلك الانخفاض عن اتفاق مع بريتون لكي تتولى الشركة تسويق حصتها الكاملة البالغة ٣% من إجمالي إنتاج الشركة من الألمنيوم في عام ٢٠٠٩. والمبيعات إلى بريتون بواقع ٠.٨ مليون دينار بحريني تتوافق مع طلبيات تم تقديمها في عام ٢٠٠٨ لكنه تم فعلياً تسليمها وإصدار فواتير بها في عام ٢٠٠٩.

تكلفة المبيعات

انخفضت تكلفة مبيعات الشركة في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٦.٠%، من ٦٤٠.٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٣٨.١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٩. وقد جاء ذلك الانخفاض بصفة أساسية نتيجة هبوط تكلفة المواد الخام، مثل الألومينا، مما أدى إلى خفض التكاليف بنسبة ٩٦.١ مليون دينار بحريني تقريباً، إلى جانب انخفاض تكلفة الفحم البترولي الخام والقار. وقد كان هناك هبوط كبير في تكلفة الألومينا على وجه الخصوص، حيث إن سعر شرائها مرتبط مباشرة بسعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن. وبالإضافة إلى ذلك، تدنت تكاليف مواد خام رئيسية أخرى (مثل الفحم البترولي الخام والقار) استجابة للأزمة المالية العالمية. وأخيراً، انخفضت تكاليف السبائك في الشركة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ نتيجة هبوط حاد في مبيعات منتجات القيمة المضافة العالية. وقد عوّض ذلك الهبوط الكبير في تكاليف المواد الخام نشوء تكاليف إعادة الهيكلة والتقاعد المبكر بواقع ١٥.٤ مليون دينار بحريني (بما يمثل تكاليف العمالة بصفة أساسية) والسعر المرتفع للغاز الطبيعي وفق فقرة زيادة السعر في عقد بابكو بما يشكل انخفاضاً بواقع ٦.٠ مليون دينار بحريني.

يتضمن الجدول أدناه مكونات تكلفة المبيعات بالشركة للعامين المنتهيين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و٢٠٠٩:

	العام المنتهي في ٣١ ديسمبر،			
	٢٠٠٨		٢٠٠٩	
مكونات تكلفة المبيعات:	**بالألف دينار بحريني**	**(النسبة المئوية % من تكلفة المبيعات)**	**بالألف دينار بحريني**	**(النسبة المئوية % من تكلفة المبيعات)**
المواد الخام، بما في ذلك الغاز الطبيعي	٤٥١,٤٤٣	(٧٠.٥%)	٣٤٣,٨٦٤	(٦٣.٩%)
الإهلاك	٧٢,٧٩٣	(١١.٣%)	٧٤,٤٨٠	(١٣.٨%)
تكاليف طاقم العمل	٦٥,٦٤٥	(١٠.٢%)	٧٧,٢٧٠	(١٤.٤%)
قطع الغيار والمواد المستهلكة	٢٥,٢٨٤	(٤.٠%)	٢٢,١٠٨	(٤.١%)
الإصلاحات المتعاقد عليها والصيانة الرئيسية	١٥,٠٥١	(٢.٤%)	١٥,٥١٢	(٢.٩%)
رسوم حقوق الامتياز	٥,٠٥٨	(٠.٨%)	٣,٥١٤	(٠.٧%)
رسوم الاستشارات	٢٠٨	(٠.٠%)	٢٥٥	(٠.٠%)
المصروفات الأخرى	٤,٩٤٢	(٠.٨%)	١,١١٨	(٠.٢%)
الإجمالي	٦٤٠,٤٢٤	(١٠٠%)	٥٣٨,١٢١	(١٠٠%)

الربح الإجمالي

شهد الربح الإجمالي انخفاضاً سنوياً بنسبة ٨٣.٢% في عام ٢٠٠٩، من ٢٦٤.٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٤.٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٩ وهذا يرجع بصفة أساسية إلى الهبوط في الأسعار.

المدخولات الأخرى

شهد الدخل من مصادر أخرى انخفاضاً في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١١.٦%، ليصل إلى ٤.٢ مليون دينار بحريني من ٤.٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض مبيعات المياه وانخفاض الدخل من الفائدة. وقد جاء انخفاض دخل الفائدة من ذمم الشركة المدينة طويلة الأجل نتيجة انخفاض أسعار الليبور استجابة للتخفيضات الكبيرة في أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أثناء الأزمة المالية العالمية.

مصروفات البيع والتوزيع

هبطت مصروفات البيع والتوزيع بنسبة ٤٧.٥% في عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ١١.٩ مليون دينار بحريني من ٢٢.٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨، وقد جاء هذا بصفة أساسية نتيجة الهبوط الحاد في أسعار الشحن بسبب انخفاض الطلب العالمي على الشحن أثناء الأزمة المالية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت في عام ٢٠٠٩ تكاليف الشحن بالشركة نتيجة للإنخفاض الحاد في شحنات منتجات القيمة المضافة العالية الأكثر تكلفة بشكل عام عن منتجات السلع القياسية.

المصروفات الإدارية العامة

زادت المصروفات العامة والإدارية بنسبة ١٧.٠% في عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٤.٠ مليون دينار بحريني، مقارنة بمبلغ ٢٠.٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨. وقد كانت هذه الزيادة ترجع بصفة أساسية إلى الزيادة في الرسوم المهنية المدفوعة إلى المستشارين والاستشاريين الخارجيين وأقساط الشركة التأمينية نتيجة المطالبات المرتفعة التي يتسبب فيها فشل معدات طاقة محددة.

شطب الممتلكات والآلات والمعدات

قامت الشركة في عام ٢٠٠٩ بشطب ٦.٩٨ مليون دينار بحريني فيما يتعلق بممتلكات وآلات ومعدات، بينما لم يكن هناك أي شطب في عام ٢٠٠٨. وقد كان الشطب في عام ٢٠٠٩ مرتبط بصفة أساسية بغلق المسبك ١، بسبب تقادمه وعدم كفاءته من ناحية التكلفة، كما كان مرتبطاً بإعادة هيكلة الشركة التشغيلية.

الربح من صرف العملة

حققت الشركة في عام ٢٠٠٩ ربحاً يبلغ ١.٣ مليون دينار بحريني من صرف العملات الأجنبية، بينما خسرت في عام ٢٠٠٨ مبلغ ٤.٨ مليون دينار بحريني. وقد كان ذلك يُعزى بصفة أساسية إلى تقلب أسعار الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

دفعت الشركة نحو ٠.١٦ مليون دينار بحريني كمكافآت إلى أعضاء مجلس الإدارة في عام ٢٠٠٩، مقارنة بمبلغ ٠.١٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨.

تكاليف التمويل

هبطت تكاليف الشركة التمويلية بنسبة ١٠.٦% في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨، حيث انخفضت من ٢٦.٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٢٣.٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٩. وقد كان ذلك يرجع بصفة أساسية إلى الهبوط في متوسط أسعار الليبور على مدار ثلاثة أشهر، من ٢.٩١% في عام ٢٠٠٨ إلى ٠.٦٩% في عام ٢٠٠٩، إلى جانب الانخفاض في المبلغ الإجمالي لديون الشركة القائمة مع استمرار الشركة في سداد التمويل الاقتراضي المرتبط بالخط الخامس.

(الخسارة) الربح قبل حساب عقود المشتقات المالية

خسرت الشركة في عام ٢٠٠٩ مبلغ ١٦.٥ مليون دينار بحريني قبل احتساب عقود المشتقات المالية، وذلك يرجع إلى الأسباب التي وردت مناقشتها أعلاه، بينما سجلت في عام ٢٠٠٨ ربحاً بلغ ١٩٥.٢ مليون دينار بحريني قبل احتساب عقود المشتقات المالية.

ربح (خسارة) القيمة العادلة على إعادة تقييم / تسوية المشتقات المالية

خسرت الشركة ٦٦.٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بإعادة تقييم وتسوية عقود المشتقات المالية، بينما سجلت ربحاً بمبلغ ٩٨.٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨. والربح أو (الخسارة) فيما يتعلق بإعادة تقييم وتسوية المشتقات المالية هو مجموع المدفوعات الفعلية التي تقوم بها الشركة على أي خسائر محققة إلى جانب التغير في وضع القيمة السوقية لمركز المشتقات المالية المتبقية، وهذا يرتبط بصفة أساسية بخيارات حق شراء السلع التي قامت الشركة ببيعها في عام ٢٠٠٥. راجع "– عوامل محددة تؤثر على نتائج العمليات — الأدوات المالية المشتقة." حدثت زيادة هائلة في الأسعار الآجلة ببورصة لندن للمعادن قرب نهاية ٢٠٠٩ وذلك نتيجة الزيادة في النشاط الاقتصادي العالمي. وقد ترتب على هذا وجود خسائر ضخمة غير محققة للشركة استناداً إلى الزيادة في مركز الوضع السوقي السلبي. وقد حدث تأثير مغاير للشركة في عام ٢٠٠٨ حيث كان هناك انخفاض كبير في المركز السوقي السلبي استناداً إلى الانخفاض الكبير في منحنى الأسعار الآجلة ببورصة لندن للمعادن عندما انهارت الأسعار في ذروة الأزمة العالمية.

الربح (الخسارة) عن العام

سجلت الشركة خسارة في عام ٢٠٠٩ بلغت ٨٢.٧ مليون دينار بحريني، بينما حققت ربحاً بلغ ٢٩٣.٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨.

العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ مقارنة بالعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

المبيعات إلى العملاء

هبطت المبيعات إلى العملاء بنسبة ٤.٣% في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٨٨٤.٣ مليون دينار بحريني، مقارنة بمبلغ ٩٢٤.٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٧، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض حجم المبيعات نتيجة الأزمة المالية العالمية، حيث انخفضت مبيعات الشركة بمقدار ٣٣,٥٢٠ طن في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧. كما ساهم في هبوط المبيعات انخفاض متوسط سعر الألمنيوم النقدي المحقق ببورصة لندن للمعادن في عام ٢٠٠٨ (٢,٥٨١ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٨ مقارنة بمبلغ ٢,٦٣٦ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٧).

المبيعات إلى مساهم

زادت المبيعات إلى أحد المساهمين من ١٦.٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ٢٠.٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨. وقد كانت جميع تلك المبيعات إلى مُساهم الشركة السابق، شركة بريتون.

تكلفة المبيعات

وصلت تكلفة مبيعات الشركة للعام ٢٠٠٨ إلى ٦٤٠.٤ مليون دينار بحريني، مما شكّل زيادة بنسبة ١٣.٩% مقارنة بمبلغ ٥٦٢.٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٧. وقد كانت هذه الزيادة تُعزى بصفة أساسية إلى ارتفاع تكاليف المواد الخام في عام ٢٠٠٨، وخاصة الألومينا، نظراً لارتباطه المباشر بسعر الألمنيوم ببورصة لندن للمعادن. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت تكلفة المبيعات في عام ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي وفق الزيادة السنوية في الأسعار، حسبما نصت عليه فقرة زيادة الأسعار في عقد بابكو. وقد أدى الهبوط الحاد في أسعار بورصة لندن للمعادن بنهاية عام ٢٠٠٨ إلى ارتفاع تكاليف المخزون، إلى جانب انخفاض قيمة الألومينا إلى قيمة صافية غير محققة تم تضمينها في تكلفة المبيعات البالغة ١٤.٣ مليون دينار بحريني، والتي تم بيانها في تكلفة المواد الخام. كما جاءت زيادة تكلفة المبيعات نتيجة ارتفاع تكاليف العمالة بسبب الزيادة في تراكم المكافآت لجميع الموظفين وزيادة حزم البدلات للموظفين.

يتضمن الجدول أدناه مكونات تكلفة المبيعات بالشركة للعامين المنتهيين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨:

	العام المنتهي في ٣١ ديسمبر،			
	٢٠٠٧		٢٠٠٨	
مكونات تكلفة المبيعات:	**بالألف دينار بحريني**	**(النسبة المئوية % من تكلفة المبيعات)**	**بالألف دينار بحريني**	**(النسبة المئوية % من تكلفة المبيعات)**
المواد الخام، بما في ذلك الغاز الطبيعي	٣٩٠,٦٨٦	(٦٩.٤%)	٤٥١,٤٤٣	(٧٠.٥%)
الإهلاك	٦٩,٤٧٠	(١٢.٣%)	٧٢,٧٩٣	(١١.٣%)
تكاليف طاقم العمل	٥٦,٠٥١	(١٠.٠%)	٦٥,٦٤٥	(١٠.٢%)
قطع الغيار والمواد المستهلكة	٢٤,٠٢٠	(٤.٣%)	٢٥,٢٨٤	(٤.٠%)
الإصلاحات المتعاقد عليها والصيانة الرئيسية	١٢,٢٥٩	(٢.٢%)	١٥,٠٥١	(٢.٤%)
رسوم حقوق الامتياز	٥,٣٨٥	(١.٠%)	٥,٠٥٨	(٠.٨%)
رسوم الاستشارات	٠	(٠.٠%)	٢٠٨	(٠.٠%)
المصروفات الأخرى	٤,٤٢٩	(٠.٨%)	٤,٩٤٢	(٠.٨%)
الإجمالي	٥٦٢,٣٠٠	(١٠٠%)	٦٤٠,٤٢٤	(١٠٠%)

الربح الإجمالي

هبط ربح الشركة الإجمالي في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٩.٩% ليصل إلى ٢٦٤.٧ مليون دينار بحريني من مستوى ٣٧٧.٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٧، وهذا يرجع إلى الأسباب المبينة أعلاه.

المدخولات الأخرى

هبط الدخل من مصادر أخرى في عام ٢٠٠٨، بما يشكّل تدنياً بنسبة ٣٧.٧%، من ٧.٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٧ إلى ٤.٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨. وقد كان ذلك يرجع للانخفاض في مبيعات المياه في عام ٢٠٠٨، وقد عوض ذلك جزئياً ارتفاع أسعار الفائدة في عام ٢٠٠٧ على الودائع قصيرة الأجل، حيث كانت أسعار الليبور مرتفعة بشكل كبير في عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٨.

مصروفات البيع والتوزيع

هبطت مصروفات البيع والتوزيع بنسبة ٢.٩% لتصل إلى ٢٢.٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨ من ٢٣.٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٧، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض تكاليف الشحن إلى العملاء نتيجة انخفاض أحجام المبيعات الإجمالية في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧.

المصروفات الإدارية العامة

ارتفعت المصروفات العامة والإدارية بنسبة ٢٦.٤% لتصل إلى ٢٠.٥ مليون دينار بحريني من ١٦.٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٧، وهذا يرجع إلى زيادة تكاليف القوى العاملة نتيجة زيادة تراكم المكافآت لجميع الموظفين إلى جانب زيادة حزم بدلات الموظفين. كما ساهم في زيادة التكاليف في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ تلك الرسوم المهنية الإجمالية المرتفعة المدفوعة إلى المستشارين والاستشاريين الخارجيين.

خسائر صرف العملات

خسرت الشركة ٤.٨ مليون دينار بحريني في صرف العملات الأجنبية أثناء عام ٢٠٠٨، بينما حققت ربحاً في عام ٢٠٠٧ بواقع ٠.٥ مليون دينار بحريني. وقد كان ذلك يرجع إلى التقلب في العملات بخلاف الدولار الأمريكي، والمقصود هنا اليورو بصفة أساسية.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

دفعت الشركة مبلغ ٠.١٢ مليون دينار بحريني كمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ٠.١٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٧.

تكاليف التمويل

دفعت الشركة مبلغ ٢٦.٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨ في شكل تكاليف تمويل، بانخفاض نسبته ٣٨.٣% عن تكلفة التمويل في عام ٢٠٠٧ والبالغة ٤٢.٤ مليون دينار بحريني. وقد انخفضت أرصدة القروض المستحقة على الشركة في عام ٢٠٠٨ بسبب السداد الجزئي. كما بلغ متوسط سعر الليبور على مدار ثلاثة أشهر ٢.٩١% في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ٥.٣٠% في عام ٢٠٠٧.

ربح (خسارة) القيمة العادلة على إعادة تقييم / تسوية المشتقات المالية

حققت الشركة أرباحاً بواقع ٩٨.٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨ وخسرت ٦٢.٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٧ لدى إعادة تقييم وتسوية المشتقات المالية. وقد شهد عام ٢٠٠٨ هبوطاً حاداً في الأسعار الآجلة ببورصة لندن للمعادن نتيجة الأزمة المالية العالمية الأمر الذي ترتب عليه انعكاس ملحوظ في المركز السوقي السلبي السابق الذي سجلته الشركة في عام ٢٠٠٧. وقد عايشت الشركة في عام ٢٠٠٧ تأثيراً مناقضاً، حيث كانت هناك زيادة كبيرة في المركز السوقي السلبي استناداً إلى الزيادة الملحوظة في الأسعار الآجلة ببورصة لندن للمعادن.

الربح (الخسارة) عن العام

حققت الشركة ربحاً بواقع ٢٩٣.٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨، مما شكّل زيادة بنسبة ٢٤% عن الربح المحقق في عام ٢٠٠٧ والبالغ ٢٣٦.٩ مليون دينار بحريني.

السيولة والموارد الرأسمالية

الرسملة

يبين الجدول التالي إجمالي الدين قصير الأجل للشركة والحصة المتداولة من القروض طويلة الأجل والدين طويل الأجل وحقوق ملكية المساهمين الإجمالية والرسملة الإجمالية كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠. يجب قراءة الجدول التالي بالاقتران مع الأقسام الواردة تحت عناوين "معلومات مالية تاريخية مختارة ومعلومات أخرى" و"مناقشة الإدارة وتحليل الوضع المالي ونتائج العمليات" و"الأعمال التجارية" والقوائم المالية والملاحظات المرفقة بها والمدرجة في مواضع مختلفة من مذكرة الطرح هذه.

	كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠	
	الفعلي (بالألف دينار بحريني)	الفعلي (بالألف دولار أمريكي)[١]
رأس مال الشركة.....	١٤٢,٠٠٠	٣٧٧,٦٦٠
الاحتياطي القانوني.....	٥٤,٨٠٧	١٤٥,٧٦٣
احتياطي رأس المال.....	٢٤٩	٦٦٢

مساهمات المساهمين.....	٧٥,٩٥٤	٢٠٢,٠٠٥
أسهم الخزينة	(١٣,٥٣٦)	(٣٦,٠٠٠)
الأرباح المحتجزة.....	٤٩٦,٠٦٥	١,٣١٩,٣٢٢
إجمالي القروض قصيرة الأجل والحصة المتداولة من القروض طويلة الأجل	١٦٣,٥٩٧	٤٣٥,٠٩٨
القروض طويلة الأجل	٢٧١,٢٥٠	٧٢١,٤١٠
الرسملة الإجمالية.....	١,١٩٠,٣٨٦	٣,١٦٥,٩٢٠

[١] لأجل التسهيل، تم تقديم بيانات مالية محددة بالدولار الأمريكي وتحويلها بسعر صرف يبلغ ١.٠٠ دولار أمريكي = ٠.٣٧٦ دينار بحريني. المبالغ الواردة في هذا الجدول بالدولار الأمريكي هي مبالغ محولة ولم يتم استخراجها من القوائم المالية. جميع البيانات المالية الواردة بالدولار الأمريكي هي بالألف دولار أمريكي.

المديونية

وصلت مديونية الشركة الإجمالية كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ إلى ٤٣٤.٨ مليون دينار بحريني، وقد تألفت من القروض المتداولة وتمويل مبلغ ١٦٣.٦ مليون دينار بحريني والقروض غير المتداولة وتمويل بمبلغ ٢٧١.٣ مليون دينار بحريني. وكانت هناك نسبة ٩٦.٩% من المديونية الإجمالية مُقوّمة بالدولار الأمريكي. وقد كان ٢٩٥.٥ مليون دينار بحريني من ذلك المبلغ يُعزى إلى تمويل الخط الخامس الذي تقدم الشركة دفعات أساسية سنوية فيما يتعلق به وفق شروط كل قرض. وبالإضافة إلى تمويل الخط الخامس، لدى الشركة ٧٩.٠ مليون دينار بحريني في شكل دين دوار قصير الأجل تحتفظ به للوفاء بمتطلبات رأس المال العامل، وهذا يشمل بصفة أساسية مشتريات المواد الخام وصيانة المعدات. جدير بالذكر أن تسهيلات الديون قصيرة الأجل تتم مع بنوك تقيم معها الشركة علاقات جوهرية ويجري تجديدها عادة بصفة سنوية (وجميعها مقومة بالدولار أمريكي). وقد بلغت نسبة الدين الصافي إلى الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك 2.23x كما أن نسبة الدين الصافي إلى حقوق المساهمين بلغت 0.46x.

وصلت مديونية الشركة الإجمالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٤٦٥.٤ مليون دينار بحريني، وقد تألفت من القروض المتداولة وتمويل بمبلغ ١٦٩.٥ مليون دينار بحريني والقروض غير المتداولة وتمويل بمبلغ ٢٩٥.٩ مليون دينار بحريني. وقد كانت مديونية الشركة الإجمالية في ذلك الوقت مُقوّمة بالدولار الأمريكي. وقد كان ٣٢٥.١ مليون دينار بحريني من ذلك الدين يتعلق بتمويل الخط الخامس والذي كانت الشركة تؤدي دفعات أساسية سنوية عنه وفق شروط كل قرض. وبالإضافة إلى تمويل الخط الخامس، كان لدى الشركة ٨٦.٥ مليون دينار بحريني في شكل دين دوار قصير الأجل تحتفظ به للوفاء بمتطلبات رأس المال العامل، وهذا يشمل بصفة أساسية مشتريات المواد الخام وصيانة المعدات. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، تم تقسيم رصيد ذلك الدين قصير الأجل بين عدة بنوك، حيث كان أكبر قرض منفرد إلى طرف آخر واحد يبلغ ١٨.٨ مليون دينار بحريني. جدير بالذكر أن هذه التسهيلات تتم مع بنوك تقيم معها الشركة علاقات جوهرية ويجري تجديدها عادة بصفة سنوية (وجميعها مقومة بالدولار أمريكي). وقد بلغت نسبة دين الشركة الصافي إلى الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك 4.57x كما أن نسبة الدين الصافي إلى حقوق المساهمين بلغت 0.64x.

وصلت مديونية الشركة الإجمالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٥٣٨.٩ مليون دينار بحريني، وقد تألفت من القروض المتداولة وتمويل بمبلغ ١٦٨.٧ مليون دينار بحريني والقروض غير المتداولة وتمويل بمبلغ ٣٧٠.١ مليون دينار بحريني. وقد كانت جميع مديونيات الشركة المستحقة في ذلك الوقت، والتي تبلغ ٥٣٨.٩ مليون دينار بحريني، مُقوّمة بالدولار الأمريكي. وبالإضافة إلى تمويل الخط الخامس، كان لدى الشركة ٨٢.٨ مليون دينار بحريني في شكل دين دوار قصير الأجل تحتفظ به الشركة للوفاء بمتطلبات رأس المال العامل. وقد بلغت نسبة دين الشركة الصافي إلى الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك 1.79x كما أن نسبة الدين الصافي إلى حقوق المساهمين بلغت 0.75x.

وصلت مديونية الشركة الإجمالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٦٣٤.٨ مليون دينار بحريني، وقد تألفت من القروض المتداولة وتمويل بمبلغ ١٧٨.٩ مليون دينار بحريني والقروض غير المتداولة وتمويل بمبلغ ٤٥٥.٨ مليون دينار بحريني. وقد كانت جميع مديونيات الشركة مقوّمة بالدولار الأمريكي. وبالإضافة إلى تمويل الخط الخامس، كان لدى الشركة ٩٧.٢ مليون دينار بحريني في شكل دين دوار قصير الأجل تحتفظ به الشركة للوفاء بمتطلبات رأس المال العامل. وقد بلغت نسبة دين الشركة الصافي إلى الربح المُعدّل قبل الفائدة والضريبة والإهلاك والاستهلاك 1.92x كما أن نسبة الدين الصافي إلى حقوق المساهمين بلغت 1.26x.

جدير بالذكر أن جميع قروض الشركة التجارية قصيرة الأجل ذات معدل فائدة عائم، بينما قروضها الخاصة برأس المال العامل ذات معدل فائدة ثابت يتم تحديده وقت سحب القرض.

يبين الجدول أدناه المبالغ الأساسية المستحقة من القروض والتمويل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وكما في من ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠:

	كما في ٣١ ديسمبر			كما في ٣٠ يونيو،	
القروض وتسهيلات التمويل	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠
	(بالمليون دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
الائتمان الدوار لرأس المال العامل.....	٨٨.٥	٨٢.٨	٨٦.٥	٩١.٤	٧٩.٠
رأس مال عامل آخر بمبلغ ٢٥ مليون دولار	٨.٧	-	-	-	-

أمريكي.....	٧.٦	١١.٨	٨.٨	٢.٢	٩.٢
القروض قصيرة الأجل.....					
قرض بنك طوكيو ميتسوبيشي يو اف جي ليمتد بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي.....ـ.....	٢٩.٢	٢٠.٩	١٢.٥	١٦.٧	٨.٤
سندات بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي.....	٧٥.٢	٦٣.٤	٦٣.٤	٦٣.٤	٦٣.٤
تسهيل إسلامي بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي.....	٦٩.٣	٥٩.٤	٤٩.٥	٥٤.٤	٤٤.٥
تسهيل ERG بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار.....	٩١.١	٨٢.٠	٧٢.٩	٧٧.٥	٦٨.٣
تسهيل مؤسسة كوفاس "COFACE" بمبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي.....	٤٥.٤	٣٩.٠	٣٢.٥	٣٥.٧	٢٩.٢
خط إعادة تمويل الخط (٥) بمبلغ ٦٤١ مليون دولار أمريكي.....	٢١٩.٧	١٧٩.٦	١٣٩.٣	١٥٩.٥	١١٩.٢
تسهيل مؤسسة كوفاس "COFACE" بمبلغ ٥٤ مليون يورو.....	-	-	-	-	١٣.٦
الإجمالي	**٦٣٤.٧**	**٥٣٨.٩**	**٤٦٥.٤**	**٥٠٠.٨**	**٤٣٤.٨**

يوضح الجدول أدناه وضع استحقاق القروض غير المتداولة والتمويلات الخاصة بالشركة كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠:

الاستحقاق	**القروض غير المتداولة والتمويل** (بالألف دينار بحريني)	**النسبة المئوية للمديونية الإجمالية**
٢٠١٠	٣٣,٩٣٥	%١٠
٢٠١١	٧٥,٦٢٢	%٢٢
٢٠١٢	٨٦,٥١١	%٢٥
٢٠١٣	٩١,١٣٤	%٢٦
٢٠١٤ فما بعد	٥٩,٥٠٠	%١٧
الإجمالي	**٣٤٦,٧٠٢**	**%١٠٠**

المخزون

فيما يلي بيان لمؤشرات المخزون لدى الشركة عن الفترات المشار إليها أدناه:

	كما في ٣١ ديسمبر			**كما في ٣٠ يونيو،**	
	٢٠٠٧	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
السلع الجاري نقلها.....	٢٠,٢٨٢	٣٨,٨٧٦	١٦,٨٧٥	٢٤,٩١٢	١٩,٢٥٣
المواد الخام.....	٣٧,٦٠٧	٦٤,٠٤٠	٤٥,٨٨٨	٥٢,٩٠٧	٤٣,٧٧٧
العمل الجاري تنفيذه[١].....	٤٦,٣٠٩	٦١,٩٧٣	٥٥,٦١٤	٥٨,٦٧٠	٤٦,٣٨٤
البضائع الجاهزة[٢].....	٢٤,١١٦	٣٨,٤٧٦	٢٤,٩٥٥	٢٥,١٨٤	٢٣,١٥٦
البضائع المخزنة[٣].....	٢١,٩٣١	٢٣,٦٢٠	٢٤,٧٧٩	٢٥,٢٦٩	٢٤,٨٥٨
المخزون الإجمالي.....	**١٥٠,٢٤٥**	**٢٢٦,٩٨٥**	**١٦٨,١١١**	**١٨٦,٩٤٢**	**١٥٧,٤٢٨**
حركة المخزون (بالأيام)[٤].....	٩٨	١٢٩	١١٤	١١٣	١٠٥

[١] يشمل العمل الجاري تنفيذه الفحم البترولي الخام والفحم المكلسن ومخزون منتجات الألمنيوم استناداً إلى طريقة اكتمال النسبة المئوية.
[٢] تشمل البضائع الجاهزة جميع أشكال وسبائك الألمنيوم.
[٣] تشمل البضائع المخزنة جميع قطع الغيار وتوريدات التشغيل والمستلزمات الطبية.
[٤] حركة المخزون هي عبارة عن المخزون القائم مضروباً في ٣٦٥، ومقسوماً على تكلفة المبيعات.

كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠، بلغت قيمة المخزن الإجمالي ١٥٧.٤ مليون دينار بحريني، مقارنة بمبلغ ١٨٦.٩ مليون دينار بحريني كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩. ومن حيث حركة المخزون كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠، حققت الشركة ١٠٥ يوماً مقارنة بعدد ١١٣ يوماً كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩. ويُعزى الانخفاض في المخزون الإجمالي بصفة أساسية إلى الجهود المبذولة لتحقيق الاستفادة المثلى من المخزون وخفض رأس المال العامل. وقد كانت التخفيضات الأكبر في البضائع الجاري نقلها والعمل الجاري تنفيذه والمواد الخام، وبصفة أساسية مخزون الكاثود المغلف وأنودات الكربون فضلاً عن

انخفاض مستويات الفحم البترولي الخام والفحم البترولي المكلسن، وهو ما عوضه جزئياً ارتفاع نسبة الألومينا، التي زادت نتيجة ارتفاع سعر بورصة لندن للمعادن في النصف الأول من عام ٢٠١٠.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت قيمة المخزن الإجمالي ١٦٨.١ مليون دينار بحريني، مقارنة بمبلغ ٢٢٧.٠ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨. ومن حيث حركة المخزون كما في نهاية ٢٠٠٩، حققت الشركة ١١٤ يوماً مقارنة بعدد ١٢٩ يوماً كما في نهاية ٢٠٠٨. ويُعزى الانخفاض في المخزون الإجمالي بصفة أساسية إلى جهود إدارة الشركة لخفض رأس المال العامل الذي شهد زيادة واضحة في نهاية ٢٠٠٨ نتيجة عوامل نابعة من الأزمة المالية العالمية. ونتيجة للأزمة كان لدى الشركة مستويات مرتفعة من البضائع الجاهزة غير المباعة نتيجة إلغاء طلبيات العملاء. وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى الشركة مستويات مرتفعة جداً من فحم الكوك الخام بنهاية عام ٢٠٠٨ استناداً إلى توقيت الشحنات بنهاية العام والذي فاقمه بشكل إضافي ارتفاع أسعار فحم الكوك الخام التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً قبل الانكماش مباشرة.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، وصلت قيمة المخزون الإجمالي إلى ٢٢٧ مليون دينار بحريني مقارنة بـ١٥٠.٢ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠٠٧. ومن حيث حركة المخزون في نهاية عام ٢٠٠٨، حققت الشركة ١٢٩ يوماً مقارنة بـ٩٨ يوماً بنهاية عام ٢٠٠٧. وقد جاءت الزيادة الكبيرة في المخزون الإجمالي بصفة أساسية نتيجة عوامل تنبع من الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي عام ٢٠٠٨، كان لدى الشركة مستويات مرتفعة من البضائع الجاهزة غير المباعة نتيجة إلغاء عدد كبير من طلبيات العملاء مقارنة بعام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى الشركة مستويات مرتفعة للغاية من الفحم البترولي الخام والألومينا بنهاية عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ استناداً إلى توقيت استلام الشحنات بنهاية العام.

الذمم التجارية المدينة

فيما يلي بيان للذمم المدينة للشركة عن الفترات المشار إليها أدناه:

	كما في ٣١ ديسمبر			كما في ٣٠ يونيو،	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
الذمم التجارية المدينة	١٦٥,٠٩١	١١٨,٧٩١	٨٩,٦٩٨	٧٦,٧٦٢	٨٨,١٢١
أيام استحقاق الذمم التجارية المدينة[1]	٦٤	٤٨	٥٦	٤٠	٤٧

[1] أيام استحقاق الذمم التجارية المدينة هي عبارة عن الذمم التجارية المدينة مقسومة على مبيعات آخر اثني عشر شهراً مضروبة في ٣٦٥.

وصلت الذمم التجارية المدينة للشركة كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ إلى ٨٨.١ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٧٦.٨ مليون دينار بحريني كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩. وقد جاءت الزيادة الإجمالية في قيمة الذمم التجارية المدينة نتيجة الزيادة الواضحة في سعر الألمنيوم ببورصة لندن للمعادن أثناء عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩. ومن حيث أيام استحقاق الذمم التجارية المدينة كما في نهاية يونيو ٢٠١٠، حققت الشركة ٤٧ يوماً مقارنة بـ٤٠ يوماً كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩. وتُعزى الزيادة في أيام الذمم التجارية المدينة بصفة أساسية إلى الزيادة الكبيرة في مبيعات القيمة المضافة في النصف الأول من ٢٠١٠ مقارنة بمستوى مرتفع من مبيعات السبائك المعيارية في عام ٢٠٠٩ نتيجة انخفاض الطلب على المنتجات ذات القيمة المضافة أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية. يُشار إلى أن مبيعات السبائك المعيارية إلى مخازن بورصة لندن للمعادن تكون ذات فترات سداد قصيرة جداً مقارنة بفترة السداد للعملاء العاديين والتي تبلغ في المتوسط ٤٥ إلى ٦٠ يوماً.

وصلت الذمم التجارية المدينة للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٨٩.٧ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ١١٨.٨ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨. وقد جاء الانخفاض الكلي في قيمة الذمم التجارية المدينة للشركة نتيجة انخفاض الذمم التجارية المدينة المرتفعة ببورصة لندن للمعادن والتي كانت مسجلة في الدفاتر بنهاية عام ٢٠٠٨. ومن حيث أيام استحقاق الذمم التجارية المدينة بنهاية عام ٢٠٠٩، حققت الشركة ٥٦ يوماً مقارنة بـ٤٨ يوماً كما في ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٨. وتُعزى الزيادة في عدد أيام الذمم التجارية المدينة بصفة أساسية إلى الزيادة الواضحة في سعر الألمنيوم ببورصة لندن للمعادن والتي وصلت إلى ذروتها بنهاية عام ٢٠٠٩.

وصلت الذمم التجارية المدينة للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١١٨.٨ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ١٦٥.١ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. وقد جاءت الزيادة الإجمالية في قيمة الذمم التجارية المدينة للشركة نتيجة الهبوط الحاد في سعر الألمنيوم ببورصة لندن للمعادن بنهاية عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧. ومن حيث أيام استحقاق الذمم التجارية المدينة كما في نهاية ٢٠٠٩، حققت الشركة ٤٨ يوماً مقارنة بـ٦٤ يوماً في ٢٠٠٧. ويُعزى الانخفاض في أيام الذمم التجارية المدينة بصفة أساسية إلى إنشاء قسم إدارة الائتمان داخل إدارة التمويل بالشركة في عام ٢٠٠٨. وقد كانت الأمور المرتبطة بالائتمان تُدار سابقاً من قبل إدارة التسويق بالشركة، مما ترتب عليه انخفاض التحصيلات. وبمجرد تأسيس وحدة إدارة الائتمان بالشركة أثبتت حسمها في تطبيق شروط الدفع الخاصة بالعملاء مما ترتب عليه خفض الذمم التجارية الإجمالية المدينة.

الذمم التجارية الدائنة

فيما يلي بيان للذمم التجارية للشركة كما في التواريخ المبينة أدناه:

	كما في ٣١ ديسمبر			كما في ٣٠ يونيو،	
الذمم التجارية الدائنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠
	(بالألف دينار بحريني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
الذمم التجارية الدائنة	٥١,٤٤٥	٩٠,٧٠٨	٥٤,٥٣٣	٦١,٠٣٧	٦٩,٥٣٧
أيام استحقاق الذمم التجارية الدائنة	٣٨	٥٨	٤٣	٤٢	٥٤

وصلت الذمم التجارية الدائنة كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ إلى ٦٩.٥ مليون دينار بحريني مقارنة بـ٦١.٠ مليون دينار بحريني لنفس الفترة من عام ٢٠٠٩. وقد جاءت الزيادة الكلية بسبب ارتفاع مستويات المخزون إلى جانب التكلفة المرتفعة للألومينا التي تعد عاملاً مؤثراً في سعر بورصة لندن للمعادن. وفيما يتعلق بأيام استحقاق الذمم الدائنة كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠، حققت الشركة ٥٤ يوماً مقارنة بـ٤٢ يوماً كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩. وتُعزى الزيادة في عدد أيام الذمم الدائنة بصفة أساسية إلى تحسن مُدد الدفع في عقود الألومينا الجديدة. وبموجب عقد الكوا السابق، كانت مدد الدفع للشركة قصيرة جداً فيما أنها أصبحت تتمتع بموجب العقود الجديدة بمُدد سداد تجارية قياسية تتراوح في المتوسط بين ٣٠ و٤٥ يوماً.

وصلت الذمم التجارية الدائنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٥٤.٥ مليون دينار بحريني مقارنة بـ٩٠.٧ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨. وقد جاء الانخفاض الكلي بسبب انخفاض مستويات المخزون نتيجة عوامل تنبع من الأزمة الاقتصادية العالمية. وفيما يتعلق بأيام استحقاق الذمم الدائنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، حققت الشركة ٤٣ يوماً مقارنة بـ٥٨ يوماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨. ويُعزى الانخفاض في عدد أيام الذمم الدائنة بصفة أساسية إلى انخفاض مستويات المخزون وتراكم الأسعار غير المتكرر في عام ٢٠٠٨ والذي كان متصلاً بآخر مراجعة لغاز بابكو.

وصلت الذمم التجارية الدائنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٩٠.٧ مليون دينار بحريني مقارنة بـ٥١.٤ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. وقد جاءت الزيادة الكلية بصفة أساسية بسبب زيادة مستويات المخزون نتيجة عوامل تنبع من الأزمة الاقتصادية العالمية. وفيما يتعلق بأيام استحقاق الذمم الدائنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، حققت الشركة ٥٨ يوماً مقارنة بـ٣٨ يوماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. وتُعزى الزيادة في عدد أيام الذمم الدائنة بصفة أساسية إلى مستويات المخزون المرتفعة جداً على مدار عام ٢٠٠٨.

الممتلكات والآلات والمعدات

شكّلت الممتلكات والآلات والمعدات ١,٠١٤.٩ مليون دينار بحريني كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠، مقارنة بـ١,٠٧٣.١ مليون دينار بحريني كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩. وبالنسبة للأعوام المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وصلت قيمة الممتلكات والآلات والمعدات إلى ١,١٢٩.٠ مليون دينار بحريني و١,٠٨٩.٧ مليون دينار بحريني و١,٠٤٣.٠ مليون دينار بحريني على التوالي. وقد كانت الانخفاضات المستمرة في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات في كل فترة ترجع بصفة أساسية إلى غياب أي مصروفات رأسمالية كبيرة ورسوم الإهلاك الروتينية. لمزيد من المعلومات عن الممتلكات والآلات والمعدات الخاصة بالشركة، راجع "الأعمال التجارية — عملية الإنتاج والمنشآت."

التدفق النقدي

فيما يلي بيان للتدفقات النقدية للشركة عن الفترات المشار إليها أدناه:

	للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر،			لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠
	(بالألف دينار بحريني)				
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٢٧٠,٩٣٠	٢٨٦,٢١٠	١٤٩,٤٣٦	٨٥,٥٨٩	٩٨,٢٤٢
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(١٦,٦٨٥)	(٣٥,٢٦٨)	(٣٤,٠٣٩)	(١٩,٢٢٦)	(٩,٥٧٥)
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية	(٢٣٩,٩٣٨)	(٢١٥,٢٤٢)	(١١٥,٤٩٢)	(٤٨,٧٢٩)	(٤٥,٥٦٧)
الزيادة (النقصان) في النقد وما في حكمه	**١٤,٣٠٧**	**٣٥,٧٠٠**	**(٩٥)**	**١٧,٦٣٤**	**٤٣,١٠٠**
النقد وما في حكمه في بداية الفترة	٢١,٢٤٦	١٠,٧٥٢	٤٦,٤٥٢	٤٦,٤٥٢	٤٦,٣٥٧
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة[1]	**٣٥,٥٥٣**	**٤٦,٤٥٢**	**٤٦,٣٥٧**	**٦٤,٠٨٦**	**٨٩,٤٥٧**

[1] يُشكل النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ مبلغ ١٠,٧٥٢ ألف دينار بحريني فيما يتعلق بألبا و٢٤,٨٠١ ألف دينار بحريني فيما يتعلق بألبا للتسويق. تم تحويل النقد وما في حكمه فيما يتعلق بألبا للتسويق إلى شركة ألبا كما في ١ يناير ٢٠٠٨ وتم ذكره باعتباره أرصدة بنكية محولة بواسطة المساهمين إلى ألبا كأنشطة تمويلية في بيان التدفقات النقدية عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، فإن النقد وما في حكمه في ١ يناير ٢٠٠٨ ببيان التدفقات النقدية عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ استثنى مبلغ ٢٤,٨٠١ ألف دينار بحريني.

[2] قامت الشركة بتوزيعات نقدية بلغت ٥٠.٠ مليون دولار أمريكي و٧٥.٠ مليون دولار أمريكي لكل من مساهميها في ٧ يوليو ٢٠١٠ و١٥ سبتمبر ٢٠١٠ على التوالي. وتتوقع الشركة أن تعلن عن توزيعات نقدية بمبلغ ٨٧.٥ مليون دولار أمريكي يتم توزيعها على كل من مساهميها في ١ نوفمبر ٢٠١٠ أو قبل ذلك.

ترى الشركة أن لديها رأس مال عامل يكفي لتمويل متطلباتها الحالية على مدار الاثني عشر شهراً القادمة استناداً إلى المصادر الحالية واستخدامات النقد.

الأنشطة التشغيلية

وصل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ إلى ٩٨.٢ مليون دينار بحريني، وقد تحقق ذلك بصفة أساسية من فائض التشغيل قبل التغييرات في رأس المال العامل والبالغ ١٠٨.١ مليون دينار بحريني، وهو ما عوضه جزئياً التغيرات في رأس المال العامل والتي شكلت انخفاضاً بمبلغ ٩.٨ مليون دينار بحريني. كان لدى الشركة تغيير سلبي صافٍ في رأس المال العامل بمبلغ ٩.٨ مليون دينار بحريني نجم عن الانخفاض في الذمم الدائنة والمستحقات بمبلغ ١٤.٣ مليون دينار بحريني، وزيادة في الذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً بمبلغ ٥.٧ مليون دينار بحريني وصافي مبالغ أخرى بواقع ٠.٤ مليون دينار بحريني، وهو ما عوّضه جزئياً الانخفاض في المخزون بواقع ١٠.٧ مليون دينار بحريني. وقد كانت الزيادة في رأس المال العامل خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ ترجع إلى ارتفاع سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن، وهو ما زاد من قيمة المخزون.

وصلت التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية في عام ٢٠٠٩ إلى ١٤٩.٤ مليون دينار بحريني مُحققة بصفة أساسية من فائض التشغيل بواقع ٨٢.٦ مليون دينار بحريني والتغيرات في رأس المال العامل بما يعادل زيادة بمبلغ ٦٦.٨ مليون دينار بحريني. كان لدى الشركة تغيير موجب صافٍ في رأس المال العامل بمبلغ ٦٦.٨ مليون دينار بحريني نجم عن الانخفاض في المخزون بمبلغ ٥٨.٩ مليون دينار بحريني، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى فراغ المخزون لدى الشركة عقب التعافي في أسواقها بنهاية عام ٢٠٠٩ بسبب انخفاض أسعار بورصة لندن للمعادن، إلى جانب الانخفاض في الذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً بمبلغ ٣٢.٦ مليون دينار بحريني، والذي يرجع بصفة أساسية إلى جهود الشركة الدؤوبة في عمليات التحصيل، والانخفاض في المبالغ المستحقة من أحد المساهمين بمبلغ ١.٢ مليون دينار بحريني، وهو ما عوّضه جزئياً الانخفاض في الذمم الدائنة والمستحقات بواقع ٢٥.٣ مليون دينار بحريني ومبالغ صافية أخرى بواقع ٠.٦ مليون دينار بحريني. وقد كانت الزيادة في رأس المال العامل خلال عام ٢٠٠٩ ترجع إلى ارتفاع سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن، وهو ما زاد من قيمة الذمم التجارية المدينة والمخزون.

وصلت التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨٦.٢ مليون دينار بحريني مُحققة بصفة أساسية من فائض التشغيل بواقع ٢٧٧.٧ مليون دينار بحريني والتغيرات في رأس المال العامل بما يعادل زيادة بمبلغ ٨.٥ مليون دينار بحريني. كان لدى الشركة تغيير موجب صافٍ في رأس المال العامل بمبلغ ٨.٥ مليون دينار بحريني نجم عن الانخفاض في الذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً بمبلغ ٤٤.٠ مليون دينار بحريني، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى جهود الشركة الدءوبة في عمليات التحصيل، وزيادة في الذمم الدائنة والمستحقات بمبلغ ٣٨.٦ مليون دينار بحريني، وهو ما يعكس بصفة رئيسية زيادة في الأرصدة المستحقة لأحد موردي المواد الخام، الأمر الذي عوّضه جزئياً الزيادة في المخزون بواقع ٧٢.٤ مليون دينار بحريني، وزيادة في المبالغ المستحقة من أحد المساهمين بواقع ١.١ مليون دينار بحريني ومبالغ أخرى صافية بواقع ٠.٦ مليون دينار بحريني.

وصلت التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٧٠.٩ مليون دينار بحريني مُحققة بصفة أساسية من فائض التشغيل بواقع ٢٤٩.٠ مليون دينار بحريني والتغيرات في رأس المال العامل بما يعادل زيادة بمبلغ ٢١.٩ مليون دينار بحريني. كان لدى الشركة تغيير موجب صافٍ في رأس المال العامل بمبلغ ٢١.٩ مليون دينار بحريني نجم عن الزيادة في الذمم الدائنة والمستحقات بمبلغ ١٦.٣ مليون دينار بحريني، وانخفاض في المخزون بمبلغ ٣.٨ مليون دينار بحريني وانخفاض في الذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً بمبلغ ٢.٤ مليون دينار بحريني، وهو ما عوّضه جزئياً مبالغ صافية أخرى بواقع ٠.٧ مليون دينار بحريني.

الأنشطة الاستثمارية (بما في ذلك النفقات الرأسمالية)

تأتي استثمارات الشركة بصفة أساسية متماشية مع استراتيجيتها للنمو والتحديث، مع التركيز على العوائد المتوقعة إلى المساهمين. جميع الأنشطة الاستثمارية الرئيسية للشركة حتى تاريخه تتضمن استثمارات في مملكة البحرين.

فيما يلي بيان للتدفقات النقدية للشركة من أنشطتها الاستثمارية عن الفترات المشار إليها أدناه:

	للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر،			لفترة الستة الأشهر المنتهية في ٣٠ يونيو،	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠
	(جميع المبالغ مذكورة بالآلف دينار بحريني)				
شراء الممتلكات والآلات والمعدات	(٢٦,٤٧٣)	(٣٨,٧٣٦)	(٣٥,٣٤٢)	(١٩,٨٩٥)	(١٠,١٨٨)
عوائد التصرف في الممتلكات والآلات والمعدات	٤,٣٢٣	٨٢١	١٥٥	-	٣٧٤
الفائدة المُستلمة	٥,٤٦٥	٢,٦٤٧	١,١٤٨	٦٦٩	٢٣٩
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	**(١٦,٦٨٥)**	**(٣٥,٢٦٨)**	**(٣٤,٠٣٩)**	**(١٩,٢٢٦)**	**(٩,٥٧٥)**

وصلت التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠ إلى ٩.٦ مليون دينار بحريني، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى إنفاق ١٠.٢ مليون دينار بحريني، وهو ما عوضّه تحصيل فائدة بواقع ٠.٢ مليون دينار بحريني على الذمم المدينة طويلة الأجل من جارمكو.

وصل صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٤.٠ مليون دينار بحريني، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى زيادة الإنفاق على معدات محطات الطاقة، وهو ما عوضه انخفاض الفائدة بمبلغ ١.١ مليون دينار بحريني تم الحصول عليه فيما يتعلق بالذمم المدينة طويلة الأجل المستحقة من جارمكو.

وصل صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٥.٣ مليون دينار بحريني، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى زيادة الإنفاق على معدات محطات الطاقة بسبب استبدال بعض محولاتنا إلى جانب الإنفاق على إصلاحات توربينات الغاز الرئيسية، وهو ما عوّضه جزئياً فائدة بمبلغ ٢.٦ مليون دينار بحريني على القرض طويل الأجل المستحق من جارمكو.

وصل صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية في عام ٢٠٠٧ من عمليات الشركة إلى ١٦.٧ مليون دينار بحريني.

تشير تقديرات الشركة إلى أن متوسط المصروفات الرأسمالية للصيانة السنوية سوف يبلغ ٣٠ مليون دينار بحريني على مدار السنوات الثلاث القادمة، وهذا يتعلق بصفة أساسية بمعدات الطاقة. وتعكف الشركة حالياً على دراسة جدوى مشاريع نمو وتوسع محددة، لكنها لم تخصص حتى الآن أي مبالغ للمصروفات الرأسمالية لتلك المشاريع.

الأنشطة التمويلية

وصل صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ إلى ٤٥.٦ مليون دينار بحريني، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى استلام ذمم مدينة طويلة الأجل بواقع ١.٧ مليون دينار بحريني، مسحوبة من قروض بمبلغ ١١٥.١ مليون دينار بحريني، وسداد قروض بواقع ١٤٦.١ مليون دينار بحريني، واستلام قروض صافية قصيرة الأجل بمبلغ ٠.٣ مليون دينار بحريني، ودفع تكاليف تمويل بواقع ٤.٣ مليون دينار بحريني ومقابل صافٍ لشراء أسهم خزانة بمبلغ ١٢.٤ مليون دينار بحريني.

وصل صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية في عام ٢٠٠٩ إلى ١١٥.٥ مليون دينار بحريني، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى استلام ذمم مدينة طويلة الأجل بواقع ٣.٤ مليون دينار بحريني، مسحوبة من قروض بواقع ١٩٥.٤ مليون دينار بحريني، وسداد قروض بواقع ٢٦٥.٩ مليون دينار بحريني وسداد صافي قروض قصيرة الأجل بواقع ٣.٠ مليون دينار بحريني وسداد تكاليف تمويل بواقع ٢٤.٦ مليون دينار بحريني وسداد ٢٠.٩ مليون دينار بحريني إلى شركتي ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية نتيجة زيادة المبلغ النقدي المتاح بسبب مدفوعات التحوط المنخفضة نسبياً في عام ٢٠٠٩.

وصل صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية في عام ٢٠٠٨ إلى ٢١٥.٢ مليون دينار بحريني، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى السحب بموجب قرض طويل الأجل لمبلغ ١٨٤.٦ مليون دينار بحريني وسداد قروض بمبلغ ٢٨٤.٨ مليون دينار بحريني واستلام صافي قروض قصيرة الأجل بواقع ٤.١ مليون دينار بحريني وسداد تكاليف تمويل بواقع ٢٨.٧ مليون دينار بحريني وانخفاض الودائع الهامشية للتحوط بمبلغ ٢٤.١ مليون دينار بحريني والتوزيع النقدي لمبلغ ١٣٩.٦ مليون دينار بحريني إلى شركتي ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية. وعقب دمج ألبا للتسويق في عمليات الشركة اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨ وما صاحب ذلك من تحويل للموجودات والمطلوبات، بما في ذلك الأرصدة النقدية بمبلغ ٢٤.٨ مليون دينار بحريني، زادت أرصدة الشركة النقدية لتصل إلى ٤٦.٥ مليون دينار بحريني، كما أصبحت الشركة مساءلة بدفع مبالغ محددة مستحقة من ألبا للتسويق إلى شركتي ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية.

وصل صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٣٩.٩ مليون دينار بحريني، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى السحب بموجب قرض طويل الأجل لمبلغ ٢٤١.٤ مليون دينار بحريني وسداد قروض بمبلغ ٣١٧.٦ مليون دينار بحريني وسداد صافي قروض قصيرة الأجل بواقع ٦.٤ مليون دينار بحريني وسداد تكاليف تمويل بواقع ٤٧.٢ مليون دينار بحريني وانخفاض الودائع الهامشية للتحوط بمبلغ ١٧.٧ مليون دينار بحريني والتوزيع النقدي الصافي لمبلغ ١٢٧.٨ مليون دينار بحريني إلى شركتي ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية. وقد زادت أرصدة الشركة النقدية إلى ٣٥.٦ مليون دينار بحريني.

سياسة الأرباح والتوزيعات النقدية

تنوي الشركة دفع أرباح لحاملي شهادات الإيداع الدولية الخاصة بها بما يتسق مع حاجة الشركة لإعادة استثمار الأرباح لتحقيق نمو طويل الأجل. وعلى وجه الخصوص، فإن مقدار مدفوعات الأرباح، إن وجدت، عن أي فترة معينة سوف يعتمد، من بين أشياء أخرى، على مركز الشركة المالي ونتائج العمليات والاحتياجات النقدية للأعمال واحتمالات النمو المستقبلي.

يجب أن تكون مدفوعات الأرباح، إن وجدت، متفقة مع القيود التنظيمية لمملكة البحرين وتلك التي أوصى بها مجلس إدارة الشركة وتم اعتمادها في اجتماع عام لمساهميها، ولا يقع على عاتق أي منهم أي التزام بتوصية أو اعتماد أي مدفوعات أرباح. لمطالعة معلومات إضافية، راجع "بيان رأس المال – تخصيص الأرباح الصافية وتوزيع الأرباح."

تتوقع الشركة أن أي أرباح قد تدفعها الشركة في المستقبل فيما يتصل بالأسهم العادية التي تمثلها شهادات الإيداع الدولية سيتم الإعلان عنها ودفعها إلى المودع لديه بالدينار البحريني وسوف يتم تحويلها إلى الدولار الأمريكي بواسطة المودع لديه وتوزيعها على حاملي شهادات الإيداع الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تخضع الأرباح التي قد توزعها الشركة إلى المودع لديه لضرائب الاستقطاع البحرينية السارية. للاطلاع على وصف لضرائب الاستقطاعات البحرينية السارية، راجع "الضرائب – الاعتبارات الضريبية في مملكة البحرين". لمزيد من المعلومات حول توزيع الأرباح بموجب القانون البحريني وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، راجع "بيان رأس المال – تخصيص الأرباح الصافية وتوزيع الأرباح".

لم تعلن الشركة عن أي أرباح فيما يتصل بالسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ أو ٢٠٠٨ أو ٢٠٠٩. وقد كانت الشركة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تدير الأنشطة التسويقية لصالح مساهميها الحاليين، ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية، عن طريق شركة مشتركة غير مسجلة هي ألبا للتسويق. التوزيعات النقدية التي قدمتها ألبا للتسويق إلى مساهمي الشركة في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧، والتي تم الكشف عنها تحت بند "أموال نقدية محولة إلى الشركاء" في بيان التدفقات النقدية بالقوائم المالية لألبا للتسويق عن العام المنتهي في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥ وعن العامين المنتهيين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، موضحة في الجدول أدناه. كما يتضمن الجدول التوزيعات النقدية التي قدمتها الشركة إلى مساهميها في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، والتي تم الكشف عنها تحت بند "المبالغ المستحقة للمساهمين" و"التحركات في المبالغ المستحقة للمساهمين" في بيان الشركة للتدفقات النقدية عن العامين المنتهيين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، على التوالي. قدمت الشركة التوزيعات النقدية في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بعد أن استحوذت الشركة على جميع موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق كما في ١ يناير ٢٠٠٨، والمبينة بمزيد من التفصيل تحت عنوان "تقديم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات". **لا تمثل هذه التوزيعات النقدية أرباحاً وهي مدرجة في الجدول أدناه لأغراض الإعلام فقط.**

العام المنتهي في	التوزيع النقدي لكل سهم[٤]	التوزيعات النقدية
	(بالدينار البحريني)	(بالألف دينار بحريني)
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٠.١٥[١]	٢٠,٨٩٤[١]
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٠.٩٨[٢]	١٣٩,٥٨٤[٢]
٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٠.٩٠[٣]	١٢٧,٨٤٠[٣]
٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	٠.٥٣[٣]	٧٥,٢٠٠[٣]
٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥	٠.٢٤[٣]	٣٣,٩٢٤[٣]

[١] تم تقديم التوزيعات النقدية في ٢٠٠٩ تحت بند "التحركات في المبالغ المستحقة للمساهمين" وقامت ألبا بسدادها.
[٢] تم تقديم التوزيعات النقدية في ٢٠٠٨ تحت بند "المبالغ المستحقة للمساهمين" وقامت ألبا بسدادها.
[٣] تم تقديم التوزيعات النقدية في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ تحت بند "الأموال النقدية المحولة إلى الشركاء" وقامت ألبا بسدادها.
[٤] التوزيعات النقدية لكل سهم هي عبارة عن التوزيعات النقدية مقسومة على العدد الإجمالي للأسهم العادية القائمة لألبا.

أعلنت الشركة في ١ سبتمبر ٢٠١٠ عن أرباح أسهم بلغت ٣% من رأسمالها القائم، إلى مساهميها ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية بما يتناسب مع نسبة مساهمة كل منهما في ذلك الوقت. ومن المقرر توزيع الأسهم على المساهمين فوراً عقب تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة. وقد قدمت الشركة توزيعات نقدية تبلغ ٥٠.٠ مليون دولار أمريكي و٧٥.٠ مليون دولار أمريكي إلى كل من مساهميها في ٧ يوليو ٢٠١٠ و١٥ سبتمبر ٢٠١٠ على التوالي. وتتوقع الشركة الإعلان عن توزيعات نقدية بمبلغ ٨٧.٥ مليون دولار أمريكي يتم توزيعها على كل من مساهميها في ١ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب.

الالتزامات التعاقدية

باستثناء قروضها وتمويلاتها غير المتداولة، لا يوجد لدى الشركة أي التزامات ضخمة أخرى طويلة الأجل مع أطراف أخرى. وكما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠، فإن المبالغ المُقدرة للقروض غير المتداولة والتزامات التمويل الخاصة بالشركة مبينة في الجدول أدناه كما في التواريخ المشار إليها.

كما في ٣٠ يونيو،	القروض غير المتداولة والتمويل
	(بالألف دينار بحريني)
٢٠١٠	٣٣,٩٣٥
٢٠١١	٧٥,٦٢٢
٢٠١٢	٨٦,٥١١
٢٠١٣	٩١,١٣٤
٢٠١٤ فما بعد	٥٩,٥٠٠

عقود التمويل الجوهرية

تم توفير متطلبات الشركة التمويلية طويلة الأجل من خلال سبع اتفاقيات تمويل مشتركة طويلة الأجل وإصدار سندات بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي. وكما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠، كان المبلغ الأساسي الإجمالي القائم بموجب هذه التسهيلات ١.١ مليار دولار أمريكي بتسهيلات مقوّمة بالدولار و٢٨.٦ مليون يورو بتسهيلات مقوّمة باليورو. تتضمن التسهيلات الائتمانية اتفاقات تتعلق بالتزامات وقيود محددة على الشركة، بما في ذلك، من بين أشياء أخرى، القيود على التصرف في الموجودات والموافقة المطلوبة على أي مديونية جديدة ضخمة والإلتزام والعمل بشكل جوهري وفقاً لاتفاقية الحصص. ولا تتوقع الشركة حالياً تجديد أي من هذه التسهيلات الائتمانية الحالية.

	كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠	الديون المستحقة الحالية	ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١١
		(بالألف دينار بحريني)	
الائتمان الدوار لرأس المال العامل في ٢.١٣% إلى ٤.١١% (٢٠٠٩: ١.٧٦% إلى ٦.٠%)....	٧٨,٩٦٠	٧٨,٩٦٠	-
إعادة تمويل مشروع تكليس فحم الكوك عند ٠.٧٤% إلى ١.٠٥% (٢٠٠٩: ١.٤٦ % إلى ٢.١٦ %)...	٨,٣٥٦	٨,٣٥٦	-
مشاريع الخط الخامس عند ٠.٨٤% إلى ١.٧٥% (٢٠٠٩: ٢.١٩ % إلى ٤.٣٨ %).....	١٧٦,٢٧٨	١٩,٠٠٧	١٥٧,٢٧١
قرض مؤسسة كوفاس عند ٠.٧٨% إلى ١.١١% (٢٠٠٩: ١.١١ % إلى ٣.٥١%).....	٢٩,٢١٥	٦,٤٩٢	٢٢,٧٢٣
قرض إعادة التمويل عند ٠.٦٥% إلى ١.٢٧% (٢٠٠٩: ٠.٦٥% إلى ٢.٧٢%).....	١١٩,٢٢٣	٤٠,٤٩١	٧٨,٧٣٢
قرض مؤسسة كوفاس لمبلغ ٥٤ مليون يورو عند ٢.٤٨%.....	١٣,٦٣٠	١,١٦٤	١٢,٤٦٦
القروض الإجمالية	٤٢٥,٦٦٢	١٥٤,٤٧٠	٢٧١,١٩٢

تسهيل SERV لعام ٢٠١٠

أبرمت الشركة في ٢٠ يونيو ٢٠١٠ اتفاقية مع بي إن بي باريبا (السويسري) المحدود باعتباره وكيل تسهيل SERV. وقد كان مبلغ القرض الأساسي ٢٢.٤ مليون يورو وكان الغرض منه تمويل مشتريات المعدات فيما يتصل باستبدال محولات الخط الرابع، بتاريخ استحقاق مجدول يتم تحديده لدى أول سحب.

تسهيل مؤسسة كوفاس لعام ٢٠١٠

أبرمت الشركة في ٢٧ أبريل ٢٠١٠ اتفاقية مع بي إن بي باريبا باعتباره وكيل تسهيل مؤسسة كوفاس. وقد كان مبلغ القرض الأساسي ٥٤.٠ مليون يورو وكان الغرض منه تمويل مشتريات المعدات فيما يتصل باستبدال محولات اثنين من خطوط إنتاجنا الأصلية، وهما الخطان ١ و٢، بتاريخ استحقاق مجدول في ٢٧ أبريل ٢٠١٦.

تسهيل سيتي بنك

أبرمت الشركة في ٧ يونيو ٢٠٠٧ اتفاقية مع مجموعة بنوك ومع شركة سيتي بنك إنترناشيونال بي إل سي باعتبارها وكيل للتسهيل. كان مبلغ القرض الأساسي ٦٤٠.٩ مليون دولار أمريكي وكان لأجل إعادة تمويل وتمديد استحقاق جزء من مديونيات الشركة القائمة، بتاريخ استحقاق مجدول في ١٥ ديسمبر ٢٠١٢.

تسهيل إعادة التمويل

أبرمت الشركة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٦ اتفاقية مع مجموعة بنوك ومع بنك طوكيو ميتسوبيشي يو اف جي ليمتد باعتباره وكيل التسهيل. وقد كان مبلغ القرض الأساسي ١٠٠ مليون دولار أمريكي وكان لأجل إعادة تمويل مديونيات الشركة الحالية، بتاريخ استحقاق مجدول في ٢٠ يونيو ٢٠١١.

تسهيل مؤسسة كوفاس لعام ٢٠٠٤

أبرمت الشركة في ٢٨ مارس ٢٠٠٤ اتفاقية مع بي إن بي باريباس باعتباره وكيل تسهيل مؤسسة كوفاس. وقد كان مبلغ القرض الأساسي ١٤٦.٧ مليون دولار أمريكي وكان لأجل تمويل إنشاء خط الإنتاج الخامس، بتاريخ استحقاق مجدول في ٨ سبتمبر ٢٠١٤.

تسهيل ERG

أبرمت الشركة في ٢٨ مارس ٢٠٠٤ اتفاقية مع بنك إتش إس بي سي المحدود باعتباره وكيل تسهيل مؤسسة ERG. وقد كان مبلغ القرض الأساسي ٢٩٠.٧ مليون دولار أمريكي وكان لأجل تمويل إنشاء خط الإنتاج الخامس، بتاريخ استحقاق مجدول في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٧.

التسهيل الإسلامي

أبرمت الشركة في ٧ أبريل ٢٠٠٣ اتفاقية لتمويل إسلامي مع مجموعة بنوك ومع بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي باعتباره وكيل التسهيل. وقد كان مبلغ القرض الأساسي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي وكان لأجل تمويل إنشاء خط الإنتاج الخامس، بتاريخ استحقاق مجدول في ١٥ ديسمبر ٢٠١٤.

إصدار سندات بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي

أصدرت الشركة في ١٨ يونيو ٢٠٠٣ سندات بسعر فائدة عائم قيمتها ٢٠٠ مليون دولار أمريكي. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، هناك سندات بقيمة ١٦٨.٧ مليون قائمة ومستحقة في ٢٠١٣. تحمل السندات سعر فائدة ليبور سارٍ يبلغ ٠.٩٢٦% سنوياً.

ترتيبات الأنشطة خارج الميزانية العمومية

باستثناء الأنواع الثلاثة من الأدوات الاشتقاقية المبينة أدناه وتلك الأدوات التي تستخدمها الشركة لمراكز التحوط الخاصة بها، وخطابات الائتمان لدى الشركة لتغطية مراكز السماسرة التابعين لها، فليست هناك أية ترتيبات أخرى خارج الميزانية العمومية. ونظراً لأن الشركة لا تنخرط في أي أنشطة تجارية خاصة في المشتقات المالية، فإنها تحتسب أية أرباح وخسائر ناجمة عن إعادة قياس القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية في قائمة الدخل الشامل.

وقد استخدمت الشركة معاملات مبادلة أسعار الفائدة المختلطة والمبادلات القابلة للإلغاء لقروض ذات سعر فائدة عائم بقيمة ١.٥ مليون دولار أمريكي حصلت عليها الشركة لتمويل إنشاء الخط الخامس، وإدارة تكاليف التمويل الإجمالية. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وصلت المبالغ الافتراضية المستحقة بموجب عقود مبادلة أسعار الفائدة المختلطة والمبادلات القابلة للإلغاء إلى ٤٩٥ مليون دولار أمريكي و٣٢١.٨ مليون دولار أمريكي على التوالي.

وقد استخدمت الشركة خيارات السلع لتعويض العلاوة واجبة الدفع على عقد سعر الفائدة المختلط، رغم أنها لم تعد تُبرم أية عقود تحوط بالمعادن. وكجزء من خيارات حق الشراء هذه، إذا تجاوز سعر الألمنيوم سعراً محدداً لكل طن في عام محدد، تكون الشركة مطالبة عندها بدفع الفرق بين سعر السوق والسعر المحدد. بلغ متوسط السعر المحدد لكل طن من الألمنيوم بموجب عقود خيارات حق الشراء ١٦٧٦ دولار أمريكي، و١٨٤٦ دولار أمريكي، و١٧٧٩ دولار أمريكي لأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالي. وتتم تسوية هذه الخيارات نقدًا على أساس شهري. تتعلق خيارات التحوط الخاصة بالمعادن هذه بمقدار ١١٣,٠٠٠ طن لكل عام من ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢، و٥٩,٠٠٠ طن لكل من ٢٠١٣ و٢٠١٤؛ و٤٠,٠٠٠ طن لعام ٢٠١٥.

تستخدم الشركة عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة للحد من المخاطر المرتبطة بتعرضها لتدفقات المصروفات الرأسمالية النقدية في العملات الأجنبية، وخصوصاً اليورو، والتي شكّلت ٧٩.٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩.

لمزيد من المعلومات بشأن الأدوات الاشتقاقية، راجع "— عوامل محددة تؤثر على نتائج العمليات — الأدوات المالية المشتقة."

الإفصاح النوعي والكمي فيما يتعلق بمخاطر السوق

الشركة معرضة لمخاطر كامنة في مسار الحركة الطبيعية لأعمالها. يقيم فريق إدارة المخاطر لدى الشركة في المنامة بمملكة البحرين، حيث قامت الشركة بترسيخ إجراءاتها التجارية والمالية الرئيسية، بما في ذلك تلك المرتبطة بإعداد التقارير المالية والتشغيلية وتحليل استثمارات رأس المال وشراء الموجودات وشراء المواد الخام وبوالص التأمين. يتحمل مدراء كل من الإدارات المسؤولية عن تنفيذ هذه الإجراءات والسياسات. يتخذ مكتب المدير المالي جميع القرارات المتعلقة بالمديونية واستخدام الأدوات المالية للصادرات ومخاطر صرف العملات الأجنبية. لمزيد من المعلومات بشأن إجراءات وسياسات إدارة المخاطر بالشركة، راجع الملاحظة ٢٢ بقوائم الشركة المالية المدققة كما في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، والمدرجة في مواضع أخرى من مذكرة الطرح هذه.

سياسات وتقديرات محاسبية هامة

تم إعداد القوائم المالية لألبا المدرجة في مواضع أخرى من مذكرة الطرح هذه وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يتطلب إعداد القوائم المالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية أن تقوم الإدارة باختيار أساليب وسياسات محاسبية محددة من بدائل عديدة مقبولة. وعلاوة على ذلك، قد يلزم إجراء تقييمات وتقديرات هامة عند اختيار وتطبيق تلك الأساليب والسياسات التي تؤثر على الوضع المالي ونتائج العمليات المبينة. تبني الإدارة تقييماتها وتقديراتها على الخبرة الماضية وافتراضات عديدة أخرى ترى أنها معقولة في ظل الظروف الراهنة. الممارسات المحاسبية المبينة

هنا هي تلك التي تتطلب تقييماً ذاتياً ومعقداً، وتتطلب تقديرات بشأن المعلومات غير المؤكدة بصفة جوهرية. ونظراً لأن تقدير الإدارة ينطوي على تقييمات بشأن احتمالية وقوع أحداث مستقبلية، فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل كبير عن تلك التقديرات والتقييمات في ظل افتراضات أو ظروف مختلفة.

خفض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الشركة في كل تاريخ لإعداد التقارير، سواء كانت سنوية أو نصف سنوية، بتقييم ما إذا كانت هناك دلالة على الحاجة إلى خفض قيمة أصل ما. وفي حالة وجود دلالة كهذه، أو عند الحاجة إلى إجراء اختبار خفض القيمة السنوية لأصل ما، تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد الخاصة بالأصل.

القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما هي الأعلى من (١) القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع لأصل أو وحدة تحقيق تدفقات نقدية و(٢) قيمة ذلك الأصل أو الوحدة، والتي يجري تقريرها لأصل فردي، ما لم يكن الأصل لا يحقق تدفقات نقدية مستقلة بشكل كبير عن تلك المحققة من موجودات أو مجموعات موجودات أخرى. القيمة المسجلة هي القيمة المحددة لأصل ما بعد خصم أي إهلاك (استهلاك) تراكمي وخسائر خفض القيمة التراكمية المرتبطة به. إذا تجاوزت القيمة المسجلة لأصل ما أو وحدة توليد النقد قيمته المستردة، يُعتبر الأصل على أنه قد انخفضت قيمته ويتم تسجيله بقيمته المستردة. على سبيل المثال، تعمد الشركة إلى مراجعة القيم المسجلة لممتلكاتها وآلاتها ومعداتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة المسجلة قد لا تكون قابلة للاسترداد، كما في حالة وجود دليل على عدم الصلاحية أو وقوع تلف مادي لأصل ما. وعند تقدير القيمة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المُقدّرة إلى قيمتها الحالية، باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل.

المخزون

يتم تسجيل المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المحققة، أيهما أقل. والتكاليف هي تلك المصروفات المتكبدة في جلب كل منتج إلى موقعه ووضعه الحاليين، والتي يتم تقريرها وفق ما يلي:

- **المواد الخام** تكلفة الشراء على أساس المتوسط المُرجح.
- العمل قيد التنفيذ تكلفة المواد المباشرة والعمالة إلى جانب المصروفات العامة استناداً إلى مستويات النشاط الطبيعية.
- البضائع الجاهزة يتم تسجيل البضائع الجاهزة بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل.
- البضائع المخزنة تكلفة الشراء محسوبة على أساس المتوسط المرجح بعد رصد المخصصات المستحقة لأي عناصر قديمة.

يستند صافي القيمة القابلة للتحقيق إلى سعر البيع المُقدّر للعناصر الموجودة في المخزون، مطروحاً منه أي تكاليف إضافية متوقع تكبدها لإتمام إنتاج البضائع الجاهزة والتصرف في ذلك المخزون. وتقوم الشركة بتسجيل مخصصات للعناصر المعيبة أو ذات القابلية المنخفضة للتدوير. كما أنها تسجل مخصصات لخسائر المخزون مقابل حسابات المخزون.

الذمم المدينة

يتم تسجيل الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي مطروحاً منه مخصص لأي مبالغ يتعذر تحصيلها. ويتم إجراء تقدير للديون المشكوك في تحصيلها عندما لا يصبح تحصيل المبلغ الكامل أمراً محتملاً. ويجري شطب الديون المعدومة عند عدم وجود إمكانية لاستردادها. على سبيل المثال، انهارت مبيعات الشركة من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية بنهاية عام ٢٠٠٨ نتيجة الأزمة المالية العالمية، وكان ذلك نتيجة خفض أو إلغاء طلبيات على تلك المنتجات من قبل بعض عملاء الشركة، مما أدى إلى خفض في الذمم المدينة.

نظرة عامة على الصناعة والاقتصاد البحريني الكُلي

*المعلومات التالية المرتبطة بأسواق الألمنيوم والرامية إلى إلقاء نظرة عامة على الصناعة مُقدمة لأغراض توفير خلفية عامة على الصناعة فحسب. استُخلصت المعلومات من مصادرة عديدة أفصحت عنها مؤسسات عامة وخاصة. وباستثناء ما يُذكر بخلاف ذلك، فإن المعلومات الواردة أدناه تحت عناوين "الطلب العالمي" و"العرض العالمي" و"التكاليف" و"التوقعات لعام ٢٠١٠" و"التوقعات طويلة الأجل" تم الحصول عليها من CRU Strategies، وهي مجموعة مستقلة للتحليل والاستشارات التجارية تُركز على قطاعات التعدين والمعادن والطاقة والكبلات والأسمدة والكيماويات كما أن الآراء والتقديرات والتوقعات والتنبؤات المذكورة أدناه هي تلك الخاصة بـ*CRU Strategies.

نظرة عامة

صناعة الألمنيوم هي ثاني أكبر صناعة للمعادن بعد الحديد. وتُشير تقديرات CRU Strategies إلى أن الاستهلاك العالمي من الألمنيوم الأساسي في عام ٢٠٠٩ بلغ ٣٤.٣ مليون طن. يُصنّع الألمنيوم الأساسي من مادة الألومينا، التي تُصنع بصفة أساسية من البوكسيت، ويجري توزيعه بواسطة المصاهر في شكل سائل أو تتم معالجته بشكل إضافي لإنشاء منتجات مختلفة شبه مكتملة قبل الاستخدام النهائي في التصنيع. تشمل هذه المنتجات، على سبيل المثال لا الحصر، قضبان السحب وقوالب الدرفلة وسبائك البروبرزي والسبائك والصفائح المدرفلة واللفائف والألواح والقضبان السلكية والمسبوكات والأشكال المختلفة المعالجة بالطرق.

تاريخ الألمنيوم بصفته معدن صناعي قصير جداً نسبياً. فلم يُصبح استخدامه واسع النطاق عملياً إلا في أواخر القرن التاسع عشر مع اكتشاف عملية هول هيرولت للصهر الإلكتروليتي للألمنيوم وعملية باير لإنتاج الألومينا. وقد كان الألمنيوم قبل هذه الاكتشافات معدناً شبه كريم. ولا تزال هاتين العمليتين مُستخدمتين حتى يومنا الحالي بصفتهما العمليتين الرئيسيتين لإنتاج الألومنيوم والألومينا. وهناك حالياً عدد من المنصات التكنولوجية الرائدة المستخدمة في عملية صهر الألمنيوم، وتستخدم الشركة تلك التي قامت بتطويرها شركة Aluminium Pechiney في موقعها. ووفق ما أوردته CRU Strategies، فإن منصة Aluminium Pechiney المملوكة لشركة رايو تينتو ألكان هي واحدة من التقنيات الصناعية الرائدة وقد استخدمها ١٨ مصهر ألمنيوم في عام ٢٠٠٩، بما يمثّل ١٨% من الإنتاج و١٥% من القدرة الإنتاجية في جميع أنحاء العالم.

لقد زاد عدد الاستخدامات المختلفة للألمنيوم بشكل كبير أثناء الحرب العالمية الثانية في الاستخدامات العسكرية. وقد استمرت الاستخدامات المدنية في الازدياد بين عامي ١٩٤٥ و١٩٧٠. ومن الإستخدامات الرئيسية إستخدامها في المنتجات الإنشائية (النوافذ والأبواب والتغليف بطبقات واقية والواجهات) والنقل (السيارات والطائرات والقطارات وبناء السفن) والتعبئة (علب المشروبات ورقائق الألمنيوم) والكهرباء (الكبلات والأسلاك) والسلع الاستهلاكية والهندسة العامة. تشمل الخصائص الرئيسية للألمنيوم التي تتيح هذه المجموعة العريضة من التطبيقات خفة وزنه وقوته العالية بالنسبة إلى وزنه وتوصيله الجيد للكهرباء ومطاوعته (قابليته للطرق). يواجه الألمنيوم منافسة مع العديد من المواد، وذلك وفق التطبيق أو الاستخدام. والبدائل الرئيسية للألمنيوم هي الحديد الفولاذ (في المنتجات الإنشائية والنقل والتعبئة والهندسة) والبلاستيك (في التعبئة والمنتجات الإنشائية) والنحاس (في التطبيقات الكهربائية والمبادلات الحرارية). وبحسب ما أوردته CRU Strategies، فإن التقدمات التكنولوجية في المواد المنافسة للألمنيوم، مثل البلاستيك والمركبات في قطاعي السيارات والفضاء، يمكن أن يترتب عليها توافر بدائل أكبر بكثير للألمنيوم مما هو متوقع حالياً.

تبدأ سلسلة القيمة في صناعة الألمنيوم بالتنقيب عن الألمنيوم الأساسي الذي يتضمن المعدن الخام، وهو البوكسيت. يوجد البوكسيت بكثرة في المناطق الاستوائية، حيث تقع الموارد العالمية الرئيسية في غينيا وأستراليا والبرازيل وجمايكا. إن التنقيب عن البوكسيت عملية بسيطة، ولا تشكل تكلفة البوكسيت حالياً سوى نسبة صغيرة من التكلفة الإجمالية لإنتاج الألمنيوم الأساسي.

ويجري إنتاج الألمنيوم من البوكسيت في عملية تتكون من مرحلتين. أولاً، تتم معالجة البوكسيت في مصفاة ألومينا لإنتاج الألومينا (Al_2O_3) وهي أحد أكاسيد الألمنيوم. ثم بعد ذلك تجري معالجة الألومينا وتحويلها إلى الألمنيوم في خلايا صهر. تتمثل التكاليف الرئيسية لتحويل البوكسيت إلى ألومينا في الطاقة (في شكل بخار ووقود للتكليس) والعمالة والصودا الكاوية. أما فيما يتعلق بتحويل الألومينا إلى ألمنيوم، فتتمثل التكاليف الرئيسية في الطاقة والعمالة ومنتجات الكربون (فحم الكوك المكلسن والقار). ويغلب أن تؤدي تكلفة الإنتاج مقارنة بتكلفة الشحن إلى تفضيل معالجة الألومينا بالقرب من مصدر البوكسيت ومعالجة الألمنيوم بالقرب من مصدر طاقة منخفض التكلفة.

يتم جزء العمليات التحويلية من سلسلة القيمة بصناعة الألمنيوم بعد عملية الصهر في المسابك ومعامل الدرفلة. يجري صب المعدن الساخن في الأشكال المختلفة بالمسابك مثل الكتل والألواح والسبائك والقضبان وسبائك البروبرزي. ويتم من هذه الأشكال تصنيع المنتجات شبه المكتملة مثل قضبان السحب والمنتجات المسطحة المدرفلة والأشكال المختلفة المعالجة بالطرق والمسبوكات، إلى جانب منتجات أخرى. يجري استهلاك المنتجات المُعدة هنا في عملية إنتاج منتجات مُصنَّعة لاستخدامها في القطاعات النهائية. على سبيل المثال، تُستخدم قضبان سحب الألمنيوم بقوة في تطبيقات الإنشاءات مثل إطارات النوافذ؛ بينما تُستخدم منتجات الدرفلة المسطحة لإنتاج رقائق الألمنيوم وعلب المشروبات، إلى جانب استخدامها في قطاعات النقل والإنشاءات.

الطلب العالمي

نمى الاستهلاك العالمي للألمنيوم الأساسي من ٤.١ مليون طن في عام ١٩٦٠ إلى ٣٤.٣ مليون طن في عام ٢٠٠٩. وقد تباين مُعدل نمو الطلب على الألمنيوم الأساسي بمرور الوقت. فالنمو السريع في الفترة حتى عام ١٩٧٤ (وقت "الصدمة" الأولى لأسعار النفط العالمية) عقبه فترة نمو أقل بطئاً في العقدين التاليين. وفي الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٩، نمى الطلب العالمي الإجمالي بمعدل ٣.٤% سنوياً، إلا أنه مع الركود العالمي الأخير شهد عام ٢٠٠٩ هبوطاً في الاستهلاك بمعدل ٨.٣% سنوياً. وقد كان معدل النمو من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٨ أكثر قوة بنسبة ٤.١% سنوياً. وقد

عزّز النمو في النصف الأخير من هذه الفترة الطلب القوي من الأسواق الناشئة، لا سيما من الدول الآتية: البرازيل وروسيا والهند والصين، وخصوصاً من الصين، والتي شكلت ٤١% من الاستهلاك العالمي للألمنيوم الأساسي في عام ٢٠٠٩. ورغم أن الطلب في آسيا قد تحسن على مدار عام ٢٠٠٩، وذلك يرجع في مجمله تقريباً إلى تحسن الطلب في الصين، إلا أن التعافي في جوانب الطلب الأكثر تقليدية أثبت أنه أكثر تراخياً عن التوقعات المبدئية. ارتفع استهلاك الألمنيوم الأساسي بنسبة ٨.١% في آسيا (باستثناء اليابان) خلال عام ٢٠٠٩، مقابل هبوط بنسب ٢٦.٦% و٢٥.٢% و٢٤.١% في أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية على التوالي.

وعلى مدار الفترات السابقة نمى الطلب على الألمنيوم بما يتجاوز إجمالي الناتج المحلي العالمي. يبين المخطط أدناه حساسية استهلاك المعادن للنمو العالمي في إجمالي الناتج المحلي للأعوام من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٩. وهو يُظهر أن الألمنيوم كان أكثر تأثراً بالتغيرات في نمو إجمالي الناتج المحلي من النيكل والنحاس والزنك.

مدى إرتباط استهلاك المعادن بإجمالي الناتج المحلي العالمي

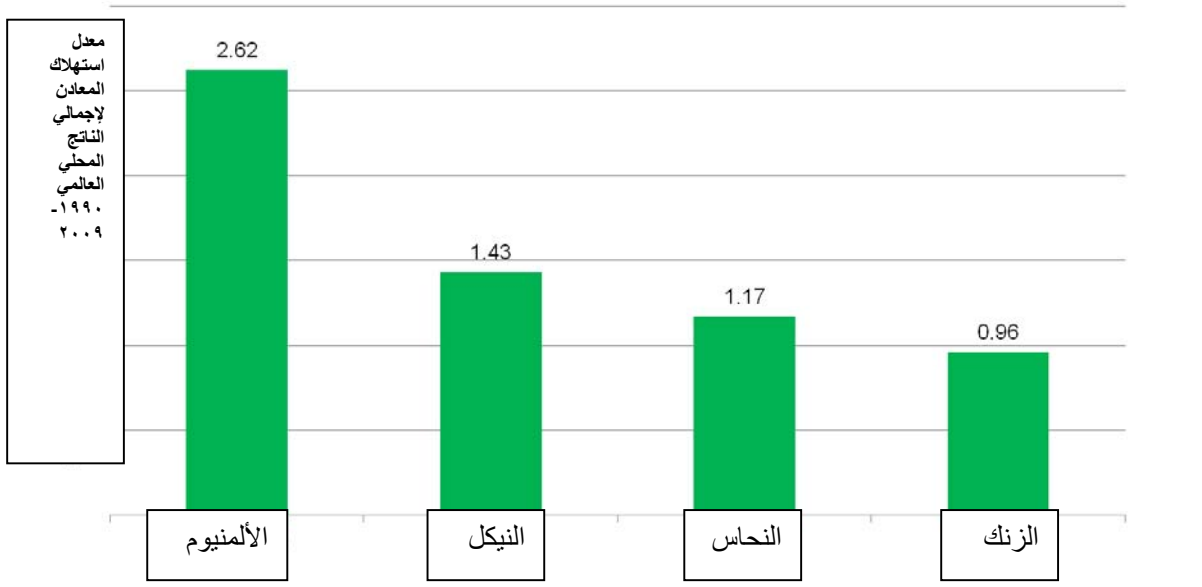

المصدر: CRU Strategies.

تركز النمو في استهلاك الألمنيوم خلال عام ٢٠٠٩ في آسيا، وخصوصاً في الصين، التي استفادت من الأداء القوي لقطاع السيارات إلى جانب التدابير التحفيزية الحكومية التي أثبتت أنها أكثر فعالية وسرعة من العديد من البرامج التي أعلنت عنها الدول المتقدمة. تعافى الطلب على الألمنيوم الأساسي في الصين من نقطة الانخفاض في أوائل ٢٠٠٩، ووصل بحسب تقارير CRU Strategies إلى ١٣.٩ مليون طن لذلك العام، بزيادة ١٠.٥% عن عام ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق بالاستخدامات النهائية، فإن القطاع الفردي الأكبر هو النقل، إذ شكّل ٢٤% من الطلب العالمي في عام ٢٠٠٩. ويأتي قطاع الإنشاءات في المرتبة التالية من حيث الطلب العالمي لتلك الفترة، إذ شكّل ٢٢%، يليه السلع الكهربائية بنسبة ١٣%، ثم المعدات والآلات والتعبئة بنسبة ١٠% لكل منهما، ثم مخزون رقائق الألمنيوم بنسبة ٨%، ثم البضائع الاستهلاكية المُعمرة بنسبة ٧% والاستخدامات الطفيفة الأخرى بنسبة ٧%.

تؤثر الأسواق المالية والمضاربات على الطلب العالمي على الألمنيوم من ثلاث طرق. أولاً، تستحوذ الأسواق المالية والمتداولون على نسبة مئوية كبيرة من مخزون الألمنيوم العالمي. إذ تُشير تقديرات CRU Strategies إلى أن الكمية المملوكة في مستودعات تبادل المعادن وصلت إلى ٣.٥ مليون طن في النصف الأول من عام ٢٠١٠ كما تشير تقديراتها أيضاً إلى أن الكمية الإجمالية المُبلَّغ وغير المُبلَّغ عنها من الألمنيوم المحجوز في جميع اتفاقات المستودعات وصلت إلى ١٠.٧ مليون طن بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠، مقارنة بنسبة تقديرية بلغت ٤.٤ مليون طن في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ (أي قبل الأزمة المالية العالمية). يحكم اقتصاديات اتفاقات المستودعات بصفة كبيرة أسعار الفائدة وأسعار إيجار مساحات المستودعات وشكل منحنى الأسعار الآجلة ببورصة لندن للمعادن. عندما يصبح الوضع الاقتصادي أقل مواتاة، يتم عندها توجيه الألمنيوم إلى السوق، مما يؤدي بدوره

إلى خفض الأسعار. ورغم ذلك، فإنه نظراً لوجود اتفاقات عديدة مختلفة بتواريخ انتهاء عديدة مختلفة، فمن غير المرجح أن يتم توجيه المعدن إلى السوق دفعة واحدة.

ثانياً، تقوم المؤسسات المالية والمستثمرون بزيادة سعر الألمنيوم من خلال الاستثمار في صناديق مؤشرات السلع. ترى CRU Strategies حالياً أن حوالي ١٠% من سعر الألمنيوم يُعزى مباشرة إلى ٤.٠ مليون طن في شكل مراكز عقود آجلة مملوكة للمؤشرات. وهذه النسبة تزداد مع ارتفاع أسعار الألمنيوم، مما يؤدي إلى إزالة المواد من السوق المُستهلك فعلياً.

ثالثاً، هناك آراء بأن شركات عديدة تنظر في إنشاء صناديق مؤشرات متداولة (ETFs) مدعومة بالمعادن. صندوق المؤشرات المتداولة هو عبارة عن صندوق يجري تداوله في أسواق الأوراق المالية، تماماً مثل الأوراق المالية. ويمكن ربط صناديق المؤشرات المتداولة بفئات موجودات مختلفة، مثل حقوق المساهمين أو السلع. كما يمكن شراؤها أو بيعها في نهاية كل يوم تداول بقيمتها الصافية، فضلاً عن تداولها خلال اليوم بأسعار قد تكون أعلى أو أقل من قيمتها الصافية. وعلى وجه الخصوص، تتيح صناديق المؤشرات المتداولة السلعية انفتاحاً كبيراً على السلع أو مؤشرات السلع. وتكون بعض صناديق المؤشرات المتداولة السلعية مدعومة بالسلع الفعلية الأساسية. من المتوقع أن تؤدي صناديق المؤشرات المتداولة المالكة لمعدن الألمنيوم إلى مزيد من الإنخفاض في كمية الألمنيوم المتاحة للمستهلكين العالميين، مما يؤدي بدوره إلى خفض الفائض ودعم السعر؛ لكن نظراً لعدم وجود أي صناديق مؤشرات متداولة حالياً من هذا القبيل، فإن تأثيرها الدقيق لا يزال غير معلوم.

يبين الجدول التالي التفصيل الجغرافي للطلب على الألمنيوم الأساسي للأعوام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٩:

الاستهلاك التاريخي للألمنيوم الأساسي، بالألف طن

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
أمريكا الشمالية[1]	٦,٤٣٧	٦,٥٠٤	٧,١٦٩	٧,١٦٤	٧,١٩٠	٦,٤٨٣	٥,٩٩١	٤,٥٤٦
أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى	٩٠٤	٩٤١	١,٠٨٧	١,١٨٥	١,٢٣١	١,٤٠٢	١,٥٣٣	١,٤٢٤
أوروبا[2]	٧,٤٩٨	٧,٩٢٣	٨,٣٠٤	٨,٥٠٣	٨,٩٤٩	٩,٤٤٩	٨,٨١٢	٦,٤٦٦
آسيا[3]	١٠,٠٤٤	١١,٥٨١	١٣,٠٨٣	١٤,٣٥٠	١٦,٢٧٥	١٩,٧٥٩	٢٠,١٦٣	٢١,٠٣٩
تحوز منها الصين على	٤,٣١٨	٥,١٥١	٦,٠٦٦	٧,١٦٢	٨,٧٥٢	١٢,٠٧١	١٢,٦٠٢	١٣,٩٣٠
يحوز منها الشرق الأوسط على	٨١٠	٩٤٧	١,٠٤٩	١,١١٥	١,١٨٦	١,٣٦٧	١,٤٦٤	١,٣٨١
أفريقيا	٣٧٢	٣٨٢	٣٩١	٤٢٦	٤٩٥	٥١٩	٥٧٣	٤٩٧
أستراليسيا	٣٤٥	٣٩٨	٤٠٨	٣٥٨	٣٥٨	٣٧٤	٣٤٨	٣٢١
الإجمالي	**٢٥,٥٩٩**	**٢٧,٧٢٩**	**٣٠,٤٤٢**	**٣١,٩٨٥**	**٣٤,٤٩٨**	**٣٧,٩٨٦**	**٣٧,٤٢١**	**٣٤,٢٩٣**
النسبة المئوية % للتغيير		%٨.٣	%٩.٨	%٥.١	%٧.٩	%١٠.١	(%١.٥)	(%٨.٤)

المصدر: CRU Strategies
١- يشمل المكسيك.
٢- يشمل كلاً من أوروبا الشرقية والغربية وروسيا وأوكرانيا.
٣- يشمل الشرق الأوسط (بما في ذلك إيران) وكوريا الشمالية والصين وأذربيجان وطاجاكستان وكازاخستان

العرض العالمي

كان إنتاج الألمنيوم حتى عام ١٩٧٤ يتم بصفة أساسية في الدول الرئيسية المستهلكة للألمنيوم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان وكومنولث الدول المستقلة الحالي. وقد تراجعت أهمية هذه المناطق كمصادر للإنتاج بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٩ مع بناء مصاهر جديدة في دول تنخفض بها تكلفة الطاقة – في أمريكا اللاتينية وأستراليا والشرق الأوسط وكندا. وقد استمرت هذه الاتجاهات من عام ١٩٨٩ وحتى الوقت الحالي، لكن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حلا محل أستراليا وأمريكا اللاتينية كمُنتجين سريعي النمو، وقد حفّز ذلك تكاليف الطاقة المنخفضة.

وقد كان التغير الأكبر على مدار العشر إلى خمسة عشر عاماً الماضية هو النمو السريع للصين كمُنتج للألمنيوم، إذ تُعد الصين حالياً أكبر دولة فردية منتجة للألمنيوم في العالم استناداً إلى الإنتاج السنوي. تعتمد الصين بصفة أساسية على الفحم الحراري ومن ثم فهي لا تستفيد من تكاليف الطاقة المنخفضة، لكنها تمكنت من زيادة إنتاجها لتغذية سوقها المحلي سريع النمو بفضل وسائل الحماية القوية عن طريق التعريفة الجمركية وانخفاض تكاليف رأس المال والعمالة. تُشير التقديرات إلى أن إنتاج الصين في عام ٢٠٠٩ وصل إلى ١٣.٦ مليون طن، وهو ما شكّل ٣٦% من الإنتاج العالمي

من الألمنيوم الأساسي، الذي يُقدَّر بـ ٣٧.٧ مليون طن. وبينما كانت الصين في الماضي وستظل في المستقبل القريب دولة مُصدِّرة تزيد قيمة ما تصدره عما تستورده، إلا أنه من المتوقع بحلول عام ٢٠١٣ أن تصبح الصين دولة مستوردة للألمنيوم تزيد قيمة ما تستورده على ما تصدره. وهذا يرجع إلى النمو المتوقع في الطلب (من ١٦.٧ مليون طن في عام ٢٠١٠ إلى ٢٢.٣ مليون طن في عام ٢٠١٣، وفق ما أوردته CRU Strategies) وتكاليف الصهر المرتفعة (ولا سيما تكاليف الطاقة) والعملة الصينية التي ترتفع قيمتها ("اليوان" أو "الرنمينبي"). ومن غير المتوقع أن يكون استنفاذ موارد البوكسيت المحلية في الصين عائقاً أمام إنتاج الألمنيوم على المدى القصير إلى المتوسط قبل عام ٢٠١٢، لكن CRU Strategies تتوقع على المدى الطويل أن تستورد الصين نسبة أكبر من البوكسيت أو الألومينا.

يوضح نمو الإنتاج الصيني إلى حد بعيد الزيادة في الإنتاج العالمي من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩؛ فقد نما الإنتاج عالمياً من ٢٥.٨ مليون طن في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٧.٧ مليون طن في عام ٢٠٠٩، بزيادة قدرها ١١.٩ مليون طن. وتمثل الصين ٩.٦ مليون طن من هذه الزيادة في الإنتاج. كما سجّل الشرق الأوسط زيادة ملحوظة بنحو ١.١ مليون طن أثناء الفترة ذاتها. وتعكس الأرقام نمواً عالمياً في الإنتاج بواقع ٥.٦% سنوياً، ونمواً في الصين بواقع ١٨.٨% سنوياً، ونمواً في الشرق الأوسط بواقع ٩.٤% سنوياً.

وبعد هبوط الاستهلاك في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ والنصف الأول من عام ٢٠٠٩، حاول مُنتجو الألمنيوم إزالة فوائض الإنتاج المتزايدة من السوق من خلال تقييد قدرة الصهر. وفي الفترة بين أكتوبر ٢٠٠٨ وأغسطس ٢٠٠٩، أعلن المُنتجون حول العالم خفض الإنتاج بإجمالي ٧.١ مليون طن سنوياً من قدرة الصهر، وكان ٥٣% من هؤلاء المنتجين في الصين.

تبنت الحكومات منذ بداية الأزمة المالية العالمية تدابير مختلفة لتحفيز الاقتصاد العالمي ومساعدة مُنتجي الألمنيوم. وكان الأجدر بالملاحظة من بينها تبني حكومة الصين دوراً نشطاً في تخزين المعدن وتوفير خصومات على تعريفة الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، شجّعت الأوضاع المالية الملائمة المستثمرين على قصر بيع المعدن من خلال اتفاقات المستودعات، مما ضيق النطاق على سوق البيع الفوري. وبالرغم من هذه الإجراءات، إلا أن فائض السوق لعام ٢٠٠٩ وصل إلى ٣.٤ مليون طن، لكن هذه العوامل دعَّمت أسعار المعادن وخلقت بيئة لإعادة تنشيط القدرات الإنتاجية.

بدأت مستويات الإنتاج بالارتفاع في الصين بعد مارس ٢٠٠٩، وذلك بفضل التعافي في أسعار المعدن، إذ شهد الإنتاج السنوي زيادة من ١٠.٩ مليون طن في مارس ٢٠٠٩ إلى ١٧ مليون طن في نوفمبر ٢٠٠٩. وهذه الزيادة في الإنتاج السنوي تعكس استئناف ٩٠% من الإنتاج الذي تم خفضه سابقاً إلى جانب إضافة قدرات إنتاجية جديدة. وبنهاية عام ٢٠٠٩، أنتجت الصين ١٣.٦ مليون طن، بهامش منخفض نسبياً (-٠.٤%) عن مستويات إنتاج عام ٢٠٠٨. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٠، واصلت القدرة الإنتاجية الجديدة للصين الارتفاع، وأُعيد تنشيط القدرة الإنتاجية التي كانت خاملة في السابق. وقد بلغت القدرة الإنتاجية الصينية المُقيّدة ٠.١٣ مليون طن سنوياً بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠، مقارنة بـ٣.٧٥٦ مليون طن سنوياً في ذروة الأزمة الاقتصادية.

أما في باقي دول العالم فقد بلغ إجمالي عمليات خفض الإنتاج المُعلن عنها استجابة للركود الاقتصادي الأخير ٣.٢ مليون طن حتى أبريل ٢٠١٠. لقد كان المنتجون خارج الصين أكثر حذراً بشأن إعادة تنشيط الإنتاج، وكما في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠، لم يُعاد تنشيط سوى نسبة صغيرة فقط من القدرة الإنتاجية التي تم تحجيمها سابقاً.

يبين الجدول التالي التفصيل الجغرافي لإنتاج الألمنيوم والقدرة الإنتاجية للأعوام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩:

إنتاج مصاهر الألمنيوم الأساسي الإقليمية، بالألف طن								
	٢٠٠٢	**٢٠٠٣**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**
أمريكا الشمالية[1]	٥,٤٥٢	٥,٥١٤	٥,١١٠	٥,٣٨٢	٥,٣٣٣	٥,٦٤٢	٥,٧٨٣	٤,٧٥٩
أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى	٢,١٩١	٢,٢٥٧	٢,٣٥٧	٢,٣٩١	٢,٤٩٤	٢,٥٥٦	٢,٦٦٠	٢,٥٠٧
أوروبا[2]	٨,٠٦٨	٨,٤٢٦	٨,٨١٩	٨,٩٨٠	٨,٨٦٦	٩,٢١٧	٩,٧٥٧	٨,١٤٤
آسيا[3]	٦,٥٢٣	٨,١٩٤	٩,٦٤١	١١,٢١٣	١٣,٠٨٢	١٦,٥٧٢	١٧,٩٢٠	١٨,٣٦٨
تحوز منها الصين على	٤,٠٧٧	٥,٥١٧	٦,٦٤٦	٧,٨١٢	٩,٣٢٤	١٢,٥٧٤	١٣,٦٩٤	١٣,٦٤٢
يحوز منها الشرق الأوسط على	١,٢٨٢	١,٣٢٨	١,٤٨٦	١,٧٥٠	١,٩١٧	٢,٠٢٨	٢,١١٤	٢,٤٠٩
أفريقيا	١,٣٧٢	١,٤٢٨	١,٧١٠	١,٧٥٣	١,٨٦٤	١,٨١٥	١,٧١٥	١,٦٨١
أستراليسيا	٢,١٧٠	٢,١٩٨	٢,٢٤٦	٢,٢٥٢	٢,٢٧٤	٢,٣١٥	٢,٢٩٦	٢,٢١١
الإجمالي	**٢٥,٧٧٦**	**٢٨,٠١٧**	**٢٩,٨٨٣**	**٣١,٩٧٠**	**٣٣,٩١٣**	**٣٨,١١٧**	**٤٠,١٣١**	**٣٧,٦٧٠**
النسبة المئوية % للتغيير		%٨.٧	%٦.٧	%٧.٠	%٦.١	%١٢.٤	%٥.٣	(%٦.١)

المصدر: CRU Strategies

١- يشمل المكسيك.
٢- يشمل كلاً من أوروبا الشرقية والغربية وروسيا وأوكرانيا.
٣- يشمل الشرق الأوسط (بما في ذلك إيران) وكوريا الشمالية والصين وأذربيجان وطاجاكستان وكازاخستان

القدرة الإنتاجية لمصاهر الألمنيوم الأساسي الإقليمية، بالألف طن

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
أمريكا الشمالية[1]	٧,٠١٧	٧,٠٤٨	٦,٥٢٣	٦,٧٣٤	٦,٧٣٣	٦,٦٨٤	٦,٧٥٦	٦,٧٤٥
أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى	٢,٢٣٩	٢,٣٢٤	٢,٣٧٢	٢,٤٢٥	٢,٥٢٩	٢,٦٠٤	٢,٧٥٧	٢,٧٧٣
أوروبا[2]	٨,١٦٤	٨,٥٤٢	٨,٩٦٢	٩,١٥٨	٩,٢٧٧	٩,٥١٥	١٠,٠٩٩	١٠,٢٨٦
آسيا[3]	٦,٩٤٧	٩,٦١٧	١٢,١٣٤	١٣,٨٩٩	١٥,٤٢٩	١٨,٠٩٨	٢١,٠٧٧	٢٤,٣٠٥
تحوز منها الصين على	٤,١٢٧	٦,٦٣٣	٨,٨٨٩	١٠,٢٨٦	١١,٤٨٤	١٣,٩٤٥	١٦,٥٠٥	١٩,٠٢٥
يحوز منها الشرق الأوسط على	١,٢٨١	١,٣١٩	١,٥٠١	١,٧٧٩	١,٩٣٧	٢,٠٤٦	٢,٢٢٠	٢,٥٨١
أفريقيا	١,٦١١	١,٧٥٩	٢,٠٢٤	٢,٠٧٣	٢,١١٣	٢,١٥٠	٢,١٥٨	٢,١٦٥
أستراليسيا	٢,١٥٩	٢,١٧٢	٢,٢٤٣	٢,٢٨٠	٢,٣٠٨	٢,٣٢٤	٢,٣٣٢	٢,٣٤٤
الإجمالي	**٢٨,١٣٧**	**٣١,٤٦٢**	**٣٤,٢٥٨**	**٣٦,٥٦٨**	**٣٨,٣٨٩**	**٤١,٣٧٥**	**٤٥,١٧٨**	**٤٨,٦١٨**
النسبة المئوية % للتغيير		%١١.٨	%٨.٩	%٦.٧	%٥.٠	%٧.٨	%٩.٢	%٧.٦

المصدر: CRU Strategies

١- يشمل المكسيك.
٢- يشمل كلاً من أوروبا الشرقية والغربية وروسيا وأوكرانيا.
٣- يشمل الشرق الأوسط (بما في ذلك إيران) وكوريا الشمالية والصين وأذربيجان وطاجاكستان وكازاخستان

يبين الجدول التالي تصنيفات مُنتجي الألمنيوم الأساسي لعام ٢٠٠٩، بحسب الشركات الرئيسية. تقوم هذه التصنيفات على أساس حصة حقوق المساهمين، وليس على أساس التحكم. شكّل أكبر عشرة منتجين ٥١.٥% من الإنتاج الأساسي في عام ٢٠٠٩.

أكبر عشر مُنتجين للألمنيوم الأساسي بحسب إنتاج ٢٠٠٩، بالألف طن

	التصنيف	إنتاج ٢٠٠٩
يو سي روسال	١	٣,٩٤٤
رايو تينتو ألكان	٢	٣,٤٤٤
الكوا	٣	٣,٤٠٨
تشالكو	٤	٢,٢٦٨٦

هيدرو	٥	١,٣٢٣
بي إتش بي بيليتون	٦	١,٢٣٤
دوبال	٧	٩٥٠
تشاينا باور إنفستمنت كوربوريشن	٨	٨٩٤
ألمنيوم البحرين	٩	٨٤٨
مجموعة زينفا	١٠	٦٤٨

المصدر: CRU Strategies

الأسعار

يُعد السلوك الدوري أحد الجوانب المهمة في أسعار الألمنيوم، إذ تخضع أسعار الألمنيوم العالمية لدورات أسعار يُحتمل أن يتم الإعلان عنها.

يبين المخطط التالي أسعار الألمنيوم ببورصة لندن للمعادن على مدار ثلاثة أشهر من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٩.

أسعار الألمنيوم الفعلية والاسمية على مدار ثلاثة أشهر ببورصة لندن للمعادن، ١٩٦٠-٢٠٠٩
(الدولار الأمريكي/الطن)

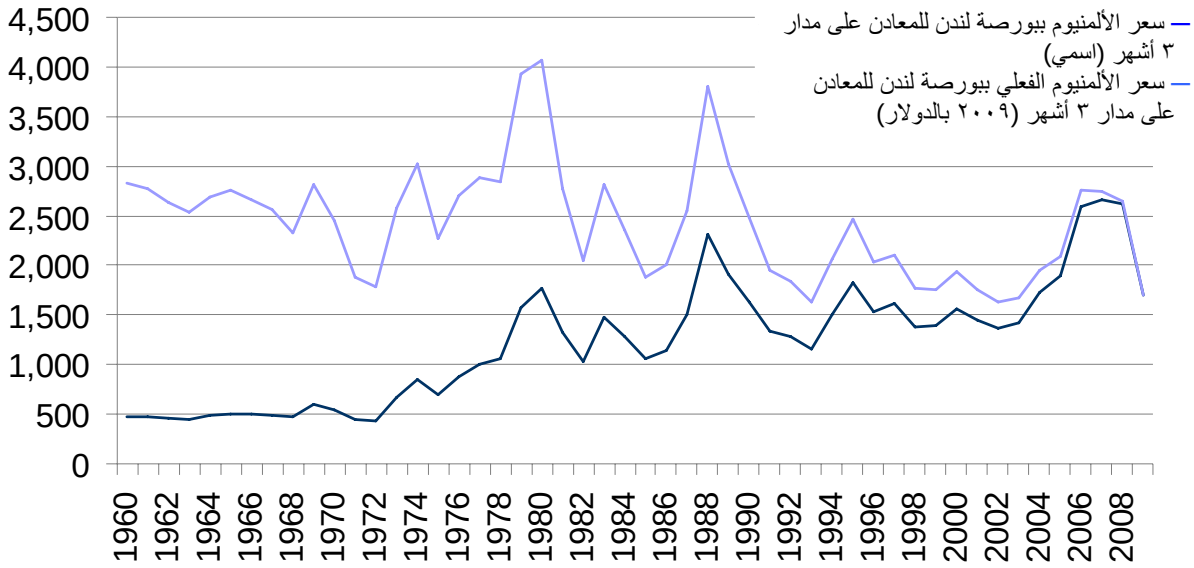

كانت أسعار الألمنيوم متقلبة للغاية في أوائل وأواسط الثمانينيات، إذ انخفضت إلى ١,٠٣٢ دولار أمريكي للطن في عام ١٩٨٢، ثم عقب ذلك ارتفاع إلى ١,٤٧٧ دولار أمريكي للطن في عام ١٩٨٣. وقد جاء هذا التقلب نتيجة التغيرات في الطلب أثناء الدخول في الركود الاقتصادي والخروج منه في أوائل الثمانينيات. ولأجل التوضيح، فإن سعر الألمنيوم انخفض بنسبة ٢.٦% أثناء ١٩٨٢ وعقب ذلك الانخفاض زيادة بنسبة ٨.٣% في عام ١٩٨٣. وقد تأثرت تكاليف الإنتاج إلى حد ما، ولا سيما الطاقة، بأزمة النفط الثانية في عام ١٩٧٩.

وقد شهدت أواخر الثمانينيات بداية فترة من الازدهار الاقتصادي. فقد زادت معدلات الاقتراض في الولايات المتحدة بشكل كبير، مؤدية إلى رفع أسعار الفائدة، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة قيمة الدولار مقارنة بالعملات الأخرى وتسبب في زيادة التكاليف على المُنتجين خارج الولايات المتحدة

الأمريكية. وبالتزامن مع ذلك، أدت عودة الطلب المتزايد على الألمنيوم إلى زيادة الضغط على قاعدة العرض التي كانت تعاني من الافتقار إلى الاستثمار في القدرات الإنتاجية للألمنيوم، مما أدى إلى عجز سوقي بمقدار ٢.٧ مليون طن، أي ما يعادل ١٦% من إجمالي السوق بحلول عام ١٩٨٨، فضلاً عن رفع السعر إلى ٢,٣١٩ دولار أمريكي للطن، بمعدل زيادة أكثر من ضعف أسعار ١٩٨٥ البالغة ١,٠٥٨ دولار أمريكي للطن.

ومع بداية التسعينيات، أدت ظروف الركود الاقتصادي إلى تقييد نمو الطلب على الألمنيوم الأساسي. ومع اقتراب ذلك الركود من ذروته في عام ١٩٩١، انهار الاتحاد السوفيتي مما أدى إلى زيادة في صادرات الألمنيوم من مُنتجي الاتحاد السوفيتي السابقين الذين لم تكن لديهم أسواق داخلية أو كانت لديهم أسواق محدودة لبيع منتجاتهم (هبط الاستهلاك الداخلي بنسبة ٣٣.٤% بين ١٩٩١ و١٩٩٣). وقد اجتمعت هذه العوامل لكبح نمو الطلب إلى ٣.٠% فحسب بين ١٩٨٩ و١٩٩٣. وقد استجابت الأسعار لانعدام التوازن في السوق بالهبوط من ١٦٣٤ دولار أمريكي للطن في عام ١٩٩٠ إلى ١١٦١ دولار أمريكي للطن في عام ١٩٩٣.

وقد لوحظ تعافٍ قصير الأجل في ١٩٩٤ و١٩٩٥ وذلك نتيجة خفض الإنتاج بنسبة ٣.١% من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٤، وما تلاه من انخفاض في المخزون مع نمو الطلب بنسبة ٩.٠% على مدار الفترة ذاتها. وقد جاء السعر الأعلى بواقع ١٨٣٢ دولار أمريكي للطن في عام ١٩٩٥ نتيجة استثمارات قائمة على المضاربة من الصناديق، مدعومة باتفاقيات للحد من شحنات ألمنيوم المتجهة من دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى الغرب. عمد المستخدمون النهائيون إلى زيادة المخزون لديهم من أجل الحماية من حدوث زيادات إضافية في الأسعار، مما دعّم الأسعار على نحو إضافي.

أدت عمليات خفض المخزون في عام ١٩٩٦ عقب تراكم المخزون على مدار العامين السابقين إلى هبوط الأسعار مرة أخرى، إذ هبطت من ١٨٣٢ دولار أمريكي للطن في عام ١٩٩٥ إلى ١٥٣٥ دولار أمريكي للطن في عام ١٩٩٦. وقد لوحظ تعافٍ طفيف في عام ١٩٩٧، إذ وصل سعر الطن إلى ١٦١٨ دولار أمريكي، ورغم ذلك، تلا ذلك مباشرة ظهور الأزمة المالية الآسيوية التي أدت إلى هبوط حاد في المشتريات الآسيوية وأحدثت سلسلة من التأثيرات في أمكان أخرى، الأمر الذي أدى إلى هبوط الأسعار إلى ١٣٧٩ دولار أمريكي للطن بحلول عام ١٩٩٨. وقد وصلت الدورة الصغيرة إلى نهايتها بحلول عام ١٩٩٨ واستقرت الأسعار، وذلك نتيجة زيادة الطلب من المستهلكين في آسيا وأماكن أخرى، وبلغ إجمالي الزيادة في الطلب ١٢.١% بحلول عام ٢٠٠٠. وقد استمرت تلك الزيادة حتى عام ٢٠٠١ عندما أدت نهاية فقاعة الدوت الكوم (فترة الإزدهار في أعمال الإنترنت) إلى ركود بسيط جاءت في طليعته الولايات المتحدة، مع انخفاض الطلب بنسبة ٤.٥%.

وقد وصل المتوسط الاسمي لأسعار بورصة لندن للمعادن على مدار ٣ أشهر إلى ١٤٦٨ دولار أمريكي للطن أثناء الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٤. ورغم ذلك تباين متوسط الأسعار السنوية من ١٠٣٢ دولار أمريكي للطن في عام ١٩٨٢ إلى ٢٣١٩ دولار أمريكي للطن في عام ١٩٨٨. وفي التسعينيات، كانت الدورة أقل وضوحاً، لكن الأسعار تباينت من ١١٦١ دولار أمريكي للطن في عام ١٩٩٣ إلى ١٨٣٢ دولار أمريكي في عام ١٩٩٥. وفي الفترة بين ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٤، ظل متوسط الأسعار السنوية ضمن نطاق ضيق نسبياً (بحسب المعايير التاريخية) من ١٣٦٤ دولار أمريكي إلى ١٧٢١ دولار أمريكي للطن.

شهدت الأعوام المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ الزيادة الأكبر في أسعار الألمنيوم منذ أواخر الثمانينيات، مع وصول متوسط السعر السنوي للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٢٦٦٢ دولار أمريكي للطن. وقد كانت بداية آخر ارتفاع كبير للأسعار في ٢٠٠٣، مدفوعاً بظهور الصين كمُستهلك رئيسي للألمنيوم. لقد زاد الطلب الصيني بنسبة ١٦٠% بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨.

كما استمر النمو القوي لأسعار بورصة لندن للمعادن في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ مع وصول أسعار بورصة لندن للمعادن على مدار ثلاثة أشهر إلى أعلى نقطة لها في يوليو (٣١٢٢ دولار أمريكي للطن). وفيما يتعلق بالأسعار الفعلية، فقد كانت لا تزال دون نقاط الذروة التي وصلت إليها في ١٩٨٠ و١٩٨٨، عندما تجاوزت الأسعار الفعلية حينها ٣٥٠٠ دولار أمريكي للطن. ورغم النمو غير العادي في النصف الأول من العام، إلا أن متوسط السعر السنوي على مدار ثلاثة أشهر في عام ٢٠٠٨ ببورصة لندن للمعادن كان أقل بشكل طفيف منه في عام ٢٠٠٧: ٢٦٢١ دولار أمريكي للطن. ترتب على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية هبوط أسعار الألمنيوم بشكل مستمر حتى نهاية ٢٠٠٨ وخلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩، عندما وصل متوسط سعر الألمنيوم ببورصة لندن للمعادن على مدار ثلاثة أشهر إلى ١٣٩٦ دولار أمريكي للطن. وقد تعافت أسعار الألمنيوم بقوة منذ ذلك الحين، حيث وصل متوسط سعر الألمنيوم ببورصة لندن للمعادن على مدار ثلاثة أشهر إلى ٢٣٤٦.٢٥ دولار أمريكي للطن في أبريل ٢٠١٠ قبل أن يتراجع إلى ١٩٦٠.٩٥ دولار أمريكي للطن في يونيو ٢٠١٠.

صناعة الألمنيوم في البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي

يناقش هذا القسم صناعة الألمنيوم في البحرين، وعلى نطاق أوسع في تجمع دول مجلس التعاون الخليجي، ثم في "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ككل بحسب ما هو مُعرَّف في تقرير CRU Strategies.

شهدت أسواق الألمنيوم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموًا سريعًا سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك. وقبل عام ٢٠٠٨، لم يكن هناك سوى ستة مصاهر ألمنيوم أساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، بلغ مجموعها ١٠ مصاهر قادرة على الإنتاج، كانت المصاهر الأربعة الجديدة منها في منطقة الشرق الأوسط. وقد سمح ارتفاع أسعار النفط والغاز في السنوات الأخيرة لحكومات الشرق الأوسط بالاستثمار بكثافة في البنية التحتية، وذلك في محاولة لاستغلال مواردها بشكل أمثل وتجنب الاعتماد المفرط على النفط في المستقبل. ويأتي هذا التقدم في الاستثمار في قدرة صهر الألمنيوم نتيجة عدة عوامل أساسية شملت الاتجاه إلى تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط والغاز مما عمل على تسهيل

الاستثمارات في قدرات صهر الألمنيوم. وقد شجع النمو في قطاعات الاستخدام النهائي الإقليمية، مثل البناء والتغليف، على زيادة الاستثمار في منشآت صهر الألمنيوم وتحويله.

أظهر استهلاك الألمنيوم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل اتجاهًا تصاعديًا قبل اشتداد الأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وفي الشرق الأوسط، تضاعف استهلاك الألمنيوم الأساسي تقريبًا وبشكل خاص خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٨؛ حيث ارتفع من ٧٤٨.٠٠٠ طن سنويًا في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١.٤ مليون طن سنويًا في عام ٢٠٠٨. وجاءت هذه الزيادة استجابة للنمو في السعة المحلية في منتجات الألمنيوم شبه المكتملة ("شبه المكتملة")، فضلاً عن طلب الاستخدام النهائي الشديد على المنتجات شبه المكتملة بفضل النمو الاقتصادي الإيجابي في المنطقة. وتقدر CRU Strategies نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في منطقة الشرق الأوسط بمتوسط ٥.٥٪ سنويًا خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٨. وكما هو مبين في الرسم البياني التالي، حققت بعض دول مجلس التعاون الخليجي أرباحًا رقمية مضاعفة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، في حين كان أداء نمو الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إيجابيًا أيضًا، في حدود ٤ إلى ٨٪ سنويًا بشكل عام.

يصف الرسم البياني التالي نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٩.

إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي، الأسعار الثابتة، النسبة المئوية % للتغيير

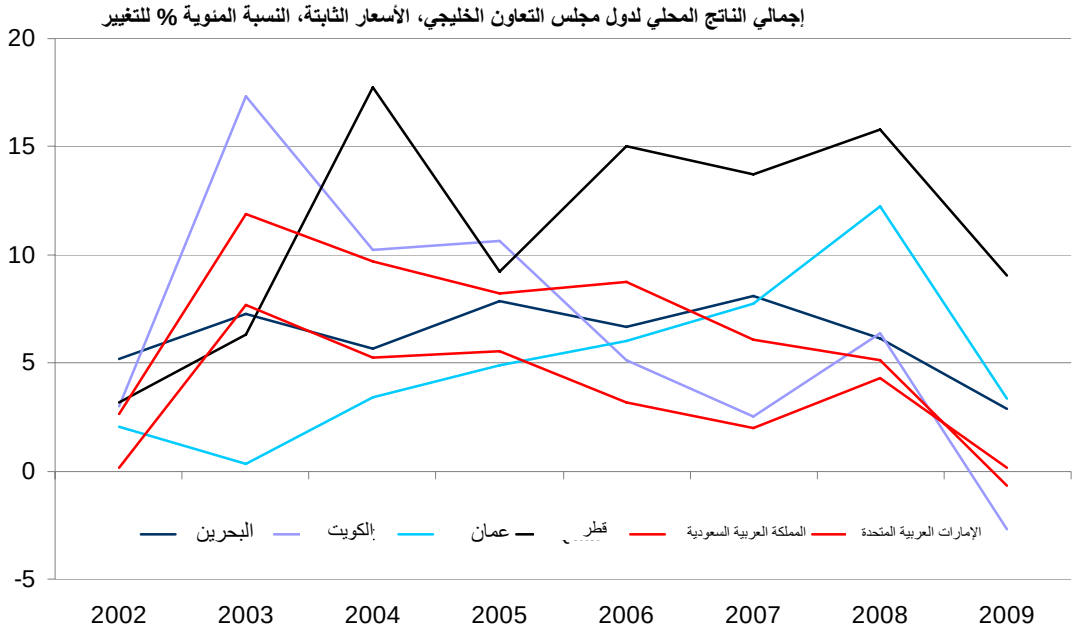

البيانات: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية في العالم لصندوق النقد الدولي بتاريخ أبريل ٢٠١٠

يصف الرسم البياني التالي نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٩.

إجمالي الناتج المحلي لدول أخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأسعار الثابتة، النسبة المئوية % للتغيير

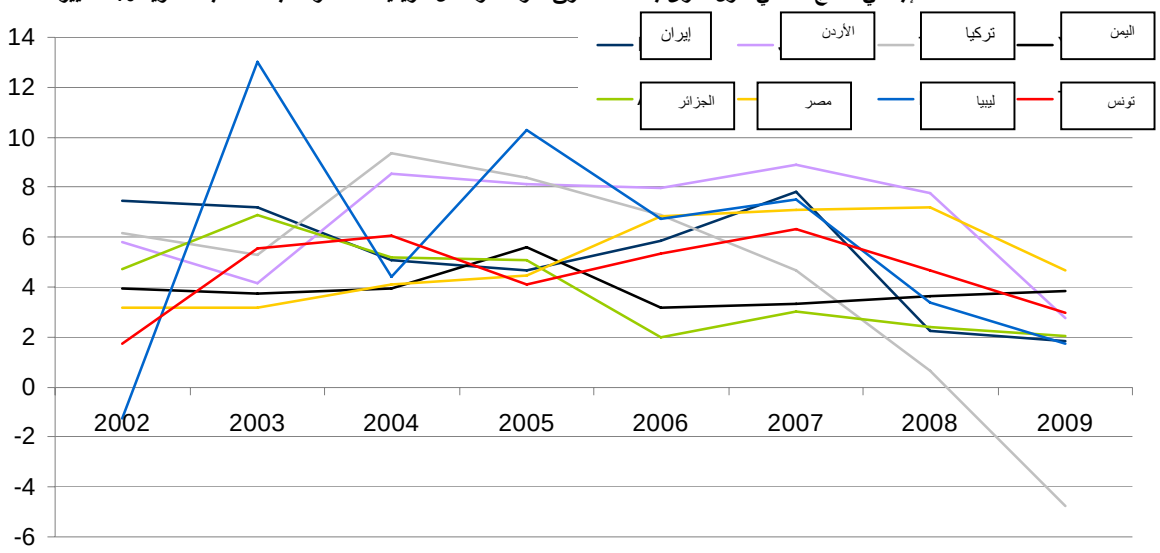

البيانات: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية في العالم لصندوق النقد الدولي بتاريخ أبريل ٢٠١٠

ومع دخول الأزمة المالية العالمية في أواخر عام ٢٠٠٨، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من أن عوائد النفط المتراكمة أتاحت لواضعي السياسات في الشرق الأوسط إمكانية استخدام الفوائض لدعم اقتصاد بلدانهم، وعدم تجاوز الهبوط في الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط لـ ١.١٪ في عام ٢٠٠٩، إلا أن النشاط في القطاعات ذات الاستخدامات النهائية الرئيسية المستهلكة للألمنيوم انخفض بشكل كبير. وقدرت CRU Strategies أن استهلاك الألمنيوم الأساسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد انخفض بنسبة ٥.٦٪ سنويًا في عام ٢٠٠٩. ويبدو هذا إيجابياً مقارنة بالاستهلاك في المناطق الأخرى؛ حيث كان تقلص استهلاك الألمنيوم الأساسي إلى حد أبعد، على سبيل المثال، أوروبا الغربية (-٢٧.٢%) واليابان (-٢٥.٢%) وأمريكا الشمالية (-٢٤.١%) وروسيا (-٢٢.٣%) وجنوب ووسط أمريكا (-٧.١%).

يسرد الجدول التالي منتجي الألمنيوم الرئيسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقديرات CRU Strategies لقدراتهم في عام ٢٠٠٩، وإنتاجهم في عام ٢٠٠٩، وقدراتهم بحلول عام ٢٠١٣.

مصاهر الألمنيوم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدار أعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٣،

المصهر	الدولة	تاريخ الإنتاج الأول	القدرة الإنتاجية ٢٠٠٩	الإنتاج ٢٠٠٩ (بالألف طن)	القدرة الإنتاجية ٢٠١٣	مزيج منتجات مسابك المصاهر الغير مخلوطة[1]: ذات القيمة المضافة
مصاهر دول مجلس التعاون الخليجي						
ألمنيوم البحرين (ألبا)	البحرين	١٩٧١	٨٧٠	٨٤٦	٨٧٠	٢
صحار ألمنيوم	عمان	٢٠٠٨	٣٦٠	٣٥١	٣٦٧	٤
ألومنيوم قطر (قطر للبترول وهيدرو)	قطر	٢٠٠٩	٩	٠	٥٩٧	٠
شركة الإمارات للألمنيوم (إيمال)	الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي)	٢٠٠٩	١٠	١	٧٨٠	
شركة ألمنيوم دبي المحدودة (دوبال)	الإمارات العربية المتحدة	١٩٧٩	٩٧٥	٩٥٢	١,٠٢٦	٣٣:٦٧

				(دبي)		
إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي				**٢,٢٢٤**	**٢,١٥٠**	**٣,٦٤٠**
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا						
الأوسع نطاقاً						
مصر للألمنيوم	مصر	١٩٧٥	٢٨٥	٢٥٣	٣٠١	١
شركة الألمنيوم الإيرانية (إيرالكو)	إيران	١٩٧١	١٧٢	١٢١	٢٠٠	٣
شركة المهدي للألمنيوم (المهدي)	إيران	١٩٩٧	١١٠	١٠٨	١١٠	٤
هورموزكان للألمنيوم (هورموزال)	إيران	٢٠٠٩	١٠	١	١٤٧	
شركة الجنوب للألمنيوم (سالكو)	إيران	٢٠١٢	—	—	١٠٣	
شركة ايتي للألمنيوم المحدودة	تركيا	١٩٧٤	٦٥	٢٩	٦٥	٣
إجمالي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			**٢,٨٦٦**	**٢,٦٦٢**	**٤,٥٦٦**	

المصدر: CRU Strategies.

[١] الغير مخلوطة تشمل السبائك والمعدن السائل؛ بينما منتجات القيمة المضافة تشمل سبائك البروبرزي وقوالب الدرفلة وألواح السحب وشرائط السبك المستمر.

وحتى وقت قريب، كانت الشركة وألمنيوم دبي **("دوبال")** تشغلان مصهري الألمنيوم الأساسي الوحيدين في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. فقد بدأ تشغيل مصهر الشركة في عام ١٩٧١، وتبعه إنشاء مصهر دوبال في عام ١٩٧٩. وهدف كلا المصهرين إلى تنويع الأسس الاقتصادية لبلدانهما من أجل تقليل الاعتماد على الصناعات النفطية المحلية.

بحلول عام ٢٠٠٩، بلغت القدرات الإنتاجية لمصهر دوبال ومصهر الشركة ٨٧٠.٠٠٠ طن سنويًا و٩٧٥.٠٠٠ طن سنويًا من الألمنيوم الأساسي، على التوالي. وهذا يعني أن دوبال والشركة كانتا على التوالي أكبر تاسع وعاشر شركة لإنتاج الألمنيوم الأساسي في العالم في عام ٢٠٠٩، استنادًا إلى القدرة الإنتاجية، وسادس وسابع أكبر شركة منتجة خارج الصين. ومن حيث الإنتاج، تُعد دوبال والشركة على التوالي أكبر سابع وتاسع شركة عام ٢٠٠٩. وتقوم كلتا الشركتين بتشغيل مصاهر ضخمة: وتعتبر الشركتان أكبر ثالث ورابع مصهر فردي في العالم، بعد مصهري كراسنويارسك وبراتسك التابعين لشركة يو سي روسال. بلغ إنتاج الشركة من الألمنيوم حوالي ٢.٢٪ من الإنتاج العالمي و٣٥.١٪ من الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٩.

ودخلت مجموعة من المشاريع المخطط لها في المنطقة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مرحلتي البناء والتشغيل. ويسرد الجدول التالي توقعات CRU Strategies بشأن التغير في سعة المصاهر في الشرق الأوسط (بمئات الآلاف من الأطنان) في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣.

التغيرات في توقعات القدرة الإنتاجية لمصاهر الشرق الأوسط، بالألف طن

المكان	**المحطة/المُشغل**	**النوع** [١]	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**التغير ٢٠١٠-١٣**
أبوظبي	إيمال/إيمال	خام	٤٥٧	٣١٣	—	—	٣١٣
البحرين	ألبا/ألبا	بني	—	—	—	—	—
	ألبا/ألبا	كريب	—	—	—	—	—
دبي	دوبال/دوبال	بني	٢٣	٢٨	—	—	٢٨
إيران	أراك/الدولة	بني	٢٨	—	—	—	—
	بندر عباس/الدولة	بني	—	—	—	—	—
	هوموزال	بني	٩٤	٤٣	—	—	٤٣

	سالكو-عسلوية/الدولة	خام	—	—	٧٦	٢٧	١٠٣
عمان	صحار/شركة نفط عمان	خام	٧	—	—	—	—
قطر	ألمنيوم قطر/هيدرو	خام	٣٧٩	١٩٨	—	—	١٩٨
	ألمنيوم قطر/هيدرو	كريب	—	—	١٢	—	١٢
زيادة القدرة الإنتاجية الإجمالية بالشرق الأوسط			**٩٨٧**	**٥٨٢**	**٨٨**	**٢٧**	**٦٩٧**

المصدر: CRU Strategies
البني يُمثل توسعاً من خلال الزيادة التدريجية للقدرة الإنتاجية، بينما الخام يمثل توسعاً من خلال بناء محطات ومصاهر جديدة والكريب يمثل تقديرنا للقدرة الإنتاجية الإضافية.

كانت شركة صحار للألمنيوم في عمان هي أول منتج للألمنيوم يدخل مرحلة الإنتاج بعد الشركة ودوبال في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك عام ٢٠٠٨، وهي مشروع مشترك بين النفط العمانية (٤٠٪)، وهيئة الكهرباء والماء في أبوظبي (٤٠٪)، وريو تينتو ألكان (٢٠٪). ويُقدَّر إنتاج هذا المشروع من الألمنيوم بنحو ٣٥١.٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٩. وتتوقع CRU Strategies أن تصل قدرته إلى ٣٦٧.٠٠٠ طن سنويًا في عام ٢٠١٠، والحفاظ على هذا المستوى حتى عام ٢٠١٣. وقد تتم مرحلة توسعة ثانية على المدى الطويل.

وهناك مصهر ألمنيوم آخر دخل مرحلة الإنتاج مؤخرًا في دول مجلس التعاون الخليجي وهو مصهر كاتالوم، ويعد مشروعاً مشتركاً بين هيدرو وشركة قطر للبترول، وهو كائن في دولة قطر. لقد أنتج هذا المشروع المعادن الساخنة لأول مرة في أواخر عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن تزيد قدرته بثبات لتصل إلى ٥٩٧.٠٠٠ طن في السنة بحلول عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. هناك مرحلة ثانية محتملة للتوسع يمكنها أن تصل بالقدرة الإنتاجية للمصهر إلى ١.٢ مليون طن سنويًا.

ودخل مصهر إيمال مرحلة الإنتاج في أواخر عام ٢٠٠٩. وهو مشروع مشترك بين دوبال وشركة مبادلة للتنمية (مبادلة)، ويوجد هذا المصهر في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. تتوقع CRU Strategies أن تبلغ السعة الإنتاجية لهذا المصهر ٧٨٠.٠٠٠ طن سنويًا من الألمنيوم الأساسي بحلول عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الثانية من التوسع لمضاعفة سعة المصهر في الإنتاج بدءًا من عام ٢٠١٤. وفي مصهر دوبال الأصلي، يُتوقع أن تطرأ أيضًا زيادة على السعة الإنتاجية خلال فترة التوقعات حتى عام ٢٠١٣: ومن المتوقع أن تتجاوز سعة هذا المصهر ١ مليون طن سنويًا بحلول عام ٢٠١١.

أدت هذه التوسعات إلى زيادة كبيرة في سعة الصهر في دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث ارتفعت من ٢.٢ مليون طن سنويًا في عام ٢٠٠٩ إلى ٣.٧ مليون طن سنويًا في عام ٢٠١٣. وكما هو مبين في الجدول أعلاه، دخلت كمية كبيرة من سعة الصهر – ما يزيد على واحد مليون طن سنويًا – في مرحلة الإنتاج عام ٢٠١٠، خاصةً مع تصاعد إنتاج مصهري إيمال وكاتالوم في الإمارات وقطر على التوالي. ويعد الارتفاع المتواصل في القدرة الإنتاجية لهذين المشروعين السبب في معظم الزيادات التي شهدتها القدرة الإنتاجية للمصاهر في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٣. ووفقًا لـ CRU Strategies، هناك خطط لتوسعات أخرى في سعة الصهر الأولية بالمنطقة، ولكن لم يتم أخذها بعين الاعتبار في التوقعات المقدمة هنا بسبب عدم التيقن من التفاصيل والتأخيرات الفعلية أو المحتملة لهذه المشاريع، مما قد يحول دون استكمالها بحلول عام ٢٠١٣. ويُتوقع بشكل خاص إنتاج ٧٤٠.٠٠٠ طن سنويًا في المصهر الأساسي في رأس الزور بالمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٤. ويُعد هذا المصهر جزءًا من مشروع مشترك بين شركة التعدين العربية السعودية – معادن – وشركة الكوا، كما سيشمل هذا المشروع ١.٨ مليون طن سنويًا في مصفاة الألومينا، و٤ ملايين سنويًا في منجم خامات البوكسيت، ووحدة درفلة.

وخارج منطقة مجلس التعاون الخليجي، تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منتجي ألمنيوم رئيسيين آخرين. وشهدت إيران على وجه الخصوص نموًا في الإنتاج المحلي للألمنيوم. في عام ٢٠٠٠، بلغت سعة الألمنيوم الأساسية في إيران ١٤٠.٠٠٠ طن سنويًا، وذلك استناداً إلى الإنتاج المشترك لمصهري الألمنيوم الأساسي في منطقة بندر عباس (المهدي) وأراك (إيرالكو). وبحلول عام ٢٠٠٩، أدت التوسعات في المصاهر الإيرانية الحالية وتشغيل مصهر هرمز الجديد إلى ارتفاع سعة الصهر المقدرة إلى ٢٩٢.٠٠٠ طن سنويًا. وتتوقع CRU Strategies بحلول عام ٢٠١٣ أن الارتفاع في توسعات السعة بمصهري هرمز وإيرالكو، وبناء مصهر جديد بسعة إنتاجية تبلغ ١٠٣.٠٠٠ طن سنويًا في عسلوية بواسطة سالكو سيوفران سعة صهر ٥٦٠.٠٠٠ طن سنويًا في إيران.

ومن بين منتجي الألمنيوم البارزين الآخرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نجد شركة ايتي ألمنيوم في تركيا ومصر للألمنيوم في مصر. تقوم شركة ايتي ألمنيوم بتشغيل مصهر في سيدي شهر بتركيا بسعة ٦٥.٠٠٠ طن سنويًا. وتُعد شركة مصر للألمنيوم هي منتج الألمنيوم الرئيسي الوحيد في شمال أفريقيا، وتقوم بتشغيل مصهر بسعة ٢٨٥.٠٠٠ طن سنويًا في نجع حمادي. لا تتوقع CRU Strategies توسعات في السعة في أيٍّ من هذه المصاهر خلال هذه الفترة حتى عام ٢٠١٣. ولا يُتوقع أي توسعات أخرى في سعة الصهر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى عام ٢٠١٣، على الرغم من أن هناك اهتمام واضح بتطوير مصاهر الألمنيوم في منطقة شمال أفريقيا، لاسيما في الجزائر وليبيا، وذلك بسبب احتياطات النفط و/أو الغاز المحلية. فعلى سبيل المثال، فكرت كلٌّ من دوبال ومبادلة في الاستثمار في مصهر بالجزائر يوجد مقره في بني ساف كجزء من مشروع مشترك مع

شريكين محليين هما سوناطراك وسونلغاز. كما أفادت شركة ريو تينتو ألكان أنها تتطلع إلى فرص التنمية في الجزائر. وفي أبريل عام ٢٠٠٨، وقعت يو سي روسال على مذكرة تفاهم مع الصندوق الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا لإنشاء مصهر أساسي بسعة ٦٠٠.٠٠٠ طن سنويًا في ليبيا. وفي عام ٢٠٠٨، وقعت مجموعة الأسهم الخاصة Klesch & Co على اتفاق مشروع مشترك مع حقيبة الاستثمارات الليبية الأفريقية لإنشاء مصهر ألمنيوم ومجمع صناعي لتكرير النفط في ليبيا.

في ضوء الاستهلاك، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموًا قويًا في الطلب على منتجات الاستخدام النهائي، لاسيما في قطاعات المنتجات الإنشائية، وذلك بفضل النمو الاقتصادي الثابت. واستجابة لذلك، وللنمو في قدرات الصهر المحلية أيضاً، نمت قدرات تصنيع منتجات الألمنيوم شبه المكتملة في المنطقة بشكل ثابت في السنوات الأخيرة. وهو ما ترتب عليه زيادة الطلب على الألمنيوم، لاسيما الألمنيوم الأساسي. وتعرف CRU Strategies الاستهلاك بأنه النقطة التي يتم استهلاك الألمنيوم عندها في إنتاج منتجات الألمنيوم شبه المكتملة، بدلاً من استخدامها في منتجات الاستخدام النهائي المكتملة. ونتيجة لذلك، تتميز البحرين باستهلاك مرتفع نسبيًا بالنسبة إلى حجمها، مع العلم بأن عدد سكانها يبلغ حوالي ٠.٨ مليون نسمة. وهذا على سبيل المثال مقارنةً بمصر التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مائة ضعف عدد سكان البحرين، ولكن استهلاكها المقدَّر من الألمنيوم الأساسي في عام ٢٠٠٩ يبلغ ٤٣٪ فقط من حجم الاستهلاك في البحرين. والسبب في ذلك هو أن البحرين لديها مجموعة طويلة محددة من عمليات تصنيع منتجات الألمنيوم شبه المكتملة، والتي تستخدم الألمنيوم الأساسي الذي توفره ألبا. في المقابل، في بعض البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لاسيما في شمال أفريقيا، هناك عدد أقل بكثير من العمليات شبه المكتملة، والتي عادةً ما تكون على نطاق أصغر.

يعرض الجدول التالي تقديرات CRU Strategies لاستهلاك الألمنيوم الأساسي في المنطقة.

الاستهلاك المُقدَّر للألمنيوم الأساسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدار ٢٠٠٨-٢٠١٣ (بالألف طن)

استهلاك الألمنيوم الأساسي	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**
الشرق الأوسط	١,٤٣٦	١,٣٥٥	١,٥٠٦	١,٦١٠	١,٧٦٥	١,٩٠٧
شمال أفريقيا	١٧٧	١٦٨	١٨٨	٢٠٤	٢١٨	٢٣٥
إجمالي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**١,٦١٣**	**١,٥٢٣**	**١,٦٩٤**	**١,٨١٤**	**١,٩٨٣**	**٢,١٤٢**
النسبة المئوية % للتغيير السنوي		(٥.٦%)	١١.٢%	٧.١%	٩.٣%	٨.٠%

المصدر: CRU Strategies

وتشير تقديرات استهلاك الألمنيوم الأساسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى انخفاض معدله في عام ٢٠٠٩ بنحو ٥.٦٪ بشكل سنوي، وذلك نتيجة انخفاض الطلب على المنتجات ذات الاستخدامات النهائية في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وعلى الرغم من ذلك، من المتوقع أن يتعافى استهلاك الألمنيوم الأساسي في عام ٢٠١٠، وذلك بالنظر إلى التحسينات في نمو الطلب، وكذلك المشاريع الجديدة لتصنيع منتجات الألمنيوم شبه المكتملة. ومن المتوقع أن يبلغ استهلاك الألمنيوم الأساسي في منطقة الشرق الأوسط إجمالي ١.٥ مليون طن في عام ٢٠١٠، وأن يرتفع إلى ١.٩ مليون طن في عام ٢٠١٣.

في شمال أفريقيا، من المتوقع أن يرتفع استهلاك الألمنيوم الأساسي من ١٨٨.٠٠٠ طن في عام ٢٠١٠ إلى ٢٣١.٠٠٠ طن في عام ٢٠١٣، مدفوعًا بالزيادة في الإنتاج وبتركيب سعات إضافية لإنتاج منتجات الألمنيوم شبه المكتملة، ولاسيما قدرات عملية السحب. في ما يلي تطورات عمليات السحب الملحوظة. قامت شركة اكسلابيزا الإسبانية لقضبان السحب بالاستثمار في منشأة في المغرب عام ٢٠٠٦، في حين تم إنشاء منشأتي قضبان سحب جديدتين في تونس بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠. وقد وقعت ألومكو التي يوجد مقرها في الإمارات على اتفاق لإنشاء مصنع قضبان سحب مشترك بسعة ٥٠.٠٠٠ طن سنويًا مع الشركة القابضة لمنتجات البناء (CPC) التي يوجد مقرها في المملكة العربية السعودية. لقد درست شركة قضبان السحب الحالية في تونس، شركة تحليل الألمنيوم التونسية، إنشاء مصانع سحب في ليبيا والجزائر، على الرغم من أن التقارير الإعلامية تشير إلى بعض الشكوك بشأن احتمالية استمرار عمل منشآت الإنتاج هذه. وتقدر توقعات الاستهلاك بالتوازي مع توقعات إنتاج الألمنيوم الأساسي التي لا تشير إلى أي توسع في سعة الصهر في شمال أفريقيا خلال فترة التوقعات. ومع ذلك ونظرًا للاهتمام بمشاريع الصهر في المنطقة، من المرجح أن يتم إنشاء مصهر آخر في شمال أفريقيا بعد فترة التوقعات، وسيعمل هذا المصهر على تسهيل تطوير المزيد من عمليات تصنيع منتجات الألمنيوم شبه المكتملة.

ورغم الزيادة في الاستهلاك المحلي للألمنيوم في السنوات الأخيرة، إلا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال مُصدِّرًا رئيسيًا للألمنيوم إلى بقية أنحاء العالم. وتقدر CRU Strategies أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت مصدراً صافياً لـ ٧٧٣.٠٠٠ طن من الألمنيوم الأساسي في عام ٢٠٠٨، في حين أن منطقة الشرق الأوسط كانت تعد وحدها مُصدِّرًا صافيًا لـ ٦٧٨.٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٨، وزادت هذه النسبة إلى

١.١ مليون طن في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يرتفع صافي الصادرات من منطقة الشرق الأوسط إلى ما بين ٢.٣ و٢.٥ مليون طن سنويًا بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى تضاعف سعة الصهر في المنطقة خلال نفس الفترة. ويُعد النمو في أسواق التصدير ذا أهمية كبيرة ومتزايدة لمنتجي الألمنيوم في المنطقة، بالإضافة إلى منتجي منتجات الألمنيوم شبه المكتملة. ويركز التحليل التالي على ثلاث مناطق رئيسية لصادرات الألمنيوم (كلٌّ من المنتجات الأولية وشبه المكتملة): منطقة آسيا والمحيط الهادئ (بما في ذلك آسيا، وأستراليا، ونيوزيلندا)، وأوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية. في عام ٢٠٠٩، فإن البلدان التي تستورد الألمنيوم من البحرين كانت من منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الغالب (أكثر من ٧٥٪)، وكانت ١٣٪ من أوروبا الغربية، و٤٪ من أمريكا الشمالية.

أسواق التصدير في آسيا والمحيط الهادئ - معدل النمو السنوي المركب ١٠-١١% سنوياً في الألمنيوم الأساسي واستهلاك المنتجات شبه المُكتملة

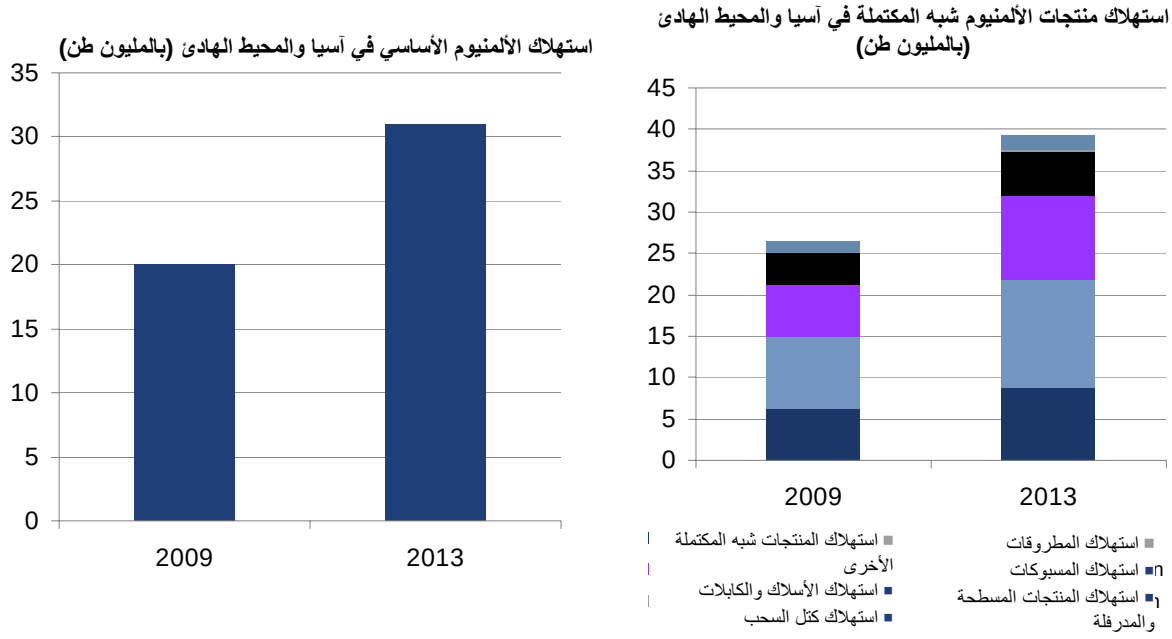

المصدر: CRU Strategies
ملاحظات: يشير مصطلح آسيا والمحيط الهادئ إلى الدول الآسيوية إلى جانب أستراليا ونيوزيلندا. معدل النمو السنوي المركب يقوم على الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ .

وتشير التوقعات إلى ارتفاع الطلب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتقدر CRU Strategies متوسط الأرباح السنوية بـ ١١.٥٪ و١٠.٤٪ من استهلاك الألمنيوم الأساسي ومنتجات الألمنيوم شبه المكتملة على التوالي. وما يحفز هذا النمو هو استهلاك الصين المتزايد من الألمنيوم، حيث تستأثر الصين وحدها بنحو ٧٠٪ من استهلاك الألمنيوم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، تمثل الصين، وبشكل متزايد، منافسًا لمنتجي منتجات الألمنيوم شبه المكتملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك مع العلم بأن صناعة منتجات الألمنيوم الصينية شبه المكتملة تتزايد أيضًا بمعدل سريع، وتحوز على تشجيع الحكومة لتطوير صناعات ذات قيمة أعلى. ورغم أنه يتوقع أن تصبح الصين مُصدِّرًا صافيًا للألمنيوم الأساسي خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، إلا أنه يُتوقع انخفاض صافي صادراتها خلال هذه الفترة، وأن تصبح الصين مستوردًا صافيًا في عام ٢٠١٣. ويرجع ذلك إلى حقيقة أنه من غير المنتظر أن تصبح سعة الصهر قادرة على مواكبة نمو الاستهلاك مع نمو إنتاج منتجات الألمنيوم شبه المكتملة، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الصهر المحلية، ولاسيما بسبب الطاقة وبسبب النفقات المقدَّرة. ومن المتوقع أن ينمو استهلاك الألمنيوم الأساسي ومنتجات الألمنيوم شبه المكتملة خارج الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمعدل نمو متوسط مركب تبلغ نسبته ٩.١٪ و٧.٠٪ سنويًا على التوالي. ومن المتوقع أيضًا أن تستورد المنطقة ككل، باستبعاد الصين، نحو ٢ مليون طن سنويًا خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣.

استهلاك منتجات الألمنيوم شبه المكتملة في أوروبا الغربية (بالمليون طن)

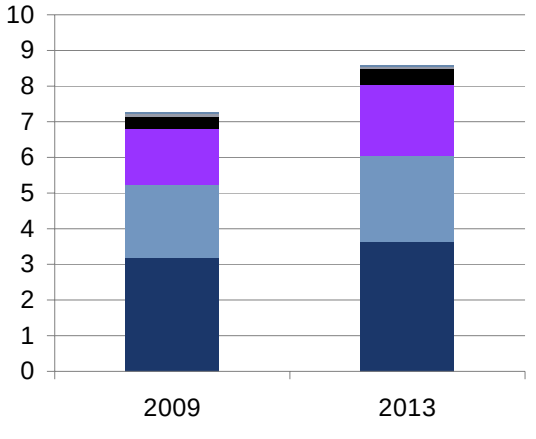

المصدر: CRU Strategies

ملاحظات: معدل النمو السنوي المركب يقوم على الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ .

استهلاك الألمنيوم الأساسي في أوروبا الغربية (بالمليون طن)

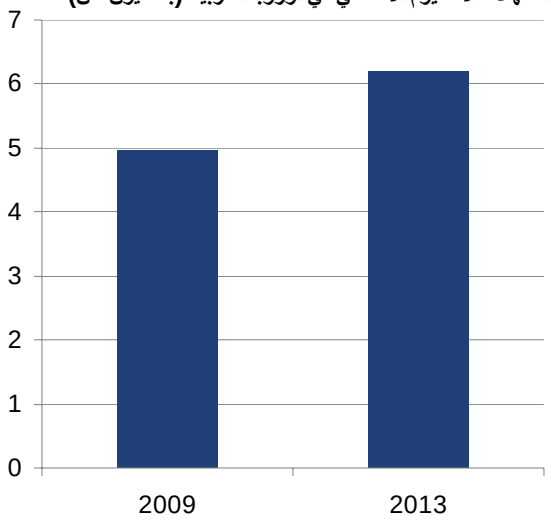

وتشير التوقعات إلى انتعاش في أوروبا الغربية. وتتنبأ CRU Strategies بحدوث نمو في استهلاك الألمنيوم الأساسي بمعدل نمو متوسط مركب تبلغ نسبته ٥.٨٪ سنويًا في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، من المتوقع ارتفاع متطلب الواردات الصافي لدى المنطقة بسبب الإغلاق المتوقع لسعة الصهر ذات التكاليف المرتفعة. ويتوقع أيضاً تزايد الواردات الصافية في أوروبا الغربية من ١ مليون طن في عام ٢٠٠٩ إلى ٢.٣ مليون طن في عام ٢٠١٣، وارتفاع استهلاك دول أوروبا الغربية لمنتجات الألمنيوم شبه المكتملة بمعدل نمو متوسط مركب تبلغ نسبته ٤.٣٪ سنويًا خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣، مع وجود أعلى نمو في أسلاك وكابلات ومطروقات ومسبوكات الألمنيوم. ومع ذلك، لا يزال الاستهلاك المتوقع لمنتجات الألمنيوم شبه المكتملة في عام ٢٠١٣ والبالغ ٨.٦ مليون طن أقل من مستويات عام ٢٠٠٧ التي بلغت ٩.٩ مليون طن.

استهلاك منتجات الألمنيوم شبه المكتملة في أمريكا الشمالية (بالمليون طن)

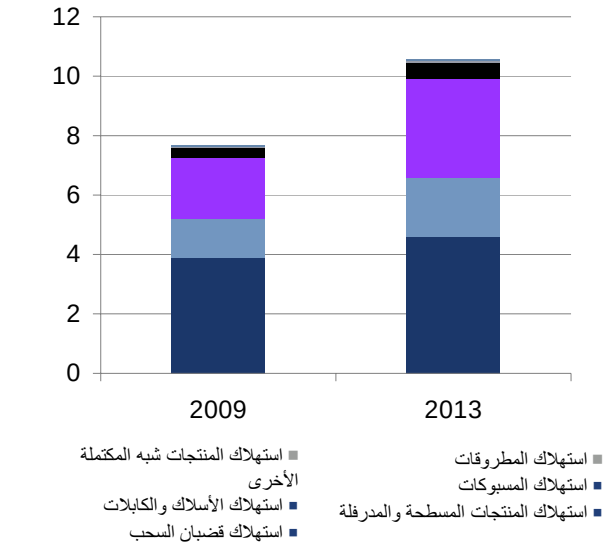

استهلاك الألمنيوم الأساسي في أمريكا الشمالية (بالمليون طن)

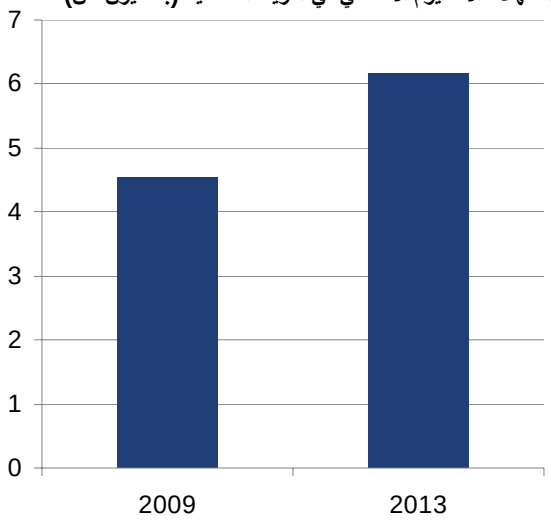

المصدر: CRU Strategies

ملاحظات: معدل النمو السنوي المركب يقوم على الفترة بين ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣. يشير مصطلح أمريكا الشمالية إلى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .

وفي أمريكا الشمالية، تشير التوقعات إلى انتعاش الاستهلاك تماشيًا مع الانتعاش الاقتصادي في المنطقة. وتتوقع CRU Strategies نمو استهلاك الألمنيوم الأساسي بنسبة ٨.٠٪ سنويًا في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣. ويعني الانخفاض في إنتاج الألمنيوم بالمنطقة في عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٢ الحاجة المتنامية إلى زيادة الاستيراد خلال الفترة حتى عام ٢٠١٣: ومن المتوقع أن يرتفع وضع الواردات الصافي لدى أمريكا الشمالية من ٠.٤ مليون طن في عام ٢٠١٠ إلى ١.٦ مليون طن في عام ٢٠١٣، وأن يرتفع إجمالي استهلاك منتجات الألمنيوم شبه المكتملة في أمريكا الشمالية من ٧.٧ مليون طن في عام ٢٠٠٩ إلى ١٠.٦ مليون طن في عام ٢٠١٣، ولا تزال هذه النسبة دون مستويات ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية.

التكاليف

يستند هذا القسم إلى تحليل CRU Strategies لتكاليف إنتاج مصهر الشركة في مملكة البحرين والتي قيست مقارنة بـ ١٨١ منتجًا حاليًا (من بينها سبعة مصاهر في الشرق الأوسط). وتم استنتاج تقديرات تكاليف الأعمال من البيانات المقدَّمة من الشركة في ٢٤ يونيو عام ٢٠١٠؛ وهذه البيانات عبارة عن تكاليف مقارنة تم استنتاجها من نموذج تكلفة صهر الألمنيوم الأساسي لدى CRU Strategies.

يوضح الرسم البياني التالي منحنى تكاليف الأعمال العالمية. ويمثل المنحنى وضع تكاليف التشغيل للمشاركين في صناعة الألمنيوم في عام ٢٠٠٩، وذلك باستخدام منهجية CRU Strategies في اشتقاق متوسط بيانات عام ٢٠٠٩. ويستند منحنى التكاليف هذا إلى تكاليف كل مصهر وحجم الإنتاج.

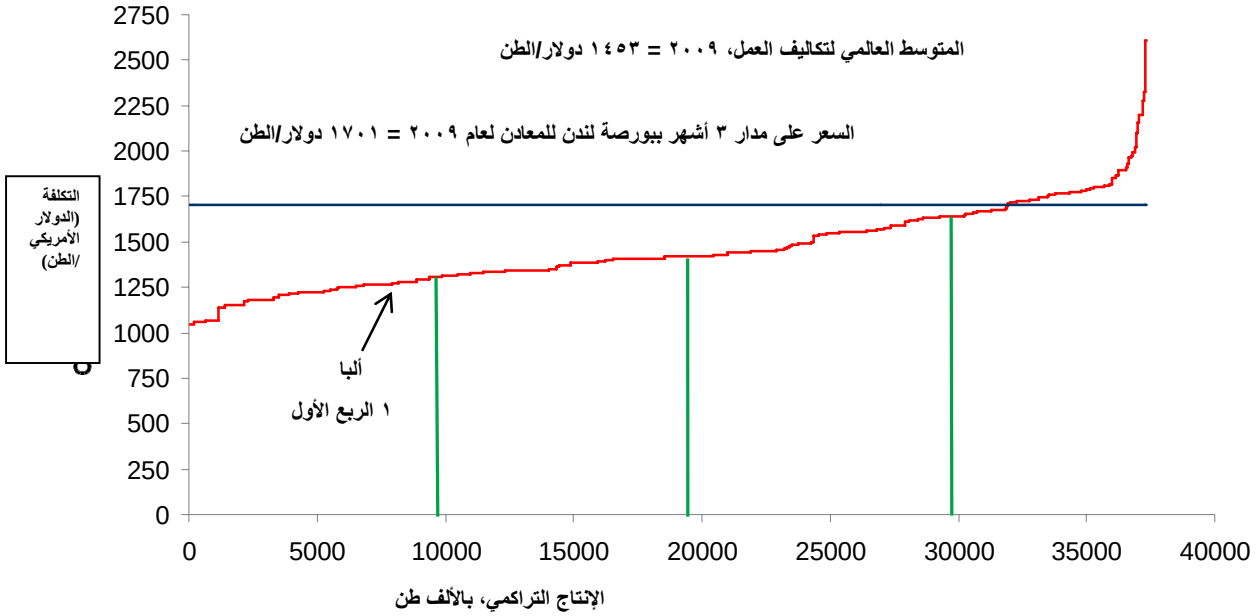

المصدر: CRU Strategies

وتقع تكاليف أعمال مصهر الشركة داخل الربع الأول من منحنى التكاليف العالمية لعام ٢٠٠٩. وتواجه المصاهر في الشرق الأوسط ككل تكاليف طاقة منخفضة مقارنةً بالعديد من المصاهر في العالم.

وبعد أن ارتفع بنسبة ١٤٪ في عام ٢٠٠٨، انخفض متوسط تكاليف الأعمال العالمي لصناعة الألمنيوم الأساسي بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٩.٤٪ ليصل إلى ١.٤٥٣ دولار أمريكي للطن. هذا الانخفاض الحاد جاء نتيجة للأزمة المالية العالمية والانخفاض في سعر الألمنيوم من متوسط سعر بورصة لندن للمعادن لمدة ٣ أشهر والبالغ ٢.٦٢٢ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ١.٧٠١ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في التكاليف، تقدر CRU Strategies أن هناك أكثر من ٥٠ مصهرًا يمثلون ١٤.٥٪ من الإنتاج يتم تشغيلهم بتكاليف أعلى من سعر المعدن ببورصة لندن للمعادن.

من المتوقع أن يرتفع متوسط تكاليف الأعمال العالمي ليصل إلى ١.٦٥٤ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠١٠، بزيادة قدرها ١٣.٥٪. ومع ذلك، ينبغي أن تظل معظم المصاهر العاملة في العالم قادرة على الاستفادة من ارتفاع سعر الألمنيوم الأساسي. ينبغي أن يبلغ هامش ٢٠١٠ بين متوسط تكاليف تشغيل الأعمال وسعر بورصة لندن للمعادن لمدة ثلاثة أشهر ما يقرب من ضعف ذلك الهامش المحقق في عام ٢٠٠٩، وذلك في المتوسط. ومن المتوقع انخفاض معدل تزايد تكاليف تشغيل المصاهر؛ وذلك نظرًا لاستقرار أسعار المعادن بشكل أكبر في عام ٢٠١١.

يقدم الجدول التالي بيانًا تفصيليًا بتكاليف أعمال مصهر الشركة والمتوسط العالمي المحسوب بواسطة نموذج تكاليف صهر الألمنيوم لدى CRU Strategies.

مقارنة بين تكاليف العمل بحسب المكونات في عام ٢٠٠٩ (بقيمة الدولار الأمريكي الاسمية/الطن)

	ألبا	المتوسط العالمي
الألومينا	٥٢٢	٥٣٤
الكربون	١٨٨	١٦٩
العمالة	١٣٩	١٣٩
الطاقة	٢٥٦	٥٠٥

تكاليف موقع أخرى	٢٢٣	٢٢٧
تكاليف الموقع	**١,٣٢٨**	**١,٥٧٣**
صافي تكاليف الإنتاج	(٥٩)	(١٢١)
تكاليف العمل	**١,٢٦٨**	**١,٤٥٣**

المصدر: CRU Strategies.

يتحمل مصهر الشركة تكاليف ألومينا أقل بقليل من المتوسط العالمي، ولكن تكاليف منتجات الكربون به أعلى. وتُعد منتجات الألومينا والكربون مواد خام رئيسية لإنتاج الألمنيوم. وقد بلغ متوسط سعر الألومينا النقدي باستراليا بشرط التسليم على ظهر السفينة ("FOB") ٢٤٨ دولار أمريكي للطن في عام ٢٠٠٩، وبحلول يونيو عام ٢٠١٠، بلغ نفس متوسط السعر النقدي ٣٣٧ دولار أمريكي للطن. وقد ارتفعت أسعار الألومينا النقدية في عام ٢٠١٠ في وجود تحسن في نشاط السوق، مع إعادة تشغيل القدرات الإنتاجية المعطلة، والمشكلات/الاهتمامات ذات الصلة بالإمداد في مصافي التكرير بالبرازيل وفنزويلا. وواصلت أسعار منتجات الكربون الارتفاع في الأشهر الأخيرة، بسبب حالات النقص في بعض المنتجات، مثل الفحم البترولي الخام. ولا يُتوقع لعمليات إعادة تشغيل المصاهر أن تترك أثرًا كبيرًا جدًا على توازن السوق، وذلك نظرًا للأحجام المحدودة لعمليات إعادة التشغيل هذه.

يُعد توافر وتكلفة الطاقة عاملاً جوهريًا لإنتاج الألمنيوم، ويستفيد مصهر الشركة وغيره من المصاهر المتمركزة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التكاليف المنخفضة مقارنةً بالمتوسط العالمي. وقد أصبح توافر الطاقة مشكلة مقلقة بالنسبة لصناعة الألمنيوم خلال العامين الماضيين. في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، اضطرت مصاهر الألمنيوم في جنوب أفريقيا إلى خفض الإنتاج لإعادة التوازن إلى سوق الطاقة المحلية. وانتشر ما كان يبدو مشكلة محصورة في ذلك الوقت على مستوى العالم لأسباب مختلفة، ولذلك لا يزال توافر الطاقة يشكل تهديدًا في فنزويلا، في حين تم إيقاف الرسوم الجمركية المفروضة على الطاقة في إيطاليا (قد تتبع إسبانيا واليونان هذا المنوال)، مما أدى إلى عمليات إغلاق محتملة. وفي جنوب أفريقيا، لا يزال توازن الطاقة متوترًا.

وتعتبر تكاليف موقع الشركة وأعمالها أقل من المتوسط العالمي. ويستفيد المصهر من تكاليف الموقع المنخفضة مقارنةً بالمتوسط العالمي، حيث تعمل تكاليف الطاقة المنخفضة على التعويض عن الارتفاع الطفيف في تكاليف المواد الخام الأخرى. غير أن الشركة، بناءً على تكاليف الأعمال، لا تستفيد هي ولا المصاهر في منطقة الشرق الأوسط من تكاليف صافي الإنجاز المرتفعة كما في المناطق الأخرى.

التوقعات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

العرض

أدى تحسن الأسعار إلى إعادة بدء تشغيل قدرات المصاهر المعطلة نوعا ما بعد حالات التقليص التي حدثت في عام ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩ بسبب الركود العالمي. وتمت عمليات إعادة التشغيل هذه في الصين بشكل غالب، مع إعادة تشغيل نحو ٩٠% من القدرات الإنتاجية المعطلة في الصين وبدء قدرات إنتاجية جديدة منذ مارس ٢٠٠٩ في الإسهام في زيادة الإنتاج القادم من الصين. وخارج الصين، كان المنتجون أقل اندفاعاً نحو إعادة تشغيل السعة، وكانت الزيادة في الإنتاج خارج الصين ترجع في الغالب إلى تشغيل مصاهر جديدة في آخر عام وعامين في الشرق الأوسط والهند. وبلغ الإنتاج العالمي لعام ٢٠٠٩ حوالي ٣٧.٧ مليون طن، ومن المتوقع أن يزداد في عام ٢٠١٠ بنسبة ١٢.٨٪ ليصل إلى ٤٢.٥ مليون طن.

ومن المرجح أن تؤدي مستويات المخزون القديمة والمرتفعة واستمرار تراكم المخزون الذي تتوقعه CRU Strategies في عام ٢٠١٠ إلى الحد من رغبة المنتجين في عمليات إعادة التشغيل الرئيسية. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار المعادن، إلا أن المنتجين في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية سيبقون معرضين لتكاليف الإنتاج المرتفعة، خاصةً في أوروبا الغربية؛ حيث تنتهي عقود الطاقة. كما تنبأت CRU Strategies بحدوث انخفاض في الإنتاج بسبب حالات انقطاع الطاقة في أمريكا الوسطى والجنوبية.

ولا يتوقع أن يسهم الاستهلاك الصيني في إنقاذ المنتجين في بقية أنحاء العالم في عام ٢٠١٠ من خلال استيراد كميات كبيرة من المعادن الأساسية، كما كان الحال في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن تصبح الصين مُصدِّرا صافيًا للمعادن الأساسية في عام ٢٠١٠، وسيحتاج المنتجون غير الصينيين إلى إدارة مستويات المعادن الفائضة لديهم. أشارت التقديرات إلى انخفاض الإنتاج خارج الصين بنسبة ٩.٣٪ في عام ٢٠٠٩، لكن من المتوقع ازدياده في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢.٤٪، وأن يتواصل النمو خلال الفترة المتبقية من فترة التوقعات لعام ٢٠١٣. ويُتوقع بشكل خاص أن تتم بعض عمليات إعادة تشغيل القدرات الإنتاجية خارج الصين بحلول نهاية فترة التوقعات عندما تسمح توازنات السوق المحكمة برفع الأسعار فوق مستوى دعم التكاليف الهامشية.

وتتوقع CRU Strategies انخفاضًا عامًا في الإنتاج من المصاهر في أمريكا الشمالية وأفريقيا بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنتجين الآخرين. ومع ذلك، يُتوقع أن يزداد العرض العالمي بنسبة ٥.٧٪ سنويًا أو أكثر من ٧.٧ مليون طن في هذه الفترة. وفي الوقت الذي يكافح فيه المنتجون الذين يتحملون تكاليف مرتفعة من أجل إعادة تشغيل القدرات الإنتاجية المعطلة، يتوقع أن ينجح المنتجون الذين يتحملون تكاليف منخفضة في تشغيل المشروعات في أسرع وقت ممكن في محاولة للحصول على حصة السوق. ستأتي معظم الزيادة في العرض

من الصين والهند والشرق الأوسط، مع قيام الصين وحدها بتوفير أكثر من ٦٠٪ من الزيادة العالمية في العرض من المعادن. في الواقع، من المتوقع لمنتجي الألمنيوم في الصين أن يقوموا بالاستثمار بكثافة في مشاريع صهر متكاملة جديدة من شأنها أن تقصي المنتجين المحليين الذين يتحملون تكاليف مرتفعة من السوق.

يبين الجدول التالي توقعات العرض للفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣:

توقعات العرض العالمي للألمنيوم الأساسي، بالألف طن	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**التغير ٢٠١٠-١٣**	**معدل النمو السنوي المركب % ٢٠١٠-١٣**
أمريكا الشمالية[١]	٤,٧٠٢	٤,٥٤٣	٤,٤٩٦	٤,٦٢٠	(٨٢)	%٠.٦
أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى[٢]	٢,٢٧٤	٢,٢٢٢	٢,٢٨٧	٢,٣٧٥	١٠١	%١.٥
أوروبا[٣]	٨,٢٩٥	٨,١١٧	٨,٢٤٤	٨,٤٣٨	١٤٣	%٠.٦
تحوز منها روسيا على	٣,٩٢٥	٣,٧٩٧	٣,٨٨٨	٣,٩٦٧	٤٢	%٠.٤
آسيا[٤]	٢٣,٣٨٧	٢٦,٠٣٣	٢٨,٤٨٩	٣٠,٧٠٥	٧,٣١٨	%٩.٥
تحوز منها الصين على	١٧,٤٨٥	١٨,٨٧٨	٢٠,٥٣٧	٢٢,١٣٣	٤,٦٤٨	%٨.٢
تحوز منها الهند على	١,٦٦٩	٢,٠٣٧	٢,٦٨٦	٣,٢٤٥	١,٥٧٦	%٢٤.٨
يحوز منها الشرق الأوسط على	٣,٢٠٩	٤,٠٩٢	٤,١٤٨	٤,١٨٢	٩٧٣	%٩.٢
أفريقيا[٥]	١,٧١٣	١,٥٥٢	١,٥٨٨	١,٦٥٦	(٥٧)	%١.١-
أستراليسيا[٦]	٢,٢٦٧	٢,٢٩٠	٢,٢٩٤	٢,٢٩٤	٢٧	%٠.٤
قدرة إنتاجية إضافية غير مخصصة[٧]	(١٥١)	(٣٠٠)	(٥)	١٢٤	٢٧٥	
الإجمالي	**٤٢,٤٨٧**	**٤٤,٤٥٧**	**٤٧,٣٩٣**	**٥٠,٢١٢**	**٧,٧٢٥**	%٥.٧
النسبة المئوية % للتغيير	%١٢.٨	%٤.٦	%٦.٦	%٥.٩		

المصدر: CRU Strategies

١. أمريكا الشمالية تشمل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.
٢. أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى تشمل الأرجنتين والبرازيل وترينيداد وتوباجو وفنزويلا.
٣. أوروبا تشمل أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية وروسيا وأوكرانيا.
٤. آسيا تشمل أذربيجان وأبوظبي والبحرين والصين ودبي والهند وإندونيسيا وإيران وكازاخستان واليابان وماليزيا وكوريا الشمالية وعمان وقطر وطاجاكستان وتركيا والمملكة العربية السعودية.
٥. أفريقيا تشمل الكاميرون ومصر وغانا وموزمبيق والنيجر وجنوب أفريقيا.
٦. أستراليسيا تشمل أستراليا ونيوزيلندا.
٧. تشمل تقديرات الطاقة الإنتاجية الإضافية التي لم يتم تخصيصها لمصاهر فردية بعد ٢٠١١.

تتوقع CRU Strategies أن تعكس القدرة الإنتاجية العالمية الوضع الموصوف أعلاه بشأن العرض العالمي؛ ويبين الجدول التالي السعة المتوقعة للفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣:

القدرة الإنتاجية المتوقعة للمصاهر، بالألف طن	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	التغير ١٣-٢٠١٠	معدل النمو السنوي المركب % ١٣-٢٠١٠
أمريكا الشمالية[١]	٦,٧٨٢	٦,٦٠١	٦,٤١١	٦,٤٣٩	(٣٤٣)	(%١.٧)
أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى[٢]	٢,٧٤١	٢,٧٦٤	٢,٧٦٨	٢,٧٦٨	٢٧	%٠.٣
أوروبا[٣]	١٠,٣١٢	١٠,٣١٩	١٠,٥١٢	١٠,٧٤١	٤٢٩	%١.٤
آسيا[٤]	٢٨,٧٤٢	٣٣,١٠٩	٣٦,٣٥٦	٣٨,٣٩٦	٩,٦٥٤	%١٠.١
تحوز منها الصين على	٢١,٩٩٢	٢٤,٨٦٥	٢٧,٢٥٢	٢٨,٨٠٣	٦,٨١١	%٩.٤
تحوز منها الهند على	١,٩٧٩	٢,٧٩٦	٣٤٦٩	٣,٨٨١	١,٩٠٢	%٢٥.٢
يحوز منها الشرق الأوسط على	١,٥٦٨	٤,١٥٠	٤,٢٣٨	٤,٢٦٥	٢,٦٩٧	%٣٩.٦
أفريقيا[٥]	٢,١٦٥	٢,١٧٧	٢,١٨١	٢,٢٠٤	٣٩	%٠.٦
أستراليسيا	٢,٣٦٦	٢,٣٦٦	٢,٣٦٦	٢,٣٦٦	-	%٠.٠
قدرة إنتاجية إضافية غير مخصصة[٧]	-	-	٢٩٥	٣٢٤	٣٢٤	
الإجمالي	**٥٣,١٠٨**	**٥٧,٣٣٦**	**٦٠,٨٨٩**	**٦٣,٢٣٨**	**١٠,١٣٠**	%٦.٠
النسبة المئوية % للتغيير	%٩.٣	%٨.٠	%٦.٢	%٣.٩		

المصدر: CRU Strategies

١. أمريكا الشمالية تشمل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.
٢. أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى تشمل الأرجنتين والبرازيل وترينيداد وتوباجو وفنزويلا.
٣. أوروبا تشمل أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية وروسيا وأوكرانيا. ٤. آسيا تشمل أذربيجان وأبوظبي والبحرين والصين ودبي والهند وإندونيسيا وإيران وكازاخستان واليابان وماليزيا وكوريا الشمالية وعمان وقطر وطاجاكستان وتركيا والمملكة العربية السعودية.
٥. أفريقيا تشمل الكاميرون ومصر وغانا وموزمبيق والنيجر وجنوب أفريقيا.
٦. أستراليسيا تشمل أستراليا ونيوزيلندا.
٧. تشمل تقديرات الطاقة الإنتاجية الإضافية التي لم يتم تخصيصها لمصاهر فردية بعد ٢٠١١.

الطلب

بحسب ما أورده الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي كما في ١٤ أكتوبر ٢٠١٠، من المتوقع أن يبلغ النمو في إجمالي الناتج المحلي العالمي بأسعار ثابتة بنسبة ٤.٨٪ في عام ٢٠١٠، و٤.٢ ٪ في عام ٢٠١١، و ٤.٥٪ في عام ٢٠١٢ و ٤.٦% في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، فإن هذا التعافي لن يكون على نفس المنوال في كافة المناطق، حيث يتوقع أن يتأخر العالم المتقدم في ذلك عن آسيا. وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان على تشغيل دورة المخزون وأسعار الموجودات المرتفعة لضمان سلاسة الانتقال بين التدابير المالية قصيرة الأجل التي يتم تنفيذها للتخفيف من حالة الركود والخطوات طويلة الأجل التي أتخذت لترسيخ الاقتصاد على المدى الطويل.

ومن المتوقع أن تواصل الاقتصاديات المتقدمة تحقيق نمو أكثر تقيداً مقارنةً بالعالم النامي، وبالأخص جزء كبير من آسيا. ورغم أن الاقتصاد بدأ يتعافى ويحقق نمواً بعد حالة الركود في الاقتصاديات الأكثر تقدمًا مثل أوروبا وأمريكا الشمالية، إلا أنه تأثر مجدداً بأزمة ديون اليونان، مما أثار مخاوف بشأن احتمال حدوث مشكلات مماثلة في البرتغال وإسبانيا وأيرلندا. ويعمل ارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية والمخاوف المتعلقة بمستقبل سوق الإسكان على تقييد النمو المتوقع.

تتوقع CRU Strategies أن ترتفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ٢.٢٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٣.٠٪ في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، تتوقع CRU Strategies أن تخضع الاقتصادات المتقدمة لنمو طلب معتدل حتى قوي طوال فترة التوقعات (٢٠١٠-٢٠١٣)، مما يثمر عن متوسط نمو في استهلاك الألمنيوم الأساسي نحو ٨٪ سنويًا. غير أن هذا النمو يحدث من مستويات قاعدية منخفضة بعد انخفاض الاستهلاك بشكل كبير خلال فترة الركود العالمي. ونتيجة لذلك، لن تشاهد العديد من الاقتصاديات المتقدمة مستويات استهلاك ألمنيوم تصل إلى ذروة ما قبل الأزمة حتى عام ٢٠١٣ أو بعده.

وعلى النقيض من ذلك، تُعد توقعات الاستهلاك أكثر إيجابية في المناطق النامية. تتوقع CRU Strategies أن يظل النمو الاقتصادي الآسيوي أعلى من ٥.٥٪ خلال هذه الفترة، مع توقع أن يتراوح نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات النامية الأخرى ما بين ٣.٣٪ و٩.٢٪. وتقود

الصين والهند معظم النمو في آسيا؛ لأنهما يواصلان التصنيع. ويمران بمرحلة تنمية اقتصادية تركز بشدة على المعادن، واستهلاك كميات متزايدة من الألمنيوم الأساسي لاستخدامه في قطاعات النقل والبناء والبنية التحتية. ويعد استهلاك الألمنيوم الأساسي في كلٍّ من الهند والصين مؤهلاً لينمو بنسبة تزيد على ٩٪ سنويًا خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣.

تعتبر الصين سوقًا مهمًا في الاستهلاك العالمي، ويتوقع أن تصل حصتها من الاستهلاك العالمي للألمنيوم الأساسي إلى ما يزيد على ٤٠٪ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣. وتتوقع CRU Strategies نمو الإنتاج الصناعي الصيني بنسبة ١٥.٧٪ في عام ٢٠١٠، وتراجعه إلى ١١.٢٪ بحلول عام ٢٠١٣. هذا النشاط سيضع الأساس للاستهلاك المتواصل لكميات كبيرة من الألمنيوم الأساسي في الصين، مما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك من ١٦.٧ مليون طن في عام ٢٠١٠ إلى ٢٢.٣ مليون طن بحلول عام ٢٠١٣.

وتستفيد البلدان الآسيوية الأخرى من التأثير غير المباشر للنمو الاقتصادي الصيني. وأظهرت كلٌّ من كوريا وتايوان وتايلاند نمو اقتصاديًا مطردًا. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو السنوي في استهلاك الألمنيوم الأساسي في آسيا ٩.١٪ سنويًا خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣.

وستشهد منطقة الشرق الأوسط هي الأخرى نموًا قويًا في استهلاك الألمنيوم الأساسي بنسبة ١٨.٢٪ سنويًا خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣، وذلك وفقًا لـCRU Strategies. ويرجع هذا إلى مستويات الدخول المرتفعة بشكل متواصل والنمو السكاني بما يدعم نمو الاستهلاك المحلي، فضلاً عن النمو في القدرة الإنتاجية على المعالجة النهائية للألمنيوم. وبالأخص، يجري إنشاء عدد من مصانع منتجات الألمنيوم شبه المكتملة بالتوازي مع قدرات الصهر الجديدة، على النحو المفصل في المناقشة الإقليمية لمنطقة مجلس التعاون الخليجي.

تعتقد CRU Strategies أنه على المستوى العالمي فإن قطاع النقل يجب أن يقود النمو في الطلب على المدى الطويل. ومن المتوقع أن يحصل الألمنيوم على حصة سوق أكبر في قطاع السيارات، وذلك نظرًا لأن الشركات المصنعة للسيارات تواصل البحث عن سبل جديدة لخفض الوزن، من أجل تحسين ترشيد استهلاك الوقود والحد من انبعاثات الكربون. تتوقع CRU Strategies أن تحقق نجاحاً أكبر في اكتساب حصة في سوق لوحات التعليق مقارنةً بالتطبيقات الهيكلية. ومن المنتظر أن يستمر الألمنيوم في تحقيق التقدم في جوانب أخرى من صناعة السيارات. كذلك فإن استهلاك الألمنيوم في القطاعات الأخرى لقطاع النقل ينبغي أن يبقى كبيراً على المدى الطويل. ومع ذلك، قد يفقد الألمنيوم حصة السوق أمام المواد المركبة في تصنيع الطائرات (من حيث النسبة المئوية للألمنيوم في تصنيع هيكل الطائرة)، ولكن مستوى معدلات البناء والنمو في الطائرات كبيرة الحجم سيحافظ على بقاء المعدلات الإجمالية قوية.

يبين الجدول التالي توقعات CRU Strategies لاستهلاك الألمنيوم الأساسي في مناطق مختلفة حول العالم.

الاستهلاك العالمي المتوقع للألمنيوم الأساسي، بالألف طن	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**التغير ١٣-٢٠١٠**	**معدل النمو السنوي المركب % ١٣-٢٠١٠**
أمريكا الشمالية[1]	٥,١٣٢	٥,٥١٤	٥,٨٧٢	٦,١٧٦	١,٠٤٤	%٦.٤
أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى	١,٥٥٩	١,٦٧٣	١,٧٨٩	١,٨٩٨	٣٣٩	%٦.٨
أوروبا[2]	٧,٢٣٤	٧,٥٤٩	٧,٩٦١	٨,٣٥٦	١,١٢٢	%٤.٩
آسيا[3]	٢٤,٩٧١	٢٧,٣٥٦	٢٩,٩١٨	٣٢,٤٦٨	٧,٤٩٧	%٩.١
تحوز منها الصين على	١٦,٦٩٧	١٨,٤٧٩	٢٠,٣٨٤	٢٢,٣١٦	٥,٦١٩	%١٠.٢
يحوز منها الشرق الأوسط على	١,٥٠٦	١,٦١٠	١,٧٦٥	١,٩٠٧	٤٠١	(%٨.٢)
أفريقيا	٥٦٥	٦١٣	٦٥٥	٧٠١	١٣٦	(%٧.٥)
أستراليسيا	٣٣٤	٣٤٤	٣٥٢	٣٦١	٢٧	(%٢.٦)
الإجمالي	**٣٩,٧٩٥**	**٤٣,٠٤٩**	**٤٦,٥٤٧**	**٤٩,٩٦٠**	**١٠,١٦٥**	**(%٧.٩)**
النسبة المئوية % للتغيير	%١٦.٠	%٨.٢	%٨.١	%٧.٣		

المصدر: CRU Strategies

١. يشمل المكسيك.
٢. يشمل كلاً من أوروبا الشرقية والغربية وروسيا وأوكرانيا.
٣. يشمل الشرق الأوسط (بما في ذلك إيران) وكوريا الشمالية والصين وأذربيجان وطاجاكستان وكازاخستان

توازن السوق

يلخص الجدول التالي توقعات CRU Strategies للاستهلاك والإنتاج العالميين من الألمنيوم الأساسي وما ينتج عنهما من توازن ضمني للسوق. علاوة على أنه يعرض سعة الصهر العالمية واستخدامها، إضافة إلى استخدام السعة المعدَّلة. وهذا العنصر الأخير يتم حسابه بطرح الجزء الذي تعتبره CRU Strategies معطلاً ولن تتم إعادة تشغيله على الأرجح من إجمالي السعة العالمية، ثم مقارنة هذا بالإنتاج.

ويفسر الجدول ما ذهبت إليه CRU Strategies بأن العرض يفوق الطلب في السوق. ومع ذلك، تتوقع CRU Strategies أن ينخفض الفائض بسبب انتعاش الطلب العالمي في فترة الخروج البطيء من الركود الاقتصادي حتى يتجاوز الاستهلاك معدل الإنتاج في عام ٢٠١٣. وتشير التوقعات إلى أن استخدام السعة سيظل أقل من ٨٠٪ في فترة التوقعات، ولكن مع ضبط هذه النسبة لاستيعاب السعة التي تعتقد CRU Strategies أنها معطلة، فإن الاستخدام المتوقع سيبلغ ما بين ٨١% و٨٤%.

توازن سوق الألمنيوم الأساسي واستغلال القدرات الإنتاجية، بالألف طن	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**
الاستهلاك العالمي	٣٤,٢٩٢	٣٩,٧٩٦	٤٣,٠٤٨	٤٦,٥٤٧	٤٩,٩٥٩
الإنتاج العالمي	٣٧,٦٦٩	٤٢,٤٨٥	٤٤,٤٥٦	٤٧,٣٩٣	٥٠,٢١٢
توازن السوق العالمي	٣,٣٧٧	٢,٦٩٠	١,٤٠٨	٨٤٧	٢٥٤
القدرة الإنتاجية العالمية	٤٨,٦١٨	٥٣,١٢٠	٥٧,٣٣٩	٦٠,٨٨٩	٦٣,٢٣٨
استغلال القدرة الإنتاجية العالمية	%٧٧.٥	%٨٠.٠	%٧٧.٥	%٧٧.٨	%٧٩.٤
القدرة الإنتاجية العالمية الخاملة[1]	٢,٣٠٠	٢,٥٥٠	٢,٨٣٢	٣,١١٥	٣,٤٣٥
استغلال القدرة الإنتاجية العالمية المُعدَّلة	%٨١.٣	%٨٤.٠	%٨١.٦	%٨٢.٠	%٨٤.٠

المصدر: CRU Strategies
١-وجهة نظر CRU في القدرة الإنتاجية التي لم يتم تفكيكها لكن من المرجح أن تظل غير اقتصادية بما لا يتيح إعادة تنشيطها.

السعر

بلغ متوسط سعر الألمنيوم ببورصة لندن للمعادن خلال فترة الثلاثة أشهر للربع الأول من عام ٢٠١٠ نحو ٢,١٩٦ دولار أمريكي للطن. وفي مطلع الربع الثاني، واصل سعر الألمنيوم الارتفاع ليصل إلى ما دون ٢,٥٠٠ دولار أمريكي بقليل للطن، ولكن منذ منتصف أبريل، أدت الشكوك المتزايدة في الاقتصادي الكلي في أعقاب المخاوف من هشاشة الاقتصاديات الأوروبية إلى هبوط الأسعار. ونتيجة لذلك، تحرك سعر الألمنيوم خلال ثلاثة أشهر في نطاق ١,٨٥٠ و٢,٠٠٠ دولار أمريكي للطن في يونيو عام ٢٠١٠، وبلغ متوسط قدره ١,٩٦١ دولار أمريكي للطن في الربع الثاني من عام ٢٠١٠.

ومن المتوقع زيادة توافر المعادن والشكوك بشأن التوقعات الاقتصادية الفورية لتؤثر على أسعار الألمنيوم على المدى القصير. ومع ذلك، تتوقع CRU Strategies تحسن توقعات الاقتصاد الكلي على مدار السنة، وتبدو توقعات الطلب لعام ٢٠١٠ أكثر حزمًا حيث سيتعافى في أنحاء العالم باستثناء الصين في الربع الثاني. وتؤدي دلائل إعادة التخزين في بلدان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ونقص معادن الخردة المتوفرة إلى التحول إلى المعادن الأساسية نتيجة لذلك. ومع ذلك، فإن احتمالات الإنتاج القوية في كلٍّ من الصين والدول الأخرى من شأنها أن تخفف احتمالات ارتفاع سعر الألمنيوم. وستتأثر الأسعار بالضغوط، نظرًا لارتفاع إنتاج المصاهر الأساسية في الشرق الأوسط والهند طوال عام ٢٠١٠، مما يضيف أكثر من ١ مليون طن إلى العرض في السوق. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى هدوء السوق الفورية بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٠ مع دخول الطلب في

الانخفاضات الموسمية. ونتيجة لذلك، تتوقع CRU Strategies أن تواصل الأسعار انخفاضها في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ مقارنةً بالأسعار الأعلى التي شهدها النصف الأول من العام، بالإضافة إلى سعر بورصة لندن للمعادن لمدة ٣ أشهر بمتوسط ٢,٠٧٥ دولار أمريكي للطن في هذا العام.

وتتوقع CRU Strategies أن تنخفض أسعار ٢٠١١ إلى ما دون مستويات ٢٠١٠، حيث سينخفض السعر في فترة الثلاثة أشهر إلى ٢٠٤٥ دولار أمريكي للطن، لكن الأسعار ستحظى بدعم من أنشطة التخزين وتكاليف أعمال المصاهر الأساسية.

وهناك عامل جديد يمكنه أن يؤثر على ميول السوق وأسعاره في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ ألا وهو التقديم المحتمل لصناديق المؤشرات المتداولة المدعومة بالمعادن (ETF). في حالة تقديم صندوق مؤشرات متداولة، فسيقلل ذلك من تراكم المخزون وسيؤدي إلى تحسين معنويات المستثمرين وسيساعد على ارتفاع الأسعار. ومن وجهة نظر CRU Strategies، سيمثل هذا وسيلة أخرى للاستثمار تحل محل العوائد المنخفضة الناتجة عن صفقات المخازن، ولذلك سيتم نقل المعادن في الواقع من نظام تداول إلى آخر، وسيغطي ذلك على العرض الزائد في السوق.

بعد عام ٢٠١١، تتوقع CRU Strategies انتعاش الأسعار في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣؛ حيث ستبلغ ٢٢٤٠ دولار أمريكي للطن بنهاية عام ٢٠١٣. وسيكون هذا استجابةً لارتفاع مستويات الاستهلاك، بالإضافة إلى تحسن ثقة المستهلكين وانخفاض مستويات المخزون.

يعرض الجدول التالي توقعات CRU Strategies لأسعار الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن حتى ٢٠١٣.

توقعات سعر الألمنيوم ببورصة لندن للمعادن الأسعار الاسمية	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**
النقد (دولار أمريكي/الطن)	١,٦٦٧	٢,٠٤٤	٢,٠٢٣	٢,١٢٠	٢,٢٢٠
ثلاثة أشهر (دولار أمريكي/الطن) أسعار ٢٠١٠ الفعلية	١,٧٠١	٢,٠٧٥	٢,٠٤٥	٢,١٤٠	٢,٢٤٠
ثلاثة أشهر (دولار أمريكي/الطن)	١,٧١١	٢,٠٧٥	٢,٠١١	٢,٠٧٢	٢,١٣١

المصدر: CRU Strategies،
بورصة لندن للمعادن.

التوقعات طويلة الأجل

هناك عدد من التطورات الهيكلية التي من المتوقع أن تشكل صناعة الألمنيوم على المدى الطويل، ويمكن اعتبارها فرصًا طويلة الأجل للمنتج الحالي.

الطلب

هيمن النمو في الصين على هذه الصناعة على مدى العقد الماضي، ولا يزال هذا البلد يعرض إمكانيات هائلة لنمو أكبر على طلب الألمنيوم. كما تعرض بلدان أخرى، خاصةً الهند، إمكانية نمو قوي بشكل خاص. يشكل الهند فرصة كبيرة لصناعة الألمنيوم، وذلك بفضل العدد المتزايد للسكان الذي يُتوقع أن يعيش في ظروف المعيشة الحضرية (يتوقع أن يرتفع من ٢٨٦ مليون في الوقت الحالي إلى ٥٧٥ مليون بحلول عام ٢٠٣٠، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

وتشجع أسعار الطاقة المرتفعة واللوائح الأكثر صرامة المفروضة على انبعاثات الكربون على تخفيف وزن المركبة في قطاع السيارات، مما قد يمثل فرصة جذابة لاستبدال الصلب بالألمنيوم. والاتجاه نحو الاستبدال أصبح ممارساً بالفعل: وفقًا لجمعية الألمنيوم، قُدِّر متوسط محتوى الألمنيوم في السيارات في أمريكا الشمالية في عام ٢٠٠٩ بـ ١٤٨ كيلو جرام، بزيادة تصل إلى ٢٠٪ مقارنة بمتوسط المحتوى البالغ ١٢٣ كيلو جرام في عام ٢٠٠٢. وقد ازداد متوسط محتوى الألمنيوم بنسبة ٢٥ ٪ في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة نفسها.

ومع ذلك، يمكن أن تشكل أسعار الطاقة المرتفعة هيكليًا بعض المخاطر السلبية. ففي حالة زيادة أسعار الطاقة بشكل كبير يؤدي إلى "تدمير الطلب" في الاقتصاد الأوسع، فقد يؤثر هذا على معدلات النمو في استهلاك الألمنيوم على المدى الطويل. وتخضع بعض أسعار المدخلات (على سبيل المثال، منتجات الكربون وشحن المواد الخام) لأسعار الطاقة بدرجة كبيرة.

وبصفة أعم، من الممكن أن تؤدي حالات التقدم في المواد المنافسة للألمنيوم، مثل البلاستيك والمواد المركبة، إلى مزيد من الاستبدال بعيدًا عن الألمنيوم مقارنةً بالمتوقع على المدى الطويل: فعلى سبيل المثال، إذا سمحت حالات التقدم التكنولوجي بالاستخدام الواسع النطاق للمواد المركبة في صناعات السيارات والطائرات.

توافر الطاقة منخفضة التكلفة

هناك احتمال بزيادة تدريجية في تكاليف الطاقة المستقبلية و/أو ضرائب الكربون. وتواجه المصاهر ومصافي التكرير منافسة على مصادر الطاقة و/أو اللوائح البيئية، بما في ذلك سياسات الحد من انبعاثات الكربون. ومنذ بداية نظام الاتحاد الأوروبي لتداول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عام ٢٠٠٥، ناقشت بلدان أخرى تنفيذ برامج مماثلة. وسيعمل الطرح الأوسع للوائح الحد من انبعاثات الكربون على زيادة قاعدة التكاليف في بعض البلدان. أما مقدار التحول الهيكلي التصاعدي الذي سيسببه هذا الطرح على مدى تطبيقه في المناطق المحتملة لظهور سعة الصهر جديدة، مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وروسيا. ومع ذلك، حتى لو تجنبت هذه المناطق ضرائب أو قيود الكربون، فمن المتوقع أن يظهر طلب متزايد على سعة جديدة لتحل محل السعة التي ستصبح غير اقتصادية في أماكن، مثل أوروبا، حيث تم تطبيق برامج الحدود القصوى والتجارة.

قد لا تكون فرص استغلال موارد الطاقة في بعض المناطق وفيرة مثلما كانت في الماضي القريب. فعلى سبيل المثال، كان الاتجاه السياسي في منطقة الشرق الأوسط هو الاستثمار في الصناعات التي تستهلك الطاقة بكثافة، ثم الاستثمار في الوقت المناسب في العمليات النهائية كإنتاج منتجات الألمنيوم شبه المكتملة من أجل إنشاء تجمعات إقليمية من قوة التصنيع. وبعد مرور خمس سنوات، ليس من الواضح ما إذا كانت الدول المنتجة الرئيسية للغاز، مثل قطر وإيران وأبوظبي، ستواصل الاستثمار في مصاهر الألمنيوم لتنويع قاعدتها الصناعية. وتشمل البدائل بيع الغاز الطبيعي المسال بأسعار مرتفعة محتملة أو الاستثمار في معادن ومواد كيميائية أخرى تستهلك الطاقة بكثافة.

وقد تؤدي معدلات التصنيع والتحضر المتواصلة القوية إلى ضغط أكبر على موارد الطاقة في الصين، مما يتيح فرص استيراد أمام الموردين غير الصينيين. وتؤثر أسعار الطاقة المرتفعة على المصاهر المحلية بشكل مباشر (من خلال تكاليف الطاقة) وغير مباشر (من خلال تكلفة المواد الخام، مثل الألومينا والمواد الكربونية المنتجة محليًا، فضلاً عن تكاليف الشحن)، مما يجعلها أقل قدرة على المنافسة ضد الواردات. وعلاوةً على ذلك، فإن الحكومة الصينية من المرجح أن تواصل سياستها لاحتواء تطوير صناعة الألمنيوم على المدى الطويل.

موارد البوكسيت

من الممكن أن يعمل نقص البوكسيت المتوفر لمصافي التكرير الصينية بمثابة المعوق الأخطر في قطاع الألومينا الصيني. وهناك شكوك كثيرة حول الاستدامة طويلة الأجل لإمدادات البوكسيت من إندونيسيا، بما في ذلك إمكانية أن توقف الحكومة الإندونيسية صادرات البوكسيت من أجل تعزيز صناعة الألمنيوم المحلية. وبالمثل، هناك مخاوف بشأن فترة بقاء إمدادات البوكسيت المحلية. وما لم يتم اكتشاف موارد صينية رئيسية جديدة، سيمثل توافر وتكلفة البوكسيت بشكل متزايد عقبة أمام دخول مشاركين جدد ويقيد الفرص المحتملة لتوسع العمليات الحالية. ومن المرجح أن يمارس هذا ضغطًا هيكليًا تصاعديًا على التكلفة الهامشية طويلة الأجل للألومينا ومن ثم التكلفة الهامشية طويلة الأجل للألمنيوم.

خارج الصين، هناك أيضًا احتمال لحدوث انخفاض عام في درجات البوكسيت. نظرًا لبلوغ العمليات الحالية نهاية حياة المناجم الخاصة بها، فإنه يجري عموماً استبدالها بالرواسب التي كانت في السابق خياراً غير جذاب للتعدين بسبب ارتفاع التكاليف. ويرجع ذلك إلى حقيقة أنها تحتوي على مواد ذات درجة منخفضة و/أو تقع في مناطق يصعب الوصول إليها.

التكنولوجيا

في عملية الصهر، ستعمل التحسينات المتواصلة الهادفة إلى زيادة قوة التيار الكهربائي للخلايا على تحسين إنتاجية المعادن وخفض التكاليف التشغيلية. ويُعتقد أن إدخال تكنولوجيا الأنود الخامل يمكنه أن يقلل من التكلفة الهامشية على المدى الطويل بنسبة تصل إلى ١٠ حتى ٣٠٪. ومع ذلك، لا تزال هناك مشكلات عديدة فيما يتعلق بالمواد، والتشغيل، والتصميم، والتصنيع، ونقاء المعدن، ومدخرات الطاقة، والإنتاجية تحتاج إلى حل كامل قبل أن تصل الأنودات الخاملة إلى الاستغلال التجاري الكامل.

وقد تنشأ مخاطر سلبية محتملة بالنسبة لأسعار الألمنيوم الأساسي على المدى الطويل في حالة عمل المنتجين الصينيين على زيادة تصدير التكنولوجيا إلى البلدان التي من شأنها أن توفر لهم فرص الحصول على طاقة أرخص، مثل إندونيسيا، وإيران، والمملكة العربية السعودية، وأجزاء من أفريقيا. ومن ثمَّ فإن توليفة الطاقة منخفضة التكلفة والتكنولوجيا الصينية وأساليب الإنشاء منخفضة التكلفة يمكن أن تقلل من التكلفة الهامشية على المدى الطويل للألمنيوم الأساسي.

بيئة الاقتصاد الكلي في البحرين

نظرة عامة

تتألف البحرين من حوالي ٤٠ جزيرة وتبلغ مساحتها الإجمالية ما يزيد قليلاً عن ٧٠٠ كيلومتر مربع في الخليج العربي. وتبعد الجزر مسافة ٢٤ كم من الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية و٢٨ كم من دولة قطر. وتشكل أكبر الجزر، وهي جزيرة البحرين، حوالي ٩١.٣% من إجمالي مساحة البحرين. وتقع العاصمة، المنامة، في جزيرة البحرين.

وتستفيد البحرين من عدد من الخصائص التي تعزز سمعتها كبيئة مفضلة للأعمال التجارية. وتملك البحرين تاريخاً سياسياً واقتصادياً طويلاً وثابتاً؛ و٧٠% من العاملين في القطاع المالي (أضخم قطاع فردي من حيث نسبة الإسهام في إجمالي الناتج المحلي) هم مواطنون محليون (بما يبرهن على عدم اعتمادها على الحاجة لجذب عاملين أجانب من الخارج)؛ وتتسم تكلفة مزاولة الأعمال التجارية في البحرين بأنها منخفضة نسبياً مقارنة بالبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وتتميز الدولة بصناعات الخدمات المصرفية للشركات، والتأمين وإعادة التأمين، وإدارة الصناديق القوية (بما في ذلك الصناعات الملحقة بها، مثل شركات تدقيق الحسابات)؛ وإطار عمل قانوني وتنظيمي قوي وفعال يخضع للتنظيم بواسطة مصرف البحرين المركزي (والذي يقوم بدور مزدوج كجهة التنظيم الوحيدة في البحرين والمصرف المركزي).

وينعكس الاستقرار الاقتصادي النسبي للبحرين في النهوض التاريخي الثابت عموماً في تصنيفها السيادي من قبل مؤسسات التصنيف الدولية. وفي ديسمبر ٢٠٠٩، أعادت وكالات التصنيف العالمية مثل ستاندرد آند بورز وفيتش التأكيد على نظرتهم المستقبلية بشأن الدين السيادي طويل الأجل بالعملة الأجنبية للبحرين وذلك بمنحه التصنيف أ (مستقر). ومنحت الوكالات نفسها التصنيف أ (مستقر) للدين السيادي طويل الأجل بالعملة المحلية للبحرين.

وقد بدأ تحول البحرين إلى اقتصاد ديناميكي كما نراه اليوم في أواخر الستينيات عندما شرعت الحكومة، في مسعى لخفض اعتماد البلد على مصادر النفط والغاز المحدودة والذي اقترن مع التذبذب في أسعار النفط، في تطبيق إستراتيجية تنويع اقتصادي. وكجزء من إستراتيجية التنويع، أدخلت الحكومة إنتاج الألمنيوم وكذلك القطاعات الموجهة إلى الخدمات مثل السياحة والأنشطة المصرفية والتي تمثل جمعيها أهمية بالغة للاقتصاد الكلي للبلد اليوم. علاوة على ذلك، فهي تمثل بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي في الخليج العربي مركزاً تجارياً طبيعياً.

ولا يعمل الموقع الجغرافي للبحرين بمثابة محور إقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي فحسب، وإنما لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً. واليوم، تتمتع الدولة باقتصاد إقليمي ذي تنوع واسع. وقد طورت القوانين واللوائح والبنية التحتية بما يخدم هذا الهدف. وبالاعتماد على النفط كوقود لإستراتيجية التنويع الاقتصادي الخاصة بها، فإن البحرين في طريقها لتصبح محوراً دولياً للمال والأعمال. وفي تقريرها المعنون "أفضل مراكز الأعمال التجارية في ٢٠٠٩"، صنفت فوربس البحرين كرقم واحد في منطقة مجلس التعاون الخليجي.

تركيب الاقتصاد

تتمتع البحرين باقتصاد قوي ومتنوع. ورغم أن النفط يلعب دوراً مهماً في اقتصاد البحرين، فهي تملك كذلك صناعة خدمات مالية تكتسب أهمية متزايدة، حيث تمثل مركزاً مالياً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعد قطاعات تكرير النفط وإنتاج الألمنيوم والسياحة من المساهمين البارزين في إجمالي الناتج المحلي للدولة.

إجمالي الناتج المحلي

في الأعوام الأخيرة، كان قطاع الخدمات المالية هو أكبر مساهم فردي في إجمالي الناتج المحلي البحريني، بما يعكس النمو المرتفع للغاية الذي شهده هذا القطاع. وقد حل قطاع الخدمات المالية محل قطاع النفط والغاز الذي كان القطاع الرائد حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبأسعار ٢٠٠١ الثابتة، ساهم قطاع الخدمات المالية بنسبة ٢٥.١% من إجمالي الناتج المحلي البحريني في عام ٢٠٠٥، ونسبة ٢٦.٦% في عام ٢٠٠٦، ونسبة ٢٦.٨% في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٨، ساهم قطاع الخدمات المالية بنسبة ٢٦.٦% من إجمالي الناتج المحلي الفعلي البحريني، رغم التراجع في الأسواق المالية العالمية.

ويوضح الجدول التالي إجمالي الناتج المحلي البحريني للفترات المبينة كرقم إجمالي وعلى أساس نصيب الفرد، وكذلك بالأسعار الحالية والأسعار الثابتة في ٢٠٠١ للفترات المبينة:

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧	*٢٠٠٨	*٢٠٠٩
الإجمالي					
بالأسعار الحالية (مليون دولار أمريكي) [1]	١٣,٤٥٩	١٥,٨٥٢	١٨,٤٧٢	٢٢,١٥١	١٩,٣١٩
بأسعار عام ٢٠٠١ الثابتة (مليون دولار أمريكي)	١٠,٢٤٧	١٠,٩٢٨	١١,٨٤٥	١٢,٥٩٢	١٢,٩٨٣
النسبة المئوية للتغير خلال الفترة السابقة (بأسعار ٢٠٠١ الثابتة)	٧.٩	٦.٦	٨.٤	٦.٣	٣.١

لكل فرد[٢]					
بالأسعار الحالية (مليون دولار أمريكي)	١٥,١٤٤	١٦,٥٠٥	١٧,٧٧٤	*٢٠,٠١٩	*١٧,٤٥٩
بأسعار عام ٢٠٠١ الثابتة (مليون دولار أمريكي)	١١,٥٢٩	١١,٣٧٩	١١,٣٩٧	*١١,٣٨٠	*١١,٧٣٣

المصدر: وزارة المالية

*استناداً إلى بيانات التعداد السكاني في ٢٠٠٨

١ على أساس معدل الصرف الثابت ٠.٣٧٦ دينار بحريني = ١.٠٠ دولار أمريكي.
٢ بافتراض تعداد إجمالي لسكان البحرين يبلغ ٨٨٨.٨٢٤ في عام ٢٠٠٥، و٩٦٠.٤٢٥ في عام ٢٠٠٦، و١.٠٣٩.٢٩٧ في عام ٢٠٠٧، و١.١٠٦.٥٠٩ في عام ٢٠٠٨.

القطاعات الرئيسية في الاقتصاد

يوضح الجدول أدناه إجمالي الناتج المحلي البحريني حسب النشاط الاقتصادي بأسعار ٢٠٠١ الثابتة وحسب النسبة المئوية التي يسهم بها كل قطاع في الفترات المبنية:

	٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	(مليون دولار أمريكي)[١]	*(%)*	*(مليون دولار أمريكي)*	*(%)*	*(مليون دولار أمريكي)*	*(%)*	*(مليون دولار أمريكي)*	*(%)*	*(مليون دولار أمريكي)*	*(%)*
المؤسسات غير المالية	٧,٢٨٩.٨٧	٧١.١٤	٨,٠٥٥.١٦	٧٣.٧١	٨,٦٨٢.٧١	٧٣.٣١	٩,١٩١.٣٨	٧٣.٠٠	٩,٠١١.٢٥	٦٩.٤١
الزراعة والصيد	٦١.٨٦	٠.٦٠	٥٧.٣١	٠.٥٢	٧٣.٧٠	٠.٦٢	٧٥.٢١	٠.٦٠	٧٧.٤٥	٠.٦٠
التعدين واستغلال المحاجر	١,٦٤٣.٥٦	١٦.٠٤	١,٦٤٣.٣٥	١٥.٠٤	١,٦٩٠.٠٨	١٤.٢٧	١,٦٩٠.٢٩	١٣.٤٢	١,٧١٨.٦٧	١٣.٢٤
(١) خام النفط والغاز الطبيعي	١,٦٠١.٦٠	١٥.٦٣	١,٥٨٤.٩٥	١٤.٥٠	١,٦٠٢.٧١	١٣.٥٣	١,٦٠٩.٢٦	١٢.٧٨	١,٦٠٤.٨٩	١٢.٣٦
(٢) استغلال المحاجر	٤١.٩٧	٠.٤١	٥٨.٤٠	٠.٥٣	٨٧.٣٧	٠.٧٤	١٢٨.٩١	١.٠٢	١١٣.٧٨	٠.٨٨
التصنيع	١,٥٣١.٤١	١٤.٩٥	١,٧٦٤.١٥	١٦.١٤	١,٨٧٨.٩٦	١٥.٨٦	٢,٠١٥.٦٦	١٦.٠١	١,٩٨٩.١٠	١٥.٣٢
الكهرباء والماء	١٤٨.٥٩	١.٤٥	١٦٢.٢٩	١.٤٨	١٧٧.٣٧	١.٥٠	١٩٣.٨٣	١.٥٤	٢٠٢.١٥	١.٥٦
التعمير	٥٥٤.٤٩	٥.٤١	٦٧٤.٥٢	٦.١٧	٨٣٤.١٢	٧.٠٤	٩٠٤.٦٨	٧.١٨	٧٣١.٠٩	٥.٦٣
التجارة	٨٦٨.٢٧	٨.٤٧	٩٠٩.٨٤	٨.٣٣	٩٤٩.٦٥	٨.٠٢	٩٨٣.٨٨	٧.٨١	٨٨٢.٧٩	٦.٨٠
الفنادق والمطاعم	٢٦١.٥٢	٢.٥٥	٣٠٨.٠١	٢.٨٢	٣٤٩.٦٥	٢.٩٥	٣٧٨.١١	٣.٠٠	٤١٦.٦٥	٣.٢١
النقل والاتصالات	٨٣٧.٥٠	٨.١٧	٩٤٢.٧٩	٨.٦٣	١,٠٠١.٠٦	٨.٤٥	١,٠٢٧.٧٧	٨.١٦	١,١٤٣.٢٢	٨.٨١
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٤٤٠.٤٣	٤.٣٠	٥١٠.١١	٤.٧	٥٧٣.٦٧	٤.٨	٦٣٢.٧١	٥.٠٢	٧١٧.٥٥	٥.٥٣
الأنشطة العقارية وأنشطة الأعمال التجارية	٩٤٢.١٠	٩.١٩	١,٠٨٢.٧٤	٩.٩١	١,١٥٤.٣٩	٩.٧٥	١,٢٤١.٤١	٩.٨٦	١,١٣٢.٤٧	٨.٧٢
الشركات المالية	٢,٥٧٤.٧٣	٢٥.١٣	٢,٩٠٢.١٥	٢٦.٥٦	٣,١٧٠.٧٧	٢٦.٧٧	٣,٣٤٧.٧٩	٢٦.٥٩	٣,٢٤٦.٠٦	٢٥.٠٠
المؤسسات المالية	٦٨٣.٣٨	٦.٦٧	٨٨٣.٣٥	٨.٠٨	١,٠٠٤.٠٢	٨.٤٨	١,١١٨.١١	٨.٨٨	١,١٩٢.١٠	٩.١٨
المؤسسات المالية الخارجية	١,٣٢٣.١٦	١٢.٩١	١,٣٧٩.٢٠	١٢.٦٢	١,٤٢٢.٥٠	١٢.٠١	١,٤٥٨.٦٤	١١.٥٨	١,٢٦٢.٨٥	٩.٧٣
التأمين	٥٦٨.١٦	٥.٥٤	٦٣٩.٦٠	٥.٨٥	٧٤٤.٢٦	٦.٢٨	٧٧١.٠٤	٦.١٢	٧٩١.١٢	٦.٠٩
الخدمات الحكومية	١,٥٠١.١٧	١٤.٦٥	١,٥٥٨.٩٦	١٤.٢٧	١,٦٧٧.٣٤	١٤.١٦	١,٨٣٣.٠٣	١٤.٥٦	١,٩٢٣.٠٦	١٤.٨١
الخدمات التعليمية الحكومية	٣٧٥.٨٠	٣.٦٧	٣٩٢.٦١	٣.٥٩	٤١٢.١٠	٣.٤٨	٤٥١.٠٦	٣.٥٨	٤٨٣.٣٠	٣.٧٢
الخدمات الصحية الحكومية	١٧٢.٠٧	١.٦٨	١٩٠.٦٩	١.٧٤	٢١١.٥٧	١.٧٩	٢٣١.٣٣	١.٨٤	٢٤٦.٣٦	١.٩٠
خدمات حكومية أخرى	٩٥٣.٣٢	٩.٣٠	٩٧٥.٦٦	٨.٩٣	١,٠٥٣.٦٧	٨.٩٠	١,١٥٠.٦٦	٩.١٤	١,١٩٣.٤٠	٩.١٩
المؤسسات الربحية الخاصة غير المعتادة العاملة	١٣.٤٣	٠.١٣	١٥.١٩	٠.١٤	١٥.٢٧	٠.١٣	١٧.٠٢	٠.١٤	١٨.١٩	٠.١٤
المنازل المشتملة على أفراد عاملين	٥٨.١٦	٠.٥٧	٨٢.١٨	٠.٧٥	١١٢.٦٣	٠.٩٥	١١٥.٩٨	٠.٩٢	١٣٢.٥٥	١.٠٢
مخصوماً منه خدمات الوساطة المالية مقاسة بشكل غير مباشر[٢]	-١٣٣٢.٥٣	-١٣.٠	-١,٨٤٥.٩٦	-١٦.٨٩	-١٩٩٠.١٦	-١٦.٨٠	-٢,١٢٠.٧٤	(١٦.٨٤)	(١,٥٠٠.٢٧)	(١١.٥٦)
أسعار المنتجين في إجمالي الناتج المحلي	١٠,١٠٤.٨٧	٩٨.٦١	١٠,٧٦٧.٦٦	٩٨.٥٣	١١,٦٦٨.٥٦	٩٨.٥١	١٢,٣٨٤.٦٣	٩٨.٣٥	١٢,٨٣٠.٨٢	٩٨.٨٣

رسوم الاستيراد	١٤١.٩٧	١.٣٩	١٦٠.٧٢	١.٤٧	١٧٦.٠٤	١.٤٩	٢٠٧.١٨	١.٦٥	١٥١.٩٩	١.١٧
إجمالي الناتج المحلي	١٠,٢٤٦.٨٤	١٠٠	١٠,٩٢٨.٣٨	١٠٠	١١,٨٤٤.٦٠	١٠٠	١٢,٥٩١.٧٨	١٠٠.٠٠	١٢,٩٨٢.٧٩	١٠٠.٠

المصدر: وزارة المالية والجهاز المركزي للمعلومات
١. على أساس سعر التحويل ٠.٣٧٦ دينار بحريني = ١.٠٠ دولار أمريكي.
٢. رقم تسوية يرتبط بقيمة الخدمات المالية المقدمة بواسطة المصارف خالصة التكاليف غير المباشرة

التضخم

يحافظ مصرف البحرين المركزي على ثبات سعر الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي، وهو ما وفر الاستقرار على مدار الأعوام وأثمر عن جعل التضخم منخفض نسبياً. ولأن البحرين لا تمتلك إنتاج محلي كبير، فإن معدلات التضخم تتأثر بتكلفة الواردات. وقد ساهم خفض التعريفات الجمركية في البحرين عقب تنسيق معدلات التعريفات الجمركية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في مستويات التضخم المنخفضة التي شهدتها البحرين منذ عام ١٩٩٨. ومع ذلك، ففي الجزء الأخير من عام ٢٠٠٨ لوحظ ضغط تضخمي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك البحرين نتيجة الهبوط الشديد في قيمة الدولار الأمريكي.

ويوضح الجدول التالي مؤشر أسعار المستهلك والتضخم لكل عام من الأعوام الخمسة المدرجة أدناه:

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
مؤشر أسعار المستهلك ("CPI")					
(2006 = 100)	٩٨.٠	١٠٠.٠	١٠٣.٣	١٠٦.٩	١٠٩.٩
التضخم (%)	٢.٦	٢.١	٣.٣	٣.٥	٢.٨

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات

قامت الحكومة بتحديث أوزان سلة المستهلك مع اعتبار العام ٢٠٠٦ العام الأساسي الجديد. وتبعاً لذلك، حافظت البحرين على نمو اقتصادي قوي في بيئة ذات تضخم منخفض نسبياً حسب ما يشير إليه مؤشر أسعار المستهلك. هذا الانخفاض في معدل التضخم في عام ٢٠٠٩، جاء نتيجة للانخفاض في أسعار السلع وارتفاع أسعار الغذاء نتيجة الأزمة المالية العالمية.

تجمع بيانات التضخم ويتم حسابها على أساس شهري بواسطة الجهاز المركزي للمعلومات.

الإدارة والحوكمة

بموجب قانون الشركات التجارية البحريني وعقد التأسيس والنظام الأساسي الذي سيحكم الشركة لدى تحويلها إلى شركة مساهمة عامة، فإن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هما المسؤولان عن تيسير الأعمال التجارية. ولا يوجد أي تضاربات محتملة في المصلحة بين أي واجبات للشركة من جانب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وبين مصالحهم الخاصة.

مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة الجهة التشاورية المسئولة عن تحديد اتجاه عمليات الأعمال التجارية بالشركة، بما في ذلك إستراتيجيتها طويلة الأجل. ويتألف مجلس إدارة الشركة من عشرة أعضاء. للاطلاع على معلومات إضافية بشأن انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة، راجع "بيان رأس المال – انتخاب أعضاء مجلس الإدارة".

وتعقد اجتماعات مجلس إدارة الشركة بصفة ربع سنوية على الأقل، أو بشكل أكثر تكراراً، حسبما تقتضي الضرورة. وبمقتضى قانون الشركات التجارية البحريني وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، فإن قرارات مجلس الإدارة تتم من خلال التصويت بالإيجاب بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين في الاجتماع.

وبموجب قانون الشركات التجارية البحريني، يحظر على أي عضو في مجلس الإدارة التصويت في أي اجتماع أو المشاركة في أي عملية أو نشاط أعمال تجارية في حالة وجود تعارض بين مصالحه الشخصية ومصالح الشركة. لا تملك الشركة أي عقود عمل مع أي عضو في مجلس الإدارة تنص على أية مزايا لدى إنهاء التوظيف.

عضوية مجلس الإدارة

يعرض الجدول التالي الأعضاء الحاليين في مجلس إدارة الشركة وأعمارهم ومناصبهم وتواريخ انتخابهم:

الاسم	العمر	المنصب	تاريخ أول تعيين	تاريخ انتهاء المدة الحالية
السيد محمود هاشم الكوهجي	٥٢	رئيس مجلس الإدارة	٢٠٠٦	٢٧ أبريل ٢٠١١
السيد فوزي أحمد كانو	٦٢	عضو	٢٠٠٦	٢٧ أبريل ٢٠١١
الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة	٣٥	عضو	٢٠٠٥	٢٧ أبريل ٢٠١١
السيد أسامة محمد العريض	٤٧	عضو	٢٠٠٦	٢٧ أبريل ٢٠١١
السيد ديفيد مين	٦٤	عضو	٢٠٠٥	٢٧ أبريل ٢٠١١
السيد يوسف تقي	٤٨	عضو	٢٠٠٨	٢٧ أبريل ٢٠١١
السيد مطلق المريشد	٥٣	عضو	٢٠٠٣	١ مايو ٢٠١٢
السيد عبد العزيز سليمان الحميد	٥١	عضو	٢٠٠٩	٣١ مارس ٢٠١٢
السيد حمود التويجري	٤٧	عضو	٢٠٠٨	٢٦ مارس ٢٠١١

عنوان العمل لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المدرجين في الجدول أعلاه هو: شارع الملك حمد، منطقة عسكر الصناعية، ص. ب. ٥٧٠، المنامة، مملكة البحرين. وفيما يلي سيرة ذاتية موجزة لأعضاء مجلس إدارة الشركة:

محمود هاشم الكوهجي. يمتلك السيد الكوهجي خبرة تربو على ٣٤ عاماً من العمل في عدد كبير من قطاعات الصناعة. ففي عام ١٩٧٩، بدأ حياته المهنية مع شركة بابكو كمهندس مشروعات قبل أن ينضم إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني في ١٩٨٨ كمهندس صناعي أول. وخلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٥، عمل كمدير لإدارة حيازات الأسهم الحكومية وكان مسؤولاً عن الإشراف على تشغيل الشركات المملوكة لحكومة البحرين كلياً أو جزئياً. ولعب دوراً بارزاً في تنفيذ برامج التوسع في قطاعات الصناعة والتجارة وصناعة الخدمات. وقد شملت هذه البرامج شركات صناعية محلية مثل بابكو وألبا وجبيك، علاوة على بنوك تجارية مثل بنك البحرين الوطني وبنك الخليج الوطني وبنك البحرين للتنمية. وقد عين وكيلاً مساعداً في عام ٢٠٠٥ وكان مسؤولاً عن إعداد إستراتيجية وطنية للنمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد، إضافة إلى عمله كمدير لإدارة الشؤون الاقتصادية. وخلال عمله كوكيل مساعد للشؤون الاقتصادية، شارك بنشاط في مبادرة مجلس التنمية الاقتصادية البحريني، والتي تكللت بإنشاء شركة ممتلكات البحرين القابضة ش .م .ب. (مقفلة).

وفي يوليو ٢٠٠٦، عين نائب المدير التنفيذي لشركة ممتلكات ولا يزال يشغل هذا المنصب. وفي عام ٢٠٠٦، عين عضواً في مجلس إدارة الشركة وأصبح رئيسا للمجلس في عام ٢٠٠٨. إضافة إلى ذلك، شغل منصب رئيس شركة Bahrain Atomizer International، إلى جانب عضوية

مجلس إدارة عدد من الشركات سواء في البحرين أو خارجها. وقد حصل الكوهجي على درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة ستافوردشاير عام ١٩٨٤، وماجستير إدارة الأعمال من كلية هينلي للإدارة في جامعة برونيل عام ١٩٨٨.

فوزي أحمد كانو. يملك السيد كانو أكثر من ٣٨ عاماً من الخبرة عبر العديد من قطاعات الصناعة تشمل العقارات والنقل والسفر والسياحة والضيافة. وقد عين عضواً في مجلس إدارة الشركة عام ٢٠٠٦. وإضافة إلى كونه واحداً من أعضاء مجلس إدارة الشركة، فقد عمل في مجالس إدارة عدد من الشركات في مملكة البحرين. ويشغل السيد كانو رئس مجلس إدارة مجموعة يوسف بن أحمد كانو، وهي مؤسسة متعددة الجنسيات لها مكاتب عبر الخليج العربي والمملكة العربية السعودية. وقبل تولي هذا المنصب، سبق له أن شغل مدير مجموعة النقل ليوسف أحمد كانو، والتي تسير وحدات تعمل في مجال السفر وخدمات الشحن والملاحة الجوية عبر منطقة مجلس التعاون الخليجي. وقبل ذلك، عمل كمدير تنفيذي في نفس الشركة. وقد حصل السيد كانو على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ساوث ويست تكساس عام ١٩٧٤.

الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة. بدأ الشيخ محمد حياته المهنية عام ١٩٩٩ في إدارة المعلومات المالية التابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني. وفي عام ٢٠٠٥، عين عضواً في مجلس إدارة الشركة. وخلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧، شغل منصب مدير حيازات الأسهم الحكومية في وزارة المالية والاقتصاد الوطني. وبدءاً من أبريل ٢٠٠٧، عمل أيضاً كمدير الخصخصة وإسناد الأعمال إلى الشركات الخارجية في وزارة المالية والاقتصاد لقومي. علاوة على ذلك، فقد عمل في مجلس إدارة البنك المركزي البحريني، وشركة لولو توريزم (كنائب رئيس الشركة) وهيئة الطرق القطرية البحرينية ومدرسة الشيخة حصة. وقد حصل الشيخ محمد على درجة الماجستير في إدارة الأعمال مع الشرف من كلية Kellstadt Graduate للأعمال في جامعة دي بول عام ٢٠٠٤، وحصل كذلك على ماجستير علوم متقدم في الحساب الإلكتروني من الكلية الملكية للعلوم والتكنولوجيا والطب عام ١٩٩٩. وفي خريف ١٩٩٧، التحق بجامعة كامبريدج وحصل على دبلومة دراسات عليا في علوم الكمبيوتر. وقد حصل على درجة البكالوريوس في هندسة الكمبيوتر (مع مرتبة الشرف) في صيف ١٩٩٦، ودبلومة البكالوريا الدولية من جنيف في يوليو ١٩٩٢.

أسامة محمد العريض. بدأ السيد العريض حياته المهنية في وزارة الكهرباء والماء البحرينية عام ١٩٨٦ كمطور نظم. ومن عام ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢، شغل منصب رئيس تطوير وصيانة نظم الكمبيوتر. وفي عام ٢٠٠٣، انضم إلى وزارة الصناعة كمدير للتكنولوجيا المتقدمة والمعلوماتية. وفي نفس العام، عين وكيلاً مساعداً للتنمية الصناعية في وزارة الصناعة والتجارة. وفي الوقت الحالي، يشغل السيد العريض منصب القائم بأعمال وكيل الشؤون الصناعية. وقد عين عضواً في مجلس إدارة الشركة عام ٢٠٠٦. وحصل على درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر والرياضيات من جامعة سانت إدوارد في أوستن بولاية تكساس عام ١٩٨٥. وفي عام ١٩٩٥، حصل على درجة الماجستير في علوم الكمبيوتر من جامعة نوتنجهام، وكان موضوع رسالته تطوير مخططات قواعد البيانات العلائقية المركبة. وفي عام ٢٠٠٢، أتم برنامج تطوير المهارات التنفيذية في جامعة فيرجينيا.

السيد ديفيد مين. السيد مين هو كندي الأصل والموطن. ويتمتع بخبرة واسعة في إدارة العلامة التجارية والاستشارات عبر العديد من الصناعات مثل النقل والنفط والغاز والتجزئة. فبعد عدة سنوات من العمل في بروكتر آند جامبل، انضم عام ١٩٧٣ إلى مكتب تورنتو لشركة مكينزي آند كومباني. وقد قضى سنواته الثمانية عشرة الأولى مع مكينزي في كندا، حيث شغل في الأعوام الثمانية والنصف الأخيرة منها منصب المدير الإداري للشركة في كندا. وفي عام ١٩٩١، انتقل إلى أوروبا حيث عمل كمدير إداري لمركز يوروسنتر التابع لنفس الشركة ثم مدير الفرع الاسكندينافي في شركة مكينزي. وفي عام ١٩٩٩، انتقل إلى تركيا حيث عمل كمدير إداري للفرع التركي للشركة إلى أن تقاعد في منتصف ٢٠٠٣. علاوة على ذلك، فقد عمل كمدير مشروعات ومؤلف رئيسي لدراسة أعدها معهد مكينزي الدولي حول الاقتصاد التركي وفرص النمو الموجه بالإنتاجية. ولدى تقاعده، استقر السيد مين وزوجته في اسطنبول بصفة دائمة. وأسس شركة مين بارتنرز، الكائنة في اسطنبول، وواصل تقديم الاستشارات في تركيا وفي منطقة الخليج العربي على نطاق أوسع. وفي عام ٢٠٠٥، عين السيد مين عضواً في مجلس إدارة الشركة. وقد حصل على درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة تورنتو عام ١٩٦٨.

السيد يوسف تقي. يمتلك السيد تقي أكثر من ٢٥ عاماً من الخبرة في قطاع الخدمات المالية وهو أحد رواد صناعة المالية الإسلامية. وقد لعب دوراً أساسياً في صياغة وتطبيق توجيهات ومعايير جديدة للهيئات المحاسبية في عدد من المؤسسات والمنظمات المالية الإسلامية في مملكة البحرين وبلدان أخرى. وقد عين السيد تقي عضواً في مجلس إدارة الشركة عام ٢٠٠٨. وإلى جانب انضمامه إلى مجلس إدارة الشركة، يرأس في الوقت الحالي مجلس إدارة لجنة المراجعة، وشركة المنارة للتنمية ش. م. ب. (مقفلة)، وشركة آمار القابضة ش. م. ب. (مقفلة)، وشركة ASB Biodiesel (هونج كونج) المحدودة، والشركات التابعة لمصرف السلام البحرين، وهو كذلك عضو في مجلسي إدارة مصرف السلام الجزائر ومصرف السلام البحرين. وقبل أن يلتحق بمصرف السلام البحرين كمدير تنفيذي عام ٢٠٠٦، عمل كنائب المدير العام لبيت التمويل الكويتي خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ وكان عضواً نشطاً في لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا. وفي الفترة من ١٩٨٣ حتى ٢٠٠٣، عمل في مكتب إيرنست آند يونج في البحرين في وظائف متعددة ورقي كشريك للشركة عام ١٩٩٩، وهو المنصب الذي شغله حتى ٢٠٠٣. وقد نال درجة البكالوريوس في المحاسبة من هوسون كوليدج في الولايات المتحدة عام ١٩٩٠، وأصبح محاسباً عاماً معتمداً في عام ١٩٩١.

السيد مطلق المريشد. يتمتع السيد المريشد بخبرة واسعة في مجال تمويل الشركات. وقبل أن يشغل منصبه الحالي كنائب الرئيس لتمويل الشركات في شركة سابك، تقلد على التوالي منصب نائب الرئيس للخدمات المشتركة، ورئيس شركة البتروكيماويات السعودية، وكذلك الشركة السعودية للحديد والصلب على التوالي. وفي عام ٢٠٠٣، عين عضواً في مجلس إدارة الشركة. وإضافة إلى منصبه كعضو في مجلس إدارة الشركة، يعمل السيد الموريشد كذلك عضواً في مجلس إدارة الشركة العربية للبتروكيماويات، وشركة الجبيل المتحدة للبتروكيماويات، والخليج لدرفلة الألمنيوم (جارمكو)، ومرافق، والصندوق السعودي للتنمية. وقد حصل على درجة البكالوريوس في الفيزياء النووية والرياضيات من جامعة دنيفر. فيما نال درجة الماجستير من جامعة ستانفورد، وماجستير العلوم في الهندسة النووية من جامعة برينستون.

عبد العزيز سليمان الحميد. بدأ السيد الحميد حياته المهنية في عام ١٩٨١ ولديه باع طويل في صناعة البتروكيماويات والمعادن. وفي الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، عمل كنائب أول لرئيس الشركة العربية للبتروكيماويات حيث بدأ حياته المهنية. كما عمل كرئيس لشركة الجبيل للبتروكيماويات والشركة الوطنية للغازات الصناعية. وقبل أن يتولى منصبه الحالي كنائب لرئيس شركة معادن سابك في أبريل ٢٠٠٩، وشغل منصب رئيس الشركة

السعودية للحديد والصلب. وفي عام ٢٠٠٩، عين سيادته عضواً في مجلس إدارة الشركة. وشغل أيضاً منصب رئيس الشركة السعودية للحديد والصلب والشركة الوطنية للغازات الصناعية. وهو علاوة على ذلك عضو في مجلس إدارة شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم (جارمكو)، وكليات ومعاهد الهيئة الملكية للجبيل وينبع في المملكة العربية السعودية. وقد حصل السيد الحميد على درجة البكالوريوس في علوم الهندسة الكيميائية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران بالمملكة العربية السعودية عام ١٩٨١.

السيد حمود التويجري. يتمتع السيد التويجري بخبرة واسعة في مجال تمويل الشركات. منذ يناير ٢٠٠٨ والسيد/ التويجري يعمل نائب الرئيس التنفيذي للرقابة على الشركات في مؤسسة سابك، وهو مسؤول عن مهام الحوكمة العالمية للتدقيق الداخلي بسابك فضلاً عن مسائل البيئة والصحة والسلامة والأمن والأمور القانونية وإدارة مخاطر المشاريع وإدارة عمليات الشركة وإدارة البيانات. كما أنه عمل نائباً لرئيس تنسيق البتروكيماويات المسؤول عن سلسلة إمداد ولوجستيات مجموعة سابك ومكاتب مبيعات الشرق الأوسط وأفريقيا وتنسيق وحدات العمل الاستراتيجية لقطاع البتروكيماويات من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٧. تشمل مناصب نائب الرئيس الأخرى التي شغلها السيد/ التويجري داخل مؤسسة سابك: نائب رئيس تمويل الشركات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤ والخدمات الإدارية من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٢. وبصفته نائب رئيس تمويل الشركات في مؤسسة سابك، قاد حملة العولمة لمؤسسة سابك وكان عاملاً مساعداً في ضمان نمو أرباحها بطريقة مستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يشغل السيد/ التويجري حالياً منصب رئيس: مجلس إدارة شركة الجبيل للبتروكيماويات (كيميا)، ومجلس إدارة شركة ينبع السعودية للبتروكيماويات (ينبت)، ولجنة مجلس إدارة مرافق التنفيذية ولجنة التوجيه التنفيذية بسابك لمشروع سلسلة الإمداد العالمية ولجنة التوجيه التنفيذية لسابك لحوكمة إجراءات العمل وجودة البيانات. كما يعمل السيد/ التويجري عضواً في: اللجنة الوطنية السعودية لآلية التنمية النظيفة واللجنة الوطنية السعودية للتنوع البيولوجي ومجلس إدارة شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع (مرافق) ولجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة مرافق ومجلس أعضاء مجلس الإدارة المراقبين بشركة سابك كابيتال المحدودة ولجنة سابك للاستدامة. وفي عام ٢٠٠٨، عين السيد / التويجري عضواً في مجلس إدارة الشركة. وقد حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من معهد جورجيا للتكنولوجيا عام ١٩٨٣.

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

لجنة الموارد البشرية

اعتمد مجلس إدارة الشركة ميثاق لجنة الموارد البشرية في مارس ٢٠٠٩. ويتمثل الغرض من لجنة الموارد البشرية في وضع مقترح لهيكل الأجور من أجل دراسته بواسطة مجلس إدارة الشركة والتوصية بالقرارات ذات الصلة بقضايا الموارد البشرية واعتمادها. وسيعين مجلس إدارة الشركة ثلاثة أعضاء في لجنة الموارد البشرية، من بينهم رئيس مجلس إدارة الشركة. والأعضاء الحاليون في لجنة الموارد البشرية هم محمود هاشم الكوهجي (رئيس اللجنة) وفوزي أحمد كانو وعبد العزيز سليمان الحميد.

لجنة التدقيق

اعتمد مجلس إدارة الشركة ميثاق إنشاء لجنة التدقيق في مارس ٢٠٠٩. ويتمثل الغرض من اللجنة في مساعدة مجلس إدارة الشركة في الاضطلاع بمسؤوليته الإشرافية فيما يخص (١) سلامة القوائم المالية وعمليات الإبلاغ المالية ونظم المحاسبة الداخلية والضوابط المالية في الشركة و(٢) التدقيق السنوي المستقل للقوائم المالية للشركة، وتعيين المراجعين الخارجيين وتقييم مؤهلات المراجعين الخارجيين واستقلاليتهم وأدائهم و(٣) تعيين مراجع داخلي وإجراء مراجعة منتظمة لوظيفة المراجعة الداخلية و(٤) ضمان امتثال الشركة للمتطلبات القانونية والتنظيمية بما في ذلك ضوابط وإجراءات الكشف و(٥) ضمان امتثال الشركة لعمليات حوكمة الشركات الخاصة بها. وسيقوم مجلس إدارة الشركة بتعيين من ثلاثة إلى خمسة أعضاء في لجنة المراجعة، سيكون غالبيتهم مدراء غير تنفيذيين، فيما يجب أن يكونوا جميعاً من الملمين بالأسس المالية وأن يكون من بينهم محاسب مؤهل على الأقل ويتمتع بخبرة ملائمة. ولن يكون رئيس مجلس إدارة الشركة عضواً في لجنة التدقيق. والأعضاء الحاليون في لجنة التدقيق هم يوسف تقي (رئيس اللجنة)، والشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، وأسامة محمد العريض، وعبد العزيز سليمان الحميد وأحمد الخميس.

الإدارة التنفيذية

إدارة الشركة التنفيذية مسئولة بصورة رئيسية عن إدارة عملياتها اليومية وتنفيذ السياسات والإرشادات العامة التي أقرها مجلس إدارة الشركة.

الجدول التالي يوضح الأعضاء الحاليين لإدارة الشركة التنفيذية وأعمارهم ومناصبهم وتاريخ تعيينهم:

الاسم	السن	المنصب	سنة التعيين
لورنت شميت	٥٢	الرئيس التنفيذي	٢٠١٠
محمد محمود محمد شيخ	٥٤	الرئيس التنفيذي للعمليات الإنتاجية	٢٠٠٩
تيموثي "تيم" جيه. موراي	٣٩	الرئيس التنفيذي للشؤون المالية	٢٠٠٧
عيسى عبد اللطيف الأنصاري	٤٦	والرئيس التنفيذي للتسويق بالإنابة الرئيس التنفيذي لوحدة الإمدادات	١٩٨٣

عنوان العمل لكل عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة المدرجين في الجدول أعلاه هو: شارع الملك حمد، منطقة عسكر الصناعية، ص. ب. ٥٧٠، المنامة، مملكة البحرين. وفيما يلي السيرة الذاتية الموجزة لأعضاء إدارة الشركة التنفيذية:

لورنت شميت، الرئيس التنفيذي. يتمتع السيد شميت بأكثر من ٣٥ عامًا من الخبرة في صناعة الألمنيوم. بدأ عمله في عام ١٩٧٥ لدى شركة هوليريس دو باسين دى لورين (Houilleres Du Bassin De Lorraine). في عام ١٩٨٦ انضم إلى شركة بيشيني، حيث تولى مناصب إدارية عليا لمدة ١٥ عام، عمل من بينها في ١٩٩٩-٢٠٠١ كمدير عام لإدارة المنتجات المدرفلة وبضائع المستهلك وعضو لجنة إدارة قطاع الألمنيوم. من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩، عمل السيد شميت رئيسًا لإدارات مختلفة في روديا، وكان آخرها رئيس إدارة الألياف الفنية وعضو اللجنة التشغيلية في مجموعة روديا وكان عضوًا بلجنة إدارة مجموعة روديا، قبل الانضمام إلى الشركة كرئيس تنفيذي في يناير ٢٠١٠. وقد حصل السيد شميت على دبلوما الهندسة من المدرسة متعددة التقنيات (Ecole Polytechnique) (فرنسا) في عام ١٩٨٦.

محمد محمود محمد شيخ، الرئيس التنفيذي للعمليات الإنتاجية. السيد محمد حاصل على درجة الماجستير في هندسة العمليات من جامعة ستراثكلايد (سكوتلندا) والتي حصل عليها في عام ١٩٨٩. وقد بدأ عمله لدى شركة ألبا منذ أكثر من ٣٥ عامًا مضت، وترقى في المناصب إلى العديد من المراكز الإدارية من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣، بدءاً من مدير خطوط الصهر ١-٣ إلى مدير الرقابة على جودة العمليات، إلى مدير الموارد البشرية ثم إلى مدير عام الإنتاج المعدني من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩، وأخيرًا إلى منصبه الحالي كرئيس العمليات التشغيلية. ومن الإنجازات البارزة في حياته المهنية تعديل الخطوط ١ و٢ و٣ والتي زادت من الإنتاج الكلي لشركة ألبا بنسبة ٢١% وحسنت من أداء العاملين في بنسبة ٢.٧% ومد أعمار التشغيل لمراجل ألبا بنسبة ١٦%. والسيد محمد محمود هو أيضا رئيس لجنة خدمة المجتمع في ألبا واستطاع من خلالها تشجيع حب عمل الخير لدى الموظفين في ألبا وساهم في تعزيز سمعة ومكانة شركة ألبا في أنحاء المملكة بفضل مبادرات الشركة في مجال المسئولية الاجتماعية.

تيموثي "تيم" جيه. موراي، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والرئيس التنفيذي للتسويق بالإنابة. انضم السيد موراي إلى الشركة في عام ٢٠٠٧ بصفته المدير العام للشؤون المالية والقانونية. وقبل الانضمام إلى الشركة، قضى عشر سنوات لدى شركة إيه آر سي أوتوموتيف، شركة التصنيع الرائدة في نظم الحقائب الهوائية في صناعة السيارات العالمية، حيث كان آخر منصبة شغله فيها هو نائب الرئيس والرئيس المالي. في يوليو ٢٠٠٩ كجزء من إعادة تنظيم شركة ألبا، تم ترقيته ليكون الرئيس التنفيذي للشؤون المالية. وخلال فترة إعادة التنظيم وحتى الآن، عُين أيضًا رئيس تنفيذي للتسويق بالإنابة. والسيد موراي هو محاسب قانوني معتمد وعضو بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. وقد أكمل برامج الإدارة التنفيذية المختلفة في جامعة شيكاغو وتخرج من كلية الإدارة. ونال السيد موراي درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة سوسكيهانا (الولايات المتحدة الأمريكية) في عام ١٩٩٣، وماجستير إدارة الأعمال من جامعة فاندربلت في عام ٢٠٠٣، ونال عضوية جمعية بيتا جاما سيجما الفخرية (٢٠% الأعلى مرتبة). كما أن السيد موراي حاصل على شهادة سيكس سيجما جرين بلت عبر مؤسسة Sequa.

عيسى عبد اللطيف الأنصاري، الرئيس التنفيذي لوحدة الإمدادات. بدأ السيد الأنصاري عمله في ألبا في عام ١٩٨٣. وخلال ٢٧ عامًا من الخبرة، ترقى عبر المناصب من متمرن إلى تنفيذي وحاليًا رئيس وحدة الإمدادات. وهو يدير وحدة الإمدادات العالمية وجميع المشتريات بالشركة بما في ذلك المواد الخام الإستراتيجية والرئيسية ومصنع التكليس والوحدة البحرية. وقبل ترقيه، كان يعمل مديرًا للمشتريات من أكتوبر ٢٠٠٩، وتولى العديد من المناصب الإدارية بالشركة من ٢٠٠٢ حتى سبتمبر ٢٠٠٩ في مجالات إدارة المواد، وإدارة المتاجر والبيانات، وإدارة المشتريات والمخزون والمخازن. ولديه خبرة موسعة في اللوجيستيات، والصيانة والتخطيط وتنفيذ تخطيط موارد الشركات وإدارة المخازن وإدارة المخزون وتنفيذ المشروعات والمشتريات. وقد لعب دوراً هاماً في إعادة هندسة عمليات الأعمال، ووحدات SAP PM/MM، وتنفيذ الصيانة المتمركزة على الموثوقية (RCM)، وباقات خدمة تحسين قطع الغيار (SOS)، ونظام إدارة المستندات الخاص بالشركة (DMS). حصل السيد الأنصاري على درجة البكالوريوس بتفوق في هندسة الكهرباء وهندسة الإلكترونيات من جامعة نورث أمبريا (المملكة المتحدة) في ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩١ حصل على دبلومة هندسة الكهرباء والهندسة الإلكترونية من أكاديمية هندوستان في الهند. كما أتم العديد من البرامج التدريبية الموسعة في الإدارة والقيادة وإدارة سلسلة الإمدادات.

الإجراءات القضائية ضد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

كما في تاريخ مذكرة الطرح هذه، لا يوجد أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو إدارتها التنفيذية، لمدة الثلاث سنوات السابقة على الأقل: (أ) أُدين بأي تهمة فيما يتعلق بمخالفات احتيالية؛ (ب) شغل وظيفة تنفيذية تتضمن كونه مديراً أول أو عضواً في الهيئات الإدارية أو الرقابية لأي شركة وقت إعلان الإفلاس أو فرض الحراسة القضائية أو التصفية أو قبلها؛ أو (ج) خضع لأي إدانة عامة رسمية و/أو عقوبة من قبل أي هيئة مختصة قانوناً أو تنظيمية (بما في ذلك أي هيئة مهنية محددة) أو جُرِّد من قبل محكمة من أهلية العمل كعضو في الهيئات الإدارية أو الرقابية لإحدى الشركات أو من العمل في إدارة أو تولي شؤون أي شركة.

نظام حوكمة الشركات في مملكة البحرين

أقرت حكومة البحرين مؤخرًا نظام حوكمة الشركات في مملكة البحرين. ويحدد نظام حوكمة الشركات مبادئ وتوجيهات معينة تسري على جميع الشركات العامة ويقدم توصيات معينة. وستصبح توجيهات نظام حوكمة الشركات إلزامية لجميع الشركات العامة بدءً من ١ يناير ٢٠١١. ورغم أن التوصيات لا تعد إلزامية، إلا أن النظام يقدم نظام "الامتثال أو التفسير"، وأي شركة لا تمتثل للتوصيات عليها توضيح أسباب ذلك.

كما في تاريخ مذكرة الطرح هذه، لا تتقيد الشركة بنظام حوكمة الشركات من النواحي التالية: لا تسجل الشركة في محاضرها حالات الامتناع عن التصويت القائمة على دافع من تعارض المصالح وتكشف عن ذلك في تقريرها السنوي؛ لا تتطلب الشركة اعتماد قوائمها المالية من كل من الرئيس التنفيذي والمدير المالي للشركة؛ ليس لدى الشركة "لجنة ترشيحات ومكافآت" (رغم أن "لجنة الموارد البشرية" بالشركة تقوم بوظيفة مماثلة)، وليس لدى الشركة حالياً توجيهات خطية لحوكمة الشركة كما أنها لا تعد تقريراً بشأن الانصياع. أما من جميع النواحي الأخرى، فإن الشركة ممتثلة بالفعل لنظام حوكمة الشركات وتنوي مواصلة الامتثال لذلك النظام إلى الحد المنطبق.

المساهمون الرئيسيون والمساهم القائم بالبيع

تتكون أسهم رأس مال الشركة بالكامل من أسهم عادية. ويعرض الجدول أدناه معلومات بشأن عدد الأسهم العادية التي أصدرتها الشركة والتي يمتلكها مباشرةً مساهمو الشركة اعتبارًا من تاريخ مذكرة الطرح هذه وبعد اختتام هذا الطرح:

	في تاريخ مذكرة الطرح هذه		بعد الطرح		بعد الطرح وخيار التخصيص الزائد	
المساهمون	**الأسهم***	**%**	**الأسهم**	**%**	**الأسهم**	**%**
شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب (مقفلة)	١,٠٩٣,٤٠٠,٠٠٠	٧٧.٠				
شركة سابك للاستثمارات الصناعية	٢٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠.٠				
ألمنيوم البحرين ش. م. ب. (مقفلة) (في شكل أسهم خزانة)	٤٢,٦٠٠,٠٠٠	٣.٠				
الإجمالي	**١,٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١٠٠.٠٠**				

* بما يعكس قيمة اسمية تبلغ ١٠٠ فلس لكل سهم عادي عقب التحويل.

بعد انتهاء الطرح، سوف يملك المساهم القائم بالبيع بشكل مباشر في الشركة. وقد تتعارض مصالح المساهم القائم بالبيع مع تلك الخاصة بحاملي الأسهم العادية الآخرين، وبخلاف وسائل الحماية المتوفرة لمساهمي الأقلية والمبينة في "بيان رأس المال – حقوق الأسهم العادية"، لم يتم تطبيق أي إجراءات إضافية لمنع إساءة استخدام حقوق مساهمي الأقلية نتيجة ممارسة السيطرة على الشركة من قبل المساهم القائم بالبيع. راجع "عوامل المخاطرة - قد تؤثر ممتلكات على نتائج القرارات الهامة المرتبطة بأعمال الشركة، وقد تتطلب العلاقة بين ممتلكات وحكومة البحرين أن تسعى الشركة لتحقيق أهداف اقتصاد كلي وأهداف اجتماعية معينة، وهو ما قد يكون له تأثير سلبي على مركز الشركة المالي ونتائج عملياتها".

شركة سابك للاستثمارات الصناعية (SIIC)

شركة سابك للاستثمارات الصناعية هي شركة تابعة مملوكة بالكامل للشركة السعودية للصناعات الأساسية ("سابك"). وتعد سابك أحد رواد مصنعي الكيماويات والأسمدة والبلاستيك والمعادن في العالم.

استحوذت شركة سابك للاستثمارات الصناعية على ملكية أسهمها في ٢٠٠٤، كمنقول إليه من صندوق الاستثمارات العامة السعودي، أحد مساهمي الشركة المؤسسين. واعتبارًا من تاريخ مذكرة الطرح هذه، يوجد ٣ ممثلين لشركة سابك للاستثمارات الصناعية بمجلس إدارة الشركة. عين اثنان منهم من جانب شركة سابك للاستثمارات الصناعية طبقًا للمادة ٢٢(٢) من النظام الأساسي للشركة، والعضو الثالث تم انتخابه طبقًا للمادة ٢٢(٣)من النظام الأساسي للشركة وبحكم اتفاقية المساهمين بين شركة ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية (كما يرد أدناه).

المساهم القائم بالبيع

المساهم القائم بالبيع في هذا الطرح هو شركة ممتلكات، وعنوانها الرئيسي هو برج أداكس، منطقة السيف، ص. ب. ٨٢٠، المنامة، مملكة البحرين. وقد تأسست الشركة لمواءمة وتنفيذ مبادرات حكومة البحرين الرامية إلى خلق فرص لتعزيز القيمة وتحسين الشفافية والمساعدة في تحقيق التميز التشغيلي لموجوداتها من غير النفط والغاز المملوكة للدولة. تأسست شركة ممتلكات بموجب المرسوم الملكي رقم ٢٠٠٦/٦٤ بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٠٦ كشركة قابضة مستقلة مملوكة بالكامل للحكومة لحيازة حصص مملكة البحرين من الموجودات غير النفطية وغير الغازية.

تملك ممتلكات حصصاً في موجودات رئيسية غير النفط والغاز، تمثل أهمية استراتيجية ورمزية في مملكة البحرين، وهي عوامل إسهام كبيرة في الاقتصاد البحريني وتدعم بشكل مباشر وغير مباشر العديد من الشركات الأخرى في الدولة والمنطقة. مجموعة شركات ممتلكات تشمل العديد من القطاعات بالإضافة إلى إنتاج الألمنيوم، بما في ذلك الخدمات المالية والاتصالات والعقارات والسياحة والنقل وإنتاج الغذاء. وبدءً من ٢٩ يونيو ٢٠٠٦، نقلت حكومة مملكة البحرين حصتها في ٢٩ أصلاً من الموجودات التجارية إلى شركة ممتلكات، بما في ذلك حصتها في الشركة وشركة طيران الخليج ش.م.خ، وشركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب (مقفلة)، وشركة البحرين للاتصالات ش.م.ب، وبنك البحرين الوطني ش.م.ب.

وُضعَت استراتيجية ممتلكات بهدف الوفاء بالأهداف الرئيسية للرؤية الاقتصادية 2030 وإنجاز تفويضات محددة أوكلتها حكومة البحرين إلى ممتلكات بموجب الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية.

وقد ركزت ممتلكات، بصفتها مساهماً، على تنفيذ هياكل وممارسات حوكمة الشركات الأفضل من نوعها في كل من الشركات التابعة لها. تتم ممارسة عمليات الإشراف والتأثير من جانب ممتلكات على الشركة من خلال أعضاء مجلس إدارتها الممثلين لها المُعينين في مجلس إدارة الشركة.

واعتبارًا من تاريخ مذكرة الطرح هذه، فإن ستة أعضاء من مجلس إدارة الشركة معينون بواسطة ممتلكات ويوجد عضوية واحدة شاغرة بمجلس الإدارة يتم تعيينها من جانب ممتلكات، طبقًا للمادة 22(2) من النظام الأساسي للشركة.

تتحكم حكومة البحرين في الموافقة على جميع أمور شركة ممتلكات التي تتطلب قرارات المساهمين. ويتم تعيين أعضاء مجلس إدارة شركة ممتلكات التسعة لمدة أربع سنوات بقرار من مجلس التنمية الاقتصادية، والذي يرأسه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد. ويتكون مجلس إدارة شركة ممتلكات من أفراد من القطاع العام، من بينهم مسؤولين حكوميين رئيسيين، وأفراد من القطاع الخاص.

وتخضع شركة ممتلكات للإشراف من جانب ديوان الرقابة المالية في البحرين والذي يجري مراجعات منتظمة على الوزارات والكيانات الحكومية المختلفة والهيئات العامة. وبعد الانتهاء من نتائج تدقيقاته المختلفة وتوحيدها، فإن ديوان الرقابة المالية يقدم تقريره سنوياً إلى صاحب الجلالة الملك ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب. وتخضع ممتلكات أيضًا للإشراف من جانب مجلس المناقصات في البحرين، ودوره الرئيسي هو الإشراف على ممارسات وعمليات الشراء الخاصة بالجهات الحكومية للتأكد من الشفافية والمنافسة العادلة والكفاءة والاستخدام الأمثل للأموال العامة.

وكشركة مملوكة بالكامل للحكومة، فإن شركة ممتلكات ملزمة بتقديم تقارير أداء وتقارير مالية دورية إلى الحكومة من خلال وزارة المالية. إضافةً إلى ذلك، فإن شركة ممتلكات مطالبة بعقد جمعيات عمومية سنوية للمساهمين من أجل اعتماد قوائمها المالية.

وكأي كيان حكومي آخر، فإن شركة ممتلكات يطلب منها أيضًا الإجابة على جميع الاستفسارات البرلمانية وتقديم أي مواد داعمة مطلوبة. وتقدم أية استفسارات ذات صلة بشركة ممتلكات أو بأي من شركات حافظة الاستثمار الخاصة بها، والتي يثيرها البرلمان، من خلال وزير الدولة لشئون المجلس الوطني (مجلسا النواب والشورى) الذي يقدم الاستفسارات إلى وزير المالية. يطلب وزير المالية حينها أن تقدم إدارة شركة ممتلكات الردود والمواد الداعمة.

وعلى الرغم من أنها تكونت بموجب مرسوم ملكي ومملوكة بالكامل لحكومة البحرين، فإن شركة ممتلكات مؤسسة ككيان تجاري وبالتالي فإنها تخضع إلى القوانين التجارية لمملكة البحرين، بما في ذلك تلك القوانين والعمليات ذات الصلة بالإعسار. وتخضع شركة ممتلكات للتنظيم بواسطة وزارة الصناعة والتجارة بذات الطريقة كأي شركة تجارية خاصة أخرى في مملكة البحرين.

اتفاقية المساهمين

يعمل المساهمان الحاليان للشركة، شركة ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية، على إتمام اتفاقية للمساهمين من المزمع إبرامها قبل تحويل الشركة. والهدف من اتفاقية المساهمين المقترحة هذه هو تنظيم ممارسة الأصوات المتصلة بالأسهم المملوكة لهما وتعيين أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

وطبقًا لشروط اتفاقية المساهمين المقترحة، تعتزم شركة ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية ممارسة حقوق التصويت المتصلة بأسهمهم محددة مملوكة لهما على نحو يُسهِّل من تعيين سابك لمرشح ثالث في مجلس إدارة الشركة، شريطة أنه يجب، من بين أشياء أخرى، أن تمتلك سابك للاستثمارات الصناعية ٢٠% على الأقل في أسهم رأس المال الصادر للشركة. وإذا كان بإمكان سابك أن تعين بشكل مستقل مرشحاً ثالثاً في مجلس إدارة الشركة بموجب تطبيق النظام الأساسي للشركة، فإن التزامات ممتلكات حينها لمساعدة سابك في تعيين مرشح ثالث بمجلس إدارة الشركة لن تكون سارية المفعول.

معاملات متعلقة بأطراف ذات صلة ومعاملات محددة أخرى

من تاريخ مذكرة الطرح هذه، فإن الشركة تملك المعاملات التالية مع أطراف ذات صلة:

بإمكان الشركة تشغيل مرافقها الإنتاجية في مملكة البحرين وفقاً لشروط اتفاقية امتياز مع حكومة البحرين مؤرخة في ١ أكتوبر ١٩٦٨، والتي بموجبها تحصل الشركة على حق غير حصري لإجراء وتشغيل مصهر الألمنيوم لفترة خمسين عاماً. وبمقتضى شروط اتفاقية الامتياز، تدفع الشركة رسوم امتياز لوزارة المالية ولوحدة القروض في بنك البحرين الوطني ش.م.ب. راجع "الأعمال التجارية – عقود المواد – اتفاقية الامتياز".

وتمثل شركة بابكو المورد الوحيد لكافة الغاز الطبيعي المستخدم كوقود في محطات الطاقة الخاصة بالشركة. وشركة بابكو مملوكة بالكامل للشركة القابضة للنفط والغاز ش. م. ب (مقفلة)، والأخيرة مملوكة لحكومة البحرين، والتي تمتلك وتسيطر بشكل مباشر على شركة ممتلكات، المساهم القائم بالبيع، التي تمثل وستبقى أكبر مساهم فردي لدينا بعد الطرح. راجع "الأعمال - عقود المواد – عقد توريد الغاز الطبيعي من بابكو".

وحوالي ٥٠% من الأراضي المقامة عليها مرافق الشركة المختلفة مرخصة أو مؤجرة إلى الشركة بواسطة حكومة البحرين أو كيانات مملوكة وخاضعة لسيطرتها بالكامل مثل بابكو. راجع "الأعمال - عقود المواد – تراخيص وعقود إيجار الأرض".

وتعد شركة جارمكو ثاني أكبر عميل للشركة واستأثرت بنسبة ١٤% من حجم مبيعاتها الإجمالية للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ و١٦% للأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠. وفي تاريخ تحرير هذا المستند، فإن ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية يمتلكان ٣٧.٣٦% و٣٠.٢٨% من الأسهم في جارمكو، على التوالي. وفي عام ٢٠٠٧، حولت الشركة الذمم المدينة المستحقة بمبلغ ٢٧.٥ مليون دينار بحريني من أحد أكبر عملائها، وهي شركة جارمكو، إلى ذمم مدينة طويلة الأجل واجبة السداد خلال عشر سنوات.

وتمثل مياه الشرب أحد المنتجات الثانوية لمصنع التكليس الداخلي الخاص بالشركة. وبموجب اتفاقية توفير المياه المؤرخة في ٥ أغسطس ٢٠٠٢، فإن الشركة تبيع حوالي نصف المياه المنتجة إلى حكومة البحرين الممثلة بهيئة الكهرباء والماء. ويستمر هذا العقد لمدة ٢٥ عاماً. وتباع المياه بسعر ٢٢٥ *فلساً* لكل متر مكعب.

ويتم توفير الكهرباء اللازمة لمصنع التكليس بالشركة بواسطة الشبكة الوطنية التي تشغلها هيئة الكهرباء والماء البحرينية.

لمزيد من المعلومات حول القروض والتسويات البنكية مع الأطراف ذات الصلة، راجع الملاحظة ٢١ بشأن القوائم المالية المدققة الخاصة بالشركة كما في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، والواردة في مكان آخر في مذكرة الطرح هذه.

بيان رأس المال

فيما يلي وصف موجز لبعض الأحكام الواردة في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة التي سوف تحكم الشركة لدى تحويلها إلى شركة مساهمة عامة، وقانون الشركات التجارية وكذلك اللوائح الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي البحريني، تلك الأحكام التي تتصل برأس مال الشركة والإدارة وعمليات الكشف الدورية والعارضة، وكذلك قضايا الشركات الأخرى التي تنطبق على الشركة.

ولا يمكن اعتبار هذا الوصف مرجعاً شاملا فيما يخص القضايا الواردة فيما يلي. وإنما يقدم نظرة عامة على بعض الأحكام الواردة في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية البحريني وقواعد وزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية.

وبمجرد أن يتم قبول أسهم الشركة العادية للتداول في سوق البحرين للأوراق المالية، فلن يُرخص للشركة إصدار أسهم ممتازة أو أسهم حق تصويت مقيد. لذلك، لن يغطي هذا القسم حقوق حاملي الأسهم المفضلة أو أسهم حق التصويت المقيد. إضافة إلى ذلك، فلكي يتسنى إلغاء الإدراج من سوق البحرين للأسواق المالية، سنحتاج إلى تقديم طرح عام لحيازة الأسهم العادية للشركة. راجع "إلغاء الإدراج في سوق البحرين للأسواق المالية".

عام

الشركة حالياً "شركة مساهمة مقفلة" تأسست بموجب قوانين مملكة البحرين. ومن المتوقع أن يتم تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب. ويقع مكتب الشركة الرئيسي في المنامة بمملكة البحرين. وثائق التأسيس الخاصة بالشركة مسجلة تسجيلاً صحيحاً لدى وزارة الصناعة والتجارة وتحمل رقم التسجيل المركزي ٩٩٩. ويحدد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة مدة الوجود المؤسسي للشركة بفترة ممتدة تصل إلى ثلاثين عاماً بداءً من تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة. وهذه المدة يمكن مدها بموجب قرار من مساهمي الشركة يتم تبنيه في اجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين. وسيبدأ تداول أسهمنا في سوق البحرين للأوراق المالية في ٥ ديسمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب، تحت الرمز "ALBH".

بيان رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني وهو مقسم إلى ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي تبلغ القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ فلس. وقد تمت زيادة رأس المال المصرح به للشركة من ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني إلى ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني وقسمت القيمة الاسمية لأسهم الشركة العادية من دينار واحد للسهم العادي إلى ١٠٠ فلس لكل سهم العادي في الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في ٩ يونيو ٢٠١٠.

ويبلغ رأس المال الصادر ١٤٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني وهو مقسم إلى ١,٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي تبلغ القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ فلس. ويمكن زيادة رأس المال الصادر في حدود رأس المال المصرح به وذلك بموجب قرار من الجمعية العامة العادية للمساهمين. ومع ذلك، فإن زيادة رأس المال الصادر لا يمكن تنفيذها إلا بعد الدفع الكامل لكافة الأسهم الصادرة الحالية من قبل مساهمي الشركة الموجودين في ذلك الوقت. ويجب أن تكون القيمة الاسمية للأسهم الجديدة التي تم إصدارها كجزء من الزيادة في رأس المال الصادر هي نفس القيمة الاسمية للأسهم الحالية. ومع ذلك، يمكن للجمعية العامة غير العادية للمساهمين أن تقرر إصدار أسهم جديدة بعلاوة. وسيتم حفظ العلاوة التي تفرض على الإصدار الجديد من الأسهم في الاحتياطي القانوني الخاص بالشركة.

ويمكن زيادة رأس المال الصادر المصرح به للشركة بموجب قرار من الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة بعد توصية من مجلس الإدارة. ويجب إخطار وزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي البحريني قبل تنفيذ الزيادة المقترحة في رأس المال الصادر المصرح به.

أغراض الشركة

يتمثل الغرض المؤسسي للشركة، كما هو محدد في المادة ٣ من النظام الأساسي للشركة، في الأنشطة التالية:

- إنشاء وتشغيل مصاهر الألمنيوم لإنتاج الألمنيوم وبيعه داخل وخارج مملكة البحرين؛
- إنتاج الألومينا وشراؤها واستيرادها وتصديرها والبحث والتنقيب عنها، وكذلك شراء الأراضي واستئجارها واستخدامها والتي تنطوي على احتمالات وجود إمدادات المواد الخام الملائمة والضرورية لإنتاج الألومينا؛
- تصنيع الألمنيوم في منتجات مكتملة وشبه مكتملة وبيعها في الأسواق؛
- إنشاء وصيانة وتشغيل خدمات الشحن والنقل الجوي والنقل البري وإنشاء الطرق للنقل ولأي من الأغراض سالفة الذكر؛
- إجراء أي تجارة أو عمل، ونقل والقيام بكافة الأشياء التي تهدف بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تعزيز تنفيذ هذه الأعمال التجارية أو تعزيز قيمة ممتلكات الشركة أو حقوقها أو جعلها مربحة بشكل أكبر؛ و

- امتلاك أي حصة في أي كيان أو منظمة تنفذ أعمالاً مماثلة، أو يمكنها أن تساعد في تحقيق الأهداف المؤسسية للشركة، سواء في مملكة البحرين أو على المستوى الدولي، والمشاركة بأية طريقة في الكيانات سابقة الذكر، بما في ذلك الاستحواذ عليها أو الاندماج والاتحاد معها.

حقوق الأسهم العادية

يمنح كل سهم عادي مالكه الحق في صوت واحد في اجتماعات الجمعية العامة السنوية العادية وغير العادية لمساهمي الشركة. ولا يمتلك مساهمو الشركة الرئيسيون حقوق تصويت مختلفة عن المساهمين الآخرين. وبمقتضى عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، لا يمكن للشركة إصدار الأسهم دون حقوق التصويت أو بحقوق تصويت مقيدة. إضافة إلى ذلك، وكما هو محدد في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية البحريني، فإن مساهمي الشركة لهم الحق في الحصول على توزيعات أرباح وتوزيعات أخرى فيما يتصل بأسهم الشركة العادية بالتناسب مع ملكيتهم في رأس مال الشركة. راجع "مناقشة الإدارة وتحليل المركز المالي ونتائج العمليات - سياسة توزيع الأرباح والتوزيعات النقدية" لمطالعة وصف مفصل لسياسة الأرباح الخاصة بالشركة.

وفي حالة تصفية الشركة، فإنه يحق لمساهمي الشركة الحصول على مدفوعات تتناسب مع حصة ملكيتهم في رأس المال، وذلك بعد تسوية كافة التزاماتها. ويتمتع مالكو الأسهم العادية في الشركة بحق الأولوية للمشاركة في زيادات رأس المال التي تقوم بها الشركة، كما هو منصوص عليه في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية البحريني، لكنهم غير ملزمين بالاكتتاب في أسهم جديدة في زيادات رأس المال المستقبلية.

يستفيد مساهمو الأقلية في الأسهم العادية للشركة من وسائل حماية معينة بموجب قوانين مملكة البحرين والشركة مطالبة بمراعاة واحترام تلك الوسائل الحمائية. على سبيل المثال، فإنه لا يجوز بموجب قانون الشركات البحريني أن ينص عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة ولا الإجراءات التي يتم اتخاذها في اجتماعات المساهمين على:

- زيادة المسؤوليات المالية لأحد المساهمين أو زيادة قيمة الأسهم ما لم يكن ذلك بالطريقة المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية البحريني؛
- حرمان مساهم من حقه في المشاركة في توزيعات الأرباح؛
- حرمان مساهم من حقه في المشاركة، بالتناسب مع حصة الملكية الخاصة به في رأس مال الشركة، وفي توزيع أية موجودات متبقية في حالة التصفية؛
- حرمان مساهم من حقوق الأولوية فيما يتصل بالاكتتاب في الأسهم أو السندات القابلة للتحويل إلى أسهم أو شهادات الاكتتاب، باستثناء في الظروف المحددة المذكورة في قانون الشركات التجارية البحريني كما هو مفصل تحت "—حقوق الأولوية"؛
- حرمان مساهم من الحق بالإطلاع ، بالطريقة المذكورة في قانون الشركات التجارية البحريني، على إدارة أعمال الشركة؛
- حرمان مساهم من الحق في إقامة دعوى ضد جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم، بالطريقة المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية البحريني، للحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت به؛ و
- فرض أية شروط جديدة، بخلاف تلك المذكورة في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، فيما يتعلق بحق المساهمين في حضور الاجتماعات السنوية العادية وغير العادية للمساهمين والتصويت فيها.

أسهم الخزينة

اعتباراً من تاريخ مذكرة الطرح هذه، تملك الشركة ٤٢,٦٠٠,٠٠٠ سهماً من أسهم الخزينة.

تسجيل الأسهم العادية

أسهم الشركة العادية مسجلة في سجل الأسهم المحتفظ به في مكاتب الشركة. ويتم نقل ملكية الأسهم من خلال قيد بواسطة ماسك السجلات والكشوف بالشركة في سجل الأسهم الخاص بالشركة، شريطة وجود سند بنقل الملكية من الناقل أو أمر تفويض قضائي.

حقوق الأولوية

يملك مساهمو الشركة حق الأولوية العام في الاكتتاب في الأسهم الجديدة عند أي زيادة في رأس المال بما يتناسب مع حصتهم في رأس مال الشركة في وقت الزيادة، باستثناء في حالة منح أو ممارسة حق الحيازة أو الاكتتاب لأسهم الشركة أو تحويل السندات إلى الأسهم الخاصة بالشركة. كذلك يملك مساهمو الشركة حقوق الأولوية في الاكتتاب في أية سندات قابلة للتحويل إلى أسهم وفي أي طرح لأسهم الشركة أو شهادات اكتتاب قد تصدرها

الشركة. وتتاح فترة ١٥ يوماً على الأقل بعد نشر إخطار بزيادة رأس المال للمساهمين من أجل ممارسة حق الأولوية، والذي يمكنهم كذلك نقله أو بيعه. ويجوز للمساهمين التنازل عن حق الأولوية إلى أطراف أخرى مقابل قيمة. وسيتم توزيع الأسهم الجديدة بين المساهمين بالتناسب مع حيازتهم، شريطة ألا يكون هذا التناسب أعلى من عدد الأسهم المحدد للشراء في طلب المساهم. وسيتم طرح أية أسهم متبقية على المساهمين الذين طلبوا عدد أسهم يفوق حقهم النسبي، وإذا ما تبقت أية أسهم بعد ذلك فإنه يتم إصدارها للجمهور.

اجتماعات المساهمين

تصنف اجتماعات المساهمين بالشركة إلى فئتين: اجتماعات الجمعية العامة العادية واجتماعات الجمعية العامة غير العادية.

وفي اجتماعات المساهمين، يحق لمساهمي الشركة مناقشة كافة الأمور التي تقع ضمن نطاق نوع اجتماع المساهمين. ويحق لهم بشكل حصري، خلال اجتماع سنوي، اعتماد القوائم المالية للشركة وتحديد تخصيص الدخل الصافي وتوزيع الأرباح الخاصة بالعام المالي السابق للاجتماع مباشرة. ويتم عادة انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة في اجتماعات المساهمين السنوية. ومع ذلك، ووفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني، يمكن كذلك انتخابهم في أي اجتماع جمعية عامة عادي للمساهمين.

اجتماعات الجمعية العامة العادية

بموجب قانون الشركات التجارية البحريني وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، يمكن عقد اجتماع جمعية عامة عادي بدعوة من مجلس الإدارة في الوقت والمكان اللذين يحددهما المجلس. كذلك، يجوز لمجلس الإدارة عقد اجتماع جمعية عامة عادي في أي وقت يطلب منه ذلك بواسطة مراجعي الحسابات أو مساهمي الشركة الذين يمثلون ١٠% من رأس المال الصادر، شريطة أن يكون هناك سبب جدي لهذا الطلب.

وفي اجتماعات الجمعية العامة العادية، يحق للمساهمين مناقشة كافة المسائل ذات الصلة بالشركة وتبني القرارات الملائمة فيما يتصل بأي من هذه المسائل، يستثنى من ذلك المسائل التي تم حجزها خصيصاً بواسطة قانون الشركات التجارية البحريني ليتم التشاور بشأنها في اجتماع جمعية عمومية غير عادي.

ويجوز للمساهمين بالشركة اتخاذ الإجراءات التالية في اجتماع جمعية عامة عادي:

- انتخاب الأعضاء وفصلهم من مجلس الإدارة؛
- تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة؛
- مناقشة واعتماد تقرير مجلس الإدارة بشأن الأنشطة والمركز المالي للشركة خلال العام المالي الفائت؛
- إبراء أو رفض إبراء أعضاء مجلس الإدارة من أية مسؤولية قانونية؛
- تعيين مراجع حسابات واحد أو أكثر للعام المالي التالي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة في ذلك؛
- مناقشة تقرير مراجع الحسابات بشأن القوائم المالية للعام المالي الفائت؛
- اعتماد حساب الربح والخسارة وبيان المركز المالي وبيان تخصيص الأرباح الصافية وتحديد الأرباح الموزعة؛ و
- مناقشة واتخاذ قرار بشأن التوصيات المرتبطة بإصدار السندات والاقتراض والرهون وإصدار الضمانات.

النصاب القانوني واتخاذ القرارات في اجتماعات الجمعية العامة العادية

بموجب قانون الشركات التجارية البحريني وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، فإن النصاب القانوني لاجتماع جمعية عامة عادي للمساهمين يجب أن يمثل أكثر من ٥٠% من رأس مال الشركة الصادر والقائم في الدعوة الأولى، و٣٠% من رأس مال الشركة الصادر والقائم في الدعوة الثانية، وأي عدد من المساهمين في الدعوة الثالثة.

ويتعين تبني كافة القرارات في اجتماعات الجمعية العامة العادية بالغالبية المطلقة من المساهمين الممثلين في الاجتماع، وفي حالة تعادل الأصوات فإن رئيس الاجتماع يكون له الصوت المرجح.

اجتماعات الجمعية العامة غير العادية

بموجب قانون الشركات التجارية البحريني وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، يملك مجلس الإدارة صلاحية عقد اجتماع جمعية عمومية غير عادي. وفي حالة طلب مساهمين يمثلون ١٠% من رأس مال الشركة الصادر عقد اجتماع غير عادي كتابياً، فإنه يجب على مجلس إدارة الشركة عقد اجتماع غير عادي خلال شهر واحد من تاريخ هذا الطلب. وفي حالة عدم قيام مجلس الإدارة بعقد مثل هذا الاجتماع في نهاية المدة، فيجوز لوزارة الصناعة والتجارة عقد الاجتماع خلال ١٥ يوماً.

ويجوز للمساهمين بالشركة اتخاذ الإجراءات التالية في اجتماع جمعية عامة غير عادي:

- تعديل المذكرة أو النظام الأساسي وتمديد المدة؛
- زيادة أو خفض رأس المال؛
- بيع المشروع الكامل المنفذ بواسطة الشركة أو التصرف فيه بأي طريقة أخرى؛ و
- تصفية الشركة أو الموافقة على دمجها مع شركة أخرى.

النصاب القانوني واتخاذ القرارات في اجتماعات الجمعية العامة غير العادية

بمقتضى قانون الشركات التجارية البحريني وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، فإن النصاب القانوني لاجتماع جمعية عمومية غير عادي للمساهمين يجب أن يمثل ثلثي رأس المال الصادر والقائم على الأقل في الدعوة الأولى، وثلث رأس المال الصادر والقائم على الأقل في الدعوة الثانية، وربع رأس المال القائم على الأقل في الدعوة الثالثة.

وعموماً، يجب أن يتم تبني كافة قرارات الجمعيات العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع. ومع ذلك، فإذا كان القرار يرتبط بزيادة أو خفض رأس مال الشركة، أو حل الشركة أو دمجها مع شركة أخرى، ففي هذه الحالة يجب تبنيه بواسطة عدد مساهمين يمثل ٧٥% من الأسهم الممثلة في الاجتماع ويجب أن يُعتمد من وزارة الصناعة والتجارة.

الإخطار باجتماعات المساهمين

وفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني، يجب أن تنشر كافة الإخطارات المتعلقة باجتماعات المساهمين قبل تاريخ الاجتماع بـ ١٥ يوماً على الأقل في صحيفتين يوميتين على الأقل باللغة العربية، من بينهما صحيفة محلية. ويجب أن ترسل نسخ من الإخطار إلى وزارة الصناعة والتجارة قبل تاريخ الاجتماع بـ ١٠ أيام على الأقل.

مكان اجتماعات المساهمين

تعقد اجتماعات مساهمي الشركة عادة في المنامة بمملكة البحرين.

شروط حضور اجتماعات المساهمين

يجب على المساهمين الراغبين في حضور اجتماع مساهمين تقديم إثبات ملكية الأسهم التي يعتزمون التصويت لها، بما في ذلك بطاقة الهوية و/أو الإجراءات المؤسسية ذات الصلة التي تثبت تمثيلهم القانوني لمساهم آخر.

وبالنسبة للمساهمين الذين لا يلبون الشروط الموضحة أعلاه، فقد لا يسمح لهم بالمشاركة في اجتماعات المساهمين.

مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة الجهة التشاورية الرئيسية بالشركة المسئولة عن تحديد اتجاه عمليات الأعمال التجارية بالشركة، بما في ذلك إستراتيجية الشركة طويلة الأجل. ويتألف مجلس إدارة الشركة في الوقت الحالي من تسعة أعضاء إضافة إلى عضوية واحدة شاغرة. وتحدد المادة ٢٣ من النظام الأساسي للشركة المؤهلات العامة لأعضاء مجلس إدارة الشركة.

وتعقد اجتماعات مجلس إدارة الشركة بصفة ربع سنوية على الأقل، أو بشكل أكثر تكراراً، حسبما تقتضي الضرورة. وبمقتضى قانون الشركات التجارية البحريني وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، فإن قرارات مجلس الإدارة تتم من خلال التصويت بالإيجاب بالأغلبية البسيطة من أعضائه الحاضرين في الاجتماع.

ووفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني، فإنه يحظر على أي عضو في مجلس الإدارة التصويت في أي اجتماع أو المشاركة في أي عملية أو نشاط أعمال تجارية في حالة وجود تعارض بين مصالحه الشخصية ومصالح الشركة.

انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني، فإن كل مساهم يمتلك ١٠% أو أكثر من رأس المال الصادر يحق له تعيين ممثل له في مجلس الإدارة لكل ١٠% من ملكيته في الأسهم.

ويجب أن يلبي أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات التالية:

- أن يكون العضو كامل الأهلية للتصرف؛
- ألا يكون العضو قد حكم عليه في جريمة تتضمن إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة تؤثر على سمعته أو تنطوي على خيانة للأمانة أو في جريمة تتضمن انتهاك لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني، ما لم يكن قد تمت تبرئته لاحقاً؛ و
- يجب أن يمتلك العضو شخصياً أسهم ذات قيمة اسمية تبلغ عشرة آلاف دينار بحريني أو يمتلك الشخص الذي يمثله عدد أسهم يعادل ما لا يقل عن ١% من رأسمال الشركة أيهما أكبر.

وقد أبرم المساهمان الحاليان للشركة، ممتلكات وسابك للاستثمارات الصناعية، اتفاقية مساهمين تتضمن شروطاً بشأن تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة. راجع " المساهمون الرئيسيون والمساهم القائم بالبيع – اتفاقية المساهمين".

تعاملات أعضاء مجلس الإدارة ذوي المصالح

وفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني، لا يجوز لعضو مجلس الإدارة:

- القيام بأي عمل تبرعي باستخدام موجودات الشركة، على نحو يضر بالشركة، باستثناء الأعمال التبرعية التي تفيد موظفي الشركة أو المجتمع المحلي الذي تشارك فيه الشركة كجزء من مسؤولية الشركة الاجتماعية الواقعة على عاتقها، أو التي قد يتم السماح بها بواسطة مجلس الإدارة من وقت لآخر؛
- قبول، بحكم منصبه، أية منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة من أطراف أخرى دون أن يكون لذلك تفويض صريح وارد في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، أو بموجب إذن تم الحصول عليه في اجتماع مساهمين؛
- المشاركة في معاملة مؤسسية يكون له مصلحة فيها تتعارض مع مصلحة الشركة، أو في المداولات التي تجرى بواسطة أعضاء مجلس إدارة الشركة بهذا الشأن؛
- اقتراض أموال أو ملكيات من الشركة أو استخدام ممتلكات الشركة أو خدماتها أو ائتمانها لمنفعته الشخصية أو لمنفعة شركة أو طرف آخر له مصلحة معه، دون الحصول على موافقة مسبقة في اجتماع مساهمين أو من مجلس إدارة الشركة؛
- استغلال أية فرصة تجارية لمصلحته الشخصية أو لمصلحة طرف آخر على حساب مصلحة الشركة عندما يكون قد علم عن هذه الفرصة من خلال موقعه كعضو مجلس إدارة؛
- إهمال حماية حقوق الشركة من خلال عدم الكشف عن الفرص التجارية المفيدة بغرض استغلال هذه الفرص لمنفعته الخاصة أو لمنفعة طرف آخر؛ و
- حيازة، من أجل أن يعيد بيعها بغرض الربح، بضائع أو حقوق تعد ضرورية لعمليات الشركة التجارية أو التي تعتزم الشركة حيازتها.

ويتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركة بواسطة مساهميها في نفس اجتماع المساهمين السنوي الذي يعتمد قوائمها المالية الخاصة بالعام المالي المنقضي، ويخضع هذا التحديد لاعتماد وزير التجارة والصناعة فيما يتصل بأي عام لا تجني فيه الشركة ارباحاً.

القيود بشأن معاملات معينة وكشف التداول بواسطة المساهمين المتحكمين أو أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين

بموجب قانون الشركات البحريني، سوف يُحظر على المساهم القائم بالبيع وسابك للاستثمارات الصناعية بيع أو تحويل أي من أسهمهم العادية في الشركة، باستثناء الأسهم العادية المعروضة في الطرح، إلى حين مرور عام من تاريخ تحويل الشركة.

بحسب اتفاقية الإدراج في سوق البحرين للأوراق المالية، فإن الشركة مطالبة بإخطار سوق البحرين للأوراق بأية حيازة للأسهم بواسطة عضو مجلس إدارة في غضون شهر واحد من تعيينه وفي نهاية كل عام مالي. علاوة على ذلك، يجب اعتماد أية حيازة أو تصرف في ٢٠% أو أكثر من رأس مال الشركة من قبل مصرف البحرين المركزي قبل أن يتم إجراء هذا المعاملة في سوق البحرين للأوراق المالية.

تسوية النزاعات

يمكن لغرفة البحرين لتسوية النزاعات أن تفصل في أي نزاع بين الشركة ومساهمي الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها الذين ينتمون لبلدان غير مملكة البحرين ، شريطة أن تكون الدعوى بخصوص ما يزيد عن ٥٠٠.٠٠٠ دينار بحريني. جميع النزاعات الأخرى يتم تسويتها أمام المحاكم المدنية العليا.

إلغاء الإدراج في سوق البحرين للأوراق المالية

قد تقوم الشركة في أي وقت بإلغاء إدراج أسهمها في سوق البحرين للأوراق المالية، شريطة أن يكون هذا الطلب مدعوماً بقرار من مجلس إدارة الشركة يعتمد إلغاء الإدراج هذا.

تغيير التحكم والطرح العام الإجباري لحيازة الأسهم

في حالة حيازة شخص أو مجموعة أشخاص يتصرفون معاً ٣٠% أو أكثر من حقوق التصويت في أسهم الشركة، سواء في معاملة واحدة أو عبر سلسلة من المعاملات، فسيكون عليهم إجراء طرح إلزامي لكافة المساهمين.

متطلبات الإبلاغ المستمرة والمعلومات المطلوبة بواسطة الجهات المُنظمة

تخضع الشركة باعتبارها شركة مساهمة عامة لمتطلبات إبلاغ مستمرة محددة بواسطة قانون الشركات التجارية البحريني ووزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية.

فالشركة مطالبة بإخطار مصرف البحرين المركزي إذا كان مالك مستفيد لأسهمها: (١) يحوز ٥% أو أكثر، أو وصلت ملكيته الانتفاعية ٥% أو أكثر من رأس المال الصادر للشركة أو (٢) يحوز ١٠% أو أكثر من رأس المال الصادر للشركة أو (٣) يمتلك ١٠% أو أكثر من رأس المال الصادر للشركة، يرغب في حيازة ٢٠% إضافية من أسهم الشركة. وبالمثل، يجب أن تقوم الشركة بإبلاغ مصرف البحرين المركزي بأية حيازة أو تصرف متوقع في ١٠% أو أكثر من رأس مالها الصادر ويجب أن يتم اعتماد مثل هذه الحيازة أو التصرف في الأسهم بواسطة مصرف البحرين المركزي قبل إجراء هذه المعاملة في سوق البحرين للأوراق المالية.

إضافة إلى ذلك، فبدءاً من ١ يناير ٢٠١١، ستخضع الشركة لنظام "*الامتثال أو التفسير*" الذي بدأ العمل به بموجب نظام حوكمة الشركات بمملكة البحرين والمطبق على كافة الشركات المساهمة العامة في المملكة. ويطالب نظام حوكمة الشركات أن تمتثل الشركة بالمبادئ والتوجيهات الإلزامية الواردة فيه. ورغم أن توصيات نظام حوكمة الشركات لا تعتبر إلزامية، إلا أن الشركة ستكون مطالبة بتفسير أية حالة عدم امتثال للتوصيات للمساهمين بالشركة في اجتماع الجمعية العامة السنوية للمساهمين. وتعتزم الشركة التقيد بالنظام إلى الحد المنطبق.

واجب الكشف عن معاملات الأطراف ذات العلاقة

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني، يجب أن تكشف الشركة في قوائمها المالية المعلومات ذات الصلة بالعقود المبرمة بين الشركة وبين أعضاء مجلس إدارتها أو المدراء أو الأطراف ذات الصلة أو المدراء لدى الأطراف ذات الصلة.

تخصيص الأرباح الصافية وتوزيع الأرباح

المبالغ المتاحة للتوزيع ودفع الأرباح

يعرف قانون الشركات التجارية البحريني وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأرباح الصافية لأي عام بأنها المبلغ المتبقي بعد خصم: (١) المصاريف العامة و(٢) أية مبالغ لاستهلاك الموجودات والتعويض عن الفقد في قيمة هذه الموجودات و(٣) الفائدة المدفوعة على كافة القروض والالتزامات والمسؤوليات القانونية الواجبة على الشركة، حسب ما هو مطلوب بموجب المعايير المحاسبية الدولية. وينص عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على أنه إذا كانت الأرباح الصافية لأحد الأعوام غير كافية لإعلان أرباح أسهم تصل إلى ٥% على الأقل من رأس مال الشركة المدفوع، فإنه يجوز استخدام الاحتياطي القانوني للشركة من أجل توزيع أرباح أسهم، بحيث لا يزيد المبلغ الإجمالي للأرباح الموزعة عن ٥% من رأس المال المدفوع الخاص بالشركة.

ويمكن خفض الأرباح الصافية بقيمة: (١) أي إسهام في الاحتياطي القانوني، كما هو مناسب و(٢) أي خصم مطلوب بواسطة قوانين العمل البحرينية و(٣) أي إسهام في حساب احتياطي تطوعي، إذا تقرر ذلك بواسطة اجتماع جمعية عامة عادي للمساهمين و(٤) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وبعد أن يتم توزيع أي خصم من ذلك كأرباح على المساهمين أو استخدامه لإنشاء احتياطي طوارئ أو صندوق احتياطي للاستهلاك غير المعتاد.

وفي كل جمعية سنوية للمساهمين، يكون مجلس الإدارة مطالباً بوضع توصيات فيما يخص كيفية تخصيص الأرباح الصافية للشركة من العام السابق، إن وجدت. ويخضع هذا التخصيص للتشاور بين المساهمين.

علاوة على ذلك، فإنه يجوز شريطة موافقة المساهمين في جمعية عمومية توزيع نسبة مئوية من الأرباح الصافية المحققة من بيع أي من الموجودات الثابتة للشركة أو الناشئة عن أي تعويض يتم الحصول لأي من موجودات الشركة، كأرباح أسهم، على أنه يشترط أيضاً ألا تؤدي هذه المدفوعات إلى منع الشركة من إعادة الموجودات إلى حالتها الأصلية أو من شراء موجودات ثابتة جديدة.

الاحتياطات

ينص عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على أنه يجب في كل عام إضافة ما يعادل ١٠% على الأقل من الأرباح السنوية الصافية للشركة إلى الاحتياطي القانوني الخاص بها. ويجوز التوقف عن المساهمة في الاحتياطي القانوني ما إن يصل الاحتياطي القانوني إلى ٥٠% من رأس المال المدفوع، ثم يتم استئناف المساهمة متى انخفض الاحتياطي القانوني لأقل من ٥٠% من رأس المال المدفوع حتى يصل إلى ٥٠% من رأس المال المدفوع. ولا يمكن توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين. إلا أنه يمكن الاستعانة به من أجل ضمان توزيع أرباح لا تزيد عن ٥% من رأس المال المدفوع في الأعوام التي تكون الأرباح الصافية للشركة غير كافية للسماح بتوزيع أرباح بهذا الحد.

إضافة إلى الاحتياطي القانوني، فإنه يجوز للجمعية العمومية العادية للمساهمين، والتي تتصرف بناءً على مقترح من مجلس الإدارة، إنشاء حساب احتياطي تطوعي أو احتياطي طوارئ أو صندوق احتياطي للاستهلاك غير المعتاد.

سوق الأوراق المالية في البحرين

سوق البحرين للأوراق المالية

تأسست سوق البحرين للأوراق المالية ("BSE") في مملكة البحرين بموجب المرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٧. وبدأت سوق البحرين للأوراق المالية عملياتها رسميًا في ١٧ يونيو عام ١٩٨٩.

ويتولى إدارة سوق البحرين للأوراق المالية مجلس إدارة يترأسه محافظ مصرف البحرين المركزي. ويضم المجلس عضوين يمثلان مصرف البحرين المركزي وعضوين يمثلان المصارف المحلية وعضوين يمثلان غرفة التجارة وعضوين يمثلان شركات الوساطة المحلية. ويقوم مجلس الإدارة بصياغة السياسات العامة وإستراتيجية سوق البحرين للأوراق المالية.

تخضع سوق البحرين للأوراق المالية للوائح الداخلية الصادرة عن وزير التجارة والصناعة والزراعة وفقا للقرار رقم ١٩٨٨/١٣. وتنظم اللوائح الداخلية أنشطة إدارة وعضوية سوق البحرين للأوراق المالية والقواعد التي تنظم قيد وتداول الأوراق المالية، بما في ذلك تصفية الحسابات، وتسوية الصفقات، وتشغيل نظام الإيداع المركزي. يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من موقع الويب الخاص بسوق البحرين للأوراق المالية : www.bahrainstock.com.

تسوية الأوراق المالية المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية

يتعين على المستثمرين في مملكة البحرين فتح حساب إيداع أوراق مالية مركزي ("**حساب CSD**")، وحساب التداول لدى إحدى شركات الوساطة. والوسيط هو طرف مخول مرخص له بإجراء المعاملات المشتركة وسيتولى تنفيذ أوامر البيع والشراء نيابةً عن المستثمرين. ويجب على المستثمرين من أجل شراء الأسهم في مملكة البحرين تحرير شيك لصالح وسطائهم فيما يتعلق بقيمة الأسهم العادية التي يرغبون في شرائها وعمولة الوسيط في مصرف التسوية لتفادي أي تأخير أو فشل.

ولبيع الأسهم العادية في مملكة البحرين، يجب أن يحتفظ المستثمرون فعليًا بالأسهم العادية في حساب إيداع الأوراق المالية المركزي. ويقوم الوسيط بإدخال أوامر المستثمر (بيع/شراء) في نظام التداول الآلي لسوق البحرين للأوراق المالية. هذه الأوامر تتم مطابقتها إلكترونيًا عبر نظام التداول دون أي تدخل بشري.

ويُعرف اليوم الذي يتم خلاله شراء/بيع الأسهم العادية باليوم تي. ويلتزم الوسيط بتزويد المستثمر ببيان تأكيد عن جميع المعاملات التي أجراها الوسيط نيابة عن المستثمر في اليوم نفسه. وفي اليوم تي + ٢ قبل الساعة ٠٩:٣٠ صباحًا بالتوقيت المحلي، يجب على كلا الوسيطين (المشتري والبائع) إنهاء جميع التزاماتهما فيما يتعلق بالمعاملة التي أنجزاها. ويلتزم حساب إيداع الأوراق المالية المركزي بإرسال كشف حساب (يذكر جميع معاملات المستثمر) كل ستة أشهر إلى جميع المودعين في النظام.

إدارة مراقبة أسواق رأس المال

بموجب المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٢، تم منح مصرف البحرين المركزي صلاحيات واسعة لتنظيم سوق الأوراق المالية في مملكة البحرين. وأنشأ مصرف البحرين المركزي إدارة مراقبة أسواق رأس المال ("CMSD ") وتتمثل مهمتها في الإشراف على أسواق رأس المال في البحرين وتنظيمها. ويتمثل الهدف الرئيسي لإدارة مراقبة أسواق رأس المال في الحفاظ على سوق شفافة وعادلة ومنظمة من خلال التمسك بالمعايير الدولية وتطبيقها وحماية المستثمرين، وبالتالي دعم سمعة ونزاهة مملكة البحرين كمحور مالي.

وتتحمل إدارة مراقبة أسواق رأس المال المسؤولية عن الأسواق الابتدائية والثانوية في مملكة البحرين. علاوة على ذلك، تقوم الإدارة بتنظيم والإشراف على جميع طلبات إدراج الأوراق المالية وأية أدوات أخرى تُطرح للجمهور العام، مما يضمن وفاء الطلبات بجميع المتطلبات القانونية. كما تعمل الإدارة على تطبيق معايير الإفصاح الدولية من أجل تعزيز الشفافية في سوق مملكة البحرين وتشرف على سوق البحرين للأوراق المالية ونظام المقاصة ونظام التسوية ونظامي الإيداع والحراسة وشركات الوساطة وصناع السوق. والشركة مطالبة بالتقيد بأحكام مجلد كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي (أسواق رأس المال).

الضرائب

يستند الموجز التالي للتبعات الضريبية الجوهرية بالبحرين على ملكية الأسهم العادية إلى القوانين، والتشريعات، والمراسيم، والقرارات، واتفاقيات ضريبية الدخل (المعاهدات)، والممارسات الإدارية، والقرارات القضائية السارية بدءًا من تاريخ مذكرة الطرح هذه. ومع ذلك، قد تكون هناك تغييرات أو تفسيرات تشريعية أو قضائية أو إدارية وشيكة ويمكنها تغيير أو تعديل البيانات والاستنتاجات الواردة في هذا المستند. ومن الممكن أن يكون أيٌّ من هذه التغييرات أو التفسيرات ذا أثر رجعي، وأن تؤثر على التبعات الضريبية لمالكي الأسهم العادية. هذا الموجز ليس رأيًا قانونيًا كما أنه لا يعالج جميع الجوانب الضريبية التي قد تكون ذات صلة بمالك الأسهم العادية.

نحث كل مستثمر محتمل أن يرجع إلى مستشاره الضريبي الخاص بشأن التبعات الضريبية المحددة على ذلك الحامل للملكية وبشأن التصرف في الأسهم العادية، بما في ذلك سريان وأثر أي قوانين ضريبية أو معاهدات ضريبية أخرى وأي تغييرات وشيكة أو مقترحة في القوانين الضريبية السارية كما في تاريخ مذكرة الطرح هذه، وأي تغييرات فعلية في القوانين الضريبية السارية بعد ذلك التاريخ.

الاعتبارات الضريبية في مملكة البحرين

بدءًا من تاريخ مذكرة الطرح هذه، لا توجد أي ضرائب مستحقة الدفع فيما يتعلق بالدخل أو الضريبة عند المنبع أو أرباح رأس المال بموجب قوانين البحرين الحالية.

لا تُفرض ضريبة دخل الخاصة بالشركات إلا على شركات النفط والغاز والبترول بمعدل ثابت قدره ٤٦ في المئة. وتسري هذه الضريبة على أي شركة نفط تمارس نشاطًا تجاريًا من أي نوع في مملكة البحرين، بما في ذلك إنتاج النفط، والتكرير، والاستكشاف، بغض النظر عن مكان تأسيس الشركة.

ولا توجد حاليًا أي قيود رقابة على العملة أو الصرف سارية بموجب قانون البحرين، ويُسمح بالتحويل الحر للعملة من وإلى مملكة البحرين، وذلك مع مراعاة أي تشريعات معنية بمكافحة غسيل الأموال والتشريعات الدولية المعمول بها من وقت لآخر.

شروط الطرح

الطرح للاكتتاب العام

يتألف الطرح للاكتتاب العام من طرح ١٦٣,٣٠٠,٠٠٠ سهم عادي، تمثل ١١.٥% من إجمالي رأس مال الشركة القائم الصادر والمدفوع بالكامل، إلى (١) مستثمري تجزئة في مملكة البحرين وسلطنة عمان، ورهناً بموافقة السلطات التنظيمية، في دولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة (٢) إلى مستثمرين مؤسسيين خارج الولايات المتحدة بالاعتماد على النظام S، بواسطة المساهم القائم بالبيع بموجب الشروط والأحكام الواردة في اتفاقية التعهد بالأسهم العادية بتاريخ ● ٢٠١٠ المبرمة بين الشركة والمساهم القائم بالبيع والمدراء ("**اتفاقية التعهد**").

تُصنف الأسهم العادية في هذا الطرح من جميع الجوانب في نفس المرتبة مع جميع الأسهم العادية الأخرى. تحظى الأسهم العادية بالحقوق المبينة أسفل القسم "بيان رأس المال."

سوف يتألف الطرح للاكتتاب العام من الشريحتين التاليتين: الشريحة الأولى ("**الطرح المؤسسي للأسهم العادية** ") والشريحة الثانية ("**طرح التجزئة**، الذي يتألف من شريحتين فرعيتين، "**الطرح المحدود للمواطنين البحرينيين**" و"**الطرح العام لمستثمري التجزئة**"):

- ***الشريحة ١ – الطرح المؤسسي للأسهم العادية*** :يتألف من أسهم عادية متاحة للمستثمرين المؤسسيين خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ويعتبر المستثمر في حكم المستثمر المؤسسي إذا اكتتب بأسهم عادية يزيد سعر شرائها الإجمالي عما يعادل ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. يجب على المستثمرين في الطرح المؤسسي للأسهم العادية تقديم أوامر شراء الأسهم العادية في نطاق سعر يتراوح من ٠.٩٠٠ إلى ١.٢٥٠ دينار بحريني لكل سهم عادي.***الشريحة ٢ – طرح التجزئة:*** يتألف من أسهم عادية متاحة ضمن الشريحتين الفرعيتين التاليتين:

  - ***الطرح المحدود للمواطنين البحرينيين:*** يتألف من الأسهم العادية المطروحة للمواطنين البحرينيين بسعر يعادل سعر طرح التجزئة الأولي المخفض. ينطبق سعر طرح التجزئة الأولي المخفض على شراء ١٠٠ سهم عادي كحد أدنى و، رهناً بتوافر عدد كافٍ من الأسهم العادية لطرح التجزئة، حتى ٢٠٠٠ سهم عادي كحد أقصى من الأسهم العادية لكل مستثمر تجزئة. سعر طرح التجزئة الأولي المخفّض متاح فقط للمواطنين البحرينيين الذين قدموا كافة المستندات الداعمة الضرورية كما هو مبين في إستمارة الطلب. وفي حالة تقديم طلب شراء من قبل مواطن بحريني لشراء أكثر من ٢٠٠٠ سهم عادي، فسوف يدفع هذا المستثمر قيمة ٢٠٠٠ سهم عادي بسعر طرح التجزئة الأولي المخفض إلى جانب سداد قيمة أي أسهم عادية إضافية بسعر طرح التجزئة العام.

  - ***الطرح العام لمستثمري التجزئة:*** يتألف من الأسهم العادية المطروحة بسعر طرح التجزئة الأولي والمطروحة لمستثمري التجزئة في مملكة البحرين (بما في ذلك المواطنين البحرينيين الذين تقدموا بطلبات لشراء ما يزيد عن الحد الأقصى للأسهم العادية المؤهلة لسعر طرح التجزئة الأولي المخفض)، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، والمملكة العربية السعودية . بموجب الطرح العام لمستثمري التجزئة، يجوز لكل مستثمر مؤهل التقدم بطلب لشراء ٥٠٠ سهم عادي بحد أدنى.

إذا لم يتم تحديد سعر الطرح النهائي من خلال عملية إنشاء سجل أوامر الاكتتاب، فسوف يُعتبر سعر الطرح النهائي هو سعر طرح التجزئة الأولي.

اتفاقية التعهد

في اتفاقية التعهد، قطعت الشركة والمساهم القائم بالبيع بعض التعهدات والضمانات المحددة، واتفقا على تعويض المدراء ضد مسؤوليات معينة فيما يتصل بالطرح.

يطرح المدراء الأسهم العادية لدى استلامها وقبولها من جانبهم وبالحالة التي يتم استلامها بها، على أن يخضع ذلك لشروط محددة.

تنص اتفاقية التعهد على أنه لدى وقوع أحداث معينة، مثل تعليق أو تقييد التداول في سوق البحرين للأوراق المالية أو حدوث تغيير جوهري سلبي في وضع الشركة المالي أو أعمالها التجارية، وفي حالات معينة أخرى، يحق لبنك الخليج الدولي، بالنيابة عن المدراء، تعليق أو إنهاء الطرح قبل تاريخ إرسال إشعارات التخصيص إلى المستثمرين في الطرح

ورهناً بشروط معينة واردة في اتفاقية التعهد، وافق كل من المدراء، منفردين ومجتمعين، على شراء عدد من الأسهم العادية في طرح التجزئة كما هو مبين مقابل اسم كل منهم في الجدول التالي:

المدراء	عدد الأسهم العادية
بنك الخليج الدولي ش .م .ب.	
مصرف السلام - البحرين ش. م. ب.	
بنك البحرين الإسلامي ش. م. ب.	
بنك البحرين الوطني ش. م. ب..	
الإجمالي	_____

أبرمت الشركة والمساهم القائم بالبيع ومدير الإصدار الإقليمي ملحق تحديد أسعار بتاريخ ● ٢٠١٠ (**"ملحق تحديد الأسعار"**) خاص باتفاقية التعهد فيما يتصل بالطرح المؤسسي للأسهم العادية. ورهناً بالوفاء بشروط محددة مبينة في اتفاقية التعهد وملحق تحديد الأسعار، وافق بنك الخليج الدولي على أن يتدبر توفير مشترين، أو في حالة الإخفاق في ذلك، أن يشتري بنفسه ● سهماً عادياً في الطرح المؤسسي للأسهم العادية.

وتتوقع الشركة أن تبلغ نفقاتها فيما يتعلق بالطرح نحو ٠.١ مليون دينار بحريني، ترجع بصفة أساسية إلى رسوم تدقيق الحسابات.

اتفاقية الاحتجاز

تعتزم الشركة والمساهم القائم بالبيع إبرام اتفاقية مع بنك الخليج الدولي وجي بي مورغان، مع مراعاة بعض الاستثناءات، تنص على ألا يقوم أي منهم لمدة ١٨٠ يوماً بعد تاريخ إغلاق طرح شهادات الإيداع الدولية بإصدار أو طرح أو بيع أو إبرام عقد للبيع أو الرهن أو الإقراض أو منح أي خيار للشراء أو إجراء أي بيع سابق للملكية أو التصرف بشكل آخر مباشر أو غير مباشر أو منح أي حقوق، في جميع الحالات فيما يتعلق بأيٍّ من الأسهم العادية أو شهادات الإيداع الدولية أو أي خيارات أو ضمانات لشراء أي أسهم عادية أو شهادات إيداع دولية أو أي أوراق مالية قابلة للتحويل أو الصرف أو التي تمثل الحق في استلام الأسهم العادية أو شهادات الإيداع الدولية.

العلاقات الأخرى

انخرطت البنوك والشركات التابعة لهم في معاملات، تشمل معاملات إقراض، وقاموا بأداء خدمات أعمال مصرفية استثمارية وخدمات استشارية مالية متنوعة وغيرها من الخدمات لصالح الشركة والمساهم القائم بالبيع والفروع التابعة لهم، ويقومون بتحصيل رسوم عادية مقابل هذه الخدمات. وقد توفر البنوك والشركات التابعة لهم هذه الخدمات لصالح الشركة والمساهم القائم بالبيع والشركات التابعة لهما في المستقبل.

يعمل بنك الخليج الدولي وبنك البحرين الإسلامي ش.م.ب بصفتهما مُقرضين فيما يتصل بالاتفاقية بين الشركة واتحاد بنوك تم إبرامها في ٧ أبريل ٢٠٠٣ مع عمل بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي بصفته وكيل التسهيل. ويعمل بنك الخليج الدولي وبنك البحرين الوطني ش. م. ب. بصفتهما مقرضين فيما يتصل باتفاقية بين الشركة واتحاد بنوك تم إبرامها في ٧ يونيو ٢٠٠٧ فيما تعمل شركة سيتي بانك إنترناشيونال بي إل سي باعتبارها وكيل التسهيل. راجع "مناقشة الإدارة وتحليل الوضع المالي ونتائج العمليات – السيولة والموارد الرأسمالية – عقود التمويل الجوهرية."

وفيما يتعلق بالطرح، يجوز لكل مدير وأي كيانات مسيطرة و/أو أيٌّ من الشركات التابعة له التي تتصرف كمستثمر لحسابها الخاص امتلاك الأسهم العادية، ويجوز له بهذه الصفة الاحتفاظ بهذه الأسهم العادية أو أي أوراق مالية للشركة أو استثمارات ذات صلة أو شراؤها أو بيعها لحسابه الخاص، ويجوز له طرح أو بيع هذه الأوراق المالية أو غيرها من الاستثمارات بخلاف ما يتعلق بالطرح .وبناءً على ذلك، يجب قراءة الإشارات الواردة في مذكرة الطرح هذه بشأن الأسهم العادية التي يتم طرحها أو تخصيصها على أنها تشمل أي طرح أو تخصيص لهذه الأسهم العادية للمدراء وأي شركة ذات صلة تتصرف بهذه الصفة. لا ينوي المدراء الكشف عن حجم أيٍّ من هذه الاستثمارات أو المعاملات بخلاف ما يتفق مع أي التزام قانوني أو تشريعي معمول به في هذا الخصوص.

مسائل أخرى

مدققو الحسابات المستقلون

تمت مراجعة القوائم المالية لألبا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وعلى مدى السنتين المنتهيتين في تلك التواريخ والقوائم المالية المجمعة لشركتي ألبا وألبا للتسويق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والتي تشملها مذكرة الطرح هذه، وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق بواسطة إرنست آند يونغ البحرين، وهي شركة تدقيق حسابات مستقلة، كما هو مبين في تقارير تدقيقها المستقلة الواردة في هذه المذكرة.

وقد تمت مراجعة القوائم المالية المؤقتة الموجزة وغير المدققة لألبا كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٣٠ يونيو ٢٠١٠ وخلال فترات الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والتي تم تضمينها في مذكرة الطرح هذه، وفقًا للمعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم ٢٤١٠ (*"مراجعة المعلومات المالية المرحلية"*) بواسطة إرنست آند يونغ البحرين، وهي شركة مراجعة حسابات مستقلة، كما هو مبين في تقاريرها المستقلة التي تظهر في هذا المذكرة.

تقرير CRU Strategies

إن CRU Strategies، وهي مجموعة مستقلة لتحليل الأعمال التجارية والاستشارات تُركز على قطاعات التعدين والمعادن والطاقة والكبلات والأسمدة والقطاعات الكيميائية ويقع مكتبها في ٣١ ماونت بليزانت، لندن WC1X 0AD، المملكة المتحدة، قد أعطت موافقتها الخطية ولم تسحبها بشأن إدراج تقريرها بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٠ في مذكرة الطرح هذه والإشارة إليه واستخدام اسمها بالشكل وفي السياق الذي يرد فيه. تتحمل CRU Strategies المسؤولية عن المعلومات المأخوذة من تقريرها والتي تم إيرادها في مذكرة الطرح هذه. هذا وقد تم إدراج هذا الإقرار في نشرة الإصدار بما يتفق مع الملحق ١٠، البند ١-٢ من لائحة توجيه نشرات الإصدار. وبعد توخي كل العناية والحذر لضمان أن ذلك هو الحال، فإن المعلومات التي قدمتها الشركة والواردة في مذكرة الطرح هذه، وفق أفضل المعلومات المتوفرة لدى CRU Strategies، تتفق مع الحقائق ولا تتضمن أي إغفال من شأنه أن يؤثر على محتواها.

معلومات عامة

تغيير جوهري

لم يحدث أي تغيير جوهري في وضع الشركة المالي والتجاري منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٠، وهو التاريخ الذي تم فيه نشر القوائم المالية المرحلية الموجزة المراجعة وغير المدققة للشركة كما في فترة الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠.

القانون المعمول به

الشركة والمساهم القائم بالبيع مؤسسان بموجب قوانين مملكة البحرين. يخضع الطرح، بما في ذلك تخصيص وتوزيع الأسهم العادية وإدراجها في سوق البحرين للأوراق المالية، لقوانين مملكة البحرين، وأي نزاعات تنشأ عن هذا الطرح سيتم تقديمها إلى محاكم المملكة للبت فيها. تخضع اتفاقية التعهد لقوانين مملكة البحرين.

المستندات المعروضة

يجوز معاينة نسخ المستندات التالية في مكاتب الشركة في شارع الملك حمد، منطقة عسكر الصناعية، ص .ب ٥٧٠، المنامة، مملكة البحرين، خلال ساعات العمل العادية في أي يوم من أيام الأسبوع (باستثناء الجمعة والسبت وأيام العطلات الرسمية) من تاريخ مذكرة الطرح هذه طالما تم قبول تسجيل الأسهم العادية في سوق البحرين للأوراق المالية القائمة الرسمية:

- شهادة تسجيل الشركة؛
- عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة؛
- قوائم الشركة المالية المدققة كما في العامين المنتهيين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ (بما في ذلك تقرير مدققو الحسابات المستقلون)؛
- القوائم المالية المدققة والمجمعة لشركتي ألبا وألبا للتسويق كما في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ (بما في ذلك تقرير مراجع الحسابات المستقل)؛
- القوائم المالية المرحلية الموجزة المراجعة وغير المدققة كما في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ و٢٠١٠؛
- اتفاقية الإيداع؛
- اتفاقية مُسجِّل الأسهم؛
- تقرير CRU Strategies بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٠؛ و
- مذكرة الطرح هذه.

فهرس القوائم المالية

الصفحة

القوائم المالية الموجزة المرحلية وغير المدققة لشركة ألمنيوم البحرين ش .م .ب. (مقفلة) لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ ..... F-1
القوائم المالية الموجزة المرحلية وغير المدققة لشركة ألمنيوم البحرين ش .م .ب. (مقفلة) لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ ..... F-16
القوائم المالية المدققة لشركة ألمنيوم البحرين ش .م .ب. (مقفلة) كما في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ..... F-31
القوائم المالية المدققة لشركة ألمنيوم البحرين ش .م .ب. (مقفلة) كما في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ ..... F-64
القوائم المالية الموحدة والمدققة لشركة ألمنيوم البحرين ش .م .ب. (مقفلة) وشركة ألبا للتسويق للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ..... F-102

[صفحة فارغة]

شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)

تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية

30 يونيو 2010

إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٤ – البرج – مجمع البحرين التجاري
المنامة – مملكة البحرين
هاتف ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+ فاكس ٥٤٠٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama@bh.ey.com
www.ey.com/me
سجل تجاري رقم – ٦٧٠٠

تقرير مراجعة القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة
إلى السادة أعضاء مجلس إدارة شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)

المقدمة

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرحلية المختصرة المرفقة لشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) ("الشركة") كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠، والتي تشمل قائمة المركز المالي المرحلية كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ والقوائم المرحلية للدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات. إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ الخاص بالتقارير المالية المرحلية هو من مسؤولية مجلس إدارة الشركة. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي ختامي حول هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة بناءاً على أعمال المراجعة التي قمنا بها.

نطاق المراجعة

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة رقم ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق مستقل عن المؤسسة". تتضمن مراجعة المعلومات المالية المرحلية استفسارات من الموظفين المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وبإجراء مراجعة تحليلية وإجراءات أخرى. إن نطاق المراجعة هو أقل بكثير من نطاق التدقيق الذي يتم القيام به حسب معايير التدقيق الدولية وبالتالي لا يمكننا ذلك من الحصول على تأكيدات حول إطلاعنا على الأمور الهامة التي قد نتعرف عليها خلال عملية التدقيق. لذا فليس بإمكاننا إبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

الخاتمة

بناءاً على مراجعتنا، لم يصل إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية المرحلية المختصرة المرفقة لم يتم إعدادها بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤.

إرنست ويونغ

١ سبتمبر ٢٠١٠
المنامة، مملكة البحرين

قائمة المركز المالي المرحلية
في ٣٠ يونيو ٢٠١٠

	ايضاحات	٣٠ يونيو ٢٠١٠ غير مدققة ألف دينار بحريني	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مدققة ألف دينار بحريني
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
عقارات وآلات معدات	١٠	١,٠١٤,٨٧٤	١,٠٤٣,٠٢٣
ذمم مدينة طويلة الأجل		١٨,٩١١	٢٠,٦٣٠
		١,٠٣٣,٧٨٥	١,٠٦٣,٦٥٣
موجودات متداولة			
المخزون		١٥٧,٤٢٨	١٦٨,١١١
جزء متداول لذمم مدينة طويلة الأجل	١٠	٣,٤٣٨	٣,٤٣٨
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً		٩٧,٩٧٧	٩٢,٢١٥
مبالغ مستحقة من مساهم		–	٧٤٨
أدوات مالية مشتقة	٧	٣,٣٥٢	١٦,٣٩٥
أرصدة لدى البنوك ونقد	٣	٨٩,٤٥٧	٤٦,٣٥٧
		٣٥١,٦٥٢	٣٢٧,٢٦٤
مجموع الموجودات		١,٣٨٥,٤٣٧	١,٣٩٠,٩١٧
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال	٤	١٤٢,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠
أسهم خزانة	٥	(١٣,٥٣٦)	–
احتياطي قانوني		٥٤,٨٠٧	٥٤,٨٠٧
احتياطي رأس المال		٢٤٩	٢٤٩
مساهمات من قبل المساهمين		٧٥,٩٥٤	٧٥,٩٥٤
أرباح مبقاة		٤٩٦,٠٦٥	٣٨٠,٦٧٥
مجموع حقوق المساهمين		٧٥٥,٥٣٩	٦٥٣,٦٨٥
مطلوبات غير متداولة			
إقتراضات		٢٧١,٢٥٠	٢٩٥,٩٢٣
أدوات مالية مشتقة	٧	٨٣,٨٦٠	١٢٩,٤٣٨
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		٩٥٩	٩٩١
		٣٥٦,٠٦٩	٤٢٦,٣٥٢
مطلوبات متداولة			
إقتراضات		١٥٤,٤١٢	١٦٠,٦٨٤
قروض قصيرة الأجل		٩,١٨٥	٨,٨٢٣
ذمم دائنة ومستحقات		٨٣,٣٣٢	٩٧,٩٩١
أدوات مالية مشتقة	٧	٢٦,٩٠٠	٤٣,٣٨٢
		٢٧٣,٨٢٩	٣١٠,٨٨٠
مجموع المطلوبات		٦٢٩,٨٩٨	٧٣٧,٢٣٢
مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات		١,٣٨٥,٤٣٧	١,٣٩٠,٩١٧

لقد تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة وفقا لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠١٠:

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ إلى ١٠ جزءاً من هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة .

قائمة الدخل الشامل المرحلية
للفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2010 (غير مدققة)

	إيضاحات	***30 يونيو 2010*** ***ألف دينار بحريني***	*30 يونيو 2009* *ألف دينار بحريني*
مبيعات للعملاء		**372.539**	268.371
مبيعات للمساهمين		**-**	744
مجموع إيرادات المبيعات		**372.539**	269.115
تكلفة المبيعات		**(268.618)**	(261.379)
إجمالي الربح		**103.921**	7.736
دخل أخر		**3.106**	1.702
مصروفات البيع والتوزيع		**(6.465)**	(4.816)
مصروفات عامة وإدارية		**(12.770)**	(11.505)
شطب عقارات وآلات ومعدات		**(1.151)**	-
خسارة من تحويل عملات أجنبية		**(3.707)**	(136)
تكاليف التمويل		**(3.577)**	(11.259)
الربح (الخسارة) للفترة قبل المشتقات المالية		**79.357**	(18.278)
مكسب من إعادة تقييم/تسوية المشتقات المالية (صافي)	7	**36.033**	3.459
الربح (الخسارة) للفترة		**115.390**	(14.819)
دخل شامل آخر للفترة		**-**	-
مجموع الدخل (الخسارة) الشاملة للفترة		**115.390**	(14.819)
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالفلس)	6	**823**	(104)

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 10 جزءاً من هذه المختصرة .

قائمة التدفقات النقدية المرحلية
للفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2010 (غير مدققة)

	إيضاحات	***30 يونيو 2010 ألف دينار بحريني***	*30 يونيو 2009 ألف دينار بحريني*
الأنشطة التشغيلية			
الربح (الخسارة) للفترة		**115.390**	(14.819)
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك		**37.060**	36.488
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		**414**	346
مكسب ناتج من إعادة تقييم المشتقات المالية	7	**(49.017)**	(4.585)
مكسب من استبعاد عقارات وآلات ومعدات		**(248)**	-
شطب عقارات وآلات ومعدات – صافي القيمة الدفترية		**1.151**	-
دخل الفوائد		**(239)**	(669)
تكاليف التمويل		**3.577**	11.259
		108.088	28.020
تغيرات في رأس المال العامل:			
المخزون		**10.683**	40.043
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً		**(5.762)**	43.747
ذمم دائنة ومستحقات		**(14.321)**	(25.131)
مبالغ مستحقة من المساهمين		**-**	(801)
النقد من التشغيل		**98.688**	85.878
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين		**(446)**	(289)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		**98.242**	85.589
الأنشطة الاستثمارية			
شراء عقارات وآلات معدات		**(10.188)**	(19.895)
متحصلات من استبعاد عقارات وآلات ومعدات		**374**	-
فوائد مستلمة		**239**	669
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(9.575)**	(19.226)
الأنشطة التمويلية			
سداد ذمم مدينة طويلة الأجل		**1.719**	1.719
إقتراضات مستلمة		**115.150**	86.932
إقتراضات مسددة		**(146.095)**	(115.417)
التغير في قروض قصيرة الأجل		**362**	(9.604)
تكاليف التمويل المدفوعة		**(4.291)**	(12.359)
شراء أسهم خزانة	5	**(12.412)**	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(45.567)**	(48.729)
الزيادة في النقد وما في حكمه		**43.100**	17.634
النقد وما في حكمه في 1 يناير		**46.357**	46.452
النقد وما في حكمه في 30 يونيو	3	**89.457**	64.086

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 10 جزءاً من هذه المختصرة .

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المرحلية
للفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2010 (غير مدققة)

	رأس المال *ألف* *دينار بحريني*	*أسهم خزانة* *ألف* *دينار بحريني*	*احتياطي قانوني* *ألف* *دينار بحريني*	*احتياطي رأس المال* *ألف* *دينار بحريني*	*مساهمات من قبل المساهمين* *ألف* *دينار بحريني*	*أرباح مبقاة* *ألف* *دينار بحريني*	*المجموع* *ألف* *دينار بحريني*
الرصيد في 1 يناير 2010	142.000	-	54.807	249	75.954	380.675	653.985
شراء أسهم خزانة (إيضاح 5)	-	(13.536)	-	-	-	-	(13.536)
مجموع الدخل الشامل للفترة	-	-	-	-	-	115.390	115.390
الرصيد في 30 يونيو 2010	**142.000**	**(13.536)**	**54.807**	**249**	**75.954**	**496.065**	**755.539**
الرصيد في 1 يناير 2009	142.000	-	54.807	249	-	463.351	660.407
مجموع الخسارة الشاملة للفترة	-	-	-	-	-	(14.819)	(14.819)
الرصيد في 30 يونيو 2009	142.000	-	54.807	249	-	448.532	645.588

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 10 جزءاً من هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة .

1 الأنشطة

شركة المنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) ["الشركة"] هي شركة مساهمة بحرينية (مقفلة) تأسست في مملكة البحرين ومسجلة تحت سجل تجاري رقم 999. إن عنوان المكتب الرئيسي للشركة المسجل هو 150 شارع عسكر، عسكر 951، مملكة البحرين.

في 30 يونيو 2010، أغلبية أسهم الشركة مملوكة من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة) (ممتلكات)، وهي شركة مملوكة بالكامل من قبل حكومة مملكة البحرين، والتي تمتلك 77٪ من أسهم رأس المال وشركة سابك للإستثمارات الصناعية، شركة مسجلة في المملكة العربية السعودية وتمتلك 20٪ من أسهم رأس المال والنسبة المتبقية 3٪ مملوكة من قبل شركة بريتون للاستثمارات المحدودة.

وفقاً لاتفاقية شراء الأسهم المؤرخة في 24 مارس 2010، قامت الشركة بشراء 4.260.000 سهم من شركة بريتون للاستثمارات المحدودة (بريتون) والتي تمثل 3%من رأس المال الصادر والمدفوع من شركة ألبا والمحتفظ بها من قبل شركة بريتون بإجمالي مقابل 13.536 ألف دينار بحريني (إي ما يعادل 36.000 ألف دولار أمريكي). انسحبت شركة بريتون كمساهم من الشركة اعتباراً من 15 إبريل 2010.

تعمل الشركة في تصنيع الألمنيوم والمنتجات الألمنيوم ذات الصلة. تمتلك الشركة مصهر الألمنيوم والبنية التحتية ذات الصلة.

في 3 سبتمبر 1990، دخلت الشركة في اتفاقية الحصص المبرمة بين الشركة وحكومة مملكة البحرين وشركة سابك للاستثمارات الصناعية وبريتون للاستثمارات المحدودة. لا تزال اتفاقية الحصص سارية المفعول بنفس التأثير ولم يتم تعديل اتفاقية الحصص فيما يتعلق بتحويل نسبة ملكية حكومة مملكة البحرين في الشركة إلى شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة).

في 25 مايو 2010، قدمت شركة ممتلكات خطاباً إلى الشركة والذي بموجبه يتم التنازل عن حقوقها دون نقض أو شرط في اتفاقية الحصص والتي تتطلب من الشركة بيع الحصص المؤهلة للألمنيوم لممتلكات. وبناءاً على ذلك، ونتيجة لهذا التنازل لا تعد الشركة ملزمة لبيع أي جزء من إنتاجها لممتلكات. لدى الشركة حالياً الحرية لبيع 77% من إنتاجها للعملاء من الأطراف الأخرى بشروط تجارية. كما تقر ممتلكات بأنها ملزمة لشراء حصتها من ألمنيوم التي تنتجها الشركة، ويتوجب على الشركة أن تقرر بيع حصة ممتلكات وفقاً لاتفاقية الحصص.

لم تقدم شركة سابك للإستثمارات تنازلاً خطياً مماثلاً للشركة بتاريخ اعتماد هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة.

لاحقاً لعملية شراء الأسهم المحتفظ بها من قبل شركة بريتون، لم يعد لشركة بريتون أي حقوق أو إلتزامات بموجب اتفاقية الحصص، بما في ذلك الحق في مطالبة الشركة ببيع حصة الألمنيوم لشركة بريتون بسعر محدد.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية المرحلية المختصرة للشركة للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2010 وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 34 الخاص بـ "التقارير المالية المرحلية".

لا تشتمل القوائم المالية المرحلية المختصرة على جميع المعلومات والإفصاحات المطلوبة لإعداد قوائم مالية سنوية، ويجب أن تقرأ بالاقتران مع القوائم المالية الموحدة السنوية للشركة كما في 31 ديسمبر 2009.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، باستثناء المعايير والتفسيرات الجديدة المطبقة كما في 1 يناير 2010، الموضحة أدناه:

معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس- أدوات التحوط المؤهلة

يناقش التعديل تصنيف المخاطر من جانب واحد في بند التحوط وتصنيف التضخم كمخاطر تحوط أو جزء منها في حالات معينة. ليس لهذا التعديل أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 17 المتعلق بالموجودات غير النقدية للملاك، إلزامي في 1 يوليو 2009

يقدم هذا التفسير توجيهات بشأن محاسبة الترتيبات التي بموجبها توزع الشركة موجودات غير نقدية للمساهمين سواءً كتوزيعات للإحتياطيات أو كأرباح أسهم. ليس لهذا التعديل أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

إدخال تحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (الصادر في أبريل 2009)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في أبريل 2009 الجامع الثاني لتعديلات معاييره، إن الهدف الرئيسي هو إزالة التناقضات وتوضيح الصياغة. توجد هناك شروط انتقالية مستقلة لكل معيار. إن تطبيق التعديلات التالية نتج عنها تغييرات في السياسات المحاسبية ولكن لم يكن لها أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

التعديلات الأخرى الناتجة من إدخال تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالمعايير التالية وليس لها أي تأثير على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

معيار التقارير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 2 المتعلق بالدفع على أساس الأسهم
معيار التقارير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 5 المتعلق بالموجودات غير النقدية المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة
معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض القوائم المالية
معيار المحاسبة الدولي رقم 17 المتعلق بعقود التأخير التشغيلية
معيار المحاسبة الدولي رقم 38 المتعلق بالموجودات غير الملموسة
معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق بالأدوات المالية: الأثبات والقياس
لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 9 المتعلق بإعادة تقييم المشتقات الضمنية
لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 16 المتعلق بتحوط صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية

لم تقوم الشركة بتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صادر ولكنه غير إلزامي بعد.

3 أرصدة لدى البنوك ونقد

	30 يونيو 2010 ***ألف دينار بحريني***	*31 ديسمبر 2009* *ألف دينار بحريني*
نقد فى الصندوق	**29**	29
نقد لدى البنوك		
- حسابات جارية	**1.402**	876
- حسابات تحت الطلب	**76.001**	34.163
ودائع قصيرة الأجل	**12.025**	11.289
النقد وما فى حكمه	**89.457**	46.357

إن جزء هام من النقد وما في حكمه محتفظ بها لدى بنوك في مملكة البحرين وهذه الأرصدة معروضة بالدينار البحريني والدولار الأمريكي. تكتسب حسابات تحت الطلب فائدة وتتراوح معدل الفائدة الفعلي بين0.10% إلى 0.22% كما في 30 يونيو 2010 (31 ديسمبر 2009: تتراوح من 1% إلى 1.25%).

تكتسب الودائع القصيرة الأجل فائدة وتتراوح معدلات الفائدة بين 0.39% إلى 0.45% (31 ديسمبر 2009: 2.8%). جميع الودائع القصيرة الأجل تستحق قبل سبتمبر 2010.

4 رأس المال

	30 يونيو 2010 ***ألف دينار بحريني***	*30 يونيو 2009* *ألف دينار بحريني*
رأس المال المصرح به (أسهم بقيمة إسمية قدرها 1 ينار بحريني للسهم)	**150.000**	150.000
الصادر والمدفوع بالكامل (أسهم بقيمة إسمية قدرها 1 دينار بحريني للسهم)	**142.000**	142.000

قرار مساهمي الشركة في إجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ 9 يونيو 2010 بتخفيض القيمة الإسمية للسهم من 1 دينار بحريني إلي 0.100 دينار بحريني للسهم وزيادة عدد الأسهم الصادرة من 142.000.000 إلي 1.420.000.000 سهم.

بالإضافة إلى ذلك، تم زيادة الرأس المال المصرح به إلى 200.0000.000 دينار بحريني يتألف من 2.000.000.000 سهم بقيمة إسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم. إن الإجراءات التنظيمية فيما يتعلق بالتغيرات المذكورة أعلاه هي قيد التنفيذ كما هو بتاريخ إعتماد هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة.

5 أسهم خزانة

كما هو موضح في إيضاح 1، قامت الشركة بشراء أسهمها من شركة بريتون بإجمالي مقابل قدره 13.536 ألف دينار بحريني (إي ما يعادل 36.000 ألف دولار أمريكي). تمت تسوية مقابل الشراء على النحو التالي:

	ألف دينار بحريني
مقابل الشراء	**13.536**
محسوم منه: تعديل المبالغ المستحقة من شركة بريتون كما في 1 يناير 2010	**(748)**
محسوم منه: مبالغ محتفظ بها (راجع إيضاح أدناه)	**(376)**
المقابل النقدي المدفوع	**12.412**

إيضاح:
وفقاً لإتفاقية شراء الأسهم، قامت الشركة بالاحتفاظ بمبلغ وقدره 376 ألف دينار بحريني (إي ما يعادل 1.000 ألف دولار أمريكي) من مقابل الشراء وسيتم دفع هذا المبالغ لشركة بريتون في 1 يناير 2011.

6 الربح للسهم

يتم احتساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة للفترة العائد إلى حاملي الأسهم العادية للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، باستثناء متوسط عدد الأسهم العادية المشتراة من قبل الشركة والمحتفظ بها كأسهم الخزانة وهي كالتالي:

	لفترة الستة أشهر المنتهية في	*لفترة الستة أشهر المنتهية في*
	30 يونيو 2010	*30 يونيو 2009*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
الربح (الخسارة) للفترة – ألف دينار بحريني	**115.390**	(14.819)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة، بعد حسم أسهم الخزانة – الآلاف الأسهم	**140.225**	142.000
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالفلس) [بناءاً على قبل الزيادة فى رأس المال (راجع إيضاح 4)]	**823**	**(104)**

إن النصيب الأساسي والمخفض للسهم الواحد هو بنفس القيمة حيث لم تقوم الشركة بإصدار أية أدوات قد يكون لها تأثير مخفض.

7 الأدوات المالية المشتقة

لدى الشركة عدد من الأدوات المالية المشتقة التي تتألف من سعر ونطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المخفضة وعقود صرف أجنبي آجلة وخيارات السلع. فيما يلي القيم العادلة لأدوات المالية المشتقة كما في 30 يونيو 2010:

	30 يونيو 2010		*31 ديسمبر 2009*	
	الموجودات ألف دينار بحريني	***المطلوبات ألف دينار بحريني***	*الموجودات ألف دينار بحريني*	*المطلوبات ألف دينار بحريني*
خيارات السلع	**3.352**	**91.763**	16.395	156.865
نطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المنخفضة	-	**15.664**	-	14.945
عقود صرف أجنبي آجلة	-	**3.333**	-	1.010
المجموع	**3.352**	**110.760**	16.395	172.820

المصنفة في قائمة المركز المالي المرحلية كما يلي:

	30 يونيو 2010		*31 ديسمبر 2009*	
	الموجودات ألف دينار بحريني	***المطلوبات ألف دينار بحريني***	*الموجودات ألف دينار بحريني*	*المطلوبات ألف دينار بحريني*
جزأ غير متداول:				
خيارات السلع	-	**73.855**	-	119.219
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	-	**9.502**	-	9.588
عقود صرف أجنبي آجلة	-	**503**	-	631
	-	**83.860**	-	129.438
جزء متداول	-	**26.900**	16.395	43.382

7 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

إن التقييم العادل للأودات المالية المشتقة نتج عنها المكاسب (الخسائر) التالية في قائمة الدخل الشامل المرحلية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2010.

	لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2010 ألف دينار بحريني	*لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009 ألف دينار بحريني*
إعادة التقييم:		
خيارات السلع	**52.059**	(422)
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	**(719)**	4.446
عقود صرف أجنبي آجلة	**(2.323)**	561
مكاسب غير محققة من المشتقات المالية	**49.017**	4.585
المحققة:		
خيارات السلع	**(8.602)**	(149)
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	**(4.382)**	(977)
خسائر غير محققة من المشتقات المالية	**(12.984)**	(1.126)
صافي مكسب ناتجة من التقييم العادل مرحل إلى قائمة الدخل الشامل المرحلية	**36.033**	3.459

لا ترتبط الشركة في أنشطة تجارية خاصة في المشتقات المالية. مع ذلك، دخلت الشركة في معاملات المشتقات المالية لتحوط المخاطر الإقتصادية حسب سياستها لإدارة المخاطر وهي غير مؤهلة لتدرج كأداة تحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39. وبالتالي، يتم ترحيل المكاسب أو الخسائر الناتجة من إعادة قياس هذه المشتقات المالية بالقيمة العادلة إلى قائمة الدخل الشامل المرحلية.

خيارات السلع

دخلت الشركة في خيارات السلع لمقاصة الأقساط المستحقة الدفع على نطاقات أسعار الفائدة. إن المخاطر التي تتعرض لها الشركة هو أنه إذا تجاوز سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن مبلغ 1.780 دولار أمريكي (31 ديسمبر 2009: 1.780 دولار أمريكي) للطن المتري الواحد (والذي يعد أعلى من أسعار بورصة لندن للمعادن السعر المستخدمة في ذلك الوقت لدراسة الجدوى)، فإن الشركة ستدفع الفرق بين سعر السوق ومتوسط السعر المتعاقد عليه البالغ 1.780 دولار أمريكي (31 ديسمبر 2009: 1.780 دولار أمريكي) للطن المتري الواحد لكمية محدودة من الألمنيوم.

نطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المنخفضة

أبرمت الشركة معاملات نطاقات أسعار فوائد ومعاملات مقايضات بأسعار منخفضة بمبلغ وقدره 1.5 مليار دولار أمريكي على شكل عمليات اقتراض بأسعار عائمة لتمويل مشروع خط 5 وذلك من أجل إدارة تكاليف التمويل الإجمالية. وتنتهي هذه العقود بتاريخ 17 فبراير 2015.

بلغت القيم الإعتبارية القائمة 740.857 دولار أمريكي كما في 30 يونيو 2010 (31 ديسمبر 2009: 816.776 ألف دولار أمريكي).

عقود صرف أجنبي آجلة

دخلت الشركة في عقود صرف أجنبي آجلة للنفقات الرأسمالية للتدفقات النقدية الخارجية للعملات الأجنبية بما يعادل 18.441 ألف دينار بحريني (31 ديسمبر 2009: 29.771 ألف دينار بحريني) كما في 30 يونيو 2010. تنتهي هذه العقود بتاريخ 8 مارس 2013.

8 معلومات القطاعات التشغيلية

لأغراض إدارية، يوجد لدى الشركة قطاع تشغيلي واحد وهو ملكية وتشغيل مصنع لصهر الألمنيوم الرئيسي والبنية التحتية ذات الصلة. وبالتالي لم يتم تقديم إفصاح منفصل للربح أو الخسارة والموجودات والمطلوبات حيث إن هذا الإفصاح سيكون مطابق لقائمة المركز المالي المرحلية وقائمة الدخل الشامل المرحلية للشركة.

أ) المنتج

فيما يلي تحليل لإيرادات المبيعات حسب المنتج:

	لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2010 ***ألف دينار بحريني***	*لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009 ألف دينار بحريني*
كتل السحب	**130.256**	58.633
سبائك المحملة	**8.353**	37.611
ألواح درفلة	**51.755**	25.526
سبائك قياسية	**75.107**	88.475
معادن سائلة	**96.222**	47.684
فحم كوك متكلس	**7.757**	8.386
دوز سويس	**3.089**	2.056
مجموع المبيعات للعملاء	**372.539**	268.371
المبيعات للمساهمين (إيضاح 10)	**-**	744
مجموع إيرادات المبيعات	**372.539**	269.115

ب) المعلومات الجغرافية

فيما يلي تحليل لإيرادات المبيعات حسب الموقع الجغرافي:

	لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2010 ***ألف دينار بحريني***	*لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009 ألف دينار بحريني*
مملكة البحرين	**178.716**	84.717
آسيا	**76.727**	121.102
باقي دول شمال أفريقيا الشرق الأوسط	**81.393**	38.196
أوروبا	**35.703**	24.356
مجموع المبيعات للعملاء	**372.539**	268.371
المبيعات للمساهمين (إيضاح 10)	**-**	744
مجموع إيرادات المبيعات	**372.539**	269.115

إن معلومات الإيرادات المذكورة أعلاه هي بناءاً على موقع العملاء.

ج) العملاء

بلغت الإيرادات من مبيعات المعادن لاثنين من العملاء الرئيسيين 134.455 ألف دينار بحريني (2009: 62.275 ألف دينار بحريني)، ويعد كل منها أكثر من 10% من إجمالي إيرادات الفترة.

9 إرتباطات وإلتزامات محتملة

ا) إرتباطات

	30 يونيو 2010	31 ديسمبر 2009
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الفعلية		
إرتباطات المبيعات 2007: 42.331 للطن المتري (31 ديسمبر 2009: 38.459 للطن المتري)	22.697	1.881

نفقات رأسمالية

بلغت النفقات الرأسمالية التقديرية المتعاقد عليها 37.894 ألف دينار بحريني كما في 30 يونيو 2010 (31 ديسمبر 2009: 40.543 ألف دينار بحريني). يتوقع بأن تتم تسوية الالتزامات خلال 1 إلى 5 سنوات.

إعتمادات مستندية

بلغت إرتباطات الاعتمادات المستندية القائمة 12.013 ألف دينار بحريني كما في 30 يونيو 2010 (2009: 1.605 ألف دينار بحريني). يتوقع تسوية هذه الإرتباطات خلال سنة واحدة.

كما في 30 يونيو 2010 ، قام مصرفين الشركات بإصدار إعتمادات مستندية للأطراف الأخرى لمعاملات المشتقات المالية بإجمالي 11.280 ألف دينار بحريني (31 ديسمبر 2009: 41.360 ألف دينار بحريني).

ب) احتمالات

أصدرت الشركات ضمانات لبنوك في مملكة البحرين، بخصوص نظام السكن بإجمالي 8.502 ألف دينار بحريني (31 ديسمبر 2009: 6.037 ألف دينار بحريني). يؤهل نظام السكن جميع موظفيه المؤهلين بإقتناء منازل.

ج) مطالبات قانونية

1) رفع طرف ثالث دعوى قضائية ضد الشركة تجاه الأضرار التي لحقت بإحدى وحدات أعماله. تقوم الشركة بالدفاع عن المطالبة، وليس من العملي تقدير المطلوبات وتوقيت أي مدفوعات في هذه المرحلة. وعليه لم يتم عمل أي مخصصات في هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة.

2) في 27 فبراير 2008 ، قامت الشركة برفع دعوى قضائية لدى المحكمة الفيدرالية الأمريكية ضد شركة الكوا انك وألكوا ويرلد ألمونيا وعددٍ من كبار المسئولين فيها (ويشار إليهما معاً " الكوا"). حيث أدعت الشركة أن الكوا لجأت لرشوة عدد من كبار مسئوليها السابقين ومسئولين حكوميين في البحرين لضمان استمرارية استفادة الكوا من مشتريات الشركة من مادة الألمونيا بأسعار مرتفعة. وتسعى الشركة، ضمن إجراءات علاجية أخرى ، للحصول على تعويضات تزيد عن (376 مليون دينار بحريني) مليار دولار أمريكي عن الأنشطة غير المشروعة التي حدثت من عام 1993 إلى عام 2008.

تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح محايد للتدخل في القضية وطلبت بتاريخ 30 مارس 2008 إرجاء النظر في وقائع الدعوى وجرى قبول الطلب. وفي 27 مارس 2008، أصدرت المحكمة قراراً بمنح الولايات المتحدة حق التدخل في القضية لغرض محدود يتمثل في تأجيل النظر في وقائع القضية. ويهدف هذا الأمر السماح للولايات المتحدة للقيام بتحقيقات جنائية في الدعاوي المقامة دون تدخل من الإجراءات القضائية المدنية الجارية. وجرى تعليق القضية بانتظار ما تتوصل إليه تحقيقات الحكومة الأمريكية من نتائج.

3) خلال سنة 2009، قامت الشركة نيابة عن شركة ألما ، برفع دعاوي قضائية ضد اثنين من موظفي ألما السابقين ، حيث ادعت الشركة بأن اثنان من موظفيها السابقين حصلوا على مبالغ عبر أنشطة غير قانونية وتقاضوا عمولات مخالفة لقانون الشركات التجارية وقانون مكافحة غسل الأموال البحريني وقامت الشركة برفع مطالبة حق مدني في القضية لإلزام المدعى عليهم بدفع مبلغ 17.499 ألف دولار أمريكي كإجراءٍ مرحلي مع الحفاظ على حق الشركة القانوني بمطالبة المدعي عليهم بكافة التعويضات التي تكبدتها الشركة نتيجة للأفعال التي تعود إليهم.

9 إرتباطات وإلتزامات محتملة (تتمة)

ح) *مطالبات قانونية (تتمة)*

4) بتاريخ 18 ديسمبر 2009، قامت الشركة برفع دعوى قضائية لدى محكمة فيدرالية أمريكية في منطقة جنوب ولاية تكساس ضد شركة سوجيتز (اليابان) وشركة سوجيتز الأمريكية (ويشار إليهما معاً " سوجيتز"). حيث أدعت الشركة في القضية بأن سوجيتز، العميل السابق لشركة ألما، لجأت لرشوة عدد من كبار المسئولين السابقين لدى الشركة بهدف الحصول على تخفيضات جوهرية في الأسعار. وتسعى الشركة، ضمن إجراءات علاجية أخرى، للحصول على تعويضات تزيد عن 31 مليون دولار أمريكي عن الأنشطة غير المشروعة التي حدثت من سنة 1993 إلى سنة 2006. بتاريخ 27 مايو 2010، تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح محايد للتدخل في القضية وطلبت إرجاء النظر في وقائع الدعوى الخاصة بهذه القضية.

لذا، فمن غير العملي تقدير تأثيرات هذه الدعوى القضائية على القوائم المالية المرحلية المختصرة للشركات في هذه المرحلة.

10 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للشركة وشركات تحت سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل مجلس إدارة الشركة.

معاملات مع أطراف ذات علاقة

ضمن إعمالها الإعتيادية، قامت الشركة بشراء لوازم وخدمات من أطراف متعلقة بحكومة مملكة البحرين، وبصورة رئيسية غاز طبيعي وخدمات المرافق العامة. كما يتم دفع ضريبة لحكومة مملكة البحرين بناءاً على الإنتاج.

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المتضمنة في قائمة الدخل الشامل المرحلية:

	لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2010		*لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009*	
	المساهمين ألف	***أطراف ذات علاقة أخرى ألف***	*المساهمين ألف*	*أطراف ذات علاقة أخرى ألف*
	دينار بحريني	***دينار بحريني***	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*
إيرادات ودخل آخر				
مبيعات المعادن	-	**58.435**	744	28.501
مبيعات الماء	-	**587**	-	715
ذمم مدينة طويلة الأجل	-	**173**	-	380
فوائد على ذمم مدينة	-	-	57	-
	-	**59.195**	801	29.596

	لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2010		*لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009*	
	المساهمين ألف	***أطراف ذات علاقة أخرى ألف***	*المساهمين ألف*	*أطراف ذات علاقة أخرى ألف*
	دينار بحريني	***دينار بحريني***	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*
تكلفة المبيعات والمصروفات				
شراء غاز طبيعي والديزل	-	**27.003**	-	26.361
إمتيازات	-	**1.748**	-	1.757
	-	**486**	-	659
	-	-	2.241	-
	-	**29.237**	2.241	28.777

10 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في قائمة المركز المالي المرحلية:

	30 يونيو 2010		*31 ديسمبر 2009*	
	المساهمين ***ألف*** ***دينار بحريني***	***أطراف ذات علاقة أخرى*** ***ألف*** ***دينار بحريني***	*المساهمين* *ألف* *دينار بحريني*	*أطراف ذات علاقة أخرى* *ألف* *دينار بحريني*
ذمم مدنية طويلة الأجل	-	**22.349**	-	24.068
أرصدة لدى البنوك	-	**47.939**	-	13.675
ذمم مدينة	-	**10.486**	748	29.802
	-	**80.774**	748	67.545
مبالغ مستحقة الدفع	**3.954**	**19.363**	-	25.308

تنتج الأرصدة المستحقة في نهاية السنة ضمن الأعمال الإعتيادية. لم تسجل الشركات أي إضمحلال في المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة كما في 30 يونيو 2010 (31 ديسمبر 2009: 1.937 ألف دينار بحريني).

تعويضات موظفي الإدارة الرئيسين

فيما يلي تعويض أعضاء الإدارة الرئيسين خلال السنة/الفترة:

	لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو	
	2010 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2009* *ألف* *دينار بحريني*
مكافآت قصيرة الأجل	**581**	657
مكافآت نهاية الخدمة	**26**	11
مساهمات لنظام مزايا ألبا للادخار	**10**	54
	617	722

بلغ رسوم أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة 188 ألف دينار بحريني (2006: 81 ألف دينار بحريني).

خلال الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2010، استلمت الشركة مبلغ وقدره 3.954 ألف دينار بحريني (أي ما يعادل 10.516 ألف دولار أمريكي [2009: 3.989 ألف دينار بحريني (أي ما يعادل 1.609 ألف دولار أمريكي)]، نيابةً عن ممتلكات وشركة سابك للإستثمارات الصناعية، بوصفها تسوية المحكمة لأحدى عملاء ألما. وقد تم إدراج هذا المبلغ ضمن مبالغ مستحقة للمساهمين في قائمة المركز المالي المرحلية.

شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)

تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية

30 يونيو 2009

إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٤ – البرج – مجمع البحرين التجاري
المنامة – مملكة البحرين
هاتف: ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+ فاكس: ٥٤٠٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama@bh.ey.com
www.ey.com/me
سجل تجاري رقم – ٦٧٠٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)

المقدمة

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرحلية المختصرة المرفقة لشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) ("الشركة") كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩، والتي تشمل قائمة المركز المالي المرحلية كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ والقوائم المرحلية للدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات. إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ الخاص بالتقارير المالية المرحلية هو من مسؤولية مجلس إدارة الشركة. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي ختامي حول هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة بناءاً على أعمال المراجعة التي قمنا بها.

نطاق المراجعة

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة رقم ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق مستقل عن المؤسسة". تتضمن مراجعة المعلومات المالية المرحلية استفسارات من الموظفين المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وبإجراء مراجعة تحليلية وإجراءات أخرى. إن نطاق المراجعة هو أقل بكثير من نطاق التدقيق الذي يتم القيام به حسب معايير التدقيق الدولية وبالتالي لا يمكننا ذلك من الحصول على تأكيدات حول إطلاعنا على الأمور الهامة التي قد نتعرف عليها خلال عملية التدقيق. لذا فليس بإمكاننا إبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

الخاتمة

بناءاً على مراجعتنا، لم يصل إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية المرحلية المختصرة المرفقة لم يتم إعدادها بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤.

إرنست ويونغ

١ سبتمبر ٢٠١٠
المنامة، مملكة البحرين

قائمة المركز المالي المرحلية
في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩

	ايضاحات	٣٠ يونيو ٢٠٠٩ غير مدققة ألف دينار بحريني	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ مدققة ألف دينار بحريني
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
عقارات وآلات معدات		١,٠٧٣,١٣٠	١,٠٨٩,٧٢٣
ذمم مدينة طويلة الأجل	٩	٢٢,٣٤٩	٢٤,٠٦٨
		١,٠٩٥,٤٧٩	١,١١٣,٧٩١
موجودات متداولة			
المخزون		١٨٦,٩٤٢	٢٢٦,٩٨٥
جزء متداول لذمم مدينة طويلة الأجل	٩	٣,٤٣٨	٣,٤٣٨
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً		٨١,٣٨٣	١٢٤,٨٥٩
مبالغ مستحقة من مساهم	٩	٢,٧٢٦	١,٩٢٥
أرصدة لدى البنوك ونقد	٣	٦٤,٠٨٦	٤٦,٤٥٢
		٣٣٨,٥٧٥	٤٠٣,٦٥٩
مجموع الموجودات		١,٤٣٤,٠٥٤	١,٥١٧,٤٥٠
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال	٤	١٤٢,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠
احتياطي قانوني		٥٤,٨٠٧	٥٤,٨٠٧
احتياطي رأس المال		٢٤٩	٢٤٩
أرباح مبقاة		٤٤٨,٥٣٢	٤٦٣,٣٥١
مجموع حقوق المساهمين		٦٤٥,٥٨٨	٦٦٠,٤٠٧
مطلوبات غير متداولة			
إقتراضات		٣٣٢,٨٣٩	٣٧٠,١٢٥
أدوات مالية مشتقة	٦	٨٠,٤٣٥	٨٣,١١٨
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		٩٨٣	٩٢٦
		٤١٤,٢٥٧	٤٥٤,١٦٩
مطلوبات متداولة			
إقتراضات		١٦٥,٧١٢	١٥٦,٩١١
قروض قصيرة الأجل		٢,٢١٢	١١,٨١٦
ذمم دائنة ومستحقات		٩٢,١٦١	١٢٥,١٦٧
أدوات مالية مشتقة	٦	٩,٣٤٤	١٢,١٣٢
مبالغ مستحقة للمساهمين	٩	١٠٤,٧٨٠	٩٦,٨٤٨
		٣٧٤,٢٠٩	٤٠٢,٨٧٤
مجموع المطلوبات		٧٨٨,٤٦٦	٨٥٧,٠٤٣
مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات		١,٤٣٤,٠٥٤	١,٥١٧,٤٥٠

لقد تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة وفقا لقرار مجلس لإدارة الصادر بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠١٠:

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ إلى ١٠ جزءاً من هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة .

قائمة الدخل الشامل المرحلية
للفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009 (غير مدققة)

	إيضاحات	***30 يونيو 2009 ألف دينار بحريني***	*30 يونيو 2008 ألف دينار بحريني*
مبيعات للعملاء		**268.371**	466.910
مبيعات للمساهمين	9	**744**	9.809
مجموع إيرادات المبيعات		**269.115**	476.719
تكلفة المبيعات		**(261.379)**	(295.429)
إجمالي الربح		**7.736**	181.290
دخل أخر		**1.702**	2.473
مصروفات البيع والتوزيع		**(4.816)**	(8.900)
مصروفات عامة وإدارية		**(11.505)**	(9.900)
خسارة (مكسب) من تحويل عملات أجنبية		**(136)**	498
تكاليف التمويل		**(11.259)**	(15.012)
(الخسارة) الربح للفترة قبل المشتقات المالية		**(18.278)**	150.499
مكسب (خسارة) من إعادة تقييم/تسوية المشتقات المالية (صافي)	6	**3.459**	(132.809)
(الخسارة) الربح للفترة		**(14.819)**	17.640
دخل شامل آخر للفترة		**-**	-
مجموع الدخل (الخسارة) الشاملة للفترة		**(14.819)**	17.640
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالفلس)		**(104)**	124

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 10 جزءاً من هذه المختصرة .

قائمة التدفقات النقدية المرحلية
للفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009 (غير مدققة)

	إيضاحات	***30 يونيو 2009 ألف دينار بحريني***	*30 يونيو 2008 ألف دينار بحريني*
الأنشطة التشغيلية			
(الخسارة) الربح للفترة		**(14.819)**	17.640
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك		**36.488**	37.520
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		**346**	353
(مكسب) خسارة ناتج من إعادة تقييم المشتقات المالية	6	**(4.585)**	122.911
دخل الفوائد		**(669)**	(1.533)
تكاليف التمويل		**11.259**	14.514
		28.020	191.405
تغيرات في رأس المال العامل:			
المخزون		**40.043**	(60.415)
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً		**43.747**	(73.080)
ذمم دائنة ومستحقات		**(31.906)**	37.378
مبالغ مستحقة من المساهمين		**(801)**	(4.627)
مبالغ مستحقة للمساهمين		**6.775**	(46.690)
النقد من التشغيل		**85.878**	43.971
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين		**(289)**	(300)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		**85.589**	43.671
الأنشطة الاستثمارية			
شراء عقارات وآلات معدات		**(19.895)**	(15.341)
فوائد مستلمة		**669**	1.533
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(19.226)**	(13.808)
الأنشطة التمويلية			
سداد ذمم مدينة طويلة الأجل		**1.719**	-
إقتراضات مستلمة		**86.932**	6.316
إقتراضات مسددة		**(115.417)**	(48.957)
قروض قصيرة الأجل – صافي		**(9.604)**	(7.632)
هامش وديعة		**-**	24.139
أرصدة مصرفية محولة من قبل المساهمين		**-**	24.801
تكاليف التمويل المدفوعة		**(12.359)**	(14.514)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(48.729)**	(15.847)
الزيادة في النقد وما في حكمه		**17.634**	14.016
النقد وما في حكمه في 1 يناير		**46.452**	10.752
النقد وما في حكمه في 30 يونيو	3	**64.086**	24.768

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 10 جزءاً من هذه المختصرة .

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المرحلية
للفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009 (غير مدققة)

	رأس المال			*احتياطي قانوني*			*احتياطي رأس المال*		
	ممتلكات	*سابك*	*بريتون*	*ممتلكات*	*سابك*	*بريتون*	*ممتلكات*	*سابك*	*بريتون*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*
الرصيد في 1 يناير 2009	109.340	28.400	4.260	42.508	11.041	1.258	192	50	7
مجموع الدخل الشامل للفترة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في 30 يونيو 2009	**109.340**	**28.400**	**4.260**	**42.508**	**11.041**	**1.258**	**192**	**50**	**7**

	رأس المال			*احتياطي قانوني*			*احتياطي رأس المال*		
	ممتلكات	*سابك*	*بريتون*	*ممتلكات*	*سابك*	*بريتون*	*ممتلكات*	*سابك*	*بريتون*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*
الرصيد في 1 يناير 2008	109.340	28.400	4.260	19.597	5.090	763	192	50	7
مجموع الدخل الشامل للفترة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في 30 يونيو 2008	109.340	28.400	4.260	19.597	5.090	763	192	50	7

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 10 جزءاً من هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة .

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المرحلية (تتمة)
للفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009 (غير مدققة)

	أرباح مبقاة			*المجموع*		
	ممتلكات	*سابك*	*بريتون*	*ممتلكات*	*سابك*	*بريتون*	*المجموع*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*
الرصيد في 1 يناير 2009	359.531	93.388	10.432	511.571	132.879	15.957	660.407
مجموع الخسارة الشاملة للفترة	(11.411)	(2.964)	(444)	(11.411)	**(2.964)**	**(444)**	(14.819)
الرصيد فى 30 يونيو 2009	**348.120**	**90.424**	**9.988**	**500.160**	**129.915**	**15.513**	**645.588**

	أرباح مبقاة			*المجموع*		
	ممتلكات	*سابك*	*بريتون*	*ممتلكات*	*سابك*	*بريتون*	*المجموع*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*	*دينار بحريني*
الرصيد في 1 يناير 2008	153.334	39.827	5.974	282.463	73.367	11.004	366.834
مجموع الدخل (الخسارة) الشاملة للفترة	16.378	4.256	(2.994)	16.378	4.256	(2.994)	17.640
الرصيد في 30 يونيو 2008	169.712	44.083	2.980	298.841	77.623	8.010	384.474

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 10 جزءاً من هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة .

1 الأنشطة

شركة المنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) ["الشركة"] هي شركة مساهمة بحرينية (مقفلة) تأسست في مملكة البحرين ومسجلة تحت سجل تجاري رقم 999. إن عنوان المكتب الرئيسي للشركة المسجل هو 150 شارع عسكر، عسكر 951، مملكة البحرين.

في 30 يونيو 2010، أغلبية أسهم الشركة مملوكة من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة) (ممتلكات)، وهي شركة مملوكة بالكامل من قبل حكومة مملكة البحرين، والتي تمتلك 77٪ من أسهم رأس المال وشركة سابك للإستثمارات الصناعية، شركة مسجلة في المملكة العربية السعودية وتمتلك 20٪ من أسهم رأس المال والنسبة المتبقية 3٪ مملوكة من قبل شركة بريتون للاستثمارات المحدودة.

وفقاً لاتفاقية شراء الأسهم المؤرخة في 24 مارس 2010، قامت الشركة بشراء 4.260.000 سهم من شركة بريتون للاستثمارات المحدودة (بريتون) والتي تمثل 3%من رأس المال الصادر والمدفوع من شركة ألبا والمحتفظ بها من قبل شركة بريتون بإجمالي مقابل 13.536 ألف دينار بحريني (إي ما يعادل 36.000 ألف دولار أمريكي). انسحبت شركة بريتون كمساهم من الشركة اعتباراً من 15 إبريل 2010.

تعمل الشركة في تصنيع الألمنيوم والمنتجات الألمنيوم ذات الصلة. تمتلك الشركة مصهر الألمنيوم والبنية التحتية ذات الصلة.

في 3 سبتمبر 1990، دخلت الشركة في اتفاقية الحصص المبرمة بين الشركة وحكومة مملكة البحرين وشركة سابك للاستثمارات الصناعية وبريتون للاستثمارات المحدودة. لا تزال اتفاقية الحصص سارية المفعول بنفس التأثير ولم يتم تعديل اتفاقية الحصص فيما يتعلق بتحويل نسبة ملكية حكومة مملكة البحرين في الشركة إلى شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة).

حتى 31 ديسمبر 2007، قامت الشركة بإدارة مهام التسويق نيابة عن ولشركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة) وشركة سابك للإستثمارات الصناعية تحت أسم ألبا للتسويق، والتي عملت كمشروع مشترك غير مسجل لهذين المساهميان، في 28 مارس 2007، قرار مجلس إدارة الشركة بدمج أعمال ألبا للتسويق والشركة أعتباراً من 1 يناير 2008. وبالتالي، تم تحويل جميع موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق إلى الشركة بقيمها المدرجة كما في 31 ديسمبر 2007 والمبلغ الناتج المستحق الدفع تم الإفصاح عنه كمبالغ مستحقة للمساهمين في قائمة المركز المالي.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أسس الإعداد
أعدت القوائم المالية المرحلية المختصرة للشركة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 34 الخاص بـ "التقارير المالية المرحلية". تم إعداد هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة لأول مرة بناءاً على طلب من اغلبيه مساهمي شركة (ممتلكات) لتأكد من المركز المالي كما في 30 يونيو 2009.

لا تشتمل القوائم المالية المرحلية المختصرة على جميع المعلومات والإفصاحات المطلوبة لإعداد قوائم مالية كاملة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويجب أن تقرأ بالاقتران مع القوائم المالية الموحدة السنوية للشركة كما في 31 ديسمبر 2008. بالإضافة إلى ذلك، إنه ليس من الضروري أن تكون نتائج الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009 مؤشراً للنتائج التي يمكن توقعها للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2009.

تغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات
إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، باستثناء المعايير والتفسيرات الجديدة المطبقة كما في 1 يناير 2010، الموضحة أدناه:

معيار مجلس المحاسبة الدولي رقم 1 (المعدل) المتعلق بعرض القوائم المالية
يتطلب المعيار المعدل بأن يتم عرض التغيرات في حقوق المساهمين الناتجة من معاملات مع الملاك بصفتهم (أو بعبارة أخرى تغيرات الملاك في الدخل) في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المرحلية. ويتطلب بأن يتم عرض جميع التغيرات الأخرى في حقوق المساهمين (أو بعبارة أخرى التغيرات في حقوق المساهمين غير الملاك) بشكل منفصل في قائمة الأداء (قائمة الدخل الشامل المرحلية). لا يسمح بعرض بنود الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المرحلية. ومع ذلك، لم توجد للدخل الشامل خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009.

3 نقد وما في حكمه

	30 يونيو 2009 ***ألف دينار بحريني***	*31 ديسمبر 2008 ألف دينار بحريني*
نقد في الصندوق	**33**	28
نقد لدى البنوك:		
- حسابات جارية	**28.073**	21.973
- حسابات تحت الطلب	**24.700**	24.451
ودائع قصيرة الأجل	**11.280**	-
النقد وما في حكمه	**64.086**	46.452

إن جزء هام من النقد وما في حكمه محتفظ بها لدى بنوك في مملكة البحرين وهذه الأرصدة معروضة بالدينار البحريني والدولار الأمريكي. تكتسب حسابات تحت الطلب فائدة وتتراوح معدل الفائدة الفعلي بين 1% إلى 1.25% كما في 30 يونيو 2009 (31 ديسمبر 2008: تتراوح من 0.12% إلى 0.87%).

تكتسب الودائع القصيرة الأجل فائدة وبلغ معدل الفائدة الفعلي 2.8% كما في 30 يونيو 2009 (31 ديسمبر 2008: لا شيء). جميع الودائع القصيرة الأجل تستحق في 6 أغسطس 2009.

4 رأس المال

	30 يونيو 2009 ***ألف دينار بحريني***	*31 ديسمبر 2008 ألف دينار بحريني*
رأس المال المصرح به (أسهم بقيمة إسمية قدرها 1 ينار بحريني للسهم)	**150.000**	150.000
الصادر والمدفوع بالكامل (أسهم بقيمة إسمية قدرها 1 دينار بحريني للسهم)	**142.000**	142.000

قرار مساهمي الشركة في إجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ 9 يونيو 2010 بتخفيض القيمة الإسمية للسهم من 1 دينار بحريني إلي 0.100 دينار بحريني للسهم وزيادة عدد الأسهم الصادرة من 142.000.000 إلي 1.420.000.000 سهم.

بالإضافة إلى ذلك، تم زيادة الرأس المال المصرح به إلى 200.0000.000 دينار بحريني يتألف من 2.000.000.000 سهم بقيمة إسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم. إن الإجراءات التنظيمية فيما يتعلق بالتغيرات المذكورة أعلاه هي قيد التنفيذ كما هو بتاريخ إعتماد هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة.

6 الربح للسهم

يتم احتساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة للفترة العائد إلى حاملي الأسهم العادية للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، باستثناء متوسط عدد الأسهم العادية المشتراة من قبل الشركة والمحتفظ بها كأسهم الخزانة وهي كالتالي:

	لفترة الستة أشهر المنتهية في ***30 يونيو 2009*** ***دينار بحريني***	*لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2008 دينار بحريني*
(الخسارة) الربح للفترة – ألف دينار بحريني	**(14.819)**	17.640
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة، بعد حسم أسهم الخزانة – الآلف الأسهم	**142.000**	142.000
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالفلس) [بناءاً على قبل الزيادة في رأس المال (راجع إيضاح 4)]	**(104)**	124

إن النصيب الأساسي والمخفض للسهم الواحد هو بنفس القيمة حيث لم تقوم الشركة بإصدار أية أدوات قد يكون لها تأثير مخفض.

6 الأدوات المالية المشتقة

لدى الشركة عدد من الأدوات المالية المشتقة التي تتألف من سعر ونطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المخفضة وعقود صرف أجنبي آجلة وخيارات السلع. فيما يلي القيم العادلة لأدوات المالية المشتقة كما في 30 يونيو 2009:

	30 يونيو 2009		*31 ديسمبر 2008*	
	الموجودات ألف دينار بحريني	***المطلوبات ألف دينار بحريني***	*الموجودات ألف دينار بحريني*	*المطلوبات ألف دينار بحريني*
خيارات السلع	-	**73.383**	-	73.847
نطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المنخفضة	-	**15.049**	-	19.495
عقود صرف أجنبي آجلة	-	**1.347**	-	1.908
المجموع	-	**89.779**	-	95.250

المصنفة في قائمة المركز المالي المرحلية كما يلي:

جزأ غير متداول:				
خيارات السلع	-	**70.038**	-	69.188
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	-	**9.401**	-	12.519
عقود صرف أجنبي آجلة	-	**996**	-	1.411
	-	**80.435**	-	83.118
جزء متداول	-	**9.344**	-	12.132

إن التقييم العادل للأدوات المالية المشتقة نتج عنها المكاسب (الخسائر) التالية في قائمة الدخل الشامل المرحلية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009.

	لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2010 ألف دينار بحريني	*لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009 ألف دينار بحريني*
إعادة التقييم:		
خيارات السلع	**(422)**	(122.002)
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	**4.446**	(1.079)
عقود صرف أجنبي آجلة	**561**	170
مكاسب غير محققة من المشتقات المالية	**4.585**	(122.911)
المحققة:		
خيارات السلع	**(149)**	(10.201)
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	**(977)**	303
خسائر غير محققة من المشتقات المالية	**(1.126)**	(9.898)
صافي مكسب ناتجة من التقييم العادل مرحل إلى قائمة الدخل الشامل المرحلية	**3.459**	(132.809)

خلال الفترة، قام البنك بتحويل مكسب وقدره 1.728 ألف دينار بحريني (2008: صافي خسارة قدره 94.604 ألف دينار بحريني) والذي يعد صافي التغير في حساب الأدوات المالية المشتقة لشركة ألما لشركتي ممتلكات وسابك

6 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

لا ترتبط الشركة في أنشطة تجارية خاصة في المشتقات المالية. مع ذلك، دخلت الشركة في معاملات المشتقات المالية لتحوط المخاطر الإقتصادية حسب سياستها لإدارة المخاطر وهي غير مؤهلة لتدرج كأداة تحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39. وبالتالي، يتم ترحيل المكاسب أو الخسائر الناتجة من إعادة قياس هذه المشتقات المالية بالقيمة العادلة إلى قائمة الدخل الشامل المرحلية.

نطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المنخفضة

أبرمت الشركة معاملات نطاقات أسعار فوائد ومعاملات مقايضات بأسعار منخفضة بمبلغ وقدره 1.5 مليار دولار أمريكي على شكل عمليات اقتراض بأسعار عائمة لتمويل مشروع خط 5 وذلك من أجل إدارة تكاليف التمويل الإجمالية. وتنتهي هذه العقود بتاريخ 17 فبراير 2015. بلغت القيم الإعتبارية القائمة 892.7 مليون دولار أمريكي كما في 30 يونيو 2009 (31 ديسمبر 2008: 968.6 مليون دولار أمريكي).

خيارات السلع

دخلت الشركة في خيارات السلع لمقاصة الأقساط المستحقة الدفع على نطاقات أسعار الفائدة. إن المخاطر التي تتعرض لها الشركة هو أنه إذا تجاوز سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن مبلغ 1.780 دولار أمريكي (31 ديسمبر 2008: 1.780 دولار أمريكي) للطن المتري الواحد (والذي يعد أعلى من أسعار بورصة لندن للمعادن السعر المستخدمة في ذلك الوقت لدراسة الجدوى)، فإن الشركة ستدفع الفرق بين سعر السوق ومتوسط السعر المتعاقد عليه البالغ 1.780 دولار أمريكي (31 ديسمبر 2008: 1.780 دولار أمريكي) للطن المتري الواحد لكمية محدودة من الألمنيوم.

عقود صرف أجنبي آجلة

دخلت الشركة في عقود صرف أجنبي آجلة للنفقات الرأسمالية للتدفقات النقدية الخارجية للعملات الأجنبية بما يعادل 30.692 ألف دينار بحريني (31 ديسمبر 2008: 32.255 ألف دينار بحريني) كما في 30 يونيو 2009. تنتهي هذه العقود بتاريخ 8 مارس 2013.

7 معلومات القطاعات التشغيلية

لأغراض إدارية، يوجد لدى الشركة قطاع تشغيلي واحد وهو ملكية وتشغيل مصنع لصهر الألمنيوم الرئيسي والبنية التحتية ذات الصلة. وبالتالي لم يتم تقديم إفصاح منفصل للربح أو الخسارة والموجودات والمطلوبات حيث إن هذا الإفصاح سيكون مطابق لقائمة المركز المالي المرحلية وقائمة الدخل الشامل المرحلية للشركة.

أ) المنتج

فيما يلي تحليل لإيرادات المبيعات حسب المنتج:

	لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009 ***ألف دينار بحريني***	*لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2008 ألف دينار بحريني*
كتل السحب	**58.633**	192.422
سبائك المحملة	**37.611**	6.927
ألواح درفلة	**25.526**	71.986
سبائك قياسية	**88.475**	80.571
معادن سائلة	**47.684**	103.762
فحم كوك متكلس	**8.386**	9.401
دوز سويس	**2.056**	1.841
مجموع المبيعات للعملاء	**268.371**	466.910
المبيعات للمساهمين (إيضاح 9)	**744**	9.809
مجموع إيرادات المبيعات	**269.115**	476.719

7 معلومات القطاعات التشغيلية (تتمة)

ب) المعلومات الجغرافية

فيما يلي تحليل لإيرادات المبيعات حسب الموقع الجغرافي:

	لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009 ***ألف دينار بحريني***	*لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2008 ألف دينار بحريني*
مملكة البحرين	**84.717**	225.458
آسيا	**121.102**	58.193
باقي دول شمال أفريقيا الشرق الأوسط	**38.196**	110.442
أوروبا	**24.356**	68.338
أمريكا الشمالية	**-**	4.479
مجموع المبيعات للعملاء	**268.371**	466.910
المبيعات للمساهمين (إيضاح 10)	**744**	9.809
مجموع إيرادات المبيعات	**269.115**	476.719

إن معلومات الإيرادات المذكورة أعلاه هي بناءاً على موقع العملاء.

ج) العملاء

بلغت الإيرادات من مبيعات المعادن لاثنين من العملاء الرئيسيين 62.275 ألف دينار بحريني (2008: 159.738 ألف دينار بحريني)، ويعد كل منها أكثر من 10% من إجمالي إيرادات الفترة.

8 إرتباطات وإلتزامات محتملة

ا) *إرتباطات*

	30 يونيو 2009 ***ألف دينار بحريني***	*31 ديسمبر 2008 ألف دينار بحريني*
الفعلية		
إرتباطات المبيعات: 27.336 للطن المتري (31 ديسمبر 2008: 42.331 للطن المتري)	**17.658**	25.906

نفقات رأسمالية

بلغت النفقات الرأسمالية التقديرية المتعاقد عليها 42.364 ألف دينار بحريني كما في 30 يونيو 2009 (31 ديسمبر 2008: 54.850 ألف دينار بحريني). يتوقع بأن تتم تسوية الالتزامات خلال 1 إلى 5 سنوات.

إعتمادات مستندية

بلغت إرتباطات الاعتمادات المستندية القائمة 1.557 ألف دينار بحريني كما في 30 يونيو 2009 (31 ديسمبر 2008: 11.185 ألف دينار بحريني). يتوقع تسوية هذه الإرتباطات خلال سنة واحدة.

كما في 30 يونيو 2009، لم يقوم مصرفين الشركات بإصدار إعتمادات مستندية للأطراف الأخرى لمعاملات المشتقات المالية (31 ديسمبر 2008: 33.840 ألف دينار بحريني).

9 إرتباطات وإلتزامات محتملة (تتمة)

ب) احتمالات

أصدرت الشركات ضمانات لبنوك في مملكة البحرين، بخصوص نظام السكن بإجمالي 54 ألف دينار بحريني (31 ديسمبر 2008: 1.951 ألف دينار بحريني). يؤهل نظام السكن جميع موظفيه المؤهلين بإقتناء منازل.

ج) مطالبات قانونية

1) رفع طرف ثالث دعوى قضائية ضد الشركة تجاه الأضرار التي لحقت بإحدى وحدات أعماله. تقوم الشركة بالدفاع عن المطالبة، وليس من العملي تقدير المطلوبات وتوقيت أي مدفوعات في هذه المرحلة. وعليه لم يتم عمل أي مخصصات في هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة.

2) في 27 فبراير 2008 ، قامت الشركة برفع دعوى قضائية لدى المحكمة الفيدرالية الأمريكية ضد شركة الكوا انك وألكوا ويرلد ألمونيا وعددٍ من كبار المسئولين فيها (ويشار إليهما معاً " الكوا"). حيث أدعت الشركة أن الكوا لجأت لرشوة عدد من كبار مسئوليها السابقين ومسئولين حكوميين في البحرين لضمان استمرارية استفادة الكوا من مشتريات الشركة من مادة الألمونيا بأسعار مرتفعة. وتسعى الشركة، ضمن إجراءات علاجية أخرى ، للحصول على تعويضات تزيد عن (376 مليون دينار بحريني) مليار دولار أمريكي عن الأنشطة غير المشروعة التي حدثت من عام 1993 إلى عام 2008.

تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح محايد للتدخل في القضية وطلبت بتاريخ 30 مارس 2008 إرجاء النظر في وقائع الدعوى وجرى قبول الطلب. وفي 27 مارس 2008، أصدرت المحكمة قراراً بمنح الولايات المتحدة حق التدخل في القضية لغرض محدود يتمثل في تأجيل النظر في وقائع القضية. ويهدف هذا الأمر السماح للولايات المتحدة للقيام بتحقيقات جنائية في الدعاوي المقامة دون تدخل من الإجراءات القضائية المدنية الجارية. وجرى تعليق القضية بانتظار ما تتوصل إليه تحقيقات الحكومة الأمريكية من نتائج.

9 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للشركة وشركات تحت سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل مجلس إدارة الشركة.

معاملات مع أطراف ذات علاقة

ضمن إعمالها الإعتيادية، قامت الشركة بشراء لوازم وخدمات من أطراف متعلقة بحكومة مملكة البحرين، وبصورة رئيسية غاز طبيعي وخدمات المرافق العامة. كما يتم دفع ضريبة لحكومة مملكة البحرين بناءاً على الإنتاج.

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المتضمنة في قائمة الدخل الشامل المرحلية:

	لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009		*لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2008*	
	المساهمين ألف دينار بحريني	***أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني***	*المساهمين ألف دينار بحريني*	*أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني*
إيرادات ودخل آخر				
مبيعات المعادن	**744**	**28.501**	9.809	78.392
مبيعات الماء	**-**	**715**	-	700
ذمم مدينة طويلة الأجل	**-**	**380**	-	778
فوائد على ذمم مدينة	**57**	**-**	-	-
	801	**29.596**	9.809	79.870

9 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

	لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009		*لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2008*	
	المساهمين ألف دينار بحريني	***أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني***	*المساهمين ألف دينار بحريني*	*أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني*
تكلفة المبيعات والمصروفات				
شراء غاز طبيعي والديزل	-	**26.361**	-	25.514
ضريبة	-	**1.757**	-	2.524
تكلفة الكهرباء	-	**659**	-	557
فوائد على ذمم دائنة	**2.241**	**-**	-	-
	2.241	**28.777**	-	28.595

فيما يلي الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في قائمة المركز المالي المرحلية:

	30 يونيو 2009		*31 ديسمبر 2008*	
	المساهمين ألف دينار بحريني	***أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني***	*المساهمين ألف دينار بحريني*	*أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني*
ذمم مدنية طويلة الأجل	-	**25.787**	-	27.506
أرصدة لدى البنوك	-	**34.364**	-	24.719
ذمم مدينة	**2.726**	**14.993**	1.925	32.218
	2.726	**75.144**	1.925	84.443
إقتراضات	-	**15.040**	-	23.425
مبالغ مستحقة الدفع	**104.780**	**24.387**	96.848	43.887
	104.780	**39.427**	96.848	67.312

تنتج الأرصدة المستحقة في نهاية السنة ضمن الأعمال الإعتيادية. لم تسجل الشركات أي إضمحلال في المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009 (31 ديسمبر 2008: لا شيء).

خلال الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2009، استلمت الشركة مبلغ وقدره 3.989 ألف دينار بحريني (أي ما يعادل 10.609 ألف دولار أمريكي)، نيابةً عن ممتلكات وشركة سابك للإستثمارات الصناعية، بوصفها تسوية المحكمة لأحدى عملاء ألما. وقد تم إدراج هذا المبلغ ضمن مبالغ مستحقة للمساهمين في قائمة المركز المالي المرحلية. لم توجد مثل هذه المبالغ المستلمة في الفترة السابقة.

تعويضات موظفي الإدارة الرئيسين

فيما يلي تعويض أعضاء الإدارة الرئيسين خلال السنة/الفترة:

	لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو	
	2009 ألف دينار بحريني	*2008 ألف دينار بحريني*
مكافآت قصيرة الأجل	**657**	602
مكافآت نهاية الخدمة	**11**	11
مساهمات لنظام مزايا ألبا للادخار	**54**	51
	722	664

9 أحداث لاحقة

أ) مطالبات قانونية

1) خلال سنة 2009، قامت الشركة نيابة عن شركة ألما ، برفع دعاوي قضائية ضد اثنين من موظفي ألما السابقين ، حيث ادعت الشركة بأن اثنان من موظفيها السابقين حصلوا على مبالغ عبر أنشطة غير قانونية وتقاضوا عمولات مخالفة لقانون الشركات التجارية وقانون مكافحة غسل الأموال البحريني وقامت الشركة برفع مطالبة حق مدني في القضية لإلزام المدعى عليهم بدفع مبلغ 17.499 ألف دولار أمريكي كإجراءٍ مرحلي مع الحفاظ على حق الشركة القانوني بمطالبة المدعي عليهم بكافة التعويضات التي تكبدتها الشركة نتيجة للأفعال التي تعود إليهم.

2) بتاريخ 18 ديسمبر 2009، قامت الشركة برفع دعوى قضائية لدى محكمة فيدرالية أمريكية في منطقة جنوب ولاية تكساس ضد شركة سوجيتز (اليابان) وشركة سوجيتز الأمريكية (ويشار إليهما معاً " سوجيتز"). حيث أدعت الشركة في القضية بأن سوجيتز، العميل السابق لشركة ألما، لجأت لرشوة عدد من كبار المسئولين السابقين لدى الشركة بهدف الحصول على تخفيضات جوهرية في الأسعار. وتسعى الشركة، ضمن إجراءات علاجية أخرى، للحصول على تعويضات تزيد عن 31 مليون دولار أمريكي عن الأنشطة غير المشروعة التي حدثت من سنة 1993 إلى سنة 2006. بتاريخ 27 مايو 2010، تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح محايد للتدخل في القضية وطلبت إرجاء النظر في وقائع الدعوى الخاصة بهذه القضية.

لذا، فمن غير العملي تقدير تأثيرات هذه الدعوى القضائية على القوائم المالية المرحلية المختصرة للشركات في هذه المرحلة.

ب) اتفاقية الحصص

في 25 مايو 2010 ، قامت شركة ممتلكات بتقديم خطاب للشركة تضمن تنازلاً نهائيا وبدون شروط عن حقوقها بموجب اتفاقية الحصص التي تطلب من الشركة بيع حصصها القانونية في ألمنيوم لشركة ممتلكات. وبناء على ذلك ، ونتيجة لهذا التنازل، فلم تعد الشركة ملزمة في بيع أي جزءٍ من إنتاجها لشركة ممتلكات. وللشركة الآن حرية بيع ما نسبته 77% من إنتاجها لعملاء آخرين وفق شروط تجارية. كما وأقرت شركة ممتلكات بالتزامها بشراء حصتها من الألمونيوم الذي تنتجه الشركة ، في حال قررت الشركة بيع حصة ممتلكات وفقاً لاتفاقية الحصص.

لم تقدم شركة سابك للإستثمارات تنازلاً خطياً مماثلاً للشركة بتاريخ اعتماد هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة.

لاحقاً لعملية شراء الأسهم المحتفظ بها من قبل شركة بريتون، لم يعد لشركة بريتون أي حقوق أو إلتزامات بموجب اتفاقية الحصص، بما في ذلك الحق في مطالبة الشركة ببيع حصة الألمنيوم لشركة بريتون بسعر محدد.

شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)

تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية

31 ديسمبر 2009

رؤية الشركة:

تكمن رؤية الشركة وجميع موظفيها في التأكيد بأن مساهمتنا مستمرة في نمو وتطوير مملكة البحرين وجميع مساهمينا.

المساهمين	***2009***	*2008*
	%	*%*
شركة ممتلكات البحرين القابضة	**77**	77
شركة سابك للاستثمارات الصناعية	**20**	20
شركة بريتون للاستثمارات المحدودة ليمتد	**3**	3
	100	100

أعضاء مجلس الإدارة

شركة ممتلكات البحرين القابضة	السيد محمود الكوهجي السيد فوزي أحمد كانو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة السيد أسامة العريض السيد ديفيد مين السيد يوسف تقي
شركة سابك للاستثمارات الصناعية	السيد مطلق المريشد السيد عبدالعزيز سليمان الحميد السيد حمود التويجري
شركة بريتون للاستثمارات المحدودة	السيد جيرت روجرسيتز
الرئيس التنفيذي	السيد لوران شميت
المكتب المسجل	150، شارع عسكر عسكر 951 مملكة البحرين
المدققون	إرنست ويونغ ص.ب. رقم 140 المنامة مملكة البحرين

يسر أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم والقوائم المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009.

الأنشطة الرئيسية

إن شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب.(مقفلة) ("الشركة") هي شركة مساهمة بحرينية (مقفلة) تأسست في مملكة البحرين ومسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم 999. تعمل الشركة في صناعة الألمنيوم والمنتجات المتعلقة بالألمنيوم. كما تمتلك وتشغل مصهر ألمنيوم الرئيسي والبنية التحتية المتعلقة بها.

إن دخل الشركة من مبيعات المعادن قائم على أسعار البيع النهائية إلى العملاء.

النتائج و الأرباح المبقاة

حققت الشركة خسارة بلغت 82.67 مليون دينار بحريني خلال السنة مقارنة بربح بلغ 293.573 مليون دينار بحريني في سنة 2008.

فيما يلي التغييرات في الأرباح المبقاة للشركة:

	ألف دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير2008	**463.351**
الخسارة للسنة	**(82.676)**
الرصيد في 31 ديسمبر2009	**380.675**

أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أسماء الأعضاء الذين خدموا خلال السنة المنتهية 2009 وحتى تاريخ هذا التقرير:

شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة)

السيد محمود الكوهجي
السيد فوزي أحمد كانو
الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة
السيد أسامة العريض
السيد ديفيد مين
السيد يوسف تقي

تقرير أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

فيما يلي أسماء الأعضاء الذين خدموا خلال السنة المنتهية ٢٠٠٩ وحتى تاريخ هذا التقرير: (تتمة)

شركة سابك للاستثمارات الصناعية

السيد مطلق المريشد
السيد عبدالعزيز سليمان الحميد
السيد حمود التويجري

شركة بريتون للاستثمارات المحدودة
السيد جيرت روجرسيتز

مدققو الحسابات

أبـدى السادة إرنست ويونغ رغبتهم بالاستمرار في عملهم كمدقـقين للشركة للسنة المالية التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وسترفع توصيه في اجتماع الجمعية العمومية بإعادة تعيينهم.

بأمر من أعضاء مجلس الإدارة:

رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

٣١ مارس ٢٠١٠

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٤ – البرج – مجمع البحرين التجاري
المنامة – مملكة البحرين
هاتف ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+ فاكس ٥٤٠٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama@bh.ey.com
www.ey.com/me
سجل تجاري رقم – ٦٧٠٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) (الشركة) والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وقوائم الدخـــل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو من مسئولية أعضاء مجلس الإدارة. تتضمن هذه مسئولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وخالية من أخطاء جوهرية، سواءً ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد تقديرات محاسبية تكون معقولة في مثل تلك الظروف.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيده للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

إرنست ويونغ

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) (تتمة)

الرأي

في رأينا إن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أمور أخرى

كما نؤكد إن الشركة، في رأينا، تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان القوائم المالية والمعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة، فيما يتعلق بهذه القوائم المالية، تتفق مع تلك السجلات. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط الشركة أو مركزها المالي.

إرنست ويونغ

٣١ مارس ٢٠١٠
المنامة، مملكة البحرين

قائمة المركز المالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	إيضاحات	٢٠٠٩ ألف دينار بحريني	٢٠٠٨ ألف دينار بحريني
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
عقارات وآلات معدات	٣	١,٠٤٣,٠٢٣	١,٠٨٩,٧٢٣
ذمم مدينة طويلة الأجل	٤	٢٠,٦٣٠	٢٤,٠٦٨
		١,٠٦٣,٦٥٣	١,١١٣,٧٩١
موجدات متداولة			
مخزون	٥	١٦٨,١١١	٢٢٦,٩٨٥
جزء متداول من ذمم مدينة طويلة الأجل	٤	٣,٤٣٨	٣,٤٣٨
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً	٦	٩٢,٢١٥	١٢٤,٨٥٩
مبالغ مستحقة من مساهم	٢١	٧٤٨	١,٩٢٥
أدوات مالية مشتقة	١٦	١٦,٣٩٥	–
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧	٤٦,٣٥٧	٤٦,٤٥٢
		٣٢٧,٢٦٤	٤٠٣,٦٥٩
مجموع الموجودات		١,٣٩٠,٩١٧	١,٥١٧,٤٥٠
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال	٨	١٤٢,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠
احتياطي قانوني	٩	٥٤,٨٠٧	٥٤,٨٠٧
احتياطي رأس مال	١٠	٢٤٩	٢٤٩
مساهمات من قبل المساهمين	١١	٧٥,٩٥٤	–
أرباح مبقاة		٣٨٠,٦٧٥	٤٦٣,٣٥١
مجموع حقوق المساهمين		٦٥٣,٦٨٥	٦٦٠,٤٠٧
مطلوبات غير متداولة			
إقتراضات	١٢	٢٩٥,٩٢٣	٣٧٠,١٢٥
أدوات مالية مشتقة	١٦	١٢٩,٤٣٨	٨٣,١١٨
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٣(أ)	٩٩١	٩٢٦
		٤٢٦,٣٥٢	٤٥٤,١٦٩
مطلوبات متداولة			
إقتراضات	١٢	١٦٠,٦٨٤	١٥٦,٩١١
قروض قصيرة الأجل	١٤	٨,٨٢٣	١١,٨١٦
ذمم دائنة ومستحقات	١٥	٩٧,٩٩١	١٢٥,١٦٧
أدوات مالية مشتقة	١٦	٤٣,٣٨٢	١٢,١٣٢
مبالغ مستحقة للمساهمين	٢١	–	٩٦,٨٤٨
		٣١٠,٨٨٠	٤٠٢,٨٧٤
مجموع المطلوبات		٧٣٧,٢٣٢	٨٥٧,٠٤٣
مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات		١,٣٩٠,٩١٧	١,٥١٧,٤٥٠

لقد تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية وفقا لقرار مجلس الإدارة في ٣١ مارس ٢٠١٠ وتم التوقيع عليها نيابة عنهم من قبل:

رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٥ جزءاً من هذه القوائم المالية .

قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

	إيضاحات	***2009*** ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2008* *ألف* *دينار بحريني*
مبيعات للعملاء		**581.786**	884.268
مبيعات للمساهمين	21	**748**	20.895
مجموع المبيعات		**582.534**	905.163
تكلفة المبيعات	19	**(538.121)**	(640.424)
إجمالي الربح		**44.413**	264.739
دخل أخر	18	**4.213**	4.766
مصروفات البيع والتوزيع		**(11.908)**	(22.699)
مصروفات عامة وإدارية		**(24.024)**	(20.534)
شطب عقارات ومعدات		**(6.980)**	-
مكسب (خسارة) من تحويل عملات أجنبية		**1.349**	(4.796)
رسوم أعضاء مجلس الإدارة	21	**(161)**	(124)
تكاليف التمويل	19	**(23.385)**	(26.171)
(خسارة) ربح للسنة قبل المشتقات المالية		**(16.483)**	195.181
(خسارة) مكسب القيمة العادلة من إعادة تقييم/تسوية المشتقات المالية (صافي)	16	**(66.193)**	98.392
(الخسارة) الربح للسنة		**(82.676)**	293.573
دخل شامل آخر			
دخل شامل آخر للسنة		-	-
مجموع (الخسارة) الدخل الشامل للسنة		**(82.676)**	293.573

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

	إيضاحات	***2009*** ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2008* *ألف* *دينار بحريني*
الأنشطة التشغيلية			
(الخسارة) الربح السنة		**(82.676)**	293.573
تعديلات للبنود التالية :			
استهلاك	3	**74.480**	72.793
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	13(أ)	**656**	894
خسارة (مكسب) من إعادة تقييم المشتقات المالية	16	**61.175**	(117.083)
خسارة من استبعاد عقارات وآلات ومعدات		**427**	3.431
شطب عقارات وآلات ومعدات – صافي القيمة الدفترية		**6.980**	973
دخل فوائد	18	**(1.148)**	(2.647)
تكاليف التمويل	19	**22.724**	25.767
الفائض التشغيلي قبل التغيرات في رأس المال العامل :		**82.628**	277.701
تغيرات في رأس المال العامل:			
مخزون		**58.874**	(72.381)
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً		**32.644**	43.986
مبالغ مستحقة من مساهم		**1.177**	(1.134)
ذمم دائنة ومستحقات		**(25.296)**	38.160
النقد من الأنشطة التشغيلية		**150.027**	286.782
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	13(أ)	**(591)**	(572)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**149.436**	286.210
الأنشطة الاستثمارية			
شراء عقارات وآلات ومعدات	5	**(35.342)**	(38.736)
متحصلات من استبعاد عقارات وآلات ومعدات		**155**	821
فوائد مستلمة	18	**1.148**	2.647
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(34.039)**	(35.268)
الأنشطة التمويلية			
سداد ذمم مدينة طويلة الأجل		**3.438**	-
إقتراضات مستلمة		**-**	184.654
إقتراضات مسددة		**(70.429)**	(284.738)
قروض قصيرة الأجل		**(2.993)**	4.184
تكاليف تمويل مدفوعة		**(24.614)**	(28.698)
هامش ودائع		**-**	24.139
أرصدة لدى البنوك محولة من قبل المساهمين		**-**	24.801
مبالغ مستحقة للمساهمين		**(20.894)**	(139.584)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(115.492)**	(215.242)
(النقص)الزيادة في النقد وما في حكمه		**(95)**	35.700
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**46.452**	10.752
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	7	**46.357**	46.452

بند غير نقدي:
بلغت صافي الموجودات المحولة من المساهمين 68.891 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2008 (راجع إيضاح 4)

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

	رأس المال	*إحتياطي قانوني*	*إحتياطي رأس مال*	*مساهمات من قبل المساهمين*	*أرباح مبقاة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الرصيد في 31 ديسمبر 2007	142.000	25.450	249	-	199.135	366.834
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	293.573	293.573
محول إلى الإحتياطي القانوني	-	29.357	-	-	(29.357)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	142.000	54.807	249	-	463.351	660.407
محول من مبالغ مستحقة من المساهمين	-	-	-	75.954	-	75.954
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	-	(82.676)	(82.676)
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	**142.000**	**54.807**	**249**	**75.954**	**380.675**	**653.685**

	رأس المال	*إحتياطي قانوني*	*إحتياطي رأس مال*	*مساهمات من قبل المساهمين*	*أرباح مبقاة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
ممتلكات	109.340	42.508	192	60.293	295.824	508.157
سابك	28.400	11.041	50	15.661	76.841	131.993
بريتون	4.260	11.258	7	-	8.010	13.535
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	**142.000**	**54.807**	**249**	**75.954**	**380.675**	**653.685**

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه القوائم المالية .

1 الأنشطة

شركة المنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) ["الشركة"] هي شركة مساهمة بحرينية (مقفلة) مسجلة في مملكة البحرين تحت سجل تجاري رقم 999. إن عنوان المكتب الرئيسي للشركة المسجل هو 150 شارع عسكر، عسكر 951، مملكة البحرين.

إن أغلبية أسهم الشركة مملوكة من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة)، وهي شركة مملوكة بالكامل من قبل حكومة مملكة البحرين، والتي تمتلك 77٪ من أسهم رأس المال. شركة سابك للإستثمارات الصناعية، شركة مسجلة في المملكة العربية السعودية وتمتلك 20٪ من أسهم رأس المال والباقي 3٪ مملوكة من قبل شركة بريتون للاستثمارات المحدودة.

تعمل الشركة في مجال صناعة الألمنيوم ومنتجات الألمنيوم ذات الصلة. تمتلك وتدير الشركة بصورة أساسية مصهر الألمنيوم والبنية التحتية ذات الصلة.

وفقاً لاتفاقية الحصص المبرمة بين الشركة وحكومة مملكة البحرين وشركة سابك للإستثمارات الصناعية وبريتون للإستثمارات المحدودة، فأن إجمالي المعادن التي تنتجها شركة يتم إقتنائها من قبل حكومة مملكة البحرين وشركة سابك للإستثمارات الصناعية وبريتون للإستثمارات المحدودة بتناسب مع الحصص المملوكة من قبلهم في الشركة. لم يتم تعديل إتفاقية الحصص فيما يتعلق بتحويل نسبة ملكية حكومة مملكة البحرين في الشركة إلى شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة).

حتى 31 ديسمبر 2007، قامت الشركة بإدارة مهام التسويق نيابةً عن ولحساب شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة) وشركة سابك للإستثمارات الصناعية تحت أسم ألبا للتسويق (ألما)، والتي عملت كمشروع مشترك غير مسجل لهذين المساهمين. في 28 مارس 2008، قرر مجلس إدارة الشركة دمج أعمال ألبا للتسويق والشركة أعتباراً من 1 يناير 2009. وبالتالي، تم تحويل جميع موجودات ومطلوبات ألما إلى الشركة بقيمها المدرجة كما في 31 ديسمبر 2007 والمبلغ الناتج المستحق الدفع تم الإفصاح عنه كمبالغ مستحقة للمساهمين في قائمة المركز المالي (إيضاح 21).

2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أعدت القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني.

تم عرض القوائم المالية بالدينار البحريني. ومع ذلك، فإن العملة الرئيسية للشركة هي الدولار الأمريكي فيما يتعلق بالمبيعات وشراء المواد الخام. تستخدم الشركة أسعار الصرف المثبتة وهي 0.376 لتحويل الدولار الأمريكي إلى ما يعادله بالدينار البحريني.

أعدت القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل، ليتضمن قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة.

معايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة كما في 1 يناير 2009
إن السياسات المحاسبية المتبعة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة المالية السابقة، باستثناء ما يلي:

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المعدل المتعلق بعرض القوائم المالية
نتيجة لتطبيق المعيار المذكور أعلاه، تم تغيير مسمى "الميزانية" إلى "قائمة المركز المالي" وتم تغيير مسمى "قائمة الدخل" إلى "قائمة الدخل الشامل" كما تم تغيير مسمى "قائمة التدفقات النقدية" إلى "قائمة التدفقات النقدية". كما يتطلب المعيار المعدل بأن يتم عرض التغيرات في حقوق المساهمين الناتجة من معاملات مع الملاك بصفتهم ملاك (أو بعبارة أخرى التغيرات في الدخل) في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين. ويتطلب بأن يتم عرض جميع التغيرات الأخرى في حقوق المساهمين (أو بعبارة أخرى التغيرات غير الملاك في حقوق المساهمين) بشكل منفصل في قائمة الأداء (قائمة الدخل الشامل). لا يسمح بعرض تغيرات بنود قائمة الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين. لقد اختارت الشركة طريقة عرض قائمة واحدة وهي قائمة الدخل الشامل حيث إن هذه هي تغيرات غير الملاك في حقوق المساهمين خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و31 ديسمبر 2008.

2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

معايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة كما في 1 يناير 2009 (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات
يتطلب المعيار المعدل عمل إفصاحات إضافية حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. يجب الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة المتعلقة بالبنود المسجلة بالقيمة العادلة حسب مصدر المداخلات بإستخدام المستويات الثلاث للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة، حسب الفئة ولجميع الأدوات المالية المثبتة بالقيمة العادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب حالياً عمل تسوية بين الرصيد الإفتتاحي والرصيد الختامي للمستوى 3 لقياسات القيمة العادلة، وكذلك عمل تسوية في حال تم تحويل جوهري بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. كما توضح التعديلات متطلبات إفصاحات مخاطر السيولة فيما يتعلق بمعاملات المشتقات المالية والموجودات المستخدمة لإدارة السيولة. تم عرض إفصاحات قياس القيمة العادلة في إيضاح رقم 23. لم تتأثير إفصاحات مخاطر السيولة بشكل جوهري بالتعديلات.

إدخال تحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في مايو 2008 وأبريل 2009 جامع تعديلات لمعاييره، إن الهدف الرئيسي هو إزالة التناقضات وتوضيح الصياغة. توجد هناك شروط انتقالية مستقلة لكل معيار. إن تطبيق التعديلات التالية نتج عنها تغييرات في السياسات المحاسبية ولكن لم يكن لها أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 7 المتعلق بقائمة التدفقات النقدية
معيار المحاسبة الدولي رقم 7 المتعلق بقائمة التدفقات النقدية ينص صراحة بأن يتم تصنيف النفقات الناتجة من إثبات الموجود فقط كتدفق نقدي من الأنشطة الاستثمارية. لن ينتج عن هذا التصنيف تأثير على القوائم المالية للشركة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 16 المتعلق بالعقارات والآلات والمعدات
يستبدل هذا المعيار مسمى "صافي سعر البيع" "بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع". تقوم الشركات بتعديل سياستها المحاسبية وفقاً لذلك، والذي لم ينتج عنه أي تغيير في المركز المالي.

معيار المحاسبة الدولي رقم 18 المتعلق بالإيرادات:
قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإضافة توجيهات (التي ترافق المعيار) لتحديد ما إذا كانت المؤسسة تعمل بصفة رب المال أو وكيل. المميزات التي يجب أخذها في الاعتبار ما إذا كانت المؤسسة تعمل بصفة رب المال أو وكيل:

- *تتحمل المسئولية الأساسية بتوفير السلع أو الخدمات؛*
- *لديها مخاطر على المخزون؛*
- *القدرة على تحديد الأسعار؛*
- *يتحمل مخاطر الائتمان.*

تقيم الشركات ترتيبات إيراداتها مقابل هذه المعايير وقد استنتجت بأنها تعمل بصفة رب المال في جميع الترتيبات.

معيار المحاسبة الدولي رقم 23 المتعلق بتكاليف الاقتراض
تم مراجعة تعريف تكاليف الاقتراض لتوحيد نوعي البنود التي تعتبر مكونات بنود "تكاليف الاقتراض" إلى نوع واحد- يتم احتساب مصروفات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي الذي تم احتسابه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39. قامت الشركة بتعديل سياستها المحاسبية وفقاً لذلك والذي لم ينتج عنه أي تغيير في مركزها المالي.

معيار المحاسبة الدولي رقم 36 المتعلق باضمحلال الموجودات
عندما يتم استخدام التدفقات النقدية المخصومة لتقدير "القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع" فأنه يتطلب عمل إفصاح إضافي عن معدل الخصم، بشكل مطابق مع الإفصاحات المطلوبة عندما يتم استخدام التدفقات النقدية المخصومة لتقدير "القيمة المستخدمة". ليس لهذا التعديل أي تأثير مباشر على القوائم المالية لأن يتم تقدير المبالغ القابلة للاسترداد لوحداتها المنتجة للنقد حالياً باستخدام "القيمة المستخدمة".

2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد
لم تقوم الشركة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية التالية التي تم إصدارها ولكنها غير إلزامية بعد بتاريخ اعتماد هذه القوائم المالية:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 2 متعلق بالدفع على أساس الأسهم: معاملات الشركة التي يتم تسويتها نقداً إلزامي في 1 يناير 2010
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 (المعدل) المتعلق بدمج الأعمال ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27 (المعدل) المتعلق بالقوائم المالية والمنفصلة متضمنة التعديلات اللاحقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 7 والمعايير المحاسبية الدولية رقم 28،21، 31 و39
- معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس – بنود التحوط المؤهلة إلزامي في 1 يوليو 2009
- لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 17 المتعلق بتوزيعات الموجودات غير النقدية للملاك، إلزامي في 1 يوليو 2009
- لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 18 المتعلق بتحويل الموجودات من العملاء، إلزامي في 1 يوليو 2009

لا يتوقع بأن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات المراجعة والمعدلة سيكون لها أي تأثير جوهري على الأداء المالي أو المركز المالي للشركة.

عقارات وآلات ومعدات
تدرج العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة، بعد حسم الاستهلاك المتراكم وأي اضمحلال في القيمة. لا يتم إستهلاك الأراضي.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءاً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات التالية:

أراضي مملوكة ملكاً حراً	45 سنة
آلات أنتاج الطاقة	23-25 سنة
آلات ومكائن ومعدات أخرى	3-23 سنة

النفقات المتكبدة لاستبدال عنصر أساسي من العقارات والآلات والمعدات يتم حسابها كبند منفصل وتتم رسملتها من ثم شطب القيمة المدرجة للعنصر الأساسي المستبدل. يتم رسملة النفقات اللاحقة الأخرى فقط عند زيادة المنافع الإقتصادية المستقبلية للبند المتعلق بالعقارات والآلات والمعدات. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الشامل كمصروفات عند تكبدها.

يتم عمل مراجعة القيم المدرجة للعقارات والآلات والمعدات من حيث الإضمحلال عندما يكون هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة المدرجة. في حالة وجود أي من هذه المؤشرات وحيث تزيد القيم المدرجة على المبلغ المقدر القابل للاسترداد، يتم إظهار الموجودات بالمبلغ القابل للاسترداد والذي يعد الأعلى من بين قيمتها العادلة ناقصاً تكلفة البيع والقيمة المستخدمة.

إضمحلال موجودات غير مالية
تقوم الشركة بعمل تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال موجود مالي. إذا وجد مثل هذا الدليل، أو عندما يتطلب عمل فحص إضمحلال سنوي للموجود، تقوم الشركة بعمل تقييم لمبلغ الموجود القابل للإسترداد.

إن القيمة القابلة للإسترداد للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد هي القيمة الأعلى للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد ناقصاً تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة وهي محددة للموجود الفردي، إلا إذا كان الموجود غير منتج للتدفقات النقدية والتي هي مستقلة إلى حد بعيد عن تلك الموجودات الأخرى أو مجموعة من الموجودات. عندما تزيد القيمة المدرجة للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد عن قيمها القابلة للإسترداد، فإن الموجود يعتبر مضمحلاً، ويتم إظهار الموجود بالمبلغ القابل للاسترداد. عندما يتم تقييم القيمة المستخدمة للموجود، فان التدفقات النقدية المستقبلية يتم تخفيضها إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم والذي يعكس التقييمات الحالية للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالموجود.

2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

تكاليف الإقتراض
تشتمل تكاليف الإقتراض على الرسوم والحصص المنسوبة مباشرةً إلى شراء أو بناء أو أنتاج الموجودات المؤهلة، والتي بالضرورة تتخذ فترة زمنية لكي تكون جاهزة لإستخدام المقصود، والتي يتم تضمنها في تكاليف هذه الموجودات، حتى الوقت التي تكون فيها الموجودات جاهزة للإستخدام المقصود. يتم خصم دخل الإستثمار المكتسب من الإستثمارات المؤقتة لمبالغ اقتراض محددة التي لم يتم صرفها بعد على الموجودات المؤهلة من تكاليف الإقتراضات المؤهلة للرسملة.

يتم إثبات تكاليف الإقتراض الأخرى في قائمة الدخل الشامل في الفترة التي يتم تكبدها.

المخزون
يدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل. تمثل التكاليف تلك المصروفات المتكبدة لكل منتج حتى وصوله إلى موقعه وشكله الحاليين، على النحو التالي:

المواد الخام - تكلفة الشراء على أساس المتوسط المرجح.

أعمال قيد التنفيذ - تكاليف المواد المباشرة والعمالة مضافاً إليها المصروفات الخاصة بها على أساس مستوى النشاط العادي.

بضاعة تامة الصنع - تدرج البضاعة التامة الصنع بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل.

المخازن - تكلفة الشراء، تحسب على أساس المتوسط المرجح ، بعد عمل مخصص لأي بنود متقادمة .

تحدد صافي القيمة المتوقع تحقيقها على أساس أسعار البيع المقدرة محسوماً منها أي تكاليف إضافية متوقع تحققها حتى إتمام الإنتاج والبيع.

ذمم تجارية مدينة
تدرج الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي محسوماً منه مخصص المبالغ المقدر عدم تحصيلها. يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عندما يكون تحصيل المبلغ بالكامل غير محتمل، كما تشطب الديون المعدومة عندما يكون تحصيلها غير محتمل.

نقد وما في حكمه
لغرض قائمة التدفقات النقدية، يشمل النقد وما في حكمه على نقد في الصندوق وحسابات جارية وحسابات تحت الطلب.

الإقتراضات
تدرج الإقتراضات مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم بعد حسم التكاليف المنسوبة مباشرةً للمعاملة. لاحقاً يتم إدراج الإقتراضات بالتكلفة المطفأة، يتم إثبات أي فروق بين المتحصلات (بعد حسم التكاليف) والقيمة المستردة في قائمة الدخل الشامل على فترة الإقتراض بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم إدراج الأقساط المستحقة خلال سنة واحدة ضمن مطلوبات متداولة.

يتم إحتساب الفوائد كمصروفات على أساس معدل العائد الفعلي، مع تضمين مبالغ الفوائد غير المدفوعة في "ذمم دائنة ومستحقات".

مكافآت الموظفين
مكافآت نهاية الخدمة
بالنسبة للموظفين البحرينيين، تقوم الشركة بعمل اشتراكات لنظام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. إن هذا هو نظام مساهمة محدد ممول ويتم إحتساب مساهمات الشركة في قائمة الدخل الشامل. إن التزامات الشركة تكون محصورة في نطاق المبالغ المساهم بها في هذا النظام والتي تحسب كمصروفات عند تكبدها.

2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

مكافآت الموظفين (تتمة)
تحدد الشركة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل البحريني والتي تستحق بناءاً على رواتب الموظفين عند إنهاء التوظيف وعدد سنوات الخدمة. لقد تم عمل مخصص لهذا الالتزام غير الممول، والذي يمثل نظام مزايا محدد، عن طريق احتساب المطلوبات بافتراض بأن جميع الموظفين قد تركوا العمل بتاريخ تقديم التقارير.

نظام مزايا ألبا للادخار
تدير الشركة نظام الإدخار الإجباري لموظفيها البحرينيين. إن إلتزامات الشركة تكون محصورة في نطاق المبالغ المساهمة بها في هذا النظام.

ذمم تجارية ومستحقات
يتم إثبات المطلوبات للمبالغ التي يتوجب دفعها في الفترات المستقبلية للبضائع أو الخدمات المستلمة، سواء تم عمل فواتير لها من قبل الموردين أو لا.

مخصصات
يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام (قانوني أو متوقع) على الشركة ناتج عن حدث سابق، وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

إثبات الإيرادات
يتم إثبات الإيراد من بيع البضائع عندما تنتقل المخاطر الهامة والعائدة إلى الملكية للبضائع إلى المشتري، عادة عند تسليم البضائع للعملاء.

دخل آخر
يتم إثبات الدخل الآخر كدخل مستحق.

الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط
يتم إثبات الأدوات المالية المشتقة مبدئياً في قائمة المركز المالي بالتكلفة، متضمنة تكلفة المعاملات، ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. إن طريقة إثبات المكسب أو الخسارة تعتمد على ما إذا كان المشتق المالي مصنف كأداة تحوط وإذا كان الأمر كذلك، طبيعة هذا البند.

إن إثبات التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط تتحدد بناءاً على طبيعة العلاقة من التحوط. لأغراض محاسبة التحوط، تصنف الأدوات المالية المشتقة كتحوطات:

1) القيمة العادلة لموجود أو مطلوب مثبت (تحوط القيمة العادلة)، أو
2) التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بموجود أو مطلوب مثبت أو إرتباطات الشركة المثبتة (تحوط التدفقات النقدية).

إن معايير الشركة لإحتساب الأدوات المالية المشتقة كتحوط تتضمن:

- في بداية عملية التحوط، تقوم الشركة رسمياً بتوثيق علاقة التحوط وأهداف واستراتيجية إدارة مخاطر الشركة للقيام بالتحوط. يجب أن تشتمل عملية التوثيق على تحديد العلاقة بين بند التحوط وأداة التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها، والطريقة التي تستخدمها الشركة في تقييم فعالية أداة التحوط في موازنة التعرض لتغييرات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بالمخاطر المحوطة للبند المحوط.

2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط (تتمة)

- من المتوقع أن يكون التحوط ذو فاعلية عالية في تحقيق موازنة التغيرات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بمخاطر التحوط، وبما يتفق مع الوثائق الأصلية لإستراتيجية إدارة المخاطر وبالأخص لعلاقة التحوط تلك.

- بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية، يجب أن تكون احتمالية علاقة التحوط المتنبأ بها عالية ويجب أن توضح التعرضات للتغيرات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر جوهرياً على صافي الربح أو الخسارة المسجلة؛

- من الممكن قياس فعالية التحوط بموثوقية، وبمعنى أخر، القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط والقيمة العادلة لأداة التحوط يمكن قياسها بموثوقية.

- يجب تقييم التحوط على أساس مبدأ الإستمرارية وتحديد بأن يكون ذو فاعلية عالية طوال فترة تقديم التقارير المالية.

يتم إثبات التغيرات في القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة التي يتم تصنيفها، والتي تتأهل، كتحوطات التدفقات النقدية وتثبت بأنها ذي فاعلية عالية فيما يتعلق بمخاطر التحوط كبند منفصل ضمن الحقوق كإحتياطي تحوط التدفقات النقدية. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة لأي جزء غير فعال من معاملات تحوط التدفقات النقدية في قائمة الدخل الشامل.

تتوقف علاقة التحوط عندما تكون الأدوات المالية المحوطة قد تم بيعها، إلغاؤها أو تنفيذها، أو لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط، أي مكسب أو خسارة مثبتة في "الإحتياطيات الأخرى" تبقى في الحقوق حتى تحدث المعاملة المتنبأ بها ويتم إثباتها في قائمة الدخل الشامل. إلا في حالة توقع عدم حدوث معاملة محوطة فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق المساهمين تحول مباشرةً إلى قائمة الشامل.

يتم تصنيف التغيرات في القيمة العادلة لأي الأدوات المالية المشتقة الغير مؤهلة لمحاسبة التحوط كمحتفظ بها لغرض المتاجرة ويتم إثباتها مباشرة في قائمة الدخل الشامل.

عملات أجنبية

يتم قيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ تقديم التقارير. ترحل جميع الفروق الناتجة عن عمليات التحويل إلى قائمة الدخل الشامل.

القيم العادلة

إن القيم العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة (مثل المشتقات المتداولة علناً) هي على أساس أسعار السوق المعلنة كما في تاريخ تقديم التقارير. أسعار السوق المعلنة المستخدمة للموجودات المالية المحتفظ بها من قبل الشركة هي أسعار العطاءات الحالية؛ أسعار السوق المعلنة المناسبة للمطلوبات المالية المستخدمة هي أسعار الطلب الحالية.

إن القيم العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة (على سبيل المثال مبادلة المشتقات ونطاقات أسعار الفائدة المنخفضة وغيرها) تحدد عن طريق تقنيات تقييم يتم إجرائها من قبل أطراف أخرى. يتم تحديد قيم عقود الصرف الأجنبي الآجلة بإستخدام معدلات الصرف الآجلة في السوق بتاريخ تقديم التقارير بنفس تواريخ الإستحقاق.

3 عقارات وآلات ومعدات

	أرض ومباني ألف دينار بحريني	*محطة توليد الطاقة* ألف دينار بحريني	*آلات ومكائن ومعدات أخرى* ألف دينار بحريني	*موجودات قيد التنفيذ* ألف دينار بحريني	*المجموع* ألف دينار بحريني
التكلفة :					
في 1 يناير 2009	266.970	388.682	1.100.811	59.444	1.815.907
إضافات	-	-	-	35.342	35.342
تحويلات	922	15.494	21.840	(38.256)	-
إستبعادات	(767)	(1.322)	(2.794)	-	(4.883)
مبالغ مشطوبة	(1.287)	(460)	(16.373)	-	(18.120)
في 31 ديسمبر 2009	265.838	402.394	1.103.484	56.530	1.828.246
الاستهلاك:					
في 1 يناير 2009	74.211	165.900	486.073	-	726.184
المخصص للسنة	6.599	15.364	52.517	-	74.480
متعلق باستبعادات	(716)	(875)	(2.710)	-	(4.301)
متعلق بمبالغ مشطوبة	(391)	(425)	(10.324)	-	(11.140)
في 31 ديسمبر 2009	79.703	179.964	525.556	-	785.223
صافي القيمة الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2009	**186.135**	**222.430**	**577.928**	**56.530**	**1.043.023**

	أرض ومباني ألف دينار بحريني	*محطة توليد الكهرباء* ألف دينار بحريني	*آلات ومكائن ومعدات أخرى* ألف دينار بحريني	*موجودات قيد التنفيذ* ألف دينار بحريني	*المجموع* ألف دينار بحريني
التكلفة :					
في 1 يناير 2008	263.926	394.669	1.094.361	41.703	1.794.659
إضافات	-	-	-	38.736	38.736
تحويلات	3.182	2.934	14.879	(20.995)	-
إستبعادات	(110)	(7.181)	(5.269)	-	(12.560)
مبالغ مشطوبة	(28)	(1.740)	(3.160)	-	(4.928)
في 31 ديسمبر 2008	266.970	388.682	1.100.811	59.444	1.815.907
الاستهلاك:					
في 1 يناير 2008	67.722	157.078	440.854	-	665.654
المخصص للسنة	6.558	15.024	51.211	-	72.793
متعلق باستبعادات	(45)	(4.478)	(3.785)	-	(8.308)
متعلق بمبالغ مشطوبة	(24)	(1.724)	(2.207)	-	(3.955)
في 31 ديسمبر 2008	74.211	165.900	486.073	-	726.184
صافي القيمة الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2008	192.759	222.782	614.738	59.444	1.089.723

3 عقارات وآلات ومعدات (تتمة)

أ) تتضمن الأراضي والمباني على أراضي مملوكا ملكاً حراً بتكلفة قدرها 453 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2009 (2008: 453 ألف دينار بحريني).

ب) تستخدم الشركة أرض مستأجرة من حكومة مملكة البحرين لخطوط عملياتها 4.3 و5 وأرض مستأجرة من شركة نفط البحرين ش.م.ب. (مقفلة) (بابكو) لعمليات الكالسينر. إن عقود التأجير هذه هي من دون إيجار.

ج) تم تخصيص مخصص الاستهلاك على تكلفة المبيعات في قائمة الدخل الشامل.

د) خلال السنة، أوقفت الشركة إستخدام موجودات كاستل هاوس 1 وبالتالي فأن الموجودات بصافي القيمة الدفترية البالغة 6.555 ألف دينار بحريني (2008: لا شيء) تم شطبها.

4 مبالغ مستحقة القبض طويلة الأجل

تمثل المبالغ المستحقة القبض من شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم ش.م.ب. (مقفلة)، وهي شركة مملوكة جزئياً من قبل اثنين من مساهمي الشركة. تسدد هذه المبالغ على 16 قسط نصف سنوي وأن آخر قسط مستحق السداد في 31 ديسمبر 2016. تسدد الفائدة على أساس نصف سنوي على الأرصدة المستحقة بمعدل فائدة لستة أشهر مضافاً إليه 1% هامش. بلغ معدل الفائدة الفعلي 2.11% كما في 31 ديسمبر 2009 (2008: 4.76%).

فيما يلي الجزء المتداول وغير المتداول للمبالغ المستحقة القبض الطويلة الأجل كما في 31 ديسمبر 2009:

	2009 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2008* *ألف* *دينار بحريني*
جزء متداول	**3.438**	3.438
جزء غير متداول	**20.630**	24.068
	24.068	27.506

5 مخزون

	2009 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2008* *ألف* *دينار بحريني*
بضائع قيد التحصيل	**16.875**	38.876
مواد خام	**45.888**	64.040
أعمال قيد التنفيذ	**55.614**	61.973
بضائع تامة الصنع	**24.955**	38.476
المخزون [محسوماً منه مخصص قدره 1.2 مليون دينار بحريني (2008: 1.2 مليون دينار بحريني)]	**24.779**	23.620
	168.111	226.985

6 ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً

	2009 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2008* *ألف* *دينار بحريني*
ذمم تجارية مدينة [صافي مخصص بمبلغ وقدره 6.232 مليون دينار بحريني (2008: 6.795 مليون دينار بحريني)]	**89.698**	118.791
ذمم مدينة أخرى	**2.331**	2.455
مبالغ مدفوعة مقدماً	**186**	3.613
	92.215	124.859

تتضمن الذمم التجارية المدينة مبلغ وقدره 8.823 ألف دينار بحريني والتي تم تخصيصها كضمان للقروض القصيرة الأجل (إيضاح 14).

6 ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2009، تم اضمحلال ذمم تجارية بقيمة إسمية قدرها 6.232 ألف دينار بحريني (2008: 6.795 ألف دينار بحريني). فيما يلي التغيرات في مخصص اضمحلال الذمم التجارية المدينة:

	2009 ***ألف دينار بحريني***	*2008* *ألف دينار بحريني*
فى 1 يناير	**6.795**	-
محولة من ألما (إيضاح 15)	**-**	2.079
مخصص السنة	**(563)**	4.716
في 31 ديسمبر	**6.232**	6.795

فيما يلي التحليل الزمني للذمم التجارية المدينة كما في 31 ديسمبر:

	المجموع *ألف دينار بحريني*	*لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة* *ألف دينار بحريني*	*فات موعد إستحقاقها ولكنها غير مضمحلة* *أقل من 30 يوماً* *ألف دينار بحريني*	*من 30 إلى 90 يوماً* *ألف دينار بحريني*	*من 91 إلى 120 يوماً* *ألف دينار بحريني*	*أكثر من 120 يوما* *ألف دينار بحريني*
2009	**89.698**	**85.900**	**2.134**	**1.613**	**43**	**8**
2008	118.791	79.316	17.359	15.608	1.946	4.562

من المتوقع استرداد الذمم المدينة غير المضمحلة بالكامل بناءً على الخبرات السابقة. ليست من عادة الشركة طلب الحصول على ضمانات على المبالغ المستحقة القبض ولذلك فأغلبيتها تعتبر غير مضمونة.

7 نقد وأرصدة لدى البنوك

	2009 ***ألف دينار بحريني***	*2008* *ألف دينار بحريني*
نقد في الصندوق	**29**	28
نقد في البنك:		
- حسابات جارية	**876**	21.973
- حسابات تحت الطلب	**34.163**	24.451
ودائع قصيرة الأجل	**11.289**	-
	46.357	46.452

يوجد جزء هام من الأرصدة لدى البنوك محتفظ بها لدى بنوك في مملكة البحرين وهذه الأرصدة معروضة بالدينار البحريني والدولار الأمريكي. تكتسب حسابات تحت الطلب فائدة وتتراوح أسعار الفائدة الفعلية بين 0.17% إلى 0.22% كما في 31 ديسمبر 2009 (2008: 0.12% إلى 0.87%).

بلغ معدل العائد الفعلي للودائع القصيرة الأجل 0.19% كما في 31 ديسمبر 2009 (2008: لا شيء). تستحق الودائع القصيرة الأجل بتاريخ 4 يناير 2010.

8 رأس المال

	2009 ***ألف دينار بحريني***	*2008* *ألف دينار بحريني*
المصرح به (أسهم بقيمة إسمية قدرها 1 ينار بحريني للسهم)	**150.000**	150.000
الصادر والمدفوع بالكامل (أسهم بقيمة إسمية قدرها 1 دينار بحريني للسهم)	**142.000**	142.000

9 احتياطي قانوني

تم عمل الإحتياطي القانوني وفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني ومتطلبات النظام الأساسي للشركة، حيث تقوم الشركة بتحويل مبلغ ما يعادل 10% من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني وسيتم عمل التحويلات المستقبلية على نفس الأساس حتى يبلغ الإحتياطي القانوني 50% من الرأس المال الصادر للشركة. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

10 إحتياطي رأس المال

تم عمل هذا الإحتياطي من فائض إستبعاد العقارات والآلات والمعدات في السنوات السابقة. إن توزيع هذا الإحتياطي خاضع لموافقة المساهمين.

11 مساهمات من قبل المساهمين

أعتباراً من 1 نوفمبر 2009، قرار المساهمين بتحويل الرصيد المستحق من شركة ومن شركة سابك للإستثمارات الصناعية والبالغة 75.954 ألف دينار بحريني (إيضاح 21) للمساهمين لتقوية قاعدة رأس مال الشركة.

12 إقتراضات

	الاستحقاقات الحالية	*للفترة بين*	*بعد*	***المجموع***	*المجموع*
	2011 - 2015		*2015*	***2009***	*2008*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	***ألف دينار بحريني***	*ألف دينار بحريني*
تسهيلات قابلة للتجديد لرأس المال العامل بنسبة 1.76% إلى 6.0% (2008: 3.20% إلى 5.95%) [*]	86.480	-	-	**86.480**	82.833
إعادة تمويل مشروع تكليس الفحم البترولي بنسبة 1.46% إلى 2.16% (2008: 3.49% إلى 5.13%)	8.356	4.177	-	**12.533**	20.889
مشروع الخط 5 بنسبة 2.19% إلى 4.38% (2008: 3.68% إلى 6.49%)	19.006	148.553	18.223	**185.782**	204.788
قرض كوفاس بنسبة 1.11% إلى 3.51% (2008: 3.29% إلى 5.96%)	6.492	25.969	-	**32.461**	38.953
قرض إعادة تمويل بنسبة 0.65% إلى 2.72% (2008: 3.81% إلى 5.39%)	40.350	99.001	-	**139.351**	179.573
مجموع الإقتراضات	160.684	277.700	18.223	**456.607**	527.036
مستحق الدفع خلال سنة واحدة				**160.684**	156.911
مستحق الدفع بعد سنة واحدة				**295.923**	370.125
				456.607	527.036

[*] تخضع التسهيلات القابلة للتجديد لرأس المال العامل لتجديد سنوي أو مراجعة دورية ويتوقع بأن يتم مراجعتها أو تأكيدها بصورة مستمرة. تسمح التسهيلات القابلة للتجديد لرأس المال العامل لشركة إصدار سندات لفترة تصل إلى 12 شهر. ومن سياسة الشركة الإحتفاظ بالمستوى الحالي للإقتراضات ضمن هذه التسهيلات عن طريق إصدار سندات بدلاً من السندات الإستحقاق.

إن قرض مشروع تكليس الفحم البترولي وقروض مشروع الخط 5 وقرض الكوفاس هي مضمونة عن طريق إتفاقية الحصص المبرمة بين الشركة والمساهمين.

13 مكافآت الموظفين

أ) نظام المزايا المحددة – مكافأة نهاية الخدمة

فيما يلي التغيرات في المخصص المثبت في قائمة المركز المالي:

	2009 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2008* *ألف* *دينار بحريني*
في بداية السنة	**926**	604
المخصص خلال السنة (إيضاح 19)	**656**	894
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	**(591)**	(572)
في نهاية السنة	**991**	926

ب) نظام المساهمة المحددة

فيما يلي التغيرات في المطلوبات المثبتة في قائمة المركز المالي:

	نظام ألبا للادخار		*الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية*	
	2009 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2008* *ألف* *دينار بحريني*	***2009*** ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2008* *ألف* *دينار بحريني*
في بداية السنة	**2.286**	1.331	**557**	704
المصروف المثبت في قائمة الدخل الشامل (إيضاح 19)	**3.953**	3.699	**5.338**	4.308
مساهمات مدفوعة	**(4.363)**	(2.744)	**(5.229)**	(4.455)
في نهاية السنة (إيضاح 15)	**1.876**	2.286	**666**	557

14 قروض قصيرة الأجل

تمثل هذه تمويلات قصيرة الأجل تم الحصول عليها من مؤسسات مالية في مملكة البحرين وهي مضمونة بالكامل عن طريق تخصيص بعض الذمم التجارية المدينة والبالغة 8.823 ألف دينار بحريني (إيضاح 6). تتراوح أسعار الفائدة الفعلية بين 2% إلى 3.5% كما في 31 ديسمبر 2009 (2008: 2.8% إلى 4.9%).

15 ذمم دائنة ومستحقات

	2009 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2008* *ألف* *دينار بحريني*
ذمم تجارية دائنة	**54.533**	90.708
مبالغ مستحقة الدفع محتفظ بها	**166**	174
مستحقات متعلقة بالموظفين	**18.756**	17.541
مستحقات مقابل نظام التقاعد المبكر (راجع الإيضاح أدناه)	**9.730**	-
مصروفات مستحقة	**11.399**	13.538
مبالغ مستلمة مقدماً من العملاء	**925**	363
نظام مزايا ألبا للادخار [إيضاح 13 (ب)]	**1.876**	2.286
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية [إيضاح 13 (ب)]	**666**	557
	97.991	125.167

15 ذمم دائنة ومستحقات (تتمة)

مستحقات مقابل نظام التقاعد المبكر (راجع الإيضاح أدناه)
خلال ديسمبر 2009، إعلان مجلس إدارة الشركة عن نظام التقاعد المبكر للموظفين المؤهلين. قبله ما مجموعة 176 موظفاً عرض الشركة. تتعلق المستحقات بالمبالغ المتوقع دفعها لهؤلاء الموظفين.

16 الأدوات المالية المشتقة

لدى الشركة عدد من الأدوات المالية المشتقة التي تتألف من نطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المخفضة وعقود صرف أجنبي آجلة وخيارات السلع. فيما يلي القيم العادلة لأدوات المالية المشتقة كما في 31 ديسمبر 2009 و31 ديسمبر 2008:

	2009		*2008*	
	الموجودات ألف دينار بحريني	***المطلوبات ألف دينار بحريني***	*الموجودات ألف دينار بحريني*	*المطلوبات ألف دينار بحريني*
خيارات السلع	**16.395**	**156.865**	-	73.847
نطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المنخفضة	-	**14.945**	-	19.495
عقود صرف أجنبى آجلة	-	**1.010**	-	1.908
المجموع	**16.395**	**172.820**	-	95.250
المصنفة في قائمة المركز المالي كما يلي:				
جزأ غير متداول:				
خيارات السلع	-	**119.219**	-	69.188
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	-	**9.588**	-	12.519
عقود صرف أجنبى آجلة	-	**631**	-	1.411
	-	**129.438**	-	83.118
جزء متداول	**16.395**	**43.382**	-	12.132

إن التقييم العادل للأودات المالية المشتقة نتج عنها المكاسب (الخسائر) التالية لمرحلة إلى قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009.

	2009 ألف دينار بحريني	*2008 ألف دينار بحريني*
إعادة التقييم:		
خيارات السلع	**(68.459)**	135.719
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	**6.385**	(16.728)
عقود صرف أجنبى آجلة	**899**	(1.908)
	(61.175)	117.083
المحققة:		
خيارات السلع	**(4.868)**	(18.994)
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	**(150)**	303
	(5.018)	(18.691)
صافي مكسب (خسارة) ناتجة من التقييم العادل	**(66.193)**	98.392

خلال السنة، قامت الشركة بتحويل مبلغ وقدره 1.858 ألف دينار بحريني (2008: 3.130 ألف دينار بحريني)، والتي تعد صافي التغيرات في حساب الأدوات المالية المشتقة لألما إلى ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة) وشركة سابك للإستثمارات الصناعية (إيضاح 21).

16 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

لا ترتبط الشركة في أنشطة تجارية خاصة في المشتقات المالية. مع ذلك، دخلت الشركة في معاملات المشتقات المالية لتحوط المخاطر الإقتصادية حسب سياستها لإدارة المخاطر وهي غير مؤهلة لتدرج كأداة تحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39. وبالتالي، يتم ترحيل المكاسب أو (الخسائر) الناتجة من إعادة قياس هذه المشتقات المالية بالقيمة العادلة إلى قائمة الدخل الشامل.

نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة

أبرمت الشركة معاملات نطاقات أسعار الفائدة ومعاملات مقايضات بأسعار منخفضة بمبلغ وقدره 1.5 مليار دولار أمريكي على شكل عمليات اقتراض بأسعار متغيرة لتمويل مشروع خط 5 وذلك من أجل إدارة تكاليف التمويل الإجمالية (إيضاح 12). وتنتهي هذه العقود بتاريخ 17 فبراير 2015.

بلغت القيم الإعتبارية القائمة 816.766 ألف دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2009 (2008: 968.600 ألف دولار أمريكي).

خيارات السلع

دخلت الشركة في خيارات السلع لمقاصة الأقساط المستحقة الدفع على نطاقات أسعار الفائدة. إن المخاطر التي تتعرض لها الشركة هو أنه إذا تجاوز سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن مبلغ 1.780 دولار أمريكي (2008: 1.780 دولار أمريكي) للطن المتري الواحد (والذي يعد أعلى من أسعار بورصة لندن للمعادن المستخدمة لدراسة الجدوى)، فإن الشركة ستدفع الفرق بين سعر السوق ومتوسط السعر المتعاقد عليه والبالغ 1.780 دولار أمريكي (2008: 1.780 دولار أمريكي) للطن المتري الواحد لكمية محدودة من الألمنيوم.

عقود صرف أجنبي آجلة

دخلت الشركة في عقود صرف أجنبي آجلة للنفقات الرأسمالية للتدفقات النقدية الخارجية للعملات الأجنبية بما يعادل 29.771 ألف دينار بحريني (2008: 32.255 ألف دينار بحريني) كما هو بتاريخ تقديم التقارير. تنتهي هذه العقود في 8 مارس 2013.

17 تكلفة المبيعات

	2009 ***ألف دينار بحريني***	*2008* *ألف دينار بحريني*
المواد الخام متضمنة الغاز الطبيعي	**343.864**	451.443
إستهلاك (إيضاح 3)	**74.480**	72.793
تكاليف الموظفين	**77.270**	65.645
قطع غيار ومواد إستهلاكية	**22.108**	25.284
تصليحات متعاقد عليها وتحسينات رئيسية	**15.512**	15.051
إمتيازات (إيضاح 21)	**3.514**	5.058
رسوم إستشارة	**255**	208
مصروفات أخرى	**1.118**	4.942
	538.121	640.424

18 دخل آخر

	2009 ***ألف دينار بحريني***	*2008* *ألف دينار بحريني*
فوائد على الودائع المصرفية والذمم المدينة	**1.148**	2.647
مبيعات الماء	**1.781**	1.921
دخل متنوع	**1284**	198
	4.213	4.766

19 (الخسارة) الربح للسنة

	2009 ***ألف دينار بحريني***	*2008* *ألف دينار بحريني*
يتم إدراج (الخسارة) الربح بعد احتساب الآتي:		
مخزون مثبت كمصروف في تكلفة المبيعات	**290.303**	391.509
تكاليف الموظفين:		
أجور ورواتب	**74.921**	63.204
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين [إيضاح 13 (أ)]	**656**	894
نظام مزايا ألبا للادخار [إيضاح 13 (ب)]	**3.953**	3.699
مساهمات للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية [إيضاح 13 (ب)]		
- البحرينيين	**5.238**	4.236
- غير البحرينيين	**100**	72
مكافآت غير مباشرة (السكن والتعليم)	**559**	753
مدفوعات للمقاولين	**1.937**	1.639
أخرى	**358**	789
	87.722	75.286
تم تخصيص تكاليف الموظفين في قائمة الدخل الشامل كالتالي:		
تكاليف المبيعات (إيضاح 17)	**77.270**	65.645
مصروفات عمومية وإدارية	**9.583**	8.929
مصروفات البيع والتوزيع	**869**	712
	87.722	75.286
تكاليف التمويل:		
فوائد على الإقتراضات والقروض القصيرة الأجل	**19.369**	25.767
فوائد على مبالغ مستحقة الدفع للمساهمين	**3.365**	-
	22.734	25.767
عمولات البنوك	**651**	404
	23.385	26.171

20 إرتباطات وإلتزامات محتملة

ا) *إرتباطات*

	2009 ***ألف دينار بحريني***	*2008* *ألف دينار بحريني*
إرتباطات المعادن الفعلية		
إرتباطات المبيعات		
2.650 للطن المتري (2008: 42.331 للطن المتري)	**1.881**	25.906

نفقات رأسمالية

بلغت النفقات الرأسمالية المتعاقد عليها 40.543 ألف دينار بحريني (2008: 54.850 ألف دينار بحريني) كما هو بتاريخ تقديم التقارير. يتوقع بأن تتم تسوية الإرتباطات خلال 1 إلى 5 سنوات.

إعتمادات مستندية

بلغت إرتباطات الاعتمادات المستندية القائمة 1.605 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2009 (2008: 11.185 ألف دينار بحريني). يتوقع تسوية هذه الإرتباطات خلال سنة واحدة.

20 إرتباطات وإلتزامات محتملة (تتمة)

إعتمادات مستندية (تتمة)
بالإضافة إلى ذلك، قامت البنوك التي تتعامل معها الشركة بإصدار إعتمادات مستندية للأطراف الأخرى لمعاملات المشتقات المالية بإجمالي 41.360 ألف دينار بحريني (2008: 33.840 ألف دينار بحريني).

ب) *احتمالات*
أصدرت الشركة ضمانات لبنوك في مملكة البحرين، بخصوص نظام السكن بإجمالي 3.907 ألف دينار بحريني (2008 : 1.951 ألف دينار بحريني). يؤهل نظام السكن جميع موظفيه المؤهلين بإقتناء منازل.

ج) مطالبات قانونية
رفع طرف ثالث دعوى قضائية ضد الشركة تجاه الأضرار التي لحقت بإحدى وحدات أعماله. تقوم الشركة بالدفاع عن المطالبة، وليس من العملي تقدير المطلوبات وتوقيت أي مدفوعات في هذه المرحلة. وعليه لم يتم عمل أي مخصصات في هذه القوائم المالية.

في 27 فبراير 2009، قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد أحد موردیها الرئيسيين للمواد الخام. وليس من العملي تقدير تأثير هذه الدعوى القضائية على القوائم المالية في هذه المرحلة.

21 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للشركة وشركات تحت سيطرة أو سيطرة مشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل مجلس إدارة الشركة.

معاملات مع مساهمين
ضمن إعمالها الإعتيادية، قامت الشركة بشراء لوازم وخدمات من أطراف متعلقة بحكومة مملكة البحرين، وبصورة رئيسية غاز طبيعي وخدمات المرافق العامة. كما يتم دفع ضريبة لحكومة مملكة البحرين بناءاً على الأنتاج.

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المتضمنة في قائمة الدخل:

	2009		*2008*	
	المساهمين	***أطراف ذات علاقة أخرى***	*المساهمين*	*أطراف ذات علاقة أخرى*
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
إيرادات ودخل آخر				
مبيعات المعادن	**748**	**78.314**	20.895	157.640
مبيعات الماء	**-**	**1.438**	-	1.566
فوائد على الذمم المدينة طويلة الأجل	**-**	**659**	-	1.356
	748	**80.411**	20.895	160.562
تكلفة المبيعات والمصروفات				
شراء غاز طبيعي والديزل	**-**	**53.561**	-	60.279
إمتيازات	**-**	**3.514**	-	5.058
تكلفة الكهرباء	**-**	**711**	-	2.266
إعادة إحتساب تكلفة الموظفين	**104**	**-**	100	-
	3.365	**-**	-	-
	3.469	**57.786**	100	67.603

21 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في قائمة المركز المالي:

	2009		2008	
	المساهمين ألف دينار بحريني	أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني	المساهمين ألف دينار بحريني	أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني
ذمم مدنية طويلة الأجل	-	**24.068**	-	**27.506**
أرصدة لدى البنوك	-	**13.675**	-	**24.719**
ذمم مدينة	**748**	**29.802**	**1.925**	**32.218**
	748	**67.545**	**1.925**	**84.443**

يتم إدراج المبالغ المستحقة من المساهمين بعد حسم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها البالغة 1.937 ألف دينار بحريني (2008: لا شيء).

	2009		2008	
	المساهمين ألف دينار بحريني	أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني	المساهمين ألف دينار بحريني	المساهمين ألف دينار بحريني
إقتراضات	-	-	-	23.425
مبالغ مستحقة الدفع	-	**25.308**	96.848	43.887
	-	**25.308**	**96.848**	**67.312**

فيما يلي التغيرات في المبالغ المستحقة الدفع للمساهمين خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و31 ديسمبر 2008:

	2009		
	ممتلكات ألف دينار بحريني	سابك ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
مبالغ مستحقة الدفع للمساهمين			
الرصيد كما في 1 يناير 2009	**76.859**	**19.989**	**96.848**
أموال مستلمة (إيضاح أ)	**3.167**	**822**	**3.989**
مدفوعات تم عملها خلال السنة	**(23.878)**	**(6.202)**	**(30.080)**
مصروفات الفوائد	**2.670**	**695**	**3.365**
تغيرات في الأدوات المالية المشتقة لألما	**1.475**	**383**	**1.858**
أخرى	**-**	**(26)**	**(26)**
محول إلى حقوق المساهمين (إيضاح 11)	**60.293**	**15.661**	**75.954**

	2008		
	ممتلكات ألف دينار بحريني	سابك ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
مبالغ مستحقة الدفع للمساهمين			
تحويل إلى صافي الموجودات (إيضاح ب)	74.374	19.318	93.692
تغيرات في الأدوات المالية المشتقة لألما	2.485	645	3.130
أخرى	-	26	26
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2008	76.859	19.989	96.848

21 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

أ) خلال السنة، استلمت الشركة مبلغ وقدره 3.989 ألف دينار بحريني (أي ما يعادل 10.609 ألف دولار أمريكي)، نيابةً من شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة) وشركة سابك للإستثمارات الصناعية، كتسوية خارج المحكمة من أحدى عملاء ألما. تم تضمين هذا المبلغ ضمن مبالغ مستحقة للمساهمين في قائمة المركز المالي. لم توجد مثل هذه المبالغ المستحقة في السنة السابقة.

ب) كما هو موضح في إيضاح 1، فيما يلي تفاصيل الموجودات المحولة والمطلوبات المفترضة من قبل الشركة كما في 31 ديسمبر 2007 وهي كالتالي:

بالإضافة إلى ذلك، وافقت شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة) وشركة سابك للإستثمارات الصناعية على تحمل مباشرةً الخسائر/المكاسب المستقبلية للأدوات المالية المشتقة المستحقة لشركة ألما كما في 31 ديسمبر 2007 (إيضاح 16).

	2008 *ألف* *دينار بحريني*
الموجودات	
دين طويل الأجل	27.506
بضاعة تامة الصنع	28.475
مبالغ مدفوعة مقدماً للشركة	12.449
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً (محسوما منه مخصص قدره 2.079 ألف دينار بحرينى)	161.018
أرصدة لدى البنوك	24.801
مجموع الموجودات	254.249
المطلوبات	
ذمم دائنة ومستحقات	8.636
قروض قصيرة الأجل	7.632
أدوات مالية مشتقة	144.289
مجموع المطلوبات	160.557
مبالغ مستحقة الدفع للمساهمين	93.692

فيما يلي تقسيم المبلغ المشار إليه أعلاه حسب المساهم المعني:	*ألف* *دينار بحريني*
شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	74.374
شركة سابك للإستثمارات الصناعية	19.318
	93.692

تنتج الأرصدة المستحقة في نهاية السنة ضمن الأعمال الإعتيادية. لم تسجل الشركة أي إضمحلال في المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة كما في 31 ديسمبر 2009 (2008: لا شيء).

تعويضات موظفي الإدارة الرئيسين

فيما يلي تعويض أعضاء الإدارة الرئيسين خلال السنة:	***2009*** ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2008* *ألف* *دينار بحريني*
مكافآت قصيرة الأجل	**985**	1.158
مكافآت نهاية الخدمة	**109**	60
مساهمات لنظام مزايا ألبا للادخار	**98**	110
مزايا أخرى	**1.691**	-
	2.883	1.328

بلغ رسوم أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة 161 ألف دينار بحريني (2008: 124 ألف دينار بحريني).

22 إدارة المخاطر

تتعرض الأدوات المالية للشركة لمخاطر السوق (متضمنة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملة ومخاطر أسعار السلع) ومخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وتصديق السياسات لإدارة كل من هذه المخاطر وهي ملخصة أدناه. إن السياسات المحاسبية للشركة فيما يتعلق بالمشتقات موضحة في إيضاح 2.

مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من إحتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية. إن أغلبية الموجودات والمطلوبات المالية هي إما على أساس معدل أسعار فائدة متغيرة أو ذات طبيعة قصيرة الأجل.

تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها التي تستحق عليها فوائد (ذمم مدنية طويلة الأجل حسابات تحت الطلب والإقتراضات). لدى الشركة نطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المخفضة للحد من التقلبات في أسعار الفائدة الناتجة من الإقتراضات لتوسعة مشروع الخط 5.

إن حساسية قائمة الدخل الشامل هو تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي فائدة دخل الشركة لمدة سنة واحدة، على أساس معدل عائم للموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2009.

إن الفائدة المكتسبة على الذمم المدنية الطويلة الأجل هي على أساس معدلات لايبور العائمة مضافاً إليها هامش ربح. تم الإفصاح على سعر الفائدة في الإيضاحين رقم 4 و7.

يوضح الجدول التالي حساسية التغيرات المحتملة الممكنة في سعر الفائدة، مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، على قائمة الدخل الشامل:

	فائدة على ودائع تحت الطلب وودائع قصيرة الأجل		*فائدة على الإقتراضات (بعد احتساب تأثير المشتقات)*	
	الزيادة/النقص في النقاط الأساسية	*التأثر على نتائج السنة ألف*	*الزيادة/النقص في النقاط الأساسية*	*التأثر على نتائج السنة ألف*
		دينار بحريني		*دينار بحريني*
2009	**100**	**455**	**100**	**(1.170)**
	100-	**(455)**	**100-**	**1.170**
2008	100	245	100	(1.263)
	100-	(245)	100-	1.263

مخاطر أسعار السلع

مخاطر أسعار السلع هي مخاطر تأثر الربحية في المستقبل نتيجة التغيير في أسعار السلع. تتعرض الشركة لمخاطر الأسعار لأن أسعار بيع الألمنيوم تعتمد في العادة على أسعار السلع المدرجة في بورصة لندن للمعادن.

يوضح الجدول التالي حساسية التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار سوق لندن للمعادن كما في 31 ديسمبر 2009، مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، لقائمة الدخل الشامل:

	الزيادة/النقص في أسعار بورصة لندن للمعادن	*التأثير على نتائج السنة ألف*
		دينار بحريني
2009	**%50+**	**(70.235)**
	%50-	**70.235**
2008	%50+	(36.148)
	%50-	36.148

22 إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تغير قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات.

إن الأدوات المالية للشركة معروضة بصورة رئيسية بالدينار البحريني والدولار الأمريكي واليورو والجنية الإسترليني والفرانك السويسري. تستخدم الشركة عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة للتحوط ضد تقلبات العملات الأجنبية (إيضاح 17).

بما أن الدينار البحريني مثبت بالدولار الأمريكي، لا تمثل الأرصدة بالدولار الأمريكي مخاطر عملة جوهرية.

كما في 31 ديسمبر، الأدوات المالية التالية معروضة بعملات بغير الدينار البحريني والدولار الأمريكي، وهي غير محوطة:

الأدوات المالية	***العملة***	***2009***	*2008*
		ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
أرصدة لدى البنوك	يورو	**10.480**	7.229
	جنية إسترليني	**36**	33
ذمم مدينة	يورو	**3.132**	31.579
ذمم دائنة	يورو	**8.759**	8.741
	جنية إسترليني	**70**	234

يشير الجدول أدناه إلى حساسية الشركة لمخاطر العملة كما في 31 ديسمبر، نتيجة لموجوداتها ومطلوباتها النقدية. يحسب التحليل تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في سعر الدينار البحريني مقابل العملات المعرضة لمخاطر العملة مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في قائمة الدخل الشامل للشركة (نتيجة لتغيرات في حساسية القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات النقدية ذو حساسية العملة).

إن تأثير إنخفاض أسعار العملة من المتوقع أن يكون مساوي وعكس تأثير الزيادة الموضحة.

	2009		*2008*	
العملة	***الزيادة/النقص في النقاط الأساسية دينار بحريني***	***التأثر على نتائج السنة ألف دينار بحريني***	*الزيادة/النقص في النقاط الأساسية دينار بحريني*	*التأثر على نتائج السنة ألف دينار بحريني*
يورو	**+10%**	**485**	+10%	3.007
جنيه إسترليني	**-10%**	**(3)**	-10%	(20)
		482		2.987

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الإئتمان هي المخاطر التي تنتج عن عدم تمكن أحد أطراف الأداة المالية من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية.

تتعرض الشركة لمخاطر الإئتمان على أرصدتها البنكية والذمم التجارية المدينة والقيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية.

تودع الشركة ودائعها لدى بنوك ذات معدلات إئتمانية جيدة. تدير الشركة مخاطر الإئتمان فيما يتعلق بالذمم المدينة من العملاء عن طريق إستلام مدفوعات مقدماً من العملاء والحصول على إعتمادات مستندية، عن طريق شروط الإئتمان الممنوحة ويتم مراقبة تعرض العملاء بطريقة مستمرة.

22 إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)
يتم عمل مخصص إضمحلال للديون المشكوك في تحصيلها كلما تم تحديد مخاطر عدم السداد.

إن الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان كما هو بتاريخ تقديم التقارير هو مساوي للقيمة المدرجة للموجودات المالية في قائمة المركز المالي، والتي مخصصات بعد حسم الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها.

تقوم الشركة ببيع منتجاتها لعدد كبير من العملاء. تمثل أرصدة أكبر خمسة زبائن 62% من الذمم المدينة التجارية القائمة في 31 ديسمبر 2009 (2008: 55%).

كما في 31 ديسمبر 2009، لدى الشركة تركز هام لمخاطر الإئتمان والمتمثل في شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم ش.م.ب. (مقفلة) والتي تشتمل على:

	2009 ***ألف دينار بحريني***	*2008* *ألف دينار بحريني*
ذمم مدينة طويلة الأجل	**24.068**	27.506
ذمم تجارية مدينة	**28.801**	31.716
	52.869	59.222

يتم إبرام عقود المشتقات المالية مع أطراف الأخرى بدرجة تصنيف إئتماني جيدة وهي غير معرضة لمخاطر إئتمانية جوهرية.

مخاطر السيولة
مخاطر السيولة ويشار إليها أيضاً بمخاطر التمويل، هو احتمال بأن المؤسسة سوف تواجه صعوبة في جمع الأموال لتلبية الالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. تنتج مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع الموجودات المالية بسرعة وقريبة من قيمها العادلة. يقدم المساهمين أموال للشركة لتلبية ارتباطاتها عندما يحين موعد إستحقاقها. يتم عادة سداد الذمم التجارية الدائنة خلال 45 يوماً من تاريخ الشراء.

تقلل الشركة من مخاطر سيولتها بالحرص على توفر التسهيلات المصرفية لها. إن شروط مبيعات الشركة تتطلب دفع المبالغ خلال 30 إلى 180 يوماً من تاريخ البيع.

يلخص الجدول أدناه بيان إستحقاق المطلوبات المالية غير المخصومة للشركة في 31 ديسمبر 2009 على أساس الالتزامات التعاقدية للسداد ومعدلات الفائدة الحالية في السوق.

31 ديسمبر 2009	***مستحق الدفع عند الطلب ألف دينار بحريني***	***أقل من 3 أشهر ألف دينار بحريني***	***من 3 إلى 12 شهر ألف دينار بحريني***	***من سنة واحدة إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني***	***أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني***	***المجموع ألف دينار بحريني***
أدوات مالية مشتقة	-	**7.317**	**38.266**	**122.428**	**15.179**	**183.190**
ذمم دائنة ومستحقات	-	**53.807**	**7.144**	**-**	**-**	**60.951**
إقتراضات (متضمنة فوائد مستحقة الدفع)	-	**64.835**	**110.173**	**285.782**	**18.462**	**479.252**
قروض قصيرة الأجل	-	**8.823**	**-**	**-**	**-**	**8.823**
المجموع	**-**	**134.782**	**155.583**	**408.210**	**33.641**	**732.216**

22 إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

31 ديسمبر 2008	*مستحق الدفع عند الطلب*	*أقل من 3 أشهر*	*من 3 إلى 12 شهر*	*من سنة واحدة إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
أدوات مالية مشتقة	-	3.215	9.645	81.087	7.018	100.965
ذمم دائنة ومستحقات	-	81.622	14.288	174	-	96.084
إقتراضات (متضمنة فوائد مستحقة الدفع)	-	54.895	123.126	376.758	29.456	584.235
قروض قصيرة الأجل	-	11.816	-	-	-	11.816
مبالغ مستحقة للمساهمين	96.848	-	-	-	-	96.848
المجموع	96.848	151.548	147.059	458.019	36.474	889.948

إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال الشركة هو التأكد بأن الشركة تحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين.

تقوم الشركة بإدارة هيكلة رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و2008. يشتمل رأس المال على أسهم رأس المال والإحتياطي القانوني وإحتياطي رأسمال والأرباح المبقاة بمبلغ وقدره 653.685 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2009 (2008: 660.407 دينار بحريني).

23 القيم العادلة للأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الموجودات المالية والمطلوبات المالية والأدوات المالية المشتقة.

تشتمل الموجودات المالية على نقد وأرصدة لدى البنوك وذمم مدينة ومبالغ مستحقة من مساهمين. تشتمل المطلوبات المالية على إقتراضات وقروض قصيرة الأجل وذمم دائنة. تشتمل الأدوات المالية المشتقة على نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المخفضة وعقود صرف أجنبي آجلة وخيارات السلع.

تستخدم الشركات التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مداخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة أما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مداخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

كما في 31 ديسمبر 2009، تم قياس الأدوات المالية المشتقة للشركات بالقيمة العادلة. وهذه هي المستوى 2 وفقاً لتسلسل الهرمي المذكور أعلاه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008. لا توجد لدى الشركات أدوات مالية مؤهلة لتصنف ضمن المستوى 1 أو المستوى 3.

إن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمها المدرجة كما هو بتاريخ إعداد التقارير.

24 المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن الفرضيات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى للتقديرات بتاريخ تقديم التقارير، والتي لديها مخاطر هامة لتكون سبباً لتعديل جوهري للقيم المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة موضحة أدناه:

إضمحلال الذمم المدينة
يتم عمل تقدير لمبالغ الذمم التجارية المدينة القابلة للتحصيل عندما يكون تحصيل المبالغ بالكامل غير محتمل. يتم عمل هذا التقدير على شكل فردي على المبالغ الهامة. أما المبالغ الغير هامة بشكل فردي، والتي فات مواعيد إستحقاقها، يتم تقييمها بشكل جماعي ويتم عمل مخصص وفقاً لمدة فوات مواعيد الإستحقاق على أساس معدلات الإستردادات التاريخية.

بلغ إجمالي الذمم التجارية المدينة 95.930 ألف دينار بحريني (2008: 125.586 ألف دينار بحريني) وبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 6.232 ألف دينار بحريني (2008: 6.795 ألف دينار بحريني) كما في تاريخ قائمة المركز المالي. سوف يتم إثبات أي فرق بين المبالغ الفعلية المحصلة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في قائمة الدخل الشامل.

اضمحلال المخزون
يـدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل. عندما يصبح المخزون قديماً أو متقادماً، يتم عمل تقدير لصافي القيمة المتوقع تحقيقها. يتم عمل هذا التقدير بشكل فردي على المبالغ الهامة. أما المبالغ الغير هامة بشكل فردي ولكنها قديمة أو متقادمة، فيتم تقييمها بشكل جماعي ويطبق المخصص وفقاً لنوع المخزون والدرجة العمرية أو انتهاء الصلاحية، بناءاً على أسعار البيع المتوقعة.

كما في 31 ديسمبر 2009، بلغ إجمالي المخزون 25.979 ألف دينار بحريني (2008: 24.820 ألف دينار بحريني) ومخصص للمخزون المتقادم والقديم بمبلغ 1.200 ألف دينار بحريني (2008: 1.200 ألف دينار بحريني) كما في تاريخ قائمة المركز المالي. سوف يتم إثبات أي فرق بين المبالغ الفعلية المحققة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في قائمة الدخل الشامل.

الأعمار الإنتاجية للعقارات والآلات والمعدات
تحدد إدارة الشركة الأعمار الإنتاجية المقدرة لعقاراتها وآلاتها ومعداتها لحساب الإستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقع فيها إستخدام الموجود وطبيعة التآكل والتقادم التجاري. تقوم الإدارة على أساس سنوي بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية ويتم تعديل مخصص الإستهلاك المستقبلي عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

25 نظام مزايا ألبا للادخار

تقوم الشركة بتشغيل نظام للادخار والتقاعد لموظفيها البحرينيين.

إن موجودات النظام، غير المدرجة في هذه القوائم المالية، تشتمل بصفة رئيسية على ودائع لدى البنوك وسندات.

تم تأسيس النظام كأمانة ويتم إداراتها من قبل أمناء يمثلون الشركة والموظفين. يدير الأمناء المخاطر فيما يتعلق بنظام الموجودات عن طريق تصديق المؤسسات التي يمكن إستثمار النظام فيها عن طريق وضع الحدود للإستثمار في المؤسسات الفردية.

شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)

تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية

31 ديسمبر 2008

رؤية الشركة:

تكمن رؤية الشركة وجميع موظفيها في التأكيد بأن مساهمتنا مستمرة في نمو وتطوير مملكة البحرين وجميع مساهمينا.

المساهمين	2008 %	2007 %
شركة ممتلكات البحرين القابضة	**77**	77
شركة سابك للاستثمارات الصناعية	**20**	20
شركة بريتون للاستثمارات المحدودة ليمتد	**3**	3
	100	100

أعضاء مجلس الإدارة

شركة ممتلكات البحرين القابضة	السيد محمود الكوهجي السيد فوزي أحمد كانو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة السيد أسامة العريض السيد ديفيد مين السيد يوسف تقي
شركة سابك للاستثمارات الصناعية	السيد مطلق المريشد السيد إبراهيم سعد الشويعر السيد حمود التويجري
شركة بريتون للاستثمارات المحدودة	السيد جيرت روجرسيتز
الرئيس التنفيذي	السيد أحمد النعيمي
المكتب المسجل	150، شارع عسكر عسكر 951 مملكة البحرين
المدققون	إرنست ويونغ ص.ب. رقم 140 المنامة مملكة البحرين

	2008	2007	2006	2005	2004
صافي الإنتاج النهائي (بالطن)	**871.658**	865.048	*872.393	744.129	528.733
سعر الألمنيوم المحقق لكل متر					
متوسط سعر الطن بناءاً على بورصة لندن للمعادن للسنة (دينار بحريني)	**967**	1.004	944	699	588
القوى العاملة في نهاية السنة					
الموظفين المواطنين	**2.636**	2.639	2.631	2.654	2.571
الموظفين الأجانب	**422**	407	416	480	466
	3.058	3.046	3.047	3.134	3.037
الإنتاج/الموظفين					
الطن المتري/ عدد الموظفين	**285**	284	286	237	174

اعتباراً من سنة 2007، تبدأ السنة المالية في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر.

*تم احتساب إنتاج سنة 2006 على أساس 53 أسبوع مقابل 52 أسبوع من السنوات السابقة.

تقرير رئيس مجلس الإدارة

تعتبر سنة 2008 حدث هاماً في تاريخ شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) حيث تجاوزت الشركة الأهداف الإنتاجية، إلى جانب فوزها بإشادة عالمية للسلامة المهنية والبيئة، كما حققت نتائج مالية تجاوزت بصورة جوهرية نتائج السنة السابقة.

لقد استمرنا في تحقيق تقدم سريع في الأسواق الناشئة في أسيا إلى جانب مواصلة حضورنا اللآفت في الأسواق الحالية التي ساعدت بدورها في توليد عائدات ضخمة لمنتجات الألمنيوم التي تقدمها الشركة. ونتيجة لذلك، فقد ظلت قيادة ألبا قائمة على أساس متين حيث قمنا بمضاعفة جهودنا نحو زيادة الكفاءة وتحسين الخدمات وأنظمة التوفير الإضافية.

إن التزاماتنا ستبقى تحكمها المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية التي توفر إطار عملي وفلسفي لقيادتنا المستمرة في الأسواق الإقليمية والدولية. ولعل من أهم مؤشرات الأداء الأساسية هي السلامة والموظفين والبيئة والتكلفة والإنتاجية التي نقوم من خلالها على قياس الانجازات التي قمنا بتحقيقها وتركيزنا الكبير على تنفيذ السياسات التي من شانها أن تضمن تحقيق نجاحات طويلة الأجل لتلك الأهداف.

إلى جانب ذلك تتمتع ألبا بسمعة طيبة فيما بتعلق بسجل السلامة ونحن نلتزم بتعزيز السلامة باعتبارها أولوية من أولويات جميع مستويات عملياتنا.إن هذا التفاني الذي لا يكل لخلق ظروف آمنة في نطاق العمل لم يمر مرور الكرام بل أهلنا للفوز بالجائزة الذهبية للصحة والسلامة المهنية المرموقة من الجمعية الملكية للوقاية من الحوادث في المملكة المتحدة بالإضافة إلى جائزة السلامة الدولية من قبل الهيئة الاستشارية والتدريب من المجلس البريطاني للسلامة.

وفيما يتعلق بالإنتاج، فقد استطعنا تجاوز أهم التوقعات الإيجابية وحققنا نتائج فاقت الأهداف التي قمنا بوضعها لهذه السنة. لقد قمنا بإنتاج 871.658 طن من المنتج النهائي، والذي تجاوز 6.610 طن عن إجمالي السنة السابقة. في الوقت الذي يعد هذا الإنجاز مصدر فخر لنا، نحن ندرك إنه من المهم رفع الطاقة الاستيعابية لتحقيق نتائج مرضية والمحافظة على سمعتنا كشركة رائدة في قطاع الألمنيوم.

والأهم من ذلك، نحن ندرك إن قوتنا التنظيمية تكمن في جودة القوة العاملة التي نمتلكها والخبراء الذين ينجزون مهامهم وتكريس العقل الواحد الذي يحتضن أهداف الشركة فيما يتعلق بالسلامة والبيئة والإنتاجية وكأنهم بذلك يحققون أهدافهم الخاصة. إن موظفينا هم ثروتنا ودعمهم هو الذي يعمل كمحرك لنمونا والدافع لنجاحنا. نحن نفتخر أن نعلن عن مجموع الموظفين البحرينيين في ألبا قد تجاوز 86% من مجموع القوى العاملة، وهذا التحقيق مهد لنا الطريق للحصول على جائزة التميز لدول مجلس التعاون الخليجي في تأميم الوظائف خلال الاجتماع الخامس والعشرين لوزراء عمل دول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في الدوحة، قطر.

إن ألبا كانت ومازالت سبّاقة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية لتلبية التحديات المختلفة الناتجة من الأزمة الاقتصادية العالمية التي زادت خلال النصف الثاني من سنة 2008. إن انخفاض سعر الألمنيوم بنسبة 60% في الأسواق العالمية على مدى الستة أشهر والذي أدى إلى انخفاض الطلب على الألمنيوم مما أجبرنا على خفض التكلفة ومراجعة المخزون وتشديد ضوابط الائتمان.

إن انجازات ألبا لم تكن لتتحقق لولا الدعم الكريم من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وبتوجيهات سمو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وتشجيع سمو ولي العهد ورئيس مجلس إدارة مجلس التنمية الاقتصادية وكذلك من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدا لله بن عبد العزيز آل سعود.

كما أود أن أشكر أعضاء مجلس إدارة شركة ألبا و فريق الإدارة التنفيذية وجميع موظفي شركة ألبا لمساهماتهم في جعل سنة 2008 سنة ناجحة.

محمود هاشم الكوهجي
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي

تعد سنة 2008 سنة أخرى من الإنجازات لشركة ألمنيوم البحرين (ألبا) حيث تجاوز أداء الإنتاج الأهداف المتوقعة، كما تجاوز صافي الدخل بصورة جوهرية صافي دخل السنة السابقة وفوز ألبا بالإشادة الدولية في مجال السلامة المهنية والبيئة والأداء.

إن سنة 2008 هي سنة محورية لشركة ألبا في تأسيس ألما (سابقاً مشروع مشترك في التسويق غير المدمج) في 1 يناير 2008. إن القوائم المالية لشركة ألبا لسنة 2008 تمثل السنة الأولى لنتائج العمليات الموحدة لألبا كمؤسسة تجارية حقيقية. تم تحقيق هذا الإنجاز بناءاً على التزام فريق إدارة ألبا في تنفيذ رؤية أعضاء مجلس الإدارة لغرض زيادة الشفافية والعمل بما يتماشى مع أفضل ممارسات الأعمال العالمية.

حققت الشركة ربحية أكبر بصورة جوهرية في سنة 2008 ويعود ذلك أساسا إلى تأسيس ألما حيث تعكس الآن النتائج الموحدة لشركة ألبا الاستفادة الكاملة من سعر السوق إلا أن أهمية النتائج التشغيلية لسنة 2008 هي الأكثر بروزاً مع الأخذ في الحسبان التراجع الجذري الذي شهده العالم في النصف الثاني من سنة 2008. وكنتيجة للأزمة المالية العالمية تأثرت ألبا بتحولات جذرية في تشكيلة المنتجات. إن التعاون السلس بين فريقي التسويق وقسم الإنتاج لعب دوراً محورياً في إدارة التراجع للتأكد من التدفق المتواصل للمعدن المنصهر من الأفران حتى شكله النهائي أثناء البيع وذلك للمحافظة على التدفقات النقدية التشغيلية لألبا. إن القرار الاستراتيجي الذي تم اتخاذه قبل بضع سنوات لتركيب قالب لصب المعادن احتياطي ذو قدرة استيعابية ساهم في دفع أرباح أسهم ضخمة حيث لم تكن هناك خسارة إنتاج بل على العكس فقد سجل إنتاج سنة 2008 أعلى مستوى له على الإطلاق، على افتراض أن سنة 2008 تضمنت 52 أسبوعاً.

بالإضافة إلى ذلك، فقد شرعت الإدارة في برنامج تحسين التكلفة الجوهري وذلك قبل التأثير الكامل للتراجع في سبيل المحافظة على النقد. يضم برنامج تحسين التكلفة على مناطق داخل ألبا إلى جانب التأكيد على صور العميل الائتمانية واستقرار نظرائنا الماليين. إن نهج الإدارة السباق أكد على أنه سنمر بعواصف ولكن ألبا قادرة على الخروج منها كفائز في القطاع عندما يخرج العالم من الركود العالمي.

كما تم الانتهاء من تحديث الأنظمة البيئية في محطات ألبا لتوليد الطاقة المهمة وذلك لخفض انبعاثات غازات أكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكربون. بالإضافة إلى عدد من المحولات التي تم تركيبها من غير أن يكون لها تأثير على الخطوط الخمسة الموجودة في ألبا.

وتعبيراً لالتزامات ألبا البيئية، قامت الشركة برعاية المؤتمر السنوي الأول للمنتدى العربي للبيئة والتنمية والذي كان تحت رعاية صاحب السمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة في 26 و 27 أكتوبر 2008.

إن انجازات ألبا للسنة السابقة ما كانت لتحقق من غير إرشادات مجلس الإدارة، ودعم فريق الإدارة التنفيذية والالتزام والتفاني الذي أظهره كل موظف في شركة ألبا.

أحمد صالح النعيمي
الرئيس التنفيذي

تقرير أعضاء مجلس الإدارة

يسر أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم والقوائم المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008.

الأنشطة الرئيسية

إن شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب.(مقفلة) ("الشركة") هي شركة مساهمة بحرينية (مقفلة) تأسست في مملكة البحرين ومسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم 999. تزاول الشركة صناعة الألمنيوم والمنتجات المتعلقة بالألمنيوم. كما تملك وتشغل مصهر ألمنيوم رئيسي والبنية التحتية المتعلقة بها.

إن دخل الشركة من مبيعات المعادن قائم على أسعار البيع النهائية إلى العملاء.

في 28 مارس 2007، قرر مجلس الإدارة على دمج أعمال ألبا للتسويق مع الشركة اعتباراً من 1 يناير 2008.

وكنتيجة لقرار مجلس الإدارة اعتباراً من 1 يناير 2008، قامت الشركة مباشرة بتسويق حصة إنتاج شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة) وشركة سابك للاستثمارات الصناعية، بينما قامت شركة بريتون للاستثمارات المحدودة باقتناء حصتها من المعدن المنتج من قبل الشركة بسعر تم الموافقة عليه من قبل مجلس إدارة الشركة.

النتائج و الأرباح المبقاة

حققت الشركة ربح بلغ 293.573 مليون دينار بحريني خلال السنة مقارنة بخسارة بلغت 64.467 مليون دينار بحريني في سنة 2007.

فيما يلي التغييرات في الأرباح المبقاة للشركة:

	ألف دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير 2007	**199.135**
ربح السنة	**293.573**
المحول إلى الاحتياطي القانوني	**(29.357)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	**463.351**

تقرير أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أسماء الأعضاء الذين خدموا خلال السنة المنتهية ٢٠٠٨ وحتى تاريخ هذا التقرير:

شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة)

السيد محمود الكوهجي
السيد فوزي أحمد كانو
الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة
السيد أسامة العريض
السيد ديفيد مين
السيد يوسف تقي

شركة سابك للاستثمارات الصناعية

السيد مطلق المريشد
السيد إبراهيم سعد الشويعر
السيد حمود التويجري

شركة بريتون للاستثمارات المحدودة
السيد جيرت روجرسيتز

مدققو الحسابات

أبـــدى السادة إرنست ويونغ رغبتهم بالاستمرار في عملهم كمدقـــقين للشركة للسنة المالية التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وسترفع توصيه في اجتماع الجمعية العمومية بإعادة تعيينهم.

وتم توقيعها نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة من قبل:

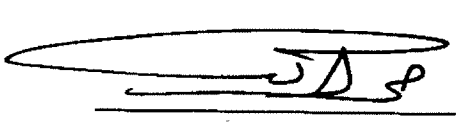

رئيس مجلس الإدارة

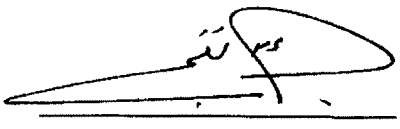

عضو مجلس الإدارة

٢٥ مارس ٢٠٠٩

إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٤ – البرج – مجمع البحرين التجاري
المنامة – مملكة البحرين
هاتف: ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+ فاكس: ٥٤٠٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama@bh.ey.com
www.ey.com/me
سجل تجاري رقم – ٦٧٠٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) (الشركة) والتي تشمل الميزانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، وقوائم الدخـــل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو من مسئولية أعضاء مجلس الإدارة. تتضمن هذه مسئولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أخطاء جوهرية، سواءً ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد تقديرات محاسبية تكون معقولة في مثل تلك الظروف.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيده للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

إرنست ويونغ

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)(تتمة)

الرأي
في رأينا إن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أمور قانونية وتنظيمية أخرى
كما نؤكد إن الشركة، في رأينا، تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان القوائم المالية والمعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة، فيما يتعلق بهذه القوائم المالية، تتفق مع تلك السجلات. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط المجموعة أو مركزها المالي.

إرنست ويونغ

٢٥ مارس ٢٠٠٩
المنامة، مملكة البحرين

الميزانية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

	ايضاحات	٢٠٠٨ ألف دينار بحريني	٢٠٠٧ ألف دينار بحريني
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
عقارات وآلات معدات	٥	١,٠٨٩,٧٢٣	١,١٢٩,٠٠٥
ذمم مدينة طويلة الأجل	٦	٢٤,٠٦٨	–
أدوات مالية مشتقة	١٧	–	٧٣٦
		١,١١٣,٧٩١	١,١٢٩,٧٤١
موجدات متداولة			
مخزون	٧	٢٢٦,٩٨٥	١٢٦,١٢٩
جزء متداول من ذمم مدينة طويلة الأجل	٦	٣,٤٣٨	–
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً	٨	١٢٤,٨٥٩	٧,٥٣٩
مبالغ مستحقة من مساهم	٢١	١,٩٢٥	٧٩١
أدوات مالية مشتقة	١٧	–	١٠٥
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩	٤٦,٤٥٢	٣٤,٨٩١
		٤٠٣,٦٥٩	١٦٩,٤٥٥
مجموع الموجودات		١,٥١٧,٤٥٠	١,٢٩٩,١٩٦
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال	١٠	١٤٢,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠
احتياطي قانوني	١١	٥٤,٨٠٧	٢٥,٤٥٠
احتياطي رأس مال	١٢	٢٤٩	٢٤٩
أرباح مبقاة		٤٦٣,٣٥١	١٩٩,١٣٥
مجموع حقوق المساهمين		٦٦٠,٤٠٧	٣٦٦,٨٣٤
مطلوبات غير متداولة			
إقتراضات	١٣	٣٧٠,١٢٥	٤٥٥,٨٤٢
أدوات مالية مشتقة	١٧	٨٣,١١٨	١٧٨,٢٥١
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٤	٩٢٦	٦٠٤
		٤٥٤,١٦٩	٦٣٤,٦٩٧
مطلوبات متداولة			
إقتراضات	١٣	١٥٦,٩١١	١٧١,٢٧٨
قروض قصيرة الأجل	١٥	١١,٨١٦	–
ذمم دائنة ومستحقات	١٦	١٢٥,١٦٧	٨٠,٨٥٢
أدوات مالية مشتقة	١٧	١٢,١٣٢	٣٣,٠٨٦
مبالغ مستلمة مقدماً من المساهمين	٢١	–	١٢,٤٤٩
مبالغ مستحقة للمساهمين	٢١	٩٦,٨٤٨	–
		٤٠٢,٨٧٤	٢٩٧,٦٦٥
مجموع المطلوبات		٨٥٧,٠٤٣	٩٣٢,٣٦٢
مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات		١,٥١٧,٤٥٠	١,٢٩٩,١٩٦

لقد تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية وفقا لقرار مجلس الإدارة في ٢٥ مارس ٢٠٠٩ وتم التوقيع عليها نيابة عنهم من قبل:

رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءاً من هذه القوائم المالية .

قائمة الدخل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	إيضاحات	***2008*** ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2007* *ألف* *دينار بحريني*
مبيعات للعملاء		**884.268**	21.703
مبيعات للمساهمين	21	**20.895**	606.006
مجموع إيرادات المبيعات		**905.163**	627.709
تكلفة المبيعات	19	**(640.424)**	(556.515)
إجمالي الربح		**264.739**	71.194
دخل أخر	18	**4.766**	3.271
مصروفات البيع والتوزيع		**(22.699)**	(2.313)
مصروفات عامة وإدارية		**(20.534)**	(16.137)
خسارة من تحويل عملات أجنبية		**(4.796)**	(563)
رسوم أعضاء مجلس الإدارة	21	**(124)**	(188)
تكاليف التمويل	19	**(26.171)**	(41.478)
مكسب (خسارة) القيمة العادلة من إعادة تقييم/تسوية المشتقات (صافي)	17	**98.392**	(78.253)
ربح (خسارة) السنة		**293.573**	(64.467)

رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءاً من هذه

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	إيضاحات	***2008*** ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2007* *ألف* *دينار بحريني*
الأنشطة التشغيلية			
ربح (خسارة) السنة		**293.573**	(64.467)
تعديلات للبنود التالية :			
استهلاك	5	**72.793**	69.470
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	14(أ)	**894**	690
(مكسب) خسارة من إعادة تقييم المشتقات	17	**(117.083)**	79.024
خسارة (مكسب) من استبعاد عقارات وآلات ومعدات		**3.431**	(3.887)
شطب عقارات وآلات ومعدات		**973**	4.955
دخل فوائد	18	**(2.647)**	(1.040)
تكاليف تمويل	19	**26.171**	41.478
فائض التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل :		**278.105**	126.223
تغيرات في رأس المال العامل:			
مخزون		**(72.381)**	(4.907)
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً		**43.986**	4.596
ذمم دائنة ومستحقات		**38.160**	14.692
مبالغ مستحقة من مساهم		**(1.134)**	5.925
مبالغ مستلمة مقدماً من مساهمين		**-**	12.449
النقد من الأنشطة التشغيلية		**287.186**	158.978
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	14(أ)	**(572)**	(692)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**286.614**	158.286
الأنشطة الاستثمارية			
شراء عقارات وآلات معدات	5	**(38.736)**	(26.473)
متحصلات من استبعاد عقارات وآلات ومعدات		**821**	4.323
فوائد مستلمة	18	**2.647**	1.040
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(35.268)**	(21.110)
الأنشطة التمويلية			
إقتراضات مستلمة		**184.654**	241.376
إقتراضات مسددة		**(284.738)**	(317.561)
قروض قصيرة الأجل		**4.184**	-
تكاليف تمويل مدفوعة	19	**(29.102)**	(45.701)
هامش ودائع	9	**24.139**	(9.523)
أرصدة لدى البنوك محولة من قبل المساهمين	4	**24.801**	-
مبالغ مستحقة للمساهمين		**(139.584)**	-
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(215.646)**	(131.409)
الزيادة في النقد وما في حكمه		**35.700**	5.767
النقد وما في حكمه في بداية السنة	9	**10.752**	4.985
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	9	**46.452**	10.752

بند غير نقدي:
بلغت صافي الموجودات المحولة من المساهمين كما في 31 ديسمبر 2007 68.891.000 دينار بحريني (راجع إيضاح 4)

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءاً من هذه

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	رأس المال			*احتياطي قانوني*			*احتياطي رأسمال*		
	ممتلكات ألف دينار بحريني	*سابك ألف دينار بحريني*	*بريتون ألف دينار بحريني*	*ممتلكات ألف دينار بحريني*	*سابك ألف دينار بحريني*	*بريتون ألف دينار بحريني*	*ممتلكات ألف دينار بحريني*	*سابك ألف دينار بحريني*	*بريتون ألف دينار بحريني*
الرصيد في 1 يناير 2007	109.340	28.400	4.260	19.597	5.090	763	192	50	7
خسارة السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2007	109.340	28.400	4.260	19.597	5.090	763	192	50	7
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
محول إلى الاحتياطي القانوني (ايضاح 11)	-	-	-	22.911	5.951	495	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	**109.340**	**28.400**	**4.260**	**42.508**	**11.041**	**1.258**	**192**	**50**	**7**

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءاً من هذه القوائم المالية .

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

	أرباح مبقاة			*المجموع*		
	ممتلكات ألف دينار بحريني	*سابك ألف دينار بحريني*	*بريتون ألف دينار بحريني*	*ممتلكات ألف دينار بحريني*	*سابك ألف دينار بحريني*	*بريتون ألف دينار بحريني*	*المجموع ألف دينار بحريني*
الرصيد في 1 يناير 2007	202.974	52.720	7.908	332.103	86.260	12.938	431.301
خسارة السنة	(49.640)	(12.893)	(1.934)	(49.640)	(12.893)	(1.934)	(64.467)
الرصيد في 31 ديسمبر 2007	153.334	39.827	5.974	282.463	73.367	11.004	366.834
ربح السنة	229.108	59.512	4.953	229.108	59.512	4.953	293.573
محول إلى الاحتياطي القانوني (ايضاح 11)	(22.911)	(5.951)	(495)	-	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	**359.531**	**93.388**	**10.432**	**511.571**	**132.879**	**15.957**	**660.407**

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءاً من هذه القوائم المالية .

1 الأنشطة

شركة المنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) ["الشركة"] هي شركة مساهمة بحرينية (مقفلة) مسجلة في مملكة البحرين تحت سجل تجاري رقم 999. إن عنوان المكتب الرئيسي للشركة المسجل هو 150 شارع عسكر، عسكر 951، مملكة البحرين.

إن أغلبية أسهم الشركة مملوكة من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة)، وهي شركة مملوكة بالكامل من قبل حكومة مملكة البحرين، والتي تمتلك 77٪ من أسهم رأس المال وشركة سابك للإستثمارات الصناعية، شركة مسجلة في المملكة العربية السعودية وتمتلك 20٪ من أسهم رأس المال والباقي 3٪ مملوكة من قبل شركة بريتون للاستثمارات المحدودة.

تعمل الشركة في مجال صناعة الألمنيوم ومنتجات الألمنيوم ذات الصلة. تمتلك وتدير الشركة بصورة أساسية مصهر الألمنيوم والبنية التحتية ذات الصلة.

وفقاً لاتفاقية الحصص المبرمة بين الشركة وحكومة مملكة البحرين وشركة سابك للإستثمارات الصناعية وبريتون للإستثمارات المحدودة، فأن إجمالي المعادن التي تنتجها شركة يتم إقتنائها من قبل حكومة مملكة البحرين وشركة سابك للإستثمارات الصناعية وبريتون للإستثمارات المحدودة بتناسب مع الحصص المملوكة من قبلهم في الشركة. لم يتم تعديل إتفاقية الحصص فيما يتعلق بتحويل نسبة ملكية حكومة مملكة البحرين في الشركة إلى شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة).

حتى 31 ديسمبر 2007، قامت الشركة بإدارة مهام التسويق نيابةً عن ولحساب شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة) وشركة سابك للإستثمارات الصناعية تحت أسم ألبا للتسويق، والتي عملت كمشروع مشترك غير مسجل لهذين المساهمين في 28 مارس 2007، قرر مجلس إدارة الشركة دمج أعمال ألبا للتسويق والشركة أعتباراً من 1 يناير 2008. وبالتالي، تم تحويل جميع موجودات ومطلوبات ألبا للتسويق إلى الشركة بقيمها المدرجة كما في 31 ديسمبر 2007 والمبلغ الناتج المستحق الدفع تم الإفصاح عنه كمبالغ مستحقة للمساهمين في الميزانية (إيضاح 4).

نتيجة لقرار المجلس اعتباراً من 1 يناير 2008، تقوم الشركة مباشرةً بتسويق حصة إنتاج ممتلكات وشركة سابك للإستثمارات لصناعية، بينما تكتسب شركة بريتون حصتها من المعادن التي تنتجها الشركة بأسعار متفق عليها من قبل مجلس إدارة الشركة.

2 أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني.

أعدت القوائم المالية بالدينار البحريني. ومع ذلك، فإن العملة الرئيسية للشركة هي الدولار الأمريكي فيما يتعلق بالمبيعات وشراء المواد الخام. تستخدم الشركة أسعار الصرف المثبتة وهي 0.376 لتحويل الدولار الأمريكي إلى ما يعادله بالدينار البحريني.

أعدت القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل، ليتضمن قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة.

إن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة المالية السابقة.

إدخال تحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
خلال سنة 2008، أصدر المجلس أول تعديلات لبعض معاييره، إن الهدف الرئيسي هو إزالة التناقضات وتوضيح الصياغة. إن تطبيق التعديلات هذه لم يكن لها له تأثير على الأداء المالي أو المركز المالي للشركة ولن ينتج عنه أي تغييرات في الإفصاحات المتعلقة بالقوائم المالية للشركة.

2 أسس الإعداد (تتمة)

معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض القوائم المالية
تم إصدار المعيار المعدل في سبتمبر 2007 وسيصبح إلزامياً للسنوات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2009. يفصل هذا المعيار تغيرات المالك وغير المالك في حقوق المساهمين. ستتضمن قائمة التغيرات في حقوق المساهمين فقط تفاصيل المعاملات مع المالك، ويتم عرض تفاصيل غير المالك في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين كبند منفرد. بالإضافة إلى ذلك، يقدم المعيار قائمة الدخل الشاملة: والذي يعرض جميع بنود المصروفات والدخل المثبتة، سواء في قائمة منفردة أو قائمتين مرتبطتين. لا تزال الشركة تقييم ما إذا كانت ستحتفظ بقائمة أو قائمتين.

معيار المحاسبة الدولي رقم 23 تكاليف الإقتراض (المعدل)
قام مجلس معيار المحاسبة الدولي بعمل تعديل لمعيار المحاسبة الدولي رقم 23 في مارس 2007. يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 23 المعدل برسملة تكاليف الإقتراض التي تنسب مباشرةً على إقتناء أو بناء أو أنتاج الموجودات المؤهلة. لقد كانت سياسة الشركة مسبقاً رسملة تكاليف إقتراض الموجودات المؤهلة وبالتالي فأن هذا التعديل سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على المركز المالي للشركة.

إدخال تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7: الأدوات المالية: الإفصاحات
تم إصدار تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" في مارس 2009 وسيصبح إلزامياً السنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2009. إن تطبيق هذا المعيار سينتج عنه تعزيز الإفصاحات المتعلقة بقياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة.

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

عقارات وآلات ومعدات
تدرج العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة، بعد حسم الاستهلاك المتراكم وأي اضمحلال في القيمة. لا يتم إستهلاك الأراضي.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءاً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات التالية:

أراضي مملوكة ملكاً حراً	45 سنة
آلات أنتاج الطاقة	25-23 سنة
آلات ومكائن ومعدات أخرى	23-3 سنة

النفقات المتكبدة لاستبدال عنصر أساسي من العقارات والآلات والمعدات يتم حسابها كبند منفصل وتتم رسملتها من ثم شطب القيمة المدرجة للعنصر الأساسي المستبدل. يتم رسملة النفقات اللاحقة الأخرى فقط عند زيادة المنافع الإقتصادية المستقبلية للبند المتعلق بالعقارات والآلات والمعدات. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة كمصروفات عند تكبدها.

يتم عمل مراجعة القيم المدرجة للعقارات والآلات والمعدات من حيث الإضمحلال عندما يكون هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة المدرجة. في حالة وجود أي من هذه المؤشرات وحيث تزيد القيم المدرجة على المبلغ المقدر القابل للاسترداد، يتم إظهار الموجودات بالمبلغ القابل للاسترداد والذي يعد الأعلى من بين قيمتها العادلة ناقصاً تكلفة البيع والقيمة المستخدمة.

إضمحلال موجودات غير مالية
تقوم الشركة بعمل تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال موجود مالي. إذا وجد مثل هذا الدليل، أو عندما يتطلب عمل فحص إضمحلال سنوي للموجود، تقوم الشركة بعمل تقييم لمبلغ الموجود القابل للإسترداد.

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

إضمحلال موجودات غير مالية
إن القيمة القابلة للإسترداد للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد هي القيمة الأعلى للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد ناقصاً تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة وهي محددة للموجود الفردي، إلا إذا كان الموجود غير منتج للتدفقات النقدية والتي هي مستقلة إلى حد بعيد عن تلك الموجودات الأخرى أو مجموعة من الموجودات. عندما تزيد القيمة المدرجة للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد عن قيمها القابلة للإسترداد، فإن الموجود يعتبر مضمحلاً، ويتم إظهار الموجود بالمبلغ القابل للاسترداد. عندما يتم تقييم القيمة المستخدمة للموجود، فان التدفقات النقدية المستقبلية يتم تخفيضها إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم والذي يعكس التقييمات الحالية للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالموجود.

تكاليف الإقتراض
تشتمل تكاليف الإقتراض على الرسوم والحصص المنسوبة مباشرةً إلى شراء أو بناء أو أنتاج الموجودات المؤهلة، والتي بالضرورة تتخذ فترة زمنية لكي تكون جاهزة لإستخدام المقصود، والتي تتضمن تكاليف هذه الموجودات، حتى الوقت التي تكون فيها الموجودات جاهزة للإستخدام المقصود. يتم خصم دخل الإستثمار المكتسب من الإستثمارات المؤقتة لمبالغ اقتراض محددة التي لم يتم صرفها بعد على الموجودات المؤهلة من تكاليف الإقتراضات المؤهلة للرسملة.

يتم إثبات تكاليف الإقتراض الأخرى في قائمة الدخل الشامل في الفترة التي يتم تكبدها.

المخزون
يدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل. تمثل التكاليف تلك المصروفات المتكبدة لكل منتج حتى وصوله إلى موقعه وشكله الحاليين، على النحو التالي:

المواد الخام	-	تكلفة الشراء على أساس المتوسط المرجح.
أعمال قيد التنفيذ	-	تكاليف المواد المباشرة والعمالة مضافاً إليها المصروفات الخاصة بها على أساس مستوى النشاط العادي.
بضاعة تامة الصنع	-	تدرج البضاعة التامة الصنع بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل.
المخازن	-	تكلفة الشراء، تحسب على أساس المتوسط المرجح ، بعد عمل مخصص لأي بنود متقادمة .

تحدد صافي القيمة المتوقع تحقيقها على أساس أسعار البيع المقدرة محسوماً منها أي تكاليف إضافية متوقع تحققها حتى إتمام الإنتاج والبيع.

ذمم تجارية مدينة
تدرج الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي محسوماً منه مخصص المبالغ المقدر عدم تحصيلها. يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عندما يكون تحصيل المبلغ بالكامل غير محتمل، كما تشطب الديون المعدومة عندما يكون تحصيلها غير محتمل.

نقد وما في حكمه
لغرض قائمة التدفقات النقدية، يشمل النقد وما في حكمه على نقد في الصندوق وحسابات جارية وحسابات تحت الطلب.

الإقتراضات
تدرج الإقتراضات مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم بعد حسم التكاليف المنسوبة مباشرةً للمعاملة. لاحقاً يتم إدراج الإقتراضات بالتكلفة المطفأة، يتم إثبات أي فروق بين المتحصلات (بعد حسم التكاليف) والقيمة المستردة في قائمة الدخل على فترة الإقتراض بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم إدراج الأقساط المستحقة خلال سنة واحدة ضمن مطلوبات متداولة.

يتم إحتساب الفوائد كمصروفات على أساس معدل العائد الفعلي، مع تضمين مبالغ الفوائد غير المدفوعة في "ذمم دائنة ومستحقات".

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
تقوم الشركة بعمل اشتراكات لنظام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لموظفيها البحرينيين تحسب كنسبة من رواتب الموظفين. إن التزامات الشركة تكون محصورة في نطاق المبالغ المساهم بها في هذا النظام والتي تحسب كمصروفات عند تكبدها.

كما تقدم الشركة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين غير البحرينيين، والتي تستحق بناءاً على رواتب الموظفين عند إنهاء التوظيف وعدد سنوات الخدمة. لقد تم عمل مخصص لهذا الالتزام غير الممول عن طريق حساب المطلوبات بافتراض إن جميع الموظفين غير البحرينيين قد تركوا العمل بتاريخ الميزانية .

نظام مزايا ألبا للادخار
تدير الشركة نظام الإدخار الإجباري لموظفيها البحرينيين. إن إلتزامات الشركة تكون محصورة في نطاق المبالغ المساهمة بها في هذا النظام.

ذمم تجارية ومستحقات
يتم إثبات المطلوبات للمبالغ التي يتوجب دفعها في الفترات المستقبلية للبضائع أو الخدمات المستلمة، سواء تم عمل فواتير لها من قبل الموردين أو لا.

مخصصات
يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام (قانوني أو متوقع) على الشركة ناتج عن حدث سابق، وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

إثبات الإيرادات
يتم إثبات الإيراد من بيع البضائع عندما تنتقل المخاطر الهامة والعائدة إلى الملكية للبضائع إلى المشتري، عادة عند تسليم البضائع للعملاء.

دخل آخر
يتم إثبات الدخل الآخر كدخل مستحق.

الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط
يتم إثبات الأدوات المالية المشتقة مبدئياً في الميزانية بالتكلفة، متضمنة تكلفة المعاملات، ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. إن طريقة إثبات المكسب أو الخسارة تعتمد على ما إذا كان المشتق المالي مصنف كأداة تحوط وإذا كان الأمر كذلك، طبيعة هذا البند.

إن إثبات التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط تتحدد بناءاً على طبيعة العلاقة من التحوط. لأغراض محاسبة التحوط، تصنف الأدوات المالية المشتقة كتحوطات:

1) القيمة العادلة لموجود أو مطلوب مثبت (تحوط القيمة العادلة)، أو
2) التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بموجود أو مطلوب مثبت أو إرتباطات الشركة المثبتة (تحوط التدفقات النقدية).

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط (تتمة)

إن معايير الشركة لإحتساب الأدوات المالية المشتقة كتحوط تتضمن:

- في بداية عملية التحوط، تقوم الشركة رسمياً بتوثيق علاقة التحوط وأهداف واستراتيجية إدارة مخاطر الشركة للقيام بالتحوط. يجب أن تشتمل عملية التوثيق على تحديد العلاقة بين بند التحوط وأداة التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها، والطريقة التي تستخدمها الشركة في تقييم فعالية أداة التحوط في موازنة التعرض لتغييرات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بالمخاطر المحوطة للبند المحوط.

- من المتوقع أن يكون التحوط ذو فاعلية عالية في تحقيق موازنة التغيرات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بمخاطر التحوط، وبما يتفق مع الوثائق الأصلية لإستراتيجية إدارة المخاطر وبالأخص لعلاقة التحوط تلك.

- بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية، يجب أن تكون احتمالية علاقة التحوط المتنبأ بها عالية ويجب أن توضح التعرضات للتغيرات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر جوهرياً على صافي الربح أو الخسارة المسجلة؛

- من الممكن قياس فعالية التحوط بموثوقية، وبمعنى أخر، القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط والقيمة العادلة لأداة التحوط يمكن قياسها بموثوقية.

- يجب تقييم التحوط على أساس مبدأ الإستمرارية وتحديد بأن يكون ذو فاعلية عالية طوال فترة تقديم التقارير المالية.

يتم إثبات التغيرات في القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة التي يتم تصنيفها، والتي تتأهل، كتحوطات التدفقات النقدية وتثبت بأنها ذي فاعلية عالية فيما يتعلق بمخاطر التحوط كبند منفصل ضمن الحقوق كإحتياطي تحوط التدفقات النقدية. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة لأي جزء غير فعال من معاملات تحوط التدفقات النقدية في قائمة الدخل.

تتوقف علاقة التحوط عندما تكون الأدوات المالية المحوطة قد تم بيعها، إلغاؤها أو تنفيذها، أو لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط، أي مكسب أو خسارة مثبتة في "الإحتياطيات الأخرى" تبقى في الحقوق حتى تحدث المعاملة المتنبأ بها ويتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة. إلا في حالة توقع عدم حدوث معاملة محوطة فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق المساهمين تحول مباشرةً إلى قائمة الدخل.

يتم تصنيف التغيرات في القيمة العادلة لأي الأدوات المالية المشتقة الغير مؤهلة لمحاسبة التحوط كمحتفظ بها لغرض المتاجرة ويتم إثباتها مباشرة في قائمة الدخل.

عملات أجنبية
يتم قيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ الميزانية. ترحل جميع الفروق الناتجة عن عمليات التحويل إلى قائمة الدخل.

القيم العادلة
إن القيم العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة (مثل المشتقات المتداولة علناً) هي على أساس أسعار السوق المعلنة كما في تاريخ الميزانية. أسعار السوق المعلنة المستخدمة للموجودات المالية المحتفظ بها من قبل الشركة هي أسعار العطاءات الحالية؛ أسعار السوق المعلنة المناسبة للمطلوبات المالية المستخدمة هي أسعار الطلب الحالية.

إن القيم العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة (على سبيل المثال مبادلة المشتقات ونطاقات أسعار الفائدة المنخفضة وغيرها) تحدد عن طريق تقنيات تقييم يتم إجرائها من قبل أطراف أخرى. يتم تحديد قيم عقود الصرف الأجنبي الآجلة بإستخدام معدلات الصرف الآجلة في السوق بتاريخ الميزانية بنفس تواريخ الإستحقاق.

4 تحويل موجودات ومطلوبات ألما

كما هو موضح في ايضاح 1، فيما يلي تفاصيل الموجودات المحولة والمطلوبات المفترضة من قبل الشركة كما في 31 ديسمبر 2007:

وافقت ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية على تحمل الخسائر/المكاسب المستقبلية للأدوات المالية المشتقة المستحقة لشركة ألما كما في 31 ديسمبر 2007 (ايضاح 17).

	ألف دينار بحريني
الموجودات	
دين طويل الأجل	**27.506**
بضاعة تامة الصنع	**28.475**
مبالغ مدفوعة مقدماً للشركة	**12.449**
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً (محسوما منه مخصص قدره 2.079.000 دينار بحريني)	**161.018**
أرصدة لدى البنوك	**24.801**
مجموع الموجودات	**254.249**
المطلوبات	
ذمم دائنة ومستحقات	**8.636**
قروض قصيرة الأجل	**7.632**
أدوات مالية مشتقة	**144.289**
مجموع المطلوبات	**160.557**
مبالغ مستحقة الدفع للمساهمين	**93.692**

فيما يلي تقسيم المبلغ المشار إليه أعلاه حسب المساهم المعني:	***ألف دينار بحريني***
شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	**74.374**
شركة سابك للإستثمارات الصناعية	**19.318**
	93.692

المبالغ المستحقة الدفع للمساهمين تستحق الدفع عند الطلب.

5 عقارات وآلات ومعدات

	أرض ومباني *ألف* *دينار بحريني*	*محطة توليد الطاقة* *ألف* *دينار بحريني*	*آلات ومكائن ومعدات أخرى* *ألف* *دينار بحريني*	*موجودات قيد التنفيذ* *ألف* *دينار بحريني*	*المجموع* *ألف* *دينار بحريني*
التكلفة :					
في 1 يناير 2008	263.926	394.669	1.094.361	41.703	1.794.659
إضافات	-	-	-	38.736	38.736
تحويلات	3.182	2.934	14.879	(20.995)	-
إستبعادات	(110)	(7.181)	(5.269)	-	(12.560)
مبالغ مشطوبة	(28)	(1.740)	(3.160)	-	(4.928)
في 31 ديسمبر 2008	266.970	388.682	1.100.811	59.444	1.815.907
الاستهلاك:					
في 1 يناير 2008	67.722	157.078	440.854	-	665.654
مخصص السنة	6.558	15.024	51.211	-	72.793
متعلق باستبعادات	(45)	(4.478)	(3.785)	-	(8.308)
متعلق بمبالغ مشطوبة	(24)	(1.724)	(2.207)	-	(3.955)
في 31 ديسمبر 2008	74.211	165.900	486.073	-	726.184
صافي القيمة الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2008	**192.759**	**222.782**	**614.738**	**59.444**	**1.089.723**

	أرض ومباني *ألف* *دينار بحريني*	*محطة توليد الكهرباء* *ألف* *دينار بحريني*	*آلات ومكائن ومعدات أخرى* *ألف* *دينار بحريني*	*موجودات قيد التنفيذ* *ألف* *دينار بحريني*	*المجموع* *ألف* *دينار بحريني*
التكلفة :					
في 1 يناير 2007	257.988	393.118	1.091.670	36.973	1.779.749
إضافات	-	-	-	26.473	26.473
تحويلات	6.254	2.933	12.556	(21.743)	-
إستبعادات	(316)	-	(2.667)	-	(2.983)
مبالغ مشطوبة	-	(1.382)	(7.198)	-	(8.580)
في 31 ديسمبر 2007	263.926	394.669	1.094.361	41.703	1.794.659
الاستهلاك:					
في 1 يناير 2007	61.403	142.625	398.328	-	602.356
مخصص السنة	6.550	14.960	47.960	-	69.470
متعلق باستبعادات	(231)	-	(2.316)	-	(2.547)
متعلق بمبالغ مشطوبة	-	(507)	(3.118)	-	(3.625)
في 31 ديسمبر 2007	67.722	157.078	440.854	-	665.654
صافي القيمة الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2007	196.204	237.591	653.507	41.703	1.129.005

5 عقارات وآلات ومعدات (تتمة)

أ) تتضمن الأراضي والمباني على أراضي مملوكا ملكاً حراً بتكلفة قدرها 453.000 دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2008 (2007: 453.000 دينار بحريني).

ب) تستخدم الشركة أرض مستأجرة من حكومة مملكة البحرين لخطوط عملياتها 3.4 و5 وأرض مستأجرة من شركة نفط البحرين ش.م.ب. (مقفلة) (بابكو) لعمليات الكالسينر. إن عقود الإيجار هذه هي من دون إيجار.

ج) تم تخصيص مخصص الاستهلاك على تكلفة المبيعات في قائمة الدخل.

6 مبالغ مستحقة القبض طويلة الأجل

تمثل المبالغ المستحقة القبض من شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم ش.م.ب. (مقفلة)، وهي شركة مملوكة جزئياً من قبل اثنين من مساهمي الشركة. تسدد هذه المبالغ على 16 قسط نصف سنوي إبتداءاً من 30 يونيو 2009. تسدد الفائدة على أساس نصف سنوي على الأرصدة المستحقة بمعدل 6 أشهر لايبور مضافاً إليه 1% هامش. بلغ معدل الفائدة الفعلي 4.76% كما في 31 ديسمبر 2007.

فيما يلي الجزء المتداول وغير المتداول للمبالغ المستحقة القبض طويلة الأجل كما في 31 ديسمبر 2008:

	ألف دينار بحريني
جزء متداول	3.438
جزء غير متداول	24.068
	27.506

7 مخزون

	2008 ***ألف دينار بحريني***	*2007* *ألف دينار بحريني*
بضائع قيد التحصيل	38.876	20.282
مواد خام	64.040	37.607
أعمال قيد التنفيذ	61.973	46.309
بضائع تامة الصنع	38.476	-
المخزون [محسوماً منه مخصص قدره 1.2 مليون دينار بحريني (2007: 1.2 مليون دينار بحريني]	23.620	21.931
	226.985	126.129

بلغت المبالغ المخفظة المتعلقة بمواد الخام وبضائع تامة الصنع إلى صافي القيمة المتوقع تحقيقها 19.523.000 دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2008 (2007: لا شيء) والتي تم إدراجها ضمن تكلفة المبيعات في قائمة الدخل.

8 ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً

	2008 ***ألف دينار بحريني***	*2007* *ألف دينار بحريني*
ذمم تجارية مدينة	118.791	3.288
ذمم أخرى	2.455	2.699
مبالغ مدفوعة مقدماً	3.613	1.552
	124.859	7.539

تتضمن الذمم التجارية المدينة مبلغ وقدره 11.816.000 دينار بحريني والتي تم تخفيضها كضمان للقروض القصيرة الأجل (إيضاح 15).

8 ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2008، تم اضمحلال ذمم تجارية بقيمة إسمية قدرها 6.795.000 دينار بحريني (2007: لا شيء). فيما يلي التغيرات في مخصص اضمحلال الذمم التجارية المدينة:

	2008 ***ألف*** ***دينار بحريني***
محولة من ألما (إيضاح 4)	**2.079**
مخصص السنة	**4.716**
في 31 ديسمبر	**6.795**

فيما يلي التحليل الزمني للذمم التجارية المدينة كما في 31 ديسمبر:

			فات موعد إستحقاقها ولكنها غير مضمحلة			
	المجموع *دينار بحريني*	*لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة* *دينار بحريني*	*أقل من 30 يوماً* *دينار بحريني*	*من 30 إلى 90 يوماً* *دينار بحريني*	*من 91 إلى 120 يوماً* *دينار بحريني*	*أكثر من 120 يوما* *دينار بحريني*
2008	**118.791**	**79.316**	**17.359**	**15.608**	**1.946**	**4.562**
2007	3.288	-	3.275	-	4	9

من المتوقع استرداد الذمم المدينة غير المضمحلة بالكامل بناءً على الخبرات السابقة. ليست من عادة الشركة طلب الحصول على ضمانات على المبالغ المستحقة القبض ولذلك فأغلبيتها تعتبر غير مضمونة.

9 نقد وأرصدة لدى البنوك

	2008 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2007* *ألف* *دينار بحريني*
نقد في الصندوق	**28**	29
نقد في البنك:		
- حسابات جارية	**21.973**	7.889
- حسابات تحت الطلب	**24.451**	2.834
النقد وما في حكمه	**46.452**	10.752
هامش ودائع	**-**	24.139
نقد وأرصدة لدى البنوك	**46.452**	34.891

يوجد جزء هام من الأرصدة لدى البنوك محتفظ بها لدى بنوك في مملكة البحرين وهذه الأرصدة معروضة بالدينار البحريني والدولار الأمريكي. تكتسب حسابات تحت الطلب فائدة وتتراوح أسعار الفائدة الفعلية بين 0.12% إلى 0.87% كما في 31 ديسمبر 2008 (2007: 4% إلى 4.93%).

10 رأس المال

	2008 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2007* *ألف* *دينار بحريني*
مصرح به (أسهم بقيمة إسمية قدرها 1 ينار بحريني للسهم)	**150.000**	150.000
الصادر والمدفوع بالكامل (أسهم بقيمة إسمية قدرها 1 دينار بحريني للسهم)	**142.000**	142.000

11 احتياطي قانوني

تم عمل الإحتياطي القانوني وفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني ومتطلبات النظام الأساسي للشركة، حيث تقوم الشركة بتحويل مبلغ ما يعادل 10% من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني وسيتم عمل التحويلات المستقبلية على نفس الأساس حتى يبلغ الإحتياطي القانوني 50% من الرأس المال الصادر للشركة. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

12 احتياطي رأس المال

تم عمل هذا الإحتياطي من فائض إستبعاد العقارات والآلات والمعدات في السنوات السابقة. إن هذا الإحتياطي قابل للتوزيع خاضع لموافقة المساهمين.

13 إقتراضات

	الإستحقاقات	*للفترة بين*	*بعد*	***المجموع***	*المجموع*
	الحالية *ألف* *دينار بحريني*	*2014-2010* *ألف* *دينار بحريني*	*2014* *ألف* *دينار بحريني*	***2008*** ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2007* *ألف* *دينار بحريني*
تسهيلات قابلة للتجديد لرأس المال العامل بنسبة 3.20% إلى 5.95% (2007 :4.79% إلى 5.95%) [*]	82.833	-	-	**82.833**	88.473
رأس المال العامل الآخر (2007: 5.88% إلى 5.74%)	-	-	-	-	8.648
إعادة تمويل مشروع تكليس الفحم البترولي بنسبة 3.49% إلى 5.13%~~%~~ (2007: 5.68% إلى 5.70%)	8.356	12.533	-	**20.889**	29.244
مشروع الخط 5 بنسبة 3.68% إلى 6.49% (2007: 5.73% إلى 6.49%)	19.006	158.447	27.335	**204.788**	235.579
قرض بنسبة 3.29% إلى 5.96% (2007: 5.43% إلى 5.70%)	6.492	32.461	-	**38.953**	45.445
قرض إعادة تمويل بنسبة 3.18% إلى 5.39% (2007: 5.56% إلى 6.09%)	40.224	139.349	-	**179.573**	219.731
مجموع الإقتراضات	156.911	342.790	27.335	**527.036**	627.120
مستحق الدفع خلال سنة واحدة				**156.911**	171.278
مستحق الدفع بعد سنة واحدة				**370.125**	455.842
				527.036	627.120

[*] تخضع التسهيلات القابلة للتجديد لرأس المال العامل لتجديد سنوي أو مراجعة دورية ويتوقع بأن يتم مراجعتها أو تأكيدها بصورة مستمرة. تسمح التسهيلات القابلة للتجديد لرأس المال العامل لشركة إصدار سندات لفترة تصل إلى 12 شهر. ومن سياسة الشركة الإحتفاظ بالمستوى الحالي للإقتراضات ضمن هذه التسهيلات عن طريق إصدار سندات بدلاً من سندات إستحقاق.

إن قرض مشروع تكليس الفحم البترولي وقروض مشروع الخط 5 وقرض الكوفاس هي مضمونة عن طريق إتفاقية الحصص المبرمة بين الشركة والمساهمين.

14 مكافآت الموظفين

أ) نظام المزايا المحددة – مكافأة نهاية الخدمة

فيما يلي التغيرات في المخصص المثبت في الميزانية:

	2008 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2007* *ألف* *دينار بحريني*
في بداية السنة	**604**	606
المخصص خلال السنة (ايضاح 19)	**894**	690
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	**(572)**	(692)
في نهاية السنة	**926**	604

ب) نظام المساهمة المحددة

فيما يلي التغيرات في المطلوبات المثبتة في الميزانية:

	نظام ألبا للادخار		*الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية*	
	2008 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2007* *ألف* *دينار بحريني*	***2008*** ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2007* *ألف* *دينار بحريني*
في بداية السنة	**1.331**	1.511	**704**	311
المصروف المثبت في قائمة الدخل (إيضاح 19)	**3.699**	3.191	**4.308**	4.031
مساهمات مدفوعة	**(2.744)**	(3.371)	**(4.455)**	(3.638)
في نهاية السنة (إيضاح 16)	**2.286**	1.331	**557**	704

15 قروض قصيرة الأجل

تمثل هذه تمويلات قصيرة الأجل التي تم الحصول عليها من مؤسسات مالية في مملكة البحرين وهي مضمونة بالكامل عن طريق تخصيص بعض الذمم التجارية المدينة والبالغة 11.816.000 دينار بحريني (إيضاح 8). تتراوح أسعار الفائدة الفعلية بين 2.8% إلى 4.9% كما في 31 ديسمبر 2008.

16 ذمم دائنة ومستحقات

	2008 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2007* *ألف* *دينار بحريني*
ذمم تجارية دائنة	**90.708**	50.685
مبالغ محتجزة مستحقة الدفع	**174**	185
مستحقات متعلقة بالموظفين	**17.541**	15.682
مصروفات مستحقة	**13.538**	12.265
مبالغ مستلمة مقدماً من العملاء	**363**	-
نظام مزايا ألبا للادخار [إيضاح 14 (ب)]	**2.286**	1.331
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية [إيضاح 14 (ب)]	**557**	704
	125.167	80.852

17 الأدوات المالية المشتقة

لدى الشركة عدد من الأدوات المالية المشتقة التي تتألف من سعر ونطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المخفضة وعقود صرف أجنبي آجلة وخيارات السلع. فيما يلي القيم العادلة لأدوات المالية المشتقة كما هو بتاريخ الميزانية:

	2008		*2007*	
	الموجودات ألف دينار بحريني	***المطلوبات ألف دينار بحريني***	*الموجودات ألف دينار بحريني*	*المطلوبات ألف دينار بحريني*
خيارات السلع	-	**73.847**	-	207.729
نطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المنخفضة	-	**19.495**	841	3.608
عقود صرف أجنبي آجلة	-	**1.908**	-	-
المجموع	-	**95.250**	841	211.337
التصنيف في الميزانية كما يلي:				
جزأ غير متداول:				
خيارات السلع	-	**69.188**	-	175.121
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	-	**12.519**	736	3.130
عقود صرف أجنبي آجلة	-	**1.411**	-	-
	-	**83.118**	736	178.251
جزء متداول	-	**12.132**	105	33.086

إن التقييم العادل للأدوات المالية المشتقة نتج عنها المكاسب (الخسائر) التالية في قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008.

	2008	*2007*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
إعادة التقييم:		
خيارات السلع	**135.719**	(72.178)
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	**(16.728)**	(6.653)
عقود صرف أجنبي آجلة	**(1.908)**	(193)
	117.083	(79.024)
المحققة:		
خيارات السلع	**(18.994)**	(1.128)
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	**303**	1.899
	(18.691)	771
صافي مكسب (خسارة) ناتجة من التقييم العادل	**98.392**	(78.253)

خلال السنة، قامت الشركة بتحويل مبلغ وقدره 3.130.000 دينار بحريني، والتي تعد صافي التغيرات في حساب الأدوات المالية المشتقة لألما إلى شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة) وشركة سابك للإستثمارات الصناعية (إيضاح 21).

لا ترتبط الشركة في أنشطة تجارية خاصة في المشتقات المالية. مع ذلك، دخلت الشركة في معاملات المشتقات المالية لتحوط المخاطر الإقتصادية حسب سياستها لإدارة المخاطر وهي غير مؤهلة لتدرج كأداة تحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39. وبالتالي، يتم ترحيل المكاسب أو (الخسائر) الناتجة من إعادة قياس هذه المشتقات المالية بالقيمة العادلة إلى قائمة الدخل.

17 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

نطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المنخفضة

أبرمت الشركة معاملات نطاقات أسعار فوائد ومعاملات مقايضات بأسعار منخفضة بمبلغ وقدره 1.5 مليار دولار أمريكي على شكل عمليات اقتراض بأسعار متغيرة لتمويل مشروع خط 5 وذلك من أجل إدارة تكاليف التمويل الإجمالية (إيضاح 13). وتنتهي هذه العقود بتاريخ 17 فبراير 2015.

بلغت القيم الإعتبارية القائمة 968.6 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2008 (2007: 1.12 مليار دولار أمريكي).

خيارات السلع

دخلت الشركة في خيارات السلع لمقاصة الأقساط المستحقة الدفع على نطاقات أسعار الفائدة. إن المخاطر التي تتعرض لها الشركة هو أنه إذا تجاوز سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن مبلغ 1.780 دولار أمريكي (2007: 1.780 دولار أمريكي) للطن المتري الواحد، فإن الشركة ستدفع الفرق بين سعر السوق ومتوسط السعر المتعاقد عليه البالغ 1.780 دولار أمريكي (2007: 1.780 دولار أمريكي) للطن المتري الواحد لكمية محدودة من الألمنيوم.

دخلت الشركة في عقود مشتقات السلع لتخفيض مخاطر أسعار على إرتباطات المبيعات. يتم تسجيل عقود المشتقات هذه في القوائم المالية من 1 يناير 2008 وتنتهي خلال سنة 2009.

عقود صرف أجنبي آجلة

دخلت الشركة في عقود صرف أجنبي آجلة للنفقات الرأسمالية للتدفقات النقدية الخارجية للعملات الأجنبية بما يعادل 32.255.000 دينار بحريني (2007: لا شيء) كما هو بتاريخ الميزانية. تنتهي هذه العقود في 8 مارس 2013.

18 دخل آخر

	2008 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2007* *ألف* *دينار بحريني*
دخل فوائد	**2.647**	1.040
مبيعات الماء (ايضاح 21)	**1.921**	2.183
متنوع	**198**	48
	4.766	3.271

19 الربح (الخسارة) للسنة

يتم إدراج الربح (الخسارة) بعد احتساب الآتي:

	2008 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2007* *ألف* *دينار بحريني*
تكلفة المبيعات:		
المواد الخام متضمنة الغاز الطبيعي	**451.443**	381.935
إستهلاك	**72.793**	69.470
تكاليف الموظفين	**65.645**	56.050
قطع غيار ومواد إستهلاكية	**25.284**	24.020
تصليحات متعاقد عليها وتحسينات رئيسية	**15.051**	12.259
إمتيازات	**5.058**	5.385
رسوم إستشارة	**208**	301
مصروفات أخرى	**4.942**	7.095
	640.424	556.515
مخزون مثبت كمصروف في تكلفة المبيعات.	**391.509**	334.438

19 الربح (الخسارة) للسنة (تتمة)

	2008 ***ألف دينار بحريني***	*2007* *ألف دينار بحريني*
تكاليف الموظفين:		
أجور ورواتب	**63.204**	54.384
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين [إيضاح 14 (أ)]	**894**	690
نظام مزايا ألبا للادخار [إيضاح 14 (ب)]	**3.699**	3.191
مساهمات للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية [إيضاح 14 (ب)]		
- البحرينيين	**4.236**	3.796
- غير البحرينيين	**72**	235
مكافآت غير مباشرة (السكن والتعليم)	**753**	483
مدفوعات للمقاولين	**1.639**	2.001
أخرى	**789**	398
إعادة إحتسابها على موجودات قيد الإتمام	**-**	(572)
	75.286	64.606
تم تخصيص تكاليف الموظفين في قائمة الدخل كالتالي:		
تكاليف المبيعات	**65.645**	56.050
مصروفات عمومية وإدارية	**8.929**	7.859
مصروفات البيع والتوزيع	**712**	697
	75.286	64.606
تكاليف التمويل:		
فوائد على الإقتراضات	**25.420**	44.373
فوائد على قروض قصيرة الأجل	**347**	-
عمولات البنوك	**404**	105
	26.171	41.478

20 إرتباطات وإلتزامات محتملة

أ) إرتباطات

	2008 ***ألف دينار بحريني***	*2007* *ألف دينار بحريني*
إرتباطات المعادن الفعلية		
إرتباطات المبيعات 2008: 42.331 للطن المتري	**25.906**	-

نفقات رأسمالية

بلغت النفقات الرأسمالية المتعاقد عليها 54.850.000 دينار بحريني (2007: 16.569.000 دينار بحريني) كما هو بتاريخ الميزانية. يتوقع بأن تتم تسوية الالتزامات خلال 1 إلى 5 سنوات.

إعتمادات مستندية

بلغت إرتباطات الاعتمادات المستندية القائمة 11.185.000 دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2008 (2007: 5.142.000 دينار بحريني). يتوقع تسوية هذه الإرتباطات خلال سنة واحدة.

بالإضافة إلى ذلك، قامت بنوك الشركة بإصدار إعتمادات مستندية للأطراف الأخرى لمعاملات المشتقات المالية بإجمالي 33.840.000 دينار بحريني (2007: 62.228.000 دينار بحريني).

ب) احتمالات

أصدرت الشركة ضمانات لبنوك في مملكة البحرين ، بخصوص نظام السكن بإجمالي 1.951.000 دينار بحريني (2007 : 1.380.000 دينار بحريني). يؤهل نظام ألسكن جميع موظفيه المؤهلين بإقتناء منازل.

20 إرتباطات وإلتزامات محتملة (تتمة)

ج) مطالبات قانونية

رفع طرف ثالث دعوى قضائية ضد الشركة تجاه الأضرار التي لحقت بإحدى وحدات أعماله. تقوم الشركة بالدفاع عن المطالبة، وليس من العملي تقدير المطلوبات وتوقيت أي مدفوعات في هذه المرحلة. وعليه لم يتم عمل أي مخصصات في هذه القوائم المالية.

في 27 فبراير 2008، قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد أحد موردیها الرئيسيين للمواد الخام. وليس من العملي تقدير تأثير هذه الدعوى القضائية على القوائم المالية في هذه المرحلة.

21 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للشركة وشركات تحت سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل مجلس إدارة الشركة.

معاملات مع مساهمين

ضمن إعمالها الإعتيادية، قامت المجموعة بشراء لوازم وخدمات من أطراف متعلقة بحكومة مملكة البحرين، وبصورة رئيسية غاز طبيعي وخدمات المرافق العامة. كما يتم دفع ضريبة لحكومة مملكة البحرين بناءاً على الأنتاج.

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المتضمنة في قائمة الدخل:

	2008		*2007*	
	المساهمين ألف دينار بحريني	***أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني***	*المساهمين ألف دينار بحريني*	*أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني*
إيرادات ودخل آخر				
مبيعات المعادن	**20.895**	**157.640**	606.006	-
مبيعات الماء	**-**	**1.566**	**-**	1.862
فوائد على الذمم المدينة طويلة الأجل	**-**	**1.356**	**-**	-
	20.895	**160.562**	606.006	1.862
تكلفة المبيعات والمصروفات				
شراء غاز طبيعي والديزل	**-**	**60.279**	**-**	47.788
إمتيازات	**-**	**5.058**	**-**	5.385
تكلفة الكهرباء	**-**	**2.266**	**-**	1.114
إعادة إحتساب تكلفة الموظفين	**100**	**-**	**-**	-
	100	**67.603**	**-**	54.287

21 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في الميزانية:

	2008			*2007*	
	المساهمين	***أطراف ذات علاقة أخرى***		*المساهمين*	*أطراف ذات علاقة أخرى*
	ألف	***ألف***		*ألف*	*ألف*
	دينار بحريني	***دينار بحريني***		*دينار بحريني*	*دينار بحريني*
ذمم مدنية طويلة الأجل	-	**27.506**		-	-
أرصدة لدى البنوك	-	**24.719**		-	5.948
ذمم مدينة	**1.925**	**32.218**		791	292
	1.925	**84.443**		791	6.240
إقتراضات	-	**23.425**		-	23.425
مبالغ مستلمة مقدماً	-	-		12.449	-
مبالغ مستحقة الدفع (إيضاح أدناه)	**96.848**	**43.887**		-	20.463
	96.848	**67.312**		12.449	43.888

فيما يلي تقسيم المبالغ المستحقة الدفع للمساهمين كما في 31 ديسمبر 2008:

	2008		
	ممتلكات	***سابك***	***المجموع***
	ألف	***ألف***	***ألف***
	دينار بحريني	***دينار بحريني***	***دينار بحريني***
مبالغ مدفوعة مقدماً للمساهمين			
تحويل إلى صافي الموجودات (إيضاح 4)	**74.374**	**19.318**	**93.692**
تغيرات في الأدوات المالية المشتقة لألما	**2.485**	**645**	**3.130**
أخرى	**-**	**26**	**26**
	76.859	**19.989**	**96.848**

تنتج الأرصدة المستحقة في نهاية السنة ضمن الأعمال الإعتيادية. لم تسجل الشركة أي إضمحلال في المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة كما في 31 دبسمبر 2008 (2007: لا شيء).

تعويضات موظفي الإدارة الرئيسين

فيما يلي تعويض أعضاء الإدارة الرئيسين خلال السنة:

	2008	*2007*
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
مكافآت قصيرة الأجل	**1.158**	1.084
مكافآت نهاية الخدمة	**60**	23
مساهمات لنظام مزايا ألبا للادخار	**110**	100
	1.328	1.207

بلغ رسوم أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة 124.000 دينار بحريني (2007: 188.000 دينار بحريني).

22 إدارة المخاطر

تتعرض الأدوات المالية للشركة لمخاطر السوق (متضمنة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملة ومخاطر أسعار السلع) ومخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وتصديق السياسات لإدارة كل من هذه المخاطر وهي ملخصة أدناه. إن السياسات المحاسبية للشركة فيما يتعلق بالمشتقات موضحة في إيضاح 3.

مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من إحتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية. إن أغلبية الموجودات والمطلوبات المالية هي إما على أساس معدل أسعار فائدة متغيرة أو ذات طبيعة قصيرة الأجل.

تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها التي تستحق عليها فوائد (ذمم مدنية طويلة الأجل حسابات تحت الطلب والإقتراضات). لدى الشركة نطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المخفضة للحد من التقلبات في أسعار الفائدة الناتجة من الإقتراضات لتوسعة مشروع الخط 5.

إن حساسية قائمة الدخل هو تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي فائدة دخل الشركة لمدة سنة واحدة، على أساس معدل عائم للموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2008.

إن الفائدة المكتسبة على الذمم المدنية الطويلة الأجل هي على أساس معدلات لايبور العائمة مضافاً إليها هامش ربح.

يوضح الجدول التالي حساسية التغيرات المحتملة الممكنة في سعر الفائدة، مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، على قائمة دخل:

	فائدة على ودائع تحت الطلب وهامش الودائع		*فائدة على الإقتراضات (بعد احتساب تأثير المشتقات)*	
	الزيادة/النقص في النقاط الأساسية	*التأثر على نتائج السنة ألف دينار بحريني*	*الزيادة/النقص في النقاط الأساسية*	*التأثر على نتائج السنة ألف دينار بحريني*
2008	**100**	**245**	**100**	**(1.263)**
	100-	**(245)**	**100-**	**1.263**
2007	100	270	100	(5.312)
	100-	(270)	100-	5.312

مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تغير قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات.

إن الأدوات المالية للشركة معروضة بصورة رئيسية بالدينار البحريني والدولار الأمريكي واليورو والجنية الإسترليني والفرانك السويسري. تستخدم الشركة عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة للتحوط ضد تقلبات العملات الأجنبية (إيضاح 17).

بما أن الدينار البحريني مثبت بالدولار الأمريكي، لا تمثل الأرصدة بالدولار الأمريكي مخاطر عملة جوهرية.

22 إدارة المخاطر (تتمة)

كما في 31 ديسمبر، الأدوات المالية التالية معروضة بعملات بغير الدينار البحريني والدولار الأمريكي، وهي غير محوطة:

الأدوات المالية	***العملة***	***2008*** ***ألف دينار بحريني***	*2007* *ألف دينار بحريني*
أرصدة لدى البنوك	يورو	**7.229**	2.310
	جنية إسترليني	**33**	46
ذمم مدينة	يورو	**31.579**	-
ذمم دائنة	يورو	**8.741**	1.522
	جنية إسترليني	**234**	56
	فرانك سويسري	**55**	551

يشير الجدول أدناه إلى حساسية الشركة لمخاطر العملة كما في 31 ديسمبر، نتيجة لموجوداتها ومطلوباتها النقدية. يحسب التحليل تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في سعر الدينار البحريني مقابل العملات المعرضة لمخاطر العملة مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في قائمة الدخل للشركة (نتيجة لتغيرات في حساسية القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات النقدية ذو حساسية العملة).

إن تأثير إنخفاض أسعار العملة من المتوقع أن يكون مساوي وعكس تأثير الزيادة الموضحة.

	2008		*2007*	
العملة	***الزيادة/النقص في النقاط الأساسية دينار بحريني***	***التأثر على نتائج السنة ألف دينار بحريني***	*الزيادة/النقص في النقاط الأساسية دينار بحريني*	*التأثر على نتائج السنة ألف دينار بحريني*
يورو	**+10%**	**3.007**	+10%	79
جنيه إسترليني	**+10%**	**(20)**	+10%	(1)
فرانك سويسري	**+10%**	**(6)**	+10%	(55)
		2.981		23

مخاطر أسعار السلع

مخاطر أسعار السلع هي مخاطر تأثر الربحية في المستقبل نتيجة التغيير في أسعار السلع. وتتعرض الشركة لمخاطر الأسعار لأن أسعار بيع الألمنيوم تعتمد في العادة على أسعار السلع المدرجة في بورصة لندن للمعادن.

يوضح الجدول التالي حساسية التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار سوق لندن للمعادن كما في 31 ديسمبر 2008، مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، لقائمة الدخل:

	الزيادة/النقص في أسعار بورصة لندن للمعادن	*التأثير على نتائج السنة ألف دينار بحريني*
2008	**+50%**	**(36.148)**
	-50%	**36.148**
2007	+50%	(103.865)
	-50%	103.865

22 إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أسعار السلع (تتمة)
بالإضافة إلى ذلك، إن تغير +/-50% في أسعار الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن على المشتقات المستحقة لألما كما في 31 ديسمبر 2008، وسوف يكون له تأثير على المبالغ المستحقة للمساهمين بمقدار 776.000 دينار بحريني.

مخاطر الائتمان
إن مخاطر الإئتمان هي المخاطر التي تنتج عن عدم تمكن أحد أطراف الأداة المالية من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية.

تتعرض الشركة لمخاطر الإئتمان على أرصدتها البنكية وذمم تجارية مدينة والقيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية.

تودع الشركة ودائعها لدى بنوك ذات معدلات إئتمانية جيدة. تدير الشركة مخاطر الإئتمان فيما يتعلق بالذمم المدينة من العملاء عن طريق إستلام مدفوعات مقدماً من العملاء والحصول على إعتمادات مستندية، عن طريق شروط الإئتمان الممنوحة ويتم مراقبة تعرض العملاء بطريقة مستمرة.

يتم عمل مخصص إضمحلال للديون المشكوك في تحصيلها كلما تم تحديد مخاطر عدم السداد.

إن الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان كما هو بتاريخ الميزانية هو مساوي للقيمة المدرجة للموجودات المالية في الميزانية، والتي هي صافي مخصص الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها.

تقوم الشركة ببيع منتجاتها لعدد كبير من العملاء. تمثل أرصدة أكبر خمسة زبائن 53% من الذمم المدينة التجارية القائمة في 31 ديسمبر 2008 (2007: 96%).

كما في تاريخ الميزانية، لدى الشركة تركز هام لمخاطر الإئتمان والمتمثل في شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم ش.م.ب. (مقفلة) والتي تشتمل على:

	2008 ***ألف*** ***دينار بحريني***
ذمم مدينة طويلة الأجل	**27.506**
ذمم تجارية مدينة	**31.716**
	59.222

يتم إبرام عقود المشتقات المالية مع أطراف الأخرى بدرجة تصنيف إئتماني جيدة وهي غير معرضة لمخاطر إئتمانية جوهرية.

مخاطر السيولة
مخاطر السيولة (ويشار إليها أيضاً بمخاطر التمويل)، هو احتمال بأن المؤسسة سوف تواجه صعوبة في جمع الأموال لتلبية الالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. تنتج مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع الموجودات المالية بسرعة وقريبة من قيمها العادلة. يقدم المساهمين أموال للشركة لتلبية ارتباطاتها عندما يحين موعد إستحقاقها. يتم عادة سداد الذمم التجارية الدائنة خلال 45 يوماً من تاريخ الشراء.

تقلل الشركة من مخاطر سيولتها بالحرص على توفر التسهيلات المصرفية لها. إن شروط مبيعات الشركة تتطلب دفع المبالغ خلال 30 إلى 180 يوماً من تاريخ البيع.

22 إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه بيان إستحقاق المطلوبات المالية غير المخصومة للشركة في 31 ديسمبر 2008 على أساس الالتزامات التعاقدية للسداد ومعدلات الفائدة الحالية في السوق.

31 ديسمبر 2008	*مستحق الدفع عند الطلب ألف دينار بحريني*	*أقل من 3 أشهر ألف دينار بحريني*	*من 3 إلى 12 شهر ألف دينار بحريني*	*من سنة واحدة إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني*	*أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني*	*المجموع ألف دينار بحريني*
أدوات مالية مشتقة	-	3.215	9.645	81.087	7.018	100.965
ذمم دائنة	-	79.263	14.288	174	-	93.725
إقتراضات (متضمنة فوائد مستحقة الدفع)	-	54.180	135.455	376.758	29.456	595.849
قروض قصيرة الأجل	-	11.816	-	-	-	11.816
مبالغ مستحقة للمساهمين	96.848	-	-	-	-	96.848
المجموع	96.848	148.474	159.388	458.019	36.474	899.203

31 ديسمبر 2007	*مستحق الدفع عند الطلب ألف دينار بحريني*	*أقل من 3 أشهر ألف دينار بحريني*	*من 3 إلى 12 شهر ألف دينار بحريني*	*من سنة واحدة إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني*	*أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني*	*المجموع ألف دينار بحريني*
أدوات مالية مشتقة	-	8.853	26.218	171.023	17.924	224.018
ذمم دائنة	-	41.705	11.015	185	-	52.905
إقتراضات (متضمنة فوائد مستحقة الدفع)	-	19.140	193.856	482.912	57.487	753.395
	-	69.698	231.089	654.120	75.411	1.030.318

إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال الشركة هو التأكد بأن الشركة تحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين.

تقوم الشركة بإدارة هيكلة رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2008 و2007. يشتمل رأس المال على رأس المال والإحتياطي القانوني وإحتياطي رأسمال والأرباح المبقاة بمبلغ وقدره 660.407.000 دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2008 (2007: 366.834.000 دينار بحريني).

23 القيم العادلة للأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الموجودات المالية والمطلوبات المالية والأدوات المالية المشتقة.

تشتمل الموجودات المالية على أرصدة لدى البنوك وذمم مدينة ومبالغ مستحقة من مساهم. تشتمل المطلوبات المالية على إقتراضات وقروض قصيرة الأجل ومبالغ مستحقة الدفع للمساهمين. تشتمل الأدوات المالية المشتقة على نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المخفضة وعقود صرف أجنبي آجلة وخيارات السلع.
إن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمها المدرجة كما في تاريخ الميزانية.

24 المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن الفرضيات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى للتقديرات بتاريخ الميزانية، والتي لديها مخاطر هامة لتكون سبباً لتعديل جوهري للقيم المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة موضحة أدناه:

إضمحلال الذمم المدينة
يتم عمل تقدير لمبالغ الذمم التجارية المدينة القابلة للتحصيل عندما يكون تحصيل المبالغ بالكامل غير محتمل. يتم عمل هذا التقدير على شكل فردي على المبالغ الهامة. أما المبالغ الغير هامة بشكل فردي، والتي فات مواعيد إستحقاقها، يتم تقييمها بشكل جماعي ويتم عمل مخصص وفقاً لمدة فوات مواعيد الإستحقاق على أساس معدلات الإستردادات التاريخية.

بلغ إجمالي الذمم التجارية المدينة 125.586.000 دينار بحريني (2007: 3.288.000 دينار بحريني) وبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 6.795.000 دينار بحريني (2007: لا شيء) كما في تاريخ الميزانية. سوف يتم إثبات أي فرق بين المبالغ الفعلية المحصلة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في قائمة الدخل.

اضمحلال المخزون
يدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل. عندما يصبح المخزون قديماً أو متقادماً، يتم عمل تقدير لصافي القيمة المتوقع تحقيقها. يتم عمل هذا التقدير بشكل فردي على المبالغ الهامة. أما المبالغ الغير هامة بشكل فردي ولكنها قديمة أو متقادمة، فيتم تقييمها بشكل جماعي ويطبق المخصص وفقاً لنوع المخزون والدرجة العمرية أو انتهاء الصلاحية، بناءاً على أسعار البيع المتوقعة.

بلغ إجمالي المخزون 24.820.000 دينار بحريني (2007: 23.131.000 دينار بحريني) ومخصص للمخزون المتقادم والقديم بمبلغ 1.200.000 دينار بحريني (2007: 1.200.000 دينار بحريني) كما في تاريخ الميزانية. سوف يتم إثبات أي فرق بين المبالغ الفعلية المحققة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في قائمة الدخل.

الأعمار الإنتاجية للعقارات والآلات والمعدات
تحدد إدارة الشركة الأعمار الإنتاجية المقدرة لعقاراتها وآلاتها ومعداتها لحساب الإستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقع فيها إستخدام الموجود وطبيعة التآكل والتقادم التجاري. تقوم الإدارة على أساس سنوي بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية ويتم تعديل مخصص الإستهلاك المستقبلي عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

25 نظام مزايا ألبا للادخار

تقوم الشركة بتشغيل نظام للادخار والتقاعد لموظفيها البحرينيين.

إن موجودات النظام، غير المدرجة في هذه القوائم المالية، تشتمل بصفة رئيسية على ودائع لدى البنوك وسندات.

تم تأسيس النظام كأمانة ويتم إداراتها من قبل أمناء يمثلون الشركة والموظفين. يدير الأمناء المخاطر فيما يتعلق بنظام الموجودات عن طريق تصديق المؤسسات التي يمكن إستثمار النظام فيها عن طريق وضع الحدود للإستثمار في المؤسسات الفردية.

26 معلومات مقارنة

في السنة الحالية، قررت الشركة تعديل عرض المصروفات في قائمة الدخل من طبيعة المصروفات إلى وظيفة المصروفات حيث تعتقد الإدارة إن هذا التعديل سيوفر رؤية أوضح للقراء وسوف يتماشى أيضاً مع العرض اللاحق المقدم من شركات أخرى في القطاع نفسه.

تم إعادة تصنيف الأرقام التالية لسنة 2007 لتتناسب مع عرض السنة الحالية. لا تؤثر مثل هذه التصنيفات على الأرباح المبقاة أو على حقوق المساهمين المبينة مسبقاً.

نوعية المصروفات	*تكلفة المبيعات ألف دينار بحريني*	*مصروفات البيع والتوزيع ألف دينار بحريني*	*مصروفات عامة وإدارية ألف دينار بحريني*	*المجموع ألف دينار بحريني*
مواد خام متضمنة الغاز الطبيعي	381.935	-	-	381.935
استهلاك	69.470	-	-	69.470
تكاليف الموظفين	56.050	697	7.859	64.606
قطع غيار ومواد استهلاكية	24.020	16	318	24.354
تصليحات تعاقدية وأعمال صيانة رئيسية	12.259	465	887	13.611
ضريبة	5.385	-	-	5.385
رسوم استشارة	301	6	1.787	2.094
مصروفات أخرى	7.095	1.129	5.286	13.510
	556.515	2.313	16.137	574.965

شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)
وشركة ألبا للتسويق

القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2007

إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٤ – البرج – مجمع البحرين التجاري
المنامة – مملكة البحرين
هاتف ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+ فاكس ٥٤٠٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama@bh.ey.com
www.ey.com/me
سجل تجاري رقم – ٦٧٠٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) ["الشركة"] وألبا للتسويق ["ألبا"] (والمشار إليهما معاً بالشركات) والتي تشمل قائمة المركز المالي المجمع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، والقوائم المجمعة للدخـــل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى. إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المجمعة هو من مسئولية إدارة الشركة. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية المجمعة بناءاً على أعمال التدقيق التي قمنا بها.

حفاظاً على أية مسئولية ناتجة عن إدراجها ضمن نشرة الاكتتاب المادة ٥,٥,٤. المعدل (٢) (و) اتجاه أي شخص كان وبالقدر المبين ، إلى أقصى حد يسمح به القانون ، فإننا لا نتحمل أية مسئولية، ولن نقبل أي التزام نحو أي شخص آخر عن أية خسارة يتعرض لها مثل هذا الشخص نتيجة أو من جراء أو فيما يتعلق بهذا التقرير أو الإقرار ، يكون مطلوباً او مقدماً فقط لأغراض الالتزام بالبند ٢٣,١ من الملحق العاشر لتعليمات نشرة الاكتتاب التنظيمية ٢٠٠٤/٨٠٩ ، الموافق على إدراجها في عرض سندات الإيداع العالمية للشركة .

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. و تتطلب هذه المعايير منا تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بان القوائم المالية المجمعة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية المجمعة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية المجمعة. باعتقادنا أن الإجراءات التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة من قبل إدارة شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) وفقاً لأساس إعداد المذكرة المبينة في الإيضاح ٢ للقوائم المالية المجمعة لغرض إدراجها في مذكرة العرض لأسهم الشركة وسندات الإيداع العالمية.

إرنست ويونغ

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)(تتمة)

في رأينا إن القوائم المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وفقاً لأسس الإعداد المبينة في الايضاح ٢ للقوائم المالية المجمعة.

إقرار

لأغراض المادة ٥,٥,٤. معدل (٢) (و) من قواعد نشرة الاكتتاب ، فنحن مسئولين عن هذا التقرير كجزء من مذكرة العرض لسندات الإيداع العالمية ونقر بأننا اتخذنا كافة العناية المعقولة لضمان بأن المعلومات الواردة في هذا التقرير، حسب معرفتنا، ووفقاً للحقائق، ولا تتضمن أي أخطاء من المحتمل أن تؤثر على وارداتها. تم تضمين هذا الإقرار في مذكرة العرض لسندات الإيداع العالمية التزاماً منا بالبند ٢,١ للملحق العاشر من تعليمات نشرة الاكتتاب التنظيمية ٨٠٩/ ٢٠٠٤.

إرنست ويونغ

١ سبتمبر ٢٠١٠
المنامة، مملكة البحرين

قائمة المركز المالي الموحدة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

	إيضاحات	٢٠٠٧ ألف دينار بحريني	٢٠٠٦ ألف دينار بحريني
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
عقارات وآلات معدات	٤	١,١٢٩,٠٠٥	١,١٧٧,٣٩٣
أدوات مالية مشتقة	١٦	٧٣٦	٤,١٠١
ذمم مدينة طويلة الأجل	٥	٢٧,٥٠٦	–
		١,١٥٧,٢٤٧	١,١٨١,٤٩٤
موجودات متداولة			
المخزون	٦	١٥٠,٢٤٥	١٥٤,٠٨٩
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً	٧	١٦٩,٣٤٩	٢٠١,٠٢٥
أدوات مالية مشتقة	١٦	١٠٥	١٧,٢٣٤
أرصدة لدى البنوك ونقد	٨	٥٩,٦٩٢	٦٣,٠٦٧
		٣٧٩,٣٩١	٤٣٥,٤١٥
مجموع الموجودات		١,٥٣٦,٦٣٨	١,٦١٦,٩٠٩
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال	٩	١٤٢,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠
احتياطي قانوني	١٠	٢٥,٤٥٠	٢٥,٤٥٠
احتياطي رأس المال	١١	٢٤٩	٢٤٩
احتياطي تحوط التدفقات النقدية		–	١١,٢٤٧
أرباح مبقاة		١٩٩,١٣٥	٢٦٣,٦٠٢
مبالغ مستحقة إلى (من) المساهمين الرئيسين	٢(هـ)	٨٩,٣٣٤	(٨٤,١٩٨)
مجموع حقوق المساهمين		٤٥٦,١٦٨	٣٥٨,٣٥٠
مطلوبات غير متداولة			
إقتراضات	١٢	٤٥٥,٨٤٢	٥٣١,٣٣٥
أدوات مالية مشتقة	١٦	٢٠٤,٩٨٩	٢٦٠,٧٢٨
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٣(أ)	٦٠٤	٦٠٦
		٦٦١,٤٣٥	٧٩٢,٦٦٩
مطلوبات متداولة			
إقتراضات	١٢	١٧١,٢٧٨	١٧١,٩٧٠
قروض قصيرة الأجل	١٤	٧,٦٣٢	١٤,٠٥٩
ذمم دائنة ومستحقات	١٥	٨٩,٤٨٨	٧٧,٩٤٧
أدوات مالية مشتقة	١٦	١٥٠,٦٣٧	٢٠١,٩١٤
		٤١٩,٠٣٥	٤٦٥,٨٩٠
مجموع المطلوبات		١,٠٨٠,٤٧٠	١,٢٥٨,٥٥٩
مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات		١,٥٣٦,٦٣٨	١,٦١٦,٩٠٩

لقد تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية الموحدة وفقا لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠١٠.

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٧ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007

	إيضاحات	***للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007*** ***ألف دينار بحريني***	*للفترة من 27 ديسمبر 2005 إلى 31 ديسمبر 2006* *ألف دينار بحريني*
مبيعات للعملاء		**923.954**	880.052
مبيعات لمساهم	2(ج)	**16.198**	16.497
		940.152	896.549
تكلفة المبيعات	17	**(562.300)**	(519.158)
إجمالي الربح		**377.852**	377.391
دخل أخر	18	**7.696**	9.465
مصروفات البيع والتوزيع		**(23.364)**	(12.115)
مصروفات عامة وإدارية		**(16.245)**	(13.160)
شطب عقارات وآلات ومعدات		**(4.955)**	(561)
مكسب من تحويل عملات أجنبية		**511**	624
رسوم أعضاء مجلس الإدارة		**(188)**	(81)
تكاليف التمويل	19	**(42.382)**	(44.044)
ربح السنة/الفترة قبل المشتقات المالية		**298.925**	317.519
خسارة القيمة العادلة من إعادة تقييم/تسوية المشتقات المالية (صافي)	16	**(62.020)**	(332.722)
الربح (الخسارة) للسنة/الفترة	19	**236.905**	(15.203)
(خسارة) دخل شامل آخر			
صافي التغير في تحوط التدفقات النقدية		**(11.247)**	48.726
مجموع الدخل الشامل للسنة/الفترة		**225.658**	33.523
يشتمل (الخسارة) الربح للسنة/الفترة على:			
خسارة شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)		**(64.467)**	(20.955)
ربح شركة ألبا للتسويق		**301.372**	5.752
		236.905	(15.203)
يشتمل مجموع الدخل الشامل للسنة/الفترة على:			
خسارة شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)		**(64.467)**	(20.955)
ربح شركة ألبا للتسويق		**290.125**	**54.478**
		225.658	33.523

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 27 جزءاً من هذه .

قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007

	إيضاحات	***للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007*** ***ألف دينار بحريني***	*للفترة من 27 ديسمبر 2005 إلى 31 ديسمبر 2006* *ألف دينار بحريني*
الأنشطة التشغيلية			
الربح (الخسارة) للسنة/الفترة		**236.905**	(15.203)
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك	4	**69.470**	72.000
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	13(أ)	**690**	681
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	7	**2.079**	-
(مكسب) خسارة غير محققة ناتجة من المشتقات المالية	16	**(48.644)**	179.623
احتياطي محقق لتحوط التدفقات النقدية		**(49.448)**	-
(مكسب) خسارة من استبعاد عقارات وآلات ومعدات		**(3.887)**	108
شطب عقارات وآلات ومعدات		**4.955**	561
دخل الفوائد	18	**(5.465)**	(5.808)
تكاليف التمويل	19	**42.382**	44.044
		249.037	276.006
تغيرات في رأس المال العامل:			
المخزون		**3.844**	(12.604)
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً		**2.414**	(54.112)
ذمم دائنة ومستحقات		**16.327**	5.593
النقد من التشغيل		**271.622**	214.883
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	13(أ)	**(692)**	(615)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**270.930**	214.268
الأنشطة الاستثمارية			
شراء عقارات وآلات معدات	4	**(26.473)**	(26.204)
متحصلات من استبعاد عقارات وآلات ومعدات		**4.323**	161
فوائد مستلمة	18	**5.465**	5.808
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(16.685)**	(20.235)
الأنشطة التمويلية			
إقتراضات مستلمة		**241.376**	34.861
إقتراضات مسددة		**(317.561)**	(90.095)
قروض قصيرة الأجل (صافي)		**(6.427)**	14.059
نقد محول إلى المساهمين الرئيسيين		**(127.840)**	(75.198)
تكاليف التمويل المدفوعة		**(47.168)**	(42.184)
هامش ودائع- صافي		**17.682**	(29.282)
وديعة لدى مؤسسة مالية		**-**	1.892
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(239.938)**	(185.947)
الزيادة في النقد وما في حكمه		**14.307**	8.086
النقد وما في حكمه في بداية السنة/الفترة		**21.246**	13.160
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	8	**35.553**	21.246

بند غير نقدي:
خلال السنة، تم تحويل ذمم تجارية مدينة بإجمالي 27.506 ألف دينار بحريني إلى ذمم مدينة طويلة الأجل (إيضاح 5).

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 27 جزءاً من هذه .

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007

	رأس المال *ألف* *دينار بحريني*	*احتياطي قانوني* *ألف* *دينار بحريني*	*احتياطي رأس المال* *ألف* *دينار بحريني*	*احتياطي تحوط التدفقات النقدية* *ألف* *دينار بحريني*	*أرباح مبقاة* *ألف* *دينار بحريني*	*مبالغ مستحقة (من) إلى المساهمين الرئيسين* *ألف* *دينار بحريني*	*المجموع* *ألف* *دينار بحريني*
الرصيد في 26 ديسمبر 2005	142.000	25.450	249	(37.479)	284.557	(14.752)	400.025
(الخسارة) الربح للفترة	-	-	-	-	(20.955)	5.752	(15.203)
دخل شامل آخر للفترة	-	-	-	48.726	-	-	48.726
مجموع الدخل (الخسارة) الشاملة	-	-	-	48.726	(20.955)	5.752	33.523
نقد محول إلى المساهمين الرئيسين	-	-	-	-	-	(75.198)	(75.198)
الرصيد في 31 ديسمبر 2006	142.000	25.450	249	11.247	263.602	(84.198)	358.350
(الخسارة) الربح للفترة	-	-	-	-	(64.467)	301.372	236.905
خسارة شاملة أخرى للسنة	-	-	-	(11.247)	-	-	(11.247)
مجموع (الخسارة) الدخل الشامل	-	-	-	(11.247)	(64.467)	301.372	225.658
نقد محول إلى المساهمين الرئيسين	-	-	-	-	-	(127.840)	(127.840)
الرصيد في 31 ديسمبر 2007	**142.000**	**25.450**	**249**	**-**	**199.135**	**89.334**	**456.168**

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 27 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007

تخصيص أسهم الملكية بين مساهمي ألبا	*رأس المال* ألف دينار بحريني	*احتياطي قانوني* ألف دينار بحريني	*احتياطي رأس المال* ألف دينار بحريني	*احتياطي تحوط التدفقات النقدية* ألف دينار بحريني	*أرباح مبقاة* ألف دينار بحريني	*مبالغ مستحقة (من) إلى المساهمين الرئيسين* ألف دينار بحريني	*المجموع* ألف دينار بحريني
شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	109.340	19.597	192	8.928	202.974	(66.838)	274.193
شركة سابك للاستثمارات الصناعية	28.400	5.090	50	2.319	52.720	(17.360)	71.219
شركة بريتون للاستثمارات المحدودة	4.260	763	7	-	7.908	-	12.938
الرصيد في 31 ديسمبر 2006	142.000	25.450	249	11.247	263.602	(84.198)	358.350

تخصيص أسهم الملكية بين مساهمي ألبا	*رأس المال* ألف دينار بحريني	*احتياطي قانوني* ألف دينار بحريني	*احتياطي رأس المال* ألف دينار بحريني	*احتياطي تحوط التدفقات النقدية* ألف دينار بحريني	*أرباح مبقاة* ألف دينار بحريني	*مبالغ مستحقة (من) إلى المساهمين الرئيسين* ألف دينار بحريني	*المجموع* ألف دينار بحريني
شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	109.340	19.597	192	-	153.334	70.915	353.378
شركة سابك للاستثمارات الصناعية	28.400	5.090	50	-	39.827	18.419	91.786
شركة بريتون للاستثمارات المحدودة	4.260	763	7	-	5.974	-	11.004
الرصيد في 31 ديسمبر 2007	**142.000**	**25.450**	**249**	**-**	**199.135**	**89.334**	**456.168**

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 27 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

1 الأنشطة

شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة) ["الشركة"] هي شركة مساهمة بحرينية (مقفلة) تأسست في مملكة البحرين ومسجلة تحت سجل تجاري رقم 999. إن عنوان المكتب الرئيسي للشركة المسجل هو 150 شارع عسكر، عسكر 951، مملكة البحرين.

في 31 ديسمبر 2007، أغلبية أسهم الشركة مملوكة من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة) (ممتلكات)، وهي شركة مملوكة بالكامل من قبل حكومة مملكة البحرين، والتي تمتلك 77٪ من أسهم رأس المال وشركة سابك للإستثمارات الصناعية، شركة مسجلة في المملكة العربية السعودية وتمتلك 20٪ من أسهم رأس المال والنسبة المتبقية 3٪ مملوكة من قبل شركة بريتون للاستثمارات المحدودة.

وفقاً لاتفاقية شراء الأسهم المؤرخة في 24 مارس 2010، قامت الشركة بشراء 4.260.000 سهم من شركة بريتون للاستثمارات المحدودة والتي تمثل 3% من رأس المال الصادر والمدفوع من شركة ألبا والمحتفظ بها من قبل شركة بريتون. انسحبت شركة بريتون كمساهم من الشركة اعتباراً من 15 إبريل 2010.

تمتلك الشركة وتعمل في مصهر الألمنيوم والبنية التحتية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، لغاية 31 ديسمبر 2007، قامت الشركة بإدارة مهام التسويق نيابةً عن ولحساب شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة) وشركة سابك للاستثمارات الصناعية تحت أسم ألبا للتسويق، والتي عملت كمشروع مشترك غير مسجل لهذين المساهمين في 28 مارس 2007، قرر مجلس إدارة الشركة دمج أعمال ألبا للتسويق والشركة اعتبارا من 1 يناير 2008. [إيضاح 27(ب)].

إن ألبا للتسويق ("ألما") هو مشروع مشترك غير مسجل تم تشكيله في 20 يونيو 1999 من قبل حكومة البحرين والصندوق السعودي للاستثمار العام، وهو المساهم الرئيسي في شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب.(مقفلة) لتنفيذ مهام تسويق حصصهم من الألمنيوم الذي يتم إنتاجه من قبل ألبا, في 2002، قام الصندوق السعودي للاستثمار العام بتحويل ملكيته إلى شركة سابك للاستثمارات المحدودة بعد موافقة حكومة مملكة البحرين.

إن النشاط الرئيسي لألما هو بيع حصص معدن الألمنيوم التي يتم إنتاجها في ألبا والتي تعود على ممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية.

وفقاً لاتفاقية الحصص المبرمة بين الشركة وحكومة مملكة البحرين وشركة سابك للاستثمارات الصناعية وبريتون للاستثمارات المحدودة، فأن إجمالي المعادن التي تنتجها الشركة يتم اقتنائها من قبل حكومة مملكة البحرين وشركة سابك للاستثمارات الصناعية وبريتون للاستثمارات المحدودة بتناسب مع الحصص المملوكة من قبلهم في الشركة. لم يتم تعديل اتفاقية الحصص فيما يتعلق بتحويل نسبة ملكية حكومة مملكة البحرين في الشركة إلى شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة).

حتى 2005، قامت كلاً من ألبا وألما بتقديم القوائم المالية حتى يوم الاثنين الأخير من ديسمبر (فترة 52 أسبوع). قرر أعضاء مجلس إدارة ألبا في اجتماعهم المنعقد في 22 مارس 2006 بتغيير فترة إعداد التقارير على أساس التقويم السنوي. تم تغيير السنة المالية لتتناسب الفترات المحاسبية للشركة مع الشركات العالمية. وبالتالي، فأن قائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغييرات في حقوق المساهمين لسنة 2007 تغطي فترة أثني عشر شهر مقارنة بفترة أثنين وخمسين أسبوعاً وستة أيام في 2006.

قرر مساهمي الشركة في اجتماع الجمعية العمومية غير العادي المنعقد بتاريخ 9 يونيو 2010 بتحويل الوضع القانوني للشركة من شركة مساهمة بحرينية مقفلة إلى شركة مساهمة بحرينية عامة .

2 أسس الإعداد

تعتزم ممتلكات على تخفيض حصة ملكيتها في ألبا عن طريق طرح أسهم الشركة وأرصدة إيداعاتها العالمية.

سيتم تضمين القوائم المالية الموحدة لألبا وألما للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 في مذكرة العرض المبدئية.

2 أسس الإعداد (تتمة)

في 28 مارس 2007، قرر أعضاء مجلس إدارة الشركة بضم أنشطة ألما للشركة اعتباراً من 1 يناير 2008. وعليه، لم تكن ألما تحت سيطرة الشركة في الفترة التي سبقت 1 يناير 2008 ونتيجة لذلك لا يسمح للشركة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 27 المتعلق "بالقوائم المالية الموحدة والمنفصلة" بتقديم معلومات مالية موحدة. وبناءاً عليه، فإن المعلومات المالية، التي تم إعدادها بشكل خاص لمذكرة العرض لأسهم الشركة ونشرة العرض لسندات الإيداع العالمية، أعدت على أساس أن الإيرادات والتكاليف والدخل والمصروفات والموجودات والمطلوبات الموحدة التي تعود إلى ألما (معا "الشركات") من خلال تطبيق المبادئ التي توضح إجراءات التوحيد التي يتضمنها معيار المحاسبة الدولي رقم 27 كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007. كما تم تضمين معلومات المقارنة المالية كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006. تم استبعاد المعاملات الداخلية ضمن الشركات عند التوحيد.

تم إعداد المعلومات المالية الموحدة على أساس الإعداد لغرض تضمينها في مذكرة العرض فيما يتعلق بالطرح المقترح لأسهم الشركة وسندات الإيداع العالمية. إن أسس الإعداد توضح مدى الالتزام بإعداد المعلومات المالية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باستثناء ما تم ذكره أدناه:

لا تغطي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أسس الإعداد كلها المستخدمة في المعلومات المالية الموحدة، وبناءاً عليه عند إعداد المعلومات المالية الموحدة تم استخدام بعض الأعراف المحاسبية الشائعة لإعداد معلومات مالية تاريخية. نتج عن تطبيق تلك الأعراف انفصال جوهري في المواد التالية عن المعايير المالية لإعداد التقارير المالية. وفي أمور أخرى تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- كما هو موضح أعلاه، تم إعداد المعلومات المالية التاريخية على أساس موحد ولهذا فهي لا تتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 27.
- لم يتم الإفصاح عن الربح للسهم كما هو مطلوب في معيار المحاسبة الدولي رقم 33 المتعلق "بالربح للسهم" حيث تم إعداد المعلومات المالية على أساس موحد بدلاً من أساس توحيد قانوني.
- لا تشتمل المعلومات المالية الموحدة على مجموعة من القوائم المالية ذات أغراض عامة بموجب الفقرة رقم 2 من معيار المحاسبة الدولي رقم 1 وعليه فليس هناك بيان بالالتزام واضح وغير متحفظ تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما هو موضح في فقرة 16 من المعيار الدولي رقم 1.

تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني الذي يعد العملة الرئيسية لشركة ألبا. ولكن العملة الرئيسية لشركة ألما هي الدولار الأمريكي كما تستخدم معدل صرف ثابت يبلغ 0.376 لتحويل الدولار الأمريكي إلى دينار بحريني بقيمة معادلة.

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل، ليتضمن قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة في نفس سنة إعداد التقارير المالية لكلاً من شركة ألبا وألما وذلك باستخدام سياسات محاسبية مطابقة. عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تم عمل التعديلات التالية على الأرقام المدققة لشركتي ألبا وألما.

أ) بضائع تامة الصنع لشركة ألما

قامت ألبا بتحويل مخصص المعادن لممتلكات وشركة سابك للاستثمارات الصناعية بموجب اتفاقية الحصص بسعر تحويل أعلى من تكلفة المعدن المنتج من قبل ألبا. يوضح معيار المحاسبة الدولي رقم 2 المتعلق "بالمخزون" بأن تكلفة البضائع تامة الصنع يجب أن تشتمل على المواد الخام والعمالة وتوزيعات مناسبة للنفقات العامة. وبناءا عليه فإن التعديل، الذي يمثل الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر التحويل ، تم عمله لقيم البضائع تامة الصنع لشركة ألما في القوائم المالية الموحدة.

فيما يلي سعر التحويل وتكلفة الإنتاج لكل طن متري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 والفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2006:

	سعر التحويل	***تكلفة الإنتاج***
	دينار بحريني	***دينار بحريني***
2007	**714 لكل طن متري**	**625 لكل طن متري**
2006	650 لكل طن متري	554 لكل طن متري

2 أسس الإعداد (تتمة)

ب) استبعاد المعاملات بين الشركات والأرصدة

تم الإفصاح عن تحويل المعادن من ألبا إلى ألما كمبيعات وتكلفة مبيعات في القوائم المالية المدققة لألبا وألما على التوالي. تم استبعاد مبالغ المبيعات والمشتريات (المعاملات فيما بين الشركات) بالكامل عند إعداد القوائم المالية الموحدة. بلغت قيمة المبلغ المستبعدة في القوائم المالية الموحدة 589.808 ألف دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 (2006: 537.941 ألف دينار بحريني).

وبالمثل، تم استبعاد أرصدة الذمم المدينة والذمم الدائنة الناتجة من معاملات المبيعات والمشتريات بالكامل. بلغت قيمة المبلغ المستبعدة للذم المدينة والذمم الدائنة في القوائم المالية الموحدة 12.449 ألف دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 (2006: 6.963 ألف دينار بحريني).

ج) المبيعات والذمم المتعلقة بها التي تتعلق بنسبة 3% من أسهم شركة بريتون

تم عمل البيع إلى شركة بريتون بموجب اتفاقية الحصص بسعر تحويل يختلف عن الأسعار السوقية التجارية للألمنيوم. بلغت قيمة البيع إلى بريتون 16.198 ألف دينار بحريني خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 (2006: 16.497 ألف دينار بحريني).

تم تضمين المبالغ المستحقة من شركة بريتون للاستثمارات المحدودة تحت مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة (إيضاح 22).

د) أسهم الحقوق العائدة إلى مساهمي شركة ألبا

إن أسهم الحقوق العائدة إلى مساهمي شركة ألبا تمثل أسهم ملكيته في ألبا. تم تخصيص أسهم ملكية جميع المساهمين حسب نسبة مساهمتهم عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

هـ) أموال الشركاء (العجز) في شركة ألما

تم توحيد الموجودات والمطلوبات التالية وأموال الشركاء (العجز) لشركة ألما مع الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين لشركة ألبا لغرض إعداد القوائم المالية الموحدة:

	2007 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2006* *ألف* *دينار بحريني*
موجودات غير متداولة	**27.506**	-
موجودات متداولة	**222.384**	265.271
مطلوبات غير متداولة	**(26.738)**	(138.587)
مطلوبات متداولة	**(133.818)**	(199.635)
صافي الموجودات	**89.334**	(72.951)
شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	**70.914**	(66.838)
شركة سابك للاستثمارات الصناعية	**18.420**	(17.360)
مبالغ مستحقة إلى (من) شركاء ألما	**89.334**	(84.198)
احتياطي تحوط التدفقات النقدية	**-**	11.247
أموال الشركاء (العجز)	**89.334**	(72.951)

تم تعديل قيمة بضائع ألما تامة الصنع، المتضمنة في الموجودات المتداولة كما في 31 ديسمبر 2007 و31 ديسمبر 2006 للفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر التحويل كما هو موضح في إيضاح 2 (أ). نتج عن هذا نقص بقيمة 4.358 ألف دينار بحريني (2006: 6.750 ألف دينار بحريني) للقيم المدرجة للمخزون.

تم الإفصاح عن المبالغ المستحقة إلى (من) شركاء ألما كمبالغ مستحقة إلى (من) المساهمين الرئيسين في القوائم المالية الموحدة. تم الإفصاح عن احتياطي تحوط التدفقات النقدية لشركة ألما بصورة منفصلة في القوائم المالية الموحدة.

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

معايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة لاحقاً لتاريخ تقديم التقارير والمطبقة مبكراً من قبل الشركات
تم تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق "بعرض القوائم المالية" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 5 المتعلق "بالقوائم المالية: الإفصاحات" من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي ويتوجب تطبيقهم للسنة المبتدئة في 1 يناير 2009.

إن السياسات المحاسبية المتبعة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة المالية السابقة، باستثناء ما يلي:

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المعدل المتعلق بعرض القوائم المالية
نتيجة لتطبيق المعيار المذكور أعلاه، تم تغيير مسمى "الميزانية الموحدة" إلى "قائمة المركز المالي الموحدة" وتم تغيير مسمى "قائمة الدخل الموحدة" إلى "قائمة الدخل الشامل الموحدة" كما تم تغيير مسمى "قائمة التدفقات النقدية الموحدة إلى "قائمة التدفقات النقدية الموحدة". كما يتطلب المعيار المعدل بأن يتم عرض التغيرات في حقوق المساهمين الناتجة من معاملات مع الملاك بصفتهم ملاك (أو بعبارة أخرى التغيرات في الدخل) في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة. ويتطلب بأن يتم عرض جميع التغيرات الأخرى في حقوق المساهمين (أو بعبارة أخرى التغيرات غير الملاك في حقوق المساهمين) بشكل منفصل في قائمة الأداء (قائمة الدخل الشامل الموحدة). لا يسمح بعرض تغيرات بنود قائمة الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين. لقد اختارت الشركات طريقة عرض قائمة واحدة وهي قائمة الدخل الشامل الموحدة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات
يتطلب المعيار المعدل عمل إفصاحات إضافية حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. يجب الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة المتعلقة بالبنود المسجلة بالقيمة العادلة حسب مصدر المداخلات بإستخدام المستويات الثلاث للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة، حسب الفئة ولجميع الأدوات المالية المثبتة بالقيمة العادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب حالياً عمل تسوية بين الرصيد الإفتتاحي والرصيد الختامي للمستوى 3 لقياسات القيمة العادلة، وكذلك عمل تسوية في حال تم تحويل جوهري بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. كما توضح التعديلات متطلبات إفصاحات مخاطر السيولة فيما يتعلق بمعاملات المشتقات المالية والموجودات المستخدمة لإدارة السيولة. تم عرض إفصاحات قياس القيمة العادلة في إيضاح رقم 24. لم تتأثير إفصاحات مخاطر السيولة بشكل جوهري بالتعديلات.

إدخال تحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في مايو 2008 وأبريل 2009 جامع تعديلات لمعاييره، إن الهدف الرئيسي هو إزالة التناقضات وتوضيح الصياغة. توجد هناك شروط انتقالية مستقلة لكل معيار. إن تطبيق التعديلات التالية نتج عنها تغييرات في السياسات المحاسبية ولكن لم يكن لها أي تأثير على المركز المالي الموحد أو الأداء المالي الموحد للشركات.

معيار المحاسبة الدولي رقم 7 المتعلق بقائمة التدفقات النقدية
معيار المحاسبة الدولي رقم 7 المتعلق بقائمة التدفقات النقدية ينص صراحة بأن يتم تصنيف النفقات الناتجة من إثبات الموجود فقط كتدفق نقدي من الأنشطة الاستثمارية. لن ينتج عن هذا التصنيف تأثير على القوائم المالية الموحدة للشركات.

معيار المحاسبة الدولي رقم 16 المتعلق بالعقارات والآلات والمعدات
يستبدل هذا المعيار مسمى "صافي سعر البيع" "بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع". تقوم الشركات بتعديل سياستها المحاسبية وفقاً لذلك، والذي لم ينتج عنه أي تغيير في المركز المالي الموحد.

معيار المحاسبة الدولي رقم 18 المتعلق بالإيرادات:
قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإضافة توجيهات (التي ترافق المعيار) لتحديد ما إذا كانت المؤسسة تعمل بصفة رب المال أو وكيل. المميزات التي يجب أخذها في الاعتبار ما إذا كانت المؤسسة تعمل بصفة رب المال أو وكيل:

- *تتحمل المسئولية الأساسية بتوفير السلع أو الخدمات؛*
- *لديها مخاطر على المخزون؛*
- *القدرة على تحديد الأسعار؛*
- *يتحمل مخاطر الائتمان.*

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

تقيم الشركات ترتيبات إيراداتها مقابل هذه المعايير وقد استنتجت بأنها تعمل بصفة رب المال في جميع الترتيبات.

معيار المحاسبة الدولي رقم 23 المتعلق بتكاليف الاقتراض
تم مراجعة تعريف تكاليف الاقتراض لتوحيد نوعي البنود التي تعتبر مكونات بنود "تكاليف الاقتراض" إلى نوع واحد- يتم احتساب مصروفات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي الذي تم احتسابه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39. قامت المجموعة بتعديل سياستها المحاسبية وفقاً لذلك والذي لم ينتج عنه أي تغيير في مركزها المالي.

معيار المحاسبة الدولي رقم 36 المتعلق باضمحلال الموجودات
عندما يتم استخدام التدفقات النقدية المخصومة لتقدير "القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع" فأنه يتطلب عمل إفصاح إضافي عن معدل الخصم، بشكل مطابق مع الإفصاحات المطلوبة عندما يتم استخدام التدفقات النقدية المخصومة لتقدير "القيمة المستخدمة". ليس لهذا التعديل أي تأثير مباشر على القوائم المالية الموحدة للمجموعة لأن يتم تقدير المبالغ القابلة للاسترداد لوحداتها المنتجة للنقد حالياً باستخدام "القيمة المستخدمة".

معايير صادرة لاحقاً بتاريخ إعداد التقارير المالية ولكنها غير إلزامية بعد
لم تقوم الشركات بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية التالية التي تم إصدارها لاحقاً بتاريخ إعداد التقارير المالية ولمنها غير إلزامية بعد بتاريخ اعتماد هذه القوائم المالية الموحدة:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 2 متعلق بالدفع على أساس الأسهم: معاملات المجموعة التي يتم تسويتها نقداً إلزامي في ا يناير 2010
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3(المعدل) المتعلق بدمج الأعمال ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27(المعدل) المتعلق بالقوائم المالية الموحدة والمنفصلة متضمنة التعديلات اللاحقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 7 والمعايير المحاسبية الدولية رقم 31،28،21 و39
- معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس – بنود التحوط المؤهلة إلزامي في 1 يوليو 2009
- لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 17 المتعلق بتوزيعات الموجودات غير النقدية للملاك، إلزامي في 1 يوليو 2009
- لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 18 المتعلق بتحويل الموجودات من العملاء، إلزامي في 1 يوليو 2009

لا يتوقع بأن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات المراجعة والمعدلة سيكون لها أي تأثير جوهري على الأداء المالي أو المركز المالي للشركات.

عقارات وآلات ومعدات
تدرج العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة، بعد حسم الاستهلاك المتراكم وأي اضمحلال في القيمة. لا يتم إستهلاك الأراضي.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءاً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات التالية:

أراضي مملوكة ملكاً حراً	45 سنة
محطة توليد الطاقة	23-25 سنة
آلات ومكائن ومعدات أخرى	3-23 سنة

النفقات المتكبدة لاستبدال عنصر أساسي من العقارات والآلات والمعدات يتم حسابها كبند منفصل وتتم رسملتها من ثم شطب القيمة المدرجة للعنصر الأساسي المستبدل. يتم رسملة النفقات اللاحقة الأخرى فقط عند زيادة المنافع الإقتصادية المستقبلية للبند المتعلق بالعقارات والآلات والمعدات. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة كمصروفات عند تكبدها.

يتم عمل مراجعة للقيم المدرجة للعقارات والآلات والمعدات من حيث الإضمحلال عندما يكون هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة المدرجة. في حالة وجود أي من هذه المؤشرات وحيث تزيد القيم المدرجة على المبلغ المقدر القابل للاسترداد، يتم إظهار الموجودات بالمبلغ القابل للاسترداد والذي يعد الأعلى من بين قيمتها العادلة ناقصاً تكلفة البيع والقيمة المستخدمة.

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

إضمحلال موجودات غير مالية
تقوم الشركات بعمل تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال موجود مالي. إذا وجد مثل هذا الدليل، أو عندما يتطلب عمل فحص إضمحلال سنوي للموجود، تقوم الشركات بعمل تقييم لمبلغ الموجود القابل للإسترداد.

إن القيمة القابلة للإسترداد للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد هي القيمة الأعلى للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد ناقصاً تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة وهي محددة للموجود الفردي، إلا إذا كان الموجود غير منتج للتدفقات النقدية والتي هي مستقلة إلى حد بعيد عن تلك الموجودات الأخرى أو مجموعة من الموجودات. عندما تزيد القيمة المدرجة للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد عن قيمها القابلة للإسترداد، فإن الموجود يعتبر مضمحلاً، ويتم إظهار الموجود بالمبلغ القابل للاسترداد. عندما يتم تقييم القيمة المستخدمة للموجود، فان التدفقات النقدية المستقبلية يتم تخفيضها إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم والذي يعكس التقييمات الحالية للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالموجود.

تكاليف الإقتراض
تشتمل تكاليف الإقتراض على الرسوم والحصص المنسوبة مباشرةً إلى شراء أو بناء أو أنتاج الموجودات المؤهلة، والتي بالضرورة تتخذ فترة زمنية لكي تكون جاهزة لإستخدام المقصود، والتي يتم تضمينها في تكاليف تلك الموجودات، حتى الوقت التي تكون فيها الموجودات جاهزة للإستخدام المقصود. يتم خصم دخل الإستثمار المكتسب من الإستثمارات المؤقتة لمبالغ اقتراض محددة التي لم يتم صرفها بعد على الموجودات المؤهلة من تكاليف الإقتراضات المؤهلة للرسملة.

تثبت جميع تكاليف الاقتراض الأخرى ضمن قائمة الدخل الشاملة الموحدة بالفترة التي تم تكبدها.

المخزون
يدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل. تمثل التكاليف تلك المصروفات المتكبدة لكل منتج حتى وصوله إلى موقعه وشكله الحاليين، على النحو التالي:

- المواد الخام - تكلفة الشراء على أساس المتوسط المرجح.
- أعمال قيد التنفيذ - تكاليف المواد المباشرة والعمالة مضافاً إليها المصروفات الخاصة بها على أساس مستوى النشاط العادي.
- بضاعة تامة الصنع - تدرج البضاعة التامة الصنع بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل.
- المخازن - تحسب تكلفة الشراء على أساس المتوسط المرجح ، بعد عمل مخصص لأي بنود متقادمة .

تحدد صافي القيمة المتوقع تحقيقها على أساس أسعار البيع المقدرة محسوماً منها أي تكاليف إضافية متوقع تحققها حتى إتمام الإنتاج والبيع.

ذمم تجارية مدينة
تدرج الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي محسوماً منه مخصص المبالغ المقدر عدم تحصيلها. يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عندما يكون تحصيل المبلغ بالكامل غير محتمل، كما تشطب الديون المعدومة عندما يكون تحصيلها غير محتمل.

نقد وما في حكمه
لغرض قائمة التدفقات النقدية، يشمل النقد وما في حكمه على نقد في الصندوق وودائع محتفظ بها تحت الطلب لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل بتواريخ إستحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

اضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية
يتم عمل تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات أي خسارة اضمحلال ضمن قائمة الدخل الشامل الموحدة.

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

اضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية (تتمة)
يتم تحديد الاضمحلال على النحو التالي:

(أ) للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن الاضمحلال هو الفرق بين التكلفة ولقيمة العادلة بعد حسم أي خسارة اضمحلال تم إثباتها سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة؛ و

(ب) للموجودات المدرجة بالتكلفة فإن الاضمحلال هو الفرق بين القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بعائد السوق الحالي على موجود مالي مماثل.

الإقتراضات
تدرج الإقتراضات مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم بعد حسم التكاليف المنسوبة مباشرةً للمعاملة. لاحقاً يتم إدراج الإقتراضات بالتكلفة المطفأة، يتم إثبات أي فروق بين المتحصلات (بعد حسم التكاليف) والقيمة المستردة في قائمة الدخل الشامل الموحدة على فترة الإقتراض بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم إدراج الأقساط المستحقة خلال سنة واحدة ضمن المطلوبات المتداولة.

يتم إحتساب الفوائد كمصروفات عند إستحقاقها، مع تضمين المبالغ غير المدفوعة ضمن "ذمم دائنة ومستحقات".

مكافآت الموظفين
مكافآت نهاية الخدمة
بالنسبة للموظفين البحرينيين، تقوم الشركات بعمل اشتراكات لنظام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. إن هذا هو نظام مساهمة محدد ممول ويتم إحتساب مساهمات الشركات في قائمة الدخل الشامل الموحدة. إن التزامات الشركات تكون محصورة في نطاق المبالغ المساهم بها في هذا النظام والتي تحسب كمصروفات عند تكبدها.

تحدد الشركات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين غير البحرينيين وفقاً لقانون العمل البحريني لسنة 1976 والتي تستحق بناءاً على رواتب الموظفين عند إنهاء التوظيف وعدد سنوات الخدمة. لقد تم عمل مخصص لهذا الالتزام غير الممول، والذي يمثل نظام مزايا محدد، عن طريق احتساب المطلوبات بافتراض بأن جميع الموظفين غير البحرينيين قد تركوا العمل بتاريخ تقديم التقارير.

نظام مزايا ألبا للادخار
تدير الشركات نظام الادخار الإجباري لموظفيها البحرينيين. إن إلتزامات الشركات تكون محصورة في نطاق المبالغ المساهمة بها في هذا النظام.

ذمم دائنة ومستحقات
يتم إثبات المطلوبات للمبالغ التي يتوجب دفعها في الفترات المستقبلية للبضائع أو الخدمات المستلمة، سواء تم عمل فواتير لها من قبل الموردين أو لا.

مخصصات
يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام (قانوني أو متوقع) على الشركات ناتج عن حدث سابق، وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

إثبات الإيرادات
يتم إثبات الإيراد من بيع البضائع عندما تنتقل المخاطر الهامة والعائدة إلى الملكية للبضائع إلى المشتري، عادة عند تسليم البضائع للعملاء.

دخل آخر
يتم إثبات الدخل الآخر كدخل مستحق.

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط
يتم إثبات الأدوات المالية المشتقة مبدئياً في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة، متضمنة تكلفة المعاملات، ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. إن طريقة إثبات المكسب أو الخسارة تعتمد على ما إذا كان المشتق المالي مصنف كأداة تحوط وإذا كان الأمر كذلك، طبيعة البند المحوط.

إن إثبات التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط يتم تحديدها بناءاً على طبيعة علاقة التحوط. لأغراض محاسبة التحوط، تصنف الأدوات المالية المشتقة كتحوطات:

1) القيمة العادلة لموجود أو مطلوب مثبت (تحوط القيمة العادلة)، أو
2) التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بموجود أو مطلوب مثبت أو إرتباطات الشركات المثبتة (تحوط التدفقات النقدية).

إن معايير الشركات لإحتساب الأدوات المالية المشتقة كتحوط تتضمن:

- في بداية عملية التحوط، تقوم الشركات رسمياً بتوثيق علاقة التحوط وأهداف واستراتيجية إدارة مخاطر الشركات للقيام بالتحوط. يجب أن تشتمل عملية التوثيق على تحديد العلاقة بين بند التحوط وأداة التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها، والطريقة التي تستخدمها الشركات في تقييم فعالية أداة التحوط في موازنة التعرض لتغييرات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بالمخاطر المحوطة للبند المحوط.

- من المتوقع أن يكون التحوط ذو فاعلية عالية في تحقيق موازنة التغيرات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بمخاطر التحوط، وبما يتفق مع الوثائق الأصلية لإستراتيجية إدارة المخاطر وبالأخص لعلاقة التحوط تلك.

- بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية، يجب أن تكون احتمالية علاقة التحوط المتنبأ بها عالية ويجب أن توضح التعرضات للتغيرات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر جوهرياً على صافي الربح أو الخسارة المسجلة؛

- من الممكن قياس فعالية التحوط بموثوقية، وبمعنى أخر، القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط والقيمة العادلة لأداة التحوط يمكن قياسها بموثوقية.

- يجب تقييم التحوط على أساس مبدأ الإستمرارية وتحديد بأن يكون ذو فاعلية عالية طوال فترة تقديم التقارير المالية.

يتم إثبات التغيرات في القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة التي يتم تصنيفها، والتي تتأهل، كتحوطات التدفقات النقدية وتثبت بأنها ذي فاعلية عالية فيما يتعلق بمخاطر التحوط كبند منفصل ضمن حقوق المساهمين كإحتياطي تحوط التدفقات النقدية. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة لأي جزء غير فعال من معاملات تحوط التدفقات النقدية في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

تتوقف علاقة التحوط عندما تكون الأدوات المالية المحوطة قد تم بيعها، إلغاؤها أو تنفيذها، أو لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط، أي مكسب أو خسارة مثبتة في "الإحتياطيات الأخرى" تبقى في حقوق المساهمين حتى تحدث المعاملة المتنبأ بها ويتم إثباتها في قائمة الدخل الشامل الموحدة. إلا في حالة توقع عدم حدوث معاملة محوطة فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق المساهمين تحول مباشرةً إلى قائمة الدخل الشامل الموحدة.

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط (تتمة)
يتم تصنيف التغيرات في القيمة العادلة لأي الأدوات المالية المشتقة الغير مؤهلة لمحاسبة التحوط كمحتفظ بها لغرض المتاجرة ويتم إثباتها مباشرة في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

عملات أجنبية
يتم قيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. ترحل جميع الفروق الناتجة عن عمليات التحويل إلى قائمة الدخل الشامل الموحدة.

القيم العادلة
إن القيم العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة (مثل المشتقات المتداولة علناً) هي على أساس أسعار السوق المعلنة كما بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. أسعار السوق المعلنة المستخدمة للموجودات المالية المحتفظ بها من قبل الشركة هي أسعار العطاءات الحالية؛ أسعار السوق المعلنة المناسبة للمطلوبات المالية المستخدمة هي أسعار الطلب الحالية.

تحدد القيم العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة (على سبيل المثال مبادلة المشتقات ونطاقات أسعار الفائدة المنخفضة وغيرها) عن طريق تقنيات تقييم يتم إجرائها من قبل أطراف أخرى. يتم تحديد قيم عقود الصرف الأجنبي الآجلة بإستخدام معدلات الصرف الآجلة في السوق بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بنفس تواريخ الإستحقاق.

4 عقارات وآلات ومعدات

	أرض ومباني	*محطة توليد الطاقة*	*آلات ومكائن ومعدات أخرى*	*موجودات قيد التنفيذ*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
التكلفة :					
في 1 يناير 2007	257.988	393.118	1.091.670	36.973	1.779.749
إضافات	-	-	-	26.473	26.473
تحويلات	6.254	2.933	12.556	(21.743)	-
إستبعادات	(316)	-	(2.667)	-	(2.983)
مبالغ مشطوبة	-	(1.382)	(4.080)	-	(5.462)
في 31 ديسمبر 2007	263.926	394.669	1.097.479	41.703	1.797.777
الاستهلاك:					
في 1 يناير 2007	61.403	142.625	398.328	-	602.356
المخصص للسنة	6.550	14.960	47.960	-	69.470
متعلق باستبعادات	(231)	-	(2.316)	-	(2.547)
متعلق بمبالغ مشطوبة	-	(507)	-	-	(507)
في 31 ديسمبر 2007	67.722	157.078	443.972	-	668.772
صافي القيمة الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2007	**196.204**	**237.591**	**653.507**	**41.703**	**1.129.005**

4 عقارات وآلات ومعدات (تتمة)

	أرض ومباني ألف دينار بحريني	*محطة توليد الكهرباء ألف دينار بحريني*	*آلات ومكائن ومعدات أخرى ألف دينار بحريني*	*موجودات قيد التنفيذ ألف دينار بحريني*	*المجموع ألف دينار بحريني*
التكلفة :					
في 27 ديسمبر 2007	256.961	392.411	1.083.101	24.023	1.756.496
إضافات	-	-	187	26.017	26.204
تحويلات	1.651	892	10.509	(13.052)	-
إستبعادات	(193)	(185)	(724)	-	(1.102)
مبالغ مشطوبة	(431)	-	(1.403)	(15)	(1.849)
في 31 ديسمبر 2006	257.988	393.118	1.091.670	36.973	1.779.749
الاستهلاك:					
في 27 ديسمبر 2005	55.363	127.518	349.596	-	532.477
مخصص السنة	6.431	15.194	50.375	-	72.000
متعلق باستبعادات	(92)	(87)	(654)	-	(833)
متعلق بمبالغ مشطوبة	(299)	-	(989)	-	(1.288)
في 31 ديسمبر 2006	61.403	142.625	398.328	-	602.356
صافي القيمة الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2006	196.585	250.493	693.342	36.973	1.177.393

1) تتضمن الأراضي والمباني على أراضي مملوكا ملكاً حراً بتكلفة قدرها 453 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: 453 ألف دينار بحريني).

2) تستخدم الشركات أرض مستأجرة من حكومة مملكة البحرين لخطوط عملياتها 3 و4 و5 وأرض مستأجرة من شركات نفط البحرين ش.م.ب. (مقفلة) (بابكو) لعمليات الكالسينر. إن عقود التأجير هذه هي من دون إيجار.

3) تم تخصيص مخصص الاستهلاك على تكلفة المبيعات في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

5 مبالغ مستحقة القبض طويلة الأجل

بتاريخ 18 يوليو 2007، تم التوصل إلى اتفاق شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم ش.م.ب. (مقفلة) (جارمكو)، وهي شركة مملوكة جزئيا من قبل الشركاء ألما لتحويل المستحقات المتأخرة والبالغة 27.506 ألف دينار بحريني (أي ما يعادل 73.154 ألف دولار أمريكي) إلى مبالغ مستحقة القبض طويلة الأجل. تسدد المبالغ المستحقة القبض الطويلة الأجل على 16 قسط نصف سنوي إبتداءاً من 30 يونيو 2009. تسدد الفائدة على أساس نصف سنوي على الأرصدة المستحقة بمعدل 6 أشهر لايبور مضافاً إليه 1% هامش. بلغ معدل الفائدة الفعلي 6.38% كما في 31 ديسمبر 2007.

6 مخزون

	2007 ألف دينار بحريني	*2006 ألف دينار بحريني*
بضائع قيد التحصيل	20.282	22.814
مواد خام	37.607	36.547
أعمال قيد التنفيذ	46.309	40.407
بضائع تامة الصنع	24.116	32.867
المخزون [محسوماً منه مخصص قدره 1.2 مليون دينار بحريني (2006: 1.2 مليون دينار بحريني)]	21.931	21.454
	150.245	154.089

7 ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً

	2007 ***ألف دينار بحريني***	*2006* *ألف دينار بحريني*
ذمم تجارية مدينة		
[محسوم منها مخصص بقيمة 2.079 ألف دينار بحريني (2006: لا شيء)]	**165.091**	192.616
ذمم أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً	**4.258**	8.409
	169.349	201.025

تتضمن الذمم التجارية المدينة مبلغ وقدره 7.632 ألف دينار بحريني (2006: 14.059 ألف دينار بحريني)] والتي تم تعينها كضمان للقروض القصيرة الأجل (إيضاح 14).

فيما يلي التحليل الزمني للذمم التجارية المدينة والمبالغ المستحقة لأطراف ذات العلاقة كما في 31 ديسمبر:

			فات موعد إستحقاقها ولكنها غير مضمحلة			
	المجموع *ألف دينار بحريني*	*لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة* *ألف دينار بحريني*	*أقل من 30 يوماً* *ألف دينار بحريني*	*من 30 إلى 90 يوماً* *ألف دينار بحريني*	*من 91 إلى 120 يوماً* *ألف دينار بحريني*	*أكثر من 120 يوما* *ألف دينار بحريني*
2007	**165.091**	**140.182**	**12.747**	**11.098**	**899**	**165**
2006	192.616	109.256	27.687	44.474	6.543	4.656

كما في 31 ديسمبر 2007، تم إضمحلال ذمم تجارية مدينة بقيمة إسمية قدرها 2.079 ألف دينار بحريني (2006: لا شيء)، وبلغ مخصص إضمحلال الذمم المدينة 2.079 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2007.

من المتوقع استرداد الذمم التجارية المدينة غير المضمحلة بالكامل بناءً على الخبرات السابقة. ليست من عادة الشركات طلب الحصول على ضمانات على المبالغ المستحقة القبض ولذلك فأغلبيتها تعتبر غير مضمونة.

8 أرصدة لدى البنوك ونقد

	2007 ***ألف دينار بحريني***	*2006* *ألف دينار بحريني*
نقد في الصندوق	**29**	29
نقد لدى البنوك		
حسابات جارية	**7.892**	4.787
حسابات تحت الطلب	**27.632**	16.430
النقد وما في حكمه	**35.553**	21.246
هامش ودائع [إيضاح ب]	**24.139**	41.821
أرصدة لدى البنوك ونقد	**59.692**	63.067

أ) توجد الأرصدة المصرفية لدى بنوك في مملكة البحرين وإن جزء هام من هذه الأرصدة معروضة بالدولار الأمريكي. تكتسب حسابات تحت الطلب فائدة وبلغ معدل الفائدة الفعلي 4.50% كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: 4.69%).

ب) تمثل هامش الودائع النقد المحتفظ به لدى طرف آخر كضمان أمانه عند تجاوز الأدوات المالية المشتقة الحدود التي تم تحديدها من قبل الطرف الآخر. تعرض هذه الودائع بالدولار الأمريكي مع معدل فائدة فعلي يبلغ 3.06% كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: 4.50%).

9 رأس المال

	2007 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2006* *ألف* *دينار بحريني*
مصرح به (أسهم بقيمة إسمية قدرها 1 دينار بحريني للسهم)	**150.000**	150.000
الصادر والمدفوع بالكامل (أسهم بقيمة إسمية قدرها 1 دينار بحريني للسهم)	**142.000**	142.000

قرار مساهمي الشركات في إجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ 9 يونيو 2010 بتخفيض القيمة الإسمية للسهم من 1 دينار بحريني إلي 0.100 دينار بحريني للسهم وزيادة عدد الأسهم الصادرة من 142.000.000 إلي 1.420.000.000 سهم.

بالإضافة إلى ذلك، تم زيادة الرأس المال المصرح به إلى 200.0000.000 دينار بحريني يتألف من 2.000.000.000 سهم بقيمة إسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم. إن الإجراءات التنظيمية فيما يتعلق بالتغيرات المذكورة أعلاه هي قيد التنفيذ كما هو بتاريخ إعتماد هذه القوائم المالية الموحدة.

10 إحتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني ومتطلبات النظام الأساسي للشركات، يتوجب على الشركات تحويل مبلغ ما يعادل 10% من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني وسيتم عمل التحويلات المستقبلية على نفس الأساس حتى يبلغ الإحتياطي القانوني 50% من الرأس المال الصادر للشركات. لم يتم عمل أي تحويل خلال السنة الحالية نتيجة لتكبد الشركة للخسارة. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

11 احتياطي رأس المال

تم عمل هذا الإحتياطي من فائض إستبعاد العقارات والآلات والمعدات في السنوات السابقة. إن هذا الإحتياطي قابل للتوزيع بناءاً على موافقة المساهمين.

12 إقتراضات

	الاستحقاقات *الحالية* *ألف* *دينار بحريني*	*للفترة بين* *2013-2009* *ألف* *دينار بحريني*	*بعد* *2013* *ألف* *دينار بحريني*	***المجموع*** ***2007*** ***ألف*** ***دينار بحريني***	*المجموع* *2006* *ألف* *دينار بحريني*
تسهيلات إئتمانية قابلة للتجديد لرأس المال العامل بنسبة 4.79% إلى 5.95% (2006 :5.40% إلى 5.88%) [*]	88.473	-	-	**88.473**	89.977
رأس المال العامل الآخر بنسبة 5.88% إلى 5.74% (2006: 5.67% إلى 5.79%)	8.648	-	-	**8.648**	8.272
إعادة تمويل مشروع تكليس الفحم البترولي نسبة 5.68% إلى 5.70% (2006: 5.90% إلى 5.91%)	8.356	20.888	-	**29.244**	37.600
مشروع الخط 5 بنسبة 5.73 إلى 6.49% (2006: 4.41% إلى 6.42%)	19.006	170.233	46.340	**235.579**	515.519
قرض كوفاس بنسبة 5.43% إلى 5.70% (2006: 4.41% إلى 5.82%)	6.492	32.461	6.492	**45.445**	51.937
قرض إعادة تمويل بنسبة 5.56% إلى 6.09% (2006: لا شيء)	40.303	179.428	-	**219.731**	-
مجموع الإقتراضات	**171.278**	**403.010**	**52.832**	**627.120**	703.305
مستحق الدفع خلال سنة واحدة				**171.278**	**171.970**
مستحق الدفع بعد سنة واحدة				**455.842**	531.335

[*] تخضع التسهيلات الإئتمانية القابلة للتجديد لرأس المال العامل لتجديد سنوي أو مراجعة دورية ويتوقع بأن يتم مراجعتها أو تأكيدها بصورة مستمرة. تسمح التسهيلات القابلة للتجديد لرأس المال العامل الشركات بإصدار سندات إذنية لفترة تصل إلى 12 شهر. ومن سياسة الشركات الإحتفاظ بالمستوى الحالي للإقتراضات ضمن هذه التسهيلات عن طريق إصدار سندات إذنية بدلاً من سندات إستحقاق.

12 إقتراضات (تتمة)

خلال السنة، حصلت الشركات على قرض لأجل بقيمة 641 مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل 241 مليون دينار بحريني) وتم إستخدام هذه الأموال لتسوية المبالغ المستحقة لاثنين من قروض مشروع الخط 5.

13 مكافآت الموظفين

أ) نظام المزايا المحددة – مكافأة نهاية الخدمة لغير البحرينيين

فيما يلي التغيرات في المخصص المثبت في قائمة المركز المالي الموحدة:

	2007 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2006* *ألف* *دينار بحريني*
في بداية السنة / الفترة	**606**	540
المخصص خلال السنة/ الفترة (إيضاح 19)	**690**	681
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	**(692)**	(615)
في نهاية السنة/ الفترة	**604**	606

ب) نظام المساهمة المحددة – البحرينيين

فيما يلي التغيرات في المطلوبات المثبتة في قائمة المركز المالي الموحدة:

	نظام ألبا للادخار		*الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية*	
	2007 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2006* *ألف* *دينار بحريني*	***2007*** ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2006* *ألف* *دينار بحريني*
في بداية السنة/الفترة	**1.511**	1.079	**311**	176
المصروف المثبت في قائمة الدخل الشامل الموحدة (إيضاح 19)	**3.191**	2.711	**4.031**	2.479
مساهمات مدفوعة	**(3.371)**	(2.279)	**(3.638)**	(2.344)
في نهاية السنة/الفترة (إيضاح 15)	**1.331**	**1.511**	**704**	311

14 قروض قصيرة الأجل

تمثل هذه تمويلات قصيرة الأجل تم الحصول عليها من مؤسسة مالية في مملكة البحرين وهي مضمونة بالكامل عن طريق تخصيص بعض الذمم التجارية المدينة والبالغة 7.632 ألف دينار بحريني (2006: 14.059 ألف دينار بحريني). تتراوح أسعار الفائدة الفعلية بين 4.90% إلى 6.07% كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: 5.33% إلى 6.00%).

15 ذمم دائنة ومستحقات

	2007 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2006* *ألف* *دينار بحريني*
ذمم تجارية دائنة	**51.445**	46.002
مبالغ محتفظ بها مستحقة الدفع	**185**	373
مستحقات متعلقة بالموظفين	**15.682**	12.447
مصروفات مستحقة	**5.938**	3.417
فوائد مستحقة	**6.519**	10.742
مبالغ مستلمة مقدماً من العملاء	**7.684**	3.144
نظام مزايا ألبا للادخار [إيضاح 13 (ب)]	**1.331**	1.511
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية [إيضاح 13 (ب)]	**704**	311
	89.488	77.947

16 الأدوات المالية المشتقة

لدى الشركات عدد من الأدوات المالية المشتقة والتي تتألف من سعر ونطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المخفضة وعقود صرف أجنبي آجلة وخيارات السلع. فيما يلي القيم العادلة لأدوات المالية المشتقة كما هو بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة:

	31 ديسمبر 2007		*31 ديسمبر 2006*	
	الموجودات ألف دينار بحريني	***المطلوبات ألف دينار بحريني***	*الموجودات ألف دينار بحريني*	*المطلوبات ألف دينار بحريني*
عقود السلع/العقود الآجلة – تحوط التدفقات النقدية	-	-	-	38.200
خيارات السلع	-	**352.018**	16.480	423.665
نطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المنخفضة	**841**	**3.608**	4.662	777
عقود صرف أجنبي آجلة	-	-	193	-
المجموع	**841**	**355.626**	21.335	462.642
محسوم منها:				
جزأ غير متداول:				
خيارات السلع	-	**201.859**	-	260.037
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة/ إعادة مبادلة نطاق المعاملات	**736**	**3.130**	**4.101**	691
	736	**204.989**	**4.101**	260.728
جزء متداول	**105**	**150.637**	**17.234**	201.914

إن التقييم العادل للأدوات المالية المشتقة نتج عنها المكاسب (الخسائر) التالية المرحلة إلى قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007.

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 ألف دينار بحريني	*للفترة من 27 ديسمبر 2005 إلى 31 ديسمبر 2006 ألف دينار بحريني*
إعادة التقييم:		
خيارات السلع	**55.490**	(183.122)
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	**(6.653)**	3.003
عقود صرف أجنبي آجلة	**(193)**	496
مكاسب (خسائر) محققة ناتجة من المشتقات المالية	**48.644**	(179.623)
المحققة:		
عقود السلع/العقود الآجلة – تحوط التدفقات النقدية	**8.539**	(110.093)
خيارات السلع	**(121.102)**	(43.846)
نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المنخفضة	**1.899**	840
خسائر محققة ناتجة من المشتقات المالية	**(110.664)**	(153.099)
صافي خسارة محققة من التقييم مرحلة إلى قائمة الدخل الشامل الموحدة	**(62.020)**	(332.722)
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين		
عقود السلع/العقود الآجلة – تحوط التدفقات النقدية	-	(48.726)

16 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

لا ترتبط الشركات في أنشطة تجارية خاصة في المشتقات المالية. مع ذلك، دخلت الشركات في معاملات المشتقات المالية لتحوط المخاطر الإقتصادية حسب سياستها لإدارة المخاطر وهي غير مؤهلة لتدرج كأداة تحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39. وبالتالي، يتم ترحيل المكاسب أو (الخسائر) الناتجة من إعادة قياس هذه المشتقات المالية بالقيمة العادلة إلى قائمة الدخل الشامل الموحدة.

خيارات السلع

دخلت الشركات في خيارات السلع لمقاصة الأقساط المستحقة الدفع على نطاقات أسعار الفائدة. إن المخاطر التي تتعرض لها الشركات هو أنه إذا تجاوز سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن مبلغ 1.780 دولار أمريكي (2006: 1.780 دولار أمريكي) للطن المتري الواحد، فإن الشركات ستدفع الفرق بين سعر السوق ومتوسط السعر المتعاقد عليه البالغ 1.780 دولار أمريكي (2006: 1.780 دولار أمريكي) للطن المتري الواحد لكمية محدودة من الألمنيوم.

دخلت الشركات في عقود مشتقات السلع لتخفيض مخاطر أسعار على إرتباطات المبيعات. لقد انتهت عقود المشتقات هذه خلال السنوات 2008 إلى 2009.

نطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المنخفضة

أبرمت الشركات معاملات نطاقات أسعار فوائد ومعاملات مقايضات بأسعار منخفضة بمبلغ وقدره 1.5 مليار دولار أمريكي على شكل عمليات اقتراض بأسعار عائمة لتمويل مشروع خط 5 وذلك من أجل إدارة تكاليف التمويل الإجمالية (إيضاح 12). وتنتهي هذه العقود بتاريخ 17 فبراير 2015.

بلغت القيم الإعتبارية القائمة 1.12 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: 1.3 مليار دولار أمريكي).

عقود صرف أجنبي آجلة

دخلت الشركات في عقود صرف أجنبي آجلة فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية للتدفقات النقدية. لا يوجد لدى ألبا عقود صرف أجنبي آجلة بتاريخ قائمة المركز المالي (2006: بلغت القيم الإعتبارية المستحقة 15.939 ألف دينار بحريني).

17 تكاليف المبيعات

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 ***ألف دينار بحريني***	*للفترة من 27 ديسمبر 2005 إلى 31 ديسمبر 2006* *ألف دينار بحريني*
المواد الخام متضمنة الغاز الطبيعي	**390.686**	360.641
إستهلاك (إيضاح 4)	**69.470**	72.000
تكاليف الموظفين (إيضاح 19)	**56.051**	46.455
قطع غيار ومواد إستهلاكية	**24.020**	23.940
تصليحات متعاقد عليها وتحسينات رئيسية	**12.259**	12.468
إمتيازات (إيضاح 22)	**5.385**	3.616
تكاليف أخرى	**4.429**	38
	562.300	519.158

18 دخل آخر

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 ***ألف دينار بحريني***	*للفترة من 27 ديسمبر 2005 إلى 31 ديسمبر 2006* *ألف دينار بحريني*
دخل الفوائد	**5.465**	5.808
مبيعات الماء/الطاقة	**2.183**	2.356
مطالبات التأمين المستلمة	**-**	1.207
متنوع	**48**	94
	7.696	9.465

19 الربح (الخسارة) للسنة/الفترة

يتم إدراج الربح (الخسارة) للسنة/الفترة بعد احتساب الآتي:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 ***ألف دينار بحريني***	*للفترة من 27 ديسمبر 2005 إلى 31 ديسمبر 2006* *ألف دينار بحريني*
المخزون المثبت كمصروف في تكلفة المبيعات	**325.228**	343.189
تكاليف الموظفين:		
أجور ورواتب	**54.408**	44.369
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين [إيضاح 13 (أ)]	**690**	681
نظام مزايا ألبا للادخار (البحرينيين) [إيضاح 13 (ب)]	**3.191**	2.711
مساهمات للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية [إيضاح 13 (ب)]		
- البحرينيين	**3.796**	2.329
- غير البحرينيين	**235**	150
مكافآت غير مباشرة (السكن والتعليم)	**483**	544
مدفوعات للمقاولين	**2.002**	1.838
أخرى	**1.039**	1.349
إعادة إحتسابها على موجودات قيد الإتمام	**(572)**	(450)
	65.272	53.521
تم تخصيص تكاليف الموظفين في قائمة الدخل الشامل الموحدة كالتالي:		
تكاليف المبيعات	**56.051**	46.455
مصروفات البيع والتوزيع	**697**	170
مصروفات عمومية وإدارية	**8.524**	6.896
	65.272	53.521

19 الربح (الخسارة) للسنة/الفترة (تتمة)

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007	*للفترة من 27 ديسمبر 2005 إلى 31 ديسمبر 2006*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
تكاليف التمويل:		
فوائد على الإقتراضات	**41.373**	43.145
فوائد على قروض قصيرة الأجل (فواتير مخصومة)	**884**	800
	42.257	43.945
عمولات البنك	**125**	99
	42.382	44.044

20 معلومات القطاعات التشغيلية

لأغراض إدارية، يوجد لدى الشركات قطاع تشغيلي واحد وهو ملكية وتشغيل مصنع لصهر الألمنيوم الرئيسي والبنية التحتية ذات الصلة. وبالتالي لم يتم تقديم إفصاح منفصل للربح أو الخسارة والموجودات والمطلوبات حيث إن هذا الإفصاح سيكون مطابق لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل للشركات.

أ) المنتج

فيما يلي تحليل لإيرادات المبيعات حسب المنتج:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007	*للفترة من 27 ديسمبر 2005 إلى 31 ديسمبر 2006*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
كتل السحب	**397.709**	317.247
سبائك المحملة	**8.680**	37.306
ألواح درفلة	**148.423**	141.941
سبائك قياسية	**157.746**	194.243
معادن سائلة	**189.693**	164.858
فحم كوك متكلس	**15.714**	18.066
قنوات الألمنيوم	**5.989**	6.391
مجموع المبيعات للعملاء	**923.954**	880.052
المبيعات للمساهمين [إيضاح 2(ج)]	**16.198**	16.497
مجموع إيرادات المبيعات	**940.152**	896.549

20 معلومات القطاعات التشغيلية (تتمة)

ب) المعلومات الجغرافية

فيما يلي تحليل لإيرادات المبيعات حسب الموقع الجغرافي:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 ألف دينار بحريني	*للفترة من 27 ديسمبر 2005 إلى 31 ديسمبر 2006 ألف دينار بحريني*
مملكة البحرين	**388.452**	360.487
آسيا	**155.091**	223.675
باقي دول شمال أفريقيا الشرق الأوسط	**207.745**	176.000
أوروبا	**133.748**	36.671
أمريكا الشمالية	**38.918**	83.219
مجموع المبيعات للعملاء	**923.954**	880.052
المبيعات للمساهمين [إيضاح 2(ج)]	**16.198**	16.497
مجموع إيرادات المبيعات	**940.152**	896.549

إن معلومات الإيرادات المذكورة أعلاه هي بناءاً على موقع العملاء.

ج) العملاء

بلغت الإيرادات من مبيعات المعادن لاثنين من العملاء الرئيسيين 309.667 ألف دينار بحريني (2008: 262.101 دينار بحريني)، ويعد كل منها أكثر من 10% من إجمالي إيرادات السنة.

21 إرتباطات وإلتزامات محتملة

أ) إرتباطات

إرتباطات المعادن الفعلية	*2007 ألف دينار بحريني*	*2006 ألف دينار بحريني*
إرتباطات المبيعات 2007: 62.762 للطن المتري (2006: 38.459 للطن المتري)	**58.964**	37.207

نفقات رأسمالية

بلغت النفقات الرأسمالية التقديرية المتعاقد عليها 16.569 ألف دينار بحريني (2006: 29.862 ألف دينار بحريني). يتوقع بأن تتم تسوية الالتزامات خلال 1 إلى 5 سنوات.

إعتمادات مستندية

بلغت إرتباطات الاعتمادات المستندية القائمة 5.142 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: 1.827 ألف دينار بحريني). يتوقع تسوية هذه الإرتباطات خلال سنة واحدة.

كما في 31 ديسمبر 2007، قام مصرفين الشركات بإصدار إعتمادات مستندية للأطراف الأخرى لمعاملات المشتقات المالية بإجمالي 62.228 ألف دينار بحريني (2006: 86.856 ألف دينار بحريني).

ب) احتمالات

أصدرت الشركات ضمانات لبنوك في مملكة البحرين، بخصوص نظام السكن بإجمالي 1.380 ألف دينار بحريني (2006: 229 ألف دينار بحريني). يؤهل نظام السكن جميع موظفيه المؤهلين بإقتناء منازل.

ج) مطالبات قانونية

رفع طرف ثالث دعوى قضائية ضد الشركات تجاه الأضرار التي لحقت بإحدى وحدات أعماله. تقوم الشركات بالدفاع عن المطالبة، وليس من العملي تقدير المطلوبات وتوقيت أي مدفوعات في هذه المرحلة. وعليه لم يتم عمل أي مخصصات في هذه القوائم المالية الموحدة.

22 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للشركات وشركات تحت سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل مجلس إدارة الشركات.

معاملات مع مساهمين

ضمن إعمالها الإعتيادية، قامت المجموعة بشراء لوازم وخدمات من أطراف متعلقة بحكومة مملكة البحرين، وبصورة رئيسية غاز طبيعي وخدمات المرافق العامة. كما يتم دفع ضريبة لحكومة مملكة البحرين بناءاً على الإنتاج.

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المتضمنة في قائمة الدخل الشامل الموحدة:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007		*للفترة من 27 ديسمبر 2005 إلى 31 ديسمبر 2006*	
	المساهمين ألف دينار بحريني	***أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني***	*المساهمين ألف دينار بحريني*	*أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني*
إيرادات ودخل آخر				
مبيعات المعادن	**16.198**	**167.257**	16.497	158.266
مبيعات الماء	**-**	**1.862**	**-**	2.064
	16.198	**169.119**	16.497	160.330
تكلفة المبيعات والمصروفات				
شراء غاز طبيعي والديزل	-	**47.496**	-	35.413
إمتيازات	-	**5.385**	-	3.616
	-	**52.881**	-	39.029

فيما يلي الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في قائمة المركز المالي الموحدة:

	2007		*2006*	
	المساهمين ألف دينار بحريني	***أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني***	*المساهمين ألف دينار بحريني*	*أطراف ذات علاقة أخرى ألف دينار بحريني*
ذمم مدنية طويلة الأجل (إيضاح 5)	-	**27.506**	-	-
أرصدة لدى البنوك	-	**5.948**	-	2.506
ذمم مدينة	**791**	**38.883**	274	60.216
	791	**72.337**	274	62.722
إقتراضات	-	**23.425**	-	23.425
مبالغ مستحقة الدفع	**188**	**17.623**	-	7.871
	188	**41.048**	-	31.296

تنتج الأرصدة المستحقة في نهاية السنة ضمن الأعمال الإعتيادية. لم تسجل الشركات أي إضمحلال في المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: لا شيء).

22 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

تعويضات موظفي الإدارة الرئيسين

فيما يلي تعويض أعضاء الإدارة الرئيسين خلال السنة/الفترة:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007	*للفترة من 27 ديسمبر 2005 إلى 31 ديسمبر 2006*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
مكافآت قصيرة الأجل	**1.272**	795
مكافآت نهاية الخدمة	**23**	-
مساهمات لنظام مزايا ألبا للادخار	**100**	68
	1.395	863

بلغ رسوم أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة 188 ألف دينار بحريني (2006: 81 ألف دينار بحريني).

23 إدارة المخاطر

تتعرض الأدوات المالية للشركات لمخاطر السوق (متضمنة مخاطر سعر الفائدة ومخاطر العملة ومخاطر أسعار السلع) ومخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وتصديق السياسات لإدارة كل من هذه المخاطر وهي ملخصة أدناه. إن السياسات المحاسبية للشركات فيما يتعلق بالمشتقات موضحة في إيضاح 3.

مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من إحتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية. إن أغلبية الموجودات والمطلوبات المالية هي إما على أساس معدل أسعار فائدة متغيرة أو ذات طبيعة قصيرة الأجل.

تتعرض الشركات لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها التي تستحق عليها فوائد (ذمم مدنية طويلة الأجل حسابات تحت الطلب وهامش الودائع والإقتراضات). لدى الشركات نطاقات أسعار الفوائد ومقايضات الأسعار المخفضة للحد من التقلبات في أسعار الفائدة الناتجة من الإقتراضات لتوسعة مشروع الخط 5.

إن حساسية قائمة الدخل الشامل الموحدة هو تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي فائدة دخل الشركات لمدة سنة واحدة، على أساس معدل عائم للموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2007.

يوضح الجدول التالي حساسية التغيرات المحتملة الممكنة في سعر الفائدة، مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، على قائمة الدخل الشامل الموحدة:

	فائدة على ودائع تحت الطلب وذمم دينة طويلة الأجل ومبالغ مستحقة متأخرة عن السداد وهامش الودائع		*فائدة على الإقتراضات*	
	الزيادة/النقص في النقاط الأساسية	*التأثر على نتائج السنة ألف*	*الزيادة/النقص في النقاط الأساسية*	*التأثر على نتائج السنة ألف*
		دينار بحريني		*دينار بحريني*
2007	***100***	***793***	***100***	***(5.312)***
	100-	***(793)***	***100-***	***5.312***
2006	*100*	*723*	*100*	*(5.491)*
	100-	*(723)*	*100-*	*5.491*

23 إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الإئتمان هي المخاطر التي تنتج عن عدم تمكن أحد أطراف الأداة المالية من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية.

تتعرض الشركات مخاطر الإئتمان على أرصدتها البنكية والذمم التجارية المدينة والقيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية.

تودع الشركات ودائعها لدى بنوك ذات معدلات إئتمانية جيدة. تدير الشركات مخاطر الإئتمان فيما يتعلق بالذمم المدينة من العملاء عن طريق إستلام مدفوعات مقدماً من العملاء والحصول على إعتمادات مستندية، عن طريق شروط الإئتمان الممنوحة ويتم مراقبة تعرض العملاء بطريقة مستمرة.

يتم عمل مخصص إضمحلال للديون المشكوك في تحصيلها كلما تم تحديد مخاطر عدم السداد.

إن الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان كما هو بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة هو مساوي للقيمة المدرجة للموجودات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة، والتي هي صافي مخصص الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها.

تقوم الشركات ببيع منتجاتها لعدد كبير من العملاء. تمثل أرصدة أكبر خمسة زبائن 22% من الذمم المدينة التجارية القائمة كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: 49%).

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة (ويشار إليها أيضاً بمخاطر التمويل)، هو احتمال بأن المؤسسة سوف تواجه صعوبة في جمع الأموال لتلبية الالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. تنتج مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع الموجودات المالية بسرعة وقريبة من قيمها العادلة. يقدم المساهمين أموال للشركات لتلبية ارتباطاتها عندما يحين موعد إستحقاقها. يتم عادة سداد الذمم التجارية الدائنة خلال 45 يوماً من تاريخ الشراء.

تقلل الشركات من مخاطر سيولتها بالحرص على توفر التسهيلات المصرفية لها. إن شروط مبيعات الشركات تتطلب دفع المبالغ خلال 30 يوماً من تاريخ البيع.

يلخص الجدول أدناه بيان إستحقاق المطلوبات المالية غير المخصومة للشركات في 31 ديسمبر 2007 على أساس الالتزامات التعاقدية للسداد ومعدلات الفائدة الحالية في السوق.

31 ديسمبر 2007	*أقل من 3 أشهر ألف دينار بحريني*	*من 3 إلى 12 شهر ألف دينار بحريني*	*من سنة إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني*	*أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني*	*المجموع ألف دينار بحريني*
أدوات مالية مشتقة	**40.002**	**119.673**	**199.365**	**17.924**	**376.964**
ذمم دائنة ومستحقات	**63.981**	**11.015**	**-**	**-**	**74.996**
إقتراضات (متضمنة فوائد مستحقة الدفع)	**12.275**	**165.522**	**403.010**	**52.832**	**633.639**
قروض قصيرة الأجل	**7.632**	**-**	**-**	**-**	**7.632**
المجموع	**123.890**	**296.210**	**602.375**	**70.756**	**1.093.231**

23 إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

31 ديسمبر 2006	*أقل من 3 أشهر ألف دينار بحريني*	*من 3 إلى 12 شهر ألف دينار بحريني*	*من سنة إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني*	*أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني*	*المجموع ألف دينار بحريني*
أدوات مالية مشتقة	51.748	162.280	233.789	42.582	490.399
ذمم دائنة ومستحقات	58.315	3.130	-	-	61.445
إقتراضات (متضمنة فوائد مستحقة الدفع)	7.985	174.727	377.803	153.532	714.047
قروض قصيرة الأجل	14.059	-	-	-	14.059
المجموع	132.107	340.137	611.592	196.114	**1**.279.950

مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي المخاطر المرتبطة بتقلبات في قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الأدوات المالية للشركات معروضة بصورة رئيسية بالدينار البحريني والدولار الأمريكي والجنية الإسترليني والفرانك السويسري. تستخدم الشركات عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة للتحوط مقابل تقلبات العملات الأجنبية (إيضاح 16).

بما أن الدينار البحريني مثبت بالدولار الأمريكي، لا تمثل الأرصدة بالدولار الأمريكي مخاطر عملة جوهرية.

كما في 31 ديسمبر، الأدوات المالية التالية معروضة بعملات بغير الدينار البحريني والدولار الأمريكي، وهي غير محوطة:

الأدوات المالية	***العملة***	***2007 ألف دينار بحريني***	*2006 ألف دينار بحريني*
أرصدة لدى البنوك	يورو	**2.310**	128
ذمم مدينة	يورو	**21.791**	6.422
ذمم دائنة	يورو	**1.522**	932
	فرانك سويسري	**551**	418

يشير الجدول أدناه إلى تعرضات العملات الأجنبية للشركات كما في 31 ديسمبر، نتيجة لموجوداتها ومطلوباتها النقدية. يحسب التحليل تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في سعر الدينار البحريني مقابل العملات المعرضة لمخاطر العملة مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في قائمة الدخل الشامل الموحدة للشركات (نتيجة لتغيرات في حساسية القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات النقدية ذو حساسية العملة).

إن تأثير إنخفاض أسعار العملة من المتوقع أن يكون مساوي وعكس تأثير الزيادة الموضحة.

	2007		*2006*	
العملة	***الزيادة/النقص في النقاط الأساسية دينار بحريني***	***التأثر على نتائج السنة ألف دينار بحريني***	*الزيادة/النقص في النقاط الأساسية دينار بحريني*	*التأثر على نتائج السنة ألف دينار بحريني*
يورو	**+10%**	2.258	+10%	562
فرانك سويسري	**+10%**	(55)	+10%	(42)
		2.203		520

23 إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أسعار السلع
مخاطر أسعار السلع هي مخاطر تأثر الربحية في المستقبل نتيجة التغيير في أسعار السلع. وتتعرض ألما لمخاطر أسعار السلع لأن تحديد أسعار بيع الألمنيوم في العادة على أسعار السلع المدرجة في بورصة لندن للمعادن. قامت ألما بالتحوط ضد إرتباطات مبيعات محددة بسعر ثابت من خلال شراء السلع الآجلة ومنتجات المشتقات المالية الأخرى (إيضاح 16).

يوضح الجدول التالي حساسية التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار سوق لندن للمعادن كما في 31 ديسمبر 2007، مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، لقائمة الدخل الشامل الموحدة:

	الزيادة/النقص في أسعار بورصة لندن للمعادن	*التأثير على نتائج السنة ألف دينار بحريني*
2007	**+30%**	**(62.319)**
	+30%	**62.319**
2006	+30%	(122.155)
	-30%	122.155

إدارة رأس المال
إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال الشركات هو التأكد بأن الشركات تحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين.

تقوم الشركات بإدارة هيكلة رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2007 والفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2006. يشتمل رأس المال على رأس المال والإحتياطي القانوني وإحتياطي رأسمال والأرباح المبقاة بمبلغ وقدره 456.168 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: 358.350 ألف دينار بحريني).

24 القيم العادلة للأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الموجودات المالية والمطلوبات المالية والأدوات المالية المشتقة.

تشتمل الموجودات المالية على نقد وأرصدة لدى البنوك وذمم مدينة ومبالغ مستحقة من مساهمين. تشتمل المطلوبات المالية على إقتراضات وقروض قصيرة الأجل وذمم دائنة. تشتمل الأدوات المالية المشتقة على نطاقات أسعار الفائدة ومقايضات الأسعار المخفضة وعقود صرف أجنبي آجلة وخيارات السلع.

تستخدم الشركات التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مداخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة أما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مداخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

24 القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2007، تم قياس الأدوات المالية المشتقة للشركات بالقيمة العادلة. وهذه هي المستوى 2 وفقاً لتسلسل الهرمي المذكور أعلاه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 والفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2006. لا توجد لدى الشركات أدوات مالية مؤهلة لتصنف ضمن المستوى 1 أو المستوى 3.

إن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمها المدرجة كما هو بتاريخ إعداد التقارير.

25 المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن الفرضيات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى للتقديرات بتاريخ إعداد التقارير، والتي لديها مخاطر هامة لتكون سبباً لتعديل جوهري للقيم المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة موضحة أدناه:

إضمحلال الذمم المدينة
يتم عمل تقدير لمبالغ الذمم التجارية المدينة القابلة للتحصيل عندما يكون تحصيل المبالغ بالكامل غير محتمل. يتم عمل هذا التقدير على شكل فردي على المبالغ الهامة. أما المبالغ الغير هامة بشكل فردي، والتي فات مواعيد إستحقاقها، يتم تقييمها بشكل جماعي ويتم عمل مخصص وفقاً لمدة فوات مواعيد الإستحقاق على أساس معدلات الإستردادات التاريخية.

بلغ إجمالي الذمم التجارية المدينة 167.170 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: 192.616 ألف دينار بحريني) وبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 2.079 ألف دينار بحريني (2006: لا شيء) كما في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. سوف يتم إثبات أي فرق بين المبالغ الفعلية المحصلة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

اضمحلال المخزون
يدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل. عندما يصبح المخزون قديماً أو متقادماً، يتم عمل تقدير لصافي القيمة المتوقع تحقيقها. يتم عمل هذا التقدير بشكل فردي على المبالغ الهامة. أما المبالغ الغير هامة بشكل فردي ولكنها قديمة أو متقادمة، فيتم تقييمها بشكل جماعي ويطبق المخصص وفقاً لنوع المخزون والدرجة العمرية أو انتهاء الصلاحية، بناءاً على أسعار البيع المتوقعة.

بلغ إجمالي المخزون 23.131 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2007 (2006: 22.654 ألف دينار بحريني) ومخصص للمخزون المتقادم والقديم بمبلغ 1.200 ألف دينار بحريني (2006: 1.200 ألف دينار بحريني) كما في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. سوف يتم إثبات أي فرق بين المبالغ الفعلية المحققة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

الأعمار الإنتاجية للعقارات والآلات والمعدات
تحدد إدارة الشركات الأعمار الإنتاجية المقدرة لعقاراتها وآلاتها ومعداتها لحساب الإستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقع فيها إستخدام الموجود وطبيعة التآكل والتقادم التجاري. تقوم الإدارة على أساس سنوي بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية ويتم تعديل مخصص الإستهلاك المستقبلي عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

26 نظام مزايا ألبا للادخار

تقوم الشركات بتشغيل نظام للادخار والتقاعد لموظفيها البحرينيين.

إن موجودات النظام، غير المدرجة في هذه القوائم المالية، تشتمل بصفة رئيسية على ودائع لدى البنوك وسندات.

تم تأسيس النظام كأمانة ويتم إداراتها من قبل أمناء يمثلون الشركات والموظفين. يدير الأمناء المخاطر فيما يتعلق بنظام الموجودات عن طريق تصديق المؤسسات التي يمكن إستثمار النظام فيها عن طريق وضع الحدود للإستثمار في المؤسسات الفردية.

27 أحداث لاحقة

أ) المطالبات القانونية

شركة " ألبا "

1) في 27 فبراير 2008 ، قامت الشركة برفع دعوى قضائية لدى المحكمة الفيدرالية الأمريكية ضد شركة الكوا انك و ألكوا ويرلد ألمونيا وعددٍ من كبار المسؤلين فيها (ويشار اليهما معاً " الكوا"). حيث أدعت الشركة أن الكوا لجأت لرشوة عدد من كبار مسؤليها السابقين ومسؤلين حكوميين في البحرين لضمان استمرارية استفادة الكوا من مشتريات الشركة من مادة الألمونيا بأسعار مرتفعة.وتسعى الشركة ، ضمن إجراءات علاجية أخرى ، للحصول على تعويضات تزيد عن (376 مليون دينار بحريني) مليار دولار أمريكي عن الأنشطة غير المشروعة التي حدثت من سنة 1993 إلى سنة 2008.

تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح محايد للتدخل في القضية وطلبت بتاريخ 30 مارس 2008 إرجاء النظر في وقائع الدعوى وجرى قبول الطلب . وفي 27 مارس 2008، أصدرت المحكمة قراراً بمنح الولايات المتحدة حق التدخل في القضية لغرض محدود يتمثل في تأجيل النظر في وقائع القضية . ويهدف هذا الأمر السماح للولايات المتحدة للقيام بتحقيقات جنائية في الدعاوي المقامة دون تدخل من الإجراءات القضائية المدنية الجارية. وجرى تعليق القضية بانتظار ما تتوصل اليه تحقيقات الحكومة الأمريكية من نتائج.

لذا، فمن غير العملي تقدير تأثيرات هذه الدعوى القضائية على القوائم المالية الموحدة للشركات في هذه المرحلة.

2) خلال سنة 2010 ، استلمت الشركة مبلغاً وقدره 1,666 الف دينار بحريني (4,430 ألف دولار أمريكي) كدفعة تسوية خارج إطار المحكمة من احد الموردين للمواد الخام.

شركة " ألما "

3) خلال عام 2009 ، قامت الشركة نيابة عن شركة ألما ، برفع دعاوي قضائية ضد اثنين من موظفي ألما السابقين ، حيث ادعت الشركة بأن اثنان من موظفيها السابقين حصلوا على مبالغ عبر أنشطة غير قانونية وتقاضوا عمولات مخالفة لقانون الشركات التجارية وقانون مكافحة غسل الأموال البحريني وقامت الشركة برفع مطالبة حق مدني في القضية لإلزام المدعى عليهم بدفع مبلغ 17,499 ألف دولار أمريكي كإجراءٍ مرحلي مع الحفاظ على حق الشركة القانوني بمطالبة المدعي عليهم بكافة التعويضات التي تكبدتها الشركة نتيجة للأفعال التي تعود اليهم.

بتاريخ 18 ديسمبر 2009 ، قامت الشركة برفع دعوى قضائية لدى محكمة فيدرالية أمريكية في منطقة جنوب ولاية تكساس ضد شركة سوجيتز (اليابان) وشركة سوجيتز الأمريكية (ويشار اليهما معاً " سوجيتز"). حيث أدعت الشركة في القضية بأن سوجيتز ، العميل السابق لشركة ألما ، لجأت لرشوة عدد من كبار المسؤلين السابقين لدى الشركة بهدف الحصول على تخفيضات جوهرية في الأسعار. وتسعى الشركة ، ضمن إجراءات علاجية أخرى ، للحصول على تعويضات تزيد عن 31 مليون دولار أمريكي عن الأنشطة غير المشروعة التي حدثت من عام 1993 الى عام 2006. بتاريخ 27 مايو 2010 ، تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح محايد للتدخل في القضية وطلبت إرجاء النظر في وقائع الدعوى الخاصة بهذه القضية.

لذا ، فمن غير العملي تقدير تأثيرات هذه الدعوى القضائية على القوائم المالية الموحدة للشركات في هذه المرحلة.

4) خلال سنتين 2009 و2010 ، استلمت الشركة مبلغ 3,989 ألف دينار بحريني (10,609 دولار أمريكي) ومبلغ 3,954 ألف دينار بحريني (10,516 دولار أمريكي) ، على التوالي نيابة عن شركتي ممتلكات وأس أي أي سي ، كدفعات تسوية خارج إطار المحكمة من أحد عملاء الشركة.

ب) تحويل موجودات ومطلوبات ألما للشركة

كما تم توضيحه في الإيضاح 1، وعند دمج أنشطة ألما مع الشركة ، واعتباراً من 1 يناير 2008 فسيتم تحويل الموجودات والمطلوبات التابعة لألما الى الشركة بالقيمة المدرجة بتاريخ 31 ديسمبر 2007 وتم الإفصاح عن المبالغ المستحقة الدفع الناتجة عن ذلك كمبالغ مستحقة للمساهمين ضمن قائمة المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2008. وفيما تفاصيل الموجودات المحولة والمطلوبات التي تتحملها الشركة كما في 31 ديسمبر 2007.

27 أحداث لاحقة (تتمة)

ب) تحويل موجودات ومطلوبات ألما للشركة (تتمة)

اتفق الشركاء في شركة ألما على تحميل حساب المكاسب/ الخسائر المستقبلية مباشرة على مشتقات الأدوات المالية القائمة كما في 31 ديسمبر 2007.

	ألف دينار بحريني
الموجودات	
مبالغ مستحقة القبض طويلة الأجل	27.506
بضاعة تامة الصنع	28.475
مبالغ مدفوعة مقدماً للشركة	12.449
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً (صافي مخصص وقدره 2,079 ألف دينار بحريني)	161.018
أرصدة بنكية	24.801
مجموع الموجودات	**254.249**
المطلوبات	
ذمم دائنة ومستحقات	8.636
قروض قصيرة الأجل	7.632
مشتقات الأدوات المالية	144.289
مجموع المطلوبات	**160.557**
مبالغ مستحقة الدفع للمساهمين	**93.692**

ج) اتفاقية الحصص

في 25 مايو 2010 ، قامت شركة ممتلكات بتقديم خطاب للشركة تضمن تنازلاً نهائيا وبدون شروط عن حقوقها بموجب اتفاقية الحصص التي تطلب من الشركة بيع حصصها القانونية في ألمنيوم لشركة ممتلكات. وبناء على ذلك ، ونتيجة لهذا التنازل، فلم تعد الشركة ملزمة في بيع أي جزءٍ من إنتاجها لشركة ممتلكات. وللشركة الآن حرية بيع ما نسبته 77% من إنتاجها لعملاء آخرين وفق شروط تجارية. كما وأقرت شركة ممتلكات بالتزامها بشراء حصتها من الألمونيوم الذي تنتجه الشركة، في حال قررت الشركة بيع حصة ممتلكات وفقاً لاتفاقية الحصص.

لم تقدم شركة سابك للإستثمارات تنازلاً خطياً مماثلاً للشركة بتاريخ اعتماد هذه القوائم المالية الموحدة.

لاحقاً لعملية شراء الأسهم المحتفظ بها من قبل شركة بريتون، لم يعد لشركة بريتون أي حقوق أو إلتزامات بموجب اتفاقية الحصص، بما في ذلك الحق في مطالبة الشركة ببيع حصة الألمنيوم لشركة بريتون بسعر محدد.

[صفحة فارغة]

الملحق أ: عقد التأسيس والنظام الأساسي

سينظم الشركة عقد تأسيسها ونظامها الأساسي الموضحين في الملحق أ بمذكرة الطرح هذه بعد تحويلها إلى شركة مساهمة عامة. وقد تم اعتماد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة من قبل وزارة التجارة والصناعة في ٥ سبتمبر ٢٠١٠ وتم نشرهما في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٠، حيث بدأت فترة تقديم الإعتراضات التي تمتد ٦٠ يوماً والمنصوص عليها بموجب القانون البحريني. ومن المتوقع منح الموافقة النهائية على تحويل الشركة بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة يصدر في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠ على وجه التقريب.

[صفحة فارغة]

Memorandum of Association of

ALUMINIUM BAHRAIN B.S.C.

عقد تأسيس

شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب

On the -- day of ---1431 AH

Corresponding to the -- day of ---, 2010 AD.

Before me, _____ Notary at the Office of the Notary Public in the Kingdom of Bahrain.

إنه في يوم ---- ---- لعام 1431 هجري.
الموافق --- من شهر --- لعام 2010 ميلادي.

لدي أنا
بمكتب التوثيق بمملكة البحرين

Attended:

1. Bahrain Mumtalakat Holding Company BSC (c) (the "**First Party**")

2. **Sabic Industrial Investments Company** (the "**Second Party**")

حضر كل من:

1) شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب (مقفلة) ("**الطرف الأول**")

2) **شركة سابك للإستثمارات الصناعية** ("**الطرف الثاني**")

And representing all the shareholders in the Company, Mr. ----, a ---- nationality, holder of CPR No. -----, in his capacity as ----- according to the Extraordinary General Meeting resolution of the Company held at its offices dated -----.

ويمثل جميع المساهمين في الشركة السيد ----، --- الجنسية، حامل بطاقة سكانية رقم ----، بصفته ---- بموجب ----- القرار الصادر عن الجمعية العامة غير العادية للشركة الذي عقد بمقرها بتاريخ -----.

WHEREAS:

حيث أن:

1. **Aluminium Bahrain B.S.C.(closed)** ("Alba") was incorporated as a Bahraini shareholding closed company and registered in the Ministry of Industry and Commerce under CR No. 999 on 16/11/1968 and pursuant to the Memorandum and Articles of Association.

1- **ألمنيوم البحرين ش.م.ب (مقفلة)** ("ألبا") تأسست كشركة مساهمة بحرينية مقفلة و مسجلة لدى وزارة الصناعة و التجارة تحت السجل التجاري رقم 999 في تاريخ 1968/11/16 و بموجب عقد التأسيس و النظام الأساسي.

2. The shareholders of Alba currently are: (1) Bahrain Mumtalakat Holding Company

2- المساهمان في ألبا حالياً هما (1) شركة ممتلكات البحرين

BSC (c) (“Mumtalakat”) and (2) Sabic Industrial Investments Company (“Sabic”).

القابضة ش.م.ب (م) (''شركة ممتلكات'') و (2) شركة سابك للإستثمارات الصناعية (''سابك'').

3. The Extraordinary General Meeting of Alba has pursuant to proposals presented to it by the Board of Directors passed by a majority of votes at its meeting held with legal quorum on ---------- a resolution approving the change of Alba from a Bahraini shareholding closed company to a Bahraini public shareholding company, and amending and restating the Memorandum and Articles of Association of Alba as set out in detail in said resolution, and authorizing ---- to sign on behalf of the shareholders before the Notary Public, the Ministry of Industry and Commerce, the Central Bank of Bahrain and any other entity and to take all necessary steps pertaining thereto.

3) الجمعية العامة غير العادية للمساهمين في ألبا وبناء على الاقتراحات المقدمة إليها من قبل مجلس الإدارة قررت في اجتماعها المنعقد في مملكة البحرين بنصاب قانوني بتاريخ --- ، الموافقة على تغيير الشكل القانوني لألبا من شركة مساهمة بحرينية مقفلة إلى شركة مساهمة بحرينية عامة، و و تعديل وإعادة صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي لألبا كما هو مبين في القرار الوارد ذكره أعلاه، وكذلك تفويض ---- بالتوقيع نيابة عن المساهمين لدى كاتب العدل و مصرف البحرين ووزارة الصناعة والتجارة المركزي وأية جهة أخرى و باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لإتمام ذلك.

4. Alba has obtained approval to change to a public shareholding company from the Central Bank of Bahrain by its letter dated ---- and the Ministry of Industry and Commerce by its letter dated ----.

4) وحيث أن ألبا قد حصلت على الموافقة على التحول الى شركة مساهمة عامة، من مصرف البحرين المركزي ---- ومن إدارة شئون الشركات بكتابه الصادر بتاريخ بوزارة الصناعة والتجارة بتاريخ -------- .

5. The signatories of this Memorandum of Association have declared their capacity to act and agreed to convert Alba to a Bahraini public shareholding company in accordance with the provisions of the Commercial Companies Law issued by Decree law No. (21) for the year 2001 (“the Law”), its Implementing Regulations issued by Resolution No. 6 of 2002 and other Resolutions for implementation thereof, the Central Bank of Bahrain and Financial Institution Law No. 64/2006 (“CBB Law”), the Bahrain Stock Exchange Law issued by Decree Law No. (4) for the year 1987

5) أقر الموقعون على عقد التأسيس هذا بتوفر الأهلية اللازمة لديهم للتوقيع على التعديلات اللازمة لعقد التأسيس و النظام الأساسي للشركة من أجل تغيير شكلها القانوني إلى شركة مساهمة بحرينية عامة وفقا للأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 (''القانون'') ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (6) لسنة 2002 والقرارات الصادرة تنفيذاً له وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم 64 لسنة 2006 (''قانون مصرف البحرين المركزي'')، و قانون سوق البحرين للأوراق المالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (4) لسنة 1987 ولائحته الداخلية الصادرة بالقرار رقم 13 لسنة 1988 (''قانون سوق البحرين للأوراق

and its Internal Regulations issued by Resolution No. 13 of 1988 (together, “Bahrain Stock Exchange Law”), this Memorandum of Association and the Articles of Association attached herein in the manner described below.

المالية") وعقد التأسيس هذا و النظام الاساسي المرفق وذلك على النحو الوارد أدناه.

IT IS AGREED as follows:

لذلك فقد تم الاتفاق على ما يلي:

Article 1: Name of the Company

المادة (1): اسم الشركة:-

The name of the Company shall be “**Aluminium Bahrain BSC.**” (the “**Company**”), a Bahraini public shareholding company. The Extraordinary General Meeting of the Company may change the name of the Company in accordance with Article 67 of the Law.

اسم الشركة هو: " **ألمنيوم البحرين ش.م.ب**" **("الشركة")** ، شركة مساهمة بحرينية عامة. ويجوز للجمعية العامة غير العادية تغيير إسم الشركة طبقا للمادة (67) من القانون.

Article 2: Head Office of the Company

المادة (2): مركز الشركة الرئيسي:-

The head office of the Company and its legal domicile shall be situated in Manama, Kingdom of Bahrain. The Board of Directors may establish subsidiaries, branches, offices and agencies of the Company in the Kingdom of Bahrain and abroad.

يكون مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة المنامة بمملكة البحرين ويجوز لمجلس الإدارة أن يؤسس شركات متفرعة عنها و أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات داخل مملكة البحرين أو خارجها.

Article 3: Objects of the Company

المادة (3): أغراض الشركة:-

The objects of the Company shall be as follows:

تكون أغراض الشركة كالتالي:

Firstly

أولاً

The Company as a public shareholding company aims to undertake its activities within and outside the Kingdom of Bahrain.

تهدف الشركة باعتبارها شركة مساهمة عامة إلى مزاولة نشاطها بالتعامل داخل مملكة البحرين وخارجها.

Secondly:

ثانياً

The general business objectives of the Company shall consist of the following activities:

تشمل الأغراض العامة للشركة النشاطات التالية:

(a) To build and conduct aluminium smelters for the production of aluminium and to produce and sell aluminium within and outside the Kingdom of Bahrain.

(أ) إقامة و إدارة مصانع لصهر الألمنيوم وإنتاجه وبيعه داخل مملكة البحرين و خارجها.

(b) To produce, purchase, import, search and prospect for alumina, and to acquire, rent and possess lands which may seem to the Company possible of affording a supply of ore suitable and necessary for the production of alumina.

(ب) إنتاج وشراء وإستيراد مادة الألمينا والتنقيب عنها وإستكشافها وتملك وإستئجار وحيازة الأراضي التي قد ترى الشركة إحتمال وجود المواد الأولية اللازمة والمناسبة لإنتاج مادة الألمينا بها.

(c) To fabricate or semi-fabricate aluminium and to sell the products of the Company in the markets.

(ج) التصنيع الكامل والجزئي للألومنيوم وبيع منتجات الشركة في الأسواق.

(d) To establish, maintain and operate shipping, air transport and road transport services and to construct roads for transport for the purposes of the Company's above-mentioned objects.

(د) القيام بإنشاء وإدارة وصيانة عمليات النقل البحري والجوي والبري وإنشاء طرق للمواصلات مما يستلزمه تحقيق أغراض الشركة المذكورة.

(e) To carry on any other trade or business and to transport and do all matters and things calculated directly or indirectly to promote the carrying on of such business or to enhance the value of or to render profitable any of the Company's property or rights.

(ه) مباشرة أي نوع من أنواع التجارة والأعمال والتصرفات التي تساهم مباشرة او بطريق غير مباشر في تحقيق أغراض الشركة ونموها وزيادة دخلها وكسبها من ممتلكات الشركة وصلاحياتها.

(f) The Company may have an interest in any entities or organisations undertaking similar businesses or which may assist it in realising its objects, whether in the Kingdom of Bahrain or outside it and it may participate in any manner in the above-mentioned entities or organisations or be subsumed therein

(و) يجوز للشركة أن يكون لها مصلحة مع أي من المؤسسات و الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها وذلك في مملكة البحرين أو خارجها كما يجوز لها أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع المؤسسات و الهيئات المذكورة وأن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها أو تتحد معها.

or purchase them or be merged or amalgamated therewith.

Article 4: Duration of the Company

The duration of the Company shall be thirty calendar years commencing on the date of this Memorandum of Association. The duration of the Company may be extended by a resolution of the Extraordinary General Meeting in accordance with the provisions of Article 210 of the Law.

المادة (4): مدة الشركة:-

مدة الشركة ثلاثون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ هذا العقد، ويجوز مد هذه المدة بقرار من الجمعية العامة غير العادية وفق أحكام المادة (210) من القانون.

Article 5: Capital of the Company

A. The authorized capital of the Company shall be BD 200,000,000 (Two Hundred Million) Bahraini Dinars divided into 2,000,000,000 (Two Billion) shares each with a nominal value of 100 (One Hundred) Fils.

B. The issued and paid-up capital of the Company shall be BD 142,000,000 (One Hundred Forty Two Million). 1,420,000,000 (One Billion and Four Hundred Twenty Million) shares have been issued to the shareholders, with a nominal value of 100 (One Hundred) Fils each. The shareholders have subscribed to the shares in the capital of the Company as follows:

المادة (5): رأسمال الشركة:-

أ- حدد رأسمال الشركة المصرح به بمبلغ 200,000,000 (مائتي مليون) دينار بحريني مقسماً على 2,000,000,000 (مليارى) سهم بقيمة أسمية مقدارها 100 (مائة) فلس لكل سهم.

ب- حدد رأسمال الشركة الصادر والمدفوع بمبلغ 142,000,000 (مائة وإثنين و أربعين مليون) دينار بحريني وتم إصدار 1,420,000,000 (مليار و اربعمائة وعشرين مليون) سهم للمساهمين بقيمة إسمية مقدارها 100 (مائة) فلس لكل سهم. إكتتب المساهمان في رأسمال الشركة على النحو التالي:

Shareholder **المساهم**	**No. of Shares** **عدد الأسهم**	**% of Share Capital** **النسبة من رأس المال**
1- Bahrain Mumtalakat	1,093,400,000	77

Holding Company BSC (c) شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب (م)		
2- Sabic Industrial Investments Company شركة سابك للإستثمارات الصناعية	284,000,000	20
3- Treasury Shares أسهم الخزينة	42,600,000	3
Total **المجموع**	**1,420,000,000**	**100**

C. A number of shares being not more than 163,300,000 shares of the Company presently held by Mumtalakat may, at the discretion of Mumtalakat, be offered by Mumtalakat for public subscription through the Bahrain Stock Exchange in accordance with the Law, the CBB Law, the Bahrain Stock Exchange Law and these Articles of Association.

ج- لشركة ممتلكات أن تتنازل عن عدد من الأسهم لا يزيد على 163,300,000 سهم من الأسهم المملوكة من قبلها حسبما ترتأيه وتعرض من قبل شركة ممتلكات للإكتتاب العام عن طريق سوق البحرين للأوراق المالية وفقاً لأحكام القانون وقانون مصرف البحرين المركزي وقانون سوق البحرين للأوراق المالية و النظام الأساسي هذا.

Article 6 : Limited Liability

The liability of each shareholder shall be limited to the value of the shares subscribed for by it.

المادة (6): مسئولية المساهم محدودة:-

تتحدد مسئولية المساهم بقيمة الأسهم التي اكتتب بها.

Article 7: The Articles of Association

The attached Articles of Association shall be deemed an integral part hereof.

المادة (7): النظام الأساسي للشركة:-

يعتبر النظام الأساسي للشركة المرافق لعقد التأسيس هذا مكملاً له وجزءاً لا يتجزأ منه.

Article 8: Expenses and Fees

All costs and fees pertaining to the reconstitution of this Company shall be considered as part of the general costs of the Company.

المادة (8): مصروفات عقد التأسيس:-

تعتبر جميع المصروفات و الرسوم المترتبة على تحويل هذه الشركة على أنها جزء من المصروفات العامة للشركة.

Article 9: No Objection Notice

This Memorandum of Association has been made pursuant to a notice of non-objection received from the Directorate of Company Affairs by their letter dated --- and under No.---- - and the letter of approval issued by the Central Bank of Bahrain dated ----.

المادة (9): تحرير عقد التأسيس:-

حرر هذا العقد استناداً الى عدم ممانعة ادارة شئون الشركات بوزارة الصناعة و التجارة بالكتاب الصادر بتاريخ ---- تحت رقم ---- و إلى خطاب الموافقة الصادر من مصرف البحرين المركزي بتاريخ ----.

Signed on behalf of all shareholders of Aluminium Bahrain B.S.C.

This Memorandum of Association has been made in one original and three copies and has been signed, after it was read, by all the parties and by me, and the parties concerned have received three copies hereof to act in accordance herewith.

المفوض بالتوقيع نيابةعن جميع مساهمي شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب

وبما ذكر تحرر هذا العقد من أصل وثلاث نسخ وتم التوقيع عليه بعد تلاوته من قبل الجميع ومني وتسلم أصحاب الشأن ثلاث نسخ منه للعمل بموجبه.

ARTICLES OF ASSOCIATION OF ALUMINIUM BAHRAIN B.S.C.

النظام الأساسي

شركة المنيوم البحرين ش.م.ب.

On the -- day of ---- 1431AH
Corresponding to the -- day of --, 2010 AD.

إنه في يوم --- من --- لعام 1431 هجري.
الموافق --- من شهر --- لعام 2010 ميلادي

Before me, _____ Notary at the Office of the Notary Public in the Kingdom of Bahrain.

لدي أنا
بمكتب التوثيق بمملكة البحرين.

Attended:

حضر كل من:

1. **Bahrain Mumtalakat Holding Company B.S.C. (c)** (the "**First Party**").
2. **Sabic Industrial Invesments Company** (the "**Second Party**")

1) **شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب (م)** (**"الطرف الأول"**)
2) **الشركة السعودية للصناعات الأساسية** (**"الطرف الثاني"**)

And representing all the shareholders in the Company, Mr. -----, a ---- national, holder of CPR No. ----, in his capacity as ----- according to -----.

ويمثل جميع المساهمين في الشركة السيد ----، --- الجنسية، حامل بطاقة سكانية رقم ---، بصفته --- بموجب ----.

WHEREAS:

حيث إن:

1. Aluminium Bahrain B.S.C.(closed) ("**Alba**") was incorporated as a Bahraini shareholding closed company and

1) شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب.م (**"ألبا"**) قد تأسست كشركة مساهمة بحرينية مقفلة وسجلت بوزارة الصناعة والتجارة بموجب القيد رقم 999 بتاريخ 1968/11/16

registered in the Ministry of Industry and Commerce under CR No. 999 on 16/11/1968 and pursuant to the Memorandum and Articles of Association.

وبموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي.

2. The shareholders of Alba currently are: (1) Bahrain Mumtalakat Holding Company B.S.C. (c) ("Mumtalakat") and (2) Sabic Industrial Investments Company ("Sabic").

2) المساهمان في الشركة هما (1) شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب (م) ("شركة ممتلكات") و (2) شركة سابك للإستثمارات الصناعية ("سابك").

3. The Extraordinary General Meeting of Alba has pursuant to proposals presented to it by the Board of Directors passed by a majority of votes at its meeting held with legal quorum on ----- a resolution approving the change of Alba from a Bahraini shareholding closed company to a Bahraini public shareholding company, and authorizing ---- to sign the Memorandum of Association and Articles of Association on behalf of the shareholders before the Notary Public, the Ministry of Industry and Commerce, the Central Bank of Bahrain and any other entity and to take all necessary steps pertaining thereto.

3) الجمعية العامة غير العادية للمساهمين في ألبا وبناء على اقتراحات مقدمة إليها من قبل مجلس الإدارة قررت في اجتماعها المنعقد في مملكة البحرين بنصاب قانوني بتاريخ ---، الموافقة على تغيير الشكل القانوني لألبا من شركة مساهمة بحرينية مقفلة إلى شركة مساهمة عامة، وكذلك تفويض السيد---- بالتوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي لذلك الغرض نيابة عن المساهمين لدى كاتب العدل ووزارة الصناعة والتجارة و مصرف البحرين المركزي وأية جهة أخرى و القيام بكافة الإجراءات الضرورية بكل ما يتعلق بذلك.

4. Alba has obtained approval to change to a public shareholding company from the Central Bank of Bahrain by its letter dated ---- and from the Directorate of Company Affairs at the Ministry of Industry and Commerce by its letter dated -----.

4) وحيث أن البا قد حصلت على الموافقة على التحول إلى شركة مساهمة عامة، من مصرف البحرين المركزي بكتابه الصادر بتاريخ --- ومن إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة بكتابها المؤرخ في -------.

5) أقر الموقعون على هذا النظام الأساسي بتوفر الأهلية اللازمة لديهم للتوقيع على التعديلات اللازمة لعقد التأسيس و النظام

5.. The signatories of these Articles of Association have declared their capacity to act and agreed to convert Alba to a Bahraini public shareholding company in accordance with the provisions of the Commercial Companies Law issued by Decree law No. (21) for the year 2001 (the "Law"), its Implementing Regulations issued by Resolution No. 6 of 2002 and other Resolutions for implementation thereof, the Central Bank of Bahrain and Financial Institution Law No. 64/2006 ("CBB Law"), the Bahrain Stock Exchange Law issued by Decree law No. (4) for the year 1987 ("Bahrain Stock Exchange Law"), its Internal Regulations issued by Resolution No. 13 of 1988 ("Internal Regulations"), these Articles of Association and the Memorandum of Association attached herein in the manner described below.

الأساسي لألبا من أجل تغيير شكلها القانوني إلى شركة مساهمة بحرينية عامة وفقا للأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 ("القانون") ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (6) لسنة 2002 والقرارات الصادرة تنفيذاً له وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم 64 لسنة 2006 ("قانون المصرف المركزي")، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (4) لسنة 1987 ("قانون سوق البحرين للأوراق المالية") ولائحته الداخلية الصادرة بالقرار رقم 13 لسنة 1988 ("اللائحة الداخلية") ، والنظام الأساسي هذا وعقد التأسيس المرفق وذلك على النحو الوارد أدناه.

IT HAS BEEN AGREED as follows:

لذلك فقد تم الاتفاق على ما يلي:

CHAPTER I

The Company

الباب الأول

الشركة

Article 1: Conversion

Alba shall be converted to a Bahraini Shareholding (Public) Company under

المادة (1) تحويل الشركة :-

تحول ألبا الى شركة مساهمة بحرينية عامة تحت إسم "**ألمنيوم البحرين ش.م.ب** " ("**الشركة**") ، طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (6) لسنة 2002 والقرارات الصادرة تنفيذاً له و النظام الأساسي المبرم بين مالكي الأسهم الموقعين على هذا النظام وذلك وفقاً للبنود والأحكام الواردة تالياً.

the name of "**Aluminium Bahrain B.S.C.**" (the "Company") in accordance with the provisions of the Law, its Implementing Regulations No. 6/2002 and the Resolutions implementing it and these Articles of Association made by and between the shareholders signing these Articles in accordance with the terms and conditions hereinafter stated.

المادة (2) اسم الشركة:-

اسم الشركة هو: " **ألمنيوم البحرين ش.م.ب."** شركة مساهمة بحرينية عامة. ويجوز للجمعية العامة غير العادية تغيير اسم الشركة طبقاً للمادة (67) من القانون.

Article 2: Name of the Company

The name of the Company is "**Aluminium Bahrain B.S.C**.", a Bahraini public shareholding company. The Extraordinary General Meeting of the Company may change the name of the Company in accordance with Article 67 of the Law.

المادة(3) مركز الشركة الرئيسي :-

يكون مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة المنامة بمملكة البحرين ويجوز لمجلس الإدارة أن يؤسس شركات متفرعة عنها وأن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في مملكة البحرين أو خارجها.

Article 3: Head Office of the Company

The head office of the Company and its legal domicile will be situated in Manama, Kingdom of Bahrain. The Board of Directors may establish subsidiaries, branches, offices and agencies of the Company in the Kingdom of Bahrain and abroad.

المادة (4) أغراض الشركة:-

إن أغراض الشركة هي تلك المنصوص عليها في المادة 3 من عقد التأسيس.

Article 4: Objects of the Company

The objects of the Company are those provided in Article 3 of the Memorandum of Association.

Article 5: Duration of the Company

The duration of the Company shall be thirty calendar years commencing on the date of these Articles of Association. The duration of the Company may be extended by a resolution of the Extraordinary General Meeting in accordance with the provisions of Article 210 of the Law.

CHAPTER II
CAPITAL OF THE COMPANY

Section I
Shares

Article 6:

Capital of the Company

A. The authorized capital of the Company shall be BD 200,000,000 (Two Hundred Million) Bahraini Dinars divided into 2,000,000,000 (Two Billion) shares each with a nominal value of 100 (One Hundred) Fils.

المادة (5) مدة الشركة:-

مدة الشركة ثلاثون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ هذا النظام، ويجوز مد هذه المدة بقرار من الجمعية العامة غير العادية وفق أحكام المادة (210) من القانون.

الباب الثاني
رأسمال الشركة

الفصل الأول
في الأسهم

المادة (6)

رأسمال الشركة:-

أ- حدد رأسمال الشركة المصرح به بمبلغ 200,000,000 (مائتي مليون) دينار بحريني مقسماً على 2,000,000,000 (ملياري) سهم بقيمة أسمية مقدارها 100 (مائة) فلس لكل سهم.

ب- حدد رأسمال الشركة الصادر والمدفوع بمبلغ 142,000,000 (مائة وإثنين و أربعين مليون) دينار بحريني وتم إصدار 1,420,000,000 (مليار و اربعمائة وعشرين مليون) سهم للمساهمين بقيمة إسمية مقدارها 100 (مائة) فلس لكل

سـهم. إكتتـب المسـاهمان فـي رأسـمال الشركة على النحو التالي:

B. The issued and paid up capital of the Company shall be BD 142,000,000 (One Hundred Forty Two Million). 1,420,000,000 (One Billion and Four Hundred Twenty Million) shares have been issued to the shareholders, with a nominal value of 100 (One Hundred) Fils each. The shareholders have subscribed to the shares in the capital of the Company as follows:

Shareholder **المساهم**	**No. of Shares** **عدد الأسهم**	**% of Share Capital** **النسبة من رأس المال**
1- Bahrain Mumtalakat Holding Company B.S.C. (c) شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب (م)	1,093,400,000	77
2- Sabic Industrial Investments Company شركة سابك للإستثمارات الصناعية	284,000,000	20
3- Treasury Shares أسهم الخزينة	42,600,000	3
Total **المجموع**	**1,420,000,000**	**100**

ج- لشركة ممتلكات أن تتنازل عن عدد من الأسـهم لا يزيـد علـى 163,300,000 سهم من الأسهم المملوكة من قبلها حسبما ترتأيه وتعرض من قبل شركة ممتلكات للإكتتاب العام عن طريق سوق البحرين لـلأوراق الماليـة وفقـاً لأحكـام القـانون

C. A number of shares being not more than 163,300,000 shares of the Company presently held by Mumtalakat may, at the discretion of Mumtalakat, be offered by Mumtalakat for public subscription through the Bahrain Stock

Exchange in accordance with the Law, the CBB Law, the Bahrain Stock Exchange Law and these Articles of Association.

وقـانون مصـرف البحـرين المركـزي وقانون سوق البحرين للأوراق المالية و النظام الأساسي هذا.

Article 7:Method of Subscription:

المادة (7): كيفية الاكتتاب العام في الأسهم:-

The Company is entitled to offer its shares for public subscription as per the Law and other related laws and enforced regulations, and as per these Articles of Association. Public subscription for shares issued by the Company shall be conducted as follows:

للشـركة أن تطـرح أسـهمها للاكتتـاب العـام وفقـا لأحكـام القـانون والقـوانين الأخـرى والأنظمـة المطبقـة وهذا النظـام الأساسـي. ويجـري الاكتتـاب العام في الأسهم التي تصدرها الشركة على النحو التالي:

a. Shares shall be offered for public subscription after obtaining the approval of the competent authorities, by inviting the public through publication in accordance with the provisions of the Law.

أ-تطرح الأسـهم للاكتتـاب العـام بعد أخذ موافقة الجهات المختصـة وذلك بدعوة الجمهور عن طريق النشر وفقا لأحكام القانون.

b. Subscription for shares shall be through one or more banks from among commercial banks operating in the Kingdom of Bahrain or through one of their branches or representatives abroad, or through securities companies and other parties approved by the Central Bank of Bahrain and the Ministry of Industry and Commerce.

ب- يجري الاكتتاب في بنك أو أكثر من البنـوك التجاريـة المـرخص لهـا بالعمـل فـي مملكـة البحـرين أو أحـد فروعهـا أو ممثليهـا فـي الخـارج، أو عـن طريـق شـركات الأوراق الماليـة أو غيرهـا مـن الجهـات التـي يوافـق عليها مصـرف البحرين المركزي و وزارة الصناعة والتجارة.

c. The Company shall, when offering shares for public subscription, issue the prospectus mentioned in Article

ج- تلتزم الشركة عند طرح الأسهم للاكتتاب العام بإصدار البيان المنصـوص عليـه فـي المادة (86) من القانون الذي يشتمل على

86 of the Law that shall contain the particulars set forth in Article 20 of the Implementing Regulations.

البيانـات المنصـوص عليهـا فـي المـادة (20) من اللائحة التنفيذية للقانون.

Article 8: Company Shares

The shares of the Company shall be nominal and negotiable. The shares shall be indivisible but one or more persons may jointly hold title to one or several shares provided that they shall be represented in relation to the Company by one person. Joint owners of a share or shares shall be jointly responsible for liabilities arising from such ownership.

المادة (8): أسهم الشركة:-

أسهم الشركة أسمية وقابلة للتداول. والسهم غير قابل للتجزئة ولكن يجوز أن يشترك شخصان أو أكثر في ملكية سهم واحد أو عدد من الأسهم على أن يمثلهم تجاه الشركة شخص واحد. ويعتبر الشركاء في ملكية السهم أو الأسهم مسئولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على هذه الملكية.

Article 9: Register of Shareholders and Share Certificates

(1) There shall be maintained in the head office of the Company, or at the office of the registrar of shares appointed by the Company, a register of shareholders (the "Register") for each class and series of shares issued by the Company, which Register(s) of Shares shall be maintained in accordance with the requirements of the Law. Transfers and mortgages of shares by the Company's shareholders and the dates of such transfers and mortgages shall be included in

المادة (9): سجل وشهادات الأسهم:-

1- تحتفظ الشركة في مركزها الرئيسي أو لدى مسجل الأسهم المعين من قبلها أو أية جهة مختصة أخرى تعينها الشركة بسجل للمساهمين ("السجل") بموجب متطلبات القانون يدون فيه أسماء المساهمين وعناوينهم ومواطنهم وجنسياتهم وعدد الأسهم التي يملكها كل مساهم، ويجب أن يتضمن السجل أيضا بيان أي تصرف يجري على الأسهم بما في ذلك أي تنازل عنها أو رهن لها من قبل المساهمين وتاريخ ذلك التنازل أو الرهن.

2- يحق لكل مساهم أن يطلع على السجل وتقدم

such Register.

(2) A shareholder shall have the right of access to the Register. Details entered into the Register and any amendments thereto shall be furnished to the Ministry of Industry and Commerce and the Bahrain Stock Exchange. The closing of the Register shall be at the discretion of the Board of Directors.

(3) Share certificates shall be prepared in the manner provided in Article 117 of the Law. They shall be extracted from a book containing detachable certificates bearing serial numbers. Certificates shall be signed by two members of the Board of Directors and shall bear the Company's seal.

Article 10: Shareholders' Rights

(1) Shareholders are members of the Company. Shares confer on them equal rights and impose on them equal obligations. The holding of a share of the Company inevitably implies the shareholder's acceptance of the Memorandum of Association and these Articles of Association and the terms and conditions pursuant to which such shares were issued as amended from time to time in accordance

لـوزارة الصـناعة و التجـارة وسـوق البحـرين للأوراق الماليـة التفاصـيل المدونـة فـي السـجل وأيـة تعـديلات قـد تـدخل عليهـا. ويكـون اقفـال السجل حسب خيار مجلس الإدارة.

3- يتم إعداد شهادات الأسهم بالطريقة المنصـوص عنها في المادة (117) من القانون وتستخرج مـن دفتـر يتضـمن شـهادات تحمـل أرقامـاً مسلسـلة قابلـة للفصـل مـن الـدفتر .ويجـب أن توقـع شـهادات الأسـهم مـن قبـل عضـوين مـن أعضاء مجلس الإدارة وتختم بختم الشركة.

المادة (10): حقوق المساهمين:-

1- المساهمون أعضاء في الشركة وترتب الأسهم لهم حقوقا متساوية وترتب عليهم التزامات متساوية. ويترتب حتما على ملكية السهم الموافقة على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والبنود والشروط التي تم إصدار الأسهم على أساسها كما تعدل من وقت لآخر تبعا لها وعلى قرارات الجمعيات العامة للمساهمين كما هي معرفة في القانون.

therewith and the resolutions made by the General Meetings of shareholders, as defined in the Law.

2- يتمتع المساهم بالحقوق المنصوص عليها في المادة (168) من القانون.

(2) A shareholder shall enjoy the rights provided in Article 168 of the Law.

المادة (11) التزامات المساهمين:-

Article 11: Shareholders' Obligations

(1) يكلف المساهم بالالتزامات الواردة في المادة (169) من القانون وبوجه خاص ما يلي:

(1) A shareholder shall have the obligations provided in Article 169 of the Law and in particular, shall have the following obligations:

(a) أ - تسديد ما يكون قد التزم به من أقساط في المواعيد المحددة لذلك فيما يتعلق باكتتابه في رأسمال الشركة أو في أية زيادة له وأية مصاريف تتعلق بتحصيل ذلك.

(a) to pay any instalments undertaken to be paid by the shareholder on the due date with respect to his subscription in the Company share capital, any increase thereof or expenses incurred by the Company for the purpose of collection of unpaid instalments; and

(b) ب- إذا تخلف المساهم عن دفع القسط المستحق على قيمة أي سهم في ميعاد الاستحقاق، جاز لمجلس الإدارة التنفيذ على السهم/الأسهم المذكور وذلك بإنذار المساهم بدفع القسط المستحق بكتاب مسجل مصحوبا بعلم الوصول. فإذا لم يقم المساهم بالوفاء خلال عشرة أيام من تاريخ وصول هذا الإنذار، جاز للشركة بيع هذا السهم/الأسهم في سوق البحرين للأوراق المالية أو في مزاد علني. ويجوز للمساهم المتخلف حتى اليوم المحدد للمزايدة أن يدفع القيمة المستحقة عليه مضافا إليها المصروفات التي أنفقتها الشركة.

(b) if a shareholder fails to pay an instalment on the value of any share on its due date, the Board of Directors may proceed with execution against the said share or shares by giving notice to the shareholder to that effect by registered mail with recorded delivery. If the shareholder fails to pay within 10 days of the date of receipt of such notice, the Company may sell the said share

or shares at the Bahrain Stock Exchange or by public auction. However, the defaulting shareholder may, before the date fixed for the said auction, pay the amount due together with the expenses incurred by the Company;

The Company shall deduct from the amount realized out of the sale of such shares, the delayed instalments together with expenses incurred in securing payment of the amount due and the balance shall be paid to the share's owner. If the proceeds of sale are insufficient to cover these amounts, the Company may have recourse to the usual methods for recovering the balance from the shareholder. A shareholder shall not be liable except to the extent of the value of his shares or the unpaid portion of such value. Neither the General Meeting nor the Board of Directors may impose any obligation on the shareholder in excess of the value of his shares, without prejudice to the right of the Company to exercise against the defaulting shareholder at the same time or any other time all the rights available to it under the general provisions of the Law.

(2) The General Meeting of shareholders may not:

وتستوفي الشركة من الثمن الناتج عن بيع هذه الأسهم الأقساط المتأخرة بالأضافة الى المصاريف المترتبة على ضمان تسديد الدفعات المستحقة ويرد الباقي لصاحب السهم. فإذا لم يكفي الثمن للوفاء بهذه المبالغ جاز للشركة الرجوع بالباقي على المساهم بالطرق العادية. ول يكون المساهم ملزماً إلا بقدر قيمة أسهمه أو الجزء غير المسدد من أصل تلك القيمة. ولا يجوز للجمعية العامة أو لمجلس الإدارة تحميل المساهم أية التزامات تزيد عن قيمة الأسهم وكل ذلك مع عدم الإخلال بحق الشركة في أن تستعمل قبل المساهم المتأخر في الوقت ذاته أو في أي وقت آخر جميع الحقوق التي تخولها لها الأحكام العامة في القانون.

(2) لا يجوز للجمعية العامة للمساهمين:

أ - زيادة أعباء المساهم المالية أو زيادة قيمة الأسهم إلا في نطاق أحكام القانون.

ب- فرض شروط جديدة غير الشروط المذكورة في النظام الأساسي هذا تتعلق بأحقية المساهم في حضور الجمعيات

العامة والتصويت فيها.

ج - تقييد حق المساهم في إقامة الدعوى على أعضاء مجلس الإدارة أو على بعضهم في المطالبة بالتعويض عما يصيبه من ضرر وفقا لأحكام القانون.

(a) increase the financial liabilities of the shareholders nor increase the value of the shares except within the ambit of the provisions of the Law;

(b) impose any new conditions other than those contained in these Articles of Association with respect to the right of a shareholder to attend General Meetings and vote thereat;

(c) restrict the right of a shareholder to institute action against all or some of the Directors in respect of compensation for damages suffered by him pursuant to the provisions of the Law.

المادة (12): تداول الأسهم والشهادات المؤقتة:-

1- يجوز للشركة أن تشتري أسهمها ("أسهم الخزينة") وذلك في الحالات ووفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الصناعة والتجارة.

2- يجوز تداول الأسهم والشهادات المؤقتة ويكون تداول الأسهم وفقا لأحكام سوق البحرين للأوراق المالية واللائحة الداخلية ويجب أن تكون الأسهم مسددة القيمة كاملة وخالية من أية أعباء أو رهونات لكي يتم تحويلها ويجوز لغير البحرينيين (سواءً كانوا أشخاصاً طبيعيين أو إعتباريين) تملك وتداول أسهم الشركة استثناء من بعض أحكام المادة (119) من القانون تبعا لقرار صادر عن وزير الصناعة و التجارة بهذا الشأن تبعا للمادة المذكورة.

Article 12: Negotiability of Shares and Temporary Share Certificates

1. The Company may buy its own shares ("Treasury Shares") in the cases and in accordance with the rules specified by a Resolution of the Minister of Industry and Commerce.

2. Shares and temporary share

certificates may be traded according to the Bahrain Stock Exchange Law and its Internal Regulations. Shares must be fully paid up and free from all liens in order for them to be transferred. Non-Bahraini nationals (being natural persons or bodies corporate) shall have the right to own and deal in the Company's shares as an exception from certain provisions of Article 119 of the Law pursuant to a resolution of the Minister of Industry and Commerce in this respect.

3- لا يعتبر التصرف في الأسهم ساريا في حق الشركة أو الغير إلا إذا دون في السجل الخاص بذلك المشار إليه في المادة (9) أعلاه من هذا النظام الأساسي.

4- للشركة أن ترفض تسجيل البيع أو التصرف في الأسهم في الأحوال المبينة في المادة (119) من القانون.

5- للشركة أن توقف تسجيل الأسهم خلال المدة التي تقع بين تاريخ الدعوة لاجتماع الجمعية العامة وتاريخ انعقاد هذا الاجتماع.

3. Disposition of shares shall not be considered effective as against the Company or third parties unless entered in the Register referred to in Article 9 hereinabove.

4. The Company may refuse to register the sale or disposition of a share in the events set out in Article 119 of the Law.

6- يظل المساهمون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون – بالرغم من حصول التنازل وإثباته في السجل– مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع المتنازل إليهم عن المبالغ المتبقية للشركة إلى أن يتم سداد قيمة الأسهم .

5. The Company may suspend the registration of share transfers during the period between the date of notice of convening the General Meeting and the date on which the said General Meeting is actually held.

المادة (13): رهن الأسهم والشهادات المؤقتة والتصرف فيها:-

6. Notwithstanding the transfer of shares and the registration of such transfer in the Register, the original

1- يجوز رهن الأسهم والشهادات المؤقتة وهبتها والتصرف فيها بأي تصرف آخر. ويسري على هذه التصرفات أحكام الفقرات (2) و (3) و(4) من المادة (12) أعلاه. ويذكر في

shareholders and successive transferors shall remain jointly liable with the transferees in respect of amounts due but unpaid to the Company until the full value of the shares is paid.

السجل وعلى ظهر شهادة السهم المرهون بأنها مرهونة وتحدد مرتبة الدائن المرتهن من تاريخ قيد الرهن في السجل، ويكون للدائن المرتهن الحق في قبض الأرباح واستعمال الحقوق المتعلقة بالأسهم ما لم يتفق في عقد الرهن على غير ذلك، إلا أنه لا يجوز للدائن المرتهن حضور اجتماعات الجمعية العامة أو الاشتراك في مداولاتها أو التصديق على قراراتها.

Article 13: Mortgage of Shares and Temporary Share Certificates and Disposal Thereof

1. Shares and temporary certificates may be mortgaged and disposed of in any other manner. Such disposition shall be governed by the provisions of paragraphs 2, 3 and 4 of Article 12 hereinabove. A notation shall be entered in the Register and on the back of a mortgaged share certificate to indicate that the share is mortgaged. A creditor mortgagee's rank shall be established as of the date of entry of the mortgage in the Share Register. A creditor mortgagee shall have the right to receive dividends and exercise the rights accruing to the shares, unless otherwise agreed in the mortgage deed. However, a creditor mortgagee may not attend the General Meetings of the Company nor participate in its deliberations or approve its resolutions.

2. A registered mortgage of a share shall not be discharged except by declaration by the creditor mortgagee accepting such discharge of mortgage or by a final court order. Such discharge shall be entered in the Register.

2- لا يجوز شطب الرهن إلا بإقرار من الدائن المرتهن بقبول ذلك أو بمقتضى حكم نهائي ويؤشر بذلك في السجل.

المادة (14): عدم جواز الحجز على أموال وممتلكات الشركة:-

1- لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطلبوا لأي سبب من الأسباب وضع الأختام على دفاتر الشركة أو أوراقها المالية أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها. ولا أن يتدخلوا بأي وجه من الوجوه في إدارة الشركة. ويجب عليهم عند استعمال حقوقهم أن يعولوا على سجلات الشركة وبياناتها المالية وعلى قرارات الجمعية العامة.

2- كمـا لا يجـوز الحجـز علـى أمـوال الشـركة استيفاء لديون مترتبة في ذمة أحد المساهمين وإنما يجـوز حجز أسهم المدين وأرباح هذه الأسهم. ويؤشر بالحجز على السهم أو برفعه عنه فـي السجل المحفوظ بالشـركة بناء على إستلام إخطـار من الجهة المختصـة قانونـا، ولا يرفع الحجز إلا بإخطـار آخـر من الجهة المذكورة.

3- تكـون جميـع قـرارات الجمعيـة العامـة ملزمـة للحـاجز والـدائن المـرتهن علـى النحـو الـذي تسـري علـى المسـاهم المحجـوزة أسـهمه أو الراهن دون أن تكون لـه حقوق العضـوية فـي الشركة.

الفصل الثاني

تعديل رأس المال

المادة (15): زيادة رأس المال المصرح به:-

يجوز بقرار من الجمعيـة العامـة غير العاديـة زيـادة رأسمال الشركة المصرح به. وتتم الزيادة بناء علـى اقتراح مجلس الإدارة بعد إخطـار وزارة الصـناعة والتجـارة و مصـرف البحـرين المركـزي وسـوق البحرين للأوراق المالية.

Article 14: Company's Funds & Assets May Not Be Attached

1. Neither shareholders' heirs nor their creditors may seek, for any reason whatsoever, to place a seal on the Company's books, financial securities or properties or ask for its division or sale. They may not, in any manner whatsoever, interfere in the management of the Company. In exercising their rights they shall rely on the Company's records and financial statements and resolutions of the General Meetings.

2. Company assets may not be attached for the recovery of any debts due from one of the shareholders. The shares of a debtor shareholder and dividends accruing thereto may, however, be attached. An entry of the attachment shall be made in or removed from the Register maintained by the Company pursuant to receipt of notice from a legally competent authority. An attachment is not cancelled except by another notice from the said authority.

3. All General Meeting resolutions shall be binding on the attachor and the creditor mortgagee to the same extent as they are on the shareholder whose shares are attached or mortgaged without such party acquiring the rights of membership of the Company.

المادة (16): زيادة رأس المال الصادر:-

1- كما يجوز بقرار من الجمعية العامة العادية زيادة رأس المال الصادر في حدود رأس المال المصرح به وتحديد الطريقة التي تتم بها هذه الزيادة وفقا لأحكام المادتين (125) و(126) من القانون بشرط أن يكون المساهمون قد سددوا قيمة رأس المال الصادر بالكامل. ويجب أن تتم زيادة رأس المال الصادر فعلا خلال الثلاث سنوات التالية لصدور القرار بالترخيص بالزيادة شريطة أن تكون القيمة الاسمية للسهم الجديدة معادلة للقيمة الاسمية للسهم الأصلي. على إنه يجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للأسهم وأن تحدد مقدارها. ويضاف صافي هذه العلاوة بعد تنزيل مصروفات الإصدار إلى الاحتياطي القانوني، كما هو معرف في المادة (422) من القانون، ولو بلغ نصف رأس المال. وتخطر وزارة الصناعة والتجارة وسوق البحرين للأوراق المالية بالأسباب الموجبة للزيادة في جميع حالات زيادة رأس المال.

2- يكون للمساهمين القائمين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة على النحو المنصوص عليه في المادتين (128) و(129) من القانون ويجب على الشركة إتباع الإجراءات

Section II

Alteration of Capital

Article 15: Increase of Authorized Capital

The authorized capital of the Company may be increased by resolution of the Extraordinary General Meeting on the recommendation of the Board of Directors after notifying the Ministry of Industry and Commerce and the Central Bank of Bahrain and the Bahrain Stock Exchange.

Article 16: Increase of Issued Capital

1. The issued capital of the Company may be increased within the limits of the authorized capital by resolution of the Ordinary General Meeting, which shall determine the manner of such increase in accordance with the provisions of Articles 125 and 126 of the Law, provided that the capital shall not be increased except after the shareholders have paid in full all the issued capital. The actual issued capital shall be increased within three years following the date on which a resolution authorizing the increase is issued, provided that the nominal value of the new shares shall be equivalent to the nominal value of the original shares. The Extraordinary

المنصوص عليها في المادتين المذكورتين من القانون.

General Meeting may, however, resolve to issue shares at a premium to be added to the nominal value and may fix the value of such premium. The net total of the said premium shall be added, after deduction of expenses of the share issue, to the Legal Reserve Account, as defined in Article 224 of the Law, even if it amounts to half the capital. The Ministry of Industry and Commerce and the Bahrain Stock Exchange shall be furnished with reports and reasons necessitating an increase in all cases of increase of capital.

3- يجوز أن يكون للشركة عند زيادة رأسمالها متعهد أو أكثر لتغطية ما يتبقى من أسهم الاكتتاب وذلك تبعا لأحكام المادة (93) من القانون.

2. Priority to subscribe to the new shares shall be given to existing shareholders in the manner specified in Articles 128 and 129 of the Law, and the Company shall follow the procedures set out in the said two Articles of the Law.

4- يجب على مجلس الإدارة القيام بنشر القرار الصادر بزيادة رأس المال في الجريدة الرسمية وإحدى الجرائد اليومية المحلية، ويقيد هذا القرار في السجل التجاري وذلك خلال شهر من تاريخ إجراء الزيادة.

المادة (17): تخفيض رأس المال:-

3. For the purpose of increase of its capital the Company may have one or more underwriters to subscribe to the shares remaining unsubscribed for according to the provisions of Article 93 of the Law.

1. يجوز للجمعية العامة غير العادية، أن تقرر تخفيض رأسمال الشركة المصرح به و/أو المدفوع إذا زاد عن حاجتها أو إذا طرأت خسارة ورأت الشركة إنقاص رأس المال المصرح به و/أو المدفوع إلى القيمة الموجودة فعلاً بعد الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الصناعة والتجارة بموجب أحكام المواد 132 إلى 137 من القانون. ولا يصدر قرار التخفيض إلا بعد تلاوة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على

4. The Board of Directors shall publish the resolution issued in approval of the capital increase in the Official Gazette and one local daily newspaper. Such resolution shall

be registered with the Commercial Register within one month from the date of increase.

الشـركة وعـن أثـر التخفـيض فـي هـذه الالتزامـات. وتخطـر وزارة الصـناعة و التجـارة بصـورة مـن تقريـري مجلـس الإدارة ومدقق الحسابات.

Article 17: Reduction of Capital

(1) The Extraordinary General Meeting may resolve to reduce the authorised and/or paid-up capital of the Company if the same is in excess of its needs or if there has been a loss and the Company resolves to reduce its authorised and/or paid-up capital to the actual value thereof with the prior approval of the Ministry of Industry and Commerce according to the provisions of Articles 132 to 137 of the Law. The resolution reducing the capital shall be issued only after reading the reports of the Board of Directors and the auditor on the reasons for the reduction, the obligations of the Company and the effect of the said reduction on these obligations. A copy of the reports of the Board of Directors and the auditor shall be forwarded to the Ministry of Industry and Commerce.

2. يتم تخفيض رأس المال المصرح بـه و/أو المدفوع بإحدى طريقتين:

أ. تنزيل القيمة الاسمية للسهم، أو

ب. إلغـاء عـدد مـن الأسـهم بقيمـة المبلـغ المقرر تخفيضه من رأس المال.

3. يتم تخفيض رأس المال بسبب زيادتـه عن حاجـة الشـركة عـن طريـق تنزيـل القيمـة الاسمية للأسهم، وذلك إما برد جزء منها للمسـاهمين يتسـاوى مـع النسـبة المقـرر تخفيضها من رأس المـال، أو بـإبراء ذمـة المساهمين من أقساط الأسهم التي لم تدفع بنسـبة التخفـيض المقـرر، وإذا كـان التخفـيض بسـبب خسـارة الشـركة، فيـتم إلغاء عدد من الأسهم بقيمـة المبلـغ المقرر تخفيضـه مـن رأس المـال. وفـي جميـع الأحـوال يجـب أن لا تقـل القيمـة الاسـمية للأسهم عن الحد الأدنى المقرر قانوناً.

(2) The authorised and/or paid-up capital shall be reduced by one of the following means:

a) reducing the nominal value of the

shares; or

b) cancelling a number of shares equal to the amount of the decided reduction.

4. إذا كان تخفيض رأس المال بإلغاء الشركة لعدد من أسهمها، عندها تطبق المادة (135) من القانون.

(3) Capital reduction shall be made, if the Company's capital is more than the Company needs, by reducing the nominal value of the shares, either by giving back a part of it to the shareholders equal to the decided percentage of reduction or by discharging them of the unpaid instalments of the shares' value in proportion to the decided reduction. If the reduction is due to the Company's losses, a number of shares equal to the decided amount of reduction shall be cancelled. In all cases the nominal value of the shares must not be less than the minimum value stipulated by law.

5. يتعين قيد كل قرار صادر بتخفيض رأسمال الشركة في السجل التجاري وفقاً لأحكام قانون هذا السجل والإعلان عنه في الجريدة الرسمية و إحدى الصحف المحلية اليومية، ولا يحتج بالتخفيض قبل الدائنين الذين أبدوا اعتراضاتهم خلال ستين يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في الجريدة الرسمية وقدموا مستنداتهم في الميعاد المذكور إلا إذا استوفى هؤلاء الدائنون ديونهم الحالة أو حصلوا على الضمانات الكافية للوفاء بديونهم الآجلة.

المادة (18): دمج الأسهم:-

(4) If the capital reduction is made by way of cancelling a number of the Company's shares, the provisions of Article 135 of the Law shall apply.

(أ) للشركة بموافقة سوق البحرين للأوراق المالية ووزارة الصناعة والتجارة دمج كل أو بعض من أسهمها في أسهم ذات قيمة اسمية أكبر من القيمة الاسمية القائمة للأسهم وذلك بطريق التجزئة العكسية للسهم وفيما يتعلق بذلك الدمج استبدال شهادات الأسهم القائمة بشهادات أسهم جديدة تمثل الأسهم المدمجة شريطة أن يتم ذلك الدمج فقط بموافقة حملة الأسهم التي تتأثر بذلك بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة للمساهمين أو بموافقة مجلس الإدارة تبعا لقرار صادر عن

(5) Any resolution reducing the Company's capital shall be entered in the Commercial Registry in accordance with the provisions of the registry law and be published in the Official Gazette and in one of the local daily newspapers, and

الجمعية العامة غير العادية للمساهمين في الشركة بتفويض مجلس الإدارة بتلك الصلاحيات.

the reduction shall not be effective against the creditors who make an objection thereto and submit their documents within sixty days from the publication date in the Official Gazette unless they have been paid their due debts or have been provided with adequate guarantees for the payment of their deferred debts.

(ب) إذا حصل نتيجة دمج الأسهم تبعا لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة (18) أن ترتب حق لأي مساهم في كسر من السهم يقوم مجلس الإدارة بتجميع جميع تلك الكسور وبيعها لصالح هؤلاء المساهمين كل بنسبة ما يستحقه.

Article 18: Consolidation of Shares

(a) The Company, with the approval of the Bahrain Stock Exchange and the Ministry of Industry and Commerce, may consolidate all or any of its shares into shares of a larger nominal value than the existing nominal value of the shares by means of a reverse stock split and, in connection with such consolidation, exchange existing share certificates for new share certificates representing the shares as consolidated, provided that any such consolidation shall only be made with the approval of the holders of shares so affected pursuant to an Extraordinary General Meeting, or with the approval of the Board of Directors pursuant to a resolution of such shareholders at an Extraordinary General Meeting delegating such authority to the Board of Directors.

(ج) يتم تبيان أي دمج للأسهم بموجب المادة (18) هذه بموجب ملحق لعقد التأسيس والنظام الأساسي هذا يتم إيداعه لدى وزارة الصناعة و التجارة من قبل أشخاص مفوضين أصولا من قبل المساهمين أو حسبما يكون الحال من قبل مجلس الإدارة استيفاء لهذا الغرض. ويعتبر أي ملحق كهذا جزءا لا يتجزأ من عقد التأسيس والنظام الأساسي هذا.

(د) تسجل الشركة في السجل عدد الأسهم كما تم دمجها المملوكة من قبل كل مساهم بها. وتعتبر القيود الناتجة عن ذلك في السجل دليلا قاطعا على عدد الأسهم التي تم دمجها.

(b) If, as a result of the consolidation of shares in accordance with paragraph (a) of this Article 18, any shareholder may be entitled to a fraction of a share, the Board of

Directors shall aggregate all such fractions and sell them for the benefit of such shareholders on a pro rata basis.

(c) Any consolidation of shares pursuant to this Article 18 shall be evidenced by a supplement to the Memorandum of Association and these Articles of Association filed with the Ministry of Industry and Commerce by persons duly authorized by the shareholders, or as the case may be, the Board of Directors, for such purpose. Any such supplement shall take effect as an integral part of the Memorandum of Association and these Articles of Association.

(d) The Company shall enter in the Register the number of shares, as consolidated, owned by each of the holders thereof. The resulting entries in the Register shall be conclusive evidence as to the number of shares so consolidated.

Section III
Loan Debentures

Article 19: Issue of Loan Debentures

The Company may issue loan debentures in accordance with the provisions of Chapter 5 of the Law by resolution of the Ordinary

الباب الثالث
سندات القرض

المادة (19): إصدار سندات القرض:-

للشركة أن تصدر سندات قرض وفق أحكام الفصل الخامس من القانون وذلك بقرار من الجمعية العامة العادية بناء على اقتراح من مجلس الإدارة يتضمن بيان مدى حاجة الشركة إلى التمويل والشروط الخاصة بسندات القرض شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي بالنسبة الى سندات القرض الصادرة بالعملات الأجنبية أو الصادرة بالعملة المحلية التي قد تطرح للاكتتاب في أسواق المال العالمية.

المادة (20): تغطية قيمة سندات القرض:-

للشركة أن تغطي قيمة سندات القرض بإحدى الوسيلتين التاليتين:

1- طرح سندات القرض في اكتتاب عام وتتبع في هذا الشأن القواعد والأحكام المقررة في النظام الأساسي وقانون الشركات التجارية للاكتتاب في الأسهم وبما لا يتعارض مع طبيعة سندات القرض، أو

المفوض بالتوقيع عن الطرفين

General Meeting following a proposal by the Board of Directors indicating the extent of the Company's need for borrowing and the conditions for issue of debentures, subject to approval of the Central Bank of Bahrain, in foreign currencies or in local currency for subscription in international markets.

2- بيع السندات عن طريق البنوك وشركات المال والاستثمار ومتعهدي الاكتتاب وفق القواعد والأعراف المعمول بها في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام القوانين المنطبقة.

Article 20: Cover for the Value of Loan Debentures

The Company may cover the value of loan debentures by one of the following two methods:

1. By floating the debentures in a public offering in which case the rules and provisions prescribed for share subscription in these Articles of Association and the Law shall be applicable to the extent not in conflict with the nature of debentures; or

2. By sale of debentures through banks, finance and investment companies and underwriters, in which case the prevailing custom and practice shall be applicable without being in conflict with the provisions of the applicable law.

المادة (21): الاكتتاب بسندات القرض المطروحة أو الرجوع عن القرض:-

إذا تمت تغطية نسبة 50% أو أكثر من السندات المطروحة للاكتتاب خلال المدة المحددة أو أية مدة أخرى ممددة للإكتتاب ، يعتبر الاكتتاب تاما، وبخلاف ذلك يجوز للجمعية العامة إما الرجوع عن إصدار سندات القرض ورد الأموال للمكتتبين أو الاكتفاء بالقدر الذي تم تغطيته من السندات وإلغاء الرصيد الباقي.

الباب الرابع
مجلس الإدارة

المادة (22): مجلس الإدارة:-

1- يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من عشرة أعضاء يتم تعيينهم و/أو انتخابهم على التوالي وفق أحكام النظام الأساسي هذا و أحكام المادة (175) من القانون . ويجوز

تعديل هذا العدد بقرار من الجمعية العامة للمساهمين تبعا للفقرة (5) تاليا من هذه المادة (22) مع مراعاة أحكام القانون.

Article 21: Subscription in the Offered Loan Debentures or Cancelling the Loan

If 50% or more of the debentures offered for public subscription are subscribed for during the fixed period or any other extended period for subscription, such subscription shall be deemed to have been completed, otherwise the General Meeting may either cancel issuing the debentures and refund amounts of subscriptions to subscribers or be satisfied with the number of debentures subscribed and cancel the balance.

2- يعين المساهم الذي يملك 10% أو أكثر من رأس المال من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس بحيث يعين عضوا واحدا عن كل نسبة مساهمة مقدارها 10% من رأس المال ويسقط حقه في التصويت لإنتخاب العدد المتبقي من أعضاء مجلس الإدارة في النسبة أو النسب التي يتم التعيين عنها، فإذا بقي بعد ذلك نسبة من الأسهم لا تؤهله لتعيين عضو آخر جاز له استخدام تلك النسبة بالتصويت مشتركا مع المساهمين الآخرين الذين يكون لهم الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة (غير المعينين) وفق أحكام الفقرة (3) من هذه المادة.

Section IV
Board of Directors

Article 22: Board of Directors

1. The Company shall be administered by a Board of Directors consisting of 10 (ten) directors to be appointed and/or elected respectively in accordance with the provisions of these Articles of Association and Article 175 of the Law. The number of directors may be varied according to paragraph 5 of this Article 22 subject to the provisions of the Law.

2. A shareholder who owns 10% or more of the capital shall appoint his representative on the Board of

3- بعد إجراء التعيينات لعضوية مجلس الإدارة من قبل المساهمين المؤهلين لذلك عملاً بالفقرة (2) أعلاه، تنتخب الجمعية العامة العادية العدد المتبقي من أعضاء المجلس بالاقتراع السري. و يكون الإنتخاب بالأغلبية البسيطة للأصوات الصحيحة مع مراعاة الأحكام الواردة في الفقرة (2) أعلاه فيما يتعلق بأهلية التصويت بالانتخاب و الذي يتم استنادا إلى قائمة أو قوائم المرشحين المؤهلين تكون قد قدمت من مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية قبل الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة العادية المقرر إجراء

الانتخابات فيه.

4- يجـوز للجمعيــة العامـة العاديـة أن تحـدد مـن وقت **لآخر** عدد أعضـاء مجلس الإدارة غير ذلـك المنصـوص عنـه فـي الفقرة (1) أعـلاه من هذه المـادة شريطة أن لا يقـل العـدد فـي أي وقت عـن خمسـة أعضاء. ويكون الغرض مـن تحديـد عـدد الأعضـاء علـى هـذا النحـو شـمول ذلك عدد الأعضـاء المعينين بموجـب الفقـرة (2) والأعضـاء المنتخبـين بموجـب الفقـرة (3) أعـلاه مـن هـذه المـادة وكـذلك الأعضاء الذين تعينهم من وقت لآخر الجمعية العامـة العاديـة مـن ذوي الخبـرة ومـن غيـر المساهمين.

5- تكـون مـدة مجلـس الإدارة ثـلاث سـنوات قابلـة للتجديد. ويجوز للشخص المعنوي الذي عين عضـوا أو أكثـر فـي المجلـس أن يسـتبدل مـن عينـهم بغيـرهم سـواء كـان ذلـك أثنـاء المـدة المـذكورة أو فـي نهايتهـا. كمـا يجـوز إعـادة انتخاب العضو المنتخب لدى انتهاء المدة التـي انتخب لها ويعتبر ذلك ترشيحا جديدا يستلزم كافـة الأحكـام والشـروط المطلوبـة للعضـوية لأول مرة والمنصوص عنها فـي المـادة (23) مـن هذا النظـام الأساسـي. ويجـوز بقرار مـن وزير الصناعة و التجارة مد مدة العضوية فـي مجلس الإدارة لمدة لا تزيد عن ستة أشهر بناء على طلب مجلس الإدارة.

Directors proportionately to the total number of members of the Board of Directors, so that one member shall be appointed for each 10% shareholding in the share capital, and the shareholder shall forfeit his right of voting to elect the remaining number of Board of Directors to the extent of the percentage or percentages of shares for which an appointment is made. If the shareholder still holds a percentage that is not enough to make him eligible for appointment of another member, he may use such percentage in voting with the other shareholders who have the right to elect members of the Board of Directors (other than the appointed members) in accordance with the provisions of paragraph 3 of this Article.

3. After making the appointments for membership of the Board of Directors by eligible shareholders through the application of the provisions of paragraph 2 above, the Ordinary General Meeting shall elect the remaining number of members of the Board of Directors by secret ballot. The election shall be by simple majority of eligible votes subject to the provisions of paragraph 2 above with respect to eligibility for voting in the election which shall be based on a list or lists of qualified nominees presented to the Ordinary General Meeting by the Board of Directors before the date of the General Meeting at which elections are scheduled to take place.

4. The Ordinary General Meeting may from time to time determine the number of members of the Board of Directors otherwise than specified in paragraph 1 above, provided the number of members shall at no time be less than five. The purpose of determining the number of members in this manner is to include the number of members appointed pursuant to paragraph 2, and those members elected pursuant to paragraph 3 of this Article as well as the expert members of the Board of Directors who are not shareholders but appointed from time to time by the Ordinary General Meeting.

5. Members of the Board of Directors shall be elected for a three year renewable term. A corporate person who has appointed one or more members of the Board of Directors may replace them by others whether during the said period or on its expiry. An elected member of the Board of Directors may be re-elected upon the expiry of his term of office, and this shall be considered to be a new nomination which requires satisfaction by such member of all the terms and conditions required to be satisfied by a person nominated for membership of the Board of Directors for the first time as set out in Article 23 of these Articles of Association. The term of office of the Board of Directors may be extended by Resolution of the Minister of Industry and Commerce for a period not exceeding six months at

6- لا يجوز تعيين أو انتخاب أي شخص عضوا في مجلس الإدارة إلا بعد أن يقبل التعيين أو الترشيح كتابة.

المادة (23): شروط العضوية في مجلس الإدارة:-

يجب أن تتوافر في عضو مجلس الإدارة الشروط المنصوص عنها في المادة (173) من القانون. الا أنه، يستثنى من متطلبات الفقرة (ج) من المادة 173 المذكورة المتعلقة بملكية أسهم نصاب العضوية في مجلس الإدارة الأعضاء من ذوي الخبرة من غير المؤسسين أو المساهمين في الشركة و الذين تعينهم الجمعية العامة العادية بموجب المادة (25) من النظام الأساسي هذا .

وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أيا من الشروط سابقة الذكر، زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدان ذلك الشرط ، مع مراعاة دائماً ما نصت عليه المادة التالية.

المادة (24): أسهم نصاب العضوية:-

تخصص أسهم نصاب العضوية المشار إليها في

the request of the Board of Directors.

6. No person shall be appointed or elected to membership of the Board of Directors unless he consents in writing thereto.

المادة السابقة والمادة 173(ج) من القانون لضمان حسن إدارة العضو. ويجب إيداع الاسهم المذكورة لدى الشركة خلال شهر من تاريخ إنتخابه أو تعيينه، ويمتنع على العضو التصرف فيها بأي وجه من الوجوه طوال مدة عضويته وإلى أن تتم المصادقة على ميزانية أخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله وتم إبراء ذمته.

Article 23: Qualifications of Membership of the Board of Directors

A member of the Board of Directors shall have the qualifications provided in Article 173 of the Law. However, members with expertise who are neither founders nor shareholders of the Company and who are appointed by the Ordinary General Meeting pursuant to Article 25 of these Articles of Association shall be exempted from the provisions of paragraph (c) of the said Article 173 with respect to ownership of qualifying shares.

If a member of the Board of Direcotors forfeits any of the aforesaid conditions, he shall cease to be a member of the Board of Directors from the date of forfeiture, subject always to the provisions of the following Article.

Article 24: Membership Qualifying Shares

Membership qualifying shares referred to in the preceding Article and Article 173 (c) of the Law shall be assigned as security for guaranteeing the proper performance by the

وإذا لم تودع أسهم نصاب العضوية خلال المدة المحددة بالفقرة السابقة زالت عن العضو صفة العضوية. وتزول هذه الصفة كذلك إذا نقصت أسهم نصاب العضوية لأي سبب من الأسباب خلال مدة العضوية ولم تستكمل خلال 30 يوما من تاريخ النقص.

المادة (25): تعيين أعضاء من ذوي الخبرة في مجلس الإدارة:-

يجوز للجمعية العامة العادية أن تعين عددا من الأعضاء من ذوي الخبرة في مجلس الإدارة من غير المؤسسين للشركة أو المساهمين فيها وذلك بالعدد والإختصاصات التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية من أجل خدمة مصلحة الشركة و توفير الكفاءة الفنية والإدارية والعلمية الضرورية و الخبرة العملية للشركة وذلك مع مراعاة الشروط اللازم توافرها في مثل هؤلاء الأعضاء تبعا للقرار الوزاري رقم (10) لسنة 2002 بشأن الشروط اللازم توافرها في أعضاء مجالس إدارة الشركة المساهمة من غير المؤسسين أو المساهمين وكذلك مع مراعاة العدد المقرر لأعضاء مجلس الإدارة

member of his duties. The said shares shall be deposited with the Company within one month of the date of election or appointment of the member who shall not be entitled to make any disposition whatsoever in relation to it until the lapse of the member's term of office and until approval of the balance sheet for the last year during which he served as a member and in respect of which he is absolved of responsibility for his management.

If membership qualifying shares are not deposited during the period specified in the preceding paragraph, the member shall forfeit his membership of the Board of Directors. Such membership shall also be forfeited, if the qualifying shares are diminished for any reason during the term of office and the shortfall is not made up within 30 days from the date of such shortfall.

Article 25: Appointment of Expert Directors

The Ordinary General Meeting may appoint a number of persons with expertise to be members of the Board of Directors who are not founders or shareholders in the Company pursuant to Article 177 of the Law, and subject to satisfaction by such members of the requirements of Ministerial Order No.10 for the year 2002 with respect to qualifying conditions required to be met by members of the Board of Directors who are not founders or shareholders, and subject also to the number determined for members of the Board of Directors according to provisions of paragraphs 1 and 4 of Article 22 of these

وفقا لأحكام المادة (22) الفقرتين (1) و (4) من هذا النظام الأساسي.

المادة (26): انتهاء العضوية في المجلس:-

تنتهي العضوية في المجلس في الحالات التالية:

1- إذا تم تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون والنظام الأساسي هذا.

2- إذا فقد أيا من الشروط الواردة الإشارة إليها في المادة (23) أعلاه من النظام الأساسي والمنصوص عنها في المادتين (173) و(174) من القانون.

3- إذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو الحق ضررا فعليا بها.

4- إذا استقال من منصبه أو إعتزل بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا التزم بالتعويض عن الضرر للشركة.

5- إذا أخطر المساهم الذي عينه مجلس الإدارة برغبته في عزل العضو الذي يمثله أو بتعيين عضو آخر بدلاً منه.

6- إذا تم عزله من قبل الجمعية العامة، وذلك وفقاً للمادة (178) (ب) من القانون والمادة 27 أدناه.

Articles of Association.

Article 26: Termination of Membership of Directors

A director's membership of the Board of Directors terminates in the following events:

1. If he was appointed or elected contrary to the provisions of the Law or these Articles of Association.

2. If he loses any of the qualifying conditions referred to in Article 23 above or in Articles 173 and 174 of the Law.

3. If he misuses his position as director in carrying on business that is competitive to that of the Company or if he causes actual damage to it.

4. If he resigns or withdraws from his office, provided the foregoing shall be done in an opportune time, otherwise he shall be liable to pay damages to the Company.

5. If the appointing shareholder has notified the Board of Directors of its desire to terminate the membership of the member representing it or to appoint a replacement thereof.

6. If the General Meeting terminates his membership in accordance with Article 178 (b) of the Law and Article

المادة (27): عزل أعضاء مجلس الإدارة:-

1- يجوز للجمعية العامة عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة. ويقدم الطلب إلى مجلس الإدارة من عدد من المساهمين يمثل 10% من رأس المال على الأقل. وعلى مجلس الإدارة عرض الطلب على الجمعية العامة خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديمه، وإلا قامت وزارة الصناعة والتجارة بتوجيه الدعوة. ولا يجوز للجمعية العامة النظر في طلب العزل هذا إلا إذا كان واردا بجدول أعمالها، ما لم تظهر خلال الاجتماع وقائع خطيرة تقتضي العزل.

2- وللعضو المعزول مطالبة الشركة بالتعويض إذا كان العزل بغير سبب مقبول أو في وقت غير مناسب.

المادة (28): ملء الشواغر في مجلس الإدارة:-

في حالة خلو منصب عضو أو أكثر في مجلس الإدارة، عندها تطبق أحكام المادة (179) من القانون.

المادة (29): رئيس مجلس الإدارة ونائبه

المفوض بالتوقيع عن الطرفين

27 below.

والرئيس التنفيذي:-

ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيسا ونائباً للرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة أو أكثر. ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به.

Article 27: Removal of Directors

1. The General Meeting may terminate the membership of all or some of the members of the Board of Directors. Requisition for termination shall be presented to the Board of Directors by shareholders representing at least 10% of the capital. The Board of Directors shall forward such requisition to the General Meeting within a maximum period of one month from the date of its submission; otherwise the Ministry of Industry and Commerce may issue the notice for the Meeting. The General Meeting may not consider this requisition with respect to the said termination unless the said requisition is on the agenda, save when serious developments are revealed during the meeting requiring such termination.

لمجلس الإدارة أن يعين رئيساً تنفيذياً أو مديراً عاماً يحدد المجلس المهام والصلاحيات الممنوحة له. ويكون له حق التوقيع عن الشركة و نيابة عنها مجتمعاً أو منفرداً حسب ما يقرره مجلس الإدارة.

2. A member who has been terminated may seek compensation from the Company if said termination is without acceptable justification or at a suitable time.

وتبلغ وزارة الصناعة والتجارة بصورة من قرارات انتخاب الرئيس ونائبه وتعيين الرئيس التنفيذي أو المدير العام.

Article 28: Filling of Vacancies on the Board of Directors

المادة (30): صلاحيات مجلس الإدارة واختصاصاته:-

In case the office of one or more directors becomes vacant, the provisions of Article 179 of the Law shall be applied.

1- لمجلس الإدارة أن يزاول جميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقا لأغراضها. ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه في القانون و هذا النظام الأساسي و قرارات الجمعية العامة ولمجلس الإدارة بوجه خاص وضع اللوائح اللازمة لتنظيم العمل وإدارة أعمال الشركة وتعيين المدير أو المديرين أو رؤساء العمل أو الموظفين وإقالتهم

وتحديـد مهـامهم ومرتبـاتهم. . و لمجلـس الإدارة الحق في شراء وبيع ورهن المنقولات والعقارات وجميـع حقـوق وإمتيـازات الاسـتئجار والتـأجير، وسحب الأموال والأوراق المالية المملوكة للشركة وتحويلهـا وبيعهـا، و طلـب التمويـل لمـدد تتجـاوز ثلاث سنوات وإصدار سندات القرض و الأوراق المالية وتقديم كفالات لصالح الغير والتصريح برفع كافـة الـدعوى والـدفاع عـن مصـالح الشـركة أمـام القضاء سواء كانت مدعية أو مدعى عليها وإبرام عقود الهبـة والصـلح والتحكيم والإبراء و الإقرار والتنازل عن حقوق الامتياز الخاصة بالشركة سواء كـان التنـازل بمقابـل أو بغيـر مقابـل وتقريـر كيفيـة استعمال أموال الشركة.

Article 29: Chairman, Deputy Chairman and Chief Executive Officer

The Board of Directors shall elect by secret ballot its Chairman and Deputy Chairman each of whom shall hold office for a three year term renewable further for one or more terms. In the absence or disability of the Chairman, the Deputy Chairman shall act in his place.

The Board of Directors may appoint a Chief Executive Officer or General Manager, and specify his duties and powers. He shall have the right to sign for and on behalf of the Company severally or jointly as the Board of Directors may resolve.

The Ministry of Industry and Commerce shall be furnished with copies of resolutions for election of the Chairman, Deputy Chairman, and the Chief Executive Officer or the General Manager.

2- لمجلس الإدارة الحق في تـأليف اللجنـة التنفيذيـة ولجنـة التـدقيق وغيرهمـا مـن اللجـان وتعيـين أعضـائها وتحديـد صـلاحياتها، ويكـون أغلبيـة أعضاء هذه اللجان ورؤساءها من أعضـاء مجلس الإدارة المعينين من قبل شركة ممتلكات.

المادة (31): تمثيل الشركة:-

1- مع مراعاة أحكام القانون يمثل الشركة كل من رئـيس مجلـس الإدارة أو نائـب الـرئيس (عنـد غيابـه أو قيـام مـانع بـه) فيمـا يتعلـق بعلاقاتهـا لدى الغير. ويكون توقيع أي منهم نيابة عن الشـركة ملزمـا فـي كـل القضـايا والأمـور المتعلقـة بـإدارة الشـركة خـلال سـير عملهـا العـادي ضـمن الأغـراض المحـددة لهـا وتبعـا لأحكـام القـوانين النافـذة والنظـام الأساسـي وقرارات وتوصيات مجلس الإدارة.

Article 30: Powers of the Board of Directors

1. The Board of Directors may exercise all the powers and do all the acts necessary for the management of the Company in conformity with its objects, save to the extent limited by the Law, these Articles of

Association and the resolutions of the General Meeting. The Board of Directors shall in particular have the power to establish the necessary regulations for the organization of work and management of the Company's business, appoint the Manager or Managers, officers or employees and to remove them, determine their duties and fix their salaries. The Board of Directors is empowered to purchase, sell and mortgage movables, immovable properties and all rights and privileges to rent, lease, transfer and sell, withdraw funds and securities owned by the Company, apply for finance for a tenor exceeding three years, issue debentures, securities, give guarantees to third parties, give authorization to institute all actions and defend the interests of the Company before the judiciary whether as plaintiff or defendant, enter into agreements for gift, conciliation, arbitration and receipt and release and waive the Company's priority rights whether for consideration or otherwise and to decide on the manner of utilizing Company's funds.

2. The Board of Directors is empowered to form Executive, Audit and other Committees, appoint their members and specify their powers. The majority of the members and the Chairman of such committees shall be members of the Board of Directors nominated by Mumtalakat.

2- يجوز لمجلس الإدارة أن يعين بقرار منه وفي حدود الصلاحية المقررة بموجبه، واحداً أو أكثر من بين أعضائه أو أي شخص آخر التوقيع نيابة عن الشركة وباسمها منفردا أو مجتمعا مع آخرين بمن فيهم رئيس المجلس أو نائبه تبعا للفقرة (1) السابقة أعلاه أو الرئيس التنفيذي أو المدير العام المعين تبعا للمادة (29) من هذا النظام الأساسي.

Article 31: Representation of the Company

1. Subject to provisions of the Law, the Company shall be represented in its relations with third parties by the Chairman of the Board of Directors or

المادة (32): نصاب صحة اجتماعات مجلس الإدارة ونصاب صحة القرارات:-

1- يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيس المجلس أو نائبه (عند غيابه أو قيام مانع به) أو من عضوين على الأقل، ويعتبر اجتماع المجلس صحيحا إذا ما تم حضوره من قبل ما لا يقل عن 50% من عدد أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون من بين الحاضرين ما لا يقل عن نصف عدد الأعضاء المعينين من قبل شركة ممتلكات أصالة او نيابة و أن يكون رئيس مجلس الإدارة او نائبه ضمن الحاضرين في الإجتماع.

2- لا يشترط إكتمال النصاب القانوني في حالة تعلق موضوع الإجتماع بالمسائل المؤجلة من إجتماع مجلس الإدارة السابق إذا كان ذلك بسبب غياب الرئيس أو من ينوب عنه هن الإجتماع الأول وبشرط أن يكون قد أبلغ بالإجتماع الجديد

قبل أربعة أيام على الأقل من موعده.

the Deputy Chairman (in his absence or disability). The signature of any of them on behalf of the Company shall be binding in all matters and things concerned with the administration of the Company in the normal course of business, within the objects specified therefore and according to the provisions of the laws in force, the Articles of Association and resolutions and recommendations of the Board of Directors.

3- تتخذ قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين أصالة ووكالة. وفي حالة تعادل الأصوات ، يكون للرئيس أو في حال غيابه نائبه صوتا مرجحاً. وعلى العضو المعارض أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويجوز للمجلس اتخاذ قرارات بالمراسلة بريديا أو الكترونيا أو بالفاكس أو بالمحادثات الهاتفية الجماعية أو بالهاتف المرئي أو الفيديو أو أية وسيلة اتصال أخرى مرئية ومسموعة ويشترط لصحة القرار في أي من هذه الحالات موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء عليها وأن يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه ويجب أن يثبت القرار في محضر أول اجتماع تال لمجلس الإدارة. ويعتبر أي عضو يرسل إليه مشروع القرار في مكان تواجده ويتخلف عن الرد عليه خلال ثلاثة أيام عمل التالية لتاريخ إرسال مشروع القرار إليه بأنه موافق على المشروع.

2. The Board of Directors may by resolution and within the limits of authority decided by it, appoint one or more of its members or any other person to sign on behalf of the Company severally or jointly with others, including the Chairman or his Deputy pursuant to the preceding paragraph 1 hereinabove or the Chief Executive Officer or the General Manager appointed pursuant to Article 29 of these Articles of Association.

Article 32: Attendance Quorum and Voting Quorum at Board of Directors' Meetings

1. The Board of Directors shall meet at the summons of its Chairman or his Deputy (in event of his absence or disability) or if requested to do so by at least 50% of the Board of Directors. A meeting of the Board of Directors shall be valid if attended by not less than half of the directors, provided that at least

4- يمتنع على اي عضو مجلس إدارة التصويت على أي عقد أو ترتيب أو أي اقتراح آخر يكون له فيه مصلحة مادية.

5- يجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للشركة.

half of the members appointed by Mumtalakat are in attendance, and that the Chairman or his Deputy are in attendance at the meeting.

المادة (33): الإنابة في حضور الاجتماعات:-

2. The quorum is not needed in case the topic of discussion is related to issues deferred from the previous meeting of the Board of Directors, if this is due to the absence of the Chairman or his proxy from the first meeting, provided that he has been advised of the meeting at least four days before the meeting.

1- لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه أي عضوا آخر في المجلس أو ممثلا للشخص المعنوي العام الذي يمثله عادة العضو الأصيل في المجلس في حضور اجتماعات مجلس الإدارة عندما تتوفر هنالك أسباب مبررة لذلك و إذا كان سند تعيينه يجيز له ذلك. إلا انه لا تجوز الإنابة في أي وقت لأكثر من عضوين وعلى أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بأنفسهم عن نصف أعضاء المجلس ويكون من بينهم رئيس المجلس. وتكون الإنابة خاصة وثابتة بالكتابة وان ترسل لمجلس الإدارة قبل الموعد المحدد للجلسة بثلاثة أيام على الأقل، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به.

3. Resolutions of the Board of Directors shall be adopted by a simple majority vote of the directors present in person or by proxy. In case of a tie, the Chairman or in his absence the Deputy Chairman shall have a casting vote. A dissenting member of the Board of Directors shall record his dissent in the Minutes. The Board may adopt resolutions by correspondence, including post, electronic mail or fax correspondence or conference telephone calls, or telephone with picture or video or any other means of communication with picture and sound, provided that in order for resolutions taken in this manner to be valid, they shall be approved by a majority of three-quarters of the members including the Chairman or the Deputy Chairman and recorded in the minutes of the following meeting of the Board of Directors. Any member to whom a proposed resolution is sent (wherever he is located) who fails to respond within three working days following

2- عندما يصوت العضو المناب وفقا لتعليمات خطية صادرة إليه من العضو الأصيل الذي عينه لا يكون مسئولا عن القرار الصادر تبعا لذلك التصويت في الدعوى المقامة من قبل أي مساهم أو دائن للشركة أو أي طرف ثالث إلا في حدود مسئوليته كعضو في مجلس الإدارة.

المادة (34): محاضر اجتماعات مجلس الإدارة:-

the date on which the proposed resolution is sent to him shall be considered to have approved the resolution.

4. A director is prohibited from voting on any contract or arrangement or any other proposal in which he has an interest which is a material interest.

5. The Board of Directors shall meet at least four times in every financial year.

يجب أن تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص، وتوقع هذه المحاضر من الرئيس والأعضاء الذين حضروا الجلسة وأمين سر المجلس. ويجب أن يحفظ هذا السجل في مركز الشركة الرئيسي، ويثبت في محضر كل جلسة أسماء من حضر ومن لم يحضر من أعضاء المجلس مع بيان أعذار من لم يحضر في حالة وجودها، كما يثبت فيه أسماء الأشخاص من غير أعضاء المجلس الذي قد يتطلب النظام حضورهم مع بيان حضورهم أو غيابهم، كذلك أسماء جميع من حضر من غير الأعضاء الجلسة كلها أو جزء منها.

Article 33: Proxy for Attendance at Board Meetings

1. A director may give a proxy to any other director or a representative of the corporate entity which he normally represents as principal to attend the meeting of the Board of Directors on his behalf when there are reasons justifying that and provided that his appointing instrument allows for such appointment of a proxy. Appointment of proxy may not be made at any time by more than two members of the Board of Directors and provided that the number of members present at the meeting in person shall not be less than one half of the total number of members of the Board of Directors including the Chairman. A proxy shall be personal, in writing and sent to the Board of Directors at least three days prior to the meeting. The Deputy Chairman shall act in place of the Chairman in the event of his absence or disability.

كما يثبت بالمحضر خلاصة وافية لجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث أثناء الاجتماع وكل ما يطلب الأعضاء إثباته في المحضر.

ويكون الموقعون على محاضر الجلسات مسئولين عن صحة البيانات الواردة في السجل.

المادة (35): اللجنة التنفيذية:-

-1 يجوز لمجلس الإدارة القيام من وقت لآخر بتعيين لجنة واحدة أو أكثر تضم أعضاءً من مجلس الإدارة أو من خارج المجلس، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة (2) من المادة (30). يحدد مجلس الإدارة مسئوليات كل

لجنة من هذه اللجان.

2. When an alternate director votes in accordance with the written instructions of the director who appointed him, he shall not be responsible in a suit brought by any shareholder, creditor of the Company or any third party for such decision, save to the extent of his other responsibilities as a director.

-2 يختار أعضاء كل لجنة رئيسا لها ويستمر في منصبه بنفس مدة اللجنة، كما يجوز عند الحاجة إعادة انتخاب الرئيس.

-3 يفوض مجلس الإدارة السلطة الكاملة لكل لجنة للقيام بالمهام الموكلة لها.

-4 تجتمع اللجنة بطلب من رئيس اللجنة أو اثنين من أعضائها.

-5 حدد النصاب الرسمي للجنة بحضور 50% من أعضائها، وتتخذ القرارات بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تعادل الأصوات، يكون لرئيس اللجنة صوتا مرجحا.

-6 تدون محاضر اجتماعات اللجنة في سجل خاص يوقع أصوليا من قبل جميع الأعضاء الحاضرين.

-7 يتسلم مجلس الإدارة بصفة منتظمة تقريرا موجزا حول القرارات الصادرة من قبل كل لجنة.

Article 34: Minutes of Board of Directors Meetings

Minutes of the meetings of the Board of Directors shall be entered on a regular basis following the end of each meeting in a Special Register and shall be signed by the Chairman and members present as well as the secretary at the meeting. This Special Register shall be kept in the head office of the Company. In the minutes there shall be recorded the names of directors present and those who are absent and the justification for absence, if any, of the absent members. The minutes shall also include the names of persons who are not members whose presence in the meeting is required by the Law stating the names of those who attended the meeting and those who were absent. A record in the minutes shall also be made of non-members who attended the meeting or any part of it.

The minutes shall embody a detailed summary of the deliberations of the Board covering every event that took place at the meeting and any matter that the members

المادة (36): قائمة بأسماء رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة:-

على الشركة أن تعد في كل سنة مالية قائمة مفصلة ومعتمدة من رئيس مجلس الإدارة بأسماء كل من رئيس المجلس ونائب الرئيس وأعضاء المجلس

had required to be recorded in the minutes.

Those members who sign the minutes of any meeting shall be jointly answerable for the accuracy of the details contained therein.

والـرئيس التنفيـذي والمـدير العـام ونوابـه وتحـتفظ الشركة بصورة من هذه القائمة ويرسل الأصل إلـى إدارة شــئون الشــركات فــي وزارة الصــناعة و التجـارة مرفقـة بـالتقرير السـنوي وميزانيـة الشـركة العموميـة وحسـاب الأربـاح والخسـائر عـن السـنة المالية المعينة المشار إليهم في المادة (54) من هذا النظـام الأساسـي، وتبلـغ الشـركة الـوزارة المـذكورة بكـل تعـديل يجـري علــى القائمــة خــلال الســنة المذكورة.

Article 35: Executive Committee

1. The Board of Directors shall have the right to appoint from time to time one or more committees consisting of members of the Board of Directors or of members outside the Board of Directors, subject to paragraph 2 of Article 30. The Board of Directors shall determine the responsibilities of each committee.

2. The members of each committee shall elect the chairman of such committee for the duration of the committee's term. The chairman of a committee may be re-elected if required.

3. The Board of Directors shall delegate full authority to each committee, needed to perform the assigned duties.

4. A committee shall meet upon the request of the chairman of such a committee or of two of its members.

5. The legal quorum for each committee is fixed to 50% of the members of such committee, and decisions shall be taken by the majority of the

المادة (37): التقرير السنوي:-

يجـب علـى مجلـس الإدارة أن يعـد فيمـا يتعلـق بكـل سنة مالية و خلال المدة التـي تسمح بعقد الجمعيـة العامة السنوية للمساهمين وذلك خـلال ثلاثـة شـهور على الأكثر من تاريخ انتهاء كل سنة ماليـة، تقريـرا عـن نشـاطات الشـركة خـلال السـنة الماليـة وعـن مركزهــا المــالي وميزانيتهــا العموميــة وحســاب الأرباح والخسائر الخاص بها. ويوقع كل من رئيس مجلــس الإدارة واحــد أعضــاء المجلــس التقريــر والميزانيـة العموميـة وحسـاب الأربـاح والخسـائر. وترسـل نسـخة مـن التقريـر المـذكور مـع الوثـائق المرفقــة إلــى إدارة شــئون الشــركات فــي وزارة الصناعة والتجارة خلال مدة لا تتجـاوز عشرة أيـام من تاريخ توقيعها.

المادة (38): مسئولية أعضاء مجلس الإدارة والإعفاء منها ودعوى المسئولية:-

members attending. In case of a tie the chairman of such committee shall have a casting vote.

6. The minutes of the meeting for each committee shall be written in a special record duly signed by all members present.

7. The Board of Directors shall receive on a regular basis a summary report about the resolutions adopted by each committee.

تسري على مسئولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تجاه الشركة ومساهميها والغير والإعفاء منها ودعوى المسئولية وسقوطها أحكام المواد من (185) إلى (187) من القانون.

Article 36: List of the names of the Chairman, Deputy Chairman and Members of the Board of Directors:

The Company shall prepare in respect of each financial year a detailed list, certified by the Chairman of the Board of Directors, of the name of the Chairman, Deputy Chairman, members of the Board of Directors, Chief Executive Officer and his deputies. The Company shall keep a copy of such list and shall send the original to the Directorate of Company Affairs at the Ministry of Industry and Commerce together with the annual report, the balance sheet, the profit and loss account of the Company for the relevant financial year referred to in Article 54 of these Articles of Association and shall notify said Ministry of each amendment made to the list within the said year.

المادة (39): المصلحة الشخصية:-

تسري أحكام المادة (189) من القانون على المصلحة الشخصية إن وجدت لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو مديريها فيما يتعلق بأعمال وعقود الشركة.

المادة (40): مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:-

1- تحدد الجمعية العامة العادية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أن لا تتعدى هذه المكافآت 10% (عشرة بالمائة) من الربح الصافي لأية سنة مالية بعد خصم الاحتياطيات القانونية وتوزيع ربح للمساهمين لا يقل عن 5% (خمسة بالمائة) من رأسمال الشركة المدفوع، إلا أن هذا النص لا يلزم الشركة بأن توزع أرباحا بنسبة 5% (خمسة بالمائة) أو أي مبلغ آخر. ويتم توزيع المكافآت بين أعضاء المجلس تبعا لنسبة حضورهم الفعلي لاجتماعات المجلس واللجان المتفرعة عنه بموجب محاضر معتمدة من قبل الشركة.

2- يجوز للجمعية العامة العادية أن تقرر صرف مكافآت سنوية لأعضاء مجلس الإدارة في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحا أو السنوات التي لا توزع فيها أرباحا على المساهمين بشرط الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة ، ويجب أن يشتمل التقرير السنوي لمجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية على بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من رواتب ونصيب في الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصروفات وغيرها، كما يشتمل التقرير المذكور على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم موظفين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أية أعمال أخرى.

الباب الخامس

الجمعيات العامة

المادة (41): أنواع الجمعيات العامة:-

الجمعيات العامة للمساهمين اثنتان:

(1) الجمعية العامة العادية.

(2) الجمعية العامة غير العادية.

Article 37: Annual Report

The Board of Directors shall prepare in respect of each financial year within the period that may permit for convening the Annual General Meeting of Shareholders and within a maximum of three months from the end of each financial year, a report on the activities of the Company during the financial year and its financial situation, the balance sheet of the Company and a profit and loss statement. The Chairman of the Board of Directors and one of the directors shall sign the report and the Balance Sheet and the Profit and Loss Statement. A copy of the said Report attached to said documents shall be sent to the Directorate of Company Affairs at the Ministry of Industry and Commerce not later than ten (10) calendar days after it has been signed.

Article 38: Liability of Directors, Exemption From Liability and Liability Action

Liability of the Chairman and members of the Board of Directors to the Company, its shareholders and third parties, exemption therefrom, action for liability and the limitation of such action shall be in accordance with the provisions of Articles 185 to 187 of the Law.

Article 39: Personal Interest

Provisions of Article 189 of the Law shall apply to personal interest, if any, of the Chairman, directors or managers of the

Company in respect of its business and contracts.

Article 40: Remuneration of the Board of Directors:

1. The Ordinary General Meeting shall establish the remuneration of the members of the Board of Directors, provided that the total of such remuneration shall not exceed ten per cent (10%) of the net profit in any one financial year after allowing for statutory reserves and after allowing for distribution to the shareholders of a dividend of no less than five per cent (5%) of the paid-up capital of the Company. This provision shall not, however, be deemed to create an obligation on the part of the Company to pay a dividend of five per cent (5%) or of any amount. Remuneration of the Board of Directors shall be distributed to its members in proportion to their actual attendance at the meetings of the Board and its Committees as evidenced by the minutes of such meetings as certified by the Company.

2. The Ordinary General Meeting may resolve to pay an annual remuneration to members of the Board of Directors in the years when the Company does not realize profits for years in which the Company does not distribute dividends, subject to approval of the Minister of Industry and Commerce. The annual report of the Board of Directors to the Ordinary General Meeting shall include a detailed statement of all the amounts

المادة (42): أحكام عامة بشأن الجمعيات العامة:-

1- انطباقها:

تنطبق هذه الأحكام على الجمعيات العامة للمساهمين سواء كانت عادية أو غير عادية وتعتبر مكملة للأحكام الواردة في هذا النظام الأساسي بالنسبة لكل نوع من نوعي الجمعيات العامة.

2- الدعوة إلى انعقاد الجمعيات العامة:

أ - على الأشخاص والجهات الذين لهم الحق في دعوة الجمعية العامة للانعقاد أن يوجهوا هذه الدعوة إلى كل من له حق حضور الجمعية العامة قانونا على أن يكون من بينهم ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة ومدققي الحسابات.

ب- يجب أن يتم الإعلان عن دعوة المساهمين للجمعية العامة قبل الموعد المحدد للانعقاد بخمسة عشر يوما على الأقل في جريدتين يوميتين على الأقل تصدران باللغة العربية على أن تكون إحداهما محلية.

received by the Board members during the financial year in terms of salaries, dividends, attendance allowance, representation allowance, expenses and other amounts. The aforesaid report shall also contain details of the amounts received by members of the Board of Directors in their capacities as employees or administrators or amounts received in consideration of technical, management, advisory or other duties.

ج- وترسل صورة من أوراق الدعوة إلى وزارة الصناعة والتجارة قبل موعد اجتماع الجمعية العامة بعشرة أيام تقويمية على الأقل.

3- بيانات الدعوة:

يجب أن تتضمن الدعوة لاجتماع الجمعية العامة على الأخص البيانات الآتية:

أ- تاريخ وساعة انعقاد الجمعية العامة ومكانه.

ب - بيان نوع الجمعية العامة.

ج- جدول الأعمال.

د - بيان تاريخ وساعة ومكان الانعقاد الثاني أو الثالث في حالة عدم توافر النصاب في التاريخ المحدد للاجتماع الأول والثاني.

Section V

General Meetings

Article 41: Types of General Meetings

General Meetings of Shareholders are:

1. Ordinary General Meeting.
2. Extraordinary General Meeting.

4- جدول الأعمال:

يضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية أو غير عادية. وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناء على طلب المساهمين أو مدققي الحسابات أو وزارة الصناعة و التجارة ، يضع جدول الأعمال من طلب انعقاد الجمعية، ولا يجوز بحث أية مسألة غير مدرجة

Article 42: General Provisions Applicable to General Meetings

1. **Application**

These provisions apply to General Meetings of Shareholders whether

they are Ordinary or Extraordinary and shall be complementary to the provisions provided in these Articles of Association in respect of each of the two types of General Meetings.

في جدول الأعمال مع مراعاة أحكام المادة (207) من القانون .

2. Convening General Meetings

5- الحضور والتمثيل والإنابة:

a. Persons and authorities who have the right to convene General Meetings shall invite every person who is legally entitled to attend General Meetings, provided those given notice to attend shall include representatives from the Ministry of Industry and Commerce and the auditors.

وبموجب أحكام المادة (203) من القانون يجوز للمساهم إذا كان شخصا اعتباريا أن يعين ممثلا له لحضور اجتماع الجمعية العامة والتصويت فيه نيابة عنه. ويعتبر ذلك الشخص حاضرا في الاجتماع ويتصرف من خلال شخص ممثله. إذا كان المساهم شخصا طبيعيا ولم يكن بإمكانه حضور الاجتماع فله أن يوكل غيره من المساهمين أو من غيرهم في الحضور نيابة عنه على أن يكون الوكيل المناب عن الشخص الطبيعي على هذا النحو من غير رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة أو موظفيها ولا يخل ذلك بحق التوكيل للأقارب من الدرجة الأولى ولا بأهلية النائبين قانونا ناقصي الأهلية وفاقديها في حضور الاجتماعات نيابة عنهم.

b. Notice to attend General Meetings shall be published at least 15 days prior to the date fixed for the meeting in at least two daily newspapers published in the Arabic language, one of which shall be local.

كما لا يجوز للوكيل المناب عن الشخص الطبيعي على نحو ما ورد أعلاه أن يمثل بهذه الصفة في اجتماع الجمعية العامة عددا من الأصوات يجاوز 5% من رأس المال الصادر.

c. Copies of the notice shall be sent to the Ministry of Industry and Commerce at least 10 calendar days before the date set for the meeting.

وعلى الشركة أن تعد بطاقات خاصة بعدد الأسهم التي يملكها المساهم والأسهم التي يحضر فيها

كممثل أو وكيل مناب من قبل مساهمين آخرين. ويجب إجراء التفويضات للممثلين والوكالات والانابات لمن لهم صفة النيابة لدى الشركة قبل اجتماع الجمعية العامة بأربع وعشرين ساعة على الأقل. ولا يجوز لأي عضو أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عمن يمثله أو من ينوب عنه في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة مباشرة له أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة.

6- رئاسة الجلسات:

يترأس اجتماعات الجمعية العامة العادية رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أي شخص آخر يعين بقرار من مجلس الإدارة أو من الجمعية العامة لهذه الغاية.

7- سجل الحضور:

أ - يسجل المساهمون أسماءهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الشركة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بأربع وعشرين ساعة على الأقل. ويتضمن السجل أسماء المساهمين وعدد الأسهم التي يملكونها وعدد الأسهم التي يمثلونها وأسماء مالكيها مع تقديم سند التعيين أو الإنابة ويعطى المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة ووكالة.

3. **Details of the Notice**

Notice of convening General Meetings shall include in particular the following details:

a. Date, time and place of the General Meeting.

b. Type of General Meeting.

c. Agenda for the General Meeting.

d. Date, time and place of the second and third meetings in the event that the General Meeting is not quorate on the first and the second date fixed for it.

4. **The Agenda**

The Board of Directors shall prepare the agenda for the Ordinary or Extraordinary General Meetings. In cases where the General Meeting may be summoned by the shareholders or at the request of the Auditors or on a directive from the Ministry of Industry and Commerce, the agenda shall be prepared by those who summoned the meeting. No issues other than those stated on the agenda shall be debated, subject to provisions of Article 207 of the Law.

5. **Attendance, Representation and Proxy**

Pursuant to the provisions of Article 203 of the Law, a shareholder who is a corporate entity may appoint a representative to attend a General Meeting and to vote thereat on its behalf. The said shareholder will be deemed to be attending at the General Meeting and acting thereat through its representative. If the shareholder is a natural person and is unable to attend the General Meeting, he may appoint another shareholder or a third party to act as his proxy, provided that such proxy shall not be the Chairman, a member of the Board of Directors or an employee of the Company, without prejudice to the right to give proxy to relatives of the first degree nor to the eligibility of the representatives of minors and persons lacking legal capacity to attend the Meeting on their behalf.

A proxy of a natural person appointed in said manner shall not represent in such capacity at a General Meeting a number of votes exceeding five (5) per cent of the issued share capital.

Delegation to representatives' power of attorney and proxy instruments shall be issued and the representation capacity shall be provided to the Company at least 24 hours prior to the date of the General Meeting. No member shall participate in voting whether on his own behalf or on behalf of those whom he represents or for whom he is acting as proxy on

ب- يعين رئيس الجمعية في بداية الاجتماع أسماء جامعي أصوات المساهمين على أن تقرر الجمعية العامة تعيينهم ويجوز تعيينهم من غير المساهمين. ويطلب الرئيس من مدققي الحسابات وجامعي الأصوات تحديد نسبة حضور المساهمين واثبات ذلك في السجل الخاص بذلك والتوقيع عليه ثم يعلنه الرئيس للإجتماع.

8- محاضر الاجتماعات:

أ - على رئيس الجمعية العامة أن يعين من بين المساهمين أو من غيرهم أمين سر يتولى إعداد محضر بوقائع اجتماعات الجمعية العامة يثبت فيه عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع أصالة أو وكالة ونسبتها إلى مجموع أسهم رأس المال الصادر والمدفوع. ويحتوي المحضر كذلك على خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة والقرارات التي اتخذت فيها مع ذكر نصاب التصويت مع أو ضد هذه القرارات .ويرفق بالمحضر جدولا بأسماء الحاضرين للاجتماع وعدد الأسهم التي يمثلونها أصالة أو وكالة.

المفوض بالتوقيع عن الطرفين

issues in which he has a personal interest or in respect of an outstanding dispute between him and the Company.

6. **Chairmanship of the Meetings**

General Meetings shall be presided over by the Chairman of the Board of Directors, the Deputy Chairman or any other person appointed by resolution of the Board of Directors or the General Meeting for this purpose.

ب- يوقع المحضر رئيس الاجتماع وأمين السر المعين لإعداد المحضر، وتعتمد الصورة الأصلية الموقعة منهما كبينة على ما ورد في المحضر وكأساس لصور طبق الأصل عن المحضر تصدر عن الشركة.

7. **Attendance Record**

a. Shareholders shall enter their names in a special register to be prepared at the head office of the Company at least 24 hours before the time fixed for holding the General Meeting. The said register shall include the names of shareholders, the number of shares owned by them, and the number of shares they represent and the names of the owners of the said shares and the documents evidencing their appointment and proxies. The shareholder shall be given an attendance card wherein shall be indicated the number of votes to which he is entitled as a principal or proxy.

b. The Chairman shall at the beginning of the Meeting nominate vote checkers who

المادة (43): الجمعية العامة العادية:-

1- انعقادها:

أ- تنعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يعينهما مجلس الإدارة ، مع مراعاة أحكام القانون الخاصة بذلك. ويجب أن تعقد الجمعية مرة على الأقل في كل سنة مالية وذلك خلال الشهور الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية للشركة. ولمجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد إذا طلب إليه ذلك مدقق الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل 10% من رأسمال الشركة بشرط أن تكون لديهم أسباب جدية تبرر ذلك الطلب.

shall be appointed with the approval of the General Meeting. Vote checkers may be appointed from non-shareholders. The Chairman shall ask the Auditors and vote checkers to determine the percentage of attendance of shareholders and to enter such percentage in the special register which shall be signed by them and then declared by the Chairman to the meeting.

ب- لمدققي الحسابات أن يدعوا الجمعية العامة العادية للانعقاد في الأحوال المذكورة في المادة 218 (ب) من القانون.

ج- يجوز لوزارة الصناعة و التجارة أن تدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد إذا انقضى شهر على الموعد المحدد لانعقادها دون أن تدعى إلى الانعقاد أو إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى اللازم لصحة انعقاده أو إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يمثل 10% من رأس المال على الأقل بشرط أن يكون لديهم أسباب جدية تبرر الطلب.

8. **Minutes of Meetings**

a. The Chairman of the General Meeting shall appoint from among the shareholders or third parties a secretary who shall draw up minutes of the General Meeting in which there shall be entered the number of shares represented at the Meeting whether by the shareholder in person or by proxy, and the percentage thereof to the total issued and paid-up capital. The minutes shall also contain a full summary of all issues discussed at the General Meeting and resolutions adopted thereat as well as the number of votes cast for or against such resolutions. To the minutes shall be attached a list of the names of shareholders attending the General Meeting and the number of shares they represent by the shareholder

د- يجوز لوزير الصناعة و التجارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد إذا ارتأى أن هناك أسبابا توجب ذلك.

المادة (44) نصاب صحة الاجتماعات:-

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون لهم حق التصويت و يمثلون أكثر من نصف رأس مال الشركة. فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجب دعوة الجمعية العامة العادية

in person or by proxy.

b. The minutes shall be co-signed by the Chairman of the meeting and the secretary appointed to draw up the minutes. The certified original copy of the minutes shall be taken as evidence of the details contained therein and as a source for producing true copies thereof by the Company.

Article 43: Ordinary General Meeting

1. **Convening**

a. The Ordinary General Meeting shall be summoned by the Chairman of the Board of Directors at the time and place as decided by the Board of Directors, subject to provisions of the Law in this respect. The Ordinary General Meeting shall meet at least once in every financial year within three months following the end of the financial year of the Company. The Board of Directors may summon an Ordinary General Meeting at any time if requested to do so by the Auditors or a number of shareholders representing 10% of the capital of the Company provided that they shall have serious cause for such request.

إلى اجتماع ثان لذات جدول الأعمال ذاته يعقد بعد مدة لا تقل عن سبعة أيام تقويمية ولا تزيد على خمسة عشر يوما تقويمياً من تاريخ الاجتماع الأول. ولا يكون الاجتماع الثاني صحيحا إلا إذا حضره مساهمون لهم حق التصويت يمثلون أكثر من 30% من رأس مال الشركة على الأقل. وإذا لم يتوافر هذا النصاب وجب دعوة الجمعية العامة العادية إلى إجتماع ثالث لذات جدول الأعمال يعقد بين سبعة وخمسة عشر يوم تقويمي بعد تاريخ الإجتماع الثاني، ويكون الاجتماع الثالث صحيحا أيا كان عدد الحاضرين. ويجوز أن لا توجه دعوة جديدة للاجتماعين الثاني و الثالث إذا كان قد حدد تاريخهما في الدعوة إلى الاجتماع الأول شريطة أن يتم نشر عدم انعقاد أي من هذين الاجتماعين في جريدتين يوميتين تصدران باللغة العربية على أن تكون إحداهما محلية.

المادة (45) التصويت:-

1- يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي أو بأية طريقة أخرى تقررها الجمعية العامة. ويجب أن يكون التصويت بطريق الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقا بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو إقامة دعوى المسئولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.

b. The Auditors may summon the Ordinary General Meeting in the cases provided in Article 218 (b) of the Law.

c. The Ministry of Industry and Commerce may summon the Ordinary General Meeting to convene on the lapse of one month following the date fixed for convening such meeting without a meeting being convened, or if the number of members of the Board of Directors falls below the required quorum for holding the meeting of the Board of Directors, or at the request of a number of shareholders representing 10% of the capital of the Company provided that they shall have serious grounds justifying such request.

d. The Minister of Industry and Commerce may by resolution summon the Ordinary General Meeting to convene whenever he deems that there are reasons requiring such action.

2- لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة العادية في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم أو إخلاء مسئوليتهم عن الإدارة.

3- تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع. وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت من ترأس الاجتماع مرجحا.

المادة (46) اختصاصات الجمعية العامة العادية:-

عدا ما يختص به القانون الجمعية العامة غير العادية، تختص الجمعية العامة العادية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وبوجه خاص تختص بالأمور المنصوص عنها في المادة (206) من القانون.

Article 44: Quorum

The Ordinary General Meeting shall not be valid unless attended by shareholders having voting rights and representing more than one half of the Company's share capital. If said quorum is not obtained, the Ordinary General Meeting shall be called to convene for a second meeting with

المادة (47): المناقشة في الاجتماعات:-

لا يجوز للجمعية العامة مناقشة موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال إلا إذا كانت من الأمور العاجلة التي طرأت بعد إعداد الجدول، أو تكشفت في أثناء الاجتماع، وإذا طلبت الجهة الحكومية

المختصة أو أحد الأشخاص العامة المساهمة في الشركة أو عدد من المساهمين يملكون عشرة بالمائة على الأقل من رأس مال الشركة من مجلس الإدارة إدراج موضوع معين في جدول الأعمال ولم يدرجه، كان من حق الجمعية مناقشة هذا الموضوع بناء على طلب ذي الشأن، وإذا تبين أثناء المناقشة عدم كفاية المعلومات المتعلقة ببعض المسائل المعروضة، تعين تأجيل الاجتماع مدة عشرة أيام تقويمية على الأكثر إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يملكون ربع الأسهم التي انعقد بها الاجتماع.

المادة (48): الجمعية العامة غير العادية:-

1- انعقادها:

تنعقد الجمعية العامة غير العادية، بناء على دعوة من مجلس الإدارة، أو بناء على طلب كتابي موجه إلى هذا المجلس من عدد من المساهمين، يمثلون ما لا يقل عن 10% من أسهم رأسمال الشركة.

ويجب على مجلس الإدارة في هذه الأحوال أن يدعو الجمعية العامة للاجتماع بصفة غير عادية خلال شهر من تاريخ وصول الطلب إليه، وإلا قامت وزارة الصناعة والتجارة بتوجيه الدعوة للاجتماع خلال خمسة عشر يوما تقويمياً من تاريخ انتهاء تلك المدة.

the same agenda to be held within a period of not less than seven calendar days and not more than fifteen calendar days after the date of the first meeting. The second meeting shall be valid if attended by shareholders having the right to vote and representing more than 30% of the Company's share capital at least. If this quorum is not available, an invitation shall be sent for a third meeting to be held with the same agenda within seven to fifteen calendar days from the date fixed for the second meeting. The third meeting shall be valid irrespective of the number of shareholders present. New notices of the second and third meetings need not be sent, if their dates were fixed in the notice given in respect of the first meeting, provided that notice shall be published to the effect that these two meetings were not held in at least two daily Arabic newspapers one of which shall be local.

Article 45: Voting

1. Voting at the General Meeting shall be by show of hands or any manner approved by the General Meeting. Voting shall be by secret ballot if the resolution concerns the election or dismissal of a member of the Board of Directors or filing action against him or when the Chairman of the Board or a number of shareholders representing at least one tenth of

the number of votes present at the Meeting request voting by secret ballot.

2. Directors may not participate in voting on resolutions of the General Meeting pertaining to fixing their salaries, remuneration or their exemption from liability for their management.

3. The resolutions of the Ordinary General Meeting shall be valid, if passed by an absolute majority of shares represented at the Meeting. In the event of a tie, the Chairman of the meeting shall have a casting vote.

Article 46: Competence

The Ordinary General Meeting shall be competent to consider all matters relating to the Company and to adopt appropriate resolutions in relation thereto save those that have been reserved by the Law to the Extraordinary General Meeting. The Ordinary General Meeting shall be competent, in particular, in relation to matters provided in Article 206 of the Law.

Article 47: Discussions at General Meetings

The General Meeting shall only discuss topics included in the agenda unless there are urgent matters that have arisen after preparation of the agenda or if they

2- نصاب الانعقاد:

لا يكون انعقاد الجمعية غير العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ثلثي رأس مال الشركة على الأقل. فإذا لم يتوفر هذا النصاب وجب دعوة الجمعية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الخمسة عشر يوما تقويمياً التالية للاجتماع الأول، ويكون صحيحا إذا حضره من يمثلون أكثر من ثلث رأس المال، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الثاني، توجه الدعوة إلى اجتماع ثالث يعقد خلال الخمسة عشر يوما تقويمياً من تاريخ الاجتماع الثاني ويكون الاجتماع الثالث صحيحا إذا حضره ربع المساهمين. ويجوز أن لا توجه دعوة جديدة للاجتماع الثاني وللاجتماع الثالث إذا كان قد حدد تاريخه في الدعوة إلى الاجتماع الأول والثاني شريطة أن يتم نشر عدم انعقاد الاجتماع الأول والثاني حسبما يكون الحال، في الصحف المحلية.

3- التصويت:

تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية

are uncovered during the meeting and if the competent government authority or a public corporate shareholder in the Company or a number of shareholders who own at least 10% of the Company's capital request the Board of Directors to include a particular item in the agenda which had not been included, the General Meeting shall have the right to discuss such item at the request of the persons concerned. If it is found during the discussion that information relating to certain issues is not sufficient, the meeting shall be postponed for no more than 10 calendar days, if so requested by a number of shareholders who own one quarter of the shares by which the meeting was held.

بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا تعلق القرار بزيادة رأس المال أو تخفيضه أو بإطالة مدة الشركة أو بحلها أو بإدماجها في شركة أخرى، فيشترط لصحة القرار في هذه الحالات أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع أسهم الحاضرين الذين ينعقد بهم الاجتماع صحيحا ولا تكون قرارات الجمعية غير العادية نافذة إلا بعد موافقة وزارة الصناعة والتجارة عليها.

Article 48: Extraordinary General Meeting

1. **Convening**

An Extraordinary General Meeting is held on summons from the Board of Directors or on a written requisition addressed to the Board of Directors by shareholders representing not less than 10% of the capital of the Company.

The Board of Directors shall, in the latter event, call for an Extraordinary General Meeting within one month of the date on which such requisition was received by the Board; otherwise

4- اختصاصاتها:

(أ) تختص الجمعية العامة غير العادية بالأمور المنصوص عنها في المادة (210) من القانون.

(ب) يجوز للجمعية العامة غير العادية إصدار قرار يقع ضمن اختصاص الجمعية العامة العادية بتوافر شرطين مجتمعين هما:

1- توافر النصاب والأغلبية المطلوبة للجمعية العامة العادية.

2- تضمين جدول الأعمال الأمور موضوع القرار.

the Ministry of Industry and Commerce shall call up the meeting within fifteen calendar days from the date of expiry of said period.

2. **Quorum**

The Extraordinary General Meeting shall not be validly held unless attended by shareholders representing at least two thirds of the Company's share capital. If said quorum could not be obtained, summons should be sent for a second meeting which shall be held within the next fifteen calendar days following the date of the first meeting. The quorum for the second meeting shall be valid if it was attended by members representing more than one third of the Company'capital. If a quorum could not be obtained for the second meeting, summons shall be sent for a third meeting which shall be held after the lapse of fifteen calendar days of the date of the second meeting. The third meeting shall be valid if attended by members representing one quarter of the shares. New summons for the second and third meetings need not be given if their dates were fixed in the notice given in respect of the first and the second meeting, provided that notice shall be published that the first two meetings were not held as the case may be in local newspapers.

المادة (49): إلزامية قرارات الجمعية العامة:-

1- تلزم القرارات التي تصدرها الجمعية العامة وفقا لأحكام القانون ونظام الشركة جميع المساهمين سواء كانوا حاضرين في الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو سواء أكانوا قد صوتوا مع أو ضد القرارات.

2- على مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة.

المادة (50): بطلان القرارات:-

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر عن الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو لعقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي، ويجوز للمحكمة إبطال أي قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو بقصد الإضرار بهم أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو لغيرهم، دون اعتبار لمصلحة الشركة. ، ولا يجوز رفع دعوى البطلان في هذه الحالة إلا من المساهمين الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو تغيبوا عن الحضور بعذر مقبول. ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة إلى جميع المساهمين. ويلتزم مجلس الإدارة بنشر ملخص الحكم في إحدى الصحف اليومية. ، ولا يترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك. ولا تسمع دعوى البطلان بمضي سنة من تاريخ صدور القرار.

3. **Voting**

Resolutions at the Extraordinary General Meeting shall be passed by a two third majority of shares represented at the meeting unless the resolution relates to the increase or reduction of capital, extension of the term of the Company, dissolution or merger of the Company with another company in which case resolutions shall only be valid if adopted by 75% of the shares present at the Extraordinary General Meeting. Resolutions of the Extraordinary General Meeting shall not be valid unless approved by the Ministry of Industry and Commerce.

4. **Competence**

a. The Extraordinary General Meeting shall have competence over all the matters provided for in Article 210 of the Law.

b. The Extraordinary General Meeting may adopt resolutions in respect of matters falling within the competence of the Ordinary General Meeting provided that:

i. the quorum and voting majority required for the Ordinary General Meeting are available; and

الباب الثامن
مدقق الحسابات

المادة (51): تعيين مدقق الحسابات:-

يكون للشركة مدقق حسابات أو أكثر من المدققين المرخص لهم بمزاولة المهنة في مملكة البحرين تعينهم الجمعية العامة العادية وتحدد أجرهم والمدة التي عينوا لها. وإذا تم تعيين أكثر من مدقق فيكون لكل منهم مباشرة أعمال المراجعة على انفراد. الا أنه، إذا لم يباشر مدقق الحسابات المعين من قبل الجمعية العامة مهمته لأي سبب من الأسباب يجوز لمجلس الإدارة عند الضرورة أن يعين من يحل محله على أن يعرض هذا الأمر في أول اجتماع للجمعية العامة للبت فيه. ويكون المدققون في حالة تعددهم مسئولين بالتضامن عن أعمال التدقيق لحسابات الشركة.

المادة (52):مؤهلات و صلاحيات وواجبات مدققي الحسابات و إجراءات التدقيق:-

أ-على مدقق الحسابات أن يدقق حسابات السنة المالية التي عين أو تم تجديد تعيينه لتدقيقها.

ii. the subject of the resolution had been placed on the agenda.

ب- للمدقق في أي وقت الحق في الإطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله كذلك أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها.

Article 49: Binding Effect of Resolutions of the General Meeting

1. Resolutions adopted at the General Meeting in accordance with the provisions of the Law and these Articles of Association shall be binding on all shareholders whether they were present at the meeting at which the said resolutions were passed or absent or whether they voted for or against them.

ج- ولمجلس الإدارة أن يمكّن المدقق من أداء واجبه المحدد في الفقرة السابقة . وعلى المدقق في حالة عدم تمكّنه من استعمال هذه الحقوق ، إثبات ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ، فان لم يقم المجلس بتيسير مهمة المدقق وجب على الأخير دعوة الجمعية العامة العادية للنظر في الأمر .

2. The Board of Directors shall implement the resolutions of the General Meeting.

د- وعلى المدقق في جميع الأحوال أن يُخطِر وزارة الصناعة والتجارة بنسخ من تقاريره وملاحظاته أياً كان نوعها سواء كانت مالية أو إدارية أو بوجود مخالفات من أي نوع أو غير ذلك من التقارير سواء كانت مقدمة للجمعية العامة أو لمجلس إدارة الشركة.

Article 50: Invalidity of Resolutions

Without prejudice to the rights of any bona fide third party, all resolutions adopted by the General Meeting contrary to the provisions of the Law or the Memorandum of Association or these Articles of Association shall be deemed null and void. The court may nullify any resolution adopted in favour of a particular class of shareholders or with the intent to cause damage thereto or realizing special benefit to members of the Board of Directors or others without regard for the Company interest. A request to invalidate a resolution in this case may be made only by

على المدقق أن يحضر الجمعية العامة السنوية وأن يُدلي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله ، وبوجه خاص في ميزانية الشركة ، ويتلو تقريره على الجمعية العامة السنوية . ويجب أن يكون التقرير معداً وفقاً لمعايير وأسس التدقيق الدولية ، ومتضمناً على وجه الخصوص البيانات الآتية :

those shareholders who recorded their objection to the resolution in the minutes of the meeting or who are absent from the meeting on account of an acceptable excuse. A nullified resolution shall be deemed non-existent as far as all shareholders are concerned. The Board of Directors shall publish a summary of the judgment of the court nullifying the said resolution in one of the local daily newspapers. An action filed for nullity of a resolution shall not result in suspending the implementation of the resolution unless an order is issued by the court to this effect. An action for nullity shall be barred after the lapse of one year from the date of such resolution.

أ- ما إذا كان المدقق قد حصل على المعلومات التي يرى ضرورتها لأداء عمله على وجه مرضٍ.

ب- ما إذا كانت الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع ، وتم إعدادهما وفقاً للمعايير المعتمدة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أو لمعايير المحاسبة الدولية و أن لا تكون متعارضة مع قواعد و احكام الشريعة الإسلامية وتتضمن كل ما نص القانون والنظام الأساسي هذا على وجوب إثباته فيها ، وتعبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة.

ج- ما إذا كانت الشركة تمسك حسابات منتظمة .

د- ما إذا كان الجرد قد أُجري من قبل الشركة وفقاً للأصول المرعية.

Section VI

Auditors

Article 51: Appointment of Auditors

The Company shall have one or more Auditors from among those licensed to practise in The Kingdom of Bahrain who shall be appointed and have their remuneration and period of service fixed by the Ordinary General Meeting. If more than one Auditor is appointed, each of them shall carry out the audit duties independently. However, if the Auditor appointed by the General Meeting does not carry out his duties for any reason whatsoever, the Board of Directors may whenever necessary appoint another Auditor to replace him, provided that such appointment shall be referred to the next General Meeting for a decision. In the event that more than one Auditor is appointed, the Auditors shall be jointly liable for the audit of

هـ- ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة .

و- ما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون ، قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو مركزها المالي ، مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة ، وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديه .

إذا كان للشركة أكثر من مدقق للحسابات ولم يتفقوا على تقرير واحد وجب أن يعد كل منهم تقريراً مستقلاً .

the accounts of the Company.

Article 52: Qualifications, Powers and Duties of Auditors and Audit Procedures

a. The Auditor shall audit the accounts of the financial year for which he is appointed or re-appointed.

b. The Auditor shall have at any time the right of access to the Company's books, registers and documents, and of requesting any details he deems necessary. He shall also have the right to verify the Company's assets and liabilities.

c. The Board of Directors shall enable the auditor to carry out his duties specified in the foregoing paragraph. If the Auditor is unable to exercise such rights, he shall report this in writing to the Board of Directors, and if the Board does not facilitate his task, the Auditor shall invite an Ordinary General Meeting to consider the matter.

d. In all cases the Auditor shall provide the Ministry of Industry and Commerce with copies of his reports and remarks whatsoever, whether they are financial or administrative and whether they are presented to a General Meeting or to the Board of

ويُتلى تقرير مدقق الحسابات في الجمعية العامة السنوية، ويكون لكل مساهم حق مناقشة التقرير وطلب إيضاحات بشأن الوقائع الواردة فيه.

الباب التاسع

النظام المالي

المادة (53): السنة المالية:-

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في نهاية ديسمبر من كل سنة.

المادة (54): ميزانية الشركة السنوية وتقرير مجلس الإدارة:-

1- يضع مجلس الإدارة عن كل سنة مالية في موعد أقصاه ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها ما يلي:

أ - ميزانية للشركة عن السنة المالية المنتهية متضمنة تفاصيل موجودات الشركة والتزاماتها.

ب- حساب الأرباح والخسائر.

Directors.

ج- تقريـرا مفصـلا عـن أعمـال الشـركة ومركزهـا المـالي خـلال السـنة الماليـة المنتهية وبيانـات تفصيلية بالطريقة التـي يقترحهـا المجلـس لتوزيـع صـافي أربـاح هذه السـنة والأربـاح المرحلـة مـن السـنة السـابقة ويرفـق هـذا التقريـر بالميزانيـة. ويوقـع التقريـر والميزانيـة وحسـاب الأرباح والخسائر كل من رئيس مجلس الإدارة واحد الأعضـاء ويكـون أعضـاء مجلس الإدارة مسئولين عن تنفيذ ذلك.

The Auditor shall attend the Annual General Meeting and express his opinion in all matters pertinent to his work, and in particular, the Company's balance sheet. He shall read his report to the Annual General Meeting. The report shall be prepared in accordance with international auditing standards and shall include in particular the following details:

a. Whether the Auditor obtained the information he deemed necessary for doing his work satisfactorily.

b. Whether the balance sheet and the profit and loss account are conforming to the facts, and are prepared according to the international auditing standards and whether they include all that is provided for in the Law and in these Articles of Association and honestly and clearly reflect the actual financial position of the Company.

c. Whether the Company maintains regular accounts.

d. Whether the stock taking undertaken by the Company has been carried out in accordance with the accepted practices.

e. Whether the data included in the report of the Board of Directors is

2- يقـوم مجلـس الإدارة بنشـر الميزانيـة وحسـاب الأرباح والخسائر وخلاصـة وافية من التقرير السنوي والنص الكامل لتقرير مدقق الحسابات في صحيفة محلية تصدر باللغة العربية وذلك قبـل انعقـاد الجمعيـة العامـة السـنوية بخمسـة عشر يوما تقويمياً على الأقل.

المادة (55): تعيين الأرباح الصافية:-

تعتبـر أرباحـا صـافية المبـالغ المتبقيـة مـن أربـاح الشركة الإجمالية بعد خصم ما يلي:

أ - المصروفات العامة.

ب- النسـبة المئويـة التـي يحـددها مجلـس الإدارة

لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها على أن تستعمل هذه الأموال لشراء و صيانة موجودات الشركة. ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.

in conformity with what is stated in the Company's books.

f. Whether there have been violations of the provisions of the Law or these Articles of Association during the financial year in a way that affects the activity of the Company or its financial position, and whether these violations are still existing to the extent of the information made available to him.

ج- فوائد القروض وكافة أعباء الشركة والتزاماتها بما في ذلك المخصصات التي رصدتها الشركة مقابل ذلك حسبما تقتضيه أصول المحاسبة الدولية.

If the Company has more than one Auditor and they do not submit a joint report, each of them shall prepare an independent report.

The Auditor's report shall be read at the Annual General Meeting and each shareholder shall have the right to discuss the report and request clarifications on its contents.

المادة (56): كيفية توزيع الأرباح الصافية:-

1- توزع الأرباح الصافية للشركة على الوجه الأتي:

أ - يقتطع سنويا 10% من الأرباح الصافية يخصص لحساب الاحتياطي القانوني . ويجوز إيقاف هذا الاستقطاع إذا بلغ الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاستقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة. ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين وإنما يجوز استعماله لتأمين توزيع أرباح على المساهمين لا تقل عن 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد. ويجوز بموافقة الجمعية العامة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التي تحققها الشركة نتيجة بيع

Section IX

Financial Provisions

Article 53: Financial Year

The Financial Year of the Company shall commence on the 1st of January and end on 31st of December in each year.

أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه بشرط أن لا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة.

Article 54: Company's Annual Balance Sheet and the Directors' Report:

1. The Board of Directors shall prepare for each financial year, within three months from the end of the financial year, the following:

   a. The Balance Sheet of the Company for the last financial year including particulars of the Company's assets and liabilities;

   b. The Profit and Loss Account; and

   c. A detailed report on the Company's operations, its financial position during the preceding year and the detailed recommendations of the Board of Directors regarding distribution of net profits of the last year and the profits carried over from the year before. This report shall be attached to the Balance Sheet. The Chairman of the Board of Directors and one of the members shall sign the Report and the Balance Sheet and members of the Board of Directors shall be responsible for its implementation.

وللجمعية العامة قبل أن تصدر موافقتها المذكورة أن تطلب من مدقق حسابات الشركة تقريرا بشأن النسبة التي ستوزع من الأرباح الصافية ومدى كفاية ما يتبقى من ناتج بيع الأصل الثابت أو التعويض عنه لإعادة أصول الشركة إلى ما حالتها الأصلية.

ب- يقتطع جزء من الأرباح تحدده الجمعية العامة العادية لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بما في ذلك تلك المترتبة بموجب قوانين العمل.

ج- يجوز للجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر اقتطاع نسبة من الأرباح الصافية لحساب احتياطي اختياري سنويا. ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة العادية بما في ذلك استعماله لاستهلاك موجودات الشركة أو

2. The Board of Directors shall publish the Balance Sheet, the Profit and Loss Account, a detailed summary of the Annual Report and the full text of the Auditor's report in one local newspaper published in Arabic language at least 15 calendar days before Annual General Meeting.

التعـويض عـن نـزول قيمتهـا أو تحويلـه إلى رأس المال.

د - يجوز إقتطاع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها 5% للمساهمين من المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم.

Article 55: Determination of Net Profits

Net profits are the balance remaining out of the Company's gross profits after deduction of:

هـ- يخصص بعد ما تقدم ما لا يزيد عن 10% من الباقي لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

a. General expenses;

b. The percentage fixed by the Board of Directors for the depreciation of assets and compensation for loss in value of such assets, provided that these deductions shall be used for purchasing and maintaining the assets of the Company and may not be distributed among the shareholders; and

و- يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية للأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال احتياطي أو مال للاستهلاك غير العادي .

c. Interest paid on all loans and all Company obligations and liabilities including allocations made by the Company therefor as required by international accounting standards.

2- يتحمل المساهمون الخسائر – إن وجدت- بنسبة عدد الأسهم التي يملكونها و لا تزيد مسئولية المساهم عن قيمة مساهمته في الشركة . و يكون المساهم فقط ملزماً بتسديد الجزء غير المدفوع من القيمة الاسمية للسهم المكتتب به إن وجد.

Article 56: Methods of Distribution of Net Profits

1. The net profits of the Company shall be distributed in the following manner:

   a. 10% shall be set aside every year for the Legal Reserve. Such deduction may be discontinued when such Legal Reserve attains 50% of the paid up-capital. If the Legal Reserve falls below said percentage, deduction shall be resumed until it attains the percentage. The Legal Reserve shall not be distributed among shareholders; however, it may be utilized in order to ensure distribution of dividends to the shareholders amounting to not less than 5% of the paid-up value of the shares in years when the net profit of the Company is insufficient to permit dividend distribution of that amount. Subject to the approval of the General Meeting, a percentage of the net profits realized by the sale of any of the fixed assets or out of any compensation therefor, may be distributed, provided that this shall not result in preventing the Company from restoring the assets of the Company to their original condition or from buying new fixed assets.

الباب العاشر

المنازعات

المادة (57): المنازعات:

1. يمكن مباشرة إجراءات قانونية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب مسئوليتهم عن الأخطاء التي نشأ عنها أضرار تلحق بمجموع المساهمين ككل. ويجب أن يصدر قرار من الجمعية العامة العادية برفع الدعوى على أن يتولاها رئيس مجلس الإدارة، وإذا كان رئيس مجلس الإدارة ممن تخاصمهم الشركة وجب أن تعين الجمعية العامة العادية عضواً آخر من مجلس الإدارة لإقامة الدعوى، وإذا كانت الدعوى موجهة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة وجب أن تعين الجمعية العامة العادية من ينوب عنها من غير أعضاء المجلس في رفع الدعوى.

2. وإذا كانت الشركة في دور التصفية تولى المصفي رفع الدعوى أمام المحكمة بعد الحصول على قرار من الجمعية العامة غير العادية.

The Ordinary General Meeting may, before giving its said consent, request the Company's Auditor to prepare a report on the percentage to be distributed from net profits and the sufficiency of the remaining balance of the proceeds of sale of the fixed assets or compensation therefor to restore the Company's assets to their original condition.

3. ويجب على كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر رئيس مجلس الإدارة بخطاب مسجل قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر على الأقل، ويجب على رئيس مجلس الإدارة إدراج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية العامة، فإذا رفضت الجمعية العامة هذا الاقتراح لم يجز لأي مساهم إعادة طرحه باسمه الشخصي.

b. A sum to be determined by the Ordinary General Meeting shall be deducted to meet obligations of the Company including those arising pursuant to Labour Laws.

الباب الحادي عشر

حل الشركة وتصفيتها

c. The Ordinary General Meeting may, at the proposal of the Board of Directors, decide to allocate annually a percentage of the net profits to the voluntary reserve account. Said voluntary reserve shall be used for the purposes determined by the Ordinary General Meeting including the use for depreciation of Company's assets or for making up for any fall in the value thereof or converting it into capital.

<u>المادة (58): حل الشركة:-</u>

تحل الشركة لأحد الأسباب الآتية:

1- إنهاء الشركة أو دمجها بشركة أخرى بقرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية.

2- انتهاء العمل الذي أسست من اجله.

3- هلاك جميع مالها أو جزء كبير منه بحيث لا يتبقى جدوى في استمرارها.

d. An amount as required may be deducted for distribution as an interim payment of dividend to shareholders amounting to 5% of the paid-up value of the

shares.

e. Thereafter no more than 10% of the balance remaining shall be allocated for payment of remuneration of members of the Board of Directors.

f. The balance remaining of the profits shall be divided among the shareholders as additional dividends or carried over at the proposal of the Board of Directors to the following financial year or shall be utilized in building up a contingency reserve or a reserve fund for unusual depreciation.

2. Losses, if any, shall be borne by the shareholders in proportion to the number of shares owned by each of them and the liability of a shareholder shall not exceed the value of his shareholding in the Company. A shareholder shall only be obliged to pay the unpaid portion of the nominal value of shares subscribed for, if any.

4- وإذا اتضح من الميزانية العمومية أن الشركة قد خسرت المال الاحتياطي وثلاثة أرباع رأسمالها وجب على رئيس مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد لتقرر ما إذا كان الأمر يستوجب حل الشركة قبل انتهاء الأجل المحدد لها أو تخفيض رأس المال أو اتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة. فإذا رفضت الجمعية العامة غير العادية حل الشركة، يكون لأي مساهم الحق في أن يرفع الأمر إلى القضاء.

5- صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية بإجماع أصوات المساهمين أو بالأغلبية المقررة وفق أحكام القانون لصدور قرار من الجمعية العامة غير العادية بحل الشركة قبل انتهاء مدتها إن وجدت.

6- شهر إفلاسها.

7- صدور حكم قضائي بحلها.

8- اندماجها في شركة أخرى.

المادة (59): تصفية الشركة وقسمتها:-

تعتبر الشركة بعد حلها في حالة تصفية وتتم تصفية

Section X

Disputes

Article 57: Disputes

1. Legal action can be initiated against the members of the Board of Directors for responsibility for faults which result in causing damage to the shareholders as a whole. A resolution from the Ordinary General Meeting shall be issued to take such action in Court to be supervised by the Chairman of the Board of Directors, but if the Chairman is a party to the litigation with the Company the Ordinary General Meeting will have to appoint another member of the Board of Directors to initiate the action, and if the action is taken against all the members of the Board of Directors, the Ordinary General Meeting must appoint someone other than the members of the Board to act on its behalf.

2. If the Company is in the course of liquidation, the liquidator will undertake to take up the action in Court after receiving the decision from the Extraordinary General Meeting.

3. Any shareholder wishing to raise a concern of this nature must notify the Chairman of the Board of Directors by registered mail at least one month prior to holding the General Meeting. The

الشركة وقسمة أموالها وفقا للأحكام المنصوص عليها في المواد (325) إلى (344) من القانون.

الباب الثاني عشر

أحكام ختامية

المادة (60):-

يودع هذا النظام الأساسي وينشر طبقا لأحكام القانون.

المادة (61):-

حرر هذا النظام الأساسي استنادا إلى عدم ممانعة إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة بالكتاب الصادر بتاريخ --- تحت رقم ---.

المادة (62):-

جميع مصروفات هذا النظام الأساسي وأتعابه واستيفائه التام تحسب من المصروفات العمومية للشركة.

المادة (63):-

تسري أحكام قانون الشركات التجارية الصادر

بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (6) لسنة 2002 فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا النظام الأساسي.

Chairman of the Board of Directors must incorporate such concern in the General Meeting's agenda. If the General Meeting refuses to initiate the recommended proceedings, no other shareholder may repeat such request in his personal name.

Section XI

Dissolution and Liquidation

المفوض بالتوقيع عن مساهمي
شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب.

Article 58: Dissolution of the Company

وبما ذكر تحرر هذا النظام المعدل من ثلاث نسخ وتم التوقيع عليه بعد تلاوته من قبل الجميع ومنى وتسلم أصحاب الشأن ثلاث نسخ منه للعمل بموجبه.

The Company shall be dissolved for any of the following reasons:

1. termination of the Company or merging it with another company by resolution of the Extraordinary General Meeting.

2. attainment of the objects for which the Company has been incorporated.

3. loss of its assets or a sizeable portion thereof, rendering it not feasible for the Company to continue.

4. if it appears from the Balance Sheet that the Company has lost its reserves and three quarters of its capital, the Chairman of the

Board of Directors shall summon the Extraordinary General Meeting to convene in order to resolve whether to dissolve the Company before the expiry of the period fixed therefor, or reduce the capital or to take other suitable measures. If the Extraordinary General Meeting refuses to dissolve the Company, any shareholder shall have the right to take the matter to the court.

5. adoption of a resolution by the Extraordinary General Meeting by unanimous vote of shareholders or by the majority of votes specified by the Law for the adoption of the resolutions at Extraordinary General Meetings dissolving the Company before the expiry of the period specified therefore.

6. the Company is declared bankrupt.

7. a court order is made for dissolution of the Company.

8. merger into another company.

Article 59: Liquidation of the Company and Division of its Assets

The Company shall, upon dissolution, be considered in a state of liquidation, and shall be liquidated and its assets divided in accordance with the provisions of Articles 325 to 344 of the Law.

Section XII

Final Provisions

Article 60:

These Articles of Association shall be deposited and published in accordance with the provisions of the Law.

Article 61:

These Articles of Association have been made pursuant to the non objection of the Directorate of Company Affairs at the Ministry of Industry and Commerce by its letter dated ---- under the number ------.

Article 62:

All costs and fees in respect of these Articles of Association and their full legalization shall be debited to the Company overheads.

Article 63:

The provisions of the Commercial Companies Law issued by Decree Law No.21 for the year 2001 and its Implementing Regulations issued by

Order No.6 of the year 2002 shall apply with respect to any matter for which no specific provision is embodied in these Articles of Association.

_____

Authorised Signatory
For the Shareholders of
Aluminium Bahrain B.S.C.

In witness whereof, these Articles of Association were made in one original and three copies which were signed upon having been read by all the parties and by myself. The parties concerned were given three copies to act in accordance therewith.